مدينة الرباط
في القرن التاسع عشر
(1912-1818)

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب : مدينة الرباط في القرن التاسع عشر (1818-1912)
جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية
تأليف : عبد العزيز الخمليشي
السلسلة : رسائل وأطروحات رقم : 85
الناشر : كلية الآداب والعلوم والإنسانية بالرباط
الحقوق : محفوظة لكلية الآداب بالرباط بمقتضى ظهير 29-1970
الطبع : imprenta - Rabat
التسلسل الدولي : ISSN - 1113 - 0377
ردمك : 978 - 9981 - 59 - 220 - 5
الإيداع القانوني : 2012 MO 0276
الطبعة : الأولى 1433هـ/2012م
الطبعة : الثانية 2025

منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة : رسائل وأطروحات، رقم 85

جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Université Mohammed V de Rabat
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines

مدينة الرّباط
في القرن التّاسع عشر
(1912-1818)
جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية

عبد العزيز الخمليشي

بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا البحث أطروحة جامعية قدمت للمناقشة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط يوم 11 يوليو 2007، ونال بها المؤلف دكتوراه الدولة في التاريخ بميزة حسن جدا.

وكانت لجنة المناقشة تتكون من الأساتذة : محمد المنصور رئيسا، وإبراهيم بوطالب مقررا، ومحمد الأمين البزاز عضوا، ومصطفى الشابي عضوا، وأحمد مزيان عضوا.

وقد أوصت اللجنة بأن تقوم الكلية بطبع هذا البحث ضمن منشوراتها.

الإهـــداء

إلى أستاذ الأجيال المساهم الرائد
في تأسيس دعائم المدرسة التاريخية
المغربية المعاصرة، أستاذي إبراهيم
بوطالب، عربون محبة ووفاء.

شكر وتقدير

أود في البداية وفاءً بالواجب واعترافاً بالجميل أن أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل إبراهيم بوطالب الذي تفضل بقبول الإشراف على هذا البحث وشملنا بمساعداته وتشجيعاته ورعايته، فليقبله مني هدية متواضعة.

وأتوجه بالشكر أيضاً إلى زملائي الأساتذة بشعبة التاريخ وأخص بالذكر منهم محمد الأمين البزاز ومصطفى الشابي ومحمد المنصور، ومن خارج الشعبة أحمد مزيان ومصطفى البرنوسي وأم أحمد وسلمى.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كافة محافظي وموظفي الخزانات التي اشتغلت فيها سواء داخل الوطن أو خارجه، خصوصاً منهم الأساتذة : المرحوم عبد الوهاب بنمنصور، والمرحوم محمد العربي الخطابي، ومحمد بنشريفة، وعبد المجيد بنيوسف، ومحمد جادة، والمرحوم عبد الله الصبيحي، محافظ الخزانة الصبيحية بسلا.

كما لا يفوتني، أخيرا، أن أتقدم بعبارة الشكر والتقدير لعميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط الأستاذ عبد الرحيم بنحادة الذي تفضل بإدراج طبع هذا الكتاب ضمن منشورات الكلية.

بيان الرموز المستعملة في البحث

بالعربيـــة :

خ.ح. : الخزانة الحسنية بالرباط.
م.و.م. : مديرية الوثائق الملكية بالرباط.
خ.ع. : الخزانة العامة بالرباط.
خ.ص. : الخزانة الصبيحية بسلا.
خ.ت. : خزانة تطوان.
ن.أ.ر. : نظارة أوقاف الرباط.
م.ع.ر. : المحافظة العقارية بالرباط.
م.س. : المصدر أو المرجع السابق.
مح : محفظة.
ق.ح. : قائمة حسابية.

بالأجنبيـــة :

A.E.P. : Archives du Ministère des Affaires étrangères, Paris
A.G.V. : Archives du Ministère de la Guerre, Vincennes.
A.E.A.G.A : Asuntos Exteriores, Archivo General de la Administración civil del Estrado, Alcala' De Henares.
C.P.M. : Correspondances politiques, Maroc.
A.M. : Archives Marocaines.
B.C.A.F.R.C. : Bulletin du comité de l'Afrique Française, Renseignements coloniaux.
B.E.S.M. : Bulletin économique et Social du Maroc.
B.O. : Bulletin Officiel.
B.G. : Bibliothèque Générale.
S.I.H.M. : Sources inédites de L'histoire du Maroc.
T. : Tome.
V. : Volume.

مقدمة

يُقال، عادة، إن المؤرخين المغاربة التقليديين، وكذا مؤرخي الحقبة الاستعمارية، أهملوا إهمالا كلياً تاريخ البادية وأولوا اهتماماً خاصاً لتاريخ المدن. والواقع، أن هذه القولة لا تصدُق على مدينة الرباط. ذلك أن الإخباريين المغاربة من أهل الرباط الذين كتبوا عن المدينة ـ وعددهم لا يتجاوز رؤوس الأصابع ـ انصب اهتمامهم، شأنهم في ذلك شأن مَن كتب عن مدن أخرى، على زاوية واحدة، هي زاوية التعريف بأعيان المدينة بخاصة منهم العلماء والقضاة والعدول والصلحاء. وضمن هذا السياق يمكن إدراج كتاب الباحث عبد الإله الفاسي حول «أعيان مدينة الرباط في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين»، وإن وسّع من دائرة الأعيان مضيفاً أسماء القواد وبعض التجار !

أما بالنسبة للكتابات الأجنبية فإن أهم كتاب ألف لحد الآن، والذي صدر في العام 1949، هو كتاب جاك كاييه الضخم «مدينة الرباط إلى تاريخ الحماية الفرنسية». غير أن كاييه، كما أوضح ذلك في مقدمة كتابه، اهتمّ أساساً بالجانب الأركيولوجي وهو ما نبّه إليه في العنوان الفرعي للكتاب (تاريخ وأركيولوجيا)، إذ أن مجموع ما خصصه لحقبة القرن التاسع عشر من معلومات حول الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا تتجاوز اثنتين وأربعين صفحة من مجموع خمسمائة وست وستين صفحة (هي عدد صفحات الجزء الأول) تدور حول إقامة السلاطين في المدينة، وهجمات زعير، وجيش الأوداية، والمنشآت والتحصينات، والسكان، والتجارة الخارجية، وذلك بالاعتماد كلية على نزر ضئيل وهزيل من الوثائق الفرنسية. وأما الجزء الثاني فهو عبارة عن لوحات وتصاميم.

بناءً على هذا الإجحاف أو بالأحرى هذا الإهمال الذي طال المدينة من قبل الباحثين، مغاربة وأجانب، اخترتُ مدينة الرباط في القرن التاسع عشر موضوعاً لهذا البحث وإن لم أكن من أهلها !

لماذا وقع اختيار سنة 1818 بداية القرن التاسع عشر بدل اتخاذ سنة 1830، كما جرت العادة، نقطة الانطلاقة ؟

نبادر إلى القول إننا باختيارنا هذه السنة فليس من باب التقليل من أهمية الحدث الذي وقع في العام 1830 (المتمثل في احتلال الجارة الجزائر)، ولكن فقط لأجل إثارة الانتباه إلى أنه يلزم المؤرخ، أحياناً، أن ينتبه إلى بعض الخصوصيات. ومن خصوصيات هذا العام وضع حد بشكل نهائي للوظيفة الأساس التي كانت تقوم بها المدينة، ونقصد بذلك وظيفة الجهاد البحري. ولقد كتب المؤرخ الناصري في هذا الصدد : «وفي سنة 1233 (1818) أبطل السلطان الجهاد في البحر ومنع رؤساءه من القرصنة به على الأجناس، وفرّق بعض قراصينه على الإيالات المجاورة مثل الجزائر وطرابلس، وما بقي منها أنزل منها المدافع وغيرها من آلة الحرب وأعرض عن أمر البحر رأساً بعد أن كانت قراصين المغرب أكثر وأحسن من قراصين صاحب الجزائر وتونس»[1]. ومعنى هذا أن الضغط المنظم من قبل الدول الأوربية الاستعمارية منذ مؤتمر ڤينيا (1815) وإلى مؤتمر إيكس لاشابيل (1818) قد أتى أكله، ومن ثم كان على المدينة ومجاهديها ضرورة البحث عن وظيفة بديل لوظيفة الجهاد البحري.

وفي ما يخص اختيار سنة 1912 نهاية هذا الموضوع فبسبب أن لا أحد يجادل في أهمية هذه السنة كمنعطف جديد في تاريخ البلد برمته : إنها السنة الفعلية لنهاية القرن التاسع عشر والسنة الفعلية لبداية القرن العشرين. ثم إنها السنة التي أصبحت فيها الرباط العاصمة الإدارية للمملكة.

غير أن اختيارنا هاتين السنتين لا يعني أبداً أننا فرضنا على أنفسنا قيوداً صارمة داخل هذه الحدود، بل كنا نتصرف، أحياناً، بكامل الحرية كل ما استدعت الضرورة ذلك (وهي ضرورة كان يفرضها السياق تارة، ونوع الوثائق تارة أخرى).

* * *

(1) أحمد بن خالد الناصري، ج 8، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، ج 8، ص. 133.

ما هي المصادر المعتمدة في هذا البحث ؟

الواقع أن اختيار موضوع ما مجالا للبحث لا يجوز مطلقاً ما لم تتوفر المادة التاريخية الضرورية. ولقد كنتُ على بينة منذ البداية من أنني مقبل على مغامرة شائكة ومحفوفة بالمخاطر، خصوصا أن كل ما كتب لحد الآن عن المدن المغربية برمتها ـ سواء من قبل الأجانب أو المغاربة ـ كان من وجهة نظري هزيلا وغير مقنع. وهكذا من باب التحدي ومن أجل تجاوز كل ما هو مكتوب كان عليّ أن أبدأ بمسح شامل للوثائق المغربية المعلومة، بدءاً من وثائق الخزانة الحسنية، ومرورا بوثائق المديرية الملكية، فوثائق خزانتيْ تطوان والرباط، وانتهاءً بوثائق الخزانة الصبيحية بسلا. ولقد كلفنا هذا المسح الشامل، بالرغم من إمكانية التصوير المكثفة، سنوات طويلة من الكد والمواظبة.

ثم انتهيتُ إلى نتيجة مفادها أن هذا الرصيد الهائل من الوثائق غير كاف على الإطلاق ما لم يعزز بمصدرين أساسيين لا غنى عنهما لكل من أراد البحث في تاريخ المدينة المغربية (وهو ما لم يقم به أي باحث لحد الآن)، وأقصد بذلك وثائق نظارة أوقاف الرباط، ووثائق المحافظة العقارية. ولقد كان الاشتغال في هذه الوثائق مضنياً جداً وبدائياً، لأن إمكانية التصوير غير مباحة، ومن ثم كان عليّ أن أقوم بنقل كل الحوالات الحبسية والكنانيش والرسوم العدلية سطراً سطراً ودون أن أرتكب أي خطأ، وهو ما أنجزته بكل أناة ودون شكوى.

وكانت الخطوة الثالثة ـ ولقد كانت ضرورية ـ هي شد الرحال إلى دور الأرشيفات الأجنبية سواء منها الأرشيف الفرنسي (باريس ونانط) أو الأرشيف الإسباني بقلعة ألكالا دي هيناريس. وكانت خطوة موفقة جداً ولولاها لظل هذا العمل ناقصاً جداً. لماذا ؟

يقال، عادة أيضاً، إن الوثائق الأجنبية تعبر عن وجهة نظر استعمارية، وبالتالي فهي مشوّهة للحقائق التاريخية. وهذا، فعلاً، قول صحيح. لكن ما يجب أن يضاف أن ما يزيد على نصف الوثائق الموجودة في دور الأرشيفات الأجنبية هي وثائق مغربية محررة بالعربية، وتتعلق بالمراسلات التي كانت تدور بين السلطات

المخزنية المحلية وبين القناصل، ومن ثم فهي تسلط أضواء كاشفة على جوانب متعددة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية وكذا على الضعف الكبير الذي ألت إليه سلطات المخزن تجاه عجرفة القناصل والمحميين. أما الوثائق التي كان يحررها القناصل بلغاتهم (الموجهة إلى سفرائهم بطنجة)، فإن جزءاً كبيراً منها يتعلق بتقارير مفصلة حول النشاط الاقتصادي للمدينة، سواء منه النشاط الصناعي أو الجانب المتعلق بالتجارة الخارجية، وهو ما نفتقده، مع الأسف، في وثائقنا.

ومن تحصيل الحاصل أن نضيف أنه بموازاة كل هذه الوثائق كان يلزمنا أن نقوم ليس فقط بقراءة ما كتب عن الرباط، بل أيضاً ما كتب عن بقية المدن المغربية، سواء من أجل الاستشهاد والمقارنة أحياناً، أو من أجل تصحيح بعض الأخطاء، وهي كثيرة، بما في ذلك تصحيح الأخطاء الواردة في كتاب كايبه في مازعم أنه من تخصصه، أي الجانب الأركيولوجي !

* * *

وبالاستناد إلى هذه المصادر المتنوعة، قسمنا هذا البحث إلى ستة فصول :

تناولنا في **الفصل الأول** تتبع تاريخ المدينة منذ التأسيس إلى العام 1912. وقد ميّزنا بين مرحلتين : المرحلة الأولى أسميناها بـ«من رباط للجهاد ضد البرغواطيين إلى رباط فتح للجهاد في الأندلس»، ومن عناصرها الموضع والموقع ودلالة الاسم، ثم أسباب التدهور. والمرحلة الثانية عنونّاها بـ«من مدينة مستقلة تمارس الجهاد في البحر إلى عاصمة ثانوية من عواصم البلاد».

وخصصنا **الفصل الثاني** للتعريف بمرافق المدينة من عدة زوايا : زاوية التصميم ومشكلة النظافة، وزاوية المرافق الدينية والعلمية، مساجد وأضرحة وزوايا، وزاوية المرافق الاجتماعية والعمومية، ماء وحمامات وبيمارستان وسجن وسجناء.

وكرسنا **الفصل الثالث** للتعريف بساكنة المدينة بدءاً بالمسلمين، ومروراً باليهود، ووصولا إلى الأجانب، وانتهاءً بالمحميين. ولقد أولينا اهتماما خاصاً لجانب

العلاقات، بهدف الكشف عن بعض مستجدات الحياة الاجتماعية جراء التسرب الأوربي.

ودرسنا في **الفصل الرابع** موضوع الفلاحة سواء داخل سور المدينة أو في أحوازها إن من جهة توزيع الملكيات الزراعية، أو من جهة طرق الاستغلال والمشاكل، أو من جهة نوع المنتجات وحجم الإنتاج.

وتطرقنا في **الفصل الخامس** إلى موضوع الصناعة من ثلاثة جوانب : أهم أنواع الصناعات، وطبيعة التنظيم الحرفي، ثم علاقة المخزن بالحرفيين.

وأما **الفصل السادس** والأخير فخصصناه للتجارة، حيث وقع التعريف، بالنسبة للتجارة الداخلية، بملكية المحلات التجارية، وكيفية توزيع الأقوات وحالة الأسعار، ومسألة المكوس، وبالنسبة للتجارة الخارجية تمّ إبراز مكانة مرسى العدوتين بين المبادلات التجارية الإجمالية، وبين مراسي البلاد من جهة، ونوع الصادرات والواردات وحجمها، وكذا الدول المهيمنة عليها من جهة ثانية، ثم عواقب تلك المبادلات من جهة ثالثة، وأخيراً حجم المداخيل الجمركية.

الفصل الأول

الرباط في الزمان والمكان ومراحل التطور العمراني

(1912 – 1150)

لقد مرّ التطور العمراني لمدينة الرباط بثلاث مراحل أساسية : المرحلة الأولى، وبدايتها النصف الثاني من القرن الثاني عشر، وفيها تمّ تشييد المدينة للمرة الأولى كمركز استراتيجي للعبور إلى الأندلس قصد مباشرة الجهاد ؛ ثم مرحلة ثانية مع بداية القرن السابع عشر، وفيها أعيد تشييد المدينة، ثانية، من قبل الأندلسيين، لتتحول، بعد ذلك، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إلى عاصمة ثانوية من عواصم المخزن ؛ أما المرحلة الثالثة ـ وهي تخرج عن دائرة اهتمامنا ـ فتتعلق بالتشييدات الجديدة التي أنجزت في ظل سلطات الحماية، إثر اتخاذها عاصمة للبلاد.

المرحلة الأولى : من رباط للجهاد ضد البرغواطيين إلى رباط فتح للجهاد في الأندلس

1. الموضع والموقع ودلالة الاسم

من بين الملاحظات اللافتة لنظر متتبع تأسيس وتطور المدينة المغربية خلال العصر الوسيط أن تأسيس مدينة الرباط تمّ خارج طريق التجارة البعيدة المدى، الممتدة بين السودان جنوباً والبحر المتوسط شمالاً، وهي الطريق التي ساهمت، كما هو معلوم، في ازدهار العاصمتين التقليديتين فاس ومراكش، إضافة إلى سبتة قبل احتلالها من قبل البرتغال في العام 1415. ومن ثمّ يبدو، للوهلة الأولى، أن تأسيس مدينة الرباط على ساحل المحيط الأطلسي كأنه خارج عن مألوف أو

منطق الأشياء، باعتبار أن هذا المحيط لم يكن يحتل بعد أي دور على مستوى التجارة العالمية، خلاف ما كان عليه الأمر بالنسبة للبحر المتوسط الذي على ضفافه كانت تتم التجارة البحرية العالمية.

أ ـ الموضع

هكذا إذا كان الموضع، من حيث التعريف، هو المكان أو الحيز الجغرافي الذي أقيمت عليه المدينة، فإن أول ما يجب تسجيله أن النواة الأولى لمدينة الرباط ـ فيما يسمى الآن بقصبة الأوداية ـ هي عبارة عن جزء من هضبة ترتفع عن سطح البحر، من الجهة المشرفة على مصب نهر أبي رقراق بحوالي ثلاثة وثلاثين متراً[1]. موضع من خاصياته، أولا، أنه محصن بأجراف طبيعية إن من جهة الشرق، حيث مصب النهر، أو من جهة الشمال الشرقي، حيث البحر ؛ ثم إنه، ثانيا، يستفيد من وجود مرسى طبيعي محمي، مهيأ لاستقبال رسو السفن، بالرغم من المشكل المتعلق بتجمع الرمال عند مصب النهر التي كانت تشكل حاجزاً خطيراً على السفن الداخلة إليه والخارجة منه[2].

ومن ناحية ثانية، فإن البنية الجيومورفلوجية لهذه الهضبة المتموجة ـ التي تنحدر بشكل تدريجي في اتجاه البحر ـ تتميز بعدد من الخصائص الإيجابية نخص بالذكر منها أولاً، أنها مكونة من صخور صلبة، من نوع الحث (grès)، ومن ثم فهي صالحة لتكون ركيزة متينة للبناء ؛ وثانياً أنها توفر المادة الأساسية للبناء، وهي الحجر الرملي بحكم أن الهضبة، من حيث الأصل، هي عبارة عن كثبان رملية ؛ وثالثاً أن هذه الطبقة الصلبة تفترش طبقة صلصالية غير منفذة للمياه

(1) اعتمدنا، هنا، الرقم الوارد في الخريطة الطبغرافية لمدينة الرباط، مقياس 50.000/1 ؛ مديرية المحافظة العقارية والأشغال الطبغرافية، قسم الخرائطية، الرباط 1974.

(2) لقد كان صاحب «الاستبصار» سبّاقاً إلى إثارة هذا المشكل، أي مشكل الحاجز الرملي (La barre)، وذلك منذ النصف الثاني من القرن الثاني عشر الميلادي، ومما ذكره في هذا الصدد : «ويمد البحر فترتفع القنطرة ويتغطى الجسر، فتعوم عليه المراكب وترسو دونه الأجفان الكبار ؛ وقل ما تسلم عند دخولها وخروجها لصعوبة المدخل، وهو مشهور عند أهل صنعة البحر». انظر كتاب : «**الاستبصار في عجائب الأمصار**»، مؤلف مغربي مجهول، نشر وتعليق : سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985، ص. 141.

مما يجعل الماء يتجمّع فوقها على شكل فرشة باطنية قريبة من السطح، وهذا ما أتاح للسكان ـ عن طريق حفر الآبار ـ توفير حاجياتهم من هذه المادة الحيوية باستمرار، سواء على مستوى الشرب أو سقي بساتينهم، بخاصة إذا ما علمنا أن مياه الوادي لم تكن صالحة للاستعمال لملوحتها، وذلك إلى حدود خمسة عشر كيلومتراً من مصب الوادي، بفعل مد البحر[3]، كما أن العين التي كانت تزود المدينة بالماء، وهي عين غبولة، تبعد عن موضع الرباط بحوالي تسعة عشر كيلومتراً، في اتجاه الجنوب الغربي (وهذا مشكل)، ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة لعين عتيق، كما سنرى فيما سيرد.

ب ـ الموقع

وفي خصوص الموقع، الذي يعني مقر المدينة بالنسبة لمحيطها الخارجي ومحاور المواصلات، ماذا نجد ؟

من المعلوم أن هناك أصنافاً متعددة من المواقع، من أهمها، ولاشك، الموقع الذي تتقاطع فيه الطرق. وهذا كان حال فاس في الشمال بامتياز، وكذا حال مراكش في الجنوب، بالرغم من أن موقع مراكش كان يتميز، فضلاً عن هذا، بكونه مقر التقاء منطقة سهلية بأخرى جبلية، ثم هناك صنف ثان يمكن تسميته بالمواقع الساحلية التي تنفتح على العالم الخارجي، وهذا كان حال سبتة، بدون منازع.

ضمن أي صنف من أصناف هذه المواقع كانت تنتمي مدينة الرباط ؟ لقد سبق لهانري دي كاستر (H. De Castries) أن أجاب في خصوص هذا السؤال بما يلي: «يحتل موقع مصب نهر أبي رقراق أهمية استثنائية : إنه مفتاح المغرب على الواجهة المحيطية سواء في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاستراتيجي»،

(3) لقد كان الوزّان سبّاقاً من جهته إلى إثارة هذا المشكل : «... كانت الرباط مشيدة في مكان يفتقر للماء الجيد، لأن ماء البحر يدخل إلى النهر ويحمله المد إلى مسافة إثني عشر ميلاً فيه..». انظر: محمد بن الحسن الوزان (المعروف بجان ليون الإفريقي)، **وصف افريقيا**، ترجمة عن الفرنسية : محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1980/1400، ج 1، ص. 160.

مضيفاً أن أهمية هذا الموقع «تكمن في كونه ينتصب كواسطة عقد وسط المغرب الأطلسي، بين إقليمي مراكش وفاس، فضلاً عن أن ميناء فاس الحقيقي هو مجموعة الرباط ـ سلا»[4].

بيد أن ما يجب أن يكون واضحاً، كما يتضح من سياق كلام دي كاستر، أن هذا الموقع يرتبط بحقبة تاريخية تعود إلى فترة ما بعد الكشوفات الجغرافية التي كان من بين نتائجها أفول عالم وحضارة البحر الأبيض المتوسط وبروز أهمية عالم المحيط الأطلسي، وتلك حقبة جديدة في تاريخ الحضارة البشرية انعكس صداها على تاريخ المغرب. ومن ثم يبقى السؤال مطروحاً : أين كانت تكمن أهمية موقع «الرباط» لما عزم الموحدون على تأسيس مدينتهم في هذا المقر ؟

لنسجل، أولا، أن هذا الموقع كان يشكل نقطة ربط بين منطقتين غنيتين : سهل الغرب في الشمال، وسهول الشاوية في الجنوب، وهي السهول التي كانت تسمى في الأدبيات التاريخية الكلاسيكية بمنطقة أو إقليم تامسنا، الخاضعة لحكم إمارة برغواطة، الخارجية المذهب[5].

ومن جهة ثانية، إذا كان المرور من فاس إلى مراكش أو العكس ابتداءً من القرن الحادي عشر الميلادي يتم عبر تادلا مما جعل من هذه الطريق ـ أي مراكش فاس عبر تادلا ـ إحدى أهم طرق الربط الأساسية في المغرب، فإنه خلال فترات الأزمات الكبرى، التي كانت تضعف فيها سلطة المخزن وتتمرد تادلا عن سلطته، كان يلزم، من أجل الانتقال من عاصمة إلى إخرى، المرور من الرباط. لأجل هذا السبب، يقول كاييه : «كان موقع الرباط، في فترات معينة، يحتل أهمية استثنائية، باعتبار أنه كان يتحكم في الممر السفلي لوادي أبي رقراق، الذي كان لوحده يتيح إمكانية الربط بين جنوب البلاد بشمالها»[6].

---

(4) COMTE HENRY DE CASTRIES, Le Maroc d'autrefois, Les corsaires de Salé in **Revue des deux mondes, LXX, III année,** 15 Février, 1903, T. 13, p. 823 – 852.

وقد اعتمدنا على نسخة مرقونة بـ خ. ع.ر، تحت رقم 4-3378 A، ص. 6.

(5) كان نفوذ هذه الإمارة يمتد من «الرباط» شمالاً، وينتهي جنوباً عند أزمور، على مصب وادي أم الربيع.

(6) Jacques Caillé, La Ville de Rabat jusqu'au protectorat Français; histoire et archéologie, Paris, 1949, T. 1, p. 13.

يتعلق الأمر، إذن، بصنف خاص من أصناف المواقع غير المذكورة أعلاه، يمكن تسميته بموقع التقاء الطرق وتفرعها. وهذا التفرع يمكنه أن يكون في اتجاهين : اتجاه بري، وهو المشار إليه أعلاه، واتجاه بحري، وهو ما تحقق في عهد الموحدين لما اتخذوا من ميناء مصب أبي رقراق نقطة تجمع جيوشهم في اتجاه الأندلس.

من الحق أن نتساءل : لماذا لم تتخذ سبتة مقراً لتجميع الجيوش باعتبارها النقطة الأقرب إلى الأندلس ؟

حول هذا السؤال قدّم الحسن الوزان جواباً مما ورد فيه : «لقد كان المنصور آنذاك يحكم إقليم غرناطة وقسماً من إسبانيا، ونظراً لبعد هذه البلاد عن مراكش خطر ببال الملك أنه لن يتمكّن من نجدتها بسهولة إذا هاجمها النصارى، لذلك رأى أن يبني مدينة على شاطئ البحر بالذات حيث يمكنه المقام مع جنوده طوال الصيف، وأشار عليه بعضهم بالإقامة في سبتة، وهي مدينة واقعة في مضيق جبل طارق، لكن الملك لاحظ أنها ليست بالمدينة التي تستطيع أن تكفي لتخييم جيش مدة ثلاثة شهور أو أربعة، بسبب عقم الأرض في هذه المنطقة، كما أنه فكر في أن سكان سبتة قد ينزعجون كثيرا من إقامة الجنود ورجال الحاشية بين أظهرهم، فبنى مدينة الرباط في بضعة أشهر»[7].

ج ـ دلالة الاسم

بالاستناد إلى أقدم نص نتوفر عليه في هذا الصدد، كتبه الجغرافي ابن حوقل، نقرأ ما يلي : «ومن ورائه (وادي سبو) إلى ناحية بلد برغواطة، على نحو بريد، وادي سلا، وإليه تنتهي سكنى المسلمين، وهي رباط يرابط فيه المسلمون، وعليه المدينة الأزلية المعروفة بسلا القديمة قد خربت والناس يسكنون ويرابطون برباط يحف بها، وربما اجتمع في هذا المكان من المرابطين مائة ألف إنسان يزيدون

(7) محمد بن الحسن الوزان، م.س، ص. 159 – 160.

وينقصون، ورباطهم على برغواطة، وهي قبيلة من قبائل البربر على البحر المحيط متصلين بهذه الجهة التي سقت عمارة بلد الاسلام إليها يغزون ويسبون»[8].

إن أول ملاحظة يمكن إثارتها من خلال هذا النص، الذي انتهى صاحبه من تأليفه في العام 367هـ/978م، تتعلق بمصطلح الرباط. وحسب صاحب قاموس «لسان العرب» فـ«الرباط في الأصل ـ وهو اسم من رابط مرابطة ـ ملازمة ثغر العدو والإقامة على جهاده [...] وأصل الكلمة أن يربط كل واحد من الفريقين خيله، ثم صار لزوم الثغر رباطاً»[9].

ومن الناحية الاصطلاحية فالرباط ـ وجمعها رباطات ـ هو المكان الذي كان يرابط فيه المسلمون للجهاد ونشر الدعوة الإسلامية في المناطق المفتوحة، وكان يطلق على المتطوعين الملازمين لهذه الرباطات «المرابطون» ـ ومفردها مرابط ـ ومنها دولة المرابطين التي كانت في الأصل مجرد رباط ديني أسسه عبد الله بن ياسين (الذي توفي ببلاد تامسنا في العام 451هـ/1059م وهو يقاتل البرغراطيين، على ضفاف وادي كريفلة على مبعدة حوالي أربعين كيلومتراً من مدينة الرباط، في اتجاه الجنوب الغربي).

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بالمعلومات الواردة في رواية ابن حوقل، وهي من صنفين : صنف واضح، وصنف غامض. فالواضح منها وجود رباطين، أحدهما يوجد في شالة ـ المشار إليها بسلا القديمة ـ والآخر بجوارها. في أي مكان بالضبط ؟ هذا ما يصعب تحديده، لكن مما لاشك فيه أنه كان يوجد بدوره على الضفة اليسرى لوادي أبي رقراق، ومن المرجح أيضاً أنه كان متسعاً، بدليل أن عدد المرابطين المقيمين فيه كان مرتفعاً : مائة ألف مجاهد، وهو رقم كان يتحرك في كلا الاتجاهين، صعوداً وانخفاضاً (يزيدون وينقصون).

---

(8) اعتمدنا هنا على لنص ا لوارد في كتاب «**المسالك والممالك**» المشار إليه في كتاب :
Villes et Tribus du Maroc, Rabat et sa Région, T 1, Paris, 1919, p.p. 8 – 9.
وانظر لنفس المؤلف (أبو القاسم بن حوقل) نفس النص بكتاب : **صورة الأرض**، تحقيق ج.هـ. كرامرز، ليدن، 1983، ص. 81 – 82.

(9) محمد بن منظور، **لسان العرب**، بيروت، 1970، ج 5، ص. 1108.

هل يجوز أن نقول إن الرباط الأول، أي شالة، كان مخصصاً للعبادة والثاني لمرابطة «الجيش»، كما قال بذلك هانري باسي وليفي بروفنسال[10] وهي الفرضية التي تبناها كايه ؟[11] ذلك هو الأمر الغامض في هذا النص.

ومهما يكن، فإن هذا الثغر، الذي اتخذ لاحقاً لتأسيس المدينة، كان له رصيد تاريخي طويل يعتز به : لقد برز على مسرح الأحداث السياسية، على الأقل منذ النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي، كرباط يقوم بوظيفة الجهاد على حدود أرض الإسلام ضد البرغواطيين الذين ظلوا يقلقون راحة إمارة بني يفرن بسلا وشالة، ودولة المرابطين، والسنوات الأولى من حكم الموحدين.

ومع استيلاء الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي (524 – 558هـ/1130 – 1163م) على مدينة سلا في العام 540هـ/1146م كان من جملة ما فتح على حد قول ابن عذاري : «القصبة التي كان تاشفين بناها في الرباط»[12] (إما لصد هجمات الموحدين أو البرغواطيين أو كليهما معاً). بيد أن هذه القصبة ـ المسماة بـ«قصبة ابن تاشفين»، كما يتضح من نص ابن عذاري، أو بـ«قصر بني طاركة»، على حد تعبير الفزاري في «جغرافيته»[13] ـ سرعان ما فقدت هذا الاسم، وأصبحت تسمى باسمين آخرين : المهدية في مرحلة أولى، نسبة إلى المهدي بن تومرت ـ الأب الروحي للدولة الموحدية ـ ورباط الفتح في مرحلة ثانية، وتلك كانت البداية الأولى لتأسيس مدينة الرباط الحالية.

2. مرحلة التأسيس

تم تأسيس مدينة الرباط عبر ثلاث مراحل : المرحلة الأولى، وبدايتها 545هـ/1150م، أي في عهد الخليفة عبد المؤمن بن علي (524 – 558هـ/1130 – 1163م)؛

(10) H. Basset et Lévi Provençal, **chella Nécropole Mérinide** : Paris, 1923, p. 7

(11) J. Caillé, op. cit, p. 40 et suites

(12) ابن عذاري المراكشي، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ـ قسم الموحدين ـ** تحقيق محمد بن إبراهيم الكتاني ومحمد زنيبر ومحمد بن تاويت وعبد القادر زمامة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1985، ص. 25.

(13) نقلاً عن محمد بوجندار، **مقدمة الفتح من تاريخ رباط الفتح**، مطبعة الجريدة الرسمية، الرباط، 1345، ص. 39 وانظر أيضا : Rabat et sa région, op. cit, p. 9 ; J. Caillé, op. cit, p. 44

ثم مرحلة ثانية في عهد خلفه يوسف بن عبد المؤمن (558 – 580هـ/1163 – 1184م) ؛ أما المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل هذا التأسيس فكانت في عهد الخليفة الموحدي الثالث عبد الله يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن المعروف بيعقوب المنصور (580 – 595هـ/1184 – 1199م).

أ ـ المرحلة الأولى (1150 – 1163م)

بناء على رواية ابن صاحب الصلاة، المؤرخ الرسمي للدولة الموحدية، الذي انتهى من تأليف كتابه في العام 594هـ/1198م. وهي الرواية التي أهملها جاك كاييه ـ يمكن القول إن البداية الأولى لتأسيس مدينة الرباط كانت في العام 545هـ/1150م، إذ في هذه السنة أعطى الخليفة عبد المؤمن أمره «ببناء قصبة حصينة بالموضع الكائن على فم البحر الداخل إلى سلا». وقد كان يوجد في هذا الموضع برج للسكنى، أما حواليه فكان عبارة عن أرض حراثية ومتسع من الأرض لا شجر فيه ولا بناء، هذا فضلاً عن مرعى : «وما حواليه أرض محرث براح مسرح»[14].

من كان يتملك هذا الموضع ؟ يجيبنا ابن صاحب الصلاة دائماً، أنه كان متملكاً لثلاثة : «للمخزن، ولأهل سلا[15]، ولابن وجاد من إشبيلية». غير أن الخليفة عبد المؤمن اشترى نصيب بني العشرة وابن وجاد، و ذلك قبل إصدار أمره بالبدء في بناء قصبة المهدية»[16].

أما عن بعض الملابسات التي أحاطت بهذا البناء، فقد أخبرنا نفس المؤلف بأن الخليفة كان حاضراً مع عساكره التي خيمت على امتداد المسافة الواقعة بين القصبة وعين غبولة ومعه المهندسون والبناؤون، وقد تمّ إيصال الماء ـ من عين غبولة إلى القصبة ـ «في سرب تحت الأرض»، في مدة لم تتجاوز بضعة أشهر، حتى إذا وصل «صنع له سقاية لشرب الناس والخيل وسقي الأرض حواليها،

(14) عبد المالك بن صاحب الصلاة، **تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين**، تحقيق عبد الهادي التازي، دار الأندلس، بيروت، 1964، ج 2، ص. 446 – 447.
(15) كان نصيب أهل سلا ملكاً لبني القاسم المعروفين ببني العشرة، م.س، الهامش 1، ص. 447.
(16) م.س، ص. 447.

فصارت فيها البحائر والجنات والمغروسات»، ثم أضاف مباشرة : «واتصل الأمر العزيز بسكناها بالناس وبناء الديار حواليها والأسواق»[17].

غير أن مؤرخاً رسمياً آخر كان معاصراً للخليفة عبد المؤمن، وكان حاضراً إلى جانبه في هذه الحركة، هو البيدق، قدّم لنا خبراً يختلف في بعض جوانبه عما أخبرنا به ابن صاحب الصلاة. ومما ذكره في هذا الصدد : «وأمر بساقية من عين غبولة أن تحفر [...] وأمر برباط الفتح أن يحفر أساسه، وبنى فيه قصراً، ومكث في خدمة الساقية والأساس وبناء القصر خمسة أشهر. وأمر الخليفة بالعساكر أن تجيء إلى سلا وبايعوه فيها، وأقلع منها إلى بجاية والساقية لم تتم وبناء القصر. وترك على اشتغالها عبد الحق بن إبراهيم بن جامع، فمشينا...»[18].

ولما استعاد ابن عذاري ذكرى هذا الحدث في تاريخ لاحق (نهاية القرن السابع الهجري وأوائل القرن الثامن) كتب بدوره : «ولما وصل إليها [يعني إلى مدينة سلا، وذلك في العام 545هـ] رأى أن يُجري ماء عين غبولة إلى مدينة المهدية وهي رباط الفتح من سلا، فأمر بإحضار الفعلة، وأجرى الماء حتى أوصله إليها في شهرين اثنين»[19]، مما يفيد ـ كما يتضح من سياق كلامه ـ أنه اعتمد رواية ابن صاحب الصلاة، مع بعض التصرف !

فهل يجوز أن نرجّح رواية البيدق على رواية ابن صاحب الصلاة ومن نقل عنه؟

إذا تذكرنا أن ابن صاحب الصلاة ألف كتابه في العام 1198/594، في حين أن البيدق انتهى من تأليف كتابه في ظل حكم عبد المؤمن جاز أن نرجّح رواية البيدق.

ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف ـ وهو اختلاف لا يمس الجوهر على أي حال ـ فإن كلا المؤرخين أهمل الإجابة على السؤال التالي : بالإضافة إلى القصر والقناة المائية، ما هي نوع الأبنية التي تمّ تشييدها في هذه القصبة ؟

---

(17) م.س، ص. 448.

(18) أبو بكر بن علي البيدق، **أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين**، دار المنصور، الرباط، 1971، ص. 73.

(19) ابن عذاري المراكشي، م.س، ص. 73.

نتوفر في خصوص هذا السؤال على جواب قدّمه مؤرخ رسمي آخر، هو صاحب كتاب «الاستبصار» ـ الذي انتهى من تأليف كتابه في العام 1191/587 مفاده أنه «في هذه القصبة جامع وقصور وصهاريج الماء أمام الجامع، وهو مجلوب من نحو عشرين ميلاً»[20].

يتعلق الأمر إذن بنواة المدينة المخصصة للإقامة السلطانية ولحاشية السلطان ؛ وكانت تلك، عموماً، القاعدة فيما يخص التشييدات الأولى في كل المدن الإسلامية، وضمنها المدينة المغربية.

ب ـ المرحلة الثانية (1163 – 1184م)

وترتبط بالمنجزات التي أقيمت في ظل حكم يوسف بن عبد المؤمن، ومما ذكره ابن صاحب الصلاة في هذا الصدد أن الخليفة لما وصل إلى المهدية يوم الإثنين 20 رجب 1171/566، قادماً من مراكش، «ألفى الماء الجاري المسرب الذي جلبه أبوه [...] فسد جريه، وأسن ماؤه، تعطل في البطاح والبحائر سقيه، فأمر بإعادته إلى حالته الأولى، وزاد فيه بناء صهريج عظيم متسع يجتمع فيه الماء، ثم يجري من ذلك الصهريج إلى السقاية المذكورة حيث شرب خيل العساكر ومواشيهم ومواشي الناس وشربهم، وكذلك ألفى الجسر الذي كان نصبه أبوه ما بين سلا وبين المهدية المذكورة على البحر لإجازة الناس عليه قد خرقته البحور، وهدمته الدهور فأمر بنصب جسر آخر إلى جانبه أعظم منه بناء [...] فصنع في أقرب مدة بأعظم آلة وعدة»[21]، ليضيف، بعد ذلك، أنه غادر المهدية في اتجاه الأندلس صحبة جيشه، وذلك يوم الخميس 15 شعبان من السنة نفسها. ومعنى هذا أن إعادة ترميم الساقية، وإلى جانبها القنطرة، أنجزا في مدة قياسية، لم تتجاوز خمسة وعشرين يوما.

بيد أن ما يجب تأكيده هو أن هذا العمل الذي قام به الخليفة يوسف لا يعدو أن يكون مجرد ترميم وإصلاح ما كان قد أنجز سابقاً في عهد والده، وبالتالي يبقى السؤال مطروحاً : ما هي إنجازاته على مستوى الأبنية والمنشآت الجديدة ؟

(20) مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار، م.س، ص. 140.
(21) عبد المالك بن صاحب الصلاة، م.س، ص. 449 – 450.

إننا نتوفر في هذا الخصوص على ثلاث روايات أساسية، أولاهما رواية ابن صاحب الصلاة وفيه يقول : «وأمير المؤمنين بن أمير المؤمنين هذا هو الذي مصرها ومهدها وابتدأ في بناء أسوارها»[22].

والرواية الثانية لصاحب «الاستبصار» وقد نصّ فيها على أن أبا يعقوب يوسف «هو الذي أمر ببناء مدينة كبيرة متصلة بالقصبة [...]، وفي هذه المدينة المحدثة قيصارية عظيمة وحمامات وفنادق وديار كثيرة ومياه مطردة وسقايات ومنافع أعدت لورود المحلات عليها»[23].

أما الرواية الثالثة فهي لصاحب «المعجب» ـ الذي انتهى من تأليف كتابه في العام 621هـ/1224م ـ وهي لا تزيد عن القول إن أبا يعقوب يوسف «هو الذي اختطها ورسم حدودها وابتدأ في بنيانها، فعاقه الموت المحتوم عن إتمامها»[24].

ج ـ المرحلة الثالثة (1184 – 1199)

وخلالها تمّ استكمال بناء المدينة الموحدية. هذا ما يستشف من كلام صاحب «الاستبصار» لما قال : «وهذه المدينة قد شرّفها هذا الأمر العزيز بما أحدثه فيها [يعني الخليفة يعقوب المنصور] من المباني الرفيعة والمنارة البديعة، وما هي وقت مرور المحلات عليها إلا من عجائب منتزهات الدنيا، لاسيما في الأعوام الخصبة والفصول المعتدلة. وناهيك من ساحل طوله نحو الميلين وعرضه نحو الميل مملوء بالبشر، والزوارق في الوادي بركابها، والمنارة المطلة، وعلاقات الثمار، وعقد الزيتون، وجدر الكرمات، وقبب الجلوس للسادات [الطلبة] أيدهم الله ظاهرة، وقبلة الجامع وأكثر منارة ذلك الحصن المشرف ظاهرة من المدينة»[25].

ولإدراك بعض أهمية المعلومات الواردة في هذه الرواية، يجب التذكير مرة أخرى، بأن هذا النص كتب في العام 587هـ/1191م، ومعنى هذا أن الجامع والمنارة

(22) نفسه، ص. 449.

(23) مؤلف مجهول، **كتاب الاستبصار**، م.س، ص. 140 – 141.

(24) عبد الواحد المراكشي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، الدار البيضاء، 1978، ص. 33 – 34.

(25) مؤلف مجهول، **كتاب الاستبصار**، م.س، ص. 141.

لم يكونا يحملان بعد اسم «حسّان». ومن ناحية ثانية، فهذا الجامع لم يكن قائماً وسط المدينة، كما هي العادة بالنسبة إلى جوامع المدينة الإسلامية، وإنما خارجها، فوق ربوة تقع في الجهة الشمالية الشرقية للمدينة، تشرف على النهر والمدينة.

ما السر في ذلك ؟ يجيبنا صاحب «الإتحاف الوجيز» بقوله : «وكان قصد السلطان ببناء هذا الجامع العظيم خارج الرباط ليعم غالب جيشه في صلاة الجمعة»[26].

بعد مرور حوالي ثلاثين سنة على رواية صاحب «الاستبصار»، قدم لنا المراكشي رواية ثانية مما ورد فيها أن يعقوب المنصور هو الذي «أتمّ سورها، وبنى فيها مسجداً عظيماً [...] وعمل له مأذنة في نهاية العلو، على هيئة منار الإسكندرية [...] ولم يتم هذا المسجد إلى اليوم، لأن العمل ارتفع فيه بموت أبي يوسف ولم يعمل فيه محمد ولا يوسف شيئاً. وأما المدينة فتمّت في حياة أبي يوسف [بمعنى يعقوب المنصور] وكملت أسوارها وأبوابها وعمّر كثير منها، وهي مدينة كبيرة جداً، تجيء في طولها نحواً من فرسخ، وهي قليلة العرض»[27].

تلك كانت مراحل تأسيس مدينة الرباط، وكما هو واضح فإن أهم وصف لعمرانها لا يتجاوز الأسطر المعدودة المسطرة في كتابات ابن صاحب الصلاة والمؤرخ المجهول «صاحب الاستبصار» والمراكشي، وهو وصف لا يشفي غليل الباحث. زد على ذلك أن كل ما تبقى من عمران الموحدين صامداً في وجه الزمن، إلى الآن، لا يتجاوز السور، بأبراجه وأبوابه، بالاضافة إلى المنارة الشامخة، غير المكتملة.

وهكذا إذا كان كاييه قد تعرّض إلى وصف الآثار المتخلفة عن ذلك العمران بما يكفي من التفاصيل الدقيقة، فإن ما يهمنا هاهنا ذكره، هو التذكير بالأساسي

(26) محمد بن علي الدكالي، **الإتحاف الوجيز، تاريخ العدوتين**، منشورات الخزانة الصبيحية بسلا، الرباط، 1986، ص. 76.

(27) عبد الواحد المراكشي، م.س، ص. 384 – 385.

منها. والأساسي أن السور ـ المشيد من البلاط المقَوَّى ـ كان يمتد، عند استكماله، على طول 5263 متراً. وقد تقلص حاليا، يضيف كاييه، إلى حدود 5189 متراً[28]. وكان يحمي المدينة من جهة الغرب والجنوب ؛ أما من الجهتين الشمالية والشرقية فكان يقوم بتأمين حمايتهما كل من الجرف والبحر وأبي رقراق. ويبلغ عرض هذا السور مترين ونصف، ويصل علوه إلى حوالي عشرة أمتار، كما أنه يشتمل على أربعة وسبعين برجاً، كانت تقوم بوظيفتين : إحداهما شد أزر السور، والأخرى مراقبة ما يجري خارج السور.

وكان هذا السور ينفتح على الخارج بواسطة خمسة أبواب : أربعة من جهة الغرب، وهي ـ بحسب أسمائها الحالية ـ باب العلو وباب الأحد وباب الرواح وباب الحديد (التي غاب اسمها عن الذكر إثر إدراجها ضن دائرة الإقامة السلطانية بأكدال). أما الباب الخامس، وهو باب زعير، فمفتوح من الناحية الجنوبية من السور، ولا يفصله عن شالة إلا نحو مائة وستين متراً. ولقد بلغت المساحة الواقعة داخل هذا السور 418 هكتاراً[29]. وهكذا إذا علمنا أن مساحة مراكش، الممتدة داخل السور، بما في ذلك أيضاً القصبة والمدينة، كانت تبلغ 647 هكتاراً، جاز أن نقول إن مساحة الرباط كانت تقل عن مساحة مراكش بـ 229 هكتاراً.

بيد أن هذه المقارنة تبقى ناقصة إذ أننا لا نعرف مساحة المجال الذي كان يحتله العمران داخل هذا السور، وهذا الأمر لم تتضح معالمه إلا بعد وصول المورسكيين إلى الرباط في القرن السابع عشر، كما سنوضح ذلك في إبّانه، باستثناء القصبة، أي نواة المدينة، التي لم تكن مساحتها تتجاوز أربعة هكتارات[30].

لكن ما يمكن تأكيده، من ناحية ثانية، أن الفراغ الأرضي الممتد داخل السور كان مخصصاً، في الآن ذاته، كمجال للبستنة والزراعة ؛ ثم كمجال لتجمع الجيوش قبل التوجه إلى الأندلس للقيام بوظيفة الجهاد ؛ ثم، أخيراً، كمجال

(28) Jacques Caillé, op. cit, p. 125.

(29) نفسه، ص. 70.

(30) نفسه، ص. 65.

للتوسع العمراني. فما الذي وقع ؟ الذي وقع أن المجال العمراني توقف، بل حتى الذي كان موجوداً تعرّض إلى الاضمحلال، إلى درجة أن الوزان لما زارها، في بداية القرن السادس عشر، سجل في هذا الصدد، بكل حسرة : «والرباط اليوم في أسوأ حال لم يصل إليها قط، وأعتقد أنه من المتعذر جداً العثور فيها على أربعمائة دار مسكونة قرب القصبة وبعض الدكاكين الصغيرة [...] فأخذتني الشفقة عليها لما كانت عليه في القديم وما آل أمرها الآن»[31].

ما عسى أن تكون الأسباب التي أدّت إلى هذا الاضمحلال ؟

3. عوامل التدهور

إننا نتوفر في خصوص هذا السؤال على عدد من الأجوبة. أولها الجواب الذي قدّمه ابن أبي زرع والذي جاء فيه أن يعقوب المنصور لما اشتدّ عليه المرض الذي أودى بحياته أعلن ـ من جملة ما أعلنه ـ عن ندمه وأسفه على بنائه هذه المدينة لما أنفقه عليها من المال «لأنها صعيد لا يعمّر»[32].

لنسجل، أولاً، أن قبول هذه القولة ـ التي وجدت صداها في كتابات المؤرخين اللاحقين، مغاربة وأجانب، كحقيقة مطلقة ـ تفترض أن يكون المنصور هو أول من بنى وأسس المدينة، وهذا ما أثبتنا بطلانه. ومن جهة ثانية فابن أبي زرع، المؤرخ الرسمي لدولة بني مرين، الذي ألف كتابه بعد حوالي قرن وربع قرن على وفاة المنصور، لم يخبرنا بمصدر إفادته، وبالتالي يسهل الطعن، منهجياً، في مثل هذه الأقوال التي لا تستند إلى أي سند، خصوصاً أننا نتوفر على وصية المنصور الشهيرة التي وجهها لشيوخ الموحدين وأهل بيته وأعيان أهل خدمته وهو على فراش الموت[33] حيث لا أثر لهذه القولة ولا لغيرها من الأقوال التي أوردها صاحب «روض القرطاس وتاريخ مدينة فاس» !

---

(31) محمد بن الحسن الوزان، م.س، ص. 160.

(32) علي بن أبي زرع، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور، الرباط، ص. 230.

(33) انظر نص الوصية كاملاً عند : ابن عذاري المراكشي، م.س، ص. 230 - 232.

وبغض الطرف عن هذا الجدل، فإذا أمعنا النظر في هذه الرواية التي قدمها ابن أبي زرع، نلاحظ أنها لا تجيب على السؤال المتعلق بالأسباب التي كانت وراء خراب الرباط، بقدر ما تسعى إلى فرض حكم مفاده أن المدينة محكوم عليها أصلاً بأن تبقى بدون تعمير : «صعيد لا يعمّر». ولأن الوقائع اللاحقة أثبتت بطلان هذا الحكم، يبقى السؤال، حول أسباب ذلك الخراب، مطروحاً.

ننتقل إلى جواب ثان قدمه، هذه المرة، القنصل الفرنسي لويس شينيه (L. Chénier) في العام 1787، مما ورد فيه أن جل منازل الرباط التي شيدت من قبل الأسرى الإسبان بنيت دون متانة وذلك بنية مشاهدتها تسقط على ساكنيها وهو الأمر الذي وقع فعلاً. وكان جزاء فعلهم القتل، قبالة أحد أبواب المدينة[34].

وهكذا، إذا كانت هذه الرواية التي تبناها كايه كل التبني[35] تعزو أسباب خراب الرباط إلى الغش المبيت والمقصود الذي مارسه الأسرى المسيحيون في عملية البناء، كنوع من الانتقام قبل أن ينتقم منهم، فإننا نتوفر، بالمقابل، على ما يفند هذا الزعم.

فعلى سبيل المثال، لما أشار الجغرافي محمد الحميري في كتابه «الروض المعطار في خبر الأقطار» إلى مدى مساهمة الأسرى الإسبان في بناء الرباط، وعددهم سبعمائة أسير، اقتصر على الوقوف عند نقطة واحدة هي مساهمتهم في بناء جامع حسان ومناره[36]. ونفس هذه الرواية كررها أحد الإسبان، ويسمى دون أنطونيوكوز[37].

ولما كتب الأسير جرمان مويط (G. Mouette) عن رحلته في الأسر في العام 1683، وفي سياق إشارته إلى السور المرحدي، قال : «أسوارها قديمة جداً، وحسب رواية البلاد، بناها طائفة من المسيحيين الأولين...»[38].

---

(34) LOUIS Chénier, Recerches Historiques sur Les Maures, Paris ; vol : 3, p. 28

(35) J. Caillé ; op. cit, p. 78, Note 96

(36) نقلاً عن : محمد بوجندار، م.س، ص. 110.

(37) وردت هذه الرواية عند : محمد السائح، **الغصن المصهور في مدينة المنصور**، مخطوط بخزانة علال الفاسي، ع 881، ص. 11. ونود أن نشير إلى أن محمد السائح لم يعرفنا بمن يكون هذا الإسباني الذي نقل عنه هذه الرواية.

(38) جرمان مويط، **رحلة الأسير مويط**، تعريب محمد حجي ومحمد الأخضر، مركز الدراسات البحوث العلوية، الريصاني، وزارة الثقافة، دار المناهل للطباعة والنشر، 1990، ص. 17.

فماذا نستفيد من هذه الإشارات على قلتها ؟ نستفيد، بكل بساطة، أن ما ظل صامداً في وجه صروف الدهر هو بالضبط ما ساهم الأسرى المسيحيون في بنائه، أي السور والمنارة !

إذا تركنا، جانباً روايتي ابن أبي زرع وشينيه ومن نقل عنهما، واستندنا إلى أهم كتاب ألف في التاريخ في القرن الرابع عشر الميلادي، ونقصد به كتاب «المقدمة» للعلامة ابن خلدون فماذا نجد ؟

نجد، فعلاً، أنه خصّص عدداً من الفصول المتعلقة بأسباب خراب المدينة المغربية ـ والإسلامية عموماً ـ في العصر الوسيط. وهي فصول متفاوتة القيمة. ففي فصل بعنوان «في أن المباني التي كانت تختطها العرب يسرع إليها الخراب إلا في الأقل» يقول : «والسبب في ذلك شأن البداوة والبعد عن الصنائع كما قدمناه، فلا تكون المباني وثيقة في تشييدها. وله، والله أعلم، وجه آخر وهو أمس به وذلك قلة مراعاتهم لحسن الاختيار كما قلناه في المكان وطيب الهواء والمياه والمزارع والمراعي»[39].

من الواضح أن ابن خلدون يميز هنا بين سببين من أسباب إسراع الخراب إلى المدينة المغربية : فمن جهة، هناك البداوة بما تتميز به من ابتعاد عن فن البناء، مما يجعل المباني تكون عرضة، بحكم هشاشتها، للسقوط، ومن جهة ثانية، هناك عدم اختيار الموضع والموقع الملائمين.

بالطبع، لا أحد يلزمنا، هاهنا، بتبني هذا التفسير، خصوصاً في شقه الأول، لما يعتوره من اضطراب وخلل. ذلك أن المؤلف نفسه قدّم جواباً آخر، أقرب إلى تفكيره الخصب، حيث ربط فيه ربطاً جدلياً بين المدينة والدولة. يقول في هذا الصدد : «فلابد من تمصير الأمصار واختطاط المدن من الدولة والملك، ثم إذا بنيت المدينة وكمل تشييدها بحسب من شيدها وبما اقتضته الأحوال السماوية والأرضية فيها، فعمر الدولة حينئذ عمر لها، فإن كان عمر الدولة قصيراً وقف

(39) عبد الرحمان بن خلدون، **المقدمة**، مطبعة بولاق، القاهرة، 1971، ص. 300.

الحال فيها عند انتهاء الدولة وتراجع عمرانها وخربت. وإن كان أمد الدولة طويلاً ومدتها منفسحة فلاتزال المصانع فيها تشاد، والمنازل الرحيبة تكثر وتتعدد، ونطاق الأسواق يتباعد وينفسح إلى أن تتسع الخطة وتبعد المسافة»[40].

فتأسيس المدينة، إذن، ونموها، كما هو الشأن بالنسبة لخرابها ـ والخراب لغة ضد العمران ـ مرتبط ارتباطا عضوياً بعمر الدولة المؤسسة لها. لكن ألا يمكن أن تنمو هذه المدينة مرة أخرى، ويتزايد عمرانها في ظل دولة ثانية ؟ إن ذلك ممكن، يجيبنا ابن خلدون، لكن شريطة أن تتخذ عاصمة الملك من جديد[41]، كما وقع لمدينة فاس التي استردت تألقها في ظل حكم المرينيين على حساب أفول مراكش، عاصمة الموحدين : «وبالجملة، فاتخاذ الدولة الكرسي في مصر يخل بعمران الكرسي الأول»[42].

بموازاة هذا التفسير، وبالاسناد إليه في الآن نفسه، نتساءل : كيف جرت الأمور، ولو بشكل تقريبي، حتى آلت الرباط إلى ما آلت إليه، كما سجل ذلك الوزان في الوصف المشار إليه أعلاه ؟[43].

أول ما يمكن تسجيله أن الدولة الموحدية، مباشرة إثر وفاة المنصور، كانت قد استكملت، بالمفهوم الخلدوني، طور التأسيس والبناء وكذا طور العظمة والمجد، وتهيأت للدخول في طور الهرم والاضمحلال، ذلك أنه لم تمر سوى حوالي ثلاث عشرة سنة على وفاة المنصور، وبالضبط في العام 609هـ/1212م، حتى وقعت الواقعة المعلومة المتمثلة في معركة العقاب والتي كان من بين نتائجها ليس توقف حركة الجهاد في الأندلس فحسب، بل أخذت مدن أندلسية تسقط تباعاً في يد الإسبان. ولقد كان من الطبيعي، والحالة هذه، أن ينعكس ذلك على مدينة الرباط التي فقدت «الأساس» الذي كان وراء تأسيسها، أي مقراً لتجمع الجيوش قبل توجهها إلى الأندلس لمباشرة الجهاد. وفي هذا السياق يمكن أن نُذكّر، ثانية، بما

(40) نفسه، ص. 286 – 287.
(41) نفسه، ص. 287.
(42) نفسه، ص. 314.
(43) انظر الوصف في متن الهامش 31، ص. 32.

كان قد سجله صاحب «الاستبصار» : «وما هي وقت مرور المحلات عليها إلا من عجائب منتزهات الدنيا، لاسيما في الأعوام الخصبة والفصول المعتدلة»[44].

ويبدو أن الخليفة الموحدي الرشيد (629 – 639هـ/1232 – 1242م) حاول تعمير المدينة بعناصر جديدة أملاً منه في أن تسترد بعض عافيتها وذلك من خلال تقديم عدد من الامتيازات لأهل بلنسية وجزيرة شقر وشاطبة وكافة شرق أهل الأندلس بعد سقوط بلدانهم في يد المسيحيين. هذا ما يتضح من ظهير مؤرخ في 21 شعبان 637هـ/17 مارس 1240م.

لقد خولهم، أولاً، حق سكنى الرباط وتعميرها : «وأن يتخذوا مساكنه وأرضه بدلاً من سكناهم وأرضهم ويعمروا منه بلداً يقبل منهم أولى من قبل، ويحملهم إن شاء الله وخير البلاد ما حمل، فإنه مناخ للتاجر والفلاح وملتقى للحادي والملاح والمرافق من بره وبحره موجودة في فصول السنة». كما خولهم، ثانيا، حق التوسع في الحرث والغرس وتملك الأملاك : «ففي أرضه هناك متسع [...] ويغرسوا الكروم وأنواع الشجر على عادتهم ببلادهم، ويتأثلوا الأملاك لأنفسهم وأولادهم وأولاد أولادهم [...] ويقتنون من الأصول والرباع فله حكم التسويغ على الإطلاق والدوام» ؛ وأعفاهم، ثالثاً، من كل المغارم غير الشرعية : «ولا يلزمون فيه شيئاً من وجوه الإلزام ولا يطالبون بغير حقوق الشرع التي جعلها الله في أموال أهل الإسلام» ؛ وتعهّد الظهير، أخيراً، بحمايتهم من كل أذى يلحقهم وكذا الاعتناء بخواصهم : «والولاة والعمال ـ حفظهم الله ـ مأمورون أن يحفظوهم من كل أذى يلم بجانب من جوانبهم أو يعوق فقهاءهم عن مأرب صغير أو كبير من مآربهم، وأن يكرموا غاية الإكرام نبهاءهم وأعيانهم ويولوهم من حسن الجوار ما ينسيهم أوطانهم حتى تندفع عنهم كل شبهة من شبه الحيف»[45].

---

(44) متن الهامش 25، ص. 29.

(45) انظر نص الظهير عند : محمد بن عبد الله عنان، **عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس**، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1965، ج 2، ص. 737 – 738 ؛ كما أشار إليه : محمد ابن شريفة، **أبو المطرف أحمد بن عميرة المخزومي، حياته وآثاره**، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1966 ، ص. 122 – 123، وكلاهما أشار إلى أن النسخة المعتمدة توجد بالإسكوريال تحت رقم 520 ؛ ونود أن نضيف هاهنا أن نسخة من هذا الظهير توجد في مخطوط بالخزانة العامة بالرباط بعنوان : «**رسائل ابن عميرة**» **تحت رقم** ك 232، ورقة 118.

غير أن ما يجب إثارة الانتباه إليه، في الوقت ذاته، أن تاريخ صدور هذا الظهير تزامن مع فترة حرجة من تاريخ الدولة الموحدية : يتعلق الأمر ببداية انهيار سلطتها على حساب صعود سلطة بني مرين، إذ في العام 646هـ/1249م تمكّن المرينيون، للمرة الأولى، من الاستيلاء على مدينتي الرباط وسلا، ليستمر الصراع على أشده قائماً بين الطرفين حول المدينتين إلى حدود سنة 657هـ/1259م، تاريخ الاستيلاء النهائي عليهما من قبل المرينيين. ومعنى هذا أن هذه الصراعات حالت دون توفير المناخ الملائم لاستقرار أولئك المهاجرين بالوفرة التي من شأنها أن تعمل على تعمير المدينة.

وباستتباب الحكم لبني مرين، وبعد أن اتخذوا من فاس عاصمة لهم بهدف تهميش مراكش، همشوا الرباط أيضاً. ومن علامات ذلك اهتمامهم الخاص بالجارة سلا التي اتخذوها مقراً لإقامتهم أثناء عبورهم إلى الأندلس، وكذا اهتمامهم بشالة التي أحاطوها بالسور، متخذين منها زاوية ومقبرة فاخرة لسلاطينهم ولزوجاتهم ولأعيانهم ؛ ومن علامات ذلك أيضاً أن منجزاتهم التي شيدوها بالرباط لا تتجاوز أصابع اليد : فبالإضافة إلى إيصال الماء من جديد إلى المدينة من عين غبولة في العام 683هـ/1285م[46] نجد المسجد الأعظم ـ أو الجامع الكبير ـ الذي نجهل تاريخ بنائه[47] ومارستاناً وسقاية قبالته[48] ثم حماماً وهو الحمام الجديد ـ المسمى أيضاً بحمام العلو ـ الذي قام السلطان أبو عنان (749 – 760هـ/1348 – 1358م) بتحبيس مداخيله على قبر والده أبي الحسن (731 – 752هـ/1331 – 1351م) وعلى إطعام فقراء شالة ومساكينها وذلك سنة 755هـ/1354م، كما يتضح من نص التحبيس المنقوش على الرخامة الملصقة، حالياً، بصحن المسجد الأعظم.

وإذا كان بنو وطاس لم يخلفوا أي شيء يذكر في الرباط، فإن نفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة لفترة حكم السعديين الذين اتخذوا مراكش عاصمة لهم وآسفي وأكدير منفذين بحريين لتجارتهم.

---

(46) علي بن أبي زرع، م.س، ص. 340.

(47) محمد بوجندار، م.س، ص. 114 وما بعدها.

(48) Jacques Caillé, op. cit, pp. 199 – 202

لكن مع تدفق آخر أفواج الأندلسيين المطرودين من إسبانيا في بداية القرن السابع عشر، وهو الحدث الذي ترافق مع بداية انهيار سلطة السعديين، عرفت الرباط مرحلة جديدة في تاريخها.

المرحلة الثانية : من مدينة مستقلة تمارس الجهاد في البحر إلى عاصمة ثانوية من عواصم البلاد

بوفاة المنصور السعدي (1578 - 1603) تفككت وحدة البلاد السياسية، وظهرت، إلى جانب مملكتي مراكش وفاس، قوى سياسية جديدة مستقلة عن الحكم السعدي، من بين هذه القوات أندلسيو الرباط الذين تمكنوا، لفترة من الوقت، من تأسيس مدينة مستقلة الذات تقوم بوظيفة الجهاد البحري، حتى إذا استقام الأمر للأسرة العلوية واستعادت البلاد وحدتها السياسية أصبحت الرباط عاصمة ثانوية من عواصم المملكة، إلى جانب العواصم التقليدية الثلاث : فاس ومراكش ثم مكناس (ابتداء من حكم السلطان المولى إسماعيل).

ما هو السياق الخاص لهجرة أولئك الأندلسيين الذين عمروا الرباط وسموا في الكتابات الأجنبية ـ من باب الخطأ ـ بـ«قراصنة سلا» ؟ وما هي أهم التطورات العمرانية التي عرفتها المدينة على امتداد كل هذه القرون الثلاثة (1609 - 1912) ؟

1. الرباط مدينة الجهاد البحري

أ ـ أهل هورناتشوس وباقي الأندلسيين وغيرهم من القوى السياسية والصراعات الداخلية

بمقتضى القرار الصادر عن الملك فيليب الثالث (1598 - 1621) بتاريخ 3 دجنبر 1609 والذي يقضي بطرد آخر ما تبقى من المورسكيين بشبه الجزيرة الإيبيرية، احتضنت الرباط فرقتين من هؤلاء النازحين : الفرقة الأولى وتسمى بهورناتشوس، نسبة إلى القرية التي هاجروا منها (HORNACHOS)[49]، وقد كانت سباقة إلى الاستقرار في

(49) تقع هورناتشوس في جنوب غرب إسبانيا وسط منطقة إكسترامادورا (Extramadura) في إقليم باخدور (Bajador) بين مدينتي ميريدة (Merida) وإشبيلية، تبعد عن الأولى بنحو 50 كلم جنوباً وعن الثانية بنحو 170 كلم شمالاً، وقدر عدد سكانها في نهاية القرن السادس عشر بين 4000 و5000 موريسكي، في حين لم يكن يوجد وسطهم سوى 100 مسيحي، عشرون منهم من الرهبان، انظر :
Bernard Vincent, Les morisques d'Extrémadure au XVI siècle, in, **annales de démographie historique**, Paris, 1974, p.p. 435 – 436.

المدينة، وتحديداً في القصبة (أي قصبة الأوداية حالياً)، وذلك بدعم من مولاي زيدان، حاكم مملكة مراكش، بهدف تعميرها وحراستها، إذ لم يكن يوجد فيها سوى حامية من الجيش السعدي لا يتجاوز عددها عشرين جندياً يترأسهم قائد منصّب من قبل المولى زيدان[50]. وقد قدر عدد أفراد هاته الفرقة التي استقرت في القصبة بين 2000 و3000 مهاجر[51]، وكانوا يتميزون بعدد من الخصائص نجملها في ما يلي :

أولا، محافظتهم ـ منذ أن سقطت بلدتهم في يد الإسبان سنة 1234م ـ على عقيدتهم الإسلامية ولغتهم العربية وروحهم النضالية.

ثانيا، تجميعهم لثروات مهمة راكموها من جراء كدهم وممارستهم الأعمال الفلاحية والتجارية وسكهم نقوداً مزورة ـ داخل كهوف سرية ـ وهذه الثروة هي التي مكنتهم في عهد فيليب الثاني (1556 – 1598) من امتياز حمل السلاح مقابل أداء خمسين ألف دوقة، كما مكنتهم من شراء ذمم أعضاء محاكم التفتيش ورجال البلاط على امتداد الفترات العصيبة التي تميزت بها حملات محاكم التفتيش.

ثالثا، لقد كانوا يتدبرون أمورهم التنظيمية بواسطة مجلس كان يجتمع في أحد كهوف المنطقة، إليه كانت توكل أمور اتخاذ القرارات، سواء منها القرارات الداخلية، ومن ضمنها تصفية المسيحيين الذين كانوا يتجسسون عليهم، أو القرارات الخارجية، بخاصة منها مواكبة الاتصالات مع أندلسيي الداخل والخارج أو مع المسؤولين الأتراك والمغاربة[52].

إن كل هذه الخاصيات وغيرها هي التي جعلت من هؤلاء المهاجرين مجموعة متماسكة، حتى إذا استقروا في قصبة عبد المؤمن، شبه الفارغة، أصبحوا، بسهولة، سادتها ؛ وبالتالي سادة الجهاد البحري.

ولأجل تعزيز نفوذهم وتقوية عصبيتهم، وسط جمهور «المغاربة» المستقرين في مصب أبي رقراق، ربطوا الاتصال من جديد بجماعة الأندلسيين الذين كانوا

---

(50) H. De Castries, Les trois républiques du bourgrag, Salé, La Kasba, Rabat, S.I.H.M. 1re Série, P-B, T : V, Paris, 1920, p. XIII.

(51) Jacques Caillé, op. cit, p. 249

(52) للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر على سبيل المثال : محمد رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16 – 17**، مطابع الشرق، الدار البيضاء، 1991، ص. 112 – 117.

متفرقين في المدن المغربية بل والمغاربية (والذين كانوا ينتمون إلى بلنسية ومورسية وغرناطة) للالتحاق بهم، بل ذهبوا إلى حد تغطية نفقات نقلهم وجعلوهم يستقرون بجوارهم، خارج القصبة، أي بمدينة الرباط. وقد قدر عدد هؤلاء بين 5000 و6000 مهاجر[53]. وتلك كانت الفرقة الثانية، التي عمّرت مدينة الرباط، عند أقدام القصبة، والتي كانت قبل وصولهم، على حد وصف الراهب دان (le Père Dan) «في حالة يرثى لها، قليلة السكان من المورسكيين والعرب، و لم يكن يُرى داخل أسوارها سوى البساتين وحقول البقول والشعير»[54].

إن هؤلاء وأولئك الذين طردوا من ديارهم وجردوا من أولادهم وممتلكاتهم، خصوصاً منهم الهورناتشوس، هم الذين نظموا في المرحلة الأولى حركة الجهاد البحري بمرسى الرباط، وليس بمرسى سلا، ـ وهي الحركة التي سميت في الكتابات الأجنبية، من باب الباطل، بـ«قراصنة سلا» (Les corsaires de Salé)[55] ـ. والحالة هذه أنهم، أي الهورناتشوس، استأثروا بمداخيلها، دون سواهم، ولقد قدرت تلك المداخيل بين العام 1618 والعام 1626 بستة آلاف أسير وخمس عشرة مليون ليبرة[56].

---

(53) Jacques Caillé, op. cit, p. 214

(54) نقلا عن روجيه كواندرو (Roger coindreau) **قراصنة سلا**، ترجمة محمد حمود، مطبعة ومكتبة الأمنية، الرباط، 1991، ص. 32.

(55) كما يتضح، على سبيل المثال، من عنوان كتاب كواندرو المذكور أعلاه.
وفيما يتعلق باسم مدينة الرباط فإنها ـ قبل مجيء الأندلسيين ـ كانت تسمى في الكتابات المغربية تارة برباط سلا وتارة أخرى تدمج مع سلا فيقال سلا دون تخصيص. أما القصبة فكان يطلق عليها قلعة سلا أو قصبة سلا. فعلى سبيل المثال لما أشار المقري (المتوفى في العام 1041هـ/31 – 1632م) إلى الطرد النهائي للمورسكيين ضمن أحداث العام 1017هـ/1608 – 1609م ـ كتب ما يلي : «ولما استخدم سلطان المغرب الأقصى [يعني مولاي زيدان] منهم عسكراً جراراً وسكنوا سلا كان منهم من الجهاد في البحر ما هو مشهور الآن، وحصنوا قلعة سلا وبنوا بها القصور والحمامات والدور، وهم الآن بهذا الحال»، انظر : أحمد المقري، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، نشر : إحسان عباس، بيروت، ج. 4. ص. 528.

(56) Mémoire de Razilly à Richelieu du 26 Novembre 1626, in **S.I.H.M., 1re Série**, France ; T : III. p.166.
ونضيف هنا أنه بين سنة 1629 وسنة 1639 تراوحت مداخيل ميناء الرباط من واجبات الحقوق الجمركية ما بين 25 و26 مليون دوقة. انظر :
H. De Castries, Les trois Républiques du Bouragrag, op. cit, p. 13

صحيح أن السلطان مولاي زيدان، الذي أحسن وفادتهم، كان يستفيد إلى حدود وفاته بعشر مداخيل المرسى، سواء كانت من الأسرى أو البضائع[57]. لكن بوفاته (1627) شق الهورناتشيون عصا الطاعة على السلطة السعدية المنهارة، وقاموا بطرد القائد عجيب السعدي قبل قتله، بل قاموا بطرد المغاربة المقيمين وسطهم، ليتوجوا هذا المسلسل بالإعلان عن استقلال مدينتهم ـ التي هي القصبة ـ عن كل وصاية، فيما سمي في الكتابات الأجنبية، من باب الباطل ثانية، بـ«جمهورية أبي رقراق»[58].

غير أن احتكار الهورناتشيين للسلطة ولمداخيل الجهاد لم يطل، خصوصاً أنهم كانوا يشكلون أقلية، مقارنة مع أندلسي الرباط (الفرقة الثانية)، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، ومن ثمّ كانت بداية الصراع.

ولقد احتج الهورناتشيون، من جملة ما احتجوا به، بأن المداخيل المستفاة من المرسى تنفق في بناء وترميم القصبة والأسوار اللازمة للأمن المشترك، ولأن هذا الجواب لم يقنع فقراء المدينة السفلى، اندلعت في العام 1630 الحرب بين الطرفين، وتمت محاصرة القصبة من جهة البر. لكن وقوف سلا القديمة إلى جانب الهورناتشوس أفشل مفعول الحصار لينتهي الصراع في الأخير إلى إبرام اتفاقية صلح في شهر ماي 1630 نصت على ثلاثة أمور :

أولها، تعيين قائد أندلسي من ساكنة الرباط على أساس أن يستقر بدوره في القصبة إلى جانب قائد الهورناتشوس ؛ والأمر الثاني تشكيل مجلس متكون من ستة عشر فرداً من أعيان السكان بعدد متساو بين الطرفين ؛ والأمر الثالث والأخير توزيع غنائم الجهاد البحري ومداخيل رسوم الجمارك بالتساوي بين الجانبين[59].

---

(57) J. Caillé... op. cit, p. 224

(58) لقد سبق للأستاذ إبراهيم بوطالب أن نبّه إلى أن هذه التسمية (جمهورية أبي رقراق) لا أساس لها من الصحة تاريخياً، لا من حيث الزمان ولا من حيث المكان، والصحيح أن يقال «إمارة الرباط» على شاكلة ما كانت عليه الأمور آنذاك في جهات أخرى من المغرب (إمارة الديلاء وغيرها من الإمارات)، انظر : إبراهيم بوطالب، «إشكالية المصطلح في التاريخ»، **مجلة أمل، العدد 15، 1998**، ص. 54 – 55.
ومن جهتنا نود أن نشير ـ كما يتضح من عنوان الفقرة ـ إلى أننا استعملنا كمقابل لـ«جمهورية أبي رقراق» مصطلحاً آخر هو «مدينة مستقلة» !

(59) محمد رزوق، م.س، ص. 193 – 194 ؛ روجيه كواندرو، م.س، ص. 37 وأيضا :
J. Caillé ; op. cit, p. 217

ولئن أدت هذه الاتفاقية إلى تحقيق هدنة بين الطرفين فإنها كانت مجرد هدنة عابرة ومؤقتة، والجديد في هذا الصراع أن المجاهد العياشي تطلع بدوره منذ العام 1631 إلى أن يصبح سيد القصبة بعد أن فرض نفسه سيداً على سلا القديمة. بيد أن الحصار الذي فرضه عليها من جهة البر من سنة 1631 إلى أكتوبر 1632 لم يعط أُكلاً، بسبب أن القصبة كانت تتزود بحاجياتها الغذائية من جهة البحر، ومن ثمّ رفع حصاره وانسحب إلى الغرب[60] لتنعم القصبة والمدينة بهدوء استمر أربع سنوات (1632 - 1636) ؛ ثم جاءت «العاصفة» في العام 1636 حيث هاجم الأندلسيون القصبة، على حين غرة، وطردوا الهورناتشيين من إقامتهم الأثيرة، مما جعل البعض منهم يفر بجلده إلى الجزائر والبعض الآخر صوب سلا القديمة، عند العياشي. وتوج هذا الانتصار برغبتهم في الاستيلاء على الجارة سلا لتمديد قاعدة حكمهم الضيقة. وفعلاً، فرضوا عليها حصاراً دام شهرين (يناير وفبراير من سنة 1637). لكن تدخل المدفعية الإنجليزية إلى جانب العياشي، ومحاصرة القصبة بحراً، وظهور شبح المجاعة في القصبة، كل هذا أودى بالأندلسيين إلى الوقوع في ورطة، ولم يكن أمامهم من مخرج إلا الخضوع، ثانية، لسلطة السعدي محمد الشيخ الصغير، أو الصلح مع العياشي، أو الارتماء ـ وهذا هو الأقسى ـ في أحضان سلطة أجنبية، وكان العياشي قد اشترط عليهم، مقابل الصلح، ثلاثة شروط : أولها اقتسام نصف مدخيل المرسى ونصف الغنائم ؛ وثانيها، تعويض أهل سلا عن الخسائر المترتبة على حصار يناير وفبراير 1637 ؛ والشرط الثالث إرجاع الهورناتشيين إلى القصبة، ليختاروا، في الأخير، الحل الأول، أي تقديم البيعة للسلطان السعدي، الذي أمدهم بـ350 جندياً بقيادة العلج مراد.

وبموازاة مع هذا الحل تمكّن العياشي بدوره، مقابل رفع الحصار، من انتزاع اتفاق مع العلج مراد في أبريل 1638 يقضي بعودة الهورناتشيين اللاجئين في سلا إلى الرباط واستعادة أملاكهم بها. وكانت الخطوة الثانية، بإيعاز من العياشي دائماً، هي فرض حصار طويل على القصبة من جهة البر، من قبل الهورناتشيين الذين عادوا إلى الرباط. ولم يكن من بد أمام الأندلسيين هذه المرة سوى طلب

(60) J. Caillé, Ibid, p. 218

النجدة من شيخ الزاوية الدلائية محمد الحاج الدلائي الذي حاول، في البداية، إصلاح ذات البين، لكن إزاء رفض العياشي زحف الدلائيون على الغرب، فكانت هزيمته في أول مواجهة، فرجع إلى بلاد الخلط، حيث قتل هناك غدراً في 9 محرم 1051 / 20 أبريل 1641 واحتزوا رأسه، وحملوه إلى الرباط وطافوا به. هل يجوز أن نقول إن اغتيال العياشي تمّ بمؤامرة مدبرة من قبل بعض «غلاة المورسكيين بالرباط» ؟ ذلك ما رجّحه أحد الباحثين[61].

ومهما يكن، فباغتيال المجاهد العياشي يحق أن نتكلم عن نهاية مرحلة (1627 – 1641) وبداية مرحلة جديدة، نهاية مرحلة من خاصياتها أن المدينة حافظت على استقلالها ونشطت فيها حركة الجهاد البحري أيّ ما نشاط بالرغم من حدة الصراعات الداخلية ؛ وبداية مرحلة جديدة امتدت من العام 1641 إلى العام 1660، خلالها تمّ لإمارة الدلاء الهيمنة على المدينة والاستئثار بمداخيل الجهاد البحري. إلا أن أندلسيي الرباط، ورغم الهدوء الذي ساد المدينة على امتداد هذه الفترة ـ باستثناء أحداث 1650 التي تزامنت مع وصول الشريف محمد العلوي إلى فاس ـ لم يتحملوا حكم «برابرة الدلاء» الذين حرموهم من امتيازهم، فكانت الانتفاضة الكبرى التي انطلقت في العام 1660 بمحاصرة القصبة، والتي انتهت بطرد الدلائيين من المدينة. لقد تحالف، لأول مرة، كل من الهورناتشيين والأندلسيين وأهل سلا القديمة مع عدو الدلائيين الرايس الأندلسي الخضر غيلان المستقل ببلاد الهبط، وقد كان من نتائج هذا التحالف أن سقطت المدينة والقصبة بالإضافة إلى سلا القديمة في يد قبضة الرايس غيلان (1664 – 1666). لكن في الوقت ذاته، ونتيجة هذا التحالف، وبمقتضى اتفاقية الصلح المبرمة في 16 أبريل 1664، تم اقتسام مداخيل المرسى بالتساوي بين كل من القصبة وسلا الجديدة (الرباط) وسلا القديمة[62].

بيد أن عمر هذه الاتفاقية كان قصيراً، إذ في شهر يونيو من سنة 1666 تمكن المولى الرشيد (1664 – 1672) من الاستيلاء على المدينة دون أي مقاومة، وبذلك انتقلت مداخيل الجهاد لحساب الدولة، بعد أن تمّ إشراك جميع أصحاب الخبرات من أهل العدوتين كمجاهدين تحت إشراف ومراقبة المخزن.

(61) عبد اللطيف الشاذلي، الحركة العياشية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1982، ص. 140.
(62) محمد رزوق، م.س، ص. 203 – 209 ؛ وأيضاً : J. Caillé, op. cit, pp. 221 – 223

ما عسى أن يكون نوع العمران الذي أنجز في ظل هذه الفترة وإلى حدود نهاية حكم السلطان المولى إسماعيل (1672 – 1727) ؟

ب ـ المنجزات العمرانية (1609 – 1727)

إذا كان كاييه خلال وصفه الأركيولوجي لأسوار وسراديب القصبة خلال فترة إعادة تعمير الرباط من قبل الهورناتشيين وباقي الأندلسيين[63] ـ والتي أسماها بدوره بفترة «جمهورية أبي رقراق» ـ قد اشتكى من غياب أي نص معاصر، سواء كان أجنبياً أو مغربياً، من شأنه أن يعرفنا ببعض المنجزات التي بناها هؤلاء الوافدون الجدد، فإننا بدورنا لم نقف على أي جديد في هذا الصدد، صحيح، يمكن التذكير هاهنا بالنص الذي كتبه المقري كمعاصر للفترة[64]، غير أن المعلومات التي أوردها المقري «لا تسمن ولا تغني من جوع»، كما يقال. إنه يتكلم عن بناء دور وقصور وحمامات، بالإضافة إلى تحصين القصبة، وهذا كلام عام، ونفس هذا الكلام العام، مع بعض الإضافات، وقفنا عليه من خلال رواية ثانية قدمها أحد الفقهاء المعاصرين، مما ورد فيها : «وكان هذا الثغر [الرباط] قبل دخول هذه الجماعة له وسكنها فيه غاية الإهمال فبالغوا في تشييده وتحصينه وبناء مساجده وأسواقه حتى صار حاضرة من الحواضر، وصار الناس يأتون إليه من كل ناحية»[65].

أما بالنسبة للشهادات الأجنبية فإنها، بدورها، لاتزيد عن القول إن القصبة كانت فعلاً محصنة بالأسوار والأبراج والمدافع، وكانت تحتضن حوالي 200 دار[66].

---

(63) J. Caillé, op. cit, pp. 245 – 281

(64) سبق أن أشرنا إلى هذا النص وكذا تاريخ وفاة صاحبه في الهامش 55، ص. 40.

(65) عبد العزيز الزياتي (1015هـ/1645م)، **الجواهر المختارة فيما وقفت عليه من النوازل المختارة بجبال غمارة**، مخطوط خ. ع بالرباط، رقم 66 ج، ص. 241.

(66) J. Caillé, op. cit, p. 247

ومما كتبه الأسير جرمان موبط (G. Mouette) في نهاية العقد السابع من القرن السابع عشر عن حالة الماء في القصبة ما يلي : «وليس هناك ماء صالح للشرب إلا ما يحفظ بواسطة نطفية كبيرة تجمع ماء المطر الساقط فوق سطوح المنازل أيام الشتاء بواسطة قنوات عديدة. وهناك أيضا بئر، لكن ماءه يكاد يكون ملحاً أجاجاً لا يصلح إلا لشرب البهائم». م. س، ص. 20.

بيد أن أهم معلمة أنجزت من قبل الأندلسيين، والتي ماتزال قائمة إلى الآن، هي السور المشيد جنوب المدينة، على طول 1400 متر، الممتد من باب الحد (الأحد) إلى حدود الوادي، (حيث ينتصب برج سيدي مخلوف) والذي كان يخترقه باب شالة في المرحلة الأولى، ثم في ما بعد باب الجديد وباب البوية[67]. إنه السور المسمى بالسور الأندلسي. ومن الواضح أن بناءه يندرج ضمن سياق تحصين المدينة من جهة الجنوب، باعتبار أنها كانت محصنة من قبل من جهة الشرق والشمال الشرقي بالوادي والبحر، ومن جهة الغرب بالسور الموحدي.

وعلى هذا الأساس أصبحت مساحة المدينة الواقعة داخل هذا السور تمتد على مسافة 91 هكتاراً ـ بما في ذلك القصبة ومقبرة العلو ـ من ضمن 418 هكتاراً، وهو مجموع المساحة الممتدة داخل السور الموحدي[68] ومعنى هذا أن المساحة الفارغة المتبقاة، وهي 327 هكتاراً، ظلت عبارة عن بساتين وحقول ـ تقوم بتزويد المدينة ببعض حاجياتها من المواد الفلاحية ـ وهي بدورها محروسة بالسور الموحدي الذي يقيها من كل هجوم قد تتعرض له من قبل القبائل المجاورة والمعادية المتمثلة، أساسا، في قبيلة زعير.

* * *

ما مدى اهتمام السلطان المولى الرشيد (1664 – 1672) وأخيه المولى (1672 – 1727) بمدينة الرباط ؟

من المعلوم أن المولى الرشيد، بالرغم من قصر مدة حكمه، أولى اهتماماً بمدينة فاس، إلا أن ذلك لم يمنعه من الاهتمام بالقصبة لدورها الاستراتيجي في عملية الجهاد البحري، خاصة أنها أصبحت تحت مراقبته وإشرافه. ومن جملة ما قام به «توسيع نطاق القصبة والزيادة في سورها الذي لم يكن يبلغ امتداده من القبلة مائة وثمانين متراً، ثم جعل في حده برجين»[69] مازالا قائمين إلى الآن.

(67) لمزيد من التفاصيل حول هذا السور وأبوابه انظر : Jacques Caillé, op. cit, pp. 273 – 279

(68) نفسه، ص. 246.

(69) محمد بوجندار، م.س، ص. 60.

أما أهم إنجاز خلفه بالرباط فيتعلق بتشييد قصبة جديدة، مجاورة للقصبة الموحدية، من جهة الجنوب الغربي، وقد خصها الأسير جرمان مويط بوصف دقيق مما جاء فيه : «أما القصبة الجديدة، الواقعة في الجنوب الغربي، فبناها مولاي رشيد، وهي مربعة الشكل محصنة ببروج متينة، مجهزة مثل الأسوار بشرفات مسننة وينتقل من الواحدة إلى الأخرى عبر جدار مرتفع محصن ببرجين ومشيد على أقواس، يمر الناس تحت أحدها للتفسح في البحر»[70]. وماعداه من البناء الموجود داخل الجزء الملحق بهذه القصبة، أي دار إقامة خليفة السلطان والمسجد والحمام فهي من منشآت المولى إسماعيل[71].

بالإضافة إلى هذه الأبنية وبالإضافة إلى الترميمات التي أدخلها المولى إسماعيل على القصبة التي نقل إليها حامية من جيش عبيد البواخر، نتساءل ما مدى صحة الرسم الوارد في إحدى اللوحات الأجنبية التي تعود إلى فترة حكم هذا السلطان والذي يشير إلى وجود قناة مائية قائمة على أقواس مرتفعة بين القصبة الموحدية والقصبة الجديدة التي شيدها المولى الرشيد ؟[72].

لقد سبق لكاييه أن علق على هذه اللوحة بما يلي : «والحال، أنه لا يوجد أي نص سواء كان مغربياً أو أجنبياً يتكلم عن قناة مائية خلال هذه الفترة، في حين أن مويط، كما سنرى، قدم تفاصيل تتضمن ما يكفي من الدقة حول كيفية تزود

(70) جرمان مويط، م.س، ص. 20، ومما أورده محمد بوجندار في خصوص موضع هذه القصبة والتحولات التي شهدتها ما يلي : «وأما دار البارود القديمة المعروفة بالقشلة وبقصبة مولاي رشيد بظاهر العلو فقد جاء في الإتحاف الوجيز [محمد بن علي الدكالي، م.س، ص. 77] أنها من آثار السلطان مولاي عبد الرحمان والحق أنها من بناء مولاي رشيد وجددها سيدي محمد بن عبد الله، كما سبق عن الضعيّف، ولم تكن تعرف إلا بقصبة مولاي رشيد بانيها وما سميت بالقشلة إلا بعد أن أحدث السلطان المولى الحسن فيها العسكر، ثم صار يطلق عليها دار البارود حيث كان بعضه مخزونا بها. ولما أحدث تنظيم البوليس المغربي وخصصت هذه القصبة لفرقة بوليس الرباط صار يطلق عليها قشلة البوليس إلى أن جعلت بعد الاحتلال من سجون البلد». م.س، ص. 135 – 136، ونضيف، على هامش هذه الجملة الأخيرة، أن هذا السجن ـ المعروف بسجن لعلو ـ قد أغلق منذ عدة سنوات.

(71) محمد بوجندار، م.س، ص. 60 – 61.

(72) أورد كاييه نسخة من هذه اللوحة في ملحق كتابه وهي تحمل العنوان التالي :

«La Vue de La rade du port et de la ville de Salé» Jacques Caillé, op. cit, T : 2, planche XXIX, b.

القصبة بالمياه ؛ وفضلا عن ذلك فإن القنوات المائية بالمغرب لم تكن أبداً تبنى بهذه الطريقة، باستثناء قناة عين البركة بسلا»[73].

فكيف، إذن، يمكن قراءة أو تفسير هذا الرسم الذي تبدو من خلاله القناة مبنية على أقواس مرتفعة ؟!

يجيب كاييه بلهجة واثقة : «لذا، وفي خصوص هذه القناة ينبغي بكل بساطة أن نستنتج أن الأمر يتعلق بسور «مبني على أقواس» يربط، حسب مويط، القصبة الجديدة بالقصبة الموحدية»[74].

والواقع أن كل الحجج التي استند إليها كاييه للوصول إلى هذه التخريجة هي مجرد تحريف لعدد من الحقائق. وأول تلك التحريفات هي اعتماده على شهادة مويط في كيفية تزود القصبة بالمياه[75]، حيث يتضح منها، فعلاً، غياب أي قناة مائية في القصبة، وهو ما سبق أن أشرنا إليه بدورنا في هامش سابق[76]. لكن الذي فات كاييه أن مويط سجل ذكريات مشاهداته فقط على امتداد الأحد عشر عاما (من سنة 1670 إلى سنة 1681) التي قضاها أسيراً في المغرب[77]، في حين أن حكم السلطان المولى إسماعيل استمر من العام 1672 إلى العام 1727، وهذه ملاحظة غاية في الأهمية، كما سيتضح بعد حين.

وثاني تلك التحريفات تدور حول أطروحة انعدام القنوات المائية المبنية على أقواس مرتفعة اللهم إلا ما كان من أمر قناة عين البركة التي كانت تزود سلا بالماء[78]. بيد أن الوزان في وصفه لقناة عين غبولة التي كانت تزود الرباط بالمياه

---

(73) نفسه، ج 1، ص. 296.

(74) نفسه ونفس الصفحة.

(75) نفسه، ص. 297.

(76) انظر النص الكامل لشهادة مويط في الهامش 66، ص. 44.

(77) أشير إلى هذا المعطى في مقدمة كتاب «**رحلة الأسير مويط**»، م.س، ص. 6.

(78) تقع عين البركة بغابة المعمورة، شمال شرق المدينة على مبعدة حوالي أربعة عشر كيلومتراً من سلا. انظر : محمد بن علي الدكالي، م.س، ص. 51 ؛ وأيضاً : أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954، ج 3، ص. 175 – 176.

العذبة في عهد يعقوب المنصور الموحدي يتكلم عن أقواس وقناة «بديعة». يقول الوزان : «ولما كانت الرباط مشيدة في مكان يفتقر للماء الجيد لأن ماء البحر يدخل إلى النهر ويحمله المد إلى مسافة اثني عشر ميلاً فيه، ولأن مياه الآبار مالحة، جلب المنصور الماء من عين تبعد عن المدينة بنحو اثني عشر ميلا[79] بواسطة قناة محكمة البناء على أقواس شبيهة بتلك التي ترى في إيطاليا كلها، لاسيما قرب روما، وتنقسم هذه القناة إلى فروع عديدة يحمل بعضها الماء إلى المساجد وبعضها الآخر إلى المدارس والقصور الملكية والسقايات العمومية في جميع الأحياء، وبعد وفاة المنصور أخذت هذه المدينة في التدهور حتى أنه لم يبق منها سوى العشر، فالقناة البديعة قطعت ودمرت أثناء الحروب التي شنها المرينيون ضد أسرة المنصور»[80].

وفي انتظار أن نعود إلى إثارة هذه «الأقواس» من جديد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما أحيا السلطان محمد بن عبد الرحمان (1859 - 1873) المشروع القديم المتمثل في جلب الماء إلى إقامته في أكدال من عين غبولة، نشير إلى وصف آخر يتعلق، هذه المرة، بأقواس عين عتيق، يقول النقيب نورمان في الهندسة العسكرية ورئيس مصالح بلدية الرباط مع بداية الحماية في وصفه لقناة عين عتيق : «إن تخطيط القناة يتّبع خطاً أفقياً على سطح الأرض من خلال آلاف العطفات الماهرة. غير أن مياه عين عتيق، على مبعدة أربعة كيلومترات من الرباط، تجتاز منخفضاً كبيراً وهي، هنا، محمولة على قناة مهمة تسمى بـ«الأقواس» ذات بناء مقوس العقد، وذلك على طول مائتي متر وعلو عشرين متراً : إنه عمل فني حقيقي»[81].

هل، فعلاً، لا يوجد أي نص، مغربياً كان أم أجنبياً، يشير إلى وجود قناة مائية في الرباط خلال حكم السلطان المولى إسماعيل كما ادعى جاك كايه ؟

---

(79) وبالضبط بحوالي تسعة عشر كيلومترا في اتجاه الجنوب الغربي.

(80) محمد بن الحسن الوزان، م.س، ص. 160.

(81) Normand (R), Rabat, Les débuts d'une municipalité au Maroc, **R.C. supplément de B.A.F, 1914**, p. 22.

تلك كانت ثالث تحريفاته، وأول ما يلزم تسجيله في هذا الصدد أن المولى إسماعيل وجه عنايته أولاً إلى إعادة إصلاح قناة عين البركة التي كانت تزود سلا ومسجدها الأعظم بالماء، وذلك على الأقل منذ العام 1701. وفي هذا السياق قام بتحبيس كل مداخيل الحوت المصطاد من وادي أبي رقراق على المسجد الأعظم بسلا على أساس أن تخصص تلك المداخيل للإنفاق على استكمال جر الماء عبر القناة[82]. وبوصول الماء إلى المدينة في العام 1712 أصدر السلطان ظهيراً جديداً أكد فيه نص التحبيس السابق مع التنصيص على أن يتعهد المسجد المذكور بصيانة وإصلاح القناة بشكل دائم ومستمر، وما فضل من المستفاد بنفقة المسجد على بقية مصالحه ومنافعه»[83].

وهكذا في الوقت الذي كانت فيه أشغال إعادة إصلاح قناة عين البركة قريبة من الانتهاء، كانت الأشغال جارية كذلك لتزويد الرباط بالماء. لكن الجديد في هذه الأشغال أنها، خلافاً لما كان عليه الأمر في الماضي، لم تعد تعتمد على مياه عين غبولة، وإنما تمّ الاعتماد على مياه عين جديدة، هي عين عتيق، الواقعة في بلاد سيدي يحيى مول الدردارة، على مقربة من العين السابقة، والتي تبعد عن المدينة ـ في اتجاه الجنوب الغربي ـ بثمانية عشر كيلومترا. والجديد، أيضاً، أن السلطان كلف أوقاف كبرى الرباط بتحمل نفقة إنجاز هذا المشروع المائي، لتصبح مياه العين عندئذ في ملك أحباس كبرى الرباط. بيد أن أوقاف الرباط كانت عاجزة، لقلة الوفر، عن استكمال إنجاز هذا المشروع الضخم، ومن ثم التجأ السلطان إلى إجراء خاص تمثل في اقتطاع جزء من مداخيل السمك المصطاد بوادي أبي رقراق ـ المحبس على المسجد الأعظم بسلا ـ وتفويته إلى أوقاف الرباط، هذا ما يتبين من الظهير الموجه إلى قائدي الرباط وسلا الحاج مرين والحاج محمد معنين بتاريخ 6 رجب 1121 / 11 شتنبر 1709 والذي يأمرهما فيه باقتطاع ستين مثقالاً من

(82) ظهير مؤرخ في فاتح جمادى الأولى 1113 / 14 أكتوبر 1701. انظر نسخة منه في الحوالة الحبسية السلاوية الكبرى، ميكرروفيلم رقم 152، خ.ع، ص. 170 ؛ وانظر نسخة أخرى في الحوالة الحبسية الرباطية الكبرى ـ المسماة بالحوالة السليمانية ـ بـ ن.أ.ر. ص. 104.

(83) ظهير مؤرخ في فاتح صفر 1124 / 10 مارس 1712، م.س، ونفس الصفحتين.

مداخيل بيع منفعة الشابل ودفعها «لذلك السبيل المبارك على العادة المألوفة»، وفي الآن ذاته أضاف الظهير أمراً خاصا موجهاً إلى ناظر أوقاف الرباط يحثه على الجد في مباشرة هذا العمل : «وناظر أوقاف الحبس نأمره أن يجدّ ويجتهد في خدمة ذلك الماء المبارك إلى أن يسدد من قيمة هذه الدراهم قيمة هذا المشروع ولا يفعل فعلاً قبل وصول هذا الماء إن شاء الله في الفصل المبارك قبل إتيان فصل الشتاء وإقباله، فليشد روحه فيه وليبالغ مجهوده في خدمته، فالعزم ثم العزم ولابد»، لينهي أوامره بتوجيه إنذار إلى الجميع، ناظراً وقائداً ومكلفين بالبناء : «وإن أنتم تراخيتم في خدمة هذا الماء المبارك إلى أن دخل عليكم فصل الشتاء وأنتم لازلتم تخدمون فيه فلا تلوموا إلا أنفسكم»[84].

وبالرغم من هذه الأوامر المصحوبة بالتهديدات ـ التي تندرج في إطار حث المسؤولين على الجد في العمل ـ فإن وصول الماء من عين عتيق إلى الرباط ومساجدها لم يتم، كما هو مدون في ديوان قاضي المدينة أبي عبد الله مرينو الكبير، إلا يوم الجمعة 10 صفر 1135 / 20 نونبر 1722[85]. ومعنى هذا أن المدة الزمنية التي أنجز فيها هذا المشروع تجاوزت ما يزيد على ثلاث عشرة سنة، وهي مدة لا يمكن تفسيرها إلا بتعثر الأشغال نتيجة الضائقة المالية، وقلة ذات يد أوقاف الرباط، ومحدودية الدعم السلطاني.

* * *

(84) أورده : جعفر أحمد الناصري، **سلا ورباط الفتح وأسطولهما القرصاني الجهادي**، مخطوط مستنسخ ب.خ.ص، تحت رقم 402، ج 1، ص. 125.

(85) نقلا عن محمد بوجندار، م.س، ص. 141 - 140. ومما ذكره : «فقد وقفت على ديوان القاضي أبي عبد الله مورينو الكبير وفيه التصريح بأن إجراء عين عتيق هو من آثار السلطان المقدس مولاي إسماعيل. قال إنه هو الذي أدخلها وأجراها داخل المدينة ومساجدها بتاريخ يوم الجمعة العاشر من صفر عام 1135، وأنشد في ذلك قصيدة...» (وهي قصيدة طويلة في مدح السلطان والعين).
والعجيب في الأمر أن جاك كاييه بالرغم من أنه كان يجهل العربية جهلاً تاماً فإنه أدرج ضمن لائحة بيبلوغرافيته (ص. 575)، من باب التمويه، كتاب محمد بوجندار أعلاه (مقدمة الفتح...) لكن دونما استفادة !

بوفاة المولى إسماعيل دخلت البلاد في أزمة سياسية وعسكرية استمرت ثلاثين سنة (1727 – 1757) لم تنج مدينة الرباط من انعكاساتها، حيث استعادت لبعض الوقت ـ إلى جانب مدن أخرى ـ استقلالها السابق. يخبرنا الضعيّف في سياق أحداث العام 52/1166 – 1753 بما يلي : «وخمدت نار مولانا عبد الله ولا بقي له سوى مرسة [كذا] تطوان كان يقبض منها العشور واستقل أهل فاس بأنفسهم، وكذلك أهل رباط الفتح فكانوا يأكلون مال المرسى وعملوا آيت الأربعين»[86].

بعد مرور حوالي ثلاث سنوات على هذا التاريخ، وبالضبط في شوال 1168 / 11 يوليوز ـ 8 غشت 1755 يتابع الضعيّف حكايته بما يفيد أن الأمير سيدي محمد ـ الذي كان خليفة لوالده السلطان مولاي عبد الله ـ لما عزم على اقتحام العدوتين اتفق أعيان أهل الرباط مع أعيان أهل سلا ورئيسها عبد الحق فنيش أن يغلقوا عليه الأبواب وينازلوه، لكن لما رأى أهل الرباط استسلام أهل سلا، فتحوا الأبواب وخرجوا إليه متشفعين ومعهم الفقيه أحمد عبد الله الغربي والشريف مولاي إبراهيم حفيد مولاي التهامي الوزاني، «فقبضهم وكبّلهم وطلبهم في مال المرسى. فقالوا له : بنينا به السور، ثم إنه عفا عنهم ورحل منهم البعض من كبرائهم لمراكش بنسائهم وأولادهم [...] وقيد عليهم القائد [الرايس] العربي المستيري»[87].

من بين كل ما يهمنا التقاطه من هذه الأحداث هو موضوع السور. فأي سور يمكن أن يكون قد بني من مداخيل المرسى على امتداد حوالي ثلاث سنوات (1752 – 1755م) ؟

لما كانت مدينة الرباط، ابتداءً من القرن الثامن عشر تتوفر على ثلاثة أسوار، أولها السور الموحدي، وثانيها السور الأندلسي (وقد ذكرناهما في ما سبق) فلم يبق، إذن، سوى ذكر السور الثالث المسمى بالسور الخارجي (البراني).

وهكذا إذا كان الفقيه بوجندار وإلى جانبه الفقيه دنية قد حسما في الأمر ببساطة، دون بذل أي مجهود ولا اعتماد على سند، وأكدا أن هذا السور هو

(86) محمد الضعيّف، **تاريخ الضعيّف**، تحقيق أحمد الماري، دار المأثورات، الرباط، 1406هـ/1986م، ص. 156.
(87) نفسه، ص. 157.

من بناء السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1757 – 1790)[88]، فإن كاييه وقع في حيرة لما أثار تاريخ بناء هذا السور. لقد قال، أولاً، إننا لا نعرف بالضبط تاريخ بنائه؛ ثم قال، ثانياً، إن المؤرخين المغاربة أمثال الضعيّف والزياني والناصري لم يشيروا إليه ضمن مآثر ومنجزات سلاطين الدولة العلوية ؛ ثم قال، ثالثاً، إن الإفادة المكتوبة التي وجهها له محمد بن علي الدكالي – بناء على طلبه – والتي تقول إن تاريخ بناء هذا السور يعود إلى عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان ابن هشام (1859 – 1873) هي إفادة غير صحيحة ؛ ثم قال، رابعاً، إن التحريات واختبار مواد البناء تفيد أنه، في أقصى الحالات بني في النصف الأول من القرن التاسع عشر أو في القرن الثامن عشر ؛ وأخيراً، انتهى به المطاف إلى ترجيح رأي بوجنداد ودنية[89].

مجهود جبار، ولاشك، قام به، لكن دون طائلة ! لأنه وغيره من الذين أرخوا لتاريخ الرباط لم ينتبهوا إلى تلك الجملة الموجزة التي أوردها الضعيّف في ثنايا كتابه الضخم («لقد بنينا به السور ثم عفا عنهم»)، وإن زعم الجميع أنهم قرؤوا الضعيّف !

وفي ما يخص موضع وامتداد هذا السور فكان ينطلق من نقطة تبعد عن البحر بـ1740 متراً من الجنوب الغربي لبرج الصراط، ويمتد نحو الجنوب الشرقي، ثم ينعطف إلى أن يتصل بسور الموحدين، من جهة باب الرواح، على بعد 500 متر من الإقامة السلطانية بأكدال (التي لم تكن قد شيدت بعد). ومعنى هذا أنه كان ينقسم إلى شقين : يبلغ طول أحدهما 3200 متر ويصل إلى أكدال عبر شارع لقبيبات وشارع الحسن الثاني وشارع النصر إلى باب مراكش (خلف حديقة التجارب) ؛ والشق الثاني يتصل بالسور الموحدي، ويبلغ طوله 1100 متر. وكانت تخترقه أربعة أبواب : باب لقبيبات (جهة البحر، ماتزال آثارها قائمة) وباب

(88) محمد علي دنية، **مجالس الانبساط بشرح تراجم علماء وصلحاء الرباط**، مطابع الإتقان، الرباط، 1986، ص. 43 ؛ محمد بوجندار، م.س، ص. 130 – 131.

(89) J. Caillé, op. cit, p. 438

تامسنا (أو باب تمارة وقد اندثرت) وباب العذير (أو باب مراكش، ماتزال آثارها قائمة) وباب المصلى (القريبة من المصلى الحالي)[90].

ومن الواضح أن هذا السور الخارجي ـ الذي اندثرت معالمه والذي يجوز أن نسميه الآن بالسور الأندلسي الثاني ! ـ بني بهدف حماية السواني والأراضي الزراعية التي كانت تقع خارج السور الموحدي، خصوصاً وأن العلاقات مع زعير لم تكن دائماً مفروشة بالورود. إلا أنه كان سوراً هشاً، بدليل أنه تعرض أكثر من مرة للسقوط، في كثير من أجزائه، كما تفيدنا بذلك وثائق فترة المولى الحسن (1873 – 1894) والمولى عبد العزيز (1894 – 1908).

بانتهاء أزمة الثلاثين سنة واستتباب الأمور للسلطان سيدي محمد بن عبد الله (1757 – 1790) انتقلت الرباط إلى مرتبة جديدة ؛ لقد أضحت منذ ذلك التاريخ وإلى حدود توقيع عقد الحماية عاصمة من بين العواصم السلطانية، إلى جانب فاس ومراكش ومكناس.

2. الرباط عاصمة ثانوية من عواصم البلاد (1757 – 1912)

أ ـ من حكم السلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى حكم السلطان مولاي سليمان

من بين كل المدن الساحلية التي قرّر السلطان سيدي محمد أن يتخذها مقراً لإقامته، خلال تنقلاته بين فاس ومراكش أو العكس ـ خصوصاً أنه في عهده وقع الانفتاح على التجارة الخارجية من جهة المحيط الأطلسي ـ وقع اختياره بالضبط على مدينة الرباط.

غير أن ما يلفت النظر في هذا الاختيار أنه اقترن بعزم السلطان على إخراج أهل الرباط من المدينة التي أعادوا تشييدها. وفي هذا الصدد أخبرنا الضعيّف، في معرض كلامه عن أحداث السنة 1187هـ/1773م، أن السلطان المذكور لما عزم على هذا الأمر (أي طرد الرباطيين من الرباط) استفتى علماء فاس في المسألة،

(90) لمزيد من التفاصيل انظر : محمد بوجندار، م.س، ص. 130 – 131 ؛ وانظر أيضا :
J. Caillé, op. cit, p. 437 et suites.

وادعى أن المدينة هي من بناء السلطان يعقوب المنصور الموحدي، وبالتالي فهي ملك للمخزن، ومادام السلطان يرث السلطان، فمن حقه أن يقوم بإخراجهم من البلد الذي امتلكوه عنوة. ثم أضاف قائلا : «فأفتاه بذلك الكثير من العلماء إلا البعض، منهم السيد التاودي بن الطالب بن سودة الفاسي رحمه الله فأفتى : بأن الرجل إذا نزل بأرض وتصرّف فيها إحدى عشرة سنة ولم ينازعه فيها أحد فإنها له، وقال لعلماء فاس إن خرّج أهل الرباط بهذه الحجة فإنه يخرجكم أيضاً ويحتج عليكم بأن باني فاس هو مولانا إدريس، وقد كان أميراً فهو يرث ما بنى، ولذلك عزله السلطان من الإمامة ونزع له ما كان يقبض من الخطبة وأمره بالجلوس في داره»[91].

هل يمكن أن نقول، والحالة هذه، إن هذه الفتوى وغيرها من الفتاوى المشابهة[92] هي التي حالت دون تنفيذ قرار الطرد أم أن تراجع السلطان يعود، على حد قول الضعيّف، إلى تخوفه من عدم إيجاد عنصر بشري بديل يقوم مقامهم بأمور البحر ؟[93].

مهما يكن الجواب فإن هناك سؤالاً آخر يفرض نفسه في هذ السياق : ما عسى أن تكون الأسباب التي جعلت سيدي محمد يتخذ هذا الموقف من أهل الرباط وفي هذا التاريخ بالضبط ؟

بالاستناد، دائماً، إلى بعض المعطيات التي أوردها مؤرخ الرباط، الضعيّف ـ وهي كل ما نتوفر عليه في هذا الموضوع إلى الآن ـ يظهر أن هناك عاملين يفسران هذا الموقف : أولهما، الانتقام منهم بترحيلهم لتعمير الصويرة وذلك لفعلتهم النكراء المتمثلة في محاصرة أخيه مولاي أحمد في القصبة وطرده منها شر طرد في العام 1160هـ/1747م، لما كان خليفة لأبيه مولاي عبد الله، إضافة إلى طرد العبيد المقيمين في القصبة وتفريقهم في المدينة حتى لا تبقى لهم شوكة أو نفوذ[94] ؛

(91) محمد الضعيّف، م.س، ص. 177.
(92) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر : محمد بوجندار، م.س، ص. 265 وما بعدها.
(93) محمد الضعيّف، م.س، ص. 177.
(94) نفسه، ص. 153 ؛ وانظر أيضاً : أحمد بن خالد الناصري، م.س، ج. 7، ص. 194.

وثانيهما، تطهير البلد من أفعالهم المشينة بخاصة منها انشغالهم بالفسق مع اليهوديات، فضلاً عن قلة ديانتهم، وانعدام مروءتهم، وقلة الوفاء بالعهد[95].

مهما يكن الجواب، ثانية، وبالرغم من تراجع السلطان عن قرار ترحيلهم، فإن ما أثار انتباهنا هو أن سلوكه تجاههم لم يخل من بعض الإجراءات التأديبية المتدرجة المستويات، نخص بالذكر منها : إلزامهم بانتقاء ثمانين طفلاً من أطفالهم لتعلم الرماية بالمهاريس والأنفاض، وكذا توفير عدد آخر من البحرية للقيام بالأعمال الجهادية في البحر ؛ زد على ذلك أنه أطلق، في خريف 1773، يد العبيد ـ الذين أمرهم بالتوجه إلى الرباط للاستقرار فيها ـ في ممتلكاتهم، خصوصا منها غلات البساتين والجنات. وقد توّج كل هذه الاجراءات، وذلك في مطلع العام 1774 بقطع الأشجار المثمرة الموجودة في أكدال ـ وهي أشجار العنب والتين والبرقوق والبرتقال الخوخ والسفرجل والإجاص والمشماش ـ وذلك تمهيداً للبدء في تشييد إقامته السلطانية[96].

ألا يجوز أن يقال إن هذه الاجراءات كانت مجرد «تاكتيك سياسي» الهدف منه هو الاستحواذ، بدون أي تعويض، على هذه الرقعة الأرضية الشاسعة التي تبلغ مساحتها ـ فيما يعرف الآن بالمشور الملكي ـ 49 هكتاراً ؟[97].

من المرجح ذلك، بدليل أنه في السنة ذاتها ابتدأ العمل في تشييد هذه الإقامة الجديدة. ما هي بعض مميزات هذه الإقامة السلطانية التي استمرّ العمل في بنائها ما يزيد عن سنتين (1774 ـ 1776) ؟

يتضح من الوصف الموجز الذي قدمه الضعيف أن الأمر يتعلق بمدينة قائمة بذاتها، تمتد خارج السور الأندلسي بموضع أكدال، مدينة تتكون من أزقة ودروب ودور خاصة بسكنى العبيد وحوانيت وأسواق وأفران عمومية وخمس

(95) محمد الضعيّف، م.س، ص. 177.
(96) نفسه ونفس الصفحة.
(97) عبد العزيز بن عبد الله، **رباط الفتح بين عاصمة شالة وعاصمة القصبة منذ ألف عام**، منشورات رباط الفتح، مطابع الأطلس، الرباط، 1990، ص. 49.

جوامع، هي جامع السنة وجامع أهل فاس وجامع أهل مراكش وجامع أهل سوس وجامع الأوداية[98]، وحمام كان يسمى بحمام أكدال، أوقفه السلطان على المسجد الأعظم[99] هذا فضلاً عن إقامة السلطان ـ على مقربة من باب الرواح ـ والتي أصبحت تسمى بدار أكدال.

وحسب شينيه فإن عدد العبيد الذين جلبهم السلطان لحراسة إقامته بلغ 4500 عائلة، جلبهم من مناطق ومدن مختلفة أهمها فاس ومكناس ومراكش[100] وهذا هو الأصل في تسمية تلك الجوامع بتلك الأسماء. وقد أضاف شينيه في إحدى مراسلاته بتاريخ 10 مارس 1775 أن السلطان وزّع على كل عائلة خمسين دوقة لبناء دارها[101].

ونظراً للأهمية الاستثنائية التي كانت تحتلها القصبة على واجهة البحر والوادي فقد أولاها اهتماماً خاصاً : لقد جدّد ما تهدّم منها وزاد في تحصينها بإقامة أبراج جديدة. أحدها في مقابلة سلا والآخر في مقابلة البحر يسمى ببرج خنزيرة بالإضافة إلى برج ثالث يسمى بصقالة ابن عائشة. وبجوار الصاباط، أي ببابي القصبة، بنى بيت المال، كما جدد قصبة مولاي رشيد وعمرها بالعبيد[102].

وفيما يخص منشآته بالمدينة وفضلا عن تجديد بعض الأبواب، مثل باب الرواح وباب شالة، أو بناء أبواب جديدة، خاصة باب الجديد[103] وفضلا أيضا عن بناء عدد من الحوانيت التي قام بتحبيس بعضها على المسجد الأعظم[104] وبعضها

---

(98) محمد الضعيّف، م.س، ص. 177.

(99) الحوالة الحبسية الرباطية الكبرى، ن.أ.ر، ص. 44.

(100) Louis Chénier, op. cit, p. 491

وانظر أيضاً : محمد الضعيّف، م. س، ص. 177.

(101) Pierre Grillon, **un chargé d'affaires au Maroc, la correspondance du consul Louis Chénier (1767 – 1782)**, Paris, 1970, T : 1, p. 377.

ومن جهته فإن الضعيّف تكلم عن خمسين مثقالاً، م.س، ص. 177.

(102) محمد الضعيّف، م.س، ص. 167 ؛ محمد بوجندار، م.س، ص. 67.

(103) محمد الضعيّف، م.س، ص. نفس الصفحة أعلاه.

(104) الحوالة الحبسية الرباطية الكبرى، ص 45.

الآخر على المسجد العتيق بالقصبة[105]، فضلا عن هذا وذاك فإن أهم بناء يسترعي النظر هو بناء دار لسك النقود بحومة الكزا[106]. ومعنى هذا أن الرباط أصبحت الحاضرة الرابعة من حواضر البلاد التي كانت تتوفر علي دار لضرب النقود إلى جانب فاس ومراكش ومكناس[107].

غير أن كل هذه المنجزات تبقى ناقصة ما لم نقل كلمة عن الماء، خصوصا أن الضعيف ـ دون غيره من بقية المؤرخين ـ أولى التفاتة لهذا الموضوع من خلال إشارتين مهمتين. أولاهما أدرجها ضمن أحداث السنة 74/1188 – 1775، وفيها يقول : «وفي هذه السنة أمر بإيصال الماء الجاري من عين عتيق» ؛ والثانية ضمن أحداث السنة 1778/1192 : «وفي هذه السنة دخل ماء عين عتيق لرباط الفتح»[108]، ومعنى هذا أن إنجاز هذه القناة المائية تم في مدة تجاوزت أربع سنوات.

وهكذا متى تذكرنا أن جلب الماء من عين عتيق إلى الرباط كان قد أنجز لأول مرة في عهد المولى إسماعيل سنة 1722 فهمنا عندئذ الخطأ الذي وقع فيه الضعيف ومن نقل عنه ـ ومن ضمنهم كاييه ـ[109] ومن ثم وجب القول، من باب تصحيح هذا الخطأ، إن السلطان محمد بن عبد الله عمل فقط على إحياء مشروع جده، ما يفيد أن أزمة الثلاثين سنة (1727 – 1757) حطمت هذا المشروع، وأن الأحباس كانت عاجزة عن تحمل صوائر التعهد والصيانة، مادامت هذه العين قد أصبحت محبسة عليها، وهذا ما لم يظهر، أيضا، في نصي الضعيف المشار إليهما أعلاه.

وفي الواقع أننا لم نقف على أي وثيقة أو نص يفيدنا فيما إذا كان السلطان قد قدم دعما نقديا إلى أوقاف الرباط، على شاكلة ما كان قد قام به المولى اسماعيل، إلا أننا بالمقابل وقفنا على دعم أفاد أوقاف الرباط، تمثل في توقيفه أربع سوان أو

---

(105) نفسها، ص 12.

(106) محمد بوجندار، م.س، ص. 137.

(107) عمر أفا، **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكدير، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1988، ص. 27.

(108) محمد الضعيّف، م.س، ص. 178 – 179.

(109) J. Caillé ; op. cit, p. 541

عرصات على المسجد الأعظم[110] فضلا عن الحمام والحوانيت المشار إليها أعلاه، وتلك، أيضا، إحدى منجزاته بهذه المدينة.

ويبقى بعد كل هذا أن نتساءل : ماذا كانت عليه حالة حركة الجهاد البحري ؟

إذا انطلقنا من الأرقام التي تأتّى لنا الحصول عليها فالحالة كانت كما يلي : عشر سفن «قرصانية» ـ بتعبير الوثائق الرسمية ـ و1541 مجاهداً، بمن في ذلك مجاهدو سلا[111].

أرقام تفيد، للوهلة الأولى، أن مدينة الرباط كانت مانزال على عهدها الأول، إلا أن ما لا يظهر في هذه الأرقام هو أن جزءاً من هؤلاء كانوا متقاعدين أو مجرد «خدام» يعانون من البطالة في انتظار تلقي الأوامر من السلطان للقيام بمهمة ما. زد على ذلك أن الظرفية الجديدة واتفاقيات الصلح والمهادنة المبرمة مع الدول الأجنبية، كل هذه العوامل قلصت من الوظيفة الجهادية التي اشتهرت بها المدينة خلال القرن السابع عشر وذلك على حساب ظهور وظيفة جديدة، هي وظيفة التبادل التجاري مع أوربا، فضلاً عن الوظيفة الدبلوماسية حيث أصبحت تضم ابتداءً من العام 1768 أربعة قنصليات : قنصلية الدانيمراك وقنصلية السويد وقنصلية هولاندا وقنصلية فرنسا ممثلة في القنصل الفرنسي الشهير لويس شينيه، صاحب الدار الشهيرة في السوق الكبير (شارع القناصل فيما بعد) ومؤلف كتاب «أبحاث تاريخية عن الموريين وعن تاريخ امبراطوية مراكش»[112]. وإذا أضفنا إلى هذا أخيراً وليس آخراً أن إقامة السلطان في هذه المدينة كانت تمتد أحياناً فترات طويلة[113] فهمنا عندئذ لماذا أسميناها بـ«عاصمة ثانوية من عواصم البلاد».

---

(110) الحوالة الحبسية الرباطية الكبرى، ص 77.

(111) محمد بن الحسن الحجوي، **تاريخ المغرب العربي**، مخطوط، خ.ع، 257ح، ص. 7 – 23. ونود أن نشير إلى أن الرقم الذي أورده الفاسي والذي يتكلم عن 1121 مجاهداً لا يرتبط بفترة حكم سيدي محمد بن عبد الله بل عن حقبة السلطان المولى سليمان، كما هو واضح عند الدكالي في «إتحافه»، انظر : محمد الفاسي، **مدينة الرباط وأعيانها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (1830 – 1912)**، منشورات جمعية رباط الفتح، 1996، ص. 39.

(112) حول هذا القنصل وكتابه انظر : إبراهيم بوطالب، «لويس شينيه ممثل فرنسا بالمغرب فيما بين سنة 1767 وسنة 1782، قنصلاً ومؤرخاً»، **مجلة المناهل، العدد 36، 1987**، ص. 154 – 198.

(113) محمد الضعيّف، م.س، ص. 188 و190، و194... الخ.

مع ذلك فالمدينة لم تخل من هزات، وما يهمنا ذكره هاهنا من تلك الهزات هي انتفاضة العبيد الكبرى ليس في الرباط فحسب، بل في مجموع المدن الساحلية[114]. وكما هو معلوم فإن هذه الانتفاضة ترافقت مع أزمة جفاف عظيمة استمرت حوالي ست سنوات (1776 - 1782) عرفت البلاد خلالها، وضمنها الرباط، مجاعات وأوبئة ووفيات وسلب ونهب وخراب[115]، مما ترتب على ذلك، من جملة ما ترتب، أن الإقامة السلطانية بأكدال أضحت خراباً منذ العام 1781[116]. وتشاء المصادفات أن تكون هذه الإقامة هي التي احتضنت جثته غداة وفاته (1790) في إحدى حركاته بين وادي شراط ووادي إيكم، وهي الإقامة التي تحولت لاحقا، ـ كما سنرى بعد قليل ـ إلى جنات وبساتين تحيط بضريحه وبجامع أهل فاس وجامع السنة، وهي كل ما تبقى من شواهد عن تلك «المدينة» التي اندثرت.

* * *

إذا استثنينا فترة حكم اليزيد القصيرة (1790 - 1792) التي لم تشهد فيها المدينة أي عمران يستحق الذكر فإنه في عهد السلطان المولى سليمان (1792 - 1822) أخذت شكلها النهائي الذي ظلت عليه طيلة القرن التاسع عشر وإلى حدود توقيع عهد الحماية.

وأول ما يجب تسجيله على مستوى الإضافات السكنية، الإقامة السلطانية الجديدة الواقعة على جانب البحر، خارج السور الموحدي والمحمية، في الآن ذاته، بالسور الخارجي (السور البراني) وهي الإقامة التي أصبحت تسمى بـ«دار القبيبات». ويتبين من إحدى الإشارات التي أوردها الضعيّف ضمن أحداث العام 1799/1213 أن هذه الإقامة كانت جاهزة منذ هذا التاريخ، إلا أن السلطان اضطرّ إلى مغادرتها بمجرد دخولها[117]، وذلك بسبب انتشار وباء الطاعون !

(114) انظر حول هذه الانتفاضة : أحمد بن خالد الناصري، م.س، ج 8، ص. 47 - 49.

(115) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر : محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992، ص. 69 - 83.

(116) Louis Chénier, **Recherches historiques sur les maures**, T : 3, op. cit, p. 391

(117) محمد الضعيّف، م.س، ص. 315.

بيد أن السؤال الذي يفرض نفسه هاهنا ـ والذي لم يطرحه لا كاييه ولا غيره ـ هو : لماذا فضّل المولى سليمان بناء إقامة جديدة في هذا الموضع دون أن يفكر في إعادة تعمير إقامة أكدال ؟ (وهو ما حققه فعلاً السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان (1859 – 1873) كما سنرى بعد قليل).

يبدو أن الأمر مرتبط أساساً بحكاية الماء. كيف ذلك ؟

من المعلوم ـ كما يجب أن يكون واضحاً الآن ـ أن الرباط إلى حدود هذا التاريخ كانت تتزود بحاجياتها من الماء العذب من عين واحدة هي عين عتيق التي سبق أن قلنا في شأنها إنها أصبحت تابعة لأوقاف المسجد الأعظم وأحباس كبرى الرباط منذ عهد السلطان المولى إسماعيل. ولما كانت مياه هذه العين تمر من باب القبيبات قبل أن تصل إلى المدينة من جهة باب العلو[118] فيبقى، والحالة هذه، أنه أحسن موضع على الإطلاق لتشييد إقامة فسيحة وهادئة، تكون سباقة إلى الاستفادة من مياه العين، وهو ما أنجزه السلطان المولى سليمان بكل بساطة، دون أن يكلف نفسه لا جراً ولا إنفاقاً ولا بحثاً عن مصدر مائي جديد.

أما الإقامة الثانية، وهي الأقل شهرة، فكانت تقع داخل السور الأندلسي، بشارع سيدي فاتح وهي التي أصبحت تسمى في وثائق النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدار مولاي رشيد[119] وهي من الدور الفاخرة التي كان يضرب بها المثل وبرياضها. وقد كانت في الأصل، قبل تهديمها وإعادة بنائها في ملك القائد العربي ولد المجاطية المديوني، وكانت جاهزة على الأقل ابتداءً من العام 1813[120].

والإضافة السكنية الثالثة تتعلق ببناء ملاح جديد، قائم بذاته أنجز بين شهر غشت 1807 وشهر أكتوبر 1808. وقد أخبرنا الضعيّف أنه بعد صدور الأمر

(118) Normand (R.), op. cit, p. 22

(119) نسبة إلى أحد أولاد السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام التي اتخذها مقراً لسكناه لما كان خليفة لأبيه بالرباط، وحول ترجمته انظر : محمد بن علي دنية، م.س، ص. 201 – 202. وحول وصف الدار انظر الهامش 105 من الفصل الثاني، ص. 127.

(120) محمد الضعيّف، م. س، ص. 381.

السلطاني بنقل اليهود من ملاحهم القديم ـ الموجود في حومه البحيرة، حيث كانوا يقطنون جنباً إلى جنب مع المسلمين ـ إلى ملاح جديد تمّ اختيار حي وقاصة، بمحاذاة السور الأندلسي، جهة الجنوب الشرقي، ليكون مقر سكنهم، ولما كان هذا الموضع عبارة عن جنات وبساتين مغروسة بأشجار الكروم والعنب والبرقوق والإجاص فإن السلطان قام بشرائها من أصحابها وأوقفها لفائدة اليهود الذين اقتلعوا تلك الأشجار وراحوا يبنون الديار والحوانيت والأفران والطواحين؛ وكان الذي قام بوضع التخطيط الهندسي لهذا الملاح هو المعلم الحسن السوداني[121].

ومع اكتمال بناء هذا الحي الجديد الذي قدرت مساحته بحوالي خمسة هكتارات[122] يحق أن نقول إن معالم أحياء المدينة الممتدة داخل السور الأندلسي كانت قد اكتملت ولم تعرف المدينة بعد هذا التاريخ إضافة أي حومة جديدة، بسبب غياب أي فراغ في حجم أرض وقاصة.

وإذا كان الضعيّف قد أشار إلى بعض المنشآت الاجتماعية والدينية التي تمّ بناؤها في عهد هذا السلطان مثل بناء السجن الموجود في درب الحوت في العام 1811[123] وتركيب صومعة جامع السويقة في العام 1812[124]، فإن ما يجب تأكيده أن هذا الجامع كان يؤدي وظائفه الدينية قبل هذا التاريخ[125] وحسب الفقيه

---

(121) نفسه، ص. 344 و346.

ونشير هنا إلى أنه في هذه السنة (1807/1222) عرف المغرب، دفعة واحدة، تأسيس ثلاثة ملاحات، هي ملاح تطوان وملاح سلا بالإضافة إلى ملاح الرباط. حول هذا الموضوع انظر: عبد العزيز الخمليشي، «حول مسألة بناء الملاحات المغربية»، مجلة **دار النيابة**، السنة الرابعة، العدد 14، ربيع 1987، ص. 21 – 28، وأيضاً العددان 20/19، صيف/خريف 1988، ص. 30 – 41.

(122) Baron (R), DRS Luman et Mathieu, conditions de vie au Mellah de Rabat, in **B.E.M.**, vol: VI, N° 25, juillet 1939, p. 181.

(123) الضعيّف، م.س، ص. 359.

(124) نفسه، ص. 374.

(125) أشير إلى اسمه في الحوالة السليمانية ـ التي انتهي من تدوينها في العام 1808/1223 ـ ضمن مساجد المدينة التي كانت تتوفر على عدد من الأملاك الموقوفة، انظر الحوالة الحبسية الكبرى، ن.أ.ر، ص. 14 – 16.

بوجندار فإن السلطان المولى اليزيد كان قد أعطى أمره ببنائه وهو بمكناس إلا أن وفاته حالت دون إتمامه فأتمّه المولى سليمان، ثم سمي باسمه[126]. ويبدو أن أهم إشارة سجلها الضعيّف في خصوص المنجزات الاجتماعية والدينية في عهد هذا السلطان تلك التي أوردها في أحداث العام 1804/128 والتي يقول فيها : «وأمر بغطاء الماء الجاري من عين عتيق، وكلف به سيدي عبو والمعلم الحسن السوداني»[127]. غير أن ما يجب أن يكون واضحاً أن هذه التغطية لم تشمل سوى المسافة الممتدة من المدينة وبالضبط من باب العلو إلى حدود 2500 متر خارج المدينة[128]. وفي سياق هذه التغطية وما كلفته من تكاليف، زد على ذلك أمور التعهد والصيانة، تمكّنت أوقاف الرباط ابتداءً من العام 1808 بصفة رسمية من اقتسام مداخيل الشابل المصطاد من وادي أبي رقراق مع أوقاف المسجد الأعظم بسلا، ومن ثمّ لم تبق أوقاف كبرى سلا تحتكر لوحدها مستفاد هذه المنفعة[129].

وفي هذا السياق أيضاً، وبفعل هذا المورد الجديد، تمكنت أوقاف كبرى الرباط من تزويد المدينة بعدد من السقايات الجديدة. ومما ذكره أحد المختصين في أمور الأوقاف، وهو لوسيوني (Luccioni)، فإن جل سقايات المدينة ـ التي بلغ عددها حوالي عشرين سقاية مع بداية القرن العشرين ـ يعود إلى عهد هذا السلطان[130].

إلا أن المدينة عرفت، بالمقابل، في ظل حكم المولى سليمان حدثين كان لهما انعكاس سلبي على ساكنتها وعمرانها واقتصادها. أولهما وقع في العام 1799 تمثل في وباء الطاعون الذي أحدث نزيفاً ديمغرافيا قاسياً[131] ؛ والآخر وقع في العام

(126) محمد بوجندار، م.س، ص. 116 – 117.

(127) محمد الضعيّف، م.س، ص. 331.

(128) Normand (R), op. cit, p. 22

(129) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر : عبد العزيز الخمليشي، «منفعة صيد الشابل وغيره من الأسماك بوادي أبي رقراق (1701 – 1993)» مجلة **هيسبريس تمودا**، العدد 33، 1995، ص. 42. وما بعدها.

(130) Joseph Luccioni, **Les fondations pieuses, «Habous" au Maroc**, impremerie royale, Rabat, 1982, pp. 74 – 75.

(131) محمد الأمين البزاز، م.س، ص. 95 – 96.

1818 ارتبط بإلغاء الجهاد البحري نتيجة الضغوط الأوربية التي مورست على المخزن ابتداءً من مؤتمر فيينا (1815) وانتهاءً بمؤتمر إيكس لاشابيل (1818). ويخبرنا الناصري في هذا الصدد أن السلطان «لما أبطل الجهاد في البحر في هذه السنة (1818/1233) فرّق قراصينه على الإيالات المجاورة مثل الجزائر وطرابلس وما بقي منها أنزل منها المدافع وغيرها من آلة الحرب وأعرض عن أمر البحر رأساً بعد أن كانت قراصين المغرب أكثر وأحسن من قراصين صاحب الجزائر وتونس»[132]. ولاشك أن هذا الحدث كان له وقعه الكبير على المغرب بصفة عامة وعلى أهل الرباط بصفة خاصة، رغم أن السلطان المولى عبد الرحمان حاول، عبثاً، إحياءه. ما علة هذا الإحياء ؟ وماذا كانت النتيجة ؟

ب ـ من حكم السلطان عبد الرحمان بن هشام إلى حكم السلطان مولاي الحسن

قبيل احتلال الجزائر بثلاث سنوات قام السلطان المولى عبد الرحمان بن هشام (1822 - 1859) بمحاولة إحياء الجهاد البحري «بقصد إظهار قوة الإسلام وغنيمة من قدروا عليه من عبدة الأصنام»[133]. وهكذا، خرج الرايس عبد الرحمان بركاش الرباطي والرايس عبد الرحمان بريطل الرباطي إلى البحر في بعض القراصين الجهادية وغنما بعض مراكب النمسا التي لم يكن معها اتفاقيات صلح[134]. فكانت النتيجة أن قامت النمسا في العام 1829 بالهجوم على مرسى العرائش وأحرقت المراكب الراسية فيه. وقد علق الناصري على هذا الهجوم بقوله : «واعلم أن هذه الوقعة هي التي كانت سبباً في إعراض السلطان المولى عبد الرحمان عن الغزو في البحر والاعتناء بشأنه. فإنه ـ رحمه الله ـ لما أراد إحياء هذه السنة صادف إبان قيام شوكة الفرنج ووفور عددهم وأدواتهم البحرية»[135].

---

(132) أحمد بن خالد الناصري، م.س ؛ ج. 8، ص. 133 ؛ وانظر أيضا : محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، 1985، الطبعة الثانية، ج 1، ص. 10 - 16.

(133) رسالة من السلطان إلى قائد تطوان محمد اشعاش بتاريخ 9 رجب 1243 / 26 يناير 1828، أوردها محمد داود، **تاريخ تطوان**، المطبعة الملكية، 1979، ج 8، ص. 142.

(134) أحمد بن خالد الناصري، م.س، ج 9، ص. 24 - 25.

(135) نفسه، ص. 25.

ولاشك أن الرباطيين قبل غيرهم من كافة المغاربة أحسوا بشدة هذه الوقعة. لقد انتهت مرحلة الاعتماد على هذه الحرفة كوسيلة عيش، بل كوسيلة اغتناء وجاه بالنسبة للبعض، وباتوا ملزمين بالبحث عن حرفة أخرى لتدبير أمور معاشهم، فالأوضاع تبدلت ولم يبق الحال هو الحال.

ذلك كان الحدث الأول في تاريخ الرباط في عهد هذا السلطان.

وبعد مرور أربع سنوات على هذا التاريخ، وبالضبط في العام 1833، عرفت المدينة بل القصبة حدثاً آخر غير ملامحها. يتعلق الأمر بتعمير القصبة بعناصر جديدة من جيش الأوداية، فعلى إثر الانتفاضة التي قاموا بها بفاس، حيث كانوا يقيمون، قال المولى عبد الرحمان ـ بعد أن أعلنوا عن توبتهم ـ[136] بترحيلهم إلى ثلاث جهات، بحسب الفرق التي يتكونون منها، وكان نصيب قصبة الرباط الفرقة المسماة بـ«أهل الأوداية» وهذا سبب تسمية هذه القصبة، منذ هذا التاريخ، بقصبة الوداية، غير أن عدداً من هؤلاء،وهم أقلية، أنزلهم السلطان في البداية بقصبة المنصورية، جنوب الرباط، بحوالي خمسين كيلومتراً على ضفاف وادي نفيفيخ، وذلك لحراسة الطريق السلطاني من هجمات قبيلة زعير. لكن بعد مرور ست سنوات على التاريخ أعلاه قام بنقلهم من جديد إلى قصبة تمارة التي أعادوا ترميمها. ولضمان أسباب عيشهم أقطعهم أراض بين الرباط وتمارة.

تجلى اهتمام المولى عبد الرحمان بالقصبة أيضاً على مستوى التحصينات التي أقامها، حيث بنى سور أشبار، من جهة المحيط، الذي يمتد من برج الصراط إلى قبالة قصبة الأوداية، وفي إطار هذا الهاجس الأمني والحربي بنى، بالمدينة، دار البارود[137]، كما بنى منشأة اجتماعية تمثلت في بيمارستان لمعالجة المرضى والمعتوهين[138].

---

(136) انظر على سبيل المثال المرجع أعلاه، ج 9 ـ ص. 32 – 39 وأيضا :
J. Le coz, Les tribus Guichs au Maroc, in **Revue de géographie du Maroc, N° 7, 1965,** pp. 12 – 17.

(137) محمد بوجندار، م.س، ص. 130 و134 ؛ أحمد بن خالد الناصري، م.س، ص. 79.

(138) أشير إلى هذا الإنجاز ضمن رسالة بعثها السلطان محمد بن عبد الرحمان بن هشام إلى الناظر أحمد غنام بتاريخ 16 رمضان 11/1284 يناير 1868، م.و.م.

وهكذا إذا كان المؤرخ الناصري قد لخص مآثر هذا السلطان بمدينة الرباط في إنجاز واحد هو «أشبار الكبير» بالإضافة إلى «قصبتين كبيرتين بأعمالها لحفظها وتأمين طرقها، إحداهما الصخيرات والأخرى قصبة أبي زنيقة»[139] فإنه عند وقوفه على منجزات خلفه السلطان محمد بن عبد الرحمان بن هشام (1859 – 1873) وجد أمامه ما يكفي من المنجزات ليقول : «ومن آثاره داره الكبرى بأجدال رباط الفتح والسور الكبير المحيط ببسيطها وجلب الماء إليها بعد أن صيّر عليها أموالاً كثيرة وأحيا جامع السنة قربها وكان بائداً يعشش فيه الصدى والبوم [...] وأحيا المسجد الصغير هنالك المسمى بمسجد أهل فاس [...] وانتهج الطريق من الدار المذكورة إلى الوادي أسفل من حسان تسهيلاً على المارة وتقريباً عليهم [...] ونقل طائفة من الجيش السوسي الذي بالمنشية وأوطنها حول الدار المذكورة بأجدال فاستطابوا المقام [...] وهم الآن بهذا المقام»[140].

وفي ما اجتر كاييه[141] وآخرون[142] هذا الكلام دون أي إضافة تستحق الذكر، وجدنا القنصل الفرنسي المقيم في الرباط أوكست بومييه (Auguste Beaumier) يوجه رسالة إلى وزير خارجية بلده، بتاريخ 25 أبريل 1862، أخبره فيها بأن السلطان لما عزم على تشييد قصره الجديد ـ باعتبار أن قصر القبيبات لم يعد كافياً ـ وجد الأرض المجاورة لضريح جده قد تحولت إلى جنات وأن أصحابها يتوفرون على رسوم عدلية موثقة. ولأنه كان عادلاً وعالماً لم يرد أن يقوم بسلبها من أصحابها قهراً، بل أحال القضية إلى الشرع. وبعد شهر من المداولات حكم قاضيا الرباط وسلا[143] لصالح أصحاب الأرض وألزما السلطان بتقديم تعويض لهم[144].

(139) أحمد بن خالد الناصري، م.س، ص. 79.

(140) نفسه، ص. 127.

(141) J. Caillé, op. cit, pp. 366 – 367

(142) محمد بوجندار، م.س، ص. 126 – 127 ؛ محمد بن علي الدكالي، م.س، ص. 77.

(143) نثير الانتباه هاهنا إلى أن مصطفى بوشعراء محقق كتاب محمد الدكالي (**الانحاف الوجيز**) سجل في هذا الخصوص : «يروى بالأوساط السلاوية عن عدل القاضي العربي بن منصور في أحكامه أنه لما زاد السلطان محمد بن عبد الرحمان في قصر جده سيدي محمد بن عبد الله المبني بأكدال حكم هذا القاضي لأهل الرباط بأن يعوضهم السلطان عن المساحة التي أدخلها في قصره المذكور». م.س، ص. 77، الهامش 113، ومعنى هذا، خلافا لما ذكره بومبي فالذي فصل في هذه الدعوى هو قاضي سلا وحده، دون إشراك قاضي الرباط.

(144) A.E.P, (C.P.M), vol : 31, pp. 221 – 223 bis

وفي انتظار أن نعود إلى إثارة أسماء أولئك المالكين ومقدار التعويض الذي أخذه كل مالك على حدة في مكان آخر[145] نكتفي هاهنا بالأساسي، والأساسي أن السلطان اشترى في العام 1862/1279 كل الجنات والأراضي التي كانت تمتد على مساحة حوالي 49 هكتاراً ـ وهي مساحة المشور الملكي حالياً ـ[146] والتي بلغ عددها ستاً وثمانين جنة وثمان قطع أرضية حراثية بثمن قدره 23290 مثقالاً[147].

وفي العام نفسه (1862) انطلق العمل في بناء الإقامة المذكورة، تحت إشراف ناظر المدينة أحمد غنام الذي وجه إليه السلطان رسالة مما ورد فيها : «فكن تتوجه لدارنا التي تبنى كل يوم وتقيد الخدامين الذين يخدمون بها وجميع ما يصيّر عليها بحيث لا يفوتك قليل ولا كثير من عملها» وتضيف الرسالة مباشرة : «وقد أمرنا خديمنا الطالب عبد السلام السويسي بالوقوف معكم فيما تحتاجون إليه والأخذ بيدكم فيه»[148].

وابتداءً من يوليوز 1863 وجه السلطان أحد المعلمين ـ وهو أحمد بن المقدم الصويري ـ لوضع تصميم لبعض الإضافات الجديدة : يتعلق الأمر بدويرة للطلبة وأخرى للجزارة وهريين وفران ومسجد ومطهرة وسور[149]. ثم بعد شهرين على هذا التاريخ وجه الأمر للقائد السويسي لشد عضد الناظر في مباشرة إصلاح مسجد السنة ومسجد أهل فاس وكذا «ببناء السور الممتد من باب الجديد إلى باب الرواح وإصلاح السور الكبير المجاور للدار السعيدة»[150].

---

(145) انظر الجدول 17 في الفصل الرابع ضمن العنصر المتعلق بالملكية الخاصة بالمغاربة، ص. 236-238.

(146) عبد العزيز بنعبد الله، م.س، ص. 49.

(147) استندنا من أجل الوصول إلى هذين الرقمين، إلى إحصاء مجموع الرسوم العدلية الواردة في الكناش 44، خ.ح بعنوان : «**كناش أملاك المخزن بالرباط سنة 1279هـ**» (عدد صفحاته 354 ص). والذي أبرم عقد الشراء مع البائعين، لحساب السلطان، هو القائد عبد السلام السويسي، وذلك بعد تقويم المقومين أحمد بريطل وعبد القادر النصيري، أما الذي أدى ثمن الشراء فهما أمينا مرسى العدوتين الطاهر بناني وعبد القادر غنام.
(حول أسماء المالكين هذه الجنات وعدد القطع الأرضية وثمن البيع بالتفصيل، انظر : الجدول السابع عشر والهامش 115 وكذا متنه بالفصل الرابع، ص. 235-238).

(148) رسالة من السلطان إلى الناظر أحمد غنام بتاريخ 17 رمضان 18/1278 مارس 1862، م.و.م.

(149) رسالة من القائد عبد السلام السويسي إلى الحاجب موسى بن أحمد بتاريخ 8 صفر 25/1280 يوليوز 1863، م.و.م.

(150) رسالة من نفس القائد إلى النائب السلطاني محمد بركاش بتاريخ 8 ربيع الأول 29/1280 شتنبر 1863، م.و.م.

وبموازاة هذه الأشغال أنجزت مجموعة من الدور لفائدة الجيش المسمى بـ«التروك» أو «التواركة» الذي جلبه السلطان من مراكش لحراسة داره[151]. وقد ساهم بدوره بقيادة محمد بن عبد العزيز الفرايجي في بناء سكنه، إلى جانب جملة من البنائين والنجارين وأصحاب الطابية والجيارين[152].

أما الفرن الذي بني لهؤلاء التروك في العام 1865 فقد تكفلت الأحباس ببنائه، بأمر سلطاني، على أساس أن يصبح من ضمن أملاكها[153]، وهو الفرن المشار إليه في الوثائق الحبسية بفرن أكدال.

وعلى حد قول الناصري فإن الانتهاء من بناء هذه «الدار الكبيرة الفيحاء» تمّ سنة 6/1281 يونيو 1864 ـ 26 ماي 1865، حيث أمر السلطان، تتويجاً لهذا العمل «أن يختم فيها فقهاء رباط الفتح صحيح البخاري أولاً، وفقهاء سلا ثانياً، فدخلناها في جملتهم وتقصينا منازلها ومقاعدها فرأينا ما ملأ أبصارنا حسناً وإتقاناً وعجب صنعة»[154].

تلك، عموماً، بعض المعطيات التي تأتّى لنا رصدها في خصوص هذه الدار. أما إذا انتقلنا إلى الإنجاز الثاني الذي أثاره الناصري والمتعلق بعنصر الماء، فالملاحظ أن السلطان ترك مياه ساقية عين عتيق المحبسة على أوقاف كبرى الرباط جانباً، وقرر تزويد إقامته الجديدة بالاعتماد على مصدر مائي قائم بذاته هو مياه عين غبولة. ومعنى هذا أنه من أجل تلافي أي شنآن بينه وبين سكان المدينة جراء ما قد تتعرّض له مياه المصالح العمومية من مساجد وسقايات وحمامات من نقصان أو تعطيل، كان من اللازم إحياء المشروع الموحدي القديم، ولو بإمكانات محدودة.

ولقد كانت البداية الأولى لانطلاقة الأشغال في مطلع شهر رجب 1280/دجنبر 1863، أي قبل سنة من اكتمال بناء إقامة أكدال حيث كلف السلطان قائد التواركة

(151) كان يتكون في شهر رجب 1281 دجنبر 1864 مما يلي : «عدد الخيل 24 ومنهم قائد مائة ومقدم وعدد الراجلين 106 وعليهم أربعة مقدمين». قائمة حسابية من الشهر المذكور، خ.ح، (دون ترقيم).

(152) نفسها.

(153) رسالة من الناظر أحمد غنام إلى السلطان بتاريخ 18 محرم 14/1282 يونيو 1865، م.و.م.

(154) أحمد بن خالد الناصري، م.س، ج. 9، ص. 115.

محمد بن عبد العزيز الفرايجي، المشار إليه قبل قليل، بالإشراف على هذه المهمة. وكان عدد الذين باشروا هذا العمل ـ في انطلاقته الأولى ـ يتكون من سبعة من جيش التواركة وستة وعشرين من أصحاب الطابية ومعلمين مكلفين بحفر الآبار (اخطاطرية)[155] قبل أن ينضاف إليهم، في الشهور الموالية، جماعة من جيش الأوداية، ومعلم قوادسي وصانع قدما من فاس خصيصاً بقصد الخدمة في الساقية[156].

وفي شهر شوال 1281 / مارس 1865 وصلت الساقية إلى القنطرة التي كانت تقع أمام قصبة تمارة. وتم فتح سور القصبة لمرور الساقية من هناك[157] عبر قواديس تم صنعها من قبل فخاري أهل الرباط، بحساب أربعين مثقالا لكل مائة قادوس[158]. ثم ابتداء من شهر صفر 1282 / يوليوز 1865 قُسم العمل، على طول المسافة الممتدة من القنطرة التي أمام القصبة إلى أقواس الماء (وهو الحي المسمى حاليا بالأقواس) أثلاثا : الثلث الأول للأوداية والثلث الثاني لأهل التروك والثلث الثالث للعسكر[159].

كيف تطور العمل ؟ هذا ما لم نتمكن، مع الأسف، من ضبطه لأن القوائم الحسابية ضاعت. حتى إذا ظهر الذي لم يضع، وكان ذلك مع بداية شهر شعبان 1284 / دجنبر 1867، وجدنا أميني مرسى العدوتين مازالا يسجلان نفقة بعنوان : «أجرة الواقفين على السقي بآبار أكدال»[160]. وفي شهر محرم 1285 ماي 1868 أشير إلى «تغطية مادة الماء بضريح سيدي محمد بن عبد الله»[161].

---

(155) امتحنا هذه المعطيات من ق. ج، من شهر رجب 1280، خ. ح. (غير مرقمة).
(156) أشير إلى هؤلاء في ق. ح عن شهر ربيع الثاني 1280، خ. ح.
(157) من شهر شوال 1281 / مارس 1865، خ. ح.
(158) رسالة من القائد عبد السلام السويسي إلى موسى بن أحمد بتاريخ 27 صفر 1282 / 22 يوليوز 1865، مجموعة الوثائق الزيدانية رقم 12706، ج 7، خ. ح، ص. 35.
(159) ق. ح. عن شهر صفر 1282، خ. ح.
(160) ق. ح. عن شهر شعبان 1284، خ. ح.
(161) ق. ح. عن شهر محرم 1285، خ. ح.

لكن في الشهر الموالي، أي صفر 1285 / يونيو 1868 أشارت إحدى النفقات إلى تطور جديد تمثل في «الاستعداد لإحداث ساقية ثانية على يد المهندس عبد السلام الصويري»[162].

لماذا ساقية ثانية ؟ وماذا وقع في شأن الساقية الأولى ؟

حول هذا السؤال يخبرنا القائد السويسي في إحدى رسائله الموجهة إلى موسى ابن أحمد مشتكياً : «... وفيما قبل ورد علينا أمر مولانا أيده الله على لسان الفقيه السيد محمد بن عبد الوهاب بأن تجتمع الخدمة في الشق الأعلى من الساقية وذلك لما في الشق الثاني من تعذر الماء وتجعده، وذلك حق، وتفاوضت مع القائد محمد ابن عبد العزيز في ذلك فأبى [...] والسيد محمد بن عبد الوهاب لم يبين لنا تقديماً ولا تأخيراً، و قد استشكل عني الأمر وإني موقوف على الإعلام»[163].

إذن فالمشكلة من وجهة نظر القائد السويسي ذات شقين : أحدهما تقني وهو الأساسي، ويرتبط بالصعوبات التي اعترضت مسيرة تدفق الماء في موضع ما جراء وهْدٍ ما على شاكلة ما كان قد حدثنا عنه نورمان، كما ذكرنا آنفاً بالنسبة لعين عتيق ؛ والآخر بشري، وهو ثانوي، يتعلق بالنزاع الذي نشب بين القائدين ورفض قائد التروك الأخذ برأي السويسي باعتباره المكلف والمشرف على أمر الساقية.

ومهما تكن دوافع هذا النزاع فيبدو أن المشكل وجد طريقه إلى الحل مع نهاية العام 1285 / أبريل 1869 بدليل غياب ذكر الساقية ضمن صوائر العام 1286. لكن هذا لا يعني، أبداً، أن مشكل القناة الثانية قد وجد سبيله إلى الحل. فالمشكل ظل مطروحاً، كما سنوضح ذلك بعد قليل. بل كل ما وقع أن إقامة أكدال اكتفت بمياه الساقية الأولى. وبفضل هذه الساقية تمّ إدخال الماء إلى مسجدي السنة وأهل فاس بعد أن كان الأمر قد صدر بإصلاحهما، إلى جانب إصلاحات أخرى، منذ العام 1863[164].

---

(162) ق. ح، عن شهر صفر 1285، ح. ح.

(163) رسالة من عبد السلام السويسي إلى موسى بن أحمد بتاريخ 15 قعدة 1285 / 27 فبراير 1869، خ. ح.

(164) مما كتبه عبد السلام السويسي في هذا الصدد إلى محمد بركاش بتاريخ 8 ربيع الأول 1280 / 29 شتنبر 1863 : «وكما أمرنا أيده الله بإصلاح مسجد أهل فاس وبناء سور من باب الجديد إلى باب الرواح وإصلاح الحوانيت التي بباب الجديد قبالة دار البروك وسيدي عبد الرحمان الغندور وبإصلاح السور الكبير الذي حذاء الدار السعيدة وكما نحن مجتهدون بالخدمة في مسجد السنة، ولا يخفى عليك ما يحتاج هذا إلى المعلمين وغيرهم، ونحن شرعنا في البناء الذي أمرنا به سيدنا» م. و. م.

أما عن بقية منجزاته داخل المدينة ـ التي لم يشر إليها الناصري ـ فتتمثل في إعطائه الأمر للناظر ببناء حمام جديد هو حمام القصري، الكائن في حومة البحيرة[165]، انضاف إلى جملة أملاك أحباس كبرى الرباط، وهو رابع وآخر حمام يبنى ويحبس إلى حدود 1912، ثم إحداث إصلاح بدار أخيه مولاي رشيد بدءاً بتجديد قواديسها الفخارية[166] وانتهاء بتزليجها بزليج كان يرد من فاس على يد الأمين محمد بنيس ويوجه على يد القائد السويسي. و قد وقفنا على دفعتين : أولاهما بلغ عددها 1485 زليجة[167]، والثانية 6000 زليجة[168]، وهذا بعض سياق ما أشار إليه الناصري وهو يقول عن فترة حكم هذا السلطان : «واتخذ الناس ذوو اليسار المراكب الفارهة والكسي الرفيعة والذخائر النفيسة، وتأنقوا في البنيان بالزليج والرخام والنقش البديع لاسيما بفاس ورباط الفتح»[169]. وتلك كانت بعض نتائج انفتاح المغرب على التجارة الخارجية التي إن أثرت البعض، وهم قلة، فإنما بالمقابل كانت نحساً على الجمهور العريض من المغاربة، وإلى هذا، أيضاً، أشار الناصري قائلا : «وغلت الدور والأملاك حتى في بعض السنين لا تسمسر ومن يشتري داراً فإنما يتشريها بالتنقير عنها والطلب من ربها بالثمن الجافي»[170].

* * *

إن الاهتمام الذي أولاه سيدي محمد لمدينة الرباط يعني، في نهاية الأمر، أنها أصبحت، حقاً، حاضرة من الحواضر السلطانية، بحكم موقعها الاستراتيجي، ومن ثم فقد حظيت بنفس العناية من قبل السلاطين الذين تعاقبوا على الحكم، قبل أن تُتَّخذ عاصمة البلاد من قبل سلطات الحماية مع توقيع عقد الحماية.

ما هي مظاهر تلك العناية ؟

---

(165) محمد بوجندار، م.س، ص. 139.

(166) أشير إلى هذا الإصلاح ضمن إحدى القوائم الحسابية عن شهر رجب 1281 / دجنبر 1864، خ.ح.

(167) رسالة من القائد عبد السلام السويسي إلى الأمين محمد المدني بنيس بتاريخ 20 صفر 6/1280 غشت 1893، م.و.م.

(168) من نفس المرسل والمرسل إليه بتاريخ فاتح ربيع الثاني 15/1280 شتنبر 1863، م.و.م.

(169) أحمد بن خالد الناصري، م.س، ص. 124.

(170) نفسه ونفس الصفحة.

إنها تتجلى في ثلاثة عناصر أساسية : إضافة معالم عمرانية جديدة أولاً، وتوسيع الإقامتين السلطانيتين ثانياً، وأخيراً ترميم وإصلاح ما كان قد تمّ إنجازه سابقاً.

في خصوص الإضافات العمرانية فهي ترتبط، تحديداً، بفترة حكم المولى الحسن (1873 - 1894). وكان أول ما تمّ إنجازه في هذا الصدد، بفعل الضغط الأجنبي، تجديد المرسى. وانطلاقاً من قائمة النفقات اليومية التي كان يسجلها أمينا مرسى العدوتين يمكن القول إن تجديد مرسى الرباط مرّ بمرحلتين : أولاهما استمرت حوالي شهرين : رمضان وشوال من سنة 1299 / منتصف يوليوز إلى منتصف شتنبر 1882، وخلالها تمّ ترصيف مون المرسى وبناء عدد من الأهراء[171] ؛ والثانية استمرت حوالي خمسة أشهر : من محرم 1300 إلى جمادى الأولى / منتصف نونبر 1882 إلى متم مارس 1883، وفيها أعيد بناء الديوانة من جديد، أي المحل الذي يجلس فيه الأمناء، وإحداث هري كبير بجوارها، وترصيف المرسى[172].

غير أن أبرز معلمة أشيد بها على امتداد حكم هذا السلطان هي معلمة البرج الجديد، الواقع خارج باب العلو، على الشاطئ، وهو البرج الذي قيل في شأنه : إنه أعظم أثر لهذا السلطان الذي صرف عليه أموالاً باهضة وجلب إليه المدافع من ألمانيا[173].

إن هذه القولة، على صحتها، خصوصاً منها الجانب المتعلق بالنفقات الباهضة[174]، فاتها أمر أساسي، هو التلاعب الذي قام به المهندس الألماني

(171) الكناش 651، خ.ح، ص. 154 - 167.
(172) نفسه، ص. 170 - 194.
(173) محمد بوجندار، م.س، ص. 134 ؛ محمد بن علي الدكالي، م.س، ص. 78.
(174) لأخذ فكرة عن هذه النفقات منذ بدايتها الأولى وهي 6 شوال 16/1305 يونيو 1887 إلى متم شهر محرم 15/1308 شتنبر 1890 يمكن تقديم الأرقام التالية :
فخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 1305هـ أنفق 23483,6 مثقالا، وخلال العام 1306 أنفق: 249402,9 مثقالا : وخلال العام 1307 : 139050,3 مثقالاً ؛ وخلال شهر محرم من العام 1308 أنفق: 11006,8 مثاقيل فيكون مجموع ما أنفق خلال كل هذه المدة : 422943,6 مثقالاً، انظر في هذا الصدد : الكناش 328، خ.ح، ص. 14. وقد أشير إلى هذه النفقة بعنوان : «تقييد صائر البرج الذي يبنى بالرباط على يد المهندس الألماني والأمين عبد الخالق فرج المحتسب».
وننبه هنا إلى أن هذه الصوائر وردت موزعة على امتداد كل شهور السنوات المشار إليها أعلاه، وتلافياً للإطناب قمنا بجمعها بحسب كل سنة. ويجب أن يكون واضحاً أن هذه الصوائر لم تتوقف عند حدود التاريخ المذكور أعلاه، بل ظلت مستمرة بحكم ما كان يتطلبه هذا البرج ومدفعيه من صوائر الصيانة والتعهد والحراسة، لمتابعة هذه الصوائر خلال سنتي 1309 و1310 انظر الجدول الأول الذي سطرناه بالاعتماد على الكناشين 655 و206، وهما من كنانيش الخزانة الحسنية.

روتينبورغ (Rottenburg) منجز هذا البناء. ذلك أنه إذا كانت المفاوضات الأولى مع هذا «النصاب» ابتدأت منذ العام 1886/1303 على أساس أن ينجز ثلاثة أبراج: الأول بالرباط، والثاني بسلا، والثالث بالصويرة[175]، فإنه لم ينجز في الأخير سوى برج الرباط الذي لم يشرع في مباشرة أشغاله إلا مع مطلع شهر شوال 1305 منتصف يونيو 1888. وقد مرّ الأجل الأول والثاني والثالث وكادت مدافع مؤسسة التاجر الألماني كروب أن تصل ـ وهي الأغلى ـ لتركب فوقه، والعمل لم يكتمل بعد[176]، لتمارضه أحياناً، ولسفره إلى طنجة للتداوي مما أصاب بصره[177] أحيانا أخرى، ودون أن تفيد في شيء شكاوى محتسب الرباط الذي كان مكلفاً بالإشراف على مصاريف بناء البرج. والخلاصة أن هذا المهندس ظل يستنزف مداخيل مرسى العدوتين الهزيلة إلى تاريخ وفاته (1906)، بل حتى بعد مماته ظلت زوجته تطالب براتب الشهر الذي توفي فيه، بحجة أنه لم يتقاض فيه أجرته![178].

وفعلاً، إن بناء هذا البرج شكل، على حد قول بيير كيلان (Pierre Guillen)، حدثاً مهماً في تاريخ التسرب الألماني إلى المغرب[179].

وبالنسبة للإضافات المتعلقة بالإقامتين السابقتين الذكر فقد انصبّ اهتمام السلطان في البداية بإقامة القبيبات، حيث بنى إقامة جديدة على الشاطئ بمحاذاة الإقامة التي كان قد بناها المولى سليمان، حتى إذا انتهت الأشغال بعد ست سنوات ونصف السنة ـ من صفر 1303 إلى متم شوال 9/1309 نونبر 1885 إلى متم شهر ماي 1892 ـ وجّه أمراً إلى جماعة من المقومين، من نجارين وبنائين وتجار وأمناء، لتقويم صائر كل ما بني، فقوموا ذلك بـ18895 ريالاً. ولما كان المكلف بأمور البناء، وهو القائد محمد السويسي، قد حاز خلال هذه المدة 38322 ريالاً، أي ما يزيد على نصف ثمن التقويم (19427 ريالاً)

(175) رسالة من السلطان إلى محمد بركاش بتاريخ 6 شوال 8/1303 يوليوز 1886، وثائق بركاش، خ.ع.ر، ملف 17ر، الوثيقة 31.

(176) الكناش 328، خ.ح، ص. 14.

(177) رسالة من محمد الطريس إلى المحتسب عبد الخالق فرج، بتاريخ 6 حجة 3/1306 غشت 1889، م.و.م.

(178) رسالة من السلطان إلى أمناء مرسى العدوتين بتاريخ 26 جمادى الأولى 18/1324 يوليوز 1906، الكناش 1695د، خ.ع، ص 19/79، 10 ب.

(179) Pierre Guillen, **L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905**, P.U.F, Paris, 1967, p. 162

فقد وجّه إليه السلطان ـ بعد أن نبّهه إلى هذا الفرق ـ الأمر التالي : «وعليه، فنأمرك أن تبين موجب هذا الفرق الكبير بين ما صيّرته وبين التقويم المشار إليه مؤيداً بحجة تنجيك من المطالبة بما زيد على التقويم لنرى في ذلك»[180].

ومهما يكن جواب السويسي ـ الذي لم نقف عليه ـ فالمؤكد أنه ظل في منصبه إلى تاريخ وفاته (1317 – 1899) دون أن يتعرض إلى أي مصادرة أو تنريك.

أما الإضافة المرتبطة بإقامة أكدال التي أشار إليها الدكالي بقوله : «وفي أواخر دولة مولانا المقدس [...] أحدث زيادة في دار أبيه المجاورة لضريح سيدي محمد بن عبد الله، فزيدت فيها قبب وقصور تزري بمقاصر الزهراء وبديع المنصور»[181]. فقد ابتدئ العمل فيها، تحت إشراف الأمين الصديق بركاش، مع بداية شهر ربيع الأول 1305 / دجنبر 1886[182]، واستمرت الأشغال إلى حدود متم صفر 1311/11 شتنبر 1893[183]، مع توقف طال النصف الثاني من العام 1310، كما يتضح من الجدول الأول[184].

الجدول الأول : صائر الأبنية السلطانية بالرباط خلال سنتي 1309 – 1310

7 غشت 1891 – 14 يوليوز 1893 (بالمثاقيل)

	بناء ساقية غبولة (على يد القائد السويسي)		البناء المزيد بدار القبيبات (على يد القائد السوسي)		البناء المزيد بدار أكدال (على يد الأمين بركاش)		بناء البرج الجديد (على يد المحتسب فرج)	
الشهور	عن سنة	عن سنة	عن سنة	عن سنة	عن سنة	عن سنة	عن سنة	عن سنة
	1309	1310	1309	1310	1309	1310	1309	1310
محرم	38082	17972.7	2727.2		13174.6	19787.2	لمدة شهرين محرم وصفر	
صفر	13020.4	18713.1	7001.8		22552.1	22930.3	151.2	449.9
ربيع I	6222.4	9715.6	5492.8		37221.3	14325.3	378.0	434.2
ربيع II	8813.7	لم تتمكن من قراءته	18119.1		38422.3	(لم يذكر)	389.7	(لم يذكر)
جمادى I	14052.8		18955.6		19112.9		386.2	

(180) رسالة من السلطان إلى القائد محمد السويسي بتاريخ 13 رجب 12/1309 فبراير 1892، خ. ح، مح 344.

(181) محمد بن علي الدكالي، م.س، ص. 78.

(182) الكناش 377، خ. ح، ص. 284.

(183) الكناش 206، خ. ح، ص. 50.

(184) سطرناه بالاعتماد على الكناشين 655 و206 وهما من كنانيش الخزانة الحسنية.

	بناء ساقية غبولة (على يد القائد السويسي)		البناء المزيد بدار القبيبات (على يد القائد السوسي)		البناء المزيد بدار أكدال (على يد الأمين بركاش)		بناء البرج الجديد (على يد المحتسب فرج)	
الشهور	عن سنة	عن سنة	عن سنة	عن سنة	عن سنة	عن سنة	عن سنة	عن سنة
	1309	1310	1309	1310	1309	1310	1309	1310
جمادى II	41199.2	2269.3	1326.1		26212.0	6669.7	365.4	412.3
رجب	724.2	لم يذكر	9526.0		19290.0	(لم يذكر)	378.0	394.7
شعبان	304.8	=	لم يذكر		18754.5	=	426.5	447.1
رمضان	5233.1	=	6933.6		25213.3	=	920.9	612.4
شوال	1795.8	=	1052.0		21905.2	=	696.2	
قعدة	3303.6	=	لم يذكر		1270.6	=	1091.9	2003.9
حجة	14620.5	=	=		5648.1	=	468.5	494.3
المجموع	113098.7		56134.2		248777.5		5152.5	5248.8

وهكذا بالاستناد إلي هذا الجدول المتعلق بصوائر الأبنية السلطانية خلال سنتي 1309 و1310 فإننا نلاحظ ما يلي :

إن أهم النفقات على الإطلاق كانت تصرف على الإقامة المضافة بأكدال، وفي المرتبة الثانية تأتي النفقات المخصصة لتجديد وترميم ساقية عين غبولة، المشار إليها آنفا[185]. ومما يجدر ذكره هنا أن الأشغال في هذه الساقية كانت قائمة على الأقل منذ العام 1302 – 1885[186]. وكان عسكر العدوتين يساهم في عملية البناء إلى جانب

(185) نثير الانتباه هاهنا إلى أن ما كتبه لويس مرسييه عن هذه العين، وكذا عن عين عتيق كله عبارة عن تشويهات وأخطاء. ومن أمثلة ذلك في خصوص عين غبولة : «يقال إن أول من أصدر تعليماته لجر الماء من هذه العين هو السلطان المولى الحسن»، ثم يضيف : «وأن سكان الرباط يؤكدون أن هذا المشروع الذي قام به المولى الحسن كان يهدف إلى تزويد مدينة سلا بمياه عين غبولة باعتبارها كانت أقل حظا من الرباط في هذا الصدد».. ويختم كلامه معللاً ومفسراً : «وهذا الخراب الملاحظ في أقصى الجنوب الشرقي من الرباط على امتداد السور الأندلسي الجنوبي، في اتجاه الشرق، لا يمكن أن يكون شيئاً آخر غير بقايا مشروع أشغال أنجزت لهذا الهدف»! وعن عين عتيق يقول : «إن أولى الأشغال المنجزة، حسب كلام أهل الرباط، تعود إلى أمراء الأسرة السعدية. ولكن يبدو أنه منذ هذا التاريخ لم توجه أي عناية إلى هذه العين وذلك إلى حدود حكم المولى عبد الرحمان بن هشام الذي جرّ الماء، من هذه العين، إلى الرباط»، انظر : Louis Mercier, Rabat : description Topographique, in A.M., Paris, 1906, vol : VII, pp. 329 – 330

(186) رسالة من القائد محمد السويسي إلى الوزير محمد العربي بتاريخ فاتح حجة 11/1302 شتنبر 1885، م.و.م.

«مائة من الخدمة دون المعلمين»[187]. وفي 18 مارس 1889 كتب مهندس البناء بأكدال محمد المسفيوي إلى حاجب السلطان يخبره بأنه من مدة وهو يبذل جهده «في تسريح القادوس القديم المجعول لماء ساقية غبولة والقنوات لسلوك الماء قرب العذير، ففعلنا ذلك ووصل الماء لقرب البناء»[188]، وفي 5 أبريل من السنة نفسها كتب بواب الإقامة السلطانية بأكدال إلى السلطان يزف إليه بشرى وصول ماء عين غبولة إلى «الدار الشريفة حتى ملئت أماكن الدار وما حولها»[189]، وقد أضافت الرسالة موضحة «أن هذا الماء وفد من الساقية القديمة، أما الساقية الجديدة فهو قريب بحول الله». ومعنى هذا أن الأشغال كانت تتم، دائما، في مستويين : إصلاح الساقية القديمة وبناء ساقية جديدة.

إلا أنه إلى حدود تاريخ وفاة المولى الحسن لم يكن أمر هذه الساقية الجديدة قد انتهى بعد، هذا ما عبّرت عنه إحدى رسائل القائد السويسي الموجهة إلى السلطان الجديد المولى عبد العزيز : «فإن الساقية قد قربت للدار العالية بالله جداً وبقي لها نحو خدمة شهرين. وكان مولان المقدس [...] يحض على وصولها ويعدها حسنة جارية وبقيت الآن مهملة للتلاشي [...] وطلبنا تنفيذ ما تكمل به الساقية والصهريجين التي أمر سيدنا المقدس بهما، فوقع السكوت عن ذلك وخجلنا من إعادة الطلب الأول والثاني لفقد مولانا روح الله روحه حتى يبحث فيها مولانا أيده الله ويحيي رسمها»[190].

أما في المرتبة الثالثة، في قائمة تلك الصوائر، فنجد النفقات المخصصة للإقامة المضافة بالقبيبات ؛ وأخيراً تأتي النفقة المخصصة للبرج الجديد، وتلك، بالضبط، هي مجموع الإضافات الأساسية التي أنجزت في عهد المولى الحسن، علاوة على تجديد المرسى، وعلاوة، أخيراً على تنظيم البريد في العام 1892[191] الذي جعل من الرباط،

---

(187) رسالة من السلطان إلى أمناء مرسى العدوتين بتاريخ 10 قعدة 1302/21 غشت 1885 الكناش 364، ص. 157.

(188) رسالة من محمد بن ا لمكي المسفيوي إلى الحاجب أحمد بن موسى بتاريخ 26 رجب 1306، خ. ص، بسلا، السلسلة 3 ـ أ ـ مح. 3 الوثيقة 430.

(189) رسالة من بواب العتبة الشريفة بأكدال الوصيف محمد الرايسي البخاري إلى السلطان بتاريخ 4 شوال 5/1306 أبريل 1889، خ. ح، مح 234.

(190) رسالة من محمد السويسي إلى السلطان مولاي عبد العزيز بتاريخ 2 جمادى الثانية 1312 / فاتح دجنبر 1894، خ. ص بسلا، السلسلة 3 أ ـ مح 4، الوثيقة 588.

(191) عن تنظيم البريد (البوسطة) في المدن المغربية انظر ظهيرا في الموضوع مؤرخا في 2 جمادى الأولى 22/1310 نونبر 1892، الكناش 197 خ.ح، ص. 1 - 2.

بحكم موقعه: نقطة انطلاقة كل الرقاصة المتوجهين إلى الصويرة ومراكش وفاس وتطوان[192].

ج ـ من حكم مولاي عبد العزيز إلى الحماية قبل الأوان

في الظروف المعلومة التي تولى فيها مولاي عبد العزيز الحكم (1894 – 1908) ماذا كانت إنجازاته في الرباط ؟

لنبدأ أولا بالتساؤل عن مآل المشكل المعلق الذي أثارته رسالة القائد السويسي أعلاه، أي الساقية الجديدة والصهريجين ؟

للأسف لقد ظل المشروع متوقفاً، والمستخدمون توقفوا عن الخدمة بعد أن توقفت أجرتهم لمدة ثلاثة شهور وذلك إلى حدود شهر نونبر من العام 1894[193].

وبعد حوالي سنة ونصف السنة على هذا التاريخ انفجر مشكل جديد : إن الماء الواصل إلى مسجد السنة من الساقية التي كانت قد بنيت في عهد مولاي الحسن فاض «وبقي فيضه مهملا منحدرا في الطريق يتأذى منه المارة» مما استوجب «بناء ساقية يجري فيها الفيض المذكور»[194].

وظل المشكل مطروحاً بسبب عجز أمناء مرسى العدوتين عن تمويل المشروع، لقلة الدخل، إلى أن أمدّهم السلطان في نونبر 1898 بـ 1640 ريالا[195]، وهو مبلغ لم يف بالمقصود.

(192) ملخص رسالة موجهة من السلطان إلى أمين مستفاد الرباط ومحتسبها عبد الخالق فرج بتاريخ 9 رجب 27/1310 يناير 1893، الكناش 200، (صفحاته غير مرقمة). وبنفس التاريخ وحول نفس الموضوع رسالة أخرى، بنفس الكناش إلى القائد السويسي، وقد حددت الأجرة المخصصة لرقاص الصويرة بـ 8 ريالات ورقاص مراكش بـ 7 ريالات ورقاص تطوان بـ 8 ريالات ورقاص فاس بـ 5 ريالات.

وحول تنظيم البريد في المغرب انظر، على سبيل المثال : محمد المنوني، م.س، ج. 1 ص. 123 – 132.

(193) رسالة من أميني مرسى العدوتين العربي بن المفضل بن جلول وأحمد بن عبد العزيز الفقاي إلى السلطان بتاريخ 20 جمادى الأولى 1312، خ. ح، مح 401/5. وتشير الرسالة إلى أن عدد هؤلاء المستخدمين كان يتكون من سبعين عسكريا : ثلاثين من أهل سوس وأربعين من أهل الأوداية.

(194) رسالة من السلطان إلى القائد السويسي والمحتسب فرج والأمين الصديق بركاش والوصيف عبد العزيز التروكي والناظر المعموري بتاريخ 12 حجة 25/1313 ماي 1896، الكناش 422، خ. ح، ص. 65.

(195) رسالة من السلطان إلى أمناء مرسى العدوتين بتاريخ 21 جمادى الثانية 6/1316 نونبر 1898، خ. ح، مح. 404/3.

ومع توالي الأيام ازدادت المشاكل : لقد نقص الماء من منبعه، ولما سئل أمين ساقية غبولة عن السبب أجاب بأن الأمر يرتبط بتكاسل المتعهدين حيث لم يبق منهم سوى ستة أفراد، أما الآخرون فمنهم من سافر ومنهم من مات، وطالب بتوجيه عشرة مستخدمين جدد والزيادة في مئونتهم[196]. ومن ثم أصبح الشغل الشاغل لكل المسؤولين المكلفين بأمر الساقية هو كيفية تدبير الموارد المالية للسهر على تعهد الساقية القديمة، إصلاحاً وتخميلاً وتنقية، وكان السلطان يمدهم من وقت لآخر بمبالغ مالية زهيدة كما وقع في العام 1906 حيث أمد أمناء مرسى العدوتين بخمسمائة ريال لتعهد الساقية إصلاحا وتنقية وأمرهم بأن يجعلوا «ذلك من الأهم المقدم لأن غراسي المخزن لحقها الضرر الفادح من قلة الماء»[197].

ولأن تكاليف هذا الإصلاح قدرت، بناء على تقويم أرباب المعرفة بأربعة آلاف ريال[198] فقد تعثرت الأشغال، وفي ماي من سنة 1907 بلغت الأزمة أعلى مستوياتها : لقد انقطع الماء، فجأة، عن دار السلطان وعن كافة العراصي المخزنية[199]. حتى إذا استعاد جريانه ثانية، من باب «الإصلاح الترقيعي» على يد المعلم الغناوي أشار هذا المعلم إلى أن المشروع في بناء الساقية «ربما يفسد ما أصلح الآن وأن بناءها على الوجه المتقن لابد له من خمسين ألف ريال مع أن وصول الماء لم يبق متوقفاً على البناء». فلما أطلع السلطان بهذه التفاصيل كان جوابه : «حيث وصل الماء لا حاجة للبناء». وعليه، يضيف صاحب الرسالة، «ففي الإصلاح المذكور كفاية»[200].

---

(196) ملخص رسالة من القائد السويسي إلى السلطان بتاريخ 6 ربيع الأول 15/1317 يوليوز 1897، الكناش، 222، خ.ح (صفحاته غير مرقمة).

(197) رسالة من محمد التازي إلى أمناء مرسى العدوتين بتاريخ 25 محرم 21/1325 مارس 1906، خ. ص. بسلا، السلسلة II ـ أ ـ مح 1، الوثيقة 82 ؛ وانظر رسالة أخرى حول نفس الموضوع من السلطان إلى أمناء مرسى العدوتين بتاريخ 2 شعبان 21/1324 شتنبر 1906، خ. ص بسلا، السلسلة II ـ أ ـ مح 2 ـ الوثيقة 143.

(198) رسالة من السلطان إلى أمناء مرسى العدوتين بتاريخ 10 شوال 27/1324 نونبر 1906، خ.ص بسلا، السلسلة II ـ أ ـ مح 2، الوثيقة 161.

(199) رسالة من محمد التازي إلى أمناء مرسى العدوتين بتاريخ 12 ربيع الثاني 25/1325 ماي 1907، خ. ص بسلا، السلسلة II ـ أ ـ مح 12، الوثيقة 214.

(200) أشير إلى كل هذه المعطيات في الرسالة التي وجهها نفس المرسل أعلاه إلى نفس الأمناء بتاريخ 10 جمادى الثانية 21/1325 يوليوز 1907، خ. ص بسلا، السلسلة II ـ أ ـ مح 3، الوثيقة 246.

فما عسى أن يكون قد وقع حتى آل الأمر إلى ما آل إليه ؟ إن الجواب يوجد في ما لمح إليه المعلم الغناوي : «مع أن وصول الماء لم يبق متوقفاً على البناء» حتى ولو بخمسين ألف ريال. على ماذا يتوقف الأمر إذن ؟ لا يمكن التفكير، والحالة هذه، إلا في إحدى «فعلات» قبيل زعير، وحجتنا في ذلك رسالة كتبها السلطان مولاي حفيظ إلى أعيان هذه القبيلة بعد سنة على هذا التاريخ[201].

أما بالنسبة لساقية عين عتيق المحبّسة على أوقاف كبرى الرباط فإنها لم تتعرّض في هذا التاريخ، من حسن الحظ، لأي ضرر، بل إن الناظر، لوفرة الماء، طلب الإذن في صيف 1907 لجرّ الماء من «معدة» الأحباس[202] لسقي عرصتين من عرصات الأحباس[203]. إلا أن أوقاف الرباط، بالرغم من استفادتها من نصف مداخيل منفعة الشابل فقد كانت، أحياناً، تظل عاجزة لقلة الوفرة عن إصلاح الساقية عند وقوع طارئ ما. وهذا ما وقع، على سبيل المثال، في عهد المولى الحسن الذي قام بمدها بسلف من ألف ريال سجل في ذمة الناظر محمد غنام (1866 – 1886). ولأنه لم يقم بإرجاعه، فقد أمر المولى عبد العزيز في العام 1896 بحيازته من تركة الناظر وصرفه في إصلاح الساقية «من رأسها إلى القبيبات»، وضمن هذه الإصلاحات إحداث أربع سقايات بجانب إقامة القبيبات «في المحل الذي تكون فيه المحلة مخيمة»[204].

---

(201) تقول الرسالة : «خدامنا الأرضين أولاد دمو وكبرائهم وأعيانهم كافة من قبيلة زعير [...] وبعد فقد بلغ لعلمنا الشريف ما أنتم عليه من التمسك بطاعة جانبنا العالي بالله والسعي في جمع كلمتكم ونشر الصلاح بقبيلتكم فاستوجبتم بذلك رضى الله ورسوله والحظ الوافر من خاطرنا الشريف أصلحكم الله ورضي عنكم، ونأمركم أن تقدموا على حضرتنا العالية بالله في أمان الله ورسوله وأماننا الشريف بقصد مشافهتكم بما يتم به استقامة أحوالكم وتنتظم به أموركم إن شاء الله، فعجلوا أعانكم الله والسلام» بتاريخ 11 جمادى الثانية 11/1326 يوليوز 1908، جائزة الحسن الثاني للوثائق والمخطوطات، 1978، إقليم الرباط، ميكروفيلم 2، خ.ع.

(202) تطلق هذه الكلمة (معدة) على الصهريج الذي كان يتجمّع فيه الماء قبل أن يوزع في اتجاهات متباينة.

(203) رسالة من السلطان إلى أمناء مرسى العدوتين وعامليها بتاريخ 28 ربيع الثاني 10/1325 يونيو 1907، خ. ص بسلا، السلسلة II ـ أ ـ مح 3، الوثيقة 225، (وهما العرصتان الغازية والرحمانية).

(204) رسالة من السلطان إلى القاضي محمد بن عبد الرحمان البريري، بتاريخ 27 حجة 9/1313 يونيو 1896، كناش 422، خ.ح، ص. 117، وحول نفس الموضوع وبنفس التاريخ وجّه السلطان أمراً آخر إلى أمناء مرسى العدوتين والناظر والعامل لشد العضد، نفسه ونفس الصفحة.

وهكذا في ظل الأزمة المالية الخانقة التي ألمّت بالمخزن أصبح من العسير إنجاز أبسط الترميمات الأساسية. ومن الأمثلة الدالة على ذلك أن القائد السويسي لما أخبر السلطان في العام 1903 بتهدم ستين شبراً من السور الأندلسي (من باب شالة إلى سيدي مخلوف) وأن تكاليف هذا الإصلاح قومت بخمسمائة ريال، كان جواب السلطان : «أن يؤدى ثلث صائره من وفر الأحباس والثلثان الباقيان من وفر المرسي»[205]، والحال أن لا الأحباس ولا المرسى كانا يتوفران على وفر !

وبالرغم مما يبدو من قتامة هذه الصورة التي وصلت إليها الرباط، فإن المدينة عرفت حدثاً أساسياً في نهاية حكم المولى عبد العزيز : يتعلق الأمر بإحداث مركز التلغراف اللاسلكي من قبل الأجانب بدءاً من العام 1907، دون أن تجدي احتجاجات وتنبيهات السلطان في شيء[206]. بل في السنة الموالية تم تعيين أمين طنجة الحاج إبراهيم السوسي مديراً عاماً على أشغال هذا التلغراف بكل المراسي المغربية، في حين تم تكليف أميني مستفادات الرباط والدار البيضاء للنيابة عنه بمركزي المدينتين المذكورتين[207].

ومتى تذكرنا أن احتلال الدار البيضاء، وإلى جانبها وجدة، تم في العام 1907 ليبدأ الزحف إلى الداخل من الجهتين معا (أي من الشرق والغرب)، فمن الحق أن نتساءل : متى تم احتلال الرباط ؟ وماذا كان رد فعل ساكنتها ؟

إذا كانت الكتابات الأجنبية تؤكد أن حملة الجنرال موانييه (Moinier) التي انطلقت من الدار البيضاء دخلت المدينة يوم 28 أبريل 1911[208] دون أن تخبرنا بردود فعل

(205) رسالة من السلطان إلى القائد أحمد السويسي بتاريخ 19 سفر 17/1321 ماي 1903، خ.ح، مح 420/11.

(206) رسالة من السلطان إلى أمناء مرسى الرباط، بتاريخ 5 صفر 20/1325 مارس 1907، الكناش 1695د، خ.ع، ص. 49/96 49 (أ).

ومما ورد في الرسالة «وقد قمنا أمرنا الشريف لكم في شأن ما بلغنا من عزم بعض التجار الفرنصويين على إنزال آلات التلغراف اللاسلك في المرسى هناك ترصداً لانتهاز الفرصة في استعماله لتتيقظوا له وتوقظوا جفن الاهتمام وتنصبوا العيون والأرصاد بالمرسى [...] وتثقفوا ما يقع العثور عليه من الآلات حتى لا يجد الخائض إلى ذلك سبيلاً لغرضه». وهناك عدة رسائل حول هذا الموضوع أرسلت إلى أمناء وعمال المراسي. انظر على سبيل المثال نفس الكناش، ص 88/79 45 (أ) ؛ وأيضا: محمد المنوني، م.س، ج 2، ص. 577 – 579.

(207) رسالة من محمد الطريس إلى مولاي إدريس البوكيلي بتاريخ 15 جمادى الأولى 15/1326 يونيو 1908، الكناش 2721، خ.ع، ص. 90.

(208) انظر على سبيل المثال :

Normand (R) ; op. cit, p. 13 ; Robert Chastel, **Rabat-Salé**, éd La porte, Rabat, 1994, p. 130

السكان، فإن وثيقة مغربية تخبرنا أن دخول موانييه لأول مرة إلى المدينة كان قبل هذا التاريخ بحوالي سنتين، كما تخبرنا بكيفية تعامل المسؤولين مع هذا المحتل، تقول الرسالة : «إن يوم تاريخه [15 مارس 1909] في الساعة الثانية من النهار دخل كبير العساكر الفرنصوية الذي كان بالدار البيضاء للرباط، وبمجرد ما دخل استدعاه لمحله الباشا السيد عبد النبي السويسي والخليفة السيد الصديق بركاش على نية الضيافة بمحله أيضا، ونزل بدويرة الأحكام التي يجلس فيها السويسي المذكور، وتعرض له وقت دخوله أعيان العدوتين وعاملاهما وأمناء المرسى والعسكر السعيد إلا من لم تكن عنده كسوة منهم، وكان في رفقته شرذمة من خيل المدد السعيد وستعود معه إلى قصبة بوزنيقة وفي غد تاريخه يقصد سلا بقصد التفسح»[209].

وإثر عزل قائد الرباط عبد النبي السويسي في غشت 1909 وتكليف الصديق بركاش بدله، بادر الجنرال موانييه، المقيم في الدار البيضاء، إلى تهنئة القائد بهذه التولية : «... وقد ازداد سرورنا بها لأنها ضامنة لإبقاء مخالطتنا في حسن السيرة»[210]. وبالفعل، ذلك ما وقع. وهكذا لما اتخذ موانييه الرباط نقطة الانطلاقة لفك الحصار عن مدينة فاس من قبل القبائل الثائرة على المولى عبد الحفيظ، بادر بركاش إلى إخبار حاجب السلطان بالخبر : «وبعد، ففي الساعة العاشرة من يوم تاريخه وصل الجنرال موانييه للرباط وتعرضت له في جملة الموظفين في خدمة المخزن الشريف بالوادي، ومن هناك لمحطة المنطاد الهوائي الذي وصل من الدار البيضاء إلى الرباط في الساعة الثامنة من صباح أمس. وفي انتصاف الساعة السادسة من غده يحلق في الهواء وينزل بفاس في أقل مدة»[211].

وتلك كانت بداية مرحلة ونهاية مرحلة. نهاية مرحلة مدينة تأسست على قاعدة الجهاد، وبداية مرحلة مدينة اتخذت منها سلطات الحماية عاصمة إدارية للمملكة،

---

(209) رسالة من بلعباس الفاسي إلى عبد الرحمان بن علي الراشدي، بتاريخ 22 صفر 15/1327 مارس 1909، جائزة الحسن الثاني للوثائق والمخطوطات، 1971، مركز الرباط، ميكروفيلم 2، خ. ع.

(210) رسالة من الجنرال موانييه إلى القائد الصديق بركاش، بتاريخ 22 رجب 10/1327 غشت 1909، خ.ص بسلا، السلسلة 3 ـ و ـ مح 55 الوثيقة 7828.

(211) رسالة من الصديق بركاش إلى الحاجب أحمد بن مبارك، بتاريخ 20 رمضان 14/1329 غشت 1911 خ. ح (ضمن الوثائق الحفيظية غير المرقمة).

لتنطلق منها قرارات تطويع البلاد، وهذا ما يفسر إقدام عدد من خيرة البحرية الذين كانوا يشتغلون في المرسى على تقديم استقالتهم بشكل جماعي وإن لم يفصحوا عن الأسباب الحقيقية لهذه الاستقالة[212]. لكن متى تذكرنا أن هؤلاء البحرية كانوا ينحدرون من أصول المجاهدين القدامى، جاز أن نقول إنهم، تلافياً للائتمار بأوامر الفرنسيين الذين أصبحوا يديرون ديوانة المرسى، فضلوا الانسحاب بصمت من عالم البحر الذي يذكرهم بحنين الجهاد بعد أن لم يبق جهاد إزاء انبطاح كل الجهاز المخزني بالمدينة إلى تعليمات الجنرال موانييه، ومن بعده الجنرال ليوطي !

خلاصة

يتبين مما سبق أن مدينة الرباط أسست في المرحلة الأولى من قبل الدول الموحدية للقيام بوظيفة الجهاد في الأندلس، لكن بتوقف الجهاد والإهمال الذي طالها من قبل الدول اللاحقة بدءاً من المرينيين وانتهاءً بالسعديين، جعلها أشبه ما تكون بقلعة أو حصن شبه مهجور منها إلى مدينة. ومع هجرة الأندلسيين إليها في بداية القرن السابع عشر استعادت المدينة وظيفتها السابقة وهي الجهاد في البحر، مما بوّأها إلى أن تستقل بنفسها في إطار «مدينة ـ دولة»، تماما كما وقع في جهات مختلفة من أنحاء البلاد. حتى إذا تمكن العلويون من توحيد البلاد وخلق سلطة مركزية، أحاطوا المدينة بعنايتهم، متخذين منها منذ عهد السلطان محمد بن عبد الله إحدى عواصمهم الثانوية، فحصنوها بالأبراج والمدافع وشيدوا فيها إقامتين سلطانيتين.

ولما كانت المدينة تعاني دوماً من مشكل التزود بالماء العذب الذي كان يفد من مسافة بعيدة، ونظراً لما يحتله الماء من أهمية استثنائية في حياة المدينة، فإن هذا المشكل وجد حله في عهد السلطان المولى اسماعيل الذي أمر بجر ساقية من عين عتيق وحبسها

---

(212) **Louis Brunot, — La Mer dans les traditions et les industries indigènes à Rabat et Salé**, éd. Ernest Leroux, Paris, 1920, p. 105.

وفي محاولة تفسيره لهذه الاستقالة الجماعية ذكر برونو أن الأمر يرتبط «بكون أن الرباط كانت تقريبا دائما مستقلة [عن سلطة المخزن] تماما كما هو الشأن بالنسبة لسلا»، ومن ثم يتبين مدى التشويه والتحريف لأبسط حقائق التاريخ !

على أوقاف كبرى المدينة، لتتكلف الأحباس منذ ذلك التاريخ بأمر صيانة ماء هذه العين وتوزيعه على المرافق الحيوية للمدينة، وفي حالة عجزها كان السلاطين يمدونها بدعم خاص، وهو ما وقع في عهد محمد بن عبد الله وتكرر في عهد المولى سليمان حيث أصبحت أوقاف الرباط تستفيد من نصف مداخيل منفعة الشابل المصطاد من وادي أبي رقراق.

وباستثناء الإقامتين السلطانيتين الواقعتين خارج السور الأندلسي، فإن مساحة المدينة المبنية ـ الواقعة داخل السور الأندلسي ـ ظلت متواضعة، إذ لم تتجاوز 91 هكتاراً، بما في ذلك القصبة ومقبرة العلو.

الفصل الثاني

المدينة ومرافقها العمومية

بالرغم من التباينات التي نجدها بين مدينة وأخرى فإن المدينة الإسلامية، وضمنها المدينة المغربية، تميزت، عموماً، بعدد من الخصائص المشتركة تمثلت في وجود قلعة أو قصبة تقوم بوظيفة الدفاع عن المدينة، وعادة ما تكون هي نواة المدينة ؛ ثم وجود إقامة سلطانية ؛ فمركز المدينة الذي يضم المسجد الجامع (أو الأعظم) والأسواق المركزية ؛ ثم وجود أحياء سكنية تخضع إلى تمييزات سلالية ودينية ؛ ثم عدد من المرافق العمومية ؛ ثم، أخيراً، مقابر تقع خارج أسوار المدينة.

وإذا كانت مدينة الرباط لم تخرج عن هذه القاعدة العامة، فإنها كانت تتميز ببعض خصوصياتها. وفي إطار التعريف بتلك الخصوصيات – باعتبار أن من بين مهمات التاريخ البحث في الخصوصيات واجتناب العموميات – نتساءل : ماذا كان عليه حال المدينة سواء على مستوى التصميم والأحياء والنظافة ؟ أو على مستوى المرافق الدينية والعلمية ؟ أو، أخيراً، على مستوى المرافق العمومية ؟

أولا : تصميم المدينة وحوماتها ومسألة النظافة

1- تصميم المدينة

إلى حدود نهاية القرن الثامن عشر كانت الرباط تضم عشرة أحياء تستمد أسماءها إما نسبة إلى بعض الأشخاص، وهي حومات مولاي إبراهيم وسيدي فاتح وأبي القرون (بوقرون) ووقاصة، وإما نسبة إلى الأماكن التي شيّد فوقها البناء،

وهي حومات البحيرة والعلو والسوق الكبير والسويقة والكزا[1]. أما حومة اللوبيرة فيبدو أنها تحريف لمدينة يابورة، المدينة الأندلسية. ومع بداية القرن التاسع عشر (1808) انضاف حي جديد خاص بسكنى اليهود الذين نقلوا من حي البحيرة إلى حي وقاصة، وهو الحي المعروف بـ«الملاح».

ما هي بعض خاصيات هذه الحومات ؟ وقبل ذلك – حتى تتضح الأمور أفضل – ماذا كان عليه تصميم المدينة والذي مايزال قائماً إلى الآن ؟

لقد سبق لهنري طيراس (H. Terrasse) أن قال في هذا الخصوص : «إن تصميم المدينة منظم جداً. فثلاثة شوارع، من الشمال إلى الجنوب، وشارعان من الشرق إلى الغرب هي التي تحدد خطوطها الدليلية»[2]. وكما هو واضح من التصميمين المرفقين يسرته فالمقصود من تلك الشوارع – حتى وإن لم يذكر أسماءها – هي، من الشمال إلى الجنوب وبالتوالي، شارع القناصل وشارع سيدي فاتح وشارع الكزا، ثم، من الشرق إلى الغرب، شارع السويقة وشارع بوقرون. ويضيف مباشرة مستكملا وصفه : «وبين هذه الشوارع الأساسية تمتد الأزقة والدروب، بكثير من الحرية، لكن دون فوضى. وهناك أكثر من شارع رئيسي رسم بكل استقامة : إنه انعكاس فكر النهضة على الأرض الإفريقية». ولكي يثبت هذا التأثير الأوربي من خلال نموذج مدينة الرباط يزيد فيقول : «إن الرباط لا تتوفر على قيسارية ولا على أحياء خاصة بالحرف، وإن كانت الحرف، بما فيها الحرف الأكثر حداثة، تميل إلى التجمع بين كل باب وباب»[3].

فهل، حقا، لم تكن الرباط تتوفر على قيسارية ولا على أحياء خاصة بالحرف؟

بالاستناد إلى الحوالة السليمانية – التي انتهي من تدوينها في العام 1808 – فإن القيسارية كانت موجودة داخل فندق يندرج ضمن أملاك أوقاف المسجد

(1) الكزا تحريف لكلمة الجزاء، والجزاء لغة هو الثواب، أما اصطلاحاً فهو مبلغ مالي سنوي يؤديه الباني فوق أرض مخزنية، وهو من الأنظمة العقارية التي ظهرت باكراً في المغرب، ومنه جاءت تسمية بعض أحياء الحواضر المغربية كجزاء ابن عامر وجزاء برقوقة بفاس، وحي الجزاء بالرباط.

(2) Henri Terrasse, **villes impériales**, Grenoble, 1937, p. 121

(3) نفس الصفحة.

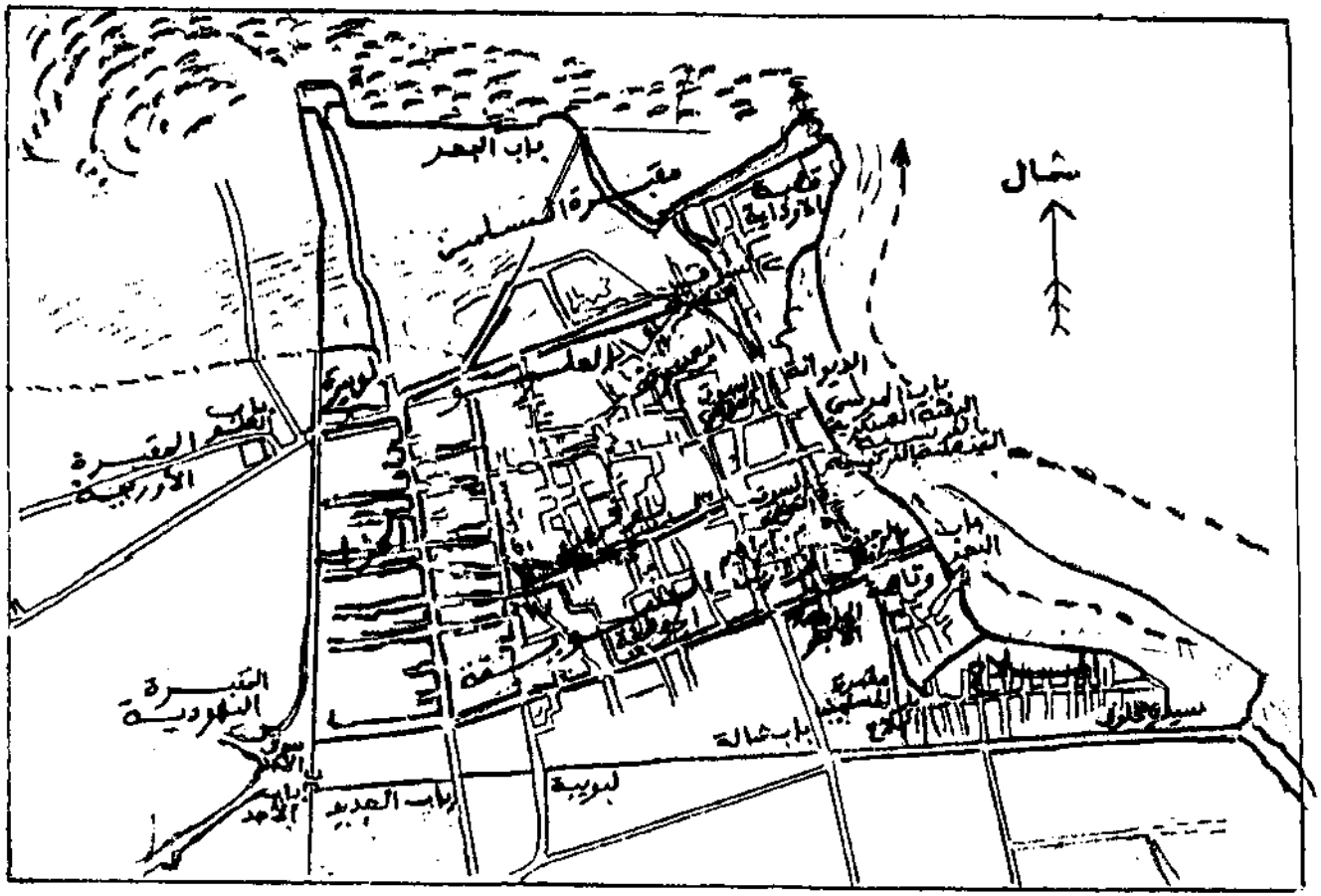

تصميم مدينة الرباط في نهاية القرن التاسع عشر

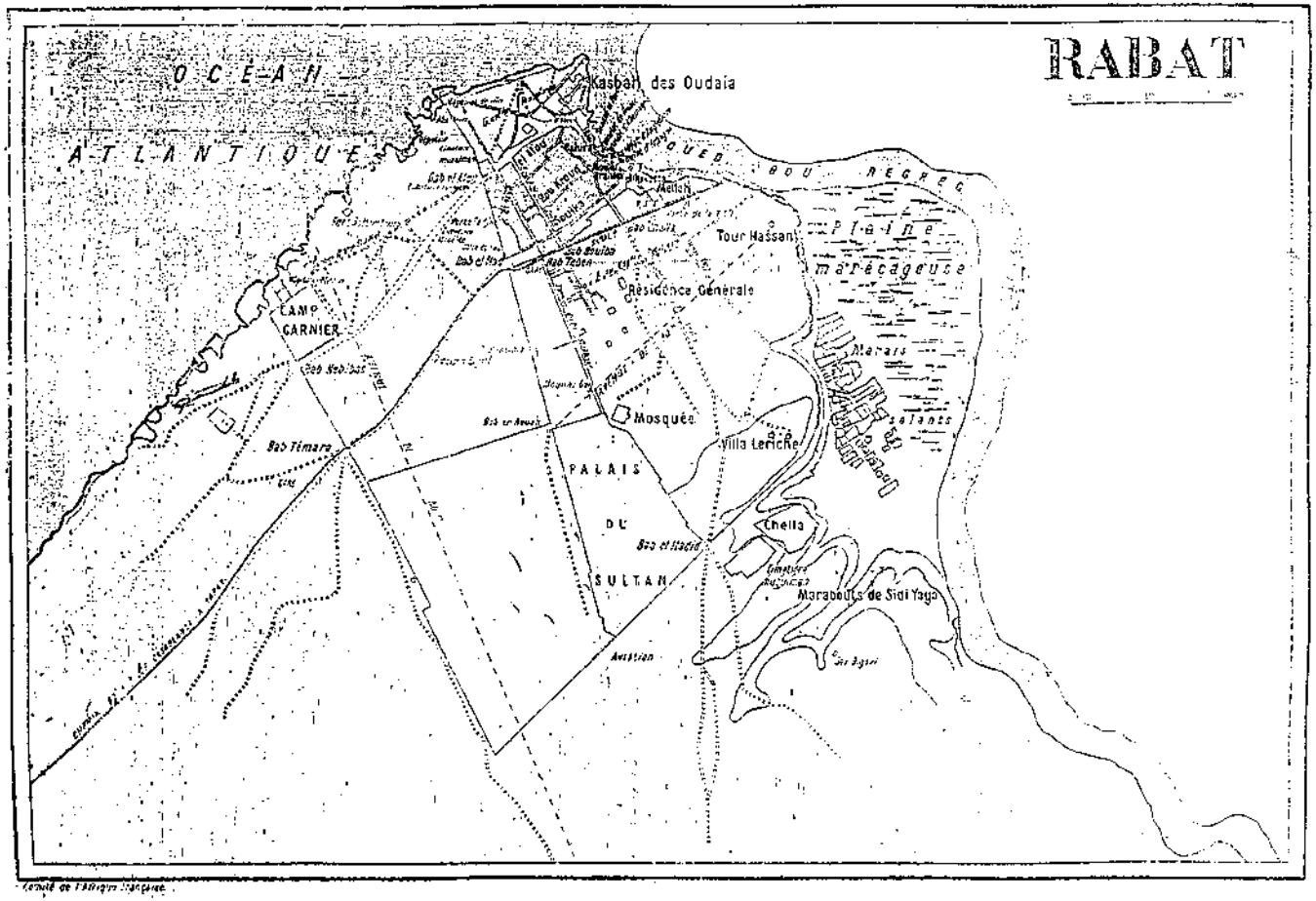

Renseignements Coloniaux, 1914, p. 21

الأعظم. وقد أشير إليها كما يلي : «فندق القيسارية المعروف بفندق ابن عائشة[4] الكائن بالسوق الكبيرة»[5]. والواقع أننا نتوفر على وصف موجز لهذا الفندق سجله إيدموند دوتي (E. Doutté) في إحدى جولاته داخل المدينة بتاريخ 23 نونبر 1907 ومما ذكره : «وعلى مقربة من هنا باب يفضي إلى ساحة ضيقة محاطة بمخازن كبيرة ذات شرفات مقوسة، حيث تنفتح حوانيت صغيرة كلها بنفس العرض. والموريون الأندلسيون، بوجوههم الرزينة والمرتاحة المؤدبة، يبيعون الأقمشة القطنية والحريرية وهم جالسون وسط أكداس الأقماش المتعددة الألوان وبأيديهم مسبحة أو كتاب يتصفحونه ببطء وينتظرون [...] نحن الآن في سوق الأقمشة المعروف في كل شمال إفريقيا باسم لاتيني : القيسارية»[6].

وإذن فالقيسارية بصفتها «عين السوق» التي تضم أجود أنواع التجارات، خصوصاً منها الأقمشة الرفيعة، لم تكن توجد، كما جرت العادة، بجوار المسجد الأعظم، وإنما كانت توجد في «السوق الكبير»، وتلك إحدى خصوصيات الرباط. وحسب ما تبين من المعطيات الواردة في الحوالة السليمانية فهذه السوق كانت تنقسم إلى قسمين : «السوق التحتي» ويتصل من جهة الشمال بسوق الغزل[7] (الواقعة في قدم القصبة)، ومن الشرق بالوادي، ومن جهة الغرب بحومة

(4) سمي بهذا الاسم نسبة إلى محبّسه عبد الله بن عائشة الرايس والسفير المغربي الشهير في عهد السلطان مولاي إسماعيل، انظر حوله، على سبيل المثال : عبد العزيز بنعبد الله، **السفارة والسفراء بالمغرب عبر التاريخ**، الرباط، ص 27 - 28.

(5) الحوالة السليمانية، ن.أ.ر، ص 43.

(6) Edmond Doutté, A Rabat, chez Abdelaziz. **Bulletin trimestriel de la société de géographie et d'archéologie d'oran, TXXX, Fascicule CXXII, &er trim. Mars 1910**, pp. 27-28.

ونضيف هاهنا، وهذا ما لم يتأتّ لدوتي مشاهدته، أن هذا الفندق، إسوة بالعديد من فنادق المدينة، كان يتكون من طابقين : سفلي وفوقي. فإن كان السفلي عبارة عن حوانيت، وهو ما لاحظه دوتي، فإن الفوقي كان يتضمن تسعة عشر بيتاً. انظر في هذا الخصوص : كناش أملاك الأحباس الكبرى بالرباط سنة 1333 / 1915، ن.أ.ر، (صفحاته غير مرقمة).

(7) من بين التحريفات الثقيلة التي قام بها الفاسي قوله : «ومن الأحياء الحرفية أيضاً سوق الغزل الذي تضمن السوق التحتي والسوق الفوقاني»، أنظر : عبد الإله الفاسي، م.س، ص 70، محيلا في ذلك على إحدى صفحات لوي ميرسييه في مقالته آنفة الذكر (ص 309). وبعودتنا إلى تلك الصفحات بل وعلى امتداد كل صفحات مقالة ميرسييه لم نجد أثراً لهذه القولة التي لا أساس لها أصلا من الصحة : فسوق الغزل كانت مجرد سوق تباع فيها الصوف لا أقل ولا أكثر !

البحيرة وذلك من خلال عدة دروب من أهمها درب الحوت، حيث كان يوجد سوق السمك وسوق الجزارين (قبل أن ينتقل إلى حي السويقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر) ؛ ثم «السوق الفوقي» ويتصل من جهة الغرب بحومة مولاي إبراهيم، ومن الشرق بالوادي، وفي هذه الجهة بالضبط كانت توجد مقرات الهيئات القنصلية ومحلات سكن الأجانب (وهذا ما يفسر تسمية هذه السوق بقسميها مع بداية الحماية بزنقة القناصل)، وينتهي في الجنوب عند سوق رحبة الزرع[8] والتي بداخلها كان يوجد فندق القاعة. وعلى طول جنبات هذه السوق الكبيرة، بقسميها، بدءاً من باب سوق الغزل شمالا إلى باب الرحبة جنوباً، كانت تمتد الحوانيت ودور السلع والأهراء والمخازن، فضلا عن عدد من الفنادق من أشهرها فندق اليهود وفندق الفحم، على مقربة من فندق ابن عائشة. ومعنى هذا أن القلب النابض للمدينة على المستوى التجاري كان هو حومة «السوق الكبير» دون منازع.

أما حومة السويقة – وهي تصغير لكلمة السوق – فكانت تمتد بشكل طولي من فتحة باب الجديد حيث باب التبن إلى حدود سوق رحبة الزرع. وعلى جنبات هذا المحج الطويل وكذا بعض الدروب المتفرعة عنه جهة السور الأندلسي، كانت تمتد، بحسب أصناف الحرف، صفوف الحوانيت ومجموعة من الفنادق والأسواق، من أهمها على الإطلاق سوق الخرازين وسوق السباط، وذلك بمحاذاة المسجد الأعظم، ثم فندق الجلد (وبداخله فندق العود) في مقابلة المسجد الأعظم أيضا. وبخلاف ما ذهب إليه ميرسييه ومؤلفو كتاب «الرباط وضواحيها» ومن نقل عنهم، الذين قالوا بوجود حي آخر قائم بذاته ضمن هذا المحج وهو حي الحفرة الممتد من سوق الخرازين إلى سوق رحبة الزرع[9]، فالأمر يتعلق، ببساطة، بسوقين : أحدهما سوق الخرازين، والآخر سوق السباط (الصبيطريين). ومثل عدد من أسواق المدينة وبعض دروبها التي كانت تتوفر على

(8) إلى جانب التحريف أعلاه قام ميرسييه هذه المرة فعلا في نفس المقالة (ص 311 - 312) بتحريف إضافي لما زعم أن سوق الرحبة هو عبارة عن حي قائم بذاته !

(9) L. Mercier, op. cit, p. 311; **villes et tribus du Maroc, Rabat et sa région, TI, Paris, 1919, p. 149**

أبواب خاصة[10]، فقد كان لكل من السوقين المذكورتين باب خاص يغلق كل مساء. فهل من أجل الباب يمكن أن نعتبر سوقاً ما – أو درباً ما – حيا قائما بذاته؟ قطعا لا. وفي هذا الخصوص تستقيم ملاحظة هنري طيراس المتعلقة بكون أن الحرف كانت تميل إلى التجمع بين كل باب وباب.

غير أن ملاحظة طيراس المتعلقة بغياب أحياء خاصة بالحرف لا تستقيم هذه المرة. ومثال ذلك، بالإضافة إلى حي السوق الكبير وحي السويقة، الحرف التي كانت تنتشر في حي وقاصة. ففي الشمال والشمال الغربي من هذا الحي، وهو حي المهمشين وفقراء القوم، كانت تتجمع كل الصناعات الملوثة ذات الروائح الكريهة، بخاصة منها الدباغة وصناعة الفخار، وكذا الصناعة المعدنية ذات الأصوات المزعجة كالحدادة والقزدرة والنحاسة.

وفي ما يخص بقية الأحياء فيمكن تصنيفها إلى صنفين : الصنف الأول يجمع بين السكن والحرف. ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بحي الملاح وحي بوقرون وحي الكزا، فضلا عن حومتي البحيرة ومولاي إبراهيم، سابقتي الذكر. والصنف الثاني يرتبط بأحياء خاصة، تقريبا، بالسكن وهي سيدي فاتح والعلو واللوبيرة. وإذا كان حي اللوبيرة، كما يتبين من الحوالة السليمانية، يتضمن عددا من الأهراء والمخازن، فإن حومتي سيدي فاتح والعلو كانتا تحتضنان عددا من الأضرحة والكتاتيب القرآنية. إلا أنه مع بداية سبعينيات القرن التاسع عشر تمكن المسمى عبد القادر ملين من فتح دار للدباغة بمحاذاة باب العلو[11]. ثم ابتداء من العام 1909 أدخل التاجر الفرنسي أوجين بيكاري (E. Bigaré) أرحى عصرية (ماكينة الطحين) إلى نفس الحومة رغم شكاوى السكان وأنف المخزن[12]. ومن الحجج التي

(10) من بين الأسواق التي كانت تتوفر على أبواب نخص بالذكر : سوق الغزل، وسوق الرحبة، وسوق الجوطية (الواقع في السويقة). وبالنسبة للدروب نجد : باب درب الحوت، وباب درب الفاسي، وباب درب مولاي عبد الله، وباب درب المعموري... الخ. وبالنسبة للأحياء نجد : باب الملاح وباب وقاصة وباب سيدي فاتح.

(11) رسم عدلي مؤرخ في 19 محرم 1290 / 19 مارس 1873 ضمن الرسم العقاري 1784 ر، م.ع،ر.

(12) رسالة من محمد الجباص إلى طيلانديه بتاريخ 15 محرم 1327 / 6 فبراير 1909 :
Carton 294-13/2, Nantes.

احتج بها بيكاري لفرض مشروعه أن التاجر البريطاني جورج كان قد أدخل من مدة أرحى عصرية إلى حي اللوبيرة[13] رغم ضجيجها !

أما بالنسبة لقصبة الأوداية التي لم تكن مساحتها تتجاوز أربعة هكتارات وعدد دورها حوالي مائتي دار، فهل يجوز اعتبارها هي الأخرى ضمن حومات المدينة كما قال بذلك أيضا مرسييه[14] ومن نقل عنه ؟

قطعا لا. فالقصبة رغم صغر حجمها كانت مستقلة بنفسها منذ أن استقر فيها أعيان جيش الأوداية مع بداية ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وكانت تعيش حياتها بمعزل عن سلطات الرباط، حيث كانت تتوفر على سجنها الخاص وقائدها المستقل عن قائد الرباط، بل وكانت بدورها تتوفر على عدد من الحومات بحسب فرق جيشها[15].

وإذا كانت المعطيات لم تسعفنا في تحديد عدد مباني كل حومة من حومات المدينة فإنه، بالمقابل، وقفنا على ما يفيد أن مجموع عدد مباني الرباط كان يزيد على 5000 مبنى في بداية العام 1911[16]. ومن جهة أخرى، فإن ما يجب التذكير به أن هندسة الدار الإسلامية، وضمنها الرباط، كانت تخضع لنمط واحد موحد. فمهما تكن عدد الحجرات التي تتضمنها كل دار، وسواء تعلق الأمر بدار عادية أو دار مزلجة بالزليج وبرياضها، فالأساسي أنها جميعا كان يتوسطها فناء أو صحن (وسط الدار)، وعلى هذا الفناء كانت تنفتح غرف الدار ويمدها بالهواء والشمس،

(13) رسالة من أوجين بيكاري إلى وزير فرنسا بطنجة رينيو (Regnaut) بتاريخ 15 يناير 1908، نفس المحفظة أعلاه.

(14) Louis Mercier, op. cit, pp. 313-314

(15) من بين هذه الحومات التي وقفنا عليها حومة الدرابكة، حيث كانت توجد فيها – مع بداية الحماية – دار مشتركة بين الأحباس والمخزن (الأرض لجانب المخزن والزينة لجانب الأحباس)، انظر : Contrôle des habous, Rabat, carton 21, B.G

(16) ويتعلق الأمر هنا بالإحصاء الذي أنجزته اللجنة المكلفة بالضريبة الحضرية. وقد أشير إليه ضمن مراسلة (بالفرنسية) وجهها القنصل الفرنسي بالرباط لوريش (Le riche) إلى دي بيي (De Billy) المكلف بالشؤون الفرنسية في المغرب بطنجة، بتاريخ 31 يناير 1911، انظر :

Carton 40, Fonds B, Nantes.

لأنها لم تكن تتوفر على نوافذ خارجية تطل على الأزقة والدروب، وعلة ذلك الحفاظ على حرمة الدار، وحرمة الدار هي المرأة، وذلك حتى لا تطل من النوافذ وحتى لا يتلصص عليها أحد من المارة !

كما لا يفوتنا أن نشير إلى أن الدور الرفيعة بالرباط بقدر ما كانت محدودة، بقدر ما كانت متواضعة إذا قورنت بمثيلاتها الموجودة في فاس. هذا ما يستفاد من مقتطفات إحدى الرسائل التي وجهها نائب قاضي الرباط إلى شيخه قاضي المدينة لما ذهب إلى فاس مع الوفد الرباطي لتقديم البيعة للسلطان مولاي عبد الحفيظ في شتنبر 1908 : «... ونزلنا بدار القائد عبد الكريم ولد أب محمد، ويا لها من دار لا تصلح الدار الرفيعة عندنا بالرباط كدار غنام وبركاش إلا كشينة[17] لدور أهل فاس رضي الله عنهم وأرضاهم»[18].

ومهما يكن من قسوة هذا الحكم، فهو حكم صادر عن نائب القاضي، وهو رباطي على أي حال ويعرف، ولاشك، ما يقول !

ماذا كان عليه حال نظافة المدينة ؟

2 ـ النظافة

عندما استعاد جرمان مويط ذكرياته كأسير متجول بين أسواق الرباط والقصبة خلال سبعينيات القرن الثامن عشر لم يفته، وهو يقتنص كل مثلبة من مثالب المدينة، الوقوف على واقع النظافة بالقصبة. ومما أشار إليه، وهو يصف السور المحاذي للبحر : «إن الأسوار بجانب البحر ليست عالية جدا، بحيث يمكن تسلقها في يسر، لا سيما أن التراب يملؤها في الداخل حتى الأعلى تقريبا، وأن الأرض في الخارج كومت فيها الأزبال وأكداس التراب في عدة مواضع»[19].

(17) الكشينة هي تحريف لكلمة cocina الاسبانية، وتعني المطبخ.

(18) رسالة من التهامي بن محمد إلى القاضي محمد المكي البطاوري، بتاريخ 15 شعبان 12/1326 شتنبر 1908، أوردها :
عبد الله الجراري، **شيخ الجماعة العلامة محمد المكي البطاوري**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1978/1398، ص 103 – 106.

(19) جرمان مويط، م.س، ص 20.

تلك كانت إشارته الوحيدة إلى مسألة النظافة. والمقصود منها أن سكان القصبة كانوا يرمون أزبالهم خارج السور، جهة البحر، وهو أمر طبيعي. ولما زار علي باي مدينة الرباط في بداية القرن التاسع عشر، والتي قضى فيها خمسة أيام (من 5 إلى 10 مارس 1804)، لم يسجل أي كلمة سوء عن واقع النظافة، بل إنه استعذب ماءها وخبزها ونوّه بدورها وبساتينها[20]. وماعدا ذلك فلم نقف على ما يفيد أن الأزبال كانت تشكل مشكلة لسكان المدينة. لقد أثير مشكل الأزبال بالمدن المغربية، لأول مرة، بمدينة طنجة عندما أسست الهيئة القنصلية في 28 أبريل 1840 المجلس الصحي الدولي بالمغرب الذي أعطى لنفسه صلاحية التدخل في مراقبة أمور النظافة بطنجة ثم، تدريجيا، في باقي المراسي المغربية وضمنها الرباط[21].

في هذا السياق وجه القنصل الفرنسي المعتمد في الرباط إيدموند كومبار (Edmond Combar) رسالة إلى وزير خارجيته بتاريخ 3 يوليوز 1847 أخبره فيها بما آل إليه وضع المقبرة الأوربية[22] منذ أن غادر القناصل الأوربيون هذه المدينة، حيث إن «الموريين»، يقول، استغلوا غيبتهم وحولوها إلى مزبلة حقيقية وأنه، إزاء هذا الانتهاك للحرمات، قد احتج بقوة لدى عامل المدينة الذي وعده بتنظيفها، مضيفا أنه فكر في تجميع كل القناصل المعتمدين في المدينة لمرافقته لدى العامل للضغط عليه في حالة عدم التزامه بوعده[23].

تلك كانت البداية الأولى لمشكل النظافة لما عاد الأوربيون للاستقرار ثانية في الرباط بعد القطيعة التي امتدت طيلة حكم السلطان المولى سليمان والسنوات الأولى من حكم المولى عبد الرحمان.

---

(20) Ali Bey (Domingo Badia), **viages por Marruecos, Tripoli Grecia y Egipto, Barcelona,** 1982, pp. 103 - 105.

(21) لمزيد من التفاصيل انظر :

محمد الأمين البزاز، **المجلس الصحي الدولي في المغرب (1792 – 1929)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 49، ص 48 وما بعدها.

(22) كانت المقبرة الأوربية تقع خارج باب العلو (انظر تصميم الرباط سابق الذكر).

(23) A.E.P. (C.P.M), Vol 18, Année 1847, pp. 37-38

وبهدف سد هذا الباب، حتى لا يتخذ مطية لمزيد من المس بسيادة البلاد، وجه المولى الحسن في مطلع العام 1879 أوامره إلى كافة أمناء المستفادات ومحتسبي المدن الساحلية يحثهم على الاهتمام بتنظيف مدنهم «من الأزبال والقاذورات بالأزقة»، وذلك عن طريق اقتطاع جزء من مداخيل مكس المجازر وتخصيصه لهذه المهمة : هذا ما يتضح من الظهير الموجه إلى كافة قواد المراسي المغربية المؤرخ في 10 ربيع الأول 1296 / 4 مارس 1879، الذي يأمرهم فيه بشد عضد أمناء المستفادات والمحتسبين[24].

إلا أن شكاوى القناصل لم تتوقف، خصوصا منهم القنصل الفرنسي أنطوان دوكور (A. Ducors) والقنصل الإسباني الدون خوسي ميانا (Don Jose Meana)، وهي شكاوى تدور، عموما، حول ضرورة الاهتمام بتنظيف أزقة مقرات قنصلياتهم بالسوق التحتي[25] وحي الملاح[26] وباب سوق الغزل[27].

ولما أعفي المحتسب عبد الخالق فرج من منصب أمين مستفادات المدينة – والذي كان من ضمن اختصاصاته الإشراف على نظافة البلد – وفوتت إلى أمين جديد، ارتفع صوت فرج ليثير بلهجة حادة مشكلة الأزبال، متهماً أمين المستفاد الجديد بعدم القيام بواجبه. ومما ذكره في إحدى رسائله الموجهة إلى السلطان في صيف 1896 : «فينهى لشريف علم سيدنا أنه كان صدر شريف

(24) توجد نسخة من هذا الظهير في خ.ت، مح 4/21 ـ أ، ولقد سبق أن ذكره محمد الأمين البزاز وأورده كاملا، م.س، ص 150.

(25) رسالة القنصل الفرنسي بالرباط أنطوان دوكور (A. Ducors) إلى القائد محمد السويس بتاريخ 30 محرم 8/1303 نونبر 1885.

Carton 1068, Nantes.

(26) رسالة من القنصل الإسباني بالرباط الدون خوسي ميانا (Don Jose Meana) إلى القائد محمد السويسي بتاريخ 25 شتنبر 1895 :

A.E, A.G.A, caja 3400.

(27) رسالة من محمد السويسي إلى القنصل الإسباني أعلاه، بتاريخ 25 ربيع الثاني 3/1314 أكتوبر 1896، نفس المصدر أعلاه ؛ وأيضا :

رسالة من محمد السويسي إلى القنصل أنطوان دوكور بنفس التاريخ أعلاه :

Carton 1068, Nantes.

أمر مولانا المقدس[28] بعدم السكوت عن الأزبال والقذرات بالأزقة [...] وبالقيام بكنسها كما ينبغي رفعا للضرر ومن حيث إن الدين مبني على النظافة، وقد تكاثرت الأزبال والقذرات بالأزقة وعندنا بالرباط حتى إن كثرتها لم تعهد فيما سلف ولاسيما في هذا الفصل الصيفي وكثر التشكي من المسلمين مما حصل لهم من الضرر منها. وطلبت مراراً من أمين المستفاد القيام بذلك كما ينبغي وفق الأمر الشريف حيث إنه المكلف بمدخول الكنس وصائره ولم يفعل...»[29].

لكن متى علمنا أن مداخيل المجزرة – وغيرها من مداخيل منافع المدينة – كانت خلال هذه الفترة التي كتب فيها فرج رسالته معطلة أو هزيلة[30] بسبب انعكاسات الأزمة التي طالت البلاد بين سنتي 1895 و1896، وما رافقها من انتشار لوباء الكوليرا، فهمنا عندئذ التفريط الصادر عن أمين المستفاد عبد القادر المعموري الذي كان في الوقت ذاته ناظرا. وقد انضافت إلى شكوى المحتسب شكوى أخرى من نفس الناظر والأمين وجهها مقدم ضريح سيدي فاتح إلى الحاجب أحمد بن موسى تدور حول امتناع الناظر عن إصلاح باب الضريح بالرغم من الأمر السلطاني الصادر في الموضوع، مما ترتب على ذلك، تضيف الرسالة، أن الضريح تحول إلى اصطبل لمبيت بقر المدينة، بل «وصار الدرب كله ملطخ بزبل البقر بسبب الباب التي بلا دفف، بما في ذلك زنقة روضكم السعيد»[31] !

(28) الإشارة هنا إلى الأمر الموجه من قبل المولى الحسن في العام 1879 وكذا ظهير 4 مارس 1879 (انظر متن الهامش 24).

(29) رسالة من محتسب الرباط عبد الخالق فرج إلى السلطان بتاريخ 8 ربيع الأول 1314 / 17 غشت 1896، غ. ح، مح 403/7 ؛ وعلى ظهر الرسالة كتب : يكتب له في ذلك ويؤمر بالتعجيل. وحول نفس الموضوع انظر رسالة بتاريخ 25 ربيع الأول 1314 / 3 شتنبر 1896، الكناش 728، خ. ح. (صفحاته غير مرقمة).

(30) انظر، على سبيل المثال،بعض الأرقام المتعلقة بمستفادات المدينة وأوجه صرفها خلال سنتي 1312 و1313 / 1894 و1896 في الكناش 219، خ. ح.

(31) من مقدم ضريح سيدي فاتح المكي التطواني إلى أحمد بن موسى بتاريخ 21 رجب 1315 / 16 دجنبر 1897، خ. ح، مح 414/15.

ومع بداية العام 1901 وقع تطور جديد في أمور النظافة، حيث إن المجلس الصحي بطنجة أصدر قانونا بتاريخ 6 يناير نص على تأسيس مجالس صحية محلية في مختلف المراسي المغربية تتكون من ممثلي الهيئات القنصلية، وحيث أصبح – بموجب الفصل الثاني من هذا القانون – كل قنصل مكلفا بمهمة الرئاسة لمدة ستة شهور، ويحمل لقب النائب الصحي[32] أو «نائب السنداد»[33]، ومن ثم أصبحت هذه «البراعم» المنبثقة عن المجلس الصحي بطنجة – على حد تعبير البزاز – لا تتحكم فقط في أمور النظافة، بل في كل مجالات الحياة الحضرية، مشكلة بذلك النواة الأولى للمجالس البلدية.

وانطلاقا من مجموع الأمثلة التي قدمها البزاز عن هذه التدخلات في مجال النظافة بمدينة الرباط بين العام 1901 والعام 1909[34] يمكن تقديم الملاحظات التالية :

أولا، أن المطالب المقدمة للسلطات المخزنية كانت تتم باسم «نائب السنداد»، وهي تقريباً كلها مختومة بخاتم يعقوب بن رفائيل بن عطار، وهذا التاجر اليهودي، كما يتبين من عدد من الوثائق المغربية والأجنبية، كان مع نهاية القرن التاسع عشر قنصلا للولايات المتحدة الأمريكية، ثم مع بداية القرن العشرين كان قنصلا لكل من بلجيكا والنمسا وهنغاريا، وفي الآن ذاته كان محمياً برتغاليا[35].

ثانيا، لقد وقع الإلحاح، في المرحلة الأولى، على المطالبة بتنظيف الأزقة التي تقع فيها مقر القنصليات الأجنبية ومقر سكن الأجانب، ثم في مرحلة ثانية تم الضغط على السلطات المحلية للاهتمام بتنظيف الملاح. ولقد وقفنا، فعلا، على ما يفيد أن هذا الضغط أتى أكله، حيث عرف الملاح ترميم السور الموالي للعرصات

(32) لمزيد من التفاصيل حول هذا القانون انظر : محمد الأمين البزاز، م.س، ص 251.
(33) السنداد تحريف لكلمة (Sanidad) الإسبانية، وتعني الصحة.
(34) محمد الأمين البزاز، م.س، ص 251 - 252.
(35) ذلك ما أشار إليه تقرير أنجزه مارشونو (G. Marchono) بتاريخ 8 نونبر 1902 وجهه إلى سفير فرنسا بطنجة : Carton 1079, Nantes.

وإصلاح باب الملاح بالإضافة إلى إحداث ساقية جديدة[36]. وحسب تقرير للرابطة الإسرائلية يعود إلى العام 1902، فإن لجنة الصحة بطنجة[37] كان لها مندوب بالملاح، ممثلا في شخص القنصل ابن عطار، وكان من بين وظائفها فتح اكتتاب مرتين في السنة من أجل كراء الحمير التي تحمل الأزبال. وحوالي 1906 و1907 كانت اللجنة تضمن كراء حمارين يومياً لهذه المهمة[38]، وهو ما جعل الطبيب موران المقيم في الرباط خلال العام 1908 يسجل في هذا الصدد : «والآن، فهذا الملاح ربما هو الأكثر نظافة من بين كل ملاحظات المغرب»[39].

ثالثا، الضغط على السلطات المحلية، ابتداءً من العام 1909، لجمع الأزبال بانتظام، ونقل المزبلة الواقعة خارج باب العلو إلى أطراف بعيدة من المدينة.

وبما أن هذا العمل يقتضي مداخيل قارة ومنتظمة لا تفي بها الموارد المقتطعة من مداخيل المجزرة، قرر المخزن تأسيس ضابط جديد، سمي بـ«ضابط الكرجومة»، على أساس أن يساهم الأجانب والمحميون في أداء واجبهم. لكن باعتبار أن الأمر يتعلق بمكس جديد يمس بامتياز فئة كانت خارجة عن أداء رسوم مكس المجزرة، فقد كان من اللازم الحصول على موافقة الهيئة الدبلوماسية بطنجة، كما يستفاد من إحدى الرسائل التي وجهها وزير الخارجية المغربي الطيب المقري إلى والده وزير المالية محمد المقري بتاريخ 26 شعبان 1328 / 2 شتنبر 1910[40]. حتى إذا تمت الموافقة على ذلك في أكتوبر 1910،

(36) ملخص رسالة من السلطان إلى الأمين التاري بتاريخ 9 ذي القعدة 1319 / 17 فبراير 1902، الكناش 752، خ.ح (صفحاته غير مرقمة).

(37) حول هذه اللجنة التي كانت تسمى : (La commission d'hygiènes et e Voirie) والتي حظيت منذ ولادتها في 11 يوليوز 1887 بموافقة الهيئة الدبلوماسية انظر : محمد الأمين البزاز، م.س، ص 256 - 260.

(38) J. Goulven, Esquisse historique des Mellahs de Rabat-Salé, in **Bul. de la société de géog. du Maroc**. T3, N°1, 1922, 2em trim, pp. 36-37.

(39) DR. Mauran, **Le Maroc d'Aujourdh'hui et de demain, Rabat**, Paris, 1909, p. 199

(40) خ.ح، (الوثائق الحفيظية غير المرقمة). ومما ورد فيها : «وبعد، فإن الضابط الذي كنا شافهنا سيادتك به لما كنت بشريف الأعتاب في شأن الكرجومة قد تم تحريره. وقد عرضناه على مولانا أعزه الله وساعد عليه، وشافهنا جمعية قناصل الدول الذين بشريف الأعتاب ووقعت المذاكرة معهم في شأنه وكلهم وعدوا بالوقوف في إنجازه لدى سفرائهم وطلبوا الكتابة =

كان من الشروط التي اشترطها نواب الدول أن تكون التجربة لمدة سنة واحدة فقط، وإن تحسنت أمور النظافة فعلا فيمكن، عندئذ، تجديد الضابط[41].

وبالرغم من أننا لم نقف على الوثيقة الأصلية لهذا الضابط، فإن المبلغ الذي تم تحديد أدائه عن كل ذبيحة في مجزرة الرباط كان كما يلي : ثمانية بلايين عن كل رأس من البقر، وبليونان عن كل رأس من الغنم، وبليون عن كل رأس من الماعز[42].

هل التزم الأجانب بأداء واجب «منفعة الكرجومة التي تخرج في مصلحة التنظيف البلدي» ؟ إنهم كعاداتهم لم يلتزموا بذلك[43]. إلا أن مطالب «نائب السنداد» وضغوطه لم تتوقف. وهكذا ابتداءً من نهاية شتنبر 1911 وجه أمراً إلى السلطات المحلية بوضع حد لظاهرة البقر الذي يسرح في ظاهر العلو ويتجول في أزقة المدينة، وكذا بالكف عن ربط البهائم في الأزقة وأبواب الدور وأبواب الفنادق «لأن ذلك مخالف للتمدن». وحتى يتم نشر هذا الخبر وتعميمه على

= لهم رسميا مع دفع نسخة من الضابط المشار له فساعدناهم على ذلك، وكتب لهم بما تصل سيادتك نسخة منه طيه مع نسخة من الضابط المذكور. واعلمنا مجادتك لتكون على بال إن وقعت مذاكرة ثمة لتقف في ذلك ولابد».

(41) رسالة من قنصل فرنسا بفاس مارتان (Martin) إلى وزير الأشغال الخارجية الطيب المقري، بتاريخ 19 شوال 1328 / 24 أكتوبر 1910، خ.ح (الوثائق الحفيظية). تقول الرسالة : «وافانا كتابك في شأن تعميم استيفاء ضريبة الكرجومة بهذه المدينة الفاسية [...] وعليه فها نحن موجودين للوقوف في ذلك وشد العضد فيه عن مدة سنة واحدة حسبما قبلت به جمعية نواب الدول في جلستها الأخيرة في هذا الشأن بطنجة، وكما أثبتت أيضا بأنه لما يظهر تحسين الخدمة وتنظيف المدينة في هذه السنة يجدد الأمر بعد ذلك».

(42) رسالة من محتسب الرباط العربي الزبدي إلى القنصل الفرنسي لوريش (Le riche)، بتاريخ 29 شعبان 1329 / 15 غشت 1911 : Carton 1081, Nantes.
ونشير إلى أن المبالغ التي قدمها مرسيه حول مكس الكرجومة، أو ما أسماه بـ«مكس الكرجوطة»، والمتمثلة في بسيطتين عن كل رأس من البقر وبسيطة عن كل رأس من الغنم ومثقال عن كل رأس من الماعز لا يتطابق نهائيا مع المبالغ التي أشارت إليها رسالة المحتسب أعلاه، باعتبار أن البليون، كعملة اسبانية، هو نصف عشر الريال، أي أن الريال الإسباني كان يساوي : 20 بليونا أو بعبارة أخرى 5 بساسيط. انظر :
L. Mercier, L'Administration Marocaine à Rabat, in **A.M.T** VII, 1906, p. 389.

(43) نفس الرسالة المشار إليها في الهامش 42 (أعلاه).

السكان منح لهم أجل خمسة عشر يوماً، وإن وجدت بقرة في المدينة بعد هذا التاريخ تصادر ويحاكم صاحبها[44].

فما الذي وقع إثر صدور هذا الأمر ؟ لقد وقعت الفوضى وأدى ثمن المخالفة الرعايا المغاربة غير المحميين. أما الأجانب والمحميون فلم يكترثوا بهذا الإعلام ولا بالرسائل المخزنية الموجهة إلى القناصل حول هذا الموضوع. وكان على سلطات الحماية، بعد هذا التاريخ، أن تشرع لأمر النظافة، وهي المهمة التي أنيطت للمجلس البلدي.

ثانيا : المرافق الدينية والعلمية

يمكن التمييز في خصوص المرافق الدينية والعلمية بين المساجد والأضرحة من جهة، والزوايا من جهة ثانية، فضلا عن الجانب المتعلق بالتعليم والعلماء، باعتبار أن الرباط، وإن لم ترق إلى مستوى فاس، فإنها كانت تحتضن فئة من العلماء والمتعلمين.

2- المساجد والأضرحة

في مقالته المعنونة بـ«المساجد والحياة الدينية في الرباط»، المنشورة في العام 1906، ميز لويس ميرسييه بين ثلاثة أصناف من المساجد. الصنف الأول أسماه بـ«جوامع الخطبة»، ويتعلق الأمر بالجوامع التي كانت تقام فيها صلوات الجمعة، وقد أحصى منها ستة، هي الجامع الكبير وجامع المولى سليمان وجامع الجزارين وجامع القصبة (أو الجامع العتيق) وجامع السنة وأخيرا جامع الزاوية الناصرية (أو جامع سيدي أحمد بن ناصر)، أي أنه كان في الآن ذاته جامعاً وزاوية ؛ والصنف الثاني أسماه بـ«الجوامع الثانوية»، أي التي لا تقام فيها صلاة الجمعة، وقد عد منها ثلاثة وثلاثين جامعا ؛ والصنف الثالث هو عبارة عن «مساجد» يوجد فيها فقيه يعلم التلاميذ القرآن، وعددها ستة وعشرون مسجدا[45].

(44) رسالة من العربي الزبدي إلى القنصل الإسباني كارلوس دي أراخونا (Carlos De Arajona) بتاريخ 7 شوال 1329 / فاتح أكتوبر 1911 : A.E, A.G.A, caja 3404.

(45) L. Mercier, Les Mosquées et La vie religieuse à Rabat, in **A.M.** 1906, Vol : VIII, pp. 98-113

وبتأملنا في أسماء كل تلك الجوامع والمساجد لاحظنا ما يلي :

أولا، أدرج خمس زوايا ضمن قائمة «الجوامع الثانوية»، هي الزاوية القجيرية والزاوية القادرية والزاوية القاسمية والزاوية التهامية والزاوية المختارية، هذا علاوة على الزاوية الناصرية التي أدرجها ضمن قوائم جوامع الخطبة.

ثانيا، كرر أسماء خمسة جوامع، حيث أوردها، أولا، ضمن قائمة «الجوامع الثانوية»، ثم أعاد ذكرها، ثانية، ضمن قائمة «المساجد» (التي يوجد فيها فقيه يعلم القرآن)، وهي جامع اللوبيرة وجامع مورينو وجامع الكزا وجامع وقاصة وجامع البحيرة.

ثالثا، أن جامع دنية – الواقع في حومة العلو – الذي أدرجه ضمن «الجوامع الثانوية»، والحال أنه ابتداء من العام 1899 أصبحت تقام فيه صلاة الجمعة[46].

وهكذا إذا بدلنا المرجع واعتمدنا الإحصاء الذي قدمه الفقيه الرباطي بوجندار لمساجد الرباط خلال حكم السلطان مولاي يوسف (1912 - 1927) فإننا لا نجد – كما يتضح من الجدول الثالث –[47] سوى ستة وأربعين مسجداً بما في ذلك مساجد الأضرحة التي كانت تقام فيها الصلوات، وهو رقم يختلف اختلافاً بينا عن الأرقام التي قدمها ميرسييه، ومعنى هذا أن إحصاء ميرسييه، بالإضافة إلى ما شابه من أخطاء، ركز على مساجد ثانوية جدا لم يكن يؤمها في غالب الأحيان سوى ساكنة درب ما ولم تكن مساحتها تتجاوز بعض الأمتار المعدودة !

ويبقى من جهتنا أن نعيد طرح السؤال : على أي أساس يمكن تصنيف مساجد مدينة ما، سواء كانت مساجد الرباط أو غير الرباط ؟

إذا انطلقنا من أقدم وثيقة نتوفر عليها في هذا الصدد وهي الحوالة الحبسية السليمانية التي انتهي من تدوينها في العام 1808 فإننا نجد سبعة وعشرين مسجداً بما

(46) ملخص رسالة من قاضي الرباط إلى السلطان بتاريخ 2 ربيع الأول 1317 / 11 يونيو 1899، الكناش 222، خ. ح (صفحاته غير مرقمة) وقد علل القاضي ذلك «باحتياج البلد إلى جامع الخطبة»، وأن اختيار هذا الجامع كان نتيجة توافق بينه وبين الناظر.

(47) سطرنا هذا الجدول بالاعتماد على ما أورده محمد بوجندار، م.س، ص 122 - 123، وقد أضفنا إلى ذلك خانة خاصة بموضع كل مسجد.

في ذلك بعض المساجد التابعة لبعض الأضرحة (انظر الجدول الثاني). ومعنى هذا أن المعيار الذي اعتمد في تصنيف مساجد الرباط هو التمييز بين المساجد التي كان لها أوقاف والمساجد التي لا وقف لها. وعلى هذا الأساس تمّ إقصاء كل المساجد التي لم تكن تتوفر على وقف، مثل مسجل بلامينو ومسجد الربيدة[48] الوارد ذكرهما في قائمة مساجد المدينة، سواء من قِبل ميرسييه أو بوجندار (انظر الجدول الثالث).

وكما يتضح من الجدول الثاني فإن نصيب الأسد من الأملاك الوقفية كان في ملك المسجد الأعظم، وليس في الأمر من عجب. ذلك أن أهم مسجد في المدينة الإسلامية كان دائماً، دون منازع، هو المسجد الأعظم، ليس فقط لأنه كانت تقام فيه صلاة الجمعة، فصلاة الجمعة كانت تقام في أكثر من مسجد بل، أيضاً، كل الصلوات الكبرى، أي صلوات الأعياد الدينية وعند الشدائد (انحباس المطر) خصوصاً عندما تتدخل طوارئ مناخية، من أمطار ورياح وتحول دون أداء هذه الصلوات في المحل المخصص لها وهو المصلى[49]. وعلى منبره كانت تبلغ الأوامر المخزنية، وتقرأ الرسائل السلطانية التي تتكلم عن الانتصارات المحققة في الحرْكات «حتى تأخذ المدينة حظها من الفرح» – على حد تعبير تلك الرسائل – وفيه كان يتم الفصل بين المتخاصمين، وتعقد الخطوبة بين والد الزوج ووالد الزوجة أو وليها خاصة إذا كانا من أعيان البلد[50]، وفيه يؤدي السلاطين صلاة الجمعة خلال إقامتهم في المدينة[51]، وتقام حلقات الدروس. وعلى أبوابه

(48) أشير إليهما عرضاً في الحوالة كعلامات لتحديد حدود وقف ما، انظر على سبيل المثال ص 28 و60 من الحوالة السليمانية (ن.أ.ر).

(49) كان مصلى الرباط يقع خارج باب الحديد، أحد أبواب السور الموحدي (قبل أن يدرج ضمن الإقامة السلطانية) بأكدال.

(50) رسالة من قاضي الرباط محمد البريبري إلى السلطان بتاريخ 17 جمادى الأولى 1310 / 7 دجنبر 1892 خ.ح، مح. 392. ومما ورد في الرسالة : وأن العادة فيمن أراد ذلك هنا – أي تزويج بنته لرجل – أن يستدعي والد الزوج ووالد الزوجة أعيان البلد للمسجد الأعظم مع عدلين ثم يخطب أحدهما...».

(51) منذ عهد المولى سليمان وإلى حدود العام 1912 كان السلاطين خلال إقامتهم بالمدينة يؤدون صلاة الجمعة تارة في المسجد الأعظم وتارة أخرى في المسجد العتيق بالقصبة وتارة ثالثة، خصوصاً في عهد المولى الحسن، في مسجد السنة. وابتداءً من فترة الحماية أصبحت صلاة الجمعة تتم في مسجد أهل فاس، داخل المشور الملكي.

الجدول الثاني: مساجد الرباط التي كان لها أوقاف إلى حدود العام 1808 ونصيب المسجد الأعظم من هذه الأوقاف المبنية

المساجد	موضعها	أنواع الأملاك المحبسة	أعدادها	نصيب المسجد الأعظم منها
المسجد الأعظم	سوق الخرازين	الحوانيت	391	190 في ملك المسجد الأعظم (دون احتساب جلس الحوانيت)
المسجد العتيق	قصبة الأوداية			
مسجد الطريدة	السوق الكبير	الطرازات	17	موزعة على عدد من المساجد
مسجد الأقضية	السوق الكبير	معاصر الشمع	1	في ملك المسجد الأعظم
مسجد النجار	السوق الكبير			
مسجد الزناقي	السوق الكبير	دور الدباغة	1	في ملك مسجد الأقضية
مسجد إسماعيل	السوق الكبير	الفرارين	4	موزعة بين عدد من المساجد
مسجد أبي العباس	السوق الكبير			
مسجد سيدي علي ابن أيوب	السوق الكبير	المطاحن	1	في ملك المسجد الأعظم
مسجد البيضاء	بوقرون	المخازن	18	10 في ملك المسجد الأعظم
مسجد النخلة	بوقرون	الفنادق	5	4 في ملك المسجد الأعظم
مسجد الخرازين	بوقرون	الدور	35	9 في ملك المسجد الأعظم
مسجد تبرنوصت	بوقرون			
مسجد سيدي لحسن المسكيني		الغرف	16	2 في ملك المسجد الأعظم
مسجد سيدي عبد الله الحويشي		الكتاتيب القرآنية	11	موزعة على عدد من المساجد
مسجد عطية	العلو			
مسجد دنية	العلو	الحمامات	3	كلها في ملك المسجد الأعظم
مسجد الدك	العلو			
مسجد القاضي	العلو			
مسجد والزهراء	(درب والزهراء)	المجموع	502	218 ملكا من نصيب المسجد الأعظم دون احتساب جلس الحوانيت ودون احتساب العرصات والأراضي الحرائية التي كانت كلها في ملك المسجد المذكور
مسجد السويقة (هو الذي سمي لاحقا بمسجد (م) سليمان)	السويقة			
مسجد أيتوسة	السويقة			
مسجد قورية	السويقة			
مسجد مولاي إبراهيم	م. إبراهيم			
مسجد الكزا	الكزا			
مسجد وقاصة	وقاصة			

الجدول الثالث: مساجد الرباط الأساسية
في عهد السلطان مولاي يوسف (1912 - 1927)

المساجد	موضعها	المساجد التابعة للأضرحة	موضعها
المسجد الأعظم	سوق الخرازين	مسجد ضريح سيدي لحسن المسكيني	بوقرون
المسجد العتيق	قصبة الأوداية	مسجد ضريح عبد الله الحويشي	بوقرون
مسجد م. سليمان	السويقة	مسجد ضريح لحسن بنسعيد	بوقرون
مسجد السنة	شارع دار المخزن (محمد الخامس)	مسجد ضريح للاعائشة عريانة الرأس	بوقرون
		مسجد ضريح سيدي أحمد بن الدرعي	بوقرون
مسجد أهل فاس	أكدال (خاص بالسلطان)	مسجد ضريح م. المكي بن محمد الوزاني	سيدي فاتح
مسجد الجزارين	زنقة القناصل ونواحيها	مسجد ضريح م. المكي بن عبد القادر الوزاني	سيدي فاتح
مسجد العطارين (أو مسجد السوق)	زنقة القناصل ونواحيها	مسجد ضريح سيدي فاتح	سيدي فاتح
مسجد النجار	زنقة القناصل ونواحيها		
مسجد الزناقي	زنقة القناصل ونواحيها		
مسجد بلامينو	زنقة القناصل ونواحيها	مسجد ضريح سيدي العربي بن السائح	العلو
مسجد القضية	زنقة القناصل ونواحيها		
مسجد الخرازين	بوقرون	مسجد ضريح مولاي إبراهيم	م. إبراهيم
مسجد البيضاء	بوقرون	مسجد ضريح سيدي الشاذلي	الكزا
مسجد النخلة	بوقرون	مسجد ضريح سيدي الغندور	الكزا
مسجد تبرنوصت	بوقرون		
مسجد للاكنزة الطالبية	بوقرون		
مسجد بناني	بوقرون		
مسجد عطية	العلـــو		
مسجد دنية	العلـــو		
مسجد الدك	العلـــو		
مسجد درب م. عبد الله	العلـــو		
مسجد المدرسة	درب والزهراء		
مسجد سكلانط	البحيـرة		
مسجد الباشا	البحيـرة		
مسجد السراير	البحيـرة		
مسجد السويقة	السويقة		
مسجد قورية	السويقة		
مسجد أم الكنابيش	السويقة		
مسجد اللوبيرة	اللوبيرة		
مسجد الكزا	الكـــزا		
مسجد الغماري	الكـــزا		
مسجد الجنائز	الكـــزا		
مسجد وقاصة	وقاصة		

توزع الصدقات، وإليه يحج الغريب الوافد إذا انقطعت به السبل، وحوله تنصب أهم الأسواق (سوق الخرازين وسوق السباط وفندق الجلد)، وإلى الجنوب منه، جهة باب شالة، كانت تمتد مقبرة ثانية (انظر تصميم المدينة).

والخلاصة أنه كان يجمع بين كل الوظائف الدينية والعلمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. لأجل ذلك كان السلاطين يولون أهمية خاصة لهذا الصنف من المساجد سواء من خلال تحبيساتهم أو من خلال الإشراف المباشر على تعيين خطبائها – بواسطة ظهير – من العلماء المشهود لهم بالكفاءة.

بيد أن وضعية بقية مساجد المدينة، كما هو الشأن بالنسبة لوضعية القيّمين عليها، لم تكن في وضع يحسد عليه، وذلك بسبب أن الأملاك الموقوفة عليها وما تدرّه مداخيلها الكرائية كانت محدودة. لأجل هذا السبب لم تكن هذه المساجد، بخلاف ما كان عليه الأمر في مراكش ومكناس، تتوفر على حوالة حبسية خاصة بها المسماة بـ«حوالة الأحباس الصغرى». لقد كانت الرباط تتوفر على حوالة حبسية واحدة تدمج فيها أوقاف المسجد الأعظم إلى جانب أوقاف بقية المساجد، وتسمى بـ«حوالة أحباس كبرى الرباط». وأقدمها – في حدود ما وقفنا عليه – هي الحوالة السليمانية. ولأجل هذا أيضا كان الناظر – بصفته مسؤولا عن تعهد مرافقها وأداء أجور القيمين عليها – يقوم باقتطاع جزء من مداخيل أملاك المسجد الأعظم لسد بعض متطلباتها الأساسية، إلا أن ذلك لم يعد كافيا إزاء استفحال الأزمة النقدية، ممثلة في انخفاض صرف السكة وارتفاع في الأسعار. تخبرنا إحدى الرسائل المؤرخة في العام 1897 ببعض نتائج هذه الأزمة التي ترتب عليها توقف الآذان «وكاد أن يترك بجل المساجد وفيهم من أهمله بالكلية خصوصا آذان الصبح». وكان جواب قاضي الرباط حول هذه «النازلة» أنه لما جمع المؤذنين وهددهم بتبديلهم بغيرهم إن استمروا في تكاسلهم «اعتذروا عما يقع منهم بأنهم ضعفاء وربما أدركهم الآذان في أمر معاشهم مع ما يقبضونه من إعانة الأحباس وقدر ذلك ثلاثون أوقية لآذان الليل ومثقالان لآذان النهار، وقد كانوا يقبضون ذلك مع رخص السكة ورخاء الأسعار، فلما انعكس الأمر لم يغنهم ذلك شيئاً». وتضيف رسالة القاضي موضحة : «وذكر مثل ذلك أئمة المساجد

وقراء الأحزاب وطلبوا جميعاً إنعام سيدنا بزيادة في إعانتهم من الأحباس ليستعينوا بذلك على القيام بهذه الوظائف الدينية السامية»[52].

ولقد كان على خطيب مسجد قصبة الأوداية إزاء عجز الأحباس عن القيام بإصلاح «المسجد العتيق» «سواء بالزيادة فيه إلى البرج أو جعل نباح في صحنه لإضرار المسلمين فيه في الشتاء بالقر، وفي الصيف بالحر» أن يلتمس من الوزير المختار بن عبد الله في العام 1900 إخبار السلطان بهذا الضرر واستعطافه لإعطاء أمره لأمناء المرسى بالقيام بذلك[53]، (علماً أن جواب أمناء المرسى معروف سلفاً).

وبالرغم من أن مساجد الأضرحة كانت تتميز عن بقية المساجد بكونها كانت تتوفر على «ربيعة» و«فتوحات» جراء وظيفتها الاستشفائية، فإن حالها لم يكن بأفضل من حال غيرها من المساجد. وكما يتضح من مثال سابق يعود إلى العام 1897 فإن ضريح سيدي فاتح تحول، إزاء عجز ناظر المدينة عن إصلاح دفف بابه، إلى اصطبل «ينام فيه بقر المدينة، وصار الدرب كله ملطخاً بزبل البقر»[54]، علماً أنه على ناصيتي هذه الزنقة – أي درب سيدي فاتح – كان يصطف عدد من أضرحة المدينة، وهي الزنقة التي كانت تسمى مجازاً بـ«رجال الصف».

وعلى العموم، فإن الأملاك المحبسة على مساجد الأضرحة كانت بدورها هزيلة، كما يتبيّن من الجدول الرابع[55]. لأجل ذلك كان بعض القيّميين على أمورها يلتمسون من السلطان، من وقت لآخر، الإنعام عليهم براتب شهري إسوة بأئمة مساجد أحباس كبرى المدينة. ولما كان السلطان لا يستجيب لطلباتهم، بحجة أن أضرحتهم تتوفر على أوقاف، فضلا عن مداخيل إضافية، فإنهم،

(52) رسالة من قاضي الرباط محمد البريري إلى السلطان بتاريخ 23 شوال 1314 / 27 مارس 1897، خ.ح، مح 403/16.

(53) رسالة من عثمان بن عمرو الأوسي إلى الوزير المختار بن أحمد بن عبد الله بتاريخ 23 شعبان 1318/ 16 دجنبر 1900، خ.ح (محفظة عزيزية غير مرقمة).

(54) مصدر الهامش 31، ص. 94.

(55) ركبناه بالاعتماد على مجموع الكنانيش الموجودة في نظارة أوقاف الرباط.

الجدول الرابع : إحصاء الأملاك المحبسة على بعض أضرحة الرباط سنة 1334هـ 1915 – 1916
(تقويم رقبة الأملاك بالبسيطة)

الأضرحـــــة	الدور	أجزاء الدور	الغرف	الحوانيت	أجزاء الحوانيت	المخازن	أجزاء الأفران	الطرازات	الأرواء	الأراضي الحراثية	مجموع الأملاك	ثمن الرقبة	ملاحظات
ضريح سيدي لحسن بن سعيد	4		1	3				1	1	2	12	121500	
ضريح سيدي أحمد الدرعي (الضاوي)	4	1		5	1	3					14	94500	
ضريح م. المكي بن محمد الوزاني	2	2	1	11	8		2/3				25	39950	ويتعلق الأمر بثلثين من فران شرفاء وزان
ضريح سيدي علي العكاري		1		2	3						6	36700	
ضريح سيدي عبد الله الحويشي	3	1									4	31000	
ضريح سيدي محمد الغازي (المارستان)				1						3	4	9000	
ضريح م. المكي بن عبد القادر الوزاني				3		1					4	7700	
ضريح أبي العباس أحمد التلمساني			2	2							4	6200	
ضريح سيدي إدريس (بالعلو)				1						3	4	5600	
ضريح للاعائشة عريانة الرأس										4			
ضريح سيدي اليابوري										1			
المجمـــــوع	13	5	4	28	12	4	1	1	1	9	81	353725	

بالمقابل، كانوا يلحون على تمتيعهم بالإنعامات السنوية من كسوة وزرع وصلة نقدية «ليستعينوا بها على أمور دينهم ودنياهم»[56].

والواقع أن هذا الوضع المتردي الذي كانت عليه حالة المساجد وبعض الأضرحة لم يكن خاصاً بالرباط وحدها، بل كانت ظاهرة عامة مسّت كل المدن المغربية بدون استثناء. وإذا اكتفينا بمثال واحد من مدينة مكناس خلال العام 1894 فإن الوضع كان «كارثياً»؛ ذلك أنه لما توجه «أرباب البصر والعدول لمعاينة المساجد الصغار وأحباسها قد ألْفَوها كلها مفتقرة للإصلاح، وجلها متهدم متعطل وليس في بعضها ماء ولا حصر ولا مصباح»[57].

2 ـ الـزوايـــا

بناء على الإحصاء الذي قدمه لويس ميرسييه في العام 1906 فإن عدد الزوايا بلغ ثلاث عشرة زاوية[58]، ومقابل ذلك فإن الفقيه بوجندار قدم لائحة تتكون من اثنتين وعشرين زاوية[59]. فما معنى هذا التباين ؟

معناه ما سبقت الإشارة إليه قبل قليل. فلأن مرسييه كان عاجزاً عن التمييز بين الزاوية والمسجد فقد قام بإدراج ست زوايا ضمن قائمة المساجد. وزيادة في الخلط وجدناه، هذه المرة، يدرج ضريح سيدي العربي بن السائح ضمن لائحة الزوايا[60]. أما بالنسبة للزوايا الثلاث التي أوردها، وهي زاوية سيدي الحراق

(56) نستثني من ذلك إمام ضريح السلطان سيدي محمد بن عبد الله الذي انضاف إليه منذ سنة 1894 الإشراف على إمامة ضريح المولى الحسن، حيث كان إمام الضريحين يتلقى في العام 1897 راتباً شهرياً من الأحباس مقداره تسعة مثاقيل ونصف مثقال : ستة مثاقيل ونصف مثقال عن الإمامة وثلاثة مثاقيل عن قراءة الحزب (وهو نفس الراتب الذي كان يتقاضاه أئمة وحزاب بقية مساجد المدينة منذ الزيادة التي وقعت في آخر حكم المولى الحسن). انظر على سبيل المثال، رسالة من الوصيف عبد القادر التروجي إلى الحاجب أحمد بن موسى بتاريخ 6 شوال 1314 / 10 مارس 1897، خ.ح، مح 412/1.

(57) رسالة من ناظر المساجد الصغرى بمكناس محمد المختار بادو إلى الحاجب أحمد بن موسى بتاريخ 19 ربيع الثاني 1312 / 20 شتنبر 1894، خ.ح، مح 362.

(58) L. Mercier, op. cit, pp. 120-127

(59) محمد بوجندار، م.س، ص 123-124.

(60) L. Mercier, op. cit, p.127

وزاوية مولاي العربي الدباغ وزاوية سيدي بوبكر بناني فلم تكن سوى فروع للزاوية الدرقاوية التي غيّبها تماماً !

والواقع أن الفقيه بوجندار نفسه لم ينج من هذا الخلط عندما أدرج بدوره كلا من ضريح سيدي علي العكاري وضريح أبي العباس التلمساني ضمن قائمة الزوايا!

ورفعاً لكل التباس نشير، بإيجاز، إلى أن المسجد هو كل موضع يسجد فيه ويؤدي فيه المسلم، إلى جوار أخيه المسلم، صلواته. في حين أن الضريح هو القبر. لكن متى ما بني عليه مسجد أصبح في الآن ذاته ضريحاً ومسجداً، أي يقوم بوظيفة المسجد في أوقات الصلوات من قِبل إمام خاص، وبالوظائف الأخرى خارج الصلوات (التبرك به وطلب قضاء الأغراض، مقابل فتوح) حيث يكون مقدم الضريح هو المكلف بأمور الفتوحات. زد على ذلك أن الضريح لا تكون له فروع في جهات أخرى، وإن وجدت ففي هذه الحالة تنتقل إلى مؤسسة ثالثة هي مؤسسة الزوايا التي يكون لها أصل (مؤسس) وفروع، وتقوم بعدد من الوظائف المتداخلة (دينية وعلمية واجتماعية وسياسية واقتصادية). ومعنى هذا أن الزوايا التي كانت توجد في الرباط – وما تزال – كانت مجرد فروع لزوايا أم، تقع في جهات أخرى، سواء داخل المغرب أو خارجه (الزاوية الجيلالية التي يوجد أصلها في بغداد). ومن بين الوظائف الأساسية التي كانت تقوم بها الوظيفة الدينية المحضة، أي التربية الروحية التي تستهدف تزكية النفوس لحضرة الله عن طريق استقطاب مريدين (فقراء)، ثم وظيفة علمية – دينية، كما هو الشأن، أساساً، بالنسبة للزاوية الناصرية والزاوية التهامية والزاوية الرحمانية التي من على منابرها كانت تلقى خارج أوقات الصلوات الدروس العلمية من قِبل علماء المدينة، إسوة تماماً بمساجد الخطبة.

غير أن هناك زوايا كانت عبارة عن مسجد صغير لا إشعاع لها وتلك، على سبيل المثال، كان حال الزاوية المباركية كما يستفاد من الرسالة التالية المؤرخة في العام 1886 : «فليكن في علم مولانا أن الزاوية المذكورة هي مسجد الحومة تقام

فيها الصلاة اللبلية وليس لها أملاك إلا حانوت في الطحانين وأخرى في الخرازين [...] وربع دار وجزء من حانوت وجزء من أخرى وبيان المدخول والوظيف في الطرة. وباقي الوظائف من زيت الإيقاذ والحصر يكمل من الأحباس الكبرى»[61].

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن وثائق نظارة أوقاف الرباط مكنتنا من الوقوف على عدد من الكنانيش المتعلقة بإحصاءات أملاك إثنتي عشرة زاوية في العام 1915 قمنا بتركيبها في الجدول الخامس، مع إضافة أملاك زاويتين هما الزاوية الرحمانية والزاوية المباركية[62].

وبالاستناد إلى هذا الجدول نلاحظ أن قيمة رقبة الأملاك الموقوفة على الزاوية الناصرية احتلت نسبة 27,4 في المائة من مجموع قيمة رقبة الزوايا، ويليها في المرتبة الثانية الزاوية الرحمانية بنسبة 18 في المائة، وفي المرتبة الثالثة الزاوية التهامية بنسبة 16,2 في المائة، ثم الزاوية القاسمية بنسبة 15,7 في المائة. ومعنى هذا أن قيمة رقبة أملاك هذه الزوايا الأربع احتلت لوحدها 77 في المائة من مجموع أملاك بقية الزوايا.

بيد أن ما لا يظهر ضمن أملاك هذه الزوايا هو أن العديد منها كانت تتوفر على مصدر آخر من مصادر التمويل هو المقابر. ذلك أن بعض أثرياء الرباط غير الراغبين في أن يدفنوا في المقبرتين العموميتين (مقبرة العلو ومقبرة باب شالة) كانوا يشترون قبراً في إحدى مقابر هذه الزوايا، سواء في حياتهم أو من خلال وصية يتركونها لذويهم، وذلك بثمن مرتفع، بل ومرتفع جداً[63].

(61) رسالة من الناظر محمد غنام إلى السلطان بتاريخ 9 شعبان 1301 / 4 يونيو 1883، م.و.م.

(62) بالنسبة لأملاك الزاوية المباركية اعتمدنا على المعطيات الواردة في الرسالة أعلاه. أما في ما يخص أملاك الزاوية الرحمانية فقد استندنا إلى إحصاء عام سبق أن وظفناه في دراسة بعنوان : «جوانب من تاريخ فرع الزاوية الناصرية بالرباط في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (1855 - 1926)» ضمن كتاب : **دراسات تاريخية مهداة للفقيد جرمان عياش**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، 1994، انظر بصفة خاصة ص 157 - 158.

(63) لأخذ فكرة عن أثمنة هذه القبور وبعض أصحابها انظر دراستنا المشار إليها أعلاه، ص 170 - 176.

الجدول الخامس : إحصاء الأملاك المحبسة على زوايا الرباط سنة 1334هـ / 1915 - 1916
سواء منها الأحباس الخالصة أو ذات المنفعة العرفية المتمثلة في الجزاء (تقويم رقبة الأملاك بالبسيطة)

الزوايا	الدور	أجزاء الدور	الغرف	الحوانيت	أجزاء الحوانيت	المخازن	الأرحاء	أجزاء الأرحاء	أجزاء الأفران	الطوازات	الأرواء	العرصات	الأراضي الحرائية	الملالح	مجموع الأملاك	ثمن الرقبة	ملاحظات
الزاوية الناصرية	7		5	39	5	3	1			1					61	458000	
الزاوية الرحمانية													5		45	301450	انظر الهامش (62)
الزاوية التهامية	11	6	5	12	8	1		1/4							44	271000	الثلاث الأرباع الأخرى من الأرحى في ملك مسجد الباشا.
الزاوية القاسمية	7	3	1	21	4	3									39	262650	
الزاوية القجيرية	2		0	16		5									23	108200	
الزاوية المعطاوية	2		6	5	1	3					1	1/4	3		22	109230	كانت المساحه الإجمالية للعرصة، الواقعة بشالة، تقدر بـ1910م² بحساب 17 ب لكل متر.
الزاوية القادرية	2	4	2	5	3	4				2				1	23	82075	
الزاوية العيساوية	2	2	1	2		1					1				9	12336	
الزاوية الغازية	2			2											4	32500	
الزاوية المختارية	1			3	1										5	26500	
الزاوية الدرقاوية				1	1										2	2600	
زاوية سيدي الغازي ابن القاسم (القاسمية)				1	2										3	1800	
الزاوية الحمدوشية		2													2	1529	
الزاوية المباركية		1		2	2										5		انظر متن الهامش (61)
المجموع	36	18	20	108	27	20	1	1	0	3	2	1	8	1	287	1669870	

وإذن فالذي كان يحدد إشعاع زاوية ما هو وضعها المادي انطلاقاً من المداخيل التي كانت تدرُّها أكرية ممتلكاتها بما في ذلك مداخيل بيع القبور. ولأجل الحفاظ على تلك المداخيل كان شيوخ الزوايا الأم، على الأقل منذ عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1757 – 1790)، يلتمسون من السلاطين الإنعام عليهم بظهير – يستعينون به – ينص على منع المرابطين المنتمين لأسرة مؤسس الزاوية من الانتفاع بالسكن مجاناً في دور أحباس مختلف فروع الزاوية[64] حتى لا يقع لها ما وقع لدور الأوقاف الكبرى – وكذا لدور المخزن – التي فوتت مجاناً للخواص في إطار ما كان يسمى بالتنافيذ. في هذا السياق كتب نقيب الزاوية القادرية بالرباط إلى السلطان بتاريخ 26 يناير 1885 يخبره بأن أحد الأشراف من أولاد عمه «يطلب تنفيذ بعضها من غير كراء يلزمه مع غناه عنها واحتياج الزاوية إلى ما تقوم به من وظيف وإصلاح وغيرهما» وعليه، تضيف الرسالة : «فالمطلوب من كمال فضل سيدنا أن يتفضل على الزاوية بظهير شريف يكون بيد ناظرها مانع لتنفيذ أحباسها بحيث لا يروم أحد من حفدة الشيخ استقبالاً بمحل من أحباسها إلا بكراء الوقت»[65].

وقد جاء الجواب الأولي وفق ما يلي : «يكتب للقاضي بالوقوف على حوالة أملاك الزاوية، فإن كان في مستفادها فاضل عما يخرج في مصاريف الزاوية فلابأس بتوسعة أولاد الشيخ في الفاضل وإن كان مستفادها إنما يقوم بها ولا يكفي فلا...»[66]. لكن بالرغم من هذا الجواب، الذي ترك الباب مفتوحاً لكل الاحتمالات، فإن ما أثار انتباهنا من خلال تتبعنا لمجموع أملاك الزوايا المشار إليها في الجدول الخامس هو غياب ظاهرة التنافيذ، وإن وجدت فذلك مجرد استثناء. ولقد كان من نتيجة ذلك أن وضعية القيمين على مساجد الزوايا كانت

(64) عبد العزيز الخمليشي، «زاوية تامكَروت والمخزن (1642 - 1914)»، ضمن كتاب : **الرباطات والزوايا في تاريخ المغرب**، دراسات تاريخية مهداة للأستاذ إبراهيم حركات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، 1997، ص 148.

(65) رسالة من أحمد بن عبد الله الرباطي آل الشيخ مولانا عبد القادر الجيلاني إلى السلطان بتاريخ 9 ربيع الثاني 1302، خ.ح، مح 69.

(66) ورد هذا الجواب على ظهر الرسالة أعلاه.

أحسن حالا من وضعية القيمين التابعين لمساجد أوقاف كبرى المدينة، وهذا ما أشارت إليه إحدى رسائل ناظر أحباس كبرى الرباط في مارس 1901 بكثير من الأسى والغبن : «وينهى لشريف علم سيدنا إني من يوم توليت النظر في الأحباس الكبرى بهذه الحضرة الرباطية والأئمة والمؤذنون و الحزابون يطلبون الزيادة في مشاهرتهم لقلة ما يقبضون في الوقت، فإنما الإمام يقبض على إمامته في الصلوات الخمس ستة مثاقيل وخمس أواق والمؤذن على الآذان بها خمسة مثاقيل والحزاب بالصباح والمساء ثلاثة مثاقيل وكثر تشكيهم لأن الأئمة والمؤذنين والحزابين يقبضون أضعاف ذلك بكثير في الزوايا وتوقفت الزيادة على الإذن الشريف في ذلك...»[67].

مقابل هذا الامتياز الخاص بفقهاء مساجد الزوايا، فإن مقدمي الزوايا كانوا من جهتهم يستفيدون من عدد من الإنعامات السلطانية أهمها، ولاشك، الحصول على تنفيدة دار من دور الأحباس الكبرى من غير أداء واجب الكراء. لكن بما أن هذه الدور وإلى جانبها دور المخزن كانت على الأقل منذ العام 1892 «كلها منفذة بالظهائر الشريفة، وجلها بيد الأغنياء الذين لهم عدد من الديار»[68]، فقد كان المشكل يطرح عند وفاة المستفيد، حيث تندلع نزاعات بين الناظر وأسرة الهالك، وتكثر الشكاوى التي كان يصل صداها إلى السلطان. ومن أمثلة ذلك ما تخبرنا به إحدى رسائل القائد محمد السويسي إثر وفاة مقدم الزاوية المعطاوية في العام 1892 الموجهة إلى الوزير المعطي بن العربي : «وبعد فبطيه ظهير شريف بإنعام مولانا على الحاج المعطي العبدي بدار لسكناه، ثم إن الحاج المعطي المذكور صار إلى عفو الله [...] وترك صبياناً صغاراً ذكوراً وإناثاً تحت حضانة أمهم. وقد

(67) من الناظر المكي والزهراء إلى السلطان بتاريخ 19 قعدة 1318 / 10 مارس 1901، خ.ح، مح 407/2 (تولى المكي والزهراء خطة النظارة في شعبان 1317 وأعفي منها في العام 1320 / دجنبر 1899 - 1902).

وما يجدر توضيحه أن الرواتب المشار إليها في هذه الرسالة جاءت إثر زيادة وقعت في أواخر العهد الحسني، وقبلها كان الإمام يتقاضى ثلاثة مثاقيل ومثلها للمؤذن وأقل من ذلك لقراء الحزب (أشير إلى هذه الأرقام في رسالة وجهها قاض الرباط محمد البريبري إلى السلطان بتاريخ 23 شوال 1314 / 27 مارس 1897، خ.ح، مح 403/6).

(68) رسالة من القائد محمد السويسي إلى السلطان بتاريخ متم محرم 1310 / 4 غشت 1892،م.و.م.

رام ناظر الأحباس إخراجهم وتنفيذها لغيرهم. وعليه فالمطلوب من سيادتك تأخذ بيد هؤلاء الأيتام وتستعطف لهم الخاطر الشريف ليبقيهم مولانا بها ويقيمهم مقام أبيهم ولا تنفذ لغيرهم لاضطرارهم لها...»[69]. وفي الغالب كان السلطان يستجيب لطلبات أولئك المستفيدين. أما عن بقية الإنعامات الأخرى، من كسوة ونصيب من القمح وصلة نقدية، فكانت تتم في مناسبات خصوصية، كتزويج إحدى البنات أو حلول شهر رمضان أو السفر إلى الحج، كما كانوا يستفيدون، أخيراً، ابتداء منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر وإلى 1913 بنصيب من الحوت الشابل المحبس على المسجدين الأعظمين لكل من سلا والرباط، على غرار كل أصحاب الجاه الرمزي من علماء وفقهاء.

3 ـ التعليم والعلماء

حتى وإن لم تكن الرباط تتوفر على جامعة على غرار جامعة القرويين بفاس وجامعة ابن يوسف بمراكش فإنها كانت تضم ثلة من العلماء والمتعلمين[70]، كانوا يجتمعون في خمسة مساجد أساسية هي المسجد الأعظم ومسجد القصبة ومسجد الجزارين ومسجد مولاي سليمان ومسجد السنة (ابتداءً من عهد السلطان المولى الحسن) هذا فضلاً عن مسجدي الزاوية الناصرية والتهامية[71].

---

(69) بتاريخ 25 صفر 1310 / 18 شتنبر 1892، خ.ح، مح 435.

(70) حول العلماء والتعليم بالمغرب في القرن التاسع عشر انظر على سبيل المثال :

Abdellah Laroui, **Les origines Sociales et culturelles du Nationalisme Marocain (1830 - 1912)**, Librairie François Maspero, Paris, 1977, pp. 98 - 103.

– عبد الرحمان بن زيدان، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، المطبعة الملكية، الرباط 1962، ج 2، ص 163 - 192.

وانظر أيضاً : محمد الفلاح العلوي، **جامع القرويين والفكر السلفي (1873 - 1914)**، منشورات مجلة أمل للتاريخ والثقافة والمجتمع، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1994، ص 20 – 56.

(71) وفيما يتعلق بتدريس وحفظ القرآن فقد كان يتم في الكتاتيب القرآنية من قبل فقهاء بسطاء «مؤدبين». وقد انتقل عدد الكتاتيب – التي كانت في ملك أحباس كبرى الرباط – من أحد عشر كُتاباً في العام 1808 إلى اثنين وعشرين في العام 1912 (وثائق ن.أ.ر).

وإذا كان التعليم يقدم مجاناً ويدور أساساً حول أمور الدين وما يرتبط به من نحو وفقه (ألفية ابن مالك ولامية الأفعال والأجرومية والمرشد المعين والرسالة ومختصر سيدي خليل) فإن ما يهمنا هاهنا هو محاولة الإجابة على سؤالين اثنين : كم كان يبلغ عدد أولئك العلماء والمتعلمين (الطلبة) ؟ وكيف كانت حالتهم المادية ؟

إذا انطلقنا، في خصوص السؤال الأول، من مثال مدينة فاس – ولا يمكن أن تكون الانطلاقة إلا من فاس – فإننا نتوفر على لائحة شاملة لمجموع أسماء علمائها بدءاً من العهد السليماني وانتهاء بالعهد العزيزي، ويتضح من القائمة التي أوردها ابن زيدان أن هؤلاء العلماء – أي المدرسين – كانوا يتكونون من أربع مراتب وفق ما يلي : لقد انتقل عدد العلماء الذين كانوا في المرتبة الأولى من 48 عالماً حوالي سنة 1820 إلى 22 عالماً سنة 1906، وأصحاب المرتبة الثانية من 42 عالماً إلى 22 عالماً، وأصحاب المرتبة الثالثة من 335 عالماً إلى 28 عالماً (دائماً في نفس التاريخ)، وأما أصحاب المرتبة الرابعة فإن ابن زيدان لم يقدم سوى اللائحة المرتبطة بسنة 1906 وعددهم 29 عالماً، بالإضافة إلى 165 عالماً لا يتعاطون مهنة التدريس[72]. ومعنى هذا أنه في ظرف حوالي تسعين سنة تقلص عدد أصحاب المرتبة الأولى والثانية بحوالي النصف وأهل المرتبة الثالثة بحوالي إحدى عشرة مرة. ومعنى هذا، بالنتيجة، أن العلم عرف تدهوراً مكشوفاً باعتبار أن عدد المدرسين مؤشر أساسي من مؤشرات الوضع العلمي والتعليمي، سواء بمدينة ما أو بالبلاد برمتها.

ماذا كان عليه الوضع بمدينة الرباط ؟ نبادر إلى القول إن الحظ لم يسعفنا في الحصول على أي رقم قبل العام 1908، وقصارى ما وقفنا عليه بعض الرسائل

(72) عبد الرحمان بن زيدان، **العز والصولة**، م.س، ج 2، ص 168 - 172.
ونشير إلى أننا وقفنا على لائحة أخرى لعلماء فاس مؤرخة في 5 ربيع الأول 1314 / 14 غشت 1896 بـ م.و.م تكاد أرقامها تتفق مع أرقام سنة 1906 وهي كما يلي :
22 عالماً في المرتبة الأولى، و20 عالماً في المرتبة الثانية، و26 عالماً في المرتبة الثالثة (بما في ذلك 8 أساتذة)، و7 علماء في المرتبة الرابعة ؛ وتوجد نسخة أخرى من هذا التقييد بـ خ.ص بسلا، السلسلة 3 ـ ب ـ مح 25، الوثيقة 3644.

المحدودة التي تدور حول رغبة عدد من الفقهاء في الالتحاق بالمرتبة الأولى بدل المرتبة الثانية، وبالتالي الزيادة في الراتب الشهري، كما هو الشأن بالنسبة للجيلاني بن إبراهيم الذي كان يتعاطى تدريس مختصر سيدي خليل في المسجد الأعظم سنة 1895[73]، وفتح الله بناني خطيب جامع السنة سنة 1896[74]. ولقد كانت الطريقة المتبعة في كيفية التحاق عالم ما من مرتبة إلى أخرى تتمثل في إجراء اختبار بمحضر قاضي الرباط وقاضي سلا، بالإضافة إلى لجنة يعينها السلطان[75]. وفي العام 1908 وجدنا إحدى الرسائل السلطانية تشير إلى وجود مرتبتين لا غير : أربعة علماء في المرتبة الأولى، ومثلهم في المرتبة الثانية[76]. فهل يتعلق الأمر بمجموع علماء الرباط (من هذين الصنفين) أم أن الأمر يرتبط فقط بمجموعة من الأسماء التي استفادت من الإنعام السلطاني بمناسبة حضورها في ختم صحيح البخاري ؟ لا نعرف.

ومهما يكن الأمر، فإنه مباشرة بعد توقيع عقد الحماية وجه وزير الأوقاف مراسلة إلى قاضي الرباط يطلب منه فيها إنجاز «تقييد ببيان أسماء العلماء والفقهاء المتعاطين لتدريس العلم فعلا أو من بينهم القابلية لذلك مع تمييز مراتبهم وبيان الفنون التي يحسنها كل واحد منهم...»[77].

(73) رسالة من الجيلالي بن أحمد بن إبراهيم إلى الحاجب أحمد بن موسى بتاريخ 12 جمادى الأولى 1313 / 31 أكتوبر 1895، خ.ح، مح 910/9.

(74) ملخص رسالة إلى ناظر الرباط عبد القادر المعموري بتاريخ 2 محرم 1314 /13 يونيو 1896، الكناش 776، خ.ح، ص 74 (يستفاد منها أن السلطان وجه ظهيراً في الموضوع لإلحاق بناني في المرتبة الأولى).

(75) أشير إلى هذا الإجراء في ظهر الرسالة المذكورة في الهامش 73.

(76) رسالة من السلطان إلى أمناء مرسى العدوتين بتاريخ 15 محرم 1326 / 18 فبراير 1908، خ.ص بسلا، السلسلة II ـ أ ـ مح 5 الوثيقة 424.
وأما عن أسماء هؤلاء العلماء فهم : القاضي المكي البطاوري، وأحمد بناني وأحمد جسوس والجيلاني بن ابراهيم من أهل المرتبة الأولى، ومحمد بن الغازي وعلي البطاوري وعبد الله البطاوري ومحمد عاشور من أهل المرتبة الثانية ؛ وقد وجه الأمر إلى أمناء مرسى العدوتين بتنفيذ كسوة وثلاثين ريالا لكل واحد من أهل المرتبة الأولى، وكسوة وعشرين ريالا لكل واحد من أهل المرتبة الثانية، وذلك بمناسبة ختم صحيح البخاري بضريح سيدي المكي.

(77) رسالة من أبي شعيب الدكالي إلى محمد الرندة بتاريخ 20 جمادى الأولى 1330 / 7 ماي 1912، جائزة الحسن الثاني للوثائق والمخطوطات، 1980، إقليم الرباط، خ.ع، ميكروفيلم 2.

وفعلا، أنجز القاضي لائحة بأسماء علماء المدينة (انظر العمود الأول من الجدول السادس)[78]، ثم في العام 1915، وإثر مراسلة ثانية[79] أنجزت لائحة ثانية (انظر العمود الثاني من نفس الجدول)[80].

وسواء تعلق الأمر بلائحة 1912 أو بلائحة 1915، وبغض الطرف عن التغييرات الطفيفة التي وقعت في لائحة 1915، فإن ما يسترعي الانتباه هو أن لائحة العلماء المدرسين بالرباط لم تكن تتكون من أربع مراتب على غرار ما كان عليه الوضع بفاس، وإنما كانت تتكون فقط من ثلاث مراتب : من 7 علماء في العام 1912 إلى 9 في العام 1915 في المرتبة الأولى، ومن 17 إلى 14 في المرتبة الثانية، ومن 9 إلى 7 في المرتبة الثالثة. أما قائمة الأساتيذ المضافة في لائحة 1915 فلا تحمل أي اسم جديد. وقد حدد الراتب الشهري، ابتداء من العام 1915، في 8 ريالات لكل واحد من أهل المرتبة الأولى، و6 ريالات لأهل المرتبة الثانية و4 ريالات لأهل المرتبة الثالثة، كانوا يقبضونها من ناظر الأوقاف[81].

بيد أن ما يجب أن يكون واضحاً هو أن هؤلاء العلماء كانوا يقومون في الآن ذاته بعدة وظائف (خطباء، عدول مبرزين... الخ) وبالتالي فإن دخلهم لم يكن مقتصراً على راتب التدريس وحده، وإلى ذلك يضاف ما كانوا يتقاضونه – قبل هذا التاريخ – من مرسى العدوتين في شكل إنعامات (كسوة وصلة نقدية ونصيب من القمح)، هذا فضلا عن استفادة بعضهم من السكن مجاناً في دار من دور الأحباس. ولأنهم كانوا يكثرون من الشكاوى، فقد كان السلطان يخصهم بصلة نقدية استثنائية كلما حل بالمدينة إلى جانب كل من الشرفاء والبحرية والطبجية والمؤذنين والمؤدبين والطلبة.

أما في خصوص الشق الثاني من السؤال المتعلق بعدد المتعلمين (الطلبة) ووضعهم، فإن أول ما يجب ذكره هو أن التعليم في الجوامع المذكورة أعلاه كان

(78) نفس الميكروفيلم.

(79) من نفس المرسل والمرسل إليه قبله (77)، بتاريخ 12 محرم 1314 / 20 غشت 1915، نفس الميكروفيلم.

(80) نفس الميكروفيلم.

(81) نفسه.

الجدول السادس : لائحة مراتب العلماء المدرسين
بالرباط في العامين 1912 و 1915

عـــــــام 1912	عـــــــام 1915
المرتبة الأولى	**المرتبة الأولى**
الشريف سيدي العربي التهامي	الفقيه الوزير الشيخ سيدي شعيب الدكالي
الفقيه القاضي محمد الرندة	الفقيه القاضي محمد الرندة
الفقيه التوزلي الجيلاني بن إبراهيم	الشريف سيدي العربي التهامي
الفقيه أحمد بناني	الفقيه أحمد بناني
الفقيه الأديب المكي البطاوري	الفقيه الجيلاني بن إبراهيم
الفقيه الناظر بنعيسى بنمسعود	الفقيه سيدي المكي البطاوري
الفقيه الناسك فتح الله بناني	الفقيه بنعيسي بنمسعود
المرتبة الثانية	الفقيه فتح الله بناني
الفقيه عبد الرحمان بريطل	الفقيه سيدي محمد الحسني
الفقيه الشريف سيدي عبد الله التهامي	**المرتبة الثانية**
الفقيه محمد القادري	الفقيه عبد الرحمان بريطل
الفقيه أحمد القادري	الفقيه سيدي عبد الله التهامي
الفقيه سيدي محمد الحسني	الفقيه محمد القادري
الفقيه أحمد بن إبراهيم	الفقيه أحمد القادري
الفقيه عبد السلام بن إبراهيم	الفقيه أحمد بن إبراهيم
الفقيه محمد دنية	الفقيه عبد السلام بن إبراهيم
الفقيه التهامي الغربي	الفقيه التهامي الغربي
الفقيه محمد الشرقي	الفقيه محمد بنونة
الأستاذ أحمد المدور	الفقيه الغازي سباطة
الفقيه المهدي متجنوش	الفقيه المدني بن الحسني
الفقيه محمد بنونة	الفقيه محمد السائح
الفقيه الغازي سباطة	الفقيه محمد ملين
الفقيه سيدي المدنيين الحسني	الفقيه أحمد بن جلون
الفقيه محمد السائح	الفقيه المهدي متجنوش
الفقيه محمد بوجندار	**المرتبة الثانية**
المرتبة الثالثة	الطالب محمد بن العياشي
الفقيه محمد ملين	الشريف سيدي المأمون العلوي
الفقيه محمد بن العياشي	الطالب عبد السلام اكديرة
الفقيه عبد السلام اكديرة	الطالب محمد الرغاي
الفقيه محمد الرغاي	الطالب محمد بن اليمني الناصري
الفقيه محمد الأوراري	الطالب محمد باينة
الفقيه محمد الناصري	الطالب محمد بن الحفيان الشرقي
الفقيه محمد باينة	**الأســاتـيــذ**
الفقيه محمد الحفيان الشرقي	الفقيه سيدي شعيب الدكالي
الفقيه المحجوب بيرو	الفقيه المهدي متجنوش
	الفقيه أحمد المدور

مفتوحاً في وجه الجميع وحضور الدروس كان مباحاً لكل راغب دون شروط أو قيود. إلا أن الانتساب إلى سلك المتعلمين، بصفة رسمية، كان يتطلب من الطالب أن يكون حافظاً القرآن وملماً ببعض المبادئ الأولية في اللغة والنحو. وللتمكن من المواظبة على حلقات الدروس بشكل منتظم كان الأمر يحتاج إلى تفرغ. ولأجل تحقيق هذا الهدف، ولأن هؤلاء المتعلمين كانوا ضعاف الحال كانوا يلتمسون من السلطان الحصول على راتب. كتب القائد السويسي في هذا الصدد إلى الحاجب أحمد بن موسى من باب التوسط لأحد الطلبة : «وبعد، فإن الفقيه السيد محمد بن أحمد ملين أحد طلبة العلم الشريف كتب إلينا باستغراق أوقاته في تعلم العلم الشريف وبعدم اضطراره وضعف حاله طالباً منا الكتابة لسيادتكم بذلك لتنهي ذلك إلى العلم الشريف عساه أن ينعم براتب أمثاله من طلبة العلم الشريف وعليه فالمطلوب من سيادتك أن تأخذ بيده أخذ الله بيدكم في الدارين ءامين»[82]. وفي رسالة ثانية كتبها أحد الطلبة مباشرة إلى نفس الحاجب أعلاه نقرأ ما يلي : «وبعد، فإني مشتغل بقراءة العلم الشريف وأحفظ الألفية ولامية الأفعال والجمل والجرومية والمرشد المعين مع أنصبة متعددة كقراءة العلم الشريف على الفقيه سيدي المكي البطاوري وعلى الفقيه سيدي عبد الرزاق دنية ولا حرفة لي إلا ذلك مع أني رجل فقير ذو متربة فنطلب من سيدنا أن ينعم عليّ بما يقتضيه فضله وبما أشتري به كتب العلم الشريف والكسوة لي وأبي وأمي فالله يعطيه خير الدنيا والآخرة»[83].

ما هي الاجراءات التي كانت تتخذ في شأن هؤلاء المتعلمين على مستوى الراتب الذي كان يقدم لهم من مداخيل أحباس كبرى الرباط ؟

كان السلطان، عادة، ما يحيل هذه الطلبات إلى القاضي الذي يجري لهم اختباراً وعلى أساسه يتم تقدير راتب كل واحد منهم، وفي حالات أخرى كان يتم

(82) رسالة من محمد السويسي إلى أحمد بن موسى بتاريخ 19 رجب 1314 / 24 دجنبر 1896، خ.ح، مح 412/1.

(83) رسالة من عبد المالك بن محمد بن عبد الحافظ الخياط إلى أحمد بن مسى بتاريخ 9 شعبان 1314 / 13 يناير 1897، خ.ح، مح 401/8.

إجراء اختبار جماعي لهؤلاء المتعلمين في أحد الجوامع، بحضور عدد من العلماء وقاضي المدينة[84].

ولما كانت تلك الرواتب غير موحدة وتخضع إلى تسلسل هرمي يتكون من ثلاث مراتب، على شاكلة تراتبية هرم العلماء، فقد ترتب على ذلك كثرة القيل والقال. ولما بلغ ذلك إلى علم السلطان في العام 1897 إثر شكوى تقدم بها الطالب الجيلاني بن المكي الرباطي من «أنه يقبض في المرتب الشهري من الأحباس أقل مما يقبضه أمثاله»، وجّه المولى عبد العزيز استفساراً إلى قاضي المدينة. وقد كان جواب القاضي : «فينهى لكريم علم سيدنا أن السبب في ذلك هو أنه كان صدر أمر سيدنا المقدس لمن كان متولياً خطة القضاء قبل ولناظر الأحباس بالزيادة في طلبة العلم الشريف بحسب المراتب وجعل سيدنا المقدس ذلك في تقليد القاضي والناظر، فأسند القاضي ذلك لبعض عدوله وأخذ برأيهم واجتهادهم فعملوا في ذلك بمقتضى أغراضهم وأجحفوا بكثير من الطلبة وأسقطوا البعض بالكلية، فقدروا للطالب الجيلاني المذكور خمساً وأربعين أوقية، وأمثاله منهم من يقبض اثني عشر مثقالاً ومنهم من يقبض ثمانية عشر مثقالا»[85].

والواقع أن هذا الحيف لم يكن خاصاً بهذا الطالب وأمثاله، بل أن فقيه المسجد الأعظم محمد بن الغازي اشتكى بدوره، وفي نفس التاريخ تقريباً، من حيف مماثل. يقول في رسالته الموجهة إلى حاجب السلطان : «وبعد، فينهى لسيادتك أني أخطب بالمسجد الأعظم من رباط الفتح وأؤم به في الأوقات الخمس ولا أعطى من الأحباس إعانة على ذلك وعلى الوعظ به في الأوقات الثلاثة سوى ثلاثة ريال وبسيطة، كما أني لا أقبض من المرتب الشهري مع طلبة العلم الشريف إلا اثني عشر مثقالا، فيطلب من جناب سيدنا العالي بالله [...] أن ينعم عليّ من

(84) رسالة من قاضي الرباط محمد البريبري إلى أحمد بن موسى بتاريخ 24 جمادى الثانية 1313/ 12 دجنبر 1895، خ.ح، مح 431/3، (وقد أجري هذا الاختبار بمسجد السنة ورتبت أسماؤهم ومراتبهم في كناش خاص).

(85) رسالة من القاضي محمد البريبري إلى السلطان بتاريخ 14 شوال 1314 / 14 فبراير 1897، خ.ح، مح 403/5.

مستفاد أحباس المسجد بتنفيذ ما أستعين به على القيام بوظائف هذا المسجد المبارك وبتكميل المرتب الشهري الذي يقبضه أمثالي من الطلبة والمؤمل من سيادتك أن تأخذ بيدي أخذ الله بيدك»[86].

وما أثار انتباهنا إثر توجيه هذه الشكوى، بالإضافة إلى جواب القاضي أعلاه، أن مجموع الوثائق التي وقفنا عليها، بعد هذا التاريخ، أصبحت تتكلم عن مرتبتين وراتبين، مرتبة أولى كان أهلها يسمون «المتعلمين النجباء» ويتقاضون راتباً مبلغه 12 مثقالا ؛ ومرتبة ثانية يسمى أصحابها بـ«المتعلمين المبتدئين» ويتقاضون 8 مثاقيل. وكانت عملية الانتقال من مرتبة المبتدئين إلى مرتبة النجباء تتم على يد القاضي، بعد إجراء اختبار لهم. ومن الأمور اتي أثارت انتباهنا أيضاً أن جل هؤلاء المتعلمين كانوا من أهل الرباط و من أسر شريفة وممن كان آباؤهم يمتهن حرفة العلم (الرفاعي وملين والزعيمي وبناني وكديرة والتادلي والأوراري وباينة وسباطة ودنية والجراري وبوجندار وعسيلة والطاوري... إلخ).

وإسوة بكل الفقهاء، فقد تكاثرت رسائلهم الموجهة إلى الحاجب أحمد بن موسى يستعطفونه من أجل الإنعام عليهم بدار من دور الأحباس وكذا بكسوة وصلة نقدية من أمناء المرسى، وفي حالات أخرى كانوا يلتمسون منه صلة «لإكمال دينهم». ومما كتبه ناظر الأوقاف في إحدى رسائله الجوابية الموجهة إلى أحمد بن موسى حول هذه البدعة الجديدة : «وبعد، فقد ورد علي الأمر الشريف أسماه الله بأن ينفذ للطالب الشاب عبد الرحمان الأوراري ما ينفذ لأمثاله على الزواج من وفر الأحباس فنظرت في ذلك فلم نجد عادة قط جرت بإعطاء طلبة العلم النجباء شيئاً من الأحباس فضلاً عن المبتدئين للزواج،ولا أتحقق الآن فاضلا لجانب الأحباس فإن أكثر الداخل من أوقافه يخرج في وظيف المساجد والرواتب والإعانات وفي كراء الدور للمنفذ لهم وباقي الداخل يخرج في الصائر على إصلاح ما احتاج من الأوقاف إلى الإصلاح وغير ذلك مما تدعو إليه الحاجة»، ثم ختم رسالته بعد هذا الإيضاح الذي ما بعده إيضاح :

(86) رسالة من محمد بن أحمد الغازي إلى أحمد بن موسى بتاريخ 12 رمضان 1314 / 14 فبراير 1897، خ.ح، مح 411/2.

«فالمطلوب من جناب سيادتك أن تطلع العلم الشريف بذلك، وإنا ممتثلون لما يأمر به سيدنا»[87].

ومع توقيع عقد الحماية تمّ إحصاء 77 طالباً متعلماً أصبحوا يتقاضون – من الأحباس – رواتب شهرية وفق التراتبية التالية : 56 يتقاضون 6 بساسيط و50 سنتيما، و22 يتقاضون 4 بساسيط و25 سنتيماً، و5 يتقاضون 3 بساسيط، و2 يتقاضيان 2 بسيطات و75 سنتيماً، و2 يتقاضيان بسيطة و75 سنتيماً[88].

ثالثا : المرافق الاجتماعية والعمومية

من أهم المرافق الاجتماعية والعمومية التي كانت توجد في المدينة نخص بالذكر : الماء والحمامات والبيمارستان، فضلا عن السجن.

1- الـســمـــــــاء

من بين المشاكل الأساسية التي كانت تعانيها الرباط منذ تأسيسها وإلى العام 1912 – كما سبقت الإشارة إلى ذلك أكثر من مرة في الفصل السابق – مشكل الماء. لقد كان على المدينة، من أجل أن تتزود بحاجياتها من هذه المادة الحيوية، أن تجلبها من مصدرين : من عين غبولة في المرحلة الأولى، وتبعد عن المدينة بتسعة عشر كيلومتراً، ومن عين عتيق في المرحلة الثانية وتبعد بدورها بثمانية عشر كيلومتراً (انظر الرسم الموالي).

وكما أوضحنا ذلك في الفصل الأول فإن السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان عندما أمر بجر الماء من عين غبولة إلى إقامته في أكدال انتقلت مياه هذه العين إلى مياه مخزنية، ولم تكن تزود من المرافق العمومية سوى حمام أكدال ومسجد السنة، فضلا عن مسجد أهل فاس الواقع داخل المشور.

(87) رسالة من الناظر عبد القادر المعموري إلى أحمد بن موسى بتاريخ 27 شعبان 1314 / 31 يناير 1897، خ.ح، مح 401/8.

(88) جائزة الحسن الثاني للوثائق والمخطوطات، 1980، إقليم الرباط، خ.ح، ميروفيلم 2.

ساقية عين عتيق وساقية عين غبولة

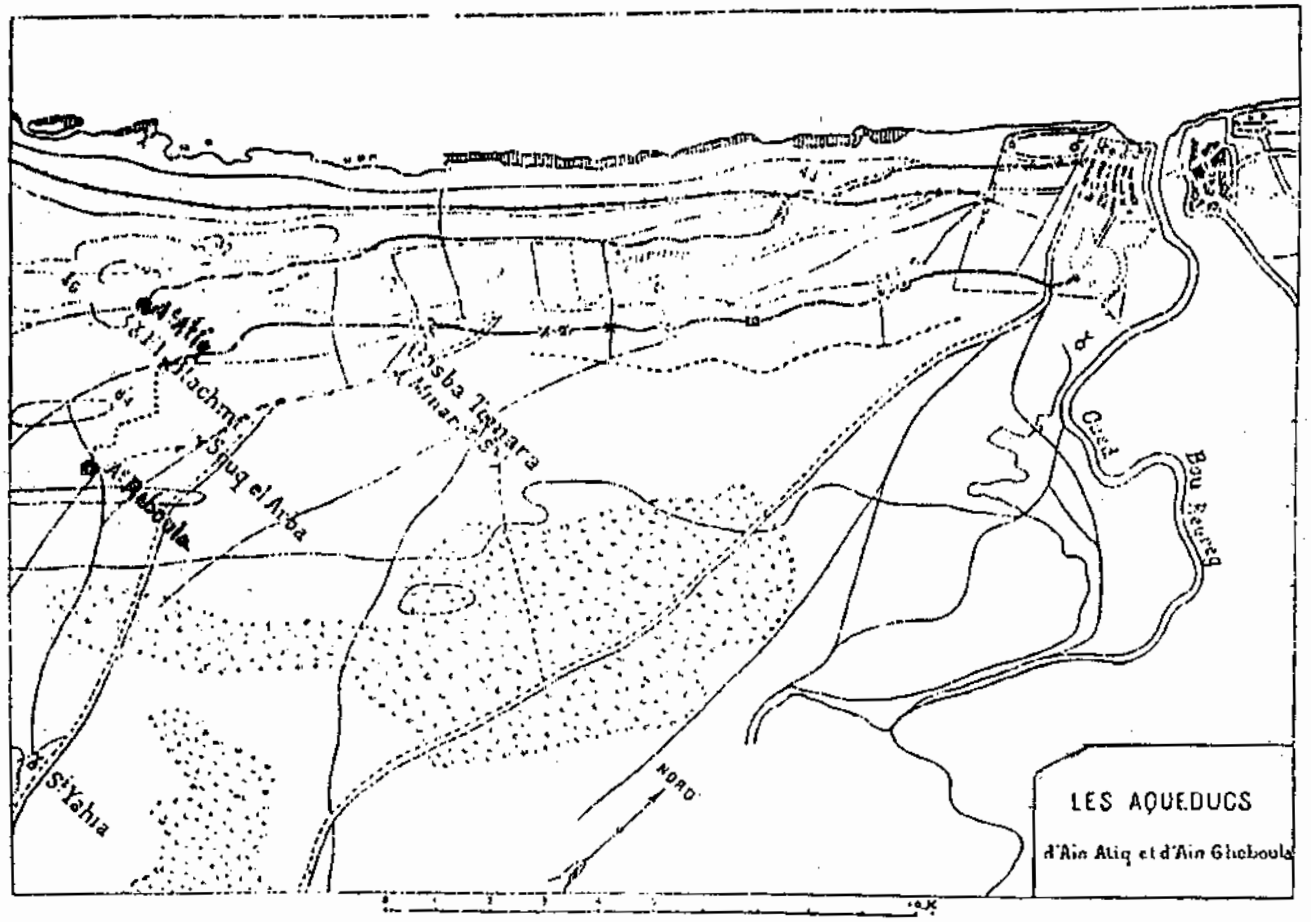

المصدر : Rabat et sa région, T I, p. 156

وبخلاف ذلك، فإن ماء عين عتيق المحبسة على أوقاف كبرى الرباط منذ عهد السلطان المولى إسماعيل هي التي كانت تزود المدينة بحاجياتها من هذه المادة. فمن كان يستفيد من ماء الساقية الوافدة من هذه العين عندما كانت تخترق سور باب القبيبات، مروراً بسور باب العلو، ثم أهم أزقة ودروب المدينة ؟

إنها، أساساً، مضيآت المساجد[89]، والسقايات العمومية[90]، والحمامات (التي سنعود إليها على حدة بعد حين)، وثلاث دور خصوصية هي دار مولاي رشيد ودار شرفاء وزان ودار القائد[91]، بالإضافة إلى الإقامة السلطانية بالقبيبات.

ومن بين الزوايا التي كانت تستفيد بنصيب منهذا الماء، بفعل إنعام سلطاني، الزاوية التجانية والزاوية التهامية والزاوية المعطاوية[92]. إلا أن هذا الإنعام كان مشروطاً باستهلاك قدر معلوم من الماء دون تجاوزه تلافياً لكل ضرر قد يلحق بالمصالح العمومية. وهذا القدر المعلوم كان يسمى بمصطلح خاص هو «شق المنشار». ورد في إحدى رسائل السلطان الموجهة إلى قائد المدينة في بداية العام 1872 «فقد طالعنا ما كتبت به من أنك تفاوضت مع الناظر بمحضر معلم عارف في القدر الذي لا مضرة فيه فيما طلبه الفقراء التيجانيون من إدخال الماء لزاويتهم

(89) بلغ عددها في العام 1915 : 21 ميضأة، وكل ميضأة كانت تضم عدداً من البيوت، وكانت ميضأة مسجد المولى سليمان تضم أكبر عدد من البيوت (14 بيتاً)، ويليها ميضأة المسجد الأعظم (10 بيوت)، ونفس هذا العدد (أي 10 بيوت) كان يوجد أيضاً في ميضأة مسجد العطارين ومسجد السنة ومسجد أهل فاس. وأصغر ميضأة كانت تضم بيتين. أشير إلى هذه المعطيات في الفصل الثالث من الاتفاقية المبرمة بين بلدية الرباط، ممثلة في شخص الباشا الصديق بركاش، ونظارة أوقاف الرباط، ممثلة في شخص الناظر بنعيسى بنمسعود، بتاريخ 25 قعدة 1333 / 4 أكتوبر 1915. انظر نسخة من هذه الاتفاقية في : الحوالة السليمانية، ن.أ.ر، ص 98 - 99.

(90) حسب الإحصاء الذي قدمه مرسييه في العام 1906 فإن عدد هذه السقايات بلغ 20 سقاية. انظر : Le Mercier, Rabat, in A.M.T. VII, pp. 330 - 331.

(91) نفسه، ص 329.

(92) موجب عدلي مؤرخ في تاريخ شعبان 1306 / 2 أبريل 1889، خ.ح، مح 420/10.

هناك وذكر أن القدر الذي لا مضرة فيه هو نحو شق المنشار فليكن العمل على ما ذكره من عدم الضرر والقدر المقدر بموجب شرعي على يد نائب القاضي ولابد»[93]. فعلى ماذا نص هذا الموجب الشرعي ؟

لقد نص على ما يلي : «عن إذن النائب في الأحكام الشرعية حينه توجه شهيداه [...] صحبة المعلم علي بن علي الريفي وهو ممن له معرفة وخبرة بقنوات المياه الجارية وفتحها وسدها وما ينقص الماء وما يزيده لمعاينة جرم الماء الداخل لزاوية العارف الرباني سيدي أحمد التجاني بالرباط وكيفية فتح قناته المنصب في ميزاب السقاية المحدثة بجدار ساحتها عن يمين الداخل إليها، فعاين جرم الماء المذكور نحواً من أصبع الخنصير وفتح قناته فوق أنملة السبابة طولا ودونها عرضاً، ثم سئل المعلم المذكور عن جرم الماء الموصوف وعما يقال لصفة الفتح المذكورة وهل في نقص مثل هذا القدر من أصل الماء مضرة أم لا فأجاب بأن صفة الفتح المذكورة هي المعبر عنها بشق المنشار وبأنه لا مضرة في نقص جرم الماء المذكور من أهله»[94].

غير أنه في ظروف الشدة وندرة الماء كان السلطان يصدر أمره بقطعه عن كل الدور والزوايا باستثناء المساجد. وهكذا لما سئل قاضي المدينة — إلى جانب العامل — في ربيع 1889 عن سبب «تسريحهما لماء ميضأة الزاوية التجانية مع أنه مقطوع بالأمر الشريف كغيره»، كان جواب القاضي : «فينهي لكريم علم سيدنا أن سبب تسريحه أنه أتاني بعض القائمين بأن الزاوية المذكورة بنسخة من كتاب سيدنا المقدس يتضمن تنفيذ قدر من الماء لها [...] وقد قطع بالفور من ورود أمر سيدنا بذلك»[95].

(93) رسالة من السلطان إلى القائد عبد السلام السويسي بتاريخ 28 شوال 1288 / 10 يناير 1872، م.و.م.
(94) موجب عدلي مؤرخ في متم قعدة 1288 / 10 فبراير 1872، م.و.م.
(95) رسالة من القاضي محمد البريبري إلى السلطان بتاريخ متم رجب 1306 / فاتح أبريل 1889، خ.ح، مح 228. وانظر ملخص رسالة حول نفس الموضوع من المحتسب والناظر بتاريخ أواسط رجب 1306 / 17 مارس 1889، كناش 328، خ.ح، ص 17.

وكما هو معلوم فإن السكان عند ندرة الماء – أو انقطاع جريانه من العين المذكورة – كانوا يلجؤون إلى الحل التقليدي والقديم، أي الاعتماد على مياه الآبار. فبالإضافة إلى الآبار الخصوصية الموجودة في الدور، كانت المدينة تتوفر على عدد من الآبار العمومية. وحسب ما يتبين من المعطيات الواردة في الحوالة السليمانية فإن أهم تلك الآبار كانت توجد في السوق الكبير والسويقة ورحبة الزرع[96].

* * *

أما بالنسبة لعين شالة، التي تبعد عن سور المدينة بحوالي كيلومتر، والتي كان ماؤها وافراً وعذباً، فقد كانت عيناً خصوصية حيث كان يقتسمها، مع بداية القرن العشرين، أزيد من ألف مالك، ومن ثم لم يكن بالإمكان جر مائها إلى المدينة ليستفيد منه كل الناس. والذي كان يستفيد منه – بالإضافة إلى ملاك عرصات شالة – من كانت له إمكانية شرائه أو نقله على الدواب[97]، وكذا السقاؤون (الكرابة) الذين كانوا يبيعونه في الأسواق والذين كانوا في غالبيتهم – كما هو الشأن بالنسبة لحفر الآبار – من أصول صحراوية[98].

ومما يجدر ذكره، أخيراً، أن بعض المحسنين خصصوا جزءاً من أوقافهم لهذه المصلحة العمومية، كصدقة جارية. ذلك ما قام به التاجر اللوشي الرباطي الذي حبّس مداخيل نصف دار سلعته على ملء خابية بالماء لشرب الناس بفندق ابن عائشة (حيث مقر القيسارية)[99]. ولما حبّس التاجر أحمد بلافريج أرضه الواقعة خارج باب شالة على مساكين المدينة في العام 1885، أضاف في رسم التحبيس شرطاً أساسياً تمثل في «أن يشترط على من يلي التصرف على مكتريها أن لا يمنع

(96) انظر على سبيل المثال الصفحات التالية : 5 و9 و15 و35 و36 و50.

(97) Normand (R), Les débuts d'une municipalité, op. cit, p. 23

(98) وقد كان عددهم في العام 1924 : 92 كراباً. انظر :

Louis Massignon, «Enquête sur Les corporations d'artisans et de commerçants au Maroc (1923 - 1924)», in **Revue du Monde Musulman**, T. 58, 1924, p. 25.

(99) انظر : الحوالة السليمانية، ص 102.

أحداً من المارين عليها من الشرب من مائها ولا من شرب البهائم، رجاء أن يرحمه الله بذلك حبساً مؤبداً ووقفاً مخلداً»[100].

2 ـ الحمـــامـــــات

كانت الحمامات، بصفتها مرفقاً عمومياً تقدم خدمة أساسية لسكان المدينة على مستوى نظافة أبدانهم. وبما أن الإسلام جعل من نظافة الأبدان ركناً من أركان الإيمان، فقد كان من اللازم على الدولة الإسلامية أن تولي اهتماماً خاصاً لهذا المرفق الحيوي.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل السابق، فإن الرباط إلى حدود منتصف القرن التاسع عشر لم تكن تتوفر سوى على ثلاثة حمامات عمومية : حمام العلو، وهو الأقدم (من بناء وتحبيس السلطان أبي عنان)، وحمام أكدال (من بناء وتحبيس السلطان سيدي محمد بن عبد الله)، وحمام السوق (السوق التحتي) الذي لم نقف على تاريخ بنائه. وفي عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان انضاف حمام رابع هو حمام القصري (بحومة البحيرة) الذي بناه ناظر المدينة بأمر سلطاني، وتمّ تحبيسه على أوقاف كبرى الرباط. فهل معنى هذا أنه كانت توجد حمامات عمومية في ملك الخواص ؟

الواقع أنه باستثناء حمام واحد، هو حمام شرفاء وزان الواقع في حومة الكزا (بزنقة حمام الشرفاء)، لم يكن يوجد أي حمام عمومي في ملك الخواص. وكما هو معلوم فإن حمامات المدن المغربية كانت تقريباً برمتها في ملك الأحباس. ومن أمثلة ذلك أن حمامات فاس، البالغ عددها 21 حماماً قبل سنة 1912، كانت كلها في ملك الأحباس[101]، ونفس الأمر كانت عليه حمامات سلا التي لم يكن

(100) انظر في هذا الخصوص : عبد العزيز الخمليشي : «أوقاف الضعفاء والمساكين بمدينة الرباط في القرن العشرين»، ضمن كتاب : **وقفات في تاريخ المغرب**، دراسات مهداة للأستاذ إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم27، 2001، ص 208.

(101) روجي لوطورنو، **فاس قبل الحماية**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1406 / 1986. ص 360.

عددها يتجاوز حمامين قبل الحماية[102]. ومن أمثلة ذلك أيضاً أن السلطان المولى الحسن لما بلغه في بداية العام 1885 أن جماعة من يهود الصويرة فتحوا حماماً بها كتب رسالة شديدة اللهجة إلى قائدها مما ورد فيها : «فقد بلغ لشريف علمنا أن اليهود جعلوا حماماً بالصويرة بمرأى ومسمع منك ولم يصدر نكير لذلك ولا تغيير ولا إعلام به مع أنه من الخرق الشنيع الفظيع المتعين عليك الإعلام بنفس وقوعه والضرب على أيديهم فيه» وعليه، تضيف الرسالة مباشرة «فنأمرك أن تضرب على أيديهم في ذلك وتمنعهم منه منعاً كلياً ومن أبى اقبض عليه ولو كان محتمياً وتوجهه للباشدور لأن الأمر غير المباح لسائر الناس كالحمام المختص به الحبس والمخزن كل الناس فيه سواء لا يهود ولا غيرهم وعرف البلاد يتبع وأحرى اليهود»[103].

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية لماذا ظلت هذه الحمامات الأربعة ثابتة دون أن تعرف أي زيادة في أعدادها ؟

لقد سبق لروجي لوطورنو أن قدم جواباً أو ما يشبه جواباً على هذا السؤال. وما ذكره أن عدد حمامات مدن شمال إفريقيا كانت تتناسب عموماً مع عدد أحياء المدينة، بمعنى أن كل حي يتوفر على حمام. وعلى الأقل، يضيف، ذلك ما كان عليه الأمر بفاس (21 حماماً و18 حياً)[104].

هل ينطبق هذا الجواب مع واقع حمامات وأحياء الرباط ؟ بالتأكيد لا. فمهما قلصنا من عدد الأحياء، فإننا بالكاد نصل إلى معدل حمام واحد لكل حومتين.

---

(102) هما حمام الطالعة وحمام باب سبتة. انظر : **حوالة الأحباس الكبرى والمضاف بسلا عن سنة 1331 / 1912**، ن.أ. سلا، ص 1.

وعندما كتب إيدموند بوطي مقالته حول وصف حمامات الرباط وسلا في العام 1944 أضاف حماماً ثالثاً بدرب المعانين، انظر :

Edmond Pauty, vue d'ensemble sur Les hammams de Rabat - Salé, in **Revue Africaine**, 3ème et 4ème trimestre, 1944, p. 202.

(103) رسالة من السلطان إلى القائد الركراكي الدوبلاني بتاريخ 24 ربيع الأول 1302/11 يناير 1885، كناش 360، خ. ح، ص 167.

(104) Roger Le Tourneau, **Les Villes Musulmanes de l'Afrique du Nord**, Alger, 1957, p. 40

وعلة ذلك، في ما يبدو، تعود إلى الماء. لقد كانت الرباط تعاني من مشكل التزود بحاجياتها من الماء، بخلاف فاس الغنية بمياهها، وإن كان هذا لا يمنع من القول إن دار مولاي رشيد المذكورة أعلاه كانت تتوفر على حمامين[105].

3 ـ البيمارستان

على غرار العواصم التقليدية الثلاث، وكذا سلا، كانت الرباط تتوفر على بيمارستان[106] بضريح سيدي محمد بن الغازي، الواقع في حومة سيدي فاتح. وكما أشرنا إلى ذلك من قبل، فهذا المستشفى من منشآت السلطان عبد الرحمان ابن هشام الذي «جعل به بيوتاً[107] للمرضى والمعتوهين ورتب لكل واحد منهم خبزتين من مال المنقطعين»[108]. ومع مسغبة 1868 أصبح البيمارستان يقوم بوظيفة

(105) مما ذكره الوصيف محجوب في إحدى رسائله إلى «سيده» الوزير المدني المزواري (الكلاوي) بتاريخ 5 صفر 1329 / 16 فبراير 1911 إثر وصوله إلى الرباط في مهمة كلفه بها الوزير المذكور : «وبعد فقد وصلنا لرباط الفتح تلاقينا مع القائد ودفعت له مكاتيبك العزيزة وقابلها بالامتثال [...] ثم وجه معنا من طاف على الأماكن المناسبة لمجادكم عراصي وغيرها فلم تعجبني سوى دار المخزن المعروفة بدار مولاي رشيد لكونها كثيرة المنافع متسعة غاية وبها حمامان مع رياض ومن حسابها داران خارجها وبالروض الكبير دويرة وبابها بين أسطواني المسجد وبه بنيقة للبواب وقبب ومراح ومشور متسع والكل مفتقر للإصلاح وأعلمنا سيادتك لتأمرنا بما نفعله في ذلك...»، خ.ص بسلا، السلسلة 3 ـ أ ـ مح 15 الوثيقة 2197.

(106) البيمارستان : كلمة فارسية تتكون من شقين : بيما وتعني المريض والمختل وكل ذي عاهة، وستان وتعني البيت أو الدار، ومن ثم فالكلمة تعني بيت أو دار المرضى، ويقابلها حالياً كلمة المستشفى. ولأخذ فكرة عن هذه البيمارستنات الأربعة وهي سيدي فرج بفاس وسيدي أبي العباس بمراكش وسيدي ابن عاشر بسلا وبيمارستان مكناس انظر :

Joseph Luccioni, Les maristanes du Maroc, Le Nouveau maristane de Sidi - Fredj à Fès, in B.E.S.M, vol : XVI, N° 58, 2ème trimestre, 1953, pp. 461-470.

(107) ذكر لوسيوني في المرجع أعلاه (ص 464) أن عدد هذه البيوت بلغ 16 بيتاً

(108) رسالة من السلطان إلى الناظر أحمد غنام بتاريخ 16 رمضان 1284 / 11 يناير 1868، م.و.م. ونشير، هاهنا، إلى أن بيت مال المنقطعين كان يتكون من الأملاك المتخلفة عن المنقطعين (ممن لا وارث لهم). وكان يشرف عليها مسؤول خاص – يعين بواسطة ظهير – يسمى بـ«أبي المواريث». وكانت مداخيل هذا «البيت» تصرف، أساساً، في تجهيز الغرباء (عند وفاتهم) وتقديم الصدقات لضعفاء أهل المدينة خصوصاً في فترات المسغبات، علاوة على الخبز المنفذ للمرضى والمعتوهين المقيمين في البيمارستان.

اجتماعية إضافية تمثلت في إيواء المعوزين والجائعين الذين «انحاشوا إليه [...] إبقاءً لحياتهم». ولأن ما كان مرتباً له من بيت مال المنقطعين لم يعد يفي بالمقصود، فقد التمس الناظر من السلطان مساعدة إضافية. وكان جواب السلطان : «فإن كان تحت يدك وفر من مال المنقطعين فنفذ لهم الخبز منه، وإن لم يكن فنفذ لهم ذلك من الأحباس»[109].

أما في خصوص نوع المعالجة التي كان يتلقاها المرضى الوافدون إلى هذا المستشفى، فقد أخبرنا لوسيوني بأنها لم تكن تختلف في شيء عن تلك التي كانت توجد في ضريحي سيدي فرج بفاس وسيدي أحمد بن عاشر بسلا : لقد كانوا يوثقون بحلقة من الحديد حول العنق ويربطون بسلسلة مثبتة في سقف البيت[110]. ومعنى هذا أن هذه المؤسسات تحولت إلى أماكن للحبس أكثر مما هي أماكن للعلاج !

ما نوع المعطيات التي تقدمها لنا الرسائل التي كان يبعثها مقدمو البيمارستان في السلطان ؟

لقد وقفنا، في هذا الصدد، على أربع رسائل موجهة كلها من المقدم أحمد الرفاعي إلى الحاجب أحمد بن موسى. يقول في إحدى رسائله المؤرخة في 22 أكتوبر 1895 : «فهذه مدة من اثنتين وعشرين سنة وأنا أباشر حال المرضى والمساكين بلا فلس ولا غيره بلا منة والحمد لله»، ملتمساً منه إبلاغ حاله إلى السلطان لينعم عليه وعلى عياله بصلة وكسوة[111]. وابتداءً من نونبر 1896 بدأ يلح، بشكل خاص، على تنفيذ دار[112]. وظل يكرر هذا الطلب إلى حدود ماي 1897 «فالمطلوب من سيادتك التوسط لنا لدى الحضرة العلية بأن تتفضل علينا بدار

(109) نفس الرسالة السابقة.

(110) Joseph Luccioni, op. cit, p. 464

وانظر أيضاً روجي لوطورنو، **فاس قبل الحماية**، م.س، ج 1، ص 373.

(111) رسالة من مقدم بيمارستان سيدي محمد الغازي أحمد الرفاعي إلى أحمد بن موسى، بتاريخ 3 جمادى الأولى 1313، خ.ح، مح 410/5.

(112) من نفس المرسل والمرسل إليه بتاريخ 8 جمادى الثانية 1314 / 14 نونبر 1896، خح، مح 413/5.

سكنانا لنجمع فيها عيالي سترة للعورة وبمرتب يومي من الأحباس أو من مستفاد سيدنا [...] وعندي أولاد ثلاثة وأربع بنات والوقت لا يخفى على سيادتك حاله»[113]. ولأنه لم يحصل لا على الدار ولا على المرتب اليومي فقد ظل يطالب، في كل مناسبة، بإنعام ما : ختان أحد صبيانه، تجهيز إحدى بناته... إلخ[114]، دون أن يثير، ولو في كلمة، أخبار هذه المؤسسة الخيرية !

4 ـ السجن والسجناء

إلى حدود العام 1811 لم يكن يوجد في الرباط سوى سجن القصبة، لكن ابتداءً من هذا التاريخ، وكان السلطان المولى سليمان قد انتهى إبانها من تشييد إقامته بالقبيبات، أصبحت المدينة تتوفر على سجن خاص بها، وهو السجن الذي بني – كما أشرنا إلى ذلك سابقاً – في درب الحوت، بالسوق التحتي، وهو قريب إلى حد ما من القصبة. ولاشك أن بناء هذا السجن الثاني جاء ليلبي إحدى حاجيات المدينة التي لم يعد سجنها القديم مقتصراً على استقبال سجناء المدينة، وإنما كذلك لاستقبال سجناء كان السلطان يرسلهم – من وقت لآخر – من مختلف أنحاء القبائل المغربية كما يتبين، على سبيل المثال، من اللائحتين المدرجتين بسرته.

ما هي الإجراءات المتخذة عندما كان يتم إرسال دفعة ما سواء إلى سجني الرباط والقصبة أو غيرهما من سجون العواصم التقليدية الثلاث ؟

كان يتخذ في شأن هؤلاء إجراءان متوازيان، أولهما توجيه رسالة من قبل السلطان نفسه إلى قائد المدينة، وفيها يوجه إليه الأمر بإحصاء العدد المتوصل به وهل يتطابق مع ما هو مثبت في الزمام المرسل. فإن وقع التطابق وجب الإخبار بذلك، وإن لم يقع وجب تفسير ذلك أيضا. وتفسير ذلك، حسب ما يتضح من عشرات المراسلات، أن البعض منهم كان يموت في الطريق، أو أن بعضهم كان

(113) من نفس المرسل والمرسل إليه بتاريخ 21 حجة 1314 / 23 ماي 1897، خ.ح، مح 413/5.
(114) من نفس المرسل والمرسل إليه بتاريخ 3 رمضان 1315 /26 يناير 1889، خ.ح، مح 414/12.

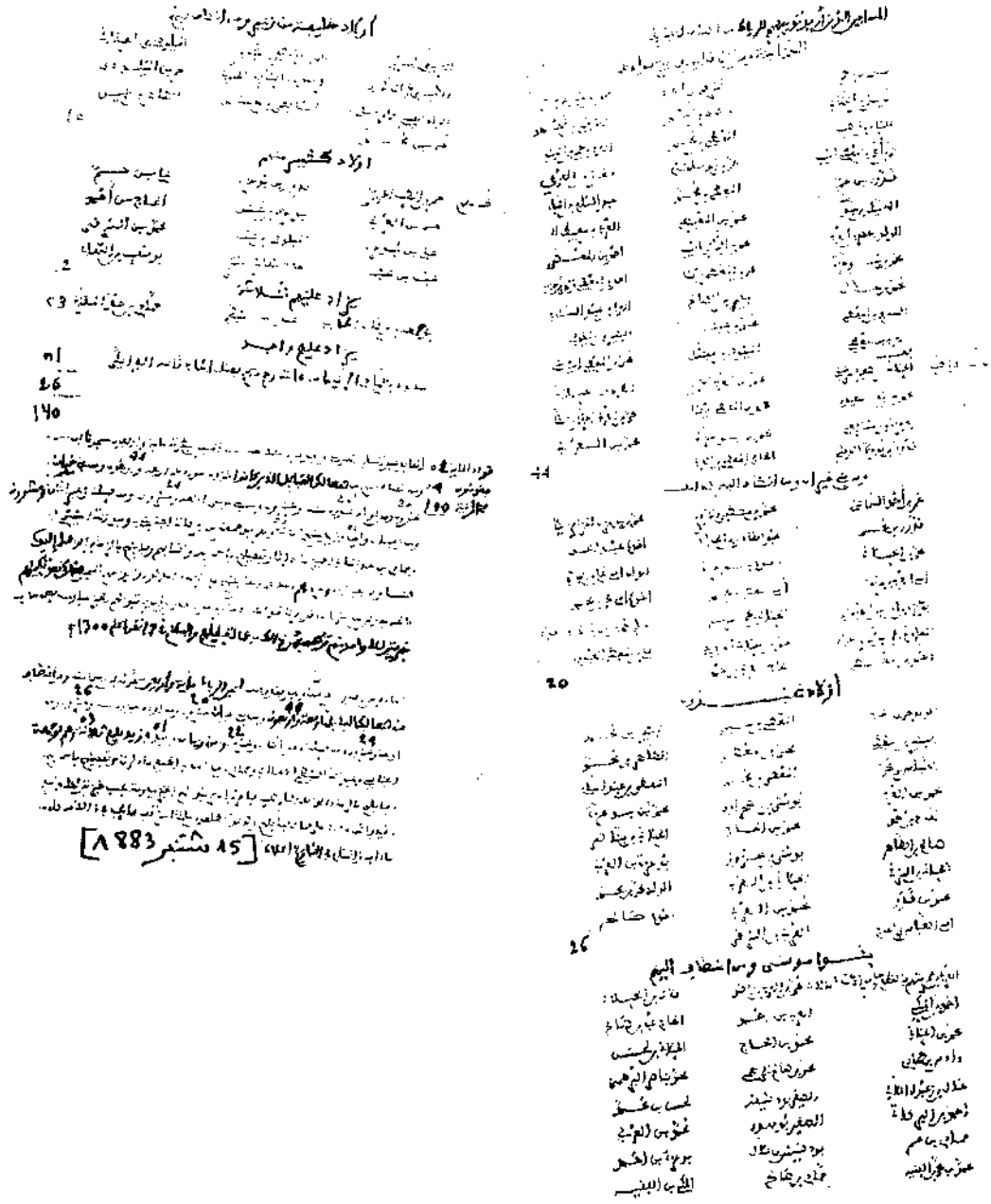

اللائحة الأولى (مصدرها الكناش 117، خ. ح، ص 117 - 118)

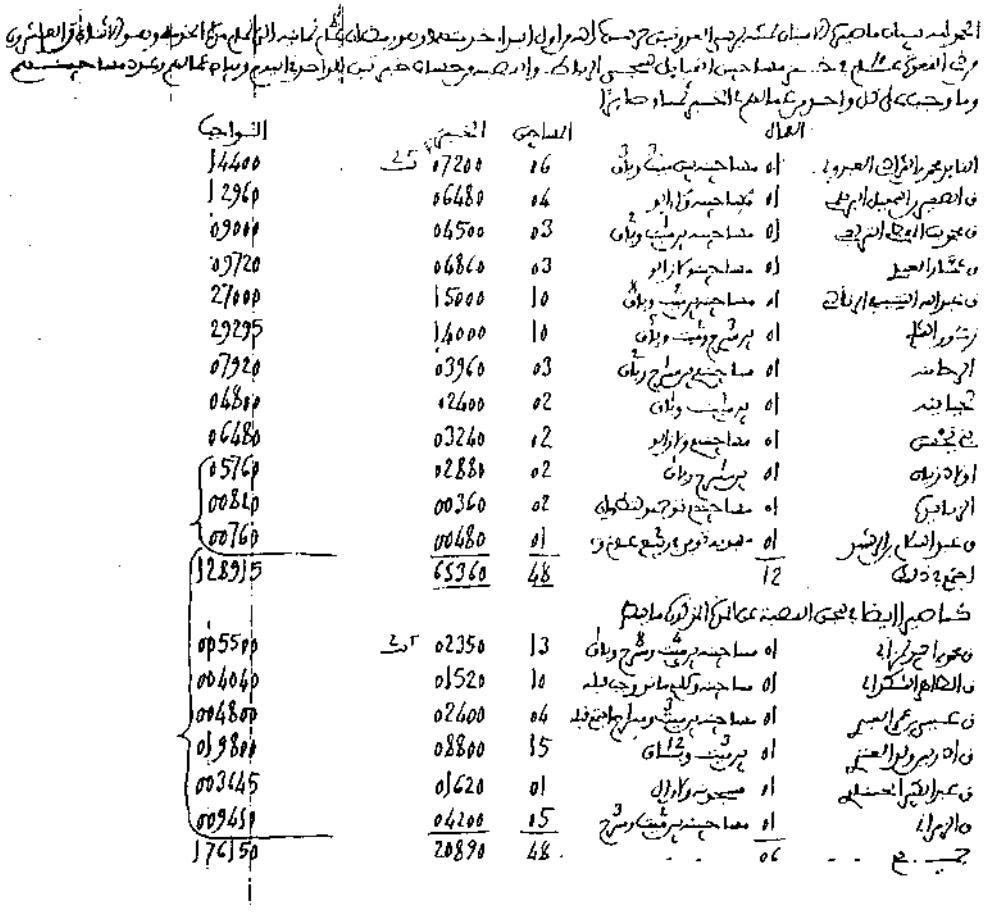

اللائحة الثانية (مصدرها الكناش 665، خ.ح، ص 339)

يتمكن من الفرار. لأجل ذلك، عندما يكون العدد مرتفعاً، تكون الحراسة مشددة مرتين : على مستوى عدد المخازنية المرافقين لهم في الطريق (بالإضافة إلى المقدمين وقواد المائة)، وعلى مستوى القيود المكبلين بها والتي تبقى لصيقة بهم حتى وهم داخل السجن، اللهم إلا إن جاء أمر سلطاني بإزالتها[115].

والإجراء الثاني هو توجيه الأمر إلى أميني مرسى العدوتين[116] بترتيب خبزتين لهؤلاء مياومة من مداخيل المرسى وتسجيل ذلك في ذمم عمال القبائل التي ينتمون إليها[117] وبضرورة إخبار السلطان بما تجمل في ذلك. وهكذا إثر توصل أولئك العمال وبقية أمناء وأشياخ القبائل بأوامر السلطان في خصوص «ما ترتب على مساجين إخوانهم برباط الفتح من ثمن الخبز الذي يدفع لهم في المدة [...] وتقييده بزمام الصوائر ضمن الكلف المخزنية»، كان البعض يجيب تواً : «إننا عند السمع والطاعة والامتثال لما صدر به الأمر الشريف»، كان آخرون يجيبون صراحة : «وما عندنا شيء ندفعه الساعة من أيدينا عنهم، وحين نقبض ذلك منهم يتوجه لمولانا نصره الله»[118]. وعندئذ كان يسجل ذلك في ذمتهم، إلى جانب بقية الكلف.

ولقد ظل أمر تزويد السجناء بخبزتين يومياً من مستفاد المرسى قائماً إلى بداية العام 1911 حيث، ابتداءً من هذا التاريخ، أصبحت الأحباس هي التي تتكلف بهذه

(115) من بين أمثلة ذلك ما تكشف عنه الرسالة التالية الموجهة من السلطان إلى الصديق بركاش (خليفة القائد) بتاريخ 26 رجب 1315 / 21 دجنبر 1897 : «وبعد، فإن المساجين من عمال دكالة وعبدة وغيرهم المسجونين هنالك بالرباط تضرروا من السلاسل وطلبوا التخفيف عنهم منها فاقتضى نظرنا الشريف إزالتها عنهم وإبقاء ماعداها فنأمرك أن تزيلها عنهم وعددهم ستة وعشرون وأسماؤهم بطرته والسلام». خ.ص بسلا، السلسلة 3 ـ هـ ـ مح 50، الوثيقة 7292.

(116) بالنسبة لسجون العواصم الثلاث فاس ومراكش ومكناس فإن هذا الأمر كان يوجه إلى أمناء الصائر.

(117) انظر الرسالتين الواردتين في ملحق اللائحة الأولى وكذا اللائحة الثانية التي تمتد زمنياً من 10 أبريل 1890 إلى 7 يونيو 1893، ونثير الانتباه إلى أن الأرقام المسجلة في صوائر «واجب الخبز» هي بحساب وحدة المثقال، ومن المعلوم أن الصفر الأخير في حساب وحدة المثقال لا يقرأ، أي يجب إلغاؤه (فـ 7200 تقرأ هكذا : سبعمائة وعشرون مثقالا).

(118) كان هذا على سبيل المثال جواب أمناء أولاد زيان وأشياخهم إلى السلطان بتاريخ 24 رجب 1302 / 9 ماي 1885، خ.ح، مح 75.

المهمة. ولم يكن هذا الأمر خاصاً بمدينة الرباط بل بكل المراسي المغربية، كما يتبين من الرسالة الجوابية التي وجهها وزير الخارجية إلى وزير المالية : «وبعد، وصلني كتاب سيادتك في شأن تحويل تنفيذ الخبر لمساجين المراسي السعيدة من المستفاد إلى الأحباس حيث تعذر بقاء ما كان على ما كان عليه»[119]. فما الذي وقع حتى «تعذر بقاء ما كان على ما كان عليه» ؟ الذي وقع، ببساطة، هو تطبيق الشرط الثالث من قرض 1910 الذي نص في إحدى فقراته على رهن كل الفائض من مداخيل الجمارك لفائدة أصحاب القرض[120] !

أما بالنسبة لوضعية هؤلاء السجناء داخل السجن فقد كانت، فعلاً، تستحق الشفقة. ومن أمثلة ذلك أن أميني مرسى العدوتين لما توصلا في صيف 1883 بزرع فاسد وأمرا بطحنه وتوزيعه على السجناء، كان رد فعل هؤلاء عنيفاً. تقول رسالة الأمينين في هذا الخصوص : «وطحنا منه عبرتين وجعلت خبزاً ووجهناها للسجن مع القائم بتفريق الخبز فيه وامتثلنا أمر مولانا في ذلك، فلما وصل وأراد تفريقه على من يأخذ الخبز مياومة ضجوا كلهم وأعلنوا وقالوا نحن بالله وبالشرع أرادوا منا أكل هذا الخبز المؤذي بل القاتل، فرجع إلينا على الفور وأعلمنا بعدم قبولهم وامتناعهم عن رؤيته فضلاً عن أكله»[121].

ولما تمّ نقل عمال الحوز في مارس 1898 من سجن مصباح بمراكش إلى سجن الرباط، وجدوا في استقبالهم حارسين فظين مارسا عليهم، كما على غيرهم من السجناء، مختلف أنواع الشطط مما حدا بهم إلى كتابة رسالة جماعية إلى حاجب السلطان مما ورد فيها : «... فوجدنا فيه الحاج الكراوي السعيد مع ابن أخيه

(119) رسالة من الطيب المقري إلى والده محمد المقري بتاريخ 4 صفر 1324 / 4 فبراير 1911، خ.ح (ضمن الوثائق الحفيظية غير المرقمة).

(120) حول الاتفاقية المتعلقة بقرض مارس 1910 في نسختها بالعربية انظر : عبد الرحمان بن زيدان، **العلائق السياسية للدولة العلوية**، مخطوط بـ خ.ح، 11774 ز، ص 114 - 118 وبالنسبة للشرط الثالث ص 114 - 115.

(121) رسالة من أميني مرسى العدوتين عبد الحفيظ برادة والعباس بركاش إلى الوزير محمد بن العربي بتاريخ 20 شوال 1301 / 13 غشر 1883، خ.ح، مح 29.

لكبير بن اجراد لبزير شارعين في السجن بمقتضى نظرهم وبيع المواضع إلي المساجين مع بعضهم بعض باثنين ريالات وأكثر خصوصاً من ضاع إلى رحمة الله يورثوه، فكل من امتنع وتعرض على جميع أغراضهم الناقصة يجعلوا عليه السلسلة من غير مجيب حتى نهبوا مالا شتى ولم يتركوا للمساجين شيئاً زيادة، ونحن سيدي يوم قدمنا قبضوا منا عدداً من الدراهم كل واحد على طاقته والبعض منا باع فيها حوائجه [...] وكثروا علينا قلة المروءة واشتكينا خفية إلى الخليفة بركاش مراراً ولم ينههم على ما فعلوه معنا ومع المساجين، ويوم ورد الخديم القائد محمد السويسي كتبنا إليه بذلك ولم يجاوبنا [...] فالمطلوب من كمال فضلك أن تجعل لنا تأويلا ومخرجاً...»[122].

وبعد يوم على تاريخ كتابة هذه الرسالة – وكأن الأمر كان منسقاً بين الطرفين – كتب كافة مساجين الرحامنة وعبدة المقيمين في نفس السجن إلى الحاجب بن موسى يعرضون عليه بدورهم مختلف أنواع الشطط التي يكابدونها من قبل نفس الحارسين (الحاج الكراوي ولكبير ولد اجراد) والمتمثلة في ما يلي :

أولا، لقد أخذا ما كان في حوزتهم من دراهم وحرموهم من الكسوة والخبز المنعم به عليهم وتركوهم عرايا جائعين.

ثانيا، إلصاق التهم لهم بالباطل والزور وتكبيلهم بالسلاسل.

ثالثا، يبيعان كل موضع للنوم بثلاث بسيطات إلى ريال، ثم بعد شهر أو شهور يبيعانه لشخص آخر.

رابعا، قاما بتكليف وقّافٍ على ساقية الماء يأخذ منهم بسيطتين في الشهر.

خامسا، يبيعان اللحم في السجن بضعف ما يباع به في سوق المخزن، وبمثله يبيعان أيضاً السمن والزيت والبياض.

(122) رسالة من كافة عمال الحوز الذين وردوا من سجن مصباح إلى سجن الرباط إلى أحمد بن موسى بتاريخ 4 قعدة 1315 / 27 مارس 1898، خ.ح، مح 404/6.

والتمسوا، أخيراً، من الحاجب إطلاع السلطان على حالهم، وإرسال أمناء للسجن ليعاينوا حقيقة وضعهم[123].

ولم يكن الوضع في سجن القصبة أفضل حالا من سجن الرباط، فلقد كان يعاني بدوره الاكتضاض فضلاً عن «الحفر والشقوق وكثرة العفونات»[124].

ومن أجل إيجاد مخرج لهذه المعاناة التجأ البعض إلى الرفع من سومة الذعيرة وخلق اتصال ببعض المحميين لتسهيل مأمورية الحصول على الحماية. ذلك ما أخبر به أمناء وأشياخ بوزيري الحاجب بن موسى في العام 1897 : «فإن شيخاً معنا من الأشياخ المعينين في فرقة أولاد يوسف اسمه أحمد بن العربي وهو الآن معنا في السجن [...] وصار صاحبه وهو الذي وجه عنه خمسمائة ريال ذغيرة وطلب تسريحه [...] فاعلم سيدي أن هذا الشيخ هو وأخوه الباقي في البلد أودع عندهم القائد عيسى الرحماني مالا لكونهم أصحابه، ومقصودهم يتلبسون للتسريح ويدخلون الحماية على يد رجل في الحماية اسمه ولد الباشا في حماية الفرنسيس ليكون مولانا على بال وما علينا إلا البلاغ»[125].

في هذا السياق أصدر المولى عبد العزيز في نهاية العام 1902 ظهيراً تم بموجبه تكليف الحاج بن عاشر العوفير والحاج محمد الأزرق مشرفين عن سجن الرباط، محدداً لهما خطة العمل وفق الضابط التالي :

أولا، اتخاذ كناش لتقييد كل ما يفتقر إليه السجن من نظافة وماء السقاية والميضأة وتقويم المسجد حتى يباشرا إصلاح ما هو في حاجة إلى ذلك، وذلك بمعية عدلين يعينهما القاضي، وخليفة القائد يعينه القائد، وكذا إشراك الناظر في خصوص ماء السقاية والميضأة، وأمين المستفاد بالنسبة لأمور النظافة.

(123) رسالة من كافة مساجين الرحامنة وعبدة بسجن رباط الفتح إلى أحمد بن موسى بتاريخ 5 قعدة 1315، خ.ح، مح 404/6.

(124) رسالة من قائد القصبة قاسم بن بوعزى الأودي وأمناء مرسى العدوتين إلى السلطان بتاريخ 4 شعبان 1316 / 18 دجنبر 1898، خ.ح، مح 405/1.

(125) من أمناء وأشياخ أولاد بوزيري بسجن رباط الفتح إلى أحمد بن موسى بتاريخ 9 جمادى الأولى 1315 / 6 أكتوبر 1897، خ.ح، مح 413/2.

ثانيا، تقييد أسماء السجناء وأسماء عمالهم وتاريخ سجنهم والسبب في ذلك وعلى يد من أدخلوا إلى السجن وتوجيه نسخة من هذا التقييد إلى السلطان عند نهاية كل شهر.

ثالثا، السهر على توزيع الخبز المنفذ للسجناء يومياً والكسوة السنوية للمحتاجين، وذلك بحضور عدلين.

رابعا، اجتناب تعريض السجناء لأي تعد أو ظلم سواء من قبل السجانين أو غيرهم، ورفعه إن وقع.

خامسا، أداء يمين القسم على يد القاضي بالتزام العمل بكل هذه التعليمات[126].

وفعلا، عين لهما القاضي عدلين هما الطالب فتح الله بناني والطالب محمد بن عبد السلام بناني، كما عين القائد نائباً عنه هو ابن أخيه الطالب العباس السويسي[127].

ويتبين من ظهائر أخرى مشابهة صدرت في نفس التاريخ تقريباً[128] أن هذا الضابط عمم على كل سجون المدن المغربية، سواء منها المدن الساحلية أو المدن الداخلية.

خلاصة

نستنتج من كل ما سبق أن الرباط ظلت، على العموم، إلى حدود توقيع عقد الحماية متواضعة : حوالي 5000 مبنى موزعة على إحدى عشرة حومة علاوة على القصبة.

(126) استنتجنا هذه المعطيات من خلال الرسالة الجوابية التي وجهها الحاج بن عاشر العوفير والحاج محمد الأزرق إلى السلطان (إثر توصلهما بظهير التعيين) بتاريخ 10 شوال 1320 / 10 يناير 1903، خ.ح، مح 2/408.

(127) نفس الرسالة السابقة.

(128) انظر نماذج من هذه الظهائر عند : عبد الرحمان بن زيدان، العز والصولة، م.س، ص 114 - 127.

وإذا كانت المدينة تتوفر على عدد مهم من المساجد والأضرحة والزوايا فإن أوضاع هذه المرافق الدينية، وكذا أوضاع القيمين عليها، كانت – على غرار ما كان عليه الأمر في بقية المدن المغربية – غاية في التردي.

وباستثناء السجن و'لبيمارستان اللذين كانا يتدبران أمر نفقتهما من خارج مداخيل الأحباس، فإن تدبير بقية مرافق المدينة، على تواضعها، كانت تقع كلها على عاتق مؤسسة الأحباس، ومن ثم يتبين أهمية الدور الذي كانت تقوم به هذه المؤسسة في حياة المدينة، إسوة تماماً بما كان عليه الأمر في بقية المدن المغربية، بل والإسلامية عموماً.

الفصل الثالث

السكـــان

إسوة بكل المدن المغربية العريقة كانت الرباط تضم عناصر بشرية متنوعة الروافد : أمازيغية وعربية وصحراوية إفريقية وأندلسية، هذا فضلا عن المغاربة اليهود. وقد انضاف إلى هؤلاء منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر جالية أجنبية استقرت في البداية في المدن الساحلية المفتوحة في وجه التجارة الخارجية[1]، إلا أنها تمكنت من التسرب إلى أعماق السوق المغربية بفضل أداة بشرية جديدة هي هيئة المحميين.

ما هي أهم العناصر البشرية التي عمرت المدينة ؟ وما هي أهم التطورات التي وقعت خلال القرن التاسع عشر، سواء على مستوى الأعداد أو على مستوى العلاقات الاجتماعية ؟

أولا : المسلمون

1- الأصول

حسب ما توصل إليه الفقيه بوجندار، الذي استند إلى بعض الرسوم العدلية القديمة وكذا إلى الرواية الشفوية، فإن أقدم العناصر التي عمرت الرباط واتخذتها مقراً ثابتاً لإقامتها، إثر بناء المدينة، فريق من أهل شالة، ومنهم أولاد الشلاوي وأولاد أبي الشكاوى (صاحب الضريح بشالة) وآل ابن العامري وآل المحرزي

(1) وهي، على امتداد القرن التاسع عشر : تطوان وطنجة والعرائش والرباط والدار البيضاء والجديدة وآسفي والصويرة.

الذين كانوا يعرفون بأولاد الحُمَيِّر[2] والشرفاء الكتانيون قبل هجرتهم إلى فاس والتي منها عاد بعضهم، ثانية، إلى الرباط.

ومن أقدم هذه العناصر أيضا فريق من أهل سلا، ومن أشهرهم أولاد السلاوي والبريبري والرايسي والشدادي وبوحدو وابن يوسف وفنيش والشرفاء القادريون[3].

ومنذ تأسيسها عرفت الرباط أيضا توافد عناصر متعددة. فبالإضافة إلى المصامدة، كما أخبرنا المراكشي بذلك : «ثم خرج [يعني يعقوب المنصور الموحدي] بعد أن رتب أشغال هذه المدينة وجعل عليها من أمناء المصامدة من ينظر في أمر نفقاتها وما يصلحها»[4]، فإن المنصور الموحدي، على حد قول الوزان، لما أراد تعمير المدينة بأكبر عدد من الحرفيين والتجار والعلماء «أمر بأن يمنح كل ساكن فيها تعويضا على ما تدر عليه مهنته من ربح. وقد أدى انتشار هذا الخبر إلى اجتذاب أناس كثيرين من كل الأصناف ومختلف المهن»[5]. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك فإن الخليفة الموحدي الرشيد حاول من جهته، من خلال الظهير الذي أصدره في العام 1240م، تقديم عدد من الامتيازات لكافة أهل شرق الأندلس إذا ما رغبوا في الاستقرار في المدينة[6] بهدف تعميرها.

بيد أن المدينة، للأسباب المذكورة في ما سلف، لم تعمر، وكان علينا أن ننتظر إلى حدود بداية القرن السابع عشر، تاريخ وصول موجتين من موجات النزوح : الهورناتشوس أولا، وباقي الأندلسيين ثانيا، والتي بلغت أعدادهما معا، حسب

(2) بالتصغير، وقد أشارت **الحوالة السليمانية** إلى زنقة في حومة بوقرون كانت تسمى بزنقة الحمير (ص 29). وبناء على شهادة عدلية مؤرخة في متم صفر 22/1296 فبراير 1879 يتضح أن آخر فرد من هذه الأسرة كان قد توفي قبل هذا التاريخ وظلت دار الحمير مهملة قبل أن ترجع وقفا لفائدة الزاوية الناصرية بناء على وصية المحبس. انظر في هذا الخصوص : عبد العزيز الخمليشي، «جوانب من تاريخ فرع الزاوية الناصرية بالرباط»، م.س، ص 154.

(3) محمد بوجندار، **مقدمة الفتح**، م.س، ص 188 - 189.

(4) عبد الواحد المراكشي، **المعجب**، م.س، ص 385.

(5) الحسن بن محمد الوزان، **وصف إفريقيا**، م.س، ج 1، ص 160.

(6) متن الهامش 45 من الفصل الأول.

تقديرات المعاصرين، بين 7000 و9000 مهاجر، مشكلين بذلك، دون منازع، أهم عنصر بشري في المدينة[7].

إلا أن الهجرة صوب المدينة لم تتوقف سواء خلال فترة الصراع التي امتدت من سنة 1629 إلى سنة 1666 أو بعد استتباب الأمور للعلويين وإن كانت معلوماتنا حول هذه الفترة ماتزال، إلى حد الآن، من بين الحلقات الغامضة. لكن من بين هؤلاء الذين استقروا في الرباط وتأربطوا وانضافوا إلى جملة أعيان المدينة نجد الشرفاء العلويين، وقد جاء بعضهم من مكناس والبعض الآخر من سجلماسة (تافيلالت)، وأولاد برق الليل وفدوا أيضا من تافيلالت، وأولاد بوجندار الذين جاؤوا من الصحراء، وبالضبط من الساقية الحمراء. كما أن الشرفاء الوزانيين استقروا في المدينة على الأقل منذ القرن الثامن عشر، قبل أن تضاف إليهم جماعة أخرى هُجِّرت في العام 1845 بأمر سلطاني جراء استمرارهم في حث السكان على تقديم الدعم للمقاومة الجزائرية، وهو ما أصبح يتنافى واتفاقية الصلح المفروضة على المخزن بتاريخ 10 شتنبر 1844. في هذا السياق وجه المولى عبد الرحمان رسالة إلى نائبه بوسلهام بن علي مما ورد فيها : «وبعد، فإن الشرفاء الوزانيين الذين كانوا قاموا بالفتنة وقعدوا بوزان وسجنوا لأجل ذلك فبوصول كتابنا هذا إليك كلفهم برحيل أولادهم لرباط الفتح واحداً بعد واحدٍ، وعدهم بالتسريح إن فعلوا ويرحل كل واحد وحده. وقدم أولا رحيل عيال السيد الطاهر بن الهاشمي حتى يصل عياله للرباط وألحقه بهم، ثم كلف الثاني [...] وهكذا حتى يرحلوا كلهم ليستريحوا ويريحوا، فقد بلغنا أنهم منذ قبضوا سكنت البلاد واستراح العباد ولا تساعدهم على السكنى بالقبائل فإنهم لا يتربون ولا يقصرون في الفتنة والفساد»[8].

وبعد هذا التاريخ بحوالي شهر كتب إليه رسالة ثانية حول نفس الموضوع مما جاء فيها : «وبعد فإن البركة سيدي الحاج العربي بن علي أخبر أن شريفين من أبناء

(7) حول الأسماء العائلية وأشهر البيوتات الرباطية انظر :
محمد بوجندار، م.س، ص 194 وما بعدها ؛ ومصطفى بوشعراء، **الاستيطان والحماية بالمغرب (1863 - 1894)**، المطبعة الملكية، الرباط، 1987، ج 2، ص 754 - 758.

(8) رسالة من السلطان إلى بوسلهام بن علي بتاريخ 21 شعبان 1261 / 25 غشت 1845. خ.ح، 24/17 ك 4.

عمه هما أصل الفساد الواقع بوزان قديماً وحديثاً وهما سيدي المكي ابن عبد الله وابن عمه سيدي الطيب بن أحمد وقد انتقلا بأولادهما للقصر على نية التوجه لفاس ولا يناسبهما السكنى به لكثرة فسادهما ووسوستهما وسعيهما فيما لا يحمد، وأشار بسكناهما برباط الفتح. فبوصول كتابنا هذا إليك وجههما للرباط ليستريحا ويريحا فإن الأشراف أهل وزان منا وإلينا ودارنا دارهم ولا نحب أحداً منهم أن يرتكب ما يجلب العتاب الذي يكسر القلوب»[9].

ومن القبائل، سواء منها القبائل العربية أو الأمازيغية، نجد من الشاوية أولاد المعروفي وأولاد غنام وأولاد المزابي وأولاد الأوراري (من قبيلة بني أورى)؛ ومن دكالة أولاد الدكالي وأولاد فرج وأولاد الغربي ؛ ومن تادلا أولاد التادلي ؛ ومن سوس أولاد السويسي ؛ ومن درعة الدرعي وفرع الزاوية الناصرية ؛ ومن عبدة العبدي وفرع الزاوية المعطاوية ؛ ومن زيان الزياني وفرع الزاوية المباركية... الخ.

كما توافدت عناصر من كافة المدن المغربية ومن أشهر هؤلاء أهل فاس الذين برزوا في ميدان التجارة والعلم، كأولاد جسوس وبناني والتازي (وأصلهم من تازة) والأزرق وبوهلال وبرادة والحلو والقباج والمنجرة والكَومي... الخ.

ومن الجزائر نجد أولاد الشرشالي المعروفين بالبطاوري والحجوبين وأولاد بورقية (من تلمسان)؛ ومن تونس أولاد التونسي.

ومن غرب إفريقيا (السودان) كان يجلب العبيد، ومن أشهر هؤلاء عبيد التواركة بالمشور.

ومن بين الإسلاميين (أي اليهود الذين أسلموا) – الذين قال بوجندار في شأنهم «لا داعي لبيان بيوتاتهم محافظة على العواطف» –[10] نجد أولاد الباشا وأولاد

(9) رسالة من نفس المرسل والمرسل إليه أعلاه بتاريخ 19 رمضان 1261 / 21 شتنبر 1845، خ.ح، 28/17، ك 4.

(10) محمد بوجندار، م.س، ص 199.

العوفير وأولاد طوليدانو وأولاد بنيوسف وأولاد العيموني وأولاد الصياد وأولاد بنبراهيم وأولاد بنمسعود وأولاد بنبوعزة[11].

وقد وقفنا في هذا الخصوص على نازلة أثارت ضجة في الرباط وقعت في العام 1845 مفادها أن أحد أهل الذمة، الذي كان قد أسلم من مدة طويلة، خلف إثر وفاته ولداً لم يصل بعد سن البلوغ، وكان قد أوصى أن يكون وليه أحد الأشخاص من أهل الرباط، هو محمد بناني. غير أن أهل الذمة طالبوا بناني المذكور بتسليم الولد لهم، وإزاء رفضه رفع الأمر إلى الشرع الذي حكم بإسلامه بناء على «أن الابن تابع لأبيه في الدين والنسب». ومع ذلك ظل اليهود يطالبون بتسليم الولد لهم، إلى أن «فر إلى القنصل الإنجليزي ودار القنصل الفرنسي ولاذ بهما» وظل القائد، عندئذ، مكتوف الأيدي عاجزاً، إزاء هذه الحالة، عن فعل أي شيء اللهم إلا إخبار السلطان بالنازلة[12]، مما يفيد أن بداية الانقلاب في العلاقات برزت مباشرة بعد ضربة إيسلي، وذلك قبل استفحال آفة الحماية بكثير. حتى إذا استفحلت أصبح الدخول في الإسلام من الأمور العويصة[13].

هل كان للنصارى الذين أسلموا واندمجوا في الحياة الاجتماعية – المسمون في المصطلح المغربي بـ«العلوج» – وجود في المجتمع الرباطي ؟

نعم، كانوا موجودين إلا أن عددهم كان محدوداً جداً. والجديد هو أن السلطات الإسبانية أصبحت تطاردهم رغم أنهم اختاروا الدخول في ملة الإسلام عن طواعية. ذلك ما يتضح من إحدى المراسلات التي توصل بها قائد الرباط في

(11) Rabat et sa région, op. cit, p. 161

(12) رسالة من القائد محمد السويسي إلى الوزير محمد بن إدريس بتاريخ 5 شعبان 1261 / 9 غشت 1845، م.و.م.

(13) ومن الأمثلة الدالة على ذلك الرسالة التي وجهها السلطان المولى الحسن إلى نائبه محمد بركاش بتاريخ 13 جمادى الثانية 1293 / 6 يوليوز 1876، ومما ورد فيها : «وبعد، فقد تفاحش أمر الحماية واتسع مجاله حتى صار يتلبس بها من يستحقها ومن لا يستحقها وجملة الضرر اللاحق منها أن يهودية بالقصر هديت للدخول في الإسلام وتخوفت ولم تقدر على إظهار الإسلام حتى هربت للبادية وقد كتبنا لخديمنا الطالب محمد بن علي العرايشي بأن بردها لمحلها وإن تعرض لها متعرض فيزجره»، وثائق بركاش، ملف 17ر، الوثيقة 2، خ.ع.

العام 1876 من القنصل الإسباني التي يطلب منه فيها – بناء على أوامر تلقاها من سفيره بطنجة – إلقاء القبض على أي علج وجد في المدينة ووضعه في السجن. وكان جواب القائد : «وها أنا نبحث عنهم ونجعلهم في السجن كما أشرت»[14].

فهل يتعلق الأمر بمجرد جواب تمويهي، إرضاءً لخاطر القنصل ؟ من المرجح ذلك، بدليل أنه بعد مرور أربع سنوات على تاريخ هذه المراسلة وجدنا نفس القائد يخبر القنصل الإسباني بأنه وجه إليه العلجين اللذين ألقى عليهما القبض وفق ما كان قد أشار إليه القنصل. غير أن الرسالة تزيد قائلة من باب التوضيح والاستعطاف: «إلا أن علي القهواجي هو من جملة أهل البلاد مستوطن هنا ما يزيد على عشرين سنة ومتزوج له عائلة أيتام [...] وهو من أهل المروة ولا يدخل فضولا ولا يتكلم في أحد وليس عنده دعوى مع أحد عندنا أو عندك وهو من جملة أهل البلاد وإنما قبضته مراعاة لخاطرك، فنحب أن تنوب عنا في الكتابة في شأنه حتى يرجع لمقابلة أهله وشغله فإنه تركهم للضياع»[15]، وذلك أقصى ما كان بإمكان القائد أن يفعله إزاء هذا الظلم السافر.

وإلى جانب كل هذا نتساءل : ماذا كان موقف المخزن من فرار بعض سكان القبائل واستقرارهم في المدينة ؟ وما موقع السكان الأندلسيين – الذين كانوا يشكلون الأغلبية في بداية القرن السابع عشر – مقارنة مع مجموع سكان المدينة في نهاية القرن التاسع عشر ؟

إثر توصل القائد السويسي برسالة من الوزير الصنهاجي في صيف 1891 يخبره فيها بالأمر السلطاني الموجه إليه بعدم تسريح المسمى محمد بن دحمان الزياني من السجن لأن قائده ذكر بأن عليه «تباعات» لم يؤدها من مدة، أجاب السويسي الوزير المذكور بما يلي : «فاعلم رعاك الله أنه سكن الرباط في حياة جد مولانا قدس الله سره هذه مدة نحو الأربعين سنة وانفصل جملة من قبيلة

(14) رسالة من القائد عبد السلام السويسي إلى القنصل الإسباني بالرباط بتاريخ 25 شعبان 1293 / 15 شتنبر 1876 :
A.E,A.G.A, caja 3402.

(15) بتاريخ 27 شعبان 1297 / 4 غشت 1880، نفس المحفظة أعلاه.

أولاد زيان وإنما أراد الخديم المذكور أن يترامى عليه مع أنه لا حجة عليه وكان صدر لنا الأمر الشريف أسماه الله في الساكنين المدينة من البوادي إن كانت مدة سكناهم قريبة ولهم علقة بقبيلتهم يسلمون لعاملهم، وأما من كانت المدة بعيدة وليس لهم علقة بالقبيلة فحكمهم حكم أهل البلد»، ذلك كان جواب السويسي على السؤال الأول، وفي خصوص السؤال الثاني يضيف القائد مباشرة : «ولا يخفى سيادتك أنه إن فتح هذا الباب فالنصف من هذا البلد كله من القبائل بل أكثر، فنحب من سيادتك أن تطلع بهذا علم مولانا [...] والسلام»[16]. ومن ثم يتبين أن الأندلسيين لم يعودوا يشكلون سوى النصف من ساكنة المدينة أو أقل بقليل عن النصف، وتلك إحدى التطورات الأساسية التي لحقت سكان المدينة.

2 ـ تقديرات

من المعلوم أن تقدير سكان المدينة بالدقة المفترضة – تماماً كما الشأن بالنسبة لكافة المدن المغربية وبواديها – أمر صعب المنال، بسبب غياب لوائح إحصائية من جهة، وبسبب غياب الحالة المدنية من جهة ثانية، وهو ما كان موضوع شكوى القناصل الأوربيين في تقاريرهم التي كانوا يرفعونها إلى سلطات بلدانهم كلما أشاروا إلى الجانب المتعلق بإحصاء السكان، وبالتالي فإن الأرقام التي كانوا يقدمونها هي مجرد تقديرات نسبية، وتختلف من فنصل لآخر، ويشوبها الكثير من التضارب. ومهما يكن من أمر هذه المعضلة التي عانى منها كل من حاول أن يقترب إلى موضوع الديمغرافيا المغربية سواء تعلق الأمر بمييج أو غيره، فإن هناك ثابتاً أساسياً لا يختلف فيه اثنان، هو أن المجاعات والأوبئة ساهمت في خلق نزيف بشري بشكل مستمر.

ونقطة الانطلاقة في تلك الأوبئة التي ودع بها المغرب نهاية القرن الثامن عشر واستقبل بها بداية القرن التاسع عشر (بالمفهوم الكرونولوجي) هو وباء الطاعون

(16) رسالة من القائد محمد السويسي إلى الوزير محمد الصنهاجي بتاريخ 18 محرم 1309 / 24 غشت 1891، خ. ح، مح 350.

خلال سنتي 1799 و1800 الذي كانت له قوة تدميرية تجاوزت قوة زلزال مدمر. وحسب الرواية التي قدمها الراهب كودار (Godard)، فإن الرباط فقدت 20.000 نسمة، أي ما يعادل ثلثي سكانها[17].

وقبل أن تسترد المدينة أنفاسها زارها من جديد طاعون 1819 الذي كان يحصد من أربعين إلى خمسين ضحية في اليوم خلال ربيع السنة المذكورة[18]؛ ثم جاءت الكوليرا في العام 1834 التي بلغ عدد ضحاياها في بعض أيام شهر نونبر ستين ضحية في اليوم[19]. غير أن نتائج هذين الوباءين كانت، في ما يبدو، محدودة مقارنة مع طاعون 1855 الذي دام حوالي سنة، وحصد حسب شاهد عيان هو القنصل الفرنسي بوميي (A. Beaumier) 6000 نسمة من ساكنة كل من الرباط وسلا التي كانت تقدر بـ50.000 نسمة[20].

يتضح إذن على ضوء هذه التقديرات أن ساكنة الرباط من المسلمين عرفت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر انتكاسة قوية : فمن حوالي 25000 نسمة في بداية القرن إلى حوالي 18000 نسمة في العام 1857 (انظر الجدول السابع).

كيف تطورت الأمور في النصف الثاني من نفس القرن ؟

إن مسيرة المجاعات وما اقترن بها من أوبئة لم تتوقف. فخلال مجاعة سنة 1868 انتشر وباء الطاعون الذي وصل إلى الرباط في فصل الصيف وكان يفتك يوميا بعشرات الضحايا[21]. وعلى امتداد سنوات المحل الطويلة التي دامت من سنة 1878 إلى سنة 1882 تفشت أيضا أوبئة فتاكة : فمن وباء الجذري الذي كان يخلف 200

(17) لمزيد من التفاصيل حول هذا الوباء بالنسبة للرباط انظر : محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة، م.س. ص 95 - 90.

(18) نفسه، ص 116 - 117.

(19) نفسه، ص 173.

(20) Auguste Beaumier, **Description sommaire du Maroc**, Paris, 1868, p. 40
وفي تقرير له (أي لبوميي) موجه لوزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 8 فبراير 1854 أشار إلى أن عدد سكان مدينة الرباط (مسلمين ويهود) يتراوح بين 25 ألف و30 ألف نسمة، انظر :
A.E.P, Vol 27 (Maroc), p. 35.

(21) محمد الأمين البزاز، م.س، ص 218 - 219.

الجدول 7 : السكان المسلمون بالرباط بين سنة 1834 و سنة 1921 وموقعهم من بقية مسلمي المدن المغربية[1]

المـــدن	1836-34	1857-56	1867-66	1900	15 مارس 1913	6 مارس 1921
الربـــاط	15000	18000	19000	25000	21306	19792
تطـــوان	11800	7400	8500			منطقة إسبانية
طنجـــة	5500	7400	8500			منطقة دوليـة
العرائـش	2250	4000	3300			منطقة إسبانية
الدار البيضاء	550	1350	4200			51148
الجديـدة	400	1050	3000			16890
آسفـــي	5500	8000	9000			21350
الصويـرة	6500	10000	9500			9713
المجموع :	**47500**	**63800**	**70000**			
مراكـش						130000
فـــاس						112000
مكنـــاس						28028
ســـلا						20700

(1) ركبنا هذا الجدول بالاعتماد على ما يلي :

– بالنسبة للتقديرات المتعلقة بين سنتي 1834 و 1867 :

J.L. Miège, **Le Maroc et L'Europe (1830 - 1894)**, P.U.F, Paris, T 3, p. 14 et 26.

– بالنسبة للتقديرات المتعلية بسنة 1900 :

J. Caillé, op. cit, p. 368

– بالنسبة للتقديرات المتعلقة بشهر مارس 1913 :

Normand (R), op. cit, p. 30

– بالنسبة للتقديرات المتعلقة بشهر مارس 1921 :

H. De La casinière, **Les municipalités marocaines**, Casablanca, 1924, p. 191.

ضحية في اليوم خلال شهر دجنبر من العام 1878[22]، إلى انتشار حمى التيفوئيذ التي أودت بالعديد من الضحايا في شهر يناير 1881[23]. ولم تنج الرباط، أخيرا، من وباء الكوليرا الذي ضربها مع بداية الأسبوع الثاني من شهر نونبر 1895، هذا فضلا عن وباء التيفوئيذ[24].

هل يجوز أن نقول إن سكان الرباط من المسلمين عرفوا نمواً بالرغم من تلك الأوبئة كما يستفاد من الأرقام التي قدمها مييج في هذا الصدد ؟[25].

ما يجب توضيحه، وهذا ما لا يظهر في تلك الأرقام المنفوخة، أن الأمر يتعلق، في الآن ذاته، بكل من السكان المسلمين والسكان اليهود. وهكذا إذا قمنا بانتقاص حوالي 4500 نسمة من ساكنة اليهود في العام 1900 (انظر الجدول الثامن) من مجموع الساكنة فيبقى عدد المسلمين 25000 نسمة، وهذا الرقم يمكن قراءته من زاويتين : زاوية المدى البعيد، ونقصد بذلك المدة التي تغطي قرنا بكامله وهو القرن التاسع عشر، وهنا نلاحظ أن عدد السكان ظل راكداً : 25000 نسمة ؛ وزاوية المدى القصير ونقصد بذلك النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي هذه الحالة نلاحظ فعلا بعض الارتفاع، وعلة ذلك لا تكمن في النمو الديمغرافي لساكنة المدينة وحدها وإنما تكمن بالأساس في الهجرة القروية، وهو ما أشارت إليه رسالة القائد السويسي آنفة الذكر.

ما هو الموقع الذي كانت تحتله ساكنة المدينة مقارنة مع غيرها من ساكنة المدن المغربية ؟

بالرغم من أن مدينة الرباط لم تعرف ظاهرة انتشار العمران خارج حدود السور الأندلسي، خلافا لما وقع في كل المدن الساحلية التي امتد فيها العمران خارج

---

(22) نفسه، ص 259.

(23) Raport sanitaire mensuel, signé par Dr Linares, mission militaire Française à Rabat, le 31 Janvier 1881, A.G.V, carton 3h3, dossier 97.

(24) محمد الأمين البزاز، م.س، ص 338.

(25) وهي : 27000 نسمة بالنسبة لسنتي 1884 و1885، و30.000 نسمة بالنسبة لسنتي 1892 و1893، ونفس الرقم بالنسبة لسنتي 1900 و1901. انظر :

J.L. Miège, op. cit, T : IV, p. 397

أسوارها (باستثناء تطوان)، فإنها ظلت مع ذلك تحتل المرتبة الأولى دون منازع، لكن مقارنة مع العواصم التقليدية الثلاث فإنها كانت تحتل المرتبة الرابعة بعد كل من فاس ومراكش ومكناس (انظر الجدول السابع).

ثانيا : اليـهـــود

1 ـ الأصول والأعداد

كانت أصول اليهود المغاربة تعود إلى مجموعتين أولاهما سلالة المنحدرين من اليهود المغاربة القدامى الذين عمروا البلاد قبل الفتح الإسلامي وكانوا يعيشون وسط القبائل المغربية الأمازيغية. وبعد الفتح الإسلامي وتأسيس المدن هاجر البعض منهم إليها من جملة من هاجر من سكان القبائل ؛ والمجموعة الثانية جاءت من الأندلس في العام 1492 إثر قرار الطرد الذي تعرضت له بعد سقوط غرناطة، إسوة بما وقع للمسلمين الذين رفضوا التنصير[26].

وإذا كان كولفان وغيره من الذين اهتموا بيهود الرباط قد انتهوا في أبحاثهم إلى خلاصة مفادها أن أغلبية الأسر اليهودية القاطنة في المدينة تعود إلى أصول أندلسية[27] فإن ما تجدر الإشارة إليه، هاهنا، أن حومة وقاصة – التي شيد فوق جزء منها ملاح الرباط خلال سنتي 1807 و1808 كما أوضحنا ذلك من قبل –[28] تستمد اسمها من أسرة بني وقاصة، وهم من يهود فاس الذين كانوا قد بلغوا شأواً كبيراً في عهد السلطان يوسف بن يعقوب بن عبد الحق المريني قبل أن ينقلب عليهم في العام 1301م، وهي النكبة التي خصها ابن خلدون بإشارة موجزة : «فسطا بهم سطوة واحدة واعتقلوا في شعبان من سنة إحدى وسبعمائة بمعسكره من حصار تلمسان وقتل خليفة الكبير وأخاه إبراهيم وموسى السبتي وإخوته بعد أن

(26) لأخذ فكرة عامة عن اليهود المغاربة انظر بشكل خاص :
حاييم الزعفراني، **ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب، تاريخ – ثقافة – دين**، ترجمة أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم، مطبعة دار قرطبة، الدار البيضاء 1987.

(27) J. Goulven, Esquisse historique des Mellahs de Rabat - Salé in **Bull. S.G.M. T : 3, N° 1; 1922, p. 19; Rabat et sa région**, op. cit, p. 162.

(28) انظر متن الهامش 122 من الفصل الأول، ص. 61.

امتحنوا ومثل بهم وأتت النكبة على حاشيتهم وذويهم وأقاربهم فلم تبق منهم باقية واستبقى منهم خليفة الأصغر احتقاراً لشأنه»[29].

متى هاجر البعض من بني وقاصة إلى الرباط ؟ ومتى سمي هذا الحي بهذا الإسم ؟ هذا ما لا يمكن الجزم فيه بشيء.

ومما يلفت النظر في أعداد هؤلاء اليهود، على الأقل منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلى منتصف العقد السادس من القرن نفسه، أنها ظلت على العموم ثابتة : حوالي 7000 نسمة (انظر الجدول الثامن) بالرغم من أن هذا الرقم يبقى مجرد تقدير نسبي[30]. فهل معنى هذا أن المجاعات والأوبئة لم يكن لها تأثير في تقليص عددهم كما وقع للمسلمين ؟

بالتأكيد لقد كان لها تأثير، غير أن الهجرة من الداخل صوب المدن الساحلية، وضمنها الرباط، كانت تقوم بتعويض تلك الخسارات. وهذه الهجرة بلغت أوجها خلال المدة المتراوحة بين سنتي 1856 و1866، وقد ترافقت مع تأسيس الشبكة القنصلية الأوربية في المدن الساحلية المفتوحة في وجه التجارة الخارجية، وبعثة موسى حاييم مونتيفيور (1863 - 1864) وما فتحته من آمال وتطلعات على مستوى الحماية الموفرة لهم في المراسي، زد على ذلك حساسية اليهود للتغيير الذي وقع في النشاط التجاري وانتقال مركز الثقل من المدن الداخلية إلى المدن الساحلية[31]. وهكذا ابتداء من ثمانينيات نفس القرن برزت أسماء جديدة في ميدان التجارة من أشهرها، دون منازع، أسرة بنعطار وإسحاق ناهون وأولاده، بالإضافة إلى دابيد بنزرقين ومردوخ

(29) عبد الرحمان بن خلدون، تاريخ ابن خلدون، مطبعة بولاق، القاهرة، 1971، ج 7، ص 232 - 233، وانظر أيضا : أحمد بن خالد الناصري، م.س، ج 3، ص 80 - 81.

(30) بناء على وثائق بريطانية تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر فإن عدد سكان ملاح الرباط كان يتراوح بين 5000 و6000 يهودي، ومن أشهر تجارهم صامويل أفلالو وموسى بيطون وميرحيوت وسمية سنبل وإسحاق بنسوسان وربي عمار ومسعود الخايم أنظر :

J.L. Miège, T : II, op. cit, p. 176

(31) نفسه، ج 3، ص 26 - 27.

الجدول 8 : السكان اليهود بالرباط بين سنة 1832 وسنة 1921 وموقعهم من بقية يهود المدن المغربية[1]

المـــدن	1836-32	1857-56	1867-66	1900	15 مارس 1913	6 مارس 1921
الربـــاط	7000	7000	7000	4500	2397	3405
تطـــوان	4200	8000	7500			منطقة إسبانية
طنجـــة	2000	2600	3500			منطقة دوليـة
العرائـش	250	500	1700			منطقة إسبانية
الدار البيضاء	150	250	1800			17500
الجديـدة	400	450	1000			3360
آسفـــي	2500	2000	2000			3250
الصويرة	3500	4000	6500			8920
المجموع :	20000	24800	31000			
مراكش						12500
فـــاس						9000
مكنـاس						5980
ســـلا						2600

(1) ركبنا هذا الجدول بالاعتماد على ما يلي :

– بالنسبة للتقديرات المتعلقة بين سنتي 1834 و 1867 :

J.L. Miège, **Le Maroc et L'Europe (1830 - 1894)**, P.U.F, Paris, T 3, p. 14 et 26.

– بالنسبة للتقديرات المتعلقة بسنة 1900 :

J. Caillé, op. cit, p. 368

– بالنسبة للتقديرات المتعلقة بشهر مارس 1913 :

Normand (R), op. cit, p. 30

– بالنسبة للتقديرات المتعلقة بشهر مارس 1921 :

H. De La casinière, **Les municipalités marocaines**, Casablanca, 1924, p. 191.

بوطلير وميمون دهان وسمويل بنسعيد ويعقوب بنسوسان والكوهين وعطية وحيوت... الخ[32].

إلا أن هذه الهجرة صوب الرباط لم تستمر، إذ مع بداية العام 1890 ظهرت حركة جديدة وقوية من النزوح وذلك في اتجاهين : أولهما صوب الدار البيضاء التي بدأت تفرض نفسها كأول قطب تجاري على مستوى التجارة الخارجية. ومن بين الأسر اليهودية التي هاجرت من الرباط إلى البيضاء بين سنة 1890 وسنة 1895 نجد بنسعيد والزكوري والعسري وبنيامين وسليش وبنعطار... الخ[33].

وهكذا إذا كان القنصل بوميي قد سجل في تقرير له بتاريخ 1868/1/29 : «إن أغلبية التجار الموجودين في الدار البيضاء هم من الرباط وقلة منهم من فاس»[34] فإن هذه الهيمنة للتجار الرباطيين بالدار البيضاء بدأت، مع بداية القرن العشرين، تتزحزح لحساب تجار جدد (أجانب ويهود وفاسيين).

وكان الاتجاه الثاني للهجرة، بحثاً دائماً عن مصادر جديدة للاغتناء، هو أمريكا الجنوبية وبخاصة البرازيل، وذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر. بيد أن تيار هذه الهجرة لم يأخذ بعده الشامل والقوي إلا مع بداية سنة 1880، حيث لم يعد اليهود يقتصرون في هجرتهم على البرازيل وإنما اتجهوا أيضا صوب فنزويلا والبيرو والأرجنتين، وجل هؤلاء كانوا من يهود الشمال بسبب إتقانهم اللغة الإسبانية، وأغلبهم كانوا تجارا صغارا. وقد بلغ عددهم في العام 1905، في مجموع هذا البلدان، حوالي 3000 يهودي[35].

(32) انظر على سبيل المثال : الكتاش 206، ص 90-96 ؛ **ودورية الوثائق**، ج 6، ص 364 - 365. وأيضا : Jacques Taieb, **être Juif au Maroc à la veille de la colonisation**, éd Albin Michel, Paris, 1994, p. 58.

(33) **Rabat et sa région**, op. cit, p. 162
J. Goulven, op. cit, p. 36.

(34) أورده : J.L. Miège, op. cit, T 3, p. 25

(35) Robert Ricard, Notes sur l'émigration des Israélites marocains en Amérique espagnole et au Brésil, in **Revue Africaine**, N° 398 - 399, 1er et 2ème trimestre, 1944, pp. 83-86.

ولقد كان من النتائج المباشرة لهذه الهجرة المزدوجة أن تقلص عددهم بشكل لافت للنظر : فمن حوالي 7000 نسمة سنة 1867 إلى حوالي 4500 نسمة 1900 إلى حوالي 2650 نسمة سنة 1902[36] ثم إلى حوالي 2400 نسمة سنة 1913 (انظر الجدول الثامن).

ومعنى هذا أن الاكتظاظ الذي كان يعاني منه الملاح خفت وطأته وإن ظلت ملامحه قائمة كما لاحظ ذلك كولفان عند زيارته ملاح المدينة في العام 1913، حيث سجل في هذا الصدد أن أبواب الدور كانت تظل مشرعة خلال النهار بشكل مستمر، بخلاف أبواب دور المسلمين المغلقة دوما. وفي محاولته تفسير هذه الظاهرة استبعد كولفان أجوبة المسلمين التي تقول – من باب السخرية – إن الأمر يتعلق بإفساح المجال لتهوية الدار من روائح الأوساخ والنتانة الملتصقة بحياة اليهود، ورجح ذلك إلى كون أن الأسر اليهودية لم تكن تقطن في دار مستقلة، على غرار الأسر المسلمة، وإنما كانت تقطن في غرفة واحدة، ضمن دار مشتركة، وبالتالي فإن باب الدار هو باب مشترك لا يلزم إغلاقه خلال النهار[37].

2 ـ تنظيم الجماعة اليهودية وعلاقتها بالمخزن

كيف كانت الجماعة اليهودية بالرباط تدير أمورها قبل الحماية ؟

حول هذا السؤال أشار كولفان إلى أن أعيان اليهود الذين كان يترأسهم الحاخام الأعظم كانوا يجتمعون كل سنتين في البيعة الرئيسية[38] وينتخبون مجلسا يسمى «معمد» يتكون نظريا من سبعة أشخاص[39] وذلك بحضور الحاخام الأعظم،

(36) ذلك ما أشار إليه تقرير أنجزه مارشونو (G. marchono) بتاريخ 8 نونبر 1902 وجهه إلى سفير فرنسا ب طنجة. انظر : Carton 1079, (Tanger), Nantes
ومن جهته فقد أشار كولفان إلى أن ملاح الرباط كان يضم في العام 1902 : 209 دور و477 عائلة أي في المجموع 1932 فرداً، انظر : J. Goulven, op. cit, p. 37

(37) **J. Goulven, Les Mellahs de rabat-Salé**, Paris, 1927, pp. 1-2

(38) كان ملاح الرباط يضم سنة 1900 ست عشرة بيعة.

(39) أشار لوطورنو – نقلا عن أوجين أوبان – إلى أن مجلس جماعة يهود ملاح فاس كان مؤلفا بدوره من سبعة أشخاص : ثلاثة من الأحبار وأربعة من كبار الأغنياء، انظر : روجيه لوطورنو، م.س، ج 1، ص 392 ؛ وأيضا :
Eugène Aubin. **Le Maroc d'aujourd'hui**, 9ème éd. Paris, 1922, pp. 367-368.

والـذي يـحصـل مـن بـيـن هـؤلاء عـلـى أكـبـر عـدد مـن الأصـوات يصـبـح رئـيـسـا للجماعة[40].

غير أن تقريرا مؤرخا في 8 نونبر 1902 أشار إلى أن مجلس الجماعة اليهودية كان يتكون من خمسة عشر شخصا : الرئيس وهو يعقوب رفائيل بن عطار الذي كان في الآن ذاته قنصلا لكل من دولتي بلجيكا والنمسا – هنغاريا ومحميا برتغاليا، وحاخام أعظم، وثلاثة أحبار، وعشرة تجار إسرائيليين[41].

ومن حيث الوظائف التي كان يقوم بها هذا المجلس فيمكن إجمالها في النقط التالية :

أولا، جمع التبرعات وتوزيعها – أسبوعياً أو شهرياً – على الفقراء. وقد ذكر التقرير أن مجلس الجماعة لا يتلقى سوى هبات محدودة من الخارج بالرغم من الطلبات الكثيرة التي وجهت إلى مختلف يهود العالم. وقد تلقى المجلس في العام 1901 هبة من يهودي مقيم في البرازيل قدرها 250 فرنكا. ويبقى أكبر محسن على الإطلاق، يضيف التقرير، هو بنعطار الذي كان يقدم شهريا ثلاثين ريالا دون احتساب الصدقات الكثيرة التي كان يوزعها على الفقراء في الأعياد.

ولما فتحت الرابطة الإسرائيلية العالمية[42] مدرسة للأولاد بالرباط في العام 1902 التزم مجلس الجماعة كتابة بأداء 900 بسيطة لمدة خمس سنوات على أساس اقتطاعها من الضريبة المفروضة على بيع اللحم. أما المدرسة وسكن المدير فقد بنيا على نفقة بنعطار[43].

---

(40) J. Goulven, op. cit, p. 101

(41) مصدر الهامش 36.

(42) تأسست الرابطة الإسرائيلية العالمية بباريس في العام 1860، ووضعت كأهداف لها تحرير اليهود والرفع من معنوياتهم في كل البلدان ذات المستوى المتدني في الميدان الاجتماعي والثقافي. وقد فتحت الرابطة أولى مدارسها بتطوان سنة 1862 وبطنجة سنة 1864. وفي العام 1900 كان عدد المدارس في مجموع البلاد 16 مدرسة. انظر :
IS.D.Abbou, **Musulmans Andalous et Judéo-Espagnols**, éd. Antar, Casablanca, 1953, p. 430.
J. Taieb, op. cit, pp. 85-86.

(43) نفس التقرير المشار إليه في الهامش 36، وقد أضاف التقرير معلومات حول هذه المدرسة نجملها في ما يلي : كان عدد تلاميذها يتكون من 250 تلميذا، 150 تلميذا يؤدون شهريا بسيطتين ونصف البسيطة والباقي، أي 100 تلميذ يدرسون بالمجان. وكان طاقم المدرسة يتكون من =

ثانيا، الفصل في جميع الخلافات المتعلقة بالأحوال الشخصية المدنية والتجارية لليهود. وحسب كولفان فالذي كان يفصل في كل هذه الأمور هو الحاخام الأعظم[44] بيد أننا نعلم من جهة أخرى أن الرباط كانت تتوفر على محكمة ربينية، إسوة بمدن أخرى هي سلا وفاس ومكناس ومراكش وتطوان والصويرة. وعدد قضاتها ثلاثة أحبار (الديانيم) كان يتم تعيينهم في المعمد المشار إليه أعلاه، شريطة أن يحظوا بتزكية مسبقة من المخزن. وكانت هذه المحاكم تعقد جلساتها إما في بيعة أو في إحدى غرف التعليم. أما القضايا الجنائية والنزاعات التي تقوم بين المسلمين واليهود فالنظر فيها كان يعود للمحاكم الإسلامية : القائد أو القاضي حسب الحالات[45].

ثالثا، السهر على النظام العام داخل الملاح، وكان المكلف بهذه المهمة هو شيخ اليهود المعين من قبل مجلس الجماعة (المعمد)، ويلزمه هو الآخر، كما هو الشأن بالنسبة للقضاة، أن يحظى بمصادقة المخزن الذي كان يدعمه عند الحاجة، بواسطة قائد المدينة، بعدد من المخازنية. وفي الوقت ذاته فإن شيخ اليهود كان يقوم بوظيفة أخرى هي تمثيل اليهود تجاه المخزن[46].

بيد أن ما يجب التأكيد عليه والتذكير به في الآن ذاته أن اليهود من وجهة نظر الإسلام – بصفتهم من أهل الكتاب مثل النصارى – كان يلزمهم من أجل الاستقرار في دار الإسلام أن يلتزموا ببعض الشروط في إطار عقد الذمة، وفي طليعتها أداء الجزية[47] وذلك مقابل حمايتهم وحماية ممتلكاتهم.

= المدير، وهو كونكي (Conquy) الذي كان يحمل جنسية بريطانية، وكان مديرا سابقا بالمدرسة الإسرائيلية بفاس [التي افتتحت في العام 1884] وهو من مواليد جبل طارق، ومرشد، وثلاثة أحبار ؛ وكانت أجرة المدير والمرشد تؤدى من قبل الرابطة الإسرائلية وأجرة الأحبار من صندوق الجماعة. أما لغات التدريس فهي العبرية والفرنسية والإسبانية.

(44) J. Goulven, op. cit, p. 101

(45) Maury Amar, le Rabbinat Marocain au 20e Siècle, in **Juifs du Maroc,** identité et Dialogue, éd. la pensée Sauvage, Grenoble, 1980, pp. 224-225.

(46) J. Goulven, op. cit, p. 101

(47) أشير إلى الجزية في سورة التوبة الآية 28 التي تقول : ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتو الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾. =

لكن الذي وقع أن اليهود بدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدؤوا يرتمون في أحضان الحمايات القنصلية[48] بل أصبح البعض منهم قناصل لعدد من الدول الأجنبية، كما هو الشأن بالنسبة للتاجر حاييم بن رفائيل بن عطار قنصل الولايات المتحدة الأمريكية بالرباط[49] وأخيه يعقوب المشار إليه أعلاه، وبذلك اختلت العلاقة بينهم وبين المخزن وممثليه وانقلبت الموازين، وخير مثال على ذلك ما سطره قاضي الرباط في إحدى رسائله إلى السلطان في العام

= ومن خلال ظهير مؤرخ في 29 جمادى الثانية 5/1247 دجنبر 1831 يتضح أن العادة التي كان ينهجها المخزن في استيفاء الجزية من يهود الرباط هي أن يؤدوا الثلثين مقابل الثلث من يهود سلا على أساس، يضيف الظهير : «وكل من انتقل من ذمة أهل سلا للرباط يعطي مع إخوته الجزية المذكورة ولا يخرجه عن حكمهم انتقاله من سلا للرباط، ونأمر ولاة أمرنا بالثغر المذكور أن يقبضوها منهم عند تمام كل سنته»، خ.ص بسلا، السلسلة 3 ـ هـ ـ مح 50، الوثيقة : 7203.

وقد استمر هذا التقليد إلى حدود العام 1285 / 1868 إذ بتاريخ 13 جمادى الأولى / فاتح شتنبر كتب السلطان إلى قائد سلا محمد بن سعيد السلاوي «فالذي يكون عليه عملكم في قبض الجزية من يهود سلا أن تحصوا عددهم وتعرفوا الأغنياء منهم من الضعفاء وتقدر لكل واحد منهم ما يقدر له شرعا والسلام»، جائزة الحسن الثاني للوثائق والمخطوطات، إقليم الرباط، 1977 ميكروفيلم 9، 534ر، خ. ع.

ولأخذ فكرة عن بعض مقاديرها انظر : عبد الرحمان بن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، المطبعة الوطنية، الرباط، 1931، ج 3، ص 550، الهامش 1، وأيضا ج 5، ص 41.

(48) قبل حوالي سبع سنوات من توقيع اتفاقية 1856 مع بريطانيا طرح مشكل عدم أداء الجزية من قبل عدد من أهل ذمة ملاح الرباط الذين كانوا قد تظللوا بظل حماية القنصل الفرنسي انظر رسالة في الموضوع من السلطان عبد الرحمان بن هشام إلى نائبه بوسلهام بن علي بتاريخ 12 ربيع الثاني 25/1266 فبراير 1850، خ. ح، مح 3/12.

(49) مما كتبه قائد الرباط عبد السلام السويسي إلى النائب محمد بركاش بتاريخ 5 صفر 7/1298 يناير 1881 في خصوص الحمايات التي كان يوزعها حاييم بن عطار على بني جلدته : «والكل من ابن عطار [...] فقد أفسد ملاح اليهود والآن يفسد الرعات» م.و.م. ويبدو أنه في الآن نفسه كان رئيسا لمجلس الجماعة اليهودية قبل أن تنتقل هذه الرئاسة إلى أخيه يعقوب : هذا ما يستشف من الرسالة التي وجهها القائد محمد السويسي إلى السلطان بتاريخ متم جمادى الثانية 4/1303 أبريل 1886 «... ثم نائب الجنس المذكور هنا اليهودي رفايل بن عطار من يهود الرباط ومستولي على جميع الذميين خصوصا قرابته وأصهاره وقرابتهم ويتعرض على الجميع»، م.و.م.

1889 من تعذر تنفيذ الأحكام الشرعية على كثير من أهل الذمة «بسبب تعرض القنصل رفائيل بن عطار وما يضيع بسبب ذلك من الحقوق للمسلمين. وزاد اليهود طغيانا أنهم لم يدفعوا الجزية هذه مدة مع وجوبها عليهم شرعا كل سنة»[50].

ثالثا : الأجانب

1ـ الجنسيات والأعداد والمهن

إلى حدود تاريخ اندلاع حرب تطوان (1859 ـ 1860) لم تكن المدينة تضم سوى أربع قنصليات، هي قنصلية فرنسا وقنصلية بريطانيا وقنصلية إسبانيا وقنصلية البرتغال. وبعد مؤتمر مدريد كانت توجد في المدينة، إضافة إلى ما ذكر، قنصليات كل من دول إيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وهولاندا والنمسا ـ هنغاريا وبلجيكا. وكانت بعض هذه الدول التي لا تتوفر على أي جالية مقيمة في الرباط تكتفي بتعيين يهود محميين رباطيين لتمثيلها، وقد قامت أسرة ابن عطار الثرية بهذا الدور خير قيام[51]. ومن المعلوم أن هؤلاء القناصل كانوا، أساساً، تجاراً بالإضافة إلى وظيفتهم التقليدية المتمثلة في الاستخبارات وحماية مصالح رعايا الدول التي يمثلونها.

وبإلقاء نظرة على تطور الجاليات الأوربية المقيمة في الرباط خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كما يتضح من الجدولين التاسع والعاشر، يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

أولا، بسبب أزمة 1867 — 1869 وما رافقها من وباء الكوليرا غادر المدينة عدد من المستوطنين مما ترتب على ذلك تقلص عددهم بشكل لافت للنظر : من 30 مستوطنا سنة 1867 إلى 12 في السنة الموالية. وقد أشارت إحدى الوثائق الفرنسية

(50) ملخص رسالة من القاضي محمد بن عبد الرحمان البريري إلى السلطان بتاريخ 23 رمضان 1306 / 23 ماي 1889، الكناش 551، خ. ح، ص 8.

(51) انظر على سبيل المثال : مصطفى بوشعراء، م.س، ج 2، ص 764 و779 و797.

إلى وفاة أجنبيين[52]. وكان يلزمنا أن ننتظر سنة 1876 لنحصل على رقم 41 مستوطناً كانوا ينتمون إلى أربع جنسيات، حيث شكل الإسبان حوالي النصف منهم. حتى إذا جاءت سنوات المحل الطويلة (1878 ـ 1882) وعودة هجوم الكوليرا والتفويذ انخفض الرقم من جديد إلى حوالي 30 شخصا سنة 1880.

ثانيا، مع إحصاء 1895 ارتفع الرقم إلى 67 أجنبياً، والجديد في هذا الإحصاء استقرار ثلاثة ألمان في المدينة : التاجر هانسين (Hansen) وهو الأقدم[53]، والمهندس روتينبورغ صاحب البرج الشهير، وضابط صف في المدفعية مير (Meyer)[54]. ومع بداية القرن العشرين تزايد عدد الجاليات بشكل ملحوظ، والعنصر الجديد في هذه الزيادة بروز أهمية الجالية الفرنسية إلى جانب الجالية الإسبانية : 31 فرنسياً مقابل 41 إسبانياً في العام 1905[55]. لتنقلب الكفة مع سنة 1911 : فمن 108 أوربي مثل الفرنسيون النصف، مقابل 42 إسبانيا أي بنسبة 38,8 %.

ثالثا، من بين كل المدن المغربية المفتوحة في وجه التجارة الخارجية ظلت الجاليات الأوربية المقيمة في الرباط على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر وإلى حدود سنة 1910 – كما يتضح من الجدول العاشر – الأقل عددا، وعلة ذلك أن ميناء المدينة النهري لم يعد يسمح للسفن البخارية ذات الحمولة الكبيرة بالدخول إلى المرسى بسبب الحاجز الرملي، ومن ثم أفل نجم المدينة على

(52) مقابل 20 في طنجة و6 في الدار البيضاء وذلك في العام 1868، انظر :
J.L. Miège, **Le Maroc et l'Europe**, op. cit, T : III, p. 257, Note 8.

(53) استقر التاجر هانسين في الرباط مع بداية الثمانينيات من القرن التاسع عشر وكان يشتغل فقط مع بريطانيا، ثم أصبح ابتداء من العام 1890 وكيلا لمؤسسة Atlas Linie وممثلا لعدد من الشركات الألمانية يستورد السكر والأجواخ (الأقمشة الصوفية) ويصدر الصوف والجلود وذلك إلى حدود وفاته سنة 1897. انظر :
P. Guillen, op. cit, pp. 494-495.

(54) Gros (S), op. cit, p. 212

(55) أشار بيير كَيلان ضمن إحصاء يتعلق بالجالية الألمانية المقيمة في المغرب سنة 1904 إلى أن عدد الألمان المقيمين في الرباط في هذه السنة بلغ 10 أفراد. انظر :
P. Guillen, op. cit, p. 484.

الجدول 9 : الجاليات الأوربية بالرباط بين سنة 1868 و سنة 1911[1]

الجنسيات	1868	1876	%	1895	%	1905	1911	%
الإسبان		20	48,8	41	61,2	41	42	38,8
البرتغاليون		9	22	12	17,9	12	8	7,4
الفرنسيون		8	19,5	9	13,4	31	54	50
إنجليز جبل طارق		4	9,7	2	3	1	3	2,7
الألمان		0	0	3	4,5	انظر الهامش 55	-	-
الإيطاليون		0	0	0	-	-	1	0,9
المجموع :	**12**	**41**	**100**	**67**	**100**	**85**	**108**	**100**

الجدول 10 : الجاليات الأوربية بالمراسي المغربية بين سنة 1867 و سنة 1910

الجنسيات	[2]1867	[3]1880-75	[4]1903	[5]1905-04	[6]1905	[7]1910
طنجة	700	-	5252	-	5252	9870
الصويرة	109	180-160	131	250-230	250	347
الجديدة	102	140-130	290	300-250	300	495
الدار البيضاء	94	165	426	535	570	5710
أسفي	64	70-60	130	240-120	240	245
تطوان	60	-	500	-	500	912
العرائش	51	80-70	102	135-125	135	220
الرباط	30	30-25	61	70-60	70	87
المجموع :	**1210**		**6892**		**7317**	**17886**

(1) Gros (S), La population Européenne catholique de Rabat 1876-1923, in **B.E.S.M**, N°94-95, vol : XXVI, 2em et 3em trim, 1962, pp. 211 et 228.

(2) Ramón Lorido Diaz, Movimiento demográfico de los Europeos en Tanger (1782-1930), in **Revue Dar Al-Niaba**, 3em année, N° 10, printemps 1986, p. 3.

(3) J.L. Miège et Eugène Hugues, **Les Européens à Casablanca au XIX siècle (1856-1906)**, éd. internationales Tanger, 1954, p. 36.

(4) Ramón Lorido Diaz, op. cit, p. 4

(5) J.L. Miège et Eugène Hugues, op. cit, p. 36

(6) Jean-claude Allain, Les Européens au Maroc à la veille du protectorat : quelques chiffres et quelques réflexions, in **Revue Dar Al -Niaba**, 3em année, N° 12, automne 1986, p. 3.

(7) نفسه ونفس الصفحة

مستوى التجارة الخارجية لحساب ميناء الدار البيضاء التي أصبحت تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد الأجانب المقيمين فيها سنة 1910 بعد طنجة، متفوقة بذلك على الصويرة التي كانت تحتل المرتبة الثانية في إحصاء 1867، وعلى الجديدة التي كانت تحتل المرتبة الثالثة في نفس السنة.

ما هي بعض خاصيات هذه الجاليات على مستوى المهن التي كانت تمارسها ؟

بالاستناد إلى لائحة لمجموع الإسبان المقيمين في الرباط في العام 1902، وعددهم حوالي 40 إسبانيا بما في ذلك الأطفال والنساء، كانت المهن الممارسة من قبل الرجال تتوزع وفق ما يلي : تاجر واحد متميز كان قد ابتدأ لتوه في تأسيس دار تجارية مهمة، وصاحب نزل، وطبيب، ونجار (في مادة الفلين) وإسكافيان، وحلاق ؛ أما بالنسبة للنساء فنجد كواءة وخياطة ومربية وخادمتين (يشتغلن في منازل أغنياء الأوربيين)، هذا فضلا عن القنصل – وهو خوصي ميانا (Jose Meana) – ورجلين من رجال الدين الفرانسيسكانيين[56]. ومعنى هذا أن المهن التي كان يمتهنها جل الإسبان، رجالا ونساء، هي مهن متواضعة، وإن كان البعض منها ظل لصيقا بهم حتى وإن لم تظهر في هذه اللائحة مثل بيع الخمر، سواء في الحوانيت أو في الحانات، أو كأصحاب مقاهي صغيرة[57].

---

(56) تقرير بتاريخ 13 ماي 1902 بعنوان :

Liste des Nationaux espagnols habitants Rabat, carton 1079, Nantes.

(57) ورد في تقرير للقنصل الإسباني بالرباط خوصي ميانا (J. Meana) بتاريخ 28 يونيو 1898 أن عدد الإسبان الذين كانوا يمتهنون حرفة بيع الخمر في الحوانيت بلغ ثلاثة : أحدهم كان رأسماله 350 ريالا، والثاني 250 ريالا، والثالث 60 ريالا، انظر : A.E, A.G.A, caja 3047.

وبالمقابل أشارت إحدى رسائل القاضي محمد البريري الموجهة إلى السلطان بتاريخ 15 جمادى الأولى 5/1310 دجنبر 1892 إلى وجود «عدة حوانيت تباع فيها الخمر جهاراً في السوق [زنقة القناصل] على رؤوس الإشهاد، وفي البلد ما يزيد على ثلاثين قهوة يلعب بها القمار ومعدة للمناكر وبعضها يجتمع فيها مسلمون وغيرهم كباراً وصغاراً». وتضيف الرسالة مباشرة موجهة أصابع التهمة إلى القائد محمد السويسي «وهو يقبض الخراج مشاهرة من أصحاب ذلك كله»، م.و.م. وفي رسالة من القائد أحمد السويسي إلى القنصل الإسباني هارون سكسو بتاريخ 11 صفر 1325/ 26 مارس 1907 يتبين أن أحد الإسبان كان قد فتح خمارة خارج باب السوق، جهة العلو، ومن ثم التمس منه أن يقنع الإسباني المذكور بإغلاق الخمارة من هناك «وينظر محلا داخل السوق لما يقع فيها من الضرر الكبير والمنكر»، انظر : A.E, A.G.A, caja 3404.

إذا انتقلنا إلى الجالية البرتغالية التي ظلت إلى نهاية القرن التاسع عشر تحتل المرتبة الثانية، متجاوزة بذلك الجالية الفرنسية، فالملاحظ أنها ظلت تقريبا ثابتة، وكانت تتكون أساسا من أفراد أسرة واحدة هي أسرة داكراصا (Dagraça) الأب لويس داكراصا وزوجته وسبعة أولاد. ويعد لويس داكراصا من أقدم السكان الأجانب الذين استقروا في المدينة قبل الحماية. وعلى حد تعبير كروص (Gros) فإن تاريخ الجالية البرتغالية في الرباط إلى حدود سنة 1910 هو تاريخ عائلة داكراصا، والولادات التسع المسجلة في المدينة هي من ذريته[58].

بخلاف الجاليتين الإسبانية والبرتغالية فإن ما يميز الجالية الفرنسية أنها كانت تتكون أساسا من تجار بارزين كانوا متخصصين في تصدير الحبوب والصوف والجلود واستيراد السكر، ومن أشهرهم – وهو الأقدم – أنطوان دوكور (A. Ducors) الذي استقر في المدينة مع بداية العقد السادس من القرن التاسع عشر[59] وإيميل سيفيراك (Emile Séverac) وكيل شركة باكي[60] وخلفه

---

(58) Gros (S), op. cit, p. 217

وقد ذكر كروص (بنفس الصفحة) أن هذا الشخص كان في بداية أمره – قبل أن يستقر في متجر، مع كبر سنه – يملك فلكاً يمارس به الصيد لحسابه الخاص، مع أولاده. والواقع أنه لم يكن يمارس الصيد (لأنه لم يكن للرباط ميناء لممارسة الصيد) وإنما كان يتجر بذلك الفلك بين المغرب وإسبانيا، انظر :

J.L. Miège, Le Maroc et l'Europe... op. cit, T II, 451, note 2.

وقد ورد في تقرير القنصل الإسباني (1898)، المشار إليه في الهامش 57، أن لويس داكراصا كان يملك حانوتاً لبيع الخمر وأن رأسماله كان يتراوح بين 400 و500 ريال.

(59) ويسمى في الوثائق المغربية بـ«نينو». وبالرغم من معارضة السلطان الشديدة، بفعل خروقاته وطيشه، فقد أصبح قنصلا لمدة طويلة (1868 - 1900).

انظر : رسالة من السلطان إلى محمد بركاش بتاريخ 9 جمادى الثانية 1285 / 27 شتنبر 1868، وثائق بركاش، (44ر)، خ.ع.

(60) كان وكيلا لشركة باكي على الأقل منذ سنة 1883 إلى بداية القرن العشرين (1901)، انظر : كناش 651، خ.ح، ص 197 وما بعدها ؛ وأيضا رسالة من نائب محتسب الرباط العربي بن عبد الله إلى قنصل فرنسا بالرباط بتاريخ 23 جمادى الثانية 1319 / 7 أكتوبر 1901 في :

Carton 1075, Nantes

أوجين بيكاري (Eugène Bigaré)[61] ثم لوريش (Le riche)[62] وكَاستون برنودة (G. Bernaudat)[63].

وإلى جانب فئة التجار كانت هناك جماعة من العسكر الذين كانوا يمثلون البعثة العسكرية الفرنسية. وقد بلغ عددهم، عندما استقروا لأول مرة في المدينة في بداية العام 1880 قادمين من وجدة بهدف تدريب العسكر المغربي، سبعة حرابة[64]. وقد حاول السلطان المولى الحسن في العام 1883 أن يضع حداً لوجودهم «لعدم الحاجة إليهم وكثرة الصائر في ما لا نفع فيه»، إلا أن محاولته باءت بالفشل، وقد كان من نتائج المفاوضات التي خاضها نائب السلطان مع السفير الفرنسي بطنجة في هذا الصدد أن انتهت بتبديل هؤلاء العسكر بغيرهم[65].

(61) استقر في المدينة منذ العام 1891، وإثر مغادرة سيفيراك المدينة في التاريخ أعلاه، خلفه في منصبه. وظل وكيلا للشركة المذكورة إلى ما بعد توقيع عقد الحماية.

(62) كان مقيما في المدينة مع نهاية القرن التاسع عشر (1898). ومع بداية القرن العشرين أصبح قنصلا. وظل في هذا المنصب – مع فترات غياب محدودة – إلى ما بعد توقيع عقد الحماية (استقينا هذه المعطيات من وثائق نانط).

(63) قدم إلى المدينة ضمن البعثة العسكرية سنة 1897 بصفته مساعدا (أدجودان) إلى جانب رئيس البعثة القبطان بوكور (Bougourd)، حيث أنجزا معاً تصميماً لمدينتي الرباط وسلا بين سنتي 1897 - 1898 (انظر تفاصيل ذلك في الهامش 1، ص. 195)، ثم رقي إلى رئيس البعثة العسكرية بالرباط ابتداء من العام 1899 إلى حدود العام 1904. ومنذ هذا التاريخ (1904) إلى ما بعد توقيع عقد الحماية أصبح وكيلا للكمبانية المغربية (نفس المصدر المذكور أعلاه).

(64) رسالة من القائد عبد السلام السويسي إلى الوزير محمد بن العربي الجامعي بتاريخ 8 صفر 1297 / 21 يناير 1880، **دورية الوثائق**، ج 6، ص 104 - 105.
ومن المعلوم أن كلمة الحرّاب، في وثائق القرن التاسع عشر، كانت تعني المدرب الذي يعلم العسكر فنون الحرب.
ونشير إلى أن استقرار أول بعثة عسكرية فرنسية في المغرب كانت في مدينة وجدة سنة 1877، وكانت تتكون من ثلاثة ضباط وخمسة ضباط صف بالإضافة إلى طبيب. لمزيد من التفاصيل حول هذه البعثة انظر :
مصطفى الشابي، **الجيش المغربي في القرن التاسع عشر (1830 - 1912)** أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السنة الجامعية 2000 - 2001، ج 2 ص. 732 وما بعدها. كما ننبه، من جهة ثانية، أن المعلومات التي أوردها عبد الإله الفاسي (م.س، ص 258 - 259) حول هذه البعثة كلها أخطاء وتحريفات لما سبق أن ذكره كايه (J. Caillé) في الموضوع.

(65) رسالة من السلطان إلى نائبه محمد بركاش بتاريخ 2 ربيع الثاني 1300 / 10 فبراير 1883، وثائق بركاش، (57 ر)، خ.ع.

إلى جانب هؤلاء وأولئك كان يقيم في الرباط من وقت لآخر بعض الأطباء، ومن أشهرهم الطبيب لينارس (Linarès) والطبيب موران (Dr. Mauran) صاحب كتاب «مغرب اليوم والغد، الرباط» الذي نشره في العام 1909[66]، هذا فضلا عن بعض الموظفين الذين تكاثر عددهم بعد قرض 1904 مثل النائب عن مراقبة الدين المخزني، وموظف بالديوانة يأخذ الواجب المتفق عليه في السلف المذكور، وموظفي القنصلية، ومدرس اللغة الفرنسية بالمدرسة الفرنسية[67].

أما بقية الجاليات الأوربية فقد كانت محدودة (انظر الجدول التاسع) : عدد قليل من البريطانيين، جلهم من جبل طارق وكانوا، أساساً، تجاراً. إلا أنهم قلما كانوا يستقرون طويلاً في المدينة[68]، والشخص الوحيد الذي طالت إقامته لمدة ربع قرن هو الطبيب روبيرت كير (Robert Keer) الذي ظل يمثل البعثة التبشيرية البروتستانتية وذلك من العام 1886 إلى العام 1910[69]؛ وكذا عدد محدود من الألمان سابقي الذكر (هانسين وروتينبورغ وميير)، بالإضافة إلى التاجر طونيس (Tonnies) الذي عوّض التاجر هانسين مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[70].

كيف كانت العلاقة بين هؤلاء الأجانب وبين سكان المدينة وممثلي المخزن ؟

---

(66) وقد سبق أن أشرنا إليه في الهامش 39 من الفصل الثاني، ص. 96.

(67) كانت القنصلية هي التي تؤدي - باسم القنصل لوريش - كراء الدار التي تحولت إلى مدرسة وذلك بمبلغ 133 فرنكاً للشهر لمالكها الحاج محمد الرايصي خلال العام 1910. وكانت هذه المدرسة تسمى بـ(école Franco-arabe de Rabat). (استقينا هذه المعطيات من رسوم كراء الدار – المدرسة عن العام 1910). انظر : Carton 1079, Nantes

(68) انظر على سبيل المثال :

J.L. Miège, **Documents d'histoire économique et Sociale Marocaine au XIX siècle**, éd. du centre Nationale de la recherche scientifique, Paris, 1969, Document 18, p. 70.

(69) رسالة من روبيرت كير إلى أمناء مرسى العدوتين بتاريخ 21 جمادى الثانية 1328 / 30 يونيو 1910، جائزة الحسن الثاني للوثائق والمخطوطات، إقليم الرباط، 1970، ميكروفيلم 5، خ.ع.

(70) P. Guillen, op. cit, pp. 510-511

2 ـ علاقتهم بممثلي المخزن والسكان

دشنت الحكومات الأجنبية تسربها إلى المغرب – كما هو معلوم – بفرضها، إلى جانب الضربات العسكرية، جملة من الاتفاقيات كان في طليعتها اتفاقية 1856 التي حققت من خلالها عدداً من المكاسب والامتيازات.

وما يهمنا الإشارة إليه هاهنا من بين تلك الامتيازات أن الهيئة الدبلوماسية والقنصلية أصبحت في وضع مكنها من فرض كل ما تريده من شروط مهينة على المخزن، وكذا القيام بكل الأفعال المشينة سواء تجاه السكان أو تجاه ممثلي المخزن، باعتبار أن الشرط الثالث من الاتفاقية المذكورة نص، من بين ما نص عليه، على أن كل من أساء معاملة هؤلاء بسوء أو «بنقص في مرتبتهم قولا أو فعلا ومن تعرض لهم بشيء من ذلك فتلزمه العقوبة الشديدة تأديباً له وزجراً لأمثاله».

ومن جهة ثانية، أضاف الشرط الرابع أن الجالية البريطانية بإمكانها أن تسافر وتستقر أنى شاءت دون منع من أحد، وإن لم تجد محلا ملائماً لها سواء للسكنى أو للتجارة، فإن المخزن مطالب بتوفير المحل الملائم لها، كراءً أو بناءً، مع توفير الأمن والاحترام لشخصها ولمقرات سكناها وتجارتها.

زد على ذلك أن هذه الجالية وغيرها من الجاليات الأجنبية خرجت نهائياً عن سلطة المخزن القضائية، ومن ثم لم يعد من حق القائد أو القاضي التدخل في نزاعاتها أو حتى في جرائمها. ومعنى هذا أن الأجانب خلقوا جهازاً قضائياً قنصلياً مستقلا بنفسه فوق التراب المغربي، وهو ما كان موضوع الشرطين الثامن والرابع عشر.

أما في حالة النزاع بين بريطاني ومغربي فالقضية – كما نص على ذلك الشرط التاسع – تحال على القاضي أو القائد إن كان المدعي بريطانياً والمدعى عليه مغربياً لكن شريطة حضور القنصل، وتحال القضية على القنصل إذا وقع العكس. ومعنى هذا أن القنصل – بما له من هيبة – أصبح يقوم بوظيفة الدفاع عن بني جلدته في الحالة الأولى، وفي الحالة الثانية يقوم، في الآن ذاته، بوظيفة المحامي والقاضي، وبالتالي فإن نتيجة الحكم لن تكون إلا لصالح الأجنبي. صحيح، يمكن الطعن في الحكم إذا لم يرض أحد الطرفين بالنتيجة، وفي هذه الحالة – يضيف نفس الشرط – على المتخاصمين أن يستأنفا الحكم بطنجة، وذلك على

يد نائب السلطان أو الباشدور (أي السفير أو الوزير)[71]. وغير خاف أن هؤلاء السفراء كانوا يتوفرون على صلاحية مطالبة دولهم بتوجيه سفينة حربية (فرقاطة) بهدف الضغط على المخزن لتلبية مطالب أبناء جلدتهم، ولو من باب الجور.

بناءً على هذه الشروط أو بالأحرى هذه القيود المفروضة على المخزن كيف تجسدت العلاقة بين الطرفين على أرض الواقع ؟

من خلال مثال التاجر الفرنسي أنطوان دوكور الملقب بنينو – الذي طالت إقامته في المدينة لمدة تزيد على ثلث قرن – يتبين أن هذا الشخص كان يمثل نموذجاً للغطرسة والخروقات والوقاحة وبذاءة اللسان. ولقد بادر السلطان منذ صيف 1865 إلى توجيه الأمر لنائبه بركاش بطنجة بطرح المشكلة على السفير الفرنسي عساه أن يرفع الضرر الذي ألحقه هذا النصراني بسكان العدوتين «وما هو عليه من التعدي على الناس وسبهم وسب دينهم»[72].

إلا أن الأمور جرت في اتجاه معاكس : لقد اقترح هذا التاجر نفسه لتولي منصب قنصل. حتى إذا بلغ الخبر إلى السلطان بادر، ثانية، إلى توجيه رسالة إلى نائبه يوضح له فيها الأضرار التي قد تترتب على هذا التنصيب ويأمره ببذل كل جهده لإقناع السفير بالتراجع عن هذا الفعل. تقول الرسالة : «وبعد، فقد بلغنا أن التاجر نينو الذي بالرباط يحاول أن يكون نائباً عن جنسه وهو معروف بالتعدي والطيش كما هو مقرر بالعدوتين، ولا أظنه يخفى عنك حاله هذا مع كونه تاجراً فقط فكيف إذا كان نائباً وتقديم مثله للخدمة لا ينتج عنه خيراً [...]

(71) ابتداءً من العام 1963 أصبح السفراء المقيمون في طنجة يحملون لقب وزير مقيم، انظر :
J.L. Miège, **Le Maroc et l'Europe**, op. cit, T. II, pp. 384 - 385.
وحول شروط هذه الاتفاقية المبرمة بين المغرب وبريطانيا في 9 دجنبر 1856 انظر، على سبيل المثال : **دورية الوثائق**، م : 3، ص 157 - 174. ويتعلق الأمر هنا بالشق المرتبط باتفاقية الصلح والمهادنة. وكما يجب أن يكون واضحاً فإن هذه الشروط – وغيرها – استفادت منها كل الدول التي كان لها تمثيل دبلوماسي في المغرب بفعل بند الدولة الأكثر تفضيلا.

(72) رسالة من السلطان إلى النائب محمد بركاش بتاريخ 14 ربيع الأول 1282 / 7 غشت 1865؛ السلسلة 3 ـ أ ـ مح 2، الوثيقة 179، خ.ص بسلا.

وعليه، فلابد أفرغ جهدك في الكلام في شأنه حتى لا يساعد على فيما يحاوله من ذلك»[73].

ولئن باءت جهود بركاش بالفشل حيث عيّن دوكور قنصلا، مضيفاً إلى ذلك، من باب الاستفزاز، تمثيل قنصلية إيطاليا[74]، فإن توقعات السلطان (فكيف إذا كان نائباً) كانت في محلها. ومن ثم لا عجب إن توالت الشكاوى به من جميع الجهات : من رئيس مرسى العدوتين الذي كلما امتنع عن تلبية طلبه بالسماح للبحرية للخروج إلى البحر لنقل السلع وقت هيجان البحر، محافظة على من معه من البحرية وعلى أمتعة التجار، يسبه في الملأ ويشهر سيفه ويهدده[75]، وإلى سب أمناء المرسى وضرب الحمالين بالعصا[76]، وإلى امتناع كل المخازنية عن الاشتغال لديه في القنصلية وفرارهم بسبب أنه بدل أن يكلفهم بما هو معتاد من الأمور المخزنية المتمثلة في حراسة باب القنصلية وتوزيع المكاتيب ومرافقة القنصل في تحركاته، كان يكلفهم بأعمال مشينة «مثل مقابلة الاصطبلات وتنظيفها وغير ذلك مما هو شأن المتعلمين والخدامين»[77].

وإذا كان القائد عبد السلام السويسي قد تلقى مراسلة من النائب بركاش سنة 1884 يوصيه فيها بغض الطرف عن تجاوزات نينو رغم أنه «لم يبق له شغل إلا فساد المخزن»[78]، فإن خلفه محمد السويسي عانى معه الأمرّين، كما يتضح من إحدى مراسلاته الموجهة إلى النائب الطريس في صيف 1889 : «... وأن نينو قد ضيق بنا

(73) رسالة من نفس المرسل والمرسل إليه أعلاه بتاريخ 9 جمادى الثانية 1285 / 27 شتنبر 1868، وثائق بركاش، خ.ع.

(74) ظل دوكور ممثلاً لقنصلية إيطاليا منذ 1868 إلى سنة 1892، انظر :
Dépêche du gazetto au ministre plénipotentiaire de Tanger Figuera, Tanger le 8/8/1892; A.E.A.G.A, caja 3046.
(واستمر يمثل قنصلية بلده بالرباط إلى حدود العام 1900).

(75) رسالة من السلطان إلى محمد بركاش بتاريخ 5 جمادى الأولى 1296 / 27 أبريل 1879، وثائق بركاش (57/29) ر)، خ.ع.

(76) موجب عدلي بتاريخ 2 رمضان 1304 / 25 ماي 1887، م.و.م.

(77) رسالة من القائد محمد السويسي إلى القنصل أنطوان دوكور بتاريخ 21 رمضان 1303 / 23 يونيو 1886 :
vol : 1068, Nantes

(78) رسالة من القائد عبد السلام السويسي إلى محمد بركاش بتاريخ 5 حجة 1301 / 20 شتنبر 1884، م.و.م.

غاية الضيق وحاد عن سلوك القوانين وطال ما ساعدناه وباششناه وأمره كل يوم يزيد...»[79].

وبعد حوالي سنتين على هذا التاريخ كتب البريبري، قاضي المدينة، رسالة إلى السلطان أخبره فيها «بأن استقامة أمر البلد متوقف على إخراج نينو نائب جنس الفرنصيص والطليان»، حيث عد له بعضاً من خروقاته التي أفاضت الكأس. ومنها، بالإضافة إلى سبّه الناس جهاراً، أنه فتح باباً في داره لتهريب السلاح، وأن داره، المجاورة للوادي، مملوءة بالسلاح (البنادق والسيوف)، هذا فضلا عن استيلائه على تركة المتعلقين به من أهل البادية وحرمان الورثة من حقوقهم[80].

ولم يكتف البريبري بالتنديد بسلوكات نينو وحده، بل أضاف إلى ذلك عدداً من الأسماء كان قد سبق له أن نبه إليها في مراسلات سابقة، مطالباً بطردها هي الأخرى من المدينة، من ضمنها الطبيب الإيطالي الذي «لطم مسلماً في السوق أربع مرات وحمل عليه ليقتله»، والطبيب البريطاني روبيرت كير، والبعثة التبشيرية البروتستانتية المتكونة من إنجليزيتين[81]، وأحد الحرابة الفرنسيين الذي اكترى

(79) رسالة من القائد محمد السويسي إلى محمد الطريس بتاريخ 22 قعدة 1306 / 20 يوليوز 1889، م.و.م.

(80) ملخص رسالة من السلطان إلى القاضي محمد بن عبد الرحمان البريبري بتاريخ 21 قعدة 28/1308 يونيو 1891 الكناش 632، خ.ح، ص 459 ؛ وانظر أيضا : رسالة من نفس المرسل والمرسل إليه بنفس التاريخ بالكناش 468، خ.ح، ص 69.

(81) وفدت هاتان المرأتان إلى الرباط سنة 1890. وقد وجه السلطان مراسلة في الموضوع إلى قائد المدينة محمد السويسي بتاريخ 3 ربيع الثاني 1308 / 16 نونبر 1890 يأمره فيها بتوفير سكن لهما «في المحل الذي يسكن به أمثالهما» (وهو السوق، أي زنقة القناصل والدروب المتفرعة عنها، جهة الوادي)، الكناش 472، خ.ح، ص 5.
وحسب ما أخبر به قاضي الرباط السلطان فإن هاتين المرأتين – اللتين كانتا تتكلمان العربية – كانتا تتجهان كل يوم جمعة إلى مقبرة العلو حيث تجتمع النساء المسلمات لزيارة القبور «وتقرآن عليهن أوراقا بيدهما وتفسران لهن دين النصارى وتزينان لهن الحرية» وذلك بهدف «قلب اعتقادهن وتبديل دينهن». انظر :
رسالة من السلطان إلى نائبه محمد الطريس بتاريخ 19 شوال 1308 / 28 ماي 1891، خ.ع بتطوان، مح 93/9 ؛ وأيضا : الكناش 630، خ.ح، ص 34.

أروى وسط ديار المسلمين – بوقاصة – واتخذه وكراً للفسق والتكشف على سطوح المسلمين[82]. كما لم تفته الإشارة إلى ظاهرة تكاثر خدمة النساء بديار النصارى واليهود، مما ترتب على ذلك أن طلق أكثر من واحد زوجته. والخلاصة، يقول : «إن أهل البلاد أنفوا من فعل هؤلاء النصارى وارتاعوا له خوفا أن يفضي إلى ما هو أعظم»[83].

إلا أن لا أحد من هؤلاء النصارى أُخرج من المدينة أو مس بأذى. ولقد كانت إحدى رسائل السفير البريطاني بطنجة إلى النائب الطريس في خصوص موضوع الأذى الذي قد يطول أحد مواطنيه صارماً : «... والحاصل نؤكد على سيادتكم أشد التأكيد بأن دولة اكريت ابريطن تجعل الدرك على دولة السلطان وتطلب منه المعارضة التامة في كل فظاعة قد تقع على رعية اكريت بريطن حيث يعرفون من ولاتهم الرأي الذي بينتموه في كتابكم فيكون كافياً لهم بتشويقهم في ارتكاب الفظاعة وقد واعدتموهم بعدم العقوبة في ذلك»[84].

والذي وقع أن القناصل والتجار الأوربيين شنوا، بزعامة نينو، حملة عدائية قوية ضد قاضي الرباط، متهمينه بالفظاظة والتعصب وإهمال دعاواهم ودعاوى محميهم ما أدى – حسب زعمهم إلى إلحاق الضرر العظيم بتجارتهم[85]. حتى إذا ارتكب في العام 1899 خطأ قانونياً تمثل في اعتقاله أحد الحرابة الجزائريين – الذي كان يشتغل ضمن أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية – لمدة ساعتين بسبب شتم خادمه في الطريق العام وسب ملته لما طالبه بأداء أجرته عن شهرين[86]، قامت القيامة. ومما كتبه القنصل دوكور إلى القائد

(82) رسالة من السلطان إلى محمد الطريس بتاريخ 20 شوال 1308 / 29 ماي 1891، خ.ت، مح 94/9.
(83) مصدر الهامش 80.
(84) رسالة من ويربيرط ويط (Werbert White) إلى النائب محمد الطريس بتاريخ 24 قعدة 1308 /8 يونيو 1891، خ.ت، مح 29/43.
(85) ملخص رسالة من الوزير محمد الصنهاجي إلى قائد الرباط بتاريخ 24 قعدة 1308 / فاتح يوليوز 1891، كناش 468، خ.ح، ص 77.
(86) محضر للحراب مصطفى بن عبد الله الملقب بميسوم، برتبة ملازم أول، بتاريخ 9 فبراير 1899، انظر : vol : 1074, Nantes.

محمد السويسي بتاريخ 28 رمضان 9/1316 فبراير 1899، في هذا الصدد : «وبعد، فقد أخبرنا في هذه الساعة أن أمراً هائلاً وقع في البلاد وذلك أن الفقيه القاضي محمد البريبري قبض على السيد مصطفى بن عبد الله الحراب من جملة جنسنا وسجنه [...] وكان يلزمه أن لا يخرج عن الحدود ويمد يده في من لا حكم له عليه، فها نحن نعمل الحجة عليه وأطلب تسريحه فوراً»، وتضيف الرسالة من باب التهويل والتهديد «وإن وقع أمر هائل فيكون دركه على المتسبب لتكون على بال»[87].

ولقد قامت الصحافة الأجنبية الاستعمارية مثل جريدة (Le réveil) ودورية لجنة افريقيا الفرنسية (B C.A.F) لشهر أبريل 1899 باستغلال خبر هذه الحادثة لإثارة الرأي العام الأجنبي ضد القاضي البريبري متهمة إياه بنفس التهم التقليدية، أي التعصب الديني وكراهية الأجانب والمطالبة بمعاقبته بأقصى العقوبات، لينتهي كل هذا الضجيج الملفق بإقالة القاضي[88]. وبذلك استراح أجانب الرباط من «إزعاجات» هذا الفقيه ذي الشعور الوطني الذي ظل يفضح ممارساتهم ويقاوم، بشجاعة، ضغوطهم على امتداد حوالي عشر سنوات (1888-1899)، وهي المدة التي قضاها متوالياً خطة القضاء[89].

بيد أن هناك ثلة قليلة من ساكنة المدينة كان الأجانب يحتاطون منها غاية الاحتياط، وهي ثلة المجاذيب الذين كانوا يحظون باحترام خاص من كافة المغاربة، حاكمين ومحكومين، كما أنهم كانوا خارجين عن أحكام الشرع. وهكذا، لما بصق أحدهم، في العام 1896، في وجه خادمة القنصل الإسباني، وكذا في وجه ولد القنصل الملتصق بها، وصحبتهما المخزني الذي يقوم بحراسة باب

(87) نفس المصدر أعلاه.

(88) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر :

A.G.V. carton 3H11, dossier 94; vol : 1074, Nantes.

(89) ومن المعلوم أن علاقته بالقائد محمد السويسي، كما يتضح من إحدى رسائله الموجهة إلى السلطان في العام 1892، المشار إليها في مصدر الهامش 57، كانت بدورها سيئة جداً.

حول ترجمة هذا القاضي انظر : محمد بوجندار، **الاغتباط**، م.س، ص 223-231 ؛ محمد دنية، **مجالس الانبساط**، م.س، ص 288 ؛ عبد الله الجراري، **أعلام الفكر المعاصر بالعدوتين**، مطبعة الأمنية، الرباط، 1971، ج 2، ص 103-104.

الدار، ثارت ثائرة القنصل وأمر القائد بإلقاء القبض توا على الجاني المختل عقلياً. وقد أجابه السويسي أنه امتثل أوامره وتم إلقاء القبض على الفاعل بعد إخراجه من دار أهله، وقيد بالحديد وزج به في المارستان المخصص لأمثاله[90].

ويبدو أن هذه الحادثة – وأمثالها – فتحت أعين القناصل لترصد هؤلاء المجاذيب والمطالبة بطردهم من المدينة بمجرد السماع بأخبارهم، كما وقع مع الشريف المجذوب التهامي الوزاني الذي كان يتجول في السوق وفي بعض أزقة سكن النصارى ويحصل منه الأذى للناس منذ صيف 1903. ومن ثم بادر القنصل الفرنسي لوريش إلى مطالبة قائد المدينة بمنع المجذوب من السير في تلك الأزقة أو بطرده من المدينة تلافياً لما يصدر عنه من الأفعال التي تقلق راحة الأجانب وغيرهم[91].

وفعلا، استجاب القائد لطلب القنصل وقام بطرد المجذوب من المدينة. لكن بعد مرور سنة على هذا الطرد، عاد ثانية إلى نفس الأزقة وهو يزبد ويرغد وبيده سكين يهدد بها المارة. حتى إذا بلغ الخبر للقنصل الفرنسي وجه لتوه أمراً للقائد يطلب منه فيه إخراج المجذوب من المدينة في اتجاه سلا أو منعه من التجول في أزقة المدينة «وإن لم تفعل، يقول القنصل في رسالته، فكل ما يحدث من ضرر يكون على رأسك»[92].

وفي 19 شتنبر من سنة 1904 وقعت الواقعة : لقد هجم المجذوب على دار التاجر الفرنسي بيكاري وأشبعه سباً ولطماً حتى أسال الدم من وجهه. وقد حمّل القنصل لوريش مسؤولية الواقعة للسويسي، مطالباً إياه بإلقاء القبض فوراً على المجذوب،

(90) رسالة من محمد السويسي إلى القنصل الإسباني خوصي ميانا (J.Meana) بتاريخ 16 قعدة 1313/ 29 أبريل 1896، انظر :

A.E, A.G.A, caja 3400.

(91) رسالة من القنصل الفرنسي لوريش (Leriche) إلى العامل أحمد السويسي بتاريخ 5 ربيع الأول 1321 / فاتح يونيو 1903، انظر :

carton 291, Nantes.

(92) رسالة من نفس المرسل والمرسل إليه أعلاه بتاريخ فاتح جمادى الأولى 1322 / 14 يوليوز 1904، نفس المصدر والصندوق.

في انتظار وصول الجواب من سفيره بطنجة ليرى ما يكون عليه العمل في هذه النازلة[93].

وبعد يومين على هذه الواقعة تمكن الشريف المجذوب، صحبة أخيه وعيالهما وجمع من الأصحاب، من قطع وادي أبي رقراق في اتجاه سلا. ولما حاول المخازنية إلقاء القبض على الفارين وقع تبادل إطلاق النار بين الطرفين. وبادر السويسي لتوه بإخبار لوريش بما هو حاصل، حيث أذن له بإعطاء الأمر للمخازنية بالانسحاب مخافة مما قد يترتب على هذه المواجهة من أحداث خطيرة في المدينة، تاركاً المجذوب وأخاه يفران، لأن ذلك أفضل من سجنهما في المدينة[94].

وواضح من مثال هذا الشريف (التهامي الوزاني) أن الأمر لا يتعلق بمجذوب عاد مختل العقل، وإنما يتعلق بوجه من أوجه المقاومة الشعبية التي رأت في الوجود الأجنبي وممارساته خطراً على مستقبل البلاد والعباد.

وفي سياق رفض الوجود الأجنبي في المدينة، وهذه المرة من قبل الأطفال، وقفنا على مثال معبر أمدتنا به إحدى رسائل القنصل لوريش الموجهة إلى السويسي في العام 1903، مفاده أنه بينما كان ماراً بطريق باب التواركة، وجد أطفالا يلعبون. فلما رأوه استرسلوا في سبه بقبيح الكلام، إلا أنه تجاهلهم وتابع طريقه، ليزيدوا في سبه أكثر. فرجع، عندئذ، إلى نفس الباب، وتكلم مع الرجال الجالسين هناك حيث طلب منهم أن ينهوا الأطفال عما هم عليه، غير أنهم لم يبالوا بكلامه. وبما أن هذا السلوك «خرق للعادة»، فيلزم يضيف لوريش «أن تُكلم قائدهم ليؤدب الصبيان، ويحبس الناس المذكورين الجالسين عند الباب، وكذلك رب الفرن الذي قرب الباب»[95].

(93) رسالة من نفس المرسل والمرسل إليه أعلاه بتاريخ 19 شتنبر 1904، نفس المصدر.
(94) رسالة من أحمد السويسي إلى القنصل لوريش بتاريخ 9 رجب 1322 / 21 شتنبر 1904، نفسه.
(95) رسالة من القنصل الفرنسي بالرباط إلى العامل أحمد السويسي بتاريخ 12 جمادى الثانية 1321/ 5 شتنبر 1903، انظر :

carton 1078, Nantes.

ومعنى هذا أننا بصدد تطبيق الشرط الثالث من اتفاقية 1856 المشار إليه أعلاه، مضاف إليه بعض الاجتهاد !

لكن إذا كان قواد المخزن قادرين على توفير الأمن للأجانب داخل المدينة فإن ذلك كان متعسراً في أحوازها وفي «المواضع المخوفة». لأجل ذلك كثرت الرسائل المخزنية الموجهة إلى الهيئة الدبلوماسية بطنجة، وكذا إلى القناصل منذ سنة 1865 لاسترعاء رعاياهم في عدم العود للخروج إلى تلك النواحي غير المأمونة»[96]. ولأن الأجانب كانوا يعتبرون ذلك مساً بحريتهم وبمصالحهم التجارية[97]، فإن المخزن ظل، على امتداد الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، يحذرهم، مستخدماً في ذلك بعض العبارات التي أصبحت بمثابة اللازمة في علاقاته مع هؤلاء من مثل : «فأعلمهم أن من صدرت منه مخالفة بعد ذلك وخرج بغير موافقة العامل فدرك ما يقع عليه» أو «فمصيبته فوق رأسه»، وذلك بهدف تبرئة ذمته من أداء التعويضات إذا ما أصابت أحدهم مصيبة ما كما وقع، على سبيل المثال، مع التاجر البريطاني لي باسكي (Ley Baski) الذي تعرض إلى اختطاف يوم 18 شتنبر 1904 من قبل بعض أفراد قبيلة السهول، وهو يقوم بنزهة على قارب بالنهر[98]؛ وكما وقع أيضاً – قبل هذا التاريخ بحوالي سنة – للقنصل

(96) رسالة من السلطان إلى نائبه محمد بركاش بتاريخ 2 صفر 1282 / 27 يونيو 1865، وثائق بركاش (ملف رقم 5)، خ.ع (وفيها يخبره بأنه كتب إلى القائد عبد السلام السويسي بإبلاغ القناصل بما ذكر طيه، كما يأمره بإبلاغ نفس الأمر إلى نواب الأجناس بطنجة والاحتفاظ بنسخة من الرسالة «ليكون عندك حجة ليوم ما».

(97) انظر على سبيل المثال الوثيقة رقم 969 وهي عبارة عن محضر اجتماع الهيئة الدبلوماسية بطنجة يوم 26 أبريل سنة 1880 للنظر في مسألة تحذير الأجانب من الخروج إلى الجهات المخوفة بدورية الوثائق، م : 7، ص 305-310؛ وأيضاً الوثيقة 993 (نفس المصدر، ص 385 – 386)، وهي عبارة عن رسالة من النواب الأجانب بطنجة إلى محمد بركاش بتاريخ 3 ماي 1880 تتعلق بتحذير الأجانب من التجول في الجهات المخوفة، خاصة ناحية الرباط ؛ وحول نفس الموضوع أيضا انظر عريضة موقعة من النواب الأجانب إلى النائب بركاش بتاريخ 23 أبريل 1881 تدور حول تشكيهم من الضرر اللاحق بمصالح رعاياهم بنواحي الرباط نتيجة تحذيرهم من التنقل بباديتها بعد هجرة أهاليها بسبب القحط وقلة الأمن، خ.ت، مح 2/64.

(98) dépêche du vice Consul de France à Rabat Leriche au ministre des A.E. à Tanger Le comte de saint aulaire, 19 septembre 1904, carton 291, 13/1, Nantes.

وقد تمكن القنصل الألماني بالرباط من افتكاك هذا التاجر مقابل 145 ريالا. انظر : رسالة من السلطان إلى قواد السهول بتاريخ فاتح رمضان 1322 / 9 نونبر 1904، م.و. –

لوريش وصديقه برنودة، رئيس البعثة العسكرية، لما هجم عليهما فارسان زعريان وهما يمارسان القنص بشالة، لكن دون أن يصاب أي منهما بأذى بفعل دفاعهما عن النفس وتبادل إطلاق الرصاص بين الطرفين[99].

وبالرغم من الأوامر التي وجهها لوريش إلى القائد السويسي بإلقاء القبض على «فُسّاد زعير»، على حد تعبيره، إذا ما تسوقوا المدينة[100] فإن السويسي ظل حريصاً على تذكير لوريش وغيره من القناصل «بأن من خرج خارج البلد [من رعية الأجناس] ووقع له ضرر فالعهدة في ذلك عائدة عليه»[101]. ومن جهته، فإن النائب الطريس كتب إليه يقول : «فلتكن على بال من حراسة وصيانة البلد ونواحيه»[102]، ثم زاد في رسالة أخرى منبهاً إياه بأن يجدد الكتابة إلى كل قنصل على حدة وذلك من خلال رسائل مضمونة عبر البريد الأجنبي وأن يحتفظ بورقة الإرسال «كحجة ليوم ما»[103].

ولما أصبح أمن الأوربيين معرضاً للخطر، بشكل جماعي، إثر احتلال الدار البيضاء في صيف 1907 تغيرت اللهجة : لقد أُخبر قائد الرباط من قبل لوريش بأنه في حالة ما إذا أصيب أحد من النصارى بضرر فإن المدينة ستتعرض للقنبلة،

= ومن بين الطرائف التي وقفنا عليها في خصوص هذه التعويضات أن أحد التجار الفرنسيين، واسمه برول (Brul)، لما ضبط في العام 1905 في منزل بوقاصة بتهمة الفساد، وتم تحرير موجب عدلي بذلك، قام بقلب الآية وادعى أنه أدخل غصباً عنه إلى الدار المذكورة، ومن ثم طالب، على لسان قنصله، بتعويض قدره مائة ريال مقابل الجرح الذي أصيب به وما ضاع له من النقود التي كانت معه. انظر :
رسالة من القائد أحمد السويسي إلى القنصل لوريش بتاريخ 24 رمضان 1323 / 22 نونبر 1905 : vol : 1076, Nantes.

(99) dépêche du vice Consul de France à Rabat Leriche au ministre des A.E. à Tanger, du 7 Aout 1903, carton 291, Nantes.

(100) رسالة من القائد أحمد السويسي إلى القنصل لوريش بتاريخ 17 جمادى الثانية 1321 / 10 شتنبر 1903 : vol : 1075, Nantes.

(101) رسالة من أحمد السويسي إلى القنصل الإسباني خوصي ميانا بتاريخ 15 جمادى الثانية 1321/ 8 شتنبر 1903 : A.E. A.G.A, caja 3403.

(102) رسالة من النائب محمد الطريس إلى قائد الرباط بتاريخ 16 رجب 1321 / 8 أكتوبر 1903، الكناش 763، خ.ح، ص 287.

(103) من نفس المرسل والمرسل إليه بتاريخ 28 ربيع الثاني 1322 / 12 يوليوز 1904، نفسه، ص 454.

كما طلب منه أن يكون الجواب مكتوبا[104]. وقد أجاب السويسي، أولا، بأنه قائم على ساق الجد في حراسة المدينة والزيادة في عدد العسس وأن الحالة الأمنية في المدينة على أحسن ما يرام «وإن صدر من أحد شيء مما ينافي ذلك فإنه يعاقب على سوء فعله على قدر جريمته كائناً من كان»، ثم أضاف، ثانياً، «وأما ما ذكرتم أنه إن كان أحد يصاب بضرر تجيء الفراكط تضرب المدينة فلا يخفاكم أن الهفوات يمكن صدورها في جميع البلاد وفي جميع الأوقات ومن صدرت منه يعاقب بما تقتضيه وتكون العقوبة قاصرة على مرتكب الجريمة»، وأنهى رسالته، أخيراً، بما يلي : «وأما خارج البلد فلازال الأمان لم يتمكن فيه فنسترعي أن لا يخرج أحد للمحل المخوف حتى ينقطع التشويش لتكون على بال»[105].

وقبل توقيع عقد الحماية بشهر، وبالضبط بتاريخ 11 ربيع الأول 1330 / 29 فبراير 1912 كتب الحاكم العسكري على دائرة الرباط الكولونيل ريفو (Riffaut) إلى قائد المدينة الصديق بركاش يخبره بأن أي بشر، كائناً من كان، أراد السفر من الرباط إلى أي محل آخر يلزمه القدوم إلى مكتبه ليحصل على «تسريح السفر»، وكل من خرج من المدينة بدون تسريح وضُرب بالبارود فلن يلومن إلا نفسه، ومن ثم طلب منه نشر هذا الخبر وتعميمه على الناس أجمعين[106].

ومعنى هذا أن حركة السكان وأمنهم أصبحا، منذ هذا التاريخ، تحت رحمة فرنسا. غير أن القائد بركاش أوضح في جوابه المؤرخ في 13 ربيع الأول / 2 مارس أن تطبيق هذا الإجراء على الجميع ليس بالأمر الهين، وذلك بسبب «أن غالب الذين يسافرون للبيع والشراء هم سماسرة ومخالطون» وهؤلاء، يقول بركاش، «تخوفت من ردهم وعدم قبولهم لهذا التثقيف حتى يتلقوا ذلك من سفرائهم بطنجة»، و بالتالي «فإن هذا التثقيف إذا لم يكن عاماً على الرعايا والحمايات فلا يمكن ضبطه». فما العمل إذن ؟ يضيف بركاش متوسلا ومستفسراً : «وعليه،

(104) رسالة من القائد أحمد السويسي إلى القنصل لوريش بتاريخ 28 جمادى الثانية 1325 / 8 غشت 1907: carton 1061, Nantes.

(105) نفسها.

(106) carton 294, 13/2, Nantes

فأحبك أن تصبر علينا في ذلك لنعلم به نائب المخزن بطنجة فيكتبوا هم لمن هنا من قناصلهم بإجراء العمل على هذا التثقيف، وأحبك أن تجيبني هل توافق على الكتابة للنائب المخزني بما ذكر أم لا ؟»[107].

رابعا : المحميون

1ـ الأصناف والأعداد

من أجل تحطيم سلطة المخزن وتفقيره من جهة، والنفاذ إلى أعماق السوق المغربية من جهة ثانية، وخلخلة توازنات المجتمع المغربي وتعميق تناقضاته من جهة ثالثة، التجأت الحكومات الأجنبية، من جملة ما التجأت إليه، إلى خلق فئة من العملاء المغاربة، من يهود ومسلمين، للقيام بكل هذه الأدوار : تلك هي فئة المحميين، سواء تعلق الأمر بصنف محميي الدور الدبلوماسية والقنصلية، أو بصنف الوسطاء أي السماسرة، أو، أخيراً، بصنف المخالطين في الميدان الفلاحي.

بالنسبة للصنف الأول أشير إليهم – دون ذكر المصطلح – في الشرط الثالث من اتفاقية 1856، من القسم المتعلق باتفاقية الصلح والمهادنة، ضمن الامتيازات الممنوحة للهيئة الدبلوماسية والقنصلية. ولقد وقع التمييز في هذا الخصوص بين امتيازات السفراء المتمثلة في اختيار ما شاؤوا من المحميين (كخدم و مترجمين وما شابه) من المسلمين وغيرهم، دون تحديد لأي رقم، و امتيازات القناصل : ترجمان واحد، وحارس واحد، وخادمان اثنان لكل قنصل، على أساس أن هؤلاء المحميين، إسوة بالأجانب، لا يلزمهم أداء أي ضريبة كيفما كان نوعها[108].

وإذا كان الشرط الثالث من الاتفاقية المبرمة مع إسبانيا في 20 نونبر 1861، في سياق الهزيمة المعلومة، قد أكد بدوره على هذا الامتياز، مع الإشارة بشكل صريح

(107) ن.م.

(108) انظر على سبيل المثال : **دورية الوثائق**، م 2، ص 158-159.

إلى مصطلح الحماية[109]، الشيء الذي جعل الناصري يقول في هذا الصدد : «ووقعة تطاوين هذه هي التي أزالت حجاب الهيبة عن بلاد المغرب واستطال النصارى بها وانكسر المسلمون انكساراً لم يعهد لهم مثله وكثرت الحمايات ونشأ عن ذلك ضرر كبير نسأل الله تعالى العفو والعافية في الدين والدنيا والآخرة»[110]، فإن الاتفاق المبرم مع فرنسا في 19 غشت 1863[111] أضاف إلى هذا الامتياز امتيازين جديدين، أحدهما يتعلق بصنف السماسرة، والآخر بصنف المخالطين.

وبالنسبة لصنف المحميين السماسرة المستخدمين لدى التجار الفرنسيين وقع التنصيص على أن عدد هؤلاء لا يزيد على اثنين في كل دار تجارية، واثنين لكل فرع من فروعها بالموانئ. وفي الآن ذاته، وقع التأكيد على أن التاجر الفرنسي لا يسمى تاجراً إلا إذا كانت له «تجارة كبيرة»، أي أنه يمارس الاستيراد والتصدير سواء لحسابه أو لحساب تاجر آخر أو لحساب شركة ما.

وأما صنف المحميين المخالطين فقد وقع الاتفاق في شأنهم على عدد من الاجراءات أهمها إبقاء ما هو موجود على حاله دون تحديد لعدد هؤلاء «باعتبار ما هو جار الآن فالحماية لهؤلاء تكون جارية لهم لمدة شهرين أولها فاتح شتنبر الموالي لتاريخه»، مع إضافة «أن هؤلاء المستخدمين في البادية مع الفرنصيص حين تجب مطالبتهم بالأحكام فيعلم عاملهم نائب الفرنصيص ليأمر صاحب الغنم أو الحرث بتوجيه من يقف على متاعه لئلا يبقى للضياع».

ما هو الجديد الذي جاء به مؤتمر مدريد (1880) الذي انعقد، أصلا، لإيجاد حلول لآفة الحماية ؟

أولا، الإقرار باستمرارية العمل بكل بنود الاتفاقيات السابقة (الفصل الأول)، ومعنى هذا أن ممثلي الحكومات الإمبريالية جمعوا ما كان مشتتاً في عدد من الفصول في فصل واحد، وبالتالي فإن ما كان يعد خرقاً أصبح مقننا !

(109) انظر على سبيل المثال : عبد الرحمان بن زيدان، **الإتحاف**، م.س، ج 3، ص 491-492.

(110) أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا**، م.س، ج 9، ص 101.

(111) وهو المعروف بالفرنسية باتفاقية بيكلار (Béclard)، نسبة إلى الوزير الفرنسي الذي ارتبط اسمه بتوقيع هذه الاتفاقية من الجانب الفرنسي، وتعرف هذه الاتفاقية أيضاً بمصطلح آخر هو «وفق السماسرة». انظر النص العربي لهذا الوفق في الكناش 102، خ.ح، ص 6.

ثانيا، إلزام ولاة المغرب بعدم إلقاء القبض على أي أحد من المحميين إلا بعد إعلام السفير أو القنصل المعني بالأمر، وفي حالة تلبس أحدهم بجريمة قتل أو هجوم مفضي إلى الجرح فيجب إخبار القنصل حال القبض على المحمي، وذلك حتى لا تتعرض مصالح الرعية الأجنبية للضرر (الفصل التاسع).

ثالثا، حق الأجانب في تملك العقار (الفصل الحادي عشر)[112].

يتعلق الأمر، إذن، بالحصول على مكاسب وامتيازات جديدة. والواقع أن الأمر لم يقتصر على تطبيق بنود ما ورد في هذه الاتفاقيات، بل عمل الأجانب والمحميون دوماً على خرقها[113]. وبالتالي فإن لوائح المحميين التي كان يرفعها القناصل لممثلي المخزن لم تكن تقدم كل الحقيقة وذلك حتى لا يتهموا بخرق الاتفاقيات المبرمة في هذا الصدد، وهذا ما حدا بمييج إلى القول باستحالة تقديم إحصاء دقيق وشامل لعدد هؤلاء[114].

(112) حول بنود اتفاقية مدريد انظر : عبد الوهاب بنمنصور، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880**، المطبعة الملكية، الرباط، / 1977 1397، ص 192-200.

(113) قبيل وفاته ببضعة شهور كتب المولى الحسن رسالة إلى نائبه الطريس مما ورد فيها : «وبعد، فغير خاف عليك أن التجار لم يتمشوا في اتخاذهم السماسرة من الرعية على مقتضى الشروط الذي هو اتخاذ من كان منهم ذا تجارة متسعة سمسارين [...] وصار كل واحد منهم يتخذ ثمانية فأكثر. وحتى من لا تجارة له أصلا صار يتخذهم ويتعيش فيهم ولا يتحرى في أخذهم خدام المخزن كالأشياخ ونحوهم، وكل سمسار تنحاش لخيمته العشرون خيمة من إخوانه فأكثر [...] مع أن المحمي لا يحمي غيره، كما لم يتمشوا أيضاً على مقتضى الشروط في اتخاذ المخالطين وصار الواحد منهم يتخذ الخمسين والستين مخالطاً وكل مخالط ينحاش إليه العدد الكثير من خيام إخوانه فيتعرض عليهم للعامل ويغريهم على عدم إعطاء الواجب والقيام بالكلف وعلى عدم إعطاء حقوق الناس المترتبة عليهم ويحميهم مع أنه لا حماية له هو فضلا عن أن يحمي غيره [...] وقد اتسع الخرق بهذا على العمال وانحلت به عُرى أحكامهم [...] وصاروا فوضى بتعصب التجار وتعرضهم لعمالهم عليهم ومن مد اليد منهم فيهم يدعون عليه بالباطل...»، انظر : رسالة من السلطان إلى النائب محمد بن العربي الطريس بتاريخ 24 شوال 1311 / 30 أبريل 1894، خ.ت، مح 26/20.

(114) J.L. Miège, op. cit, T : IV; p. 356

وبالاستناد إلى بعض تلك اللوائح، على علاتها، كما يتضح من الجدول الحادي عشر[115]، يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

أولا، أن أعداد الفئة الأولى، أي محميي الدور القنصلية، ظلت منذ مؤتمر مدريد إلى حدود العام 1912 محدودة. والخروقات المسجلة تبقى، أيضاً، محدودة، باستثناء حالة لافتة للنظر هي حالة محميي البرتغال : عشرة سنة 1880، كلهم كانوا من اليهود. والذي كان يمثل قنصلية هذه الدولة هو التاجر اليهودي موشي بن عطار إلى جانب تمثيله، في الوقت ذاته، كلا من قنصليات البرازيل (أربعة محميين) والنمسا – هنغاريا (محمي واحد) والولايات المتحدة الأمريكية (لا أحد)[116].

ثانيا، أن التطور الذي وقع في أعداد السماسرة ظل – مقارنة مع أعداد المخالطين – متواضعاً، وذلك بسبب قلة التجار الأوربيين المقيمين في المدينة

(115) ركبنا هذا الجدول بالاعتماد على المستندات التالية :
– بالنسبة لإحصاء 1880 : **دورية الوثائق**، م 9، ص 117 - 119، وكذا على نسخة أصلية محررة بخط اليد بالخزانة الصبيحية، هي التي أدرجناها كملحق إضافي للجدول 11.
– بالنسبة لإحصاء 1884 : carton 1066; Nantes.
– بالنسبة لإحصاء 1893 : خ.ص بسلا، السلسلة 3 - ج - مح 42، الوثائق التالية : 6254 و6255 و6268.
– بالنسبة لإحصاء 1899 : carton 1121, Nantes.
– بالنسبة لسماسرة ومخالطي ألمانيا (1899 - 1903) : P. Guillen, op. cit, p. 449-500
– بالنسبة لإحصاء 1906 : carton 1118, Nantes.
– بالنسبة لإحصاء 1907 : carton 532, Nantes.
– بالنسبة لإحصاء 1908 : carton 533, Nantes.
– بالنسبة لإحصاء 1909 : carton 535, Nantes ؛ وكذا خ.ص بسلا، السلسلة I - أ - مح 9، الوثائق التالية : 1163 و1180 و1182.
– بالنسبة لإحصاء 1910 : carton 537, Nantes.
– بالنسبة لإحصاء 1911 المتعلق بمحميي ومخالطي هولاندا : خ.ص بسلا، السلسلة 3 - أ - مح 16، الوثيقتان 2389 و2390.
– بالنسبة لإحصاء 1912 : carton 1120, Nantes.
(وقد تم الاعتماد على نفس هذه المصادر في تسطير الجدول الثاني عشر).
(116) نفس الوثيقة المشار إليها في سقف مصادر الهامش 115 (عن العام 1880).

الجدول 11 : المحميون والسماسرة والمخالطون بالرباط بين سنة 1880 وسنة 1912

السنوات	فرنسا						إسبانيا			البرتغال			بريطانيا				ألمانيا			إيطاليا			هولاندا		
	مجموع الدور القنصلية	السماسرة	المخالطون	المحميون	المستخدمون في البريد	المخالطون	مجموع الدور القنصلية	السماسرة	المخالطون	مجموع الدور القنصلية	السماسرة	المخالطون	مجموع الدور القنصلية	السماسرة	المستخدمون في البريد	المخالطون	مجموع الدور القنصلية	السماسرة	المخالطون	مجموع الدور القنصلية	السماسرة	المخالطون	مجموع الدور القنصلية	السماسرة	المخالطون
1880	4	16					5			10			4	4						4					
1884	5	16																							
1893																				1	2				
1899	5	8	26	2	8													1	12						
1901																		2	16						
1902																		2	13						
1903																		1	15						
1904																									
1906	3	12	58																						
1907	3	15	92																						
1908	4	22	93																						
1909	5	26	156				6	3	21	1		11													
1910	8	32	235																						
1911																							3		4
1912													4	6	6	38							4	4	5

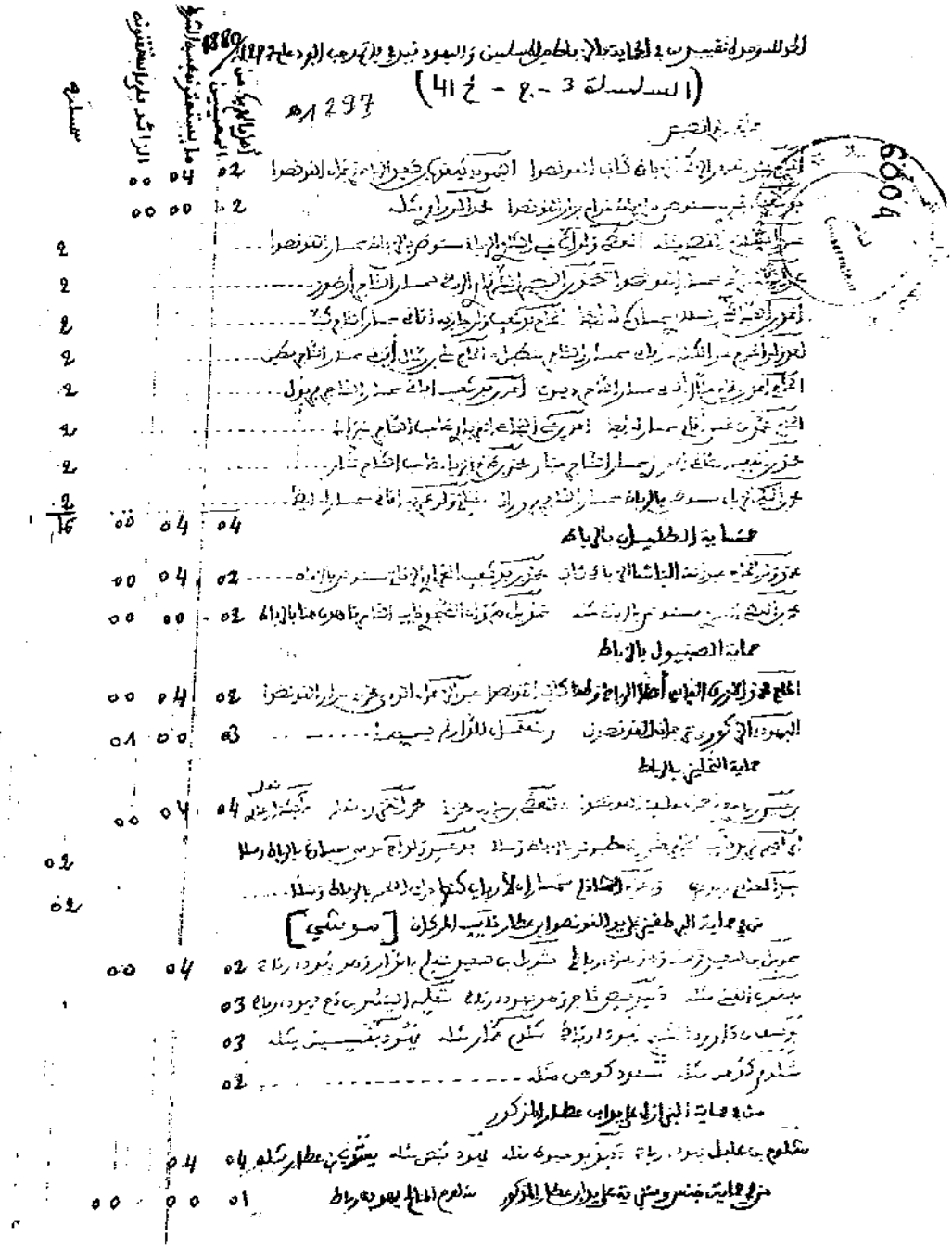

ملحق إضافي للجدول 11

الجدول 12 : لائحة أبرز المحميين والسماسرة والمخالطين بالرباط بين سنة 1880 وسنة 1912

الأسماء	الدول الحامية	الصفة	تاريخ الحماية	ملاحظات
المسلمون	فرنسا			
الحاج عبد القادر الزكي الرباطي	فرنسا	كاتب القنصلية	منذ 1880	
الحاج محمد العفير	فرنسا	سمسار	على الأقل منذ 1899	كان سابقا (1892) سمساراً للتاجر إسحاق أبنسور الترجمان بقنصلية النمسا وهنغاريا.
محمد بن قدرور الرباطي	فرنسا	سمسار	منذ 1899	
محمد قمردة	فرنسا	مخالط	منذ 1899	
الحاج الضاوي العربي الرباطي	فرنسا	مخالط	منذ 1899	
قدور بن علي الورديغي الرباطي	فرنسا	مخالط	منذ 1899	
أحمد برقليل	فرنسا	سمسار	منذ 1906	
الحاج قاسم تكيط	فرنسا	سمسار	1906	
الطاهر خشان العشي الرباطي	فرنسا	سمسار	1906	
محمد بن الحاج محمد الأتراسي	فرنسا	مخالط	1906	
العباس بن محمد القباج	فرنسا	مخالط	1906	
قدور بن قاسم الشيحاني	فرنسا	مخالط	1906	
أحمد الهواري الشيحاني	فرنسا	مخالط	1906	
الحاج المعطي بن الطيب جوريو	فرنسا	مخالط	1907	
الحاج العربي بن محمد اكديرة	فرنسا	مخالط	1907	
الجيلالي السحيمي	فرنسا	مخالط	1907	
الحاج عبد السلام الفاسي	فرنسا	مخالط	1907	
أحمد المذكوري	فرنسا	مخالط	1907	
محمد بن محمد كريم الرباطي	فرنسا	كاتب بالقنصلية	1907	
محمد بن محمد القباج	فرنسا	سمسار	1908	
الحاج أحمد الباشا	فرنسا	سمسار	1908	
الحاج عبد العزيز بركاش	فرنسا	سمسار	1908	
الهاشمي فورية	فرنسا	سمسار	1908	
أبو بكر بن قاسم جسوس	فرنسا	سمسار	1908	
محمد بن محمد قمردة	فرنسا	سمسار	1908	
المختار اسبيع	فرنسا	مخالط	1908	

الأسماء	الدول الحامية	الصفة	تاريخ الحماية	ملاحظات
إدريس العوفير	فرنسا	مخالط	1908	
أبو بكر بن التهامي بناني	فرنسا	مخالط	1908	
محمد بن التهامي بناني	فرنسا	مخالط	1908	
العربي الزبدي	فرنسا	سمسار	1909	كان محتسباً بالمدينة بين سنتي 1910 و1911.
ج. العربي بن عبد الله	فرنسا	سمسار	1909	
الحاج إدريس قمردة	فرنسا	سمسار	1909	
الطاهر برادة	فرنسا	سمسار	1909	
الحاج الغزواني بن احساين	فرنسا	مخالط	1909	
الحاج عبد الواحد الغربي	فرنسا	مخالط	1909	
الصطفى بن موسى	فرنسا	مخالط	1909	
الحاج العباس الباشا	فرنسا	مخالط	1909	
محمد البدولي	فرنسا	مخالط	1909	
محمد العمادي	فرنسا	مخالط	1909	
محمد بن أحمد ملين	فرنسا	مخالط	1909	
عبد الله غنام	فرنسا	مخالط	1909	
محمد مرسيل	فرنسا	مخالط	1909	
محمد بن عاشر الجزولي	فرنسا	مخالط	1909	
المكي بن ج. محمد السويسي	فرنسا	مخالط	1909	
محمد بن الحاج المعروفي	فرنسا	مخالط	1909	
عبد الله الباشا	فرنسا	سمسار	1909	أدرج في العام 1910 ضمن لائحة المخالطين.
أبو بكر بن الكورة	فرنسا	مخالط	1910	
أحمد بن محمد القباج	فرنسا	مخالط	1910	
أحمد جلزيم	فرنسا	مخالط	1910	
رحال بن عمرو	فرنسا	مخالط	1910	
عمر بن محمد الشياظمي	فرنسا	مخالط	1910	
الحاج عمر الأبيض	فرنسا	مخالط	1910	كان في الوقت ذاته مخالطاً إسبانياً منذ العام 1903.
محمد بولعمان	فرنسا	مخالط	1910	
الحاج محمد بن عرفة	فرنسا	مخالط	1910	
محمد بن حفيظ الكتاني	فرنسا	مخالط	1910	
محمد المعروفي	فرنسا	مخالط	1910	
المكي بن محمد العفير	فرنسا	مخالط	1910	
محمد الزرهوني	فرنسا	مخالط	1910	
عبد الحميد دنية	فرنسا	مخالط	1910	
أحمد الدكالي	فرنسا	مخالط	1910	

الأسماء	الدول الحامية	الصفة	تاريخ الحماية	ملاحظات
بوشعيب بن محمد البنيوري	فرنسا	مخالط	1910	
موسى بن محمد البنيوري	فرنسا	مخالط	1910	
اليهود				
يوسف شمويل بنجيو	فرنسا	سمسار	1899	
موسى الوسقي	فرنسا	سمسار	1906	
رفائيل الوسقي	فرنسا	سمسار	1906	
يوسف بن جيو – شمويل بنجيو	فرنسا	سمسار	1906	
دابيد الشرقي	فرنسا	سمسار	1906	
ابن زلاك	فرنسا	سمسار	1907	
الكوهن	فرنسا	سمسار	1907	
يعقوب بوينوص	فرنسا	مخالط	1908	
دابيد بن زرقين	فرنسا	سمسار	1909	كان في الوقت ذاته سمساراً إسبانياً منذ العام 1905.
المسلمون	**إسبانيا**			
الحاج محمد الأزرق	إسبانيا	كاتب بالقنصلية	منذ 1880	ظل اسمه يتردد في قائمة المحميين الاسبان إلى حدود العام 1908.
الحاج أحمد الأزرق	إسبانيا	كاتب	1894	ظل اسمه يتردد في القائمة إلى ما بعد توقيع الحماية.
الحاج محمد بن محمد القباج	إسبانيا	كاتب	1897	
الحاج الحسين بن محمد الكراري	إسبانيا	ترجمان	1902	
الحاج عمر بن محمد الأبيض	إسبانيا	مخالط	1901	
المعطي بن محمد الورديغي	إسبانيا	مخالط	1903	
التهامي بن محمد الطرفاوي	إسبانيا	مخالط	1903	
الجيلالي بن محمد السحيمي	إسبانيا	مخالط	1907	
الفاطمي بن محمد دنية	إسبانيا	مخالط	1908	
اليهود				
دابيد بن زرقين	إسبانيا	سمسار	1905	
إلياهو بن دابيد بوزكلو	إسبانيا	مخالط	1905	
إلياهو بن يعقوب السعيد	إسبانيا	سمسار	1906	
موشي كوهن المكناسي	إسبانيا	سمسار	1910	
أبراهم بن زرقين	إسبانيا	سمسار	1910	
المسلمون	**البرتغال**			
الحاج أحمد بن عبد الله الباشا	البرتغال	كاتب بالقنصلية	منذ 1901	ظل بهذه الصفة إلى ما بعد الحماية.
الحاج محمد بن محمد الباشا	البرتغال	كاتب بالقنصلية	منذ 1909	ظل بهذه الصفة إلى ما بعد الحماية.

الأسماء	الدول الحامية	الصفة	تاريخ الحماية	ملاحظات
اليهود				
يحيى بن غير	البرتغال	مخالط	1909	
المسلمون	**إيطاليا**			
محمد ولد ج. عبد الله الباشا	إيطاليا	كاتب بالقنصلية	منذ 1880	
الحاج أحمد بن عبد الله الباشا	إيطاليا	سمسار	1890	انظر اسمه ضمن قائمة محميي البرتغال.
اليهود				
شمويل طليدانو	إيطاليا	سمسار	1890	
المسلمون	**بريطانيا**			
بنعيسى بن راجع	بريطانيا	ترجمان	1880	
بوعبيد ولد الحاج موسى	بريطانيا	سمسار	1880	
محمد بن أحمد فرج	بريطانيا	كاتب	1909	تولى مكانه عمه محمد بن محمد فرج المتوفى في العام 1326 / 1908.
الأيسر بن مسعود	بريطانيا	ترجمان	1912	
مصطفى العفير	بريطانيا	مخالط	1912	
محمد صندال	بريطانيا	مخالط	1912	
المكي بن محمد التطواني	بريطانيا	مخالط	1912	
محمد بوعبيد الشرقاوي	بريطانيا	مخالط	1912	
اليهود				
مسعود القائم	بريطانيا	سمسار	1912	

من جهة، واقتصار هؤلاء على اتخاذ سمسارين فقط كما نصت على ذلك بنود الاتفاقيات من جهة ثانية. ولقد كان السماسرة الفرنسيون يحتلون، دون منازع، المرتبة الأولى، حيث تضاعف عددهم في ظرف حوالي عشر سنوات، أي من سنة 1899 إلى سنة 1910، أربع مرات : من 8 إلى 32 سمساراً.

ثالثا، لقد كان الأمر مختلفاً تماماً بالنسبة للمخالطين الذين ارتفع عددهم بشكل مهول. فخلال نفس المدة أعلاه، تضاعف عدد المخالطين الفرنسيين تسع مرات : من 26 إلى 235 مخالطاً. والظاهرة الجديدة التي تستحق التسجيل هاهنا أن أغلبية هؤلاء لم يكونوا يشتغلون – سواء كرعاة أو كمزارعين – لحساب التجار الفرنسيين وإنما لحساب بعض الشركات الفرنسية، وأهمها شركة باكي والكمبانية المغربية والشركة الفرنسية لغرب إفريقيا.

رابعا، أن جل هؤلاء المخالطين كانوا يقطنون في البادية، سواء البادية التي تندرج ضمن أحواز المدينة، خصوصاً منها قبيلة الأعراب[117] أو تلك الواقعة خارج أحواز المدينة وهم السهول (المجاورة لسلا) وزعير[118] والغرب[119] والشاوية[120]. وأما المخالطون القاطنون في الرباط فكانوا يشكلون أقلية، وإن كان هذا لا يعني أبداً أن عددهم كان قليلا، خصوصاً منهم المخالطون الفرنسيون، كما يتبين من قائمة الأسماء المذكورة في الجدول الثاني عشر.

خامسا، كان هناك صنف آخر من المحميين يدرجون ضمن لوائح مستقلة : يتعلق الأمر بالمحميين المشتغلين في البريد الأجنبي (انظر الجدول الحادي عشر خانة فرنسا سنة 1899، وخانة ألمانيا سنة 1912).

وفي ما يتعلق، أخيراً، بالمجنسين، أي الذين حصلوا على جنسيات أجنبية، فيبدو أن عددهم كان ضئيلا جداً، والمجنسان الاثنان المشار إليهما في خانة

(117) من أهم فرق قبيلة الأعراب التي كان يتكرر ذكرها ضمن لوائح المخالطين نجد : المحارزة وأولاد دهيم وأولاد سلامة واللماغة والدغمة والعبابدة والعقبان والولالدة.
(118) ومن فرق قبيلة زعير نجد : أولاد كثير وأولاد ميمون وبني عبيد والكصيصات.
(119) ومن قبائل الغرب نجد : سفيان وبني حسن وبني مالك.
(120) ومن ضمنها المذاكرة والزيايدة وأولاد حريز وأولاد سعيد وزناتة (فضالة).

فرنسا ضمن قائمة سنة 1899 أحدهما كان جزائرياً هو المقدم بن الحبيب بن المقدم، والآخر كان يهودياً هو دابيد القائم وأولاده[121].

2 ـ علاقتهم بممثلي المخزن والسكان

من بين أبرز الأسر الرباطية التي كانت سبّاقة إلى الارتماء في أحضان الحماية وذلك بهدف التملص من أداء ما كان قد تراكم في ذمتها من ديون لحساب بيت المال لابد أن نشير أولا إلى أسرة آل الدكالي الرباطي، وفي طليعتهم المحمي الإيطالي مصطفى الدكالي الذي كان يعد خلال منتصف القرن التاسع عشر من أكبر تجار المغرب[122]، ثم ابنه محمد الذي حصل على الجنسية الإيطالية مقابل إقامة في فلورانسا لم تتجاوز ستة أسابيع من سنة 1870 ؛ وشريكه أحمد الدكالي، أخو مصطفى الذي كان يحظى بحماية أمريكية. ولإدراك بعض جسامة الخسارة التي تكبدها بيت المال يكفي أن نذكر أن الديون التي كانت في ذمة محمد الدكالي تجاوزت 300.000 فرنك ذهبي[123]. ومعنى هذا أن السلاح التقليدي الذي كان يستخدمه المخزن لاسترجاع ماكان يتخلف في الذمم من ديون لحساب بيت المال، والمتمثل في مصادرة الأملاك، ما عاد بالإمكان تطبيقه إزاء هؤلاء. ومن ثمة أصبح من المألوف أن يتهافت على الحماية العديد من الذين كانت «ذممهم عامرة لجانب المخزن»، أو عليهم ديون لجانب الناس، رغم شكاوى القواد

(121) ورد في لائحة أنجزتها القنصلية الفرنسية بلاس بالماس أن عدد المغاربة الذين كانوا قد حصلوا على الجنسية الإسبانية إلى حدود العام 1913 بلغ 54 مجنساً، من ضمنهم ثلاثة رباطيين كلهم يهودا يمارسون مهنة التجارة، وهم يعقوب السريفي (أرمل، عمره 40 سنة) وموسى سالمون ماراتشي (أعزب، 26 سنة) وسيمون بنزكين (أعزب، 24 سنة) انظر :

carton 1082, Nantes.

(122) J.L. Miège, **Le Maroc et l'Europe**, op. cit, T. II, pp. 275 - 277.

وانظر أيضاً : أحمد الناصري، **الاستقصا**، م.س، ج 9، ص 61.

(123) J.L. Miège, **Le Maroc et l'Europe**, op. cit, T. II, pp. 556 - 557, Note : 5.

وأيضا لنفس المؤلف :

Documents d'Histoire économique et sociale Marocaine au XIX siècle; op. cit, pp. 153 - 154.

المتكررة واحتجاجاتهم لدى القناصل باعتبار أن حماية هؤلاء أو مخالطتهم «لا تسوغ بوجه من الوجوه»[124].

والواقع أن ممارسات هؤلاء لم تقف عند حدود نهب خزينة الدولة بل انضاف إليها تحطيم سلطة المخزن وإثارة الفوضى في البلد. ولقد شكلت أسرة الباشا نموذجاً متميزاً في هذا الخصوص. ومن بين هؤلاء الذين اشتهروا بالتطاول على قائد المدينة والتعرض على أحكامه منذ العام 1881 نخص بالذكر الحاج محمد بن عبد الله الباشا، الكاتب بالقنصلية الإيطالية[125]. وعندما ألقى القائد محمد المزابي القبض على أحد مخالطيه في العام 1890، دون إعلام القنصل الإيطالي، وجه الأمر للقائد بتسريح مخالط ولد الباشا فوراً، مع إلزامه بتوجيه 5000 ريال للنائب محمد الطريس بطنجة كتعويض «مما كان تحت يد المقبوض من متاع ولد الباشا»[126].

ومن جهته، فإن شقيقه التاجر أحمد الباشا – الذي كان سمساراً منذ العام 1890 لأحد التجار الإيطاليين المقيمين في طنجة، ثم كاتباً بقنصلية البرتغال منذ العام 1901 – كان موضوع شكاوى متعددة من قبل ممثلي المخزن ؛ أولا، كمهرب للأسلحة بالمرسى (مكاحل وخرطوش) إلى جانب القنصل الفرنسي أنطوان دوكور والمكي بركاش[127]؛ وثانيا، كمحرك للفتنة والشنآن بين أهل الرباط وقبيلة زعير، وذلك بحثه وتشجيعه بعض «فُسّاد زعير» على نقض الرفود التي كانت تهدف إلى إحقاق السلم والأمان بين الطرفين (زعير والرباط)[128].

(124) وقفنا على عشرات الرسائل من هذا النوع وتتعلق، أساساً، بالمخالطين. انظر على سبيل المثال : carton 1076, Nantes; A.E, A.G.A. cajas 3403 y 3404

(125) رسالة من القائد عبد السلام السويسي إلى النائب محمد بركاش تاريخ 10 جمادى الأولى 1298 / 10 أبريل 1881، م.و.م.

(126) رسالة من السلطان إلى محمد المفضل غريط بتاريخ 4 صفر 1308 / 19 شتنبر 1890، م.و.م.

(127) رسالة من القائد محمد السويسي إلى السلطان بتاريخ 13 قعدة 1307 / فاتح يوليوز 1890، م.و.م؛ وانظر أيضاً ملخص رسالة بتاريخ 27 حجة 1308/3 غشت 1891، كناش 468، خ.ح، ص 120.

(128) رسالة من القائد أحمد السويسي إلى القنصل الأسباني إدوارد ما ينص بتاريخ 18 جمادى الثانية 1325 / 29 يوليوز 1907 (وقد كان هذا القنصل يمثل في الآن ذاته مصالح القنصلية البرتغالية) :

A.E, A.G.A, caja 3404.

كما أن بعض أفراد أسرة الأزرق كان لهم باع طويل في ميدان التطاول على الناس وعلى ممثلي المخزن. ونخص بالذكر منهم التاجر الحاج أحمد الأزرق، المحمي الإسباني (كاتب بالقنصلية) وأحد أولاده. ومما ذكره القاضي البريبري في إحدى رسائله الموجهة إلى السلطان في العام 1894، في خصوص هذين الشخصين : «... ثم أنهي لكريم علم سيدنا أدام الله علاه أن الأزرق وولده عند الخاص والعام من العدول والتجار وغيرهم معروفان بمثل هذه الأفاعيل من التلصص على الحكام وسبهم والضرب بالمفاتيح لمن خاصمهم في أدنى شيء وغير ذلك. أما هو [يعني الأب] فكان في ولاية القائد عبد السلام السويسي ضرب أحد إخوته بمفتاح لرأسه فجرحه جرحاً مخوفاً، فرفع للعامل فتجاسر عليه وخرج عن طوره، فضربه ضرباً شديداً نحو ألف سوط فيما شاع بين الناس ولازال أثر السياط في جسده إلى الآن. وسجنه لمدة ثم سرحه ومات أخوه المضروب بعد ذلك. ثم فعل مثل ما ذكر مع السيد محمد بن إبراهيم في مدة ولايته للقضاء، فسجنه ما يزيد على نصف شهر [...] واشترى عرصة محبسة على محاجير، فكبر بعضهم وقاموا عليه في ذلك فلم يجدوا معه حقاً ولازالوا يتبعونه في تلك الدعوى. ورفعته امرأة لمجلس الشرع فذكرت أنه كان أعطاها ستين ريالا فلم يزل يزيد عليها الربا كل عام إلى أن صارت نحو ستمائة [...]. وأما ولده فإنه يمسك مفاتيح دار السلعة في يده، فإذا كلمه شخص في أدنى شيء أشار عليه بالمفاتيح ليضربه. وتشاجر مع رجل ذات يوم فضربه بالمفاتيح المذكورة لرأسه ضرباً شديداً فجرحه جرحاً مخوفاً ومكر به غاية المكر، فقال الشرع موجود والمخزن موجود، فسبّ الشرع والمخزن، وكان مراده أن يقتله فانتزعه الناس من يده...»[129].

ولأن القاضي البريبري كان متشدداً في إحقاق الحق، فلم يتوان عن الزج بالأب وابنه في السجن لما رفض الأب تسلم نسخة من حكم لم يكن في غير صالحه، وراحا «يسبان الحكم ومن حكم به»[130].

(129) رسالة من القاضي محمد بن عبد الرحمان البريبري إلى السلطان بتاريخ 14 شوال 1311 / 20 أبريل 1894، م.و.م.

(130) نفس الرسالة.

وحتى لا تتكرر مثل هذه الوقائع ثانية، وفي إطار رد الاعتبار للأزرقين وجه السلطان أمره إلى القاضي «بعدم العود للدخول في الدعاوى الشرعية المتعلقة به وبولده مطلقاً»، وبأن يرفع الأب دعاواه إلى قاضي سلا، وفي الآن ذاته وجه أمراً ثانياً لقائد المدينة يوصيه فيه أن يعامل التاجر أحمد الأزرق معاملة خاصة، إن من جانب الاعتناء به، أو شد عضده في كل الدعاوى المخزنية التي يرفعها إليه[131].

ومن جهة أخرى إذا كان اليهود، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، قد توقفوا عن أداء الجزية مع نهاية العقد الثامن من القرن التاسع عشر بشكل جماعي[132] مخلين بذلك بأحد شروط عقد الذمة، فإن سلوكات بعضهم بلغت شأواً كبيراً من التجبر والطغيان. وخير مثال على ذلك ما قام به المحمي الإيطالي موشي إسرائيل (سمسار التاجر إسحاق ناهون القاطن بطنجة) إلى جانب ولديه من إهانة فادحة في حق حفيد شيخ الزاوية الشرقاوية سيدي بنداود الشرقي سنة 1895، الأمر الذي كاد أن يؤدي إلى اندلاع فتنة في المدينة لولا تدخل القائد.

وحول تفاصيل هذه الواقعة كتب القائد السويسي رسالة إلى السلطان مما ورد فيها أن «حفيد البركة سيدي بنداود الشرقي من أبي الجعد ورد بقافلة زيت وغيره، فنزل للسوق ووقف بحانوت يهودي قيساري قبالة فندق القيسارية واشترى منه قالة كتان ودفع له ثمنها ثم وقع بينهما لجاج ءال إلى أن مزق الشرقوي المذكور القالة من الكتان التي صارت له، فسبه اليهودي ورد عليه هو، وكان إذ ذاك أحد ولدي اليهودي موشي إسرائيل ماراً في السوق فأخذته الفضاضة والطغاية وترامى على الشرقوي وانطلق عليه وما قصر فتقهقر الشرقوي ودخل الفندق يتدرق فيه [أي يختبئ فيه]. فأسرع ولد اليهودي لدارهم ونادى على أبيه وأخيه وصاحبين لهم فجاءوا مسرعين وبأيديهم العصي فما شعر الشرقوي إلا والناس يصيحون به : «الفرار الفرار»، فخرج من الفندق فاراً فأدركوه، فهرب وترك نعليه، وألهمه الله أن دخل الديوانة بالمرسى وهم في طلبه ومعهم قونص الصبنيول ومخزنية لصحبته

(131) رسالة من السلطان إلى القائد محمد السويسي بتاريخ 25 رمضان 1311 / فاتح أبريل 1894، الكناش 694، خ. ح، ص 176.

(132) انظر متن الهامش 50، ص. 157.

مع اليهود حتى دخلوا عليه بالديوانة وأرادوا قتله وعدلا المرسى يقيانه وهو لائذ بظهر الأمين الفاسي حسبما يصل حضرة مولانا موجبان بذلك».

وقد كان من عواقب هذه الواقعة، تضيف الرسالة، «ثم قام هرج في البلد كاد لولا لطف الله تعالى أن يقع باليهود موقعاً شانعاً فتداركت ذلك بأصحابنا وعقلاء أهل البلد حتى سكن غليان المسلمين وجلس كل واحد منهم على حده، وطيبنا نفوس الناس برفع القضية لمولانا دام عزه وعلاه ونظر سيدنا أوسع». ثم تزيد الرسالة مباشرة، من باب إشعار السلطان بامتداد مضاعفات هذه الواقعة ما لم يزجر هذا اليهودي وولديه : «ولاشك سيدي إن بقي هذا اليهودي وأولاده هنا ولم يجر عليهم وعلى أصحابهم آداب فالأمر يفضي لسوء حال لما لا يخفى مولانا أعزه الله أن هذا الثغر المحروس مجازاً مغمور بوفود القبائل مثل تادلة ووردیغة واسماعلة وغيرهم الذين يقتلون ويموتون على شرقوة وأحرى ءال سيدي بنداود...»[133].

وفعلا، بادر السلطان – بعد مرور أسبوعين على هذه الواقعة – بتوجيه الأمر إلى نائبه بطنجة لإثارة هذه النازلة مع سفير إيطاليا وإطلاعه على الموجبين «ليجري على اليهودي وأولاده الأحكام ويرفعهم من البلد لأن بقاءهم فيها عرضة للوقوع في محذور». كما أمره، في الوقت ذاته، بإثارة الموضوع مع سفير إسبانيا خصوصاً فيما ارتكبه القنصل الإسباني المعتمد بالرباط «من التعصب على الغير بلسانه وبيده وبصاحبه حتى عظمت تلك الفتنة بسببه وتقوى به أولئك اليهود وهجم على دار المخزن [يعني الديوانة] بنفسه لأجلهم...»[134].

ماذا كانت النتيجة ؟

إذا كانت الوثائق لم تسعفنا في تتبع تفاصيل المفاوضات التي خاضها النائب الطريس مع سفيري إيطاليا وإسبانيا، فإن هذا لا يمنع من القول إن النتيجة الأساسية هي أن موشي إسرائيل ظل إلى حدود نهاية القرن التاسع عشر مقيماً في الرباط

(133) رسالة من محمد السويسي إلى السلطان بتاريخ 26 ربيع الأول 1313 / 16 شتنبر 1895، م.و.م.
(134) رسالة من السلطان إلى النائب محمد الطريس بتاريخ 10 ربيع الثاني 1313 / 30 شتنبر 1895، م.و.م.

كسمسار إيطالي لدار إسحاق ناهون، وفي الآن ذاته ممثلا لعدة دور تجارية، فرنسية وبريطانية وألمانية[135]. لكن مع بداية القرن العشرين لم يعد محمياً إيطالياً، وإنما أصبح من جملة الرعايا الإسبان المقيمين في الرباط. ومعنى هذا أن السفير الإسباني كافأ هذا المحمي جراء فعله، أو بالأحرى أفعاله المشينة، ومكنه من الجنسية الإسبانية، ليتحول بدوره، مع بداية عام 1903، إلى موزع للحمايات، حيث بلغ عدد محمييه سنة 1907 ستة : ثلاثة مخالطين وثلاثة سماسرة[136].

ومن بين أولئك السماسرة الذين اشتهروا بغطرستهم وإهانتهم ممثلي المخزن دابيد بن زرقين، وذلك على الأقل ابتداءً من العام 1903[137]. وقد بلغت به الوقاحة أن توجه يوما إلى مجلس حكم القائد ودون أن تكون له أي دعوى أو «أي حق يطلبه»، وإنما فقط ليهين القائد «ويرفع عليه الصوت بالكلام الفظ»[138]. ونفس الشيء قام به تجاه المحتسب حيث اعترض طريق مسجون كان متوجهاً للسجن وأشبع المحتسب سباً وشتماً أمام الملأ[139]. وإلى ما بعيد توقيع الحماية كانت تطاولات ابن زرقين ماتزال قائمة دون حسيب أو رقيب، بل وطالت خاصة المسلمين. وهكذا عندما دفع شريفاً علوياً وسط جماعة من الناس وهدده بحجر،

(135) أشير إلى اسمه إلى جانب شريكه السمسار الإيطالي الذمي صمويل طوليدانو ضمن لائحة لأبرز التجار الأجانب والمحميين المقيمين في الرباط سنة 1889. وقد أنجز هذه اللائمة القنصل الإسباني المعتمد بالرباط خوصي ميانا (José Meana) بتاريخ 18 يونيو 1898. انظر :
A.E, A.G.A, caja 3047.

(136) أما المخالطون فهم : المعطي بن محمد الورديغي والحاج التهامي بن محمد الطرفاوي (وكلاهما كان مقيماً في الرباط) وأحمد بن إدريس الزيادي الطرفاوي (وهذا كان مقيماً في الزيايدة)، وأما السماسرة فهم : صالح بن عبد الكريم الورديغي وإلياهو بن يعقوب بن السعيد ودابيد بن زرقين. انظر : خ. ص بسلا، السلسلة ا ـ أ ـ مح 5، الوثيقتان 608 و609 ؛ وانظر أيضا الجدول الثاني عشر (خانة المحميين الإسبان).

(137) رسالة من محمد الطريس إلى قائد الرباط أحمد السويسي بتاريخ 20 ربيع الأل 1321 / 16 يونيو 1903، كناش 767، خ. ح، ص 213.

(138) رسالة من القائد الصديق بركاش إلى القنصل الفرنسي لوي مرسييه (L. Mercier) بتاريخ 21 شعبان 1328 / 28 غشت 1910 :
carton 1119, Nantes

(139) رسالة من المحتسب العربي الزبدي إلى القنصل الإسباني بالرباط كارلوص دي أراخونا (C. De Aragona) بتاريخ 19 شوال 1329 / 13 أكتوبر 1911 :
A.E. A.G.A, caja 3404.

وطلب منه الشريف مرافقته «إلى المخزن، سبه وسب المخزن وسب الدين والنسب»[140].

لنقف عند هذا الحد ونتساءل ماذا كان، بالمقابل، رد فعل المغاربة غير المحميين تجاه هؤلاء الذين ارتموا في أحضان الحمايات الأجنبية وأصبحوا امتداداً للأجانب على مستوى الحقوق والامتيازات، كما على مستوى التطاولات والتجاوزات ؟

في طليعة تلك الردود يجدر التذكير بموقف العلماء الذين ألفوا تآليف في الموضوع، تدور كلها حول التنديد بالمحتمين والدعوة إلى مقاطعتهم. ولقد سبق للفقيه المنوني أن عرّف بعدد من تلك التآليف والخطب، منوهاً بأصحابها الذين سجلوا مواقف وطنية مبكرة ضد الامتيازات الأجنبية[141].

غير أن ما أثار انتباهنا في تلك المؤلفات السبعة التي أشار إليها المنوني أن ستة منها كانت من تأليف علماء فاسيين، ومؤلف واحد من تأليف عالم مراكشي. فهل معنى هذا أن علماء الرباط لم يساهموا في هذا المجهود الوطني ؟ كلا، لقد ساهموا بدورهم، قولا وفعلا. وفي طليعتهم الفقيه القاضي محمد البريبري الذي سبقت الإشارة إلى مواقفه الشجاعة أكثر من مرة، وهي المواقف التي كلفته العزل من خطة القضاء والجلوس في داره، غير آسف !

ومن جهتهم فإن العامة وكذا الشرفاء كانوا يضيقون الخناق على بعض المحميين ويعرضونهم إلى إهانات بدءاً من الشتم وانتهاءً بمحاولة إفراغهم من المحلات التي كانوا يكترونها إلى جوارهم. إلا أن هذه السلوكات كانت تتم بالأساس مع الفئات المحمية الفقيرة، كما وقع في العام 1888 مع بنت طجة، وزوجة المعلم أحمد الجزيري وولدها المحمي الفرنسي[142].

---

(140) رسالة من القائد الصديق بركاش إلى القنصل الإسباني كارلوص دي أراخونا بتاريخ 22 شوال 1330 / 4 أكتوبر 1912 : A.E, A.G.A, caja 3404.

(141) محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب، م.س، ج 1، ص 326 - 334.

(142) رسالة من القنصل الفرنسي أنطوان دكور (نينو) إلى القائد محمد السويسي بتاريخ ماي 1888 ؛ وانظر رسالة أخرى من نفس القائد إلى نفس القنصل بتاريخ 2 رمضان 1305 / 15 ماي 1888. carton 1068, Nantes.

وفي أحواز الرباط، حيث كانت سلطة المخزن محدودة، فإن ردود الفعل اتخذت أشكالا أخرى. ومن أهم ما كان يتكرر من تلك الردود، الهجوم على حملة البريد الأجنبي (الرقاصة) المتجهين من الرباط إلى الدار البيضاء أو العكس، ونهب محافظهم (الشكاير) وتمزيق الرسائل، خصوصاً بوادي إيكم والصخيرات وبوزنيقة. وكانت أصابع التهمة توجه تارة إلى بعض فرق قبيلة زعير، وتارة أخرى إلى بعض فرق قبيلة الأعراب[143]، إلا أنه نادراً ما كان تنتهي تلك الهجومات بالقتل[144].

وأخيراً، وليس آخراً، فإن بعض فرق هاتين القبيلتين كانتا تقومان بشكل دوري بنهب زرع المخالطين وماشيتهم، سواء في كبد الليل أو في واضحة النهار[145]. وقد وصل الأمر إلى قتل بعض أهل الذمة ونهب سلعهم في بعض أسواق زعير، كما وقع في العام 1899[146]. وبسبب ما كان يفرضه المخزن من ذعائر واعتقالات في صفوف فرق القبيلتين، فإن العلاقة بين الطرفين كانت تبلغ، أحياناً، درجات عليا من التوتر، وإلى جانبها توتر العلاقة بين المدينة وأحوازها، كما وقع في شهر ماي 1903 عندما هددت بعض فرق قبيلة زعير بالهجوم على المدينة ونهب الملاح، وإن كان ذلك الهجوم لم ينفذ، بفعل الاحتياطات المشددة التي اتخذت، سواء على مستوى تزويد المدينة بكميات مهمة من الأسلحة والذخيرة (خمسمائة مكحلة وخمسين ألف خرطوشة) أو تحصين أبراج الأبواب وإصلاح ما كان متهدماً من الأسوار، خصوصاً سور الملاح الممتد من باب شالة إلى برج سيدي مخلوف[147].

---

(143) وقفنا على عشرات الرسائل حول نهب البريد الأجنبي، انظر بصفة خاصة :
cartons 1072 et 1075, Nantes; caja 3400 (A.E. A.G.A).

(144) وقفنا على مثال واحد وقع في الصخيرات خلال مجاعة 1880، حيث تم قتل فردين من حملة البريد الإسباني. انظر وثيقة في الموضوع في دورية الوثائق، م 7، ص 267 - 268.

(145) انظر على سبيل المثال رسالة في الموضوع من السلطان إلى القائد عبد السلام السويسي بتاريخ 10 شعبان 1300 / 16 يونيو 1883، الكناش 353، خ.ح، ص 85.

(146) رسالة من السلطان إلى القائد محمد السويسي بتاريخ 14 جمادى الثانية 1317 / 20 أكتوبر 1899، الكناش 734، خ.ح، ص 6 - 7.

(147) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر الرسائل الواردة في الكناش 763، خ.ح، الصفحات 183، 194، 200، 201، 202، 205. ويتعلق الأمر برسائل وجهها النائب محمد الطريس إلى القائد أحمد السويسي وكذا إلى أمناء مرسى العدوتين وتمتد زمنياً من 24 صفر 1321 / 12 ماي 1903 إلى 7 ربيع الأول 1321 / 3 يونيو 1903.

خـلاصـــة

يتبين مما سبق أن عدد السكان المسلمين في الرباط ظل، عموماً، على امتداد القرن التاسع عشر ثابتاً بين 20 ألف و25 ألف نسمة. فبالرغم مما كانت تخلفه الأوبئة من خسائر فادحة في الأرواح، فإن نسبة المواليد المرتفعة وهجرات أهل البادية كانت تقوم بتعويض تلك الخسارات، ومن ثمة فإن تلك الأعداد ظلت محكومة بما يسمى عند الديمغرافيين بـ«التوازن التقليدي».

وإذا كان هذا «التوازن التقليدي» ينطبق بدوره على أعداد ساكنة اليهود، فإنه مع ثمانينيات القرن المذكور وقع الخلل بفعل الهجرة المكثفة سواء في اتجاه الدارالبيضاء أو صوب أمريكا الجنوبية، وكان من عاقبة ذلك أن تقلصت أعداد هؤلاء من حوالي 7000 نسمة سنة 1867 إلى حوالي 4500 نسمة سنة 1900 إلى حوالي 2600 نسمة مع بداية الحماية.

وبالرغم من أن عدد الجاليات الأوربية ظل محدوداً لم يتجاوز إلى حدود العام 1911 حوالي 108 أجانب جلهم كانوا من الفرنسيين والإسبان، فإن تأثيرهم، مع من انضاف إليهم من أهل الحمايات، كان قوياً في حياة المدينة انعكس صداه على السكان من جهة، وعلى ممثلي المخزن من جهة ثانية.

الفصل الرابع

الفلاحـة

يتضح من أقدم الخرائط التي أنجزت حول المنظر الزراعي لمدينة الرباط وأحوازها، والتي تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر (انظر الخريطتين المرفقتين يسرته)[1] أن الأراضي الزراعية للمدينة وأحوازها كانت عبارة عن بساتين وأراض حراثية.

وإذا كانت ملكية تلك الأراضي، إسوة بما كان عليه الأمر في كافة المدن، موزعة بين ثلاثة أطراف هي المخزن والأوقاف والخواص، فإن هناك أسئلة أساسية ما تزال في حاجة إلى جواب : ماذا كان نصيب كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة من تلك البساتين والأراضي الحراثية ؟ وكيف كان يتم استغلالها ؟ وما نوع الإنتاج وحجمه ؟ وبين هذا وذاك ما هي التطورات والمشاكل التي عرفها المشهد الفلاحي لمدينة الرباط وأحوازها خلال القرن التاسع عشر ؟ باعتباره جزءاً أساسياً من بنية المدينة.

(1) الخريطة الأولى أنجزها عضو البعثة العسكرية القبطان شلو مبيرجير (Schlumberger) سنة 1892، ويوجد أصلها في : A.G.V, carton 3h6, dossier 92.
والثانية من إنجاز القبطان بوكور والمساعد برنودة عضوا البعثة العسكرية خلال سنتي 1897 و1898 (انظر اسمهما على وجه الخريطة). وقد وردت ضمن مقالة نشرها برنودة في العام 1937. انظر :
M. G. Bernaudat, Au sujet d'un plan ancien de Rabat et Salé, in **Revue de géographie du Maroc**, 1er trimestre, 1937, XXI année, N° 1, p. 72.

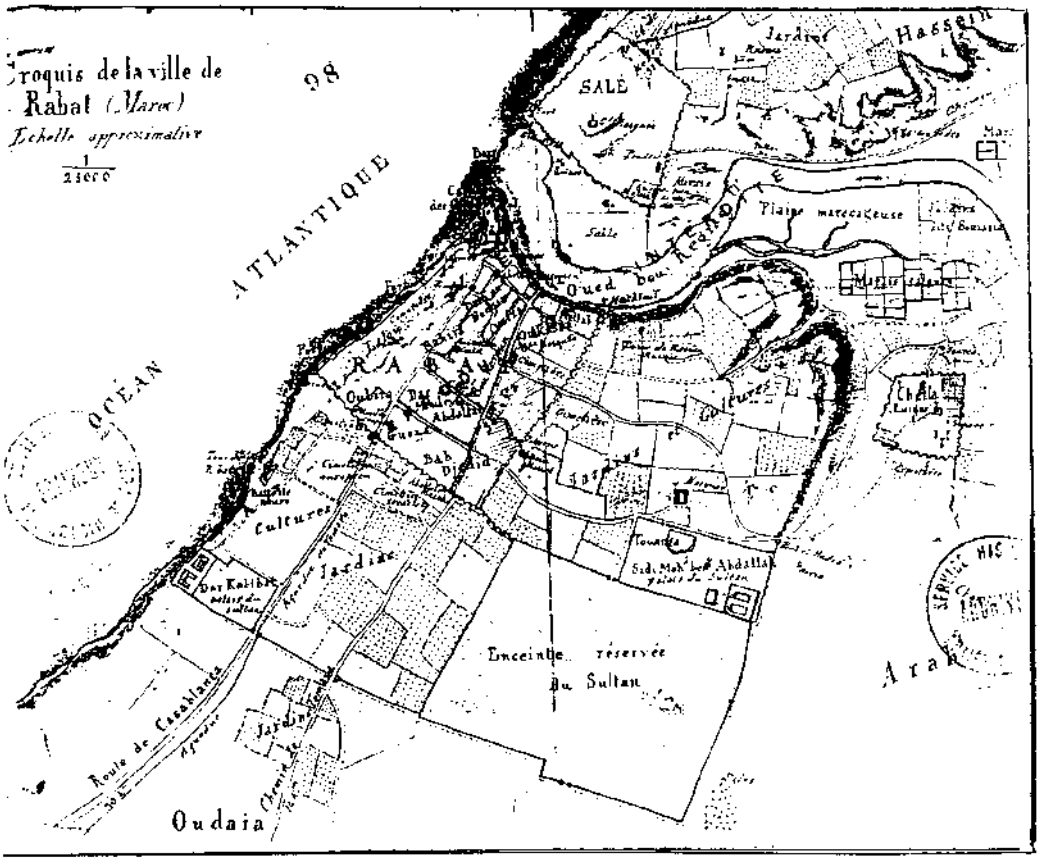

Croquis de la ville de Rabat

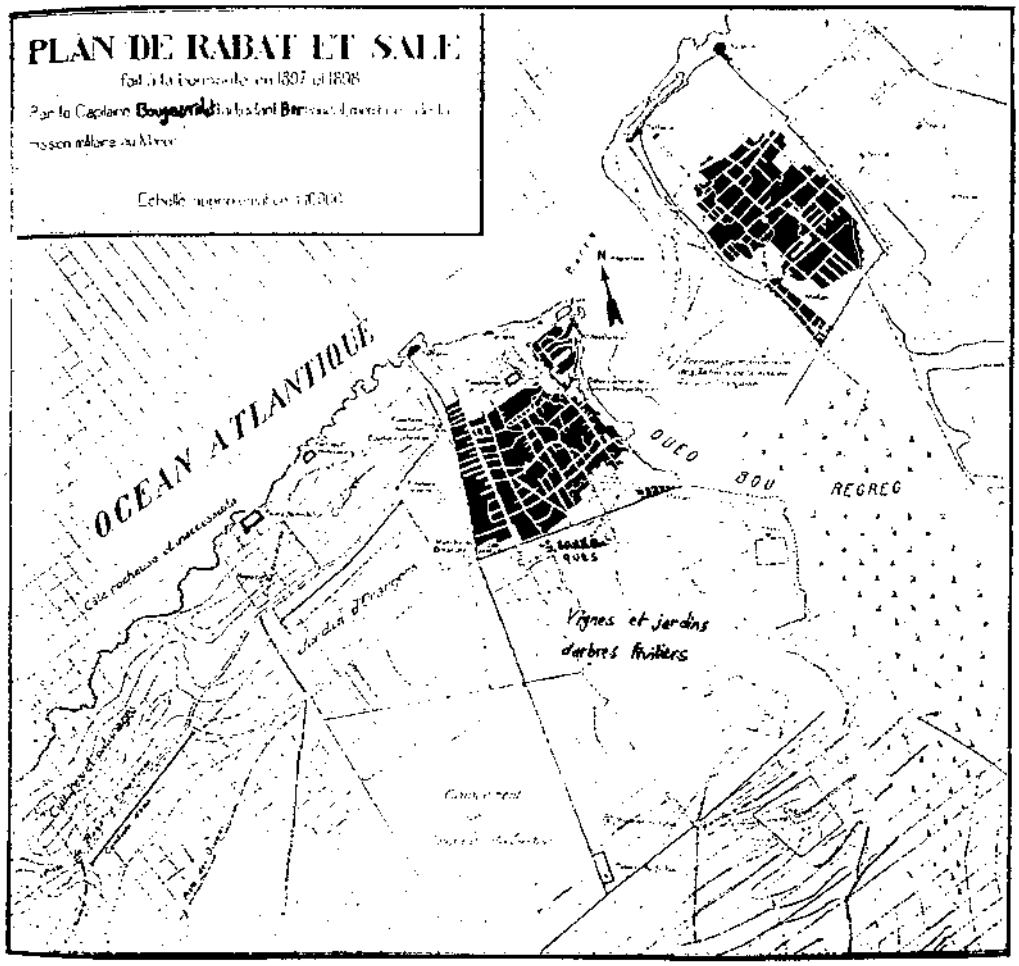

PLAN DE RABAT ET SALÉ

أولا : توزيع الملكيات الزراعية

1ـ ملكية المخزن

أ ـ البساتين

كانت تسمى في الوثائق الرسمية بأسماء متعددة، هي السوان والجنان والعرصات والغيضات.

فالسوان في اللغة العربية الكلاسيكية، كما ورد في «لسان العرب» لابن منظور، ومفردها سانية، تعني أحد أمرين. أولهما، الناقة يستقى عليها، يقال سنيت الدابة وغيرها إذا سقي عليها الماء. وفي حديث الزكاة، «ما سقي بالسوان ففيه نصف العشر». وثانيهما، الأرض المسقية. يقال أرض مَسْنُوة ومَسْنِية يعني مسقية. والمسنوية البئر يسنى منها. ومن الثابت أن مصطلح السانية في الوثائق المغربية كان يطلق على أرض مسقية، سواء كان إنتاجها مخصصاً للخضر والبقول، أو لغراسة الأشجار المثمرة، أو لكليهما معاً، مع غلبة غراسة الخضر بالنسبة لسوان الرباط.

والجنان، وتجمع أيضا بجنات[2] ومفردها الجنة، هي الحديقة ذات الشجر. وفي رواية، يقول ابن منظور «لا تكون الجنة في كلام العرب إلا وفيها نخل وعنب. فإن لم يكن فيها ذلك وكانت ذات شجر فهي حديقة وليست جنة»[3]. وبالفعل فإن ما كان يميز جنات الرباط خلال القرن التاسع عشر هو كروم العنب التي كانت تقع أساسا في حسان[4] وفي أكدال وذلك إلى حدود سنة 1279هـ / 1862م، تاريخ شراء السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان مجموع الجنات من أصحابها التي شيد في جزء منها مقر إقامته السلطانية، كما أشرنا إلى ذلك من

(2) في الوثائق كما في لسان العامة يشار إلى كلمة «جنان» عند المفرد، و«الجنانات» عند الجمع. غير أن هناك خطأ شائعا يتمثل في جمع الجنة بـ«الأجنة» (وهي جمع لكلمة جنين).

(3) ومن المعلوم أن الجنة في القرآن والحديث – كما أشار إلى ذلك ابن منظور – هي الدار النعيم في الدار الآخرة، من الاجتنان وهو الستر، لتكاثف أشجارها وتظليلها بالتفاف أغصانها. (انظر مادة جنة في «لسان العرب»).

(4) وقد تبين ذلك بوضوح في الخريطة الثانية (بوكور وبرنودة).

قبل[5]. أما بالنسبة للنخيل، حتى وإن كان موجوداً ولفت، أحياناً، انتباه بعض الأجانب[6]، فإنه لم يكن من النوع المثمر أو، في أحسن الحالات، لا يثمر سوى البلح[7].

وتدل كلمة العرصة، وجمعها عراص وأعراص وعرصات، في قاموس «لسان العرب» على ساحة الدار، كما تدل على كل بقعة ليس فيها بناء، حتى إذا تحولت تلك البقع إلى فضاء مغروس بمختلف أنواع الأشجار المثمرة إلى جانب الخضر والبقول، حافظت على اسمها (عرصة) كمقابل لكلمة غرسة التي كانت بدورها متداولة سواء في كتب الحوليات والنوازل، أو في بعض الرسوم العدلية.

أما مصطلح الغيضات فقد كان يطلق خصيصاً على البساتين الواقعة داخل زاوية شالة. والغيضة – وتجمع أيضا بغياض وأغيض – تعني، لغة، الشجر الملتف في مغيض الماء. والمغيض، وجمعه مغايض، هو منخفض تتجمع فيه المياه. لكن مع بداية القرن العشرين غاب هذا المصطلح نهائيا عن الاستعمال واستبدل بكلمة العرصة.

وهكذا، بالاستناد إلى الجدول الثالث عشر[8] المتعلق بإحصاء عرصات المخزن في الرباط في العام 1323هـ / 1905م، نلاحظ ما يلي :

أولا، أن عددها كان يبلغ اثنتي عشرة عرصة، كانت تقع في ثلاثة مواضع : واحدة، فقط، تقع داخل السور الأندلسي، في حي وقاصة الذي كان قد شيد في جزء منه الملاح الجديد في العام 1808 والذي كان قبل ذلك عبارة عن جنات

(5) انظر متن الهامش 147 من الفصل الأول، ص. 66.

(6) Cotte narcisse. - **Le Maroc contemporain**, Paris, 1860, p. 51

(7) محمد الدكالي، م.س، ص 38.

(8) سطرناه بالاعتماد على الكناش 266، خ.ح، ص 18 – 21.
ويتعلق الأمر بكناش خاص بإحصاء مجموع أملاك المخزن بالرباط سنة 1905. وتوجد نسخة من هذا الكناش مترجمة إلى اللغة الفرنسية مع إضافة بعض الملحقات لا توجد في الكناش المحرر بالعربية (سنشير إليها في إبانها) انظر نسخة منه في :
carton 1297, Domaine de Rabat, Nantes.

وبساتين مغروسة بأشجار الكروم والعنب والبرقوق والإجاص[9]، ومعنى هذا أن هذه العرصة ظلت لوحدها شاهدة على ماضي هذا الجزء من الحي بعد بناء الملاح، قبل أن يطالها الاندراس في العام 1908، كما سنرى في ما سيرد. وست عرصات كانت تقع داخل السور الموحدي وبمحاذاته من جهة باب الجديد في اتجاه جامع السنة إلى حدود باب الرواح. وخمس عرصات تقع خارج السور الموحدي وداخل السور البراني (ثالث أسوار المدينة) وذلك بدءاً من باب الأحد إلى حدود باب تامسنا.

ثانيا، أن عرصة واحدة كانت مشتركة مع الغير (فنجيرة) وكان نصيب المخزن منها يتكون من سبعة أعشار، ونصف العشر، وربع نصف العشر، ونصف ربع نصف العشر، أي ما يزيد بقليل على الثلاثة أرباع[10].

ثالثا، أن أهم تلك العرصات، كما يتضح من ثمن رقبتها، هي الدغمية والمأمونية : 42000 ريال، أي ما يعادل 47,3 % من قيمة رقبة كل العرصات. وإذا أضفنا إليهما عرصة مولاي أحمد (10000 ريال) فإن النسبة ترتفع إلى 58,6 %. وفي ما يخص مساحة هذه العرصات فقد وقفنا على خمسة أرقام مضبوطة : عرصة المأمونية : 8 هكتارات[11]، وعرصة الدغمية : 5,6 هكتارات، وجنان الدالية وأرض مطلية وقب السلهام : 0,9 هكتار[12] وعرصة السلاوية : 1,6 هكتار[13] وعرصة وقاصة : هكتار واحد[14] وبالتالي فإن مجموع مساحة هذه العرصات الخمس، بما في ذلك أرض مطلية وقب السلهام، هو 17 هكتاراً. وبإجراء عملية حسابية تقريبية، بالاعتماد على المعطيات الواردة في الكناش 266، يمكن القول إن

(9) محمد الضعيف، م.س، ص 344.

(10) أما نصيب الشركاء الآخرين فهو : 122 على 2810 (العشران وثمنا العشر ونصف ثمن العشر)، الكناش 219، خ.ح، ص 60.

(11) الرسم العقاري 461 ر، م.ع.ر.

(12) رسم عدلي مؤرخ في فاتح نونبر 1913 ضمن الرسم العقاري 544 ر، م.ع.ر.

(13) نسخة من ظهير مؤرخ في 29 أكتوبر 1915، ضمن وثائق :

carton 93, Domaine de Rabat, Nantes.

(14) الرسم العقاري 720 ر، م.ع.ر.

الجدول 13 : عرصات المخزن بالرباط
حسب إحصاء وتقويم 1323هـ / 1905م

التوزيع الجغرافي	قيمة رقبتها بالريال	مصدرها	ملاحظات
* داخل السور الأندلسي			
1. عرصة وقاصة (بحي وقاصة)	5450	الشراء في العام 1841	كانت مساحتها تقدر بهكتار واحد
* العرصات الواقعة خارج باب التين (باب الجديد)			
2. عرصة المأمونية	12000		كانت مساحتها تقدر بـ8 هكتارات
3. عرصة ضاكية	1500		
4. عرصة بركاشة	7500		
5. عرصة الدغمية	30000	المصادرة	أرجعت له في العام 1910
6. جنان الدغمي مع الأرض	جنان الدغمي 750 أرض مطلية 250	في العام 1903 من الوزير المهدي المنبهي	وتحول اسم العرصة الدغمية إلى اسم العرصة المنبهية التي كانت مساحتها تبلغ : 5,6 هكتارات
7. جنان آخر كان للدغمي أيضاً (قب السلهام)	500		
* العرصات الواقعة خارج باب الحد			
8. الحظ $\frac{1117}{24210}$ من عرصة فنجيرة	5765	المصادرة في العام 1895 من القائد بوشعيب السعيدي	لقراءة هذا الحظ انظر متن الهامش 10 وكذا الهامش نفسه
9. عرصة عفيرة	6000		
10 العرصة الدعنونية	5000		
11 العرصة السلاوية	4000		كان لها بابان أحدهما خارج باب الحد والآخر خارج باب العلو (1,6 هكتار).
12. عرصة مولاي أحمد (المحدودة بسور باب تامسنا)	10000	الشراء في العام 1838	
المجموع :	88715		

مجموع مساحة عرصات المخزن في العام 1905 لم تتجاوز، بالكاد، ثلاثين هكتاراً، بلغت قيمة رقبتها 88715 ريالا.

ما هو المصدر الذي اعتمده المخزن في تملكه هذه العرصات ؟

يقال، عادة، في خصوص مصادر أملاك المخزن، بصفة عامة، أنها كانت تفد من مصدرين اثنين : أحدهما يتمثل في مصادرات أملاك «الموظفين» المخزنيين إثر موتهم أو إقالتهم من مهامهم، والآخر يرتبط بأملاك المنقطعين، ممن لا وارث لهم[15]. والحال، أن هناك مصدراً آخر يتعلق بالشراء.

ففي ما يخص الشراء وقفنا على حالتين : الأولى تتعلق بالعرصة المسماة بـ«عرصة مولاي أحمد». وقد سميت بهذا الإسم إلى مشتريها مولاي أحمد، الذي كان خليفة لأبيه السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام (1822 - 1859) بالرباط. وقد اشتراها في نهاية العام 1838[16]، وقام بتحويلها – بعد حصوله على إذن من والده – إلى غرسة مغروسة بأشجار البرتقال (اللشين)، إذ كانت في الأصل عبارة عن أرض حراثية (بلاد)[17].

والحالة الثانية ترتبط بعرصة وقاصة، نسبة إلى الحي المشار إليه آنفا. ويستفاد من رسم عدلي مؤرخ في 29 صفر 1257 / 22 أبريل 1841 أن الذي أدى ثمن شراء هذه العرصة – نيابة عن السلطان المولى عبد الرحمان – هم أمناء المرسى وقائد المدينة[18] وذلك بمبلغ خمسمائة مثقال تقاضاها البائع الفقيه المعطي الأوراري[19].

(15) انظر، على سبيل المثال :
Michaux-Bellaire, L'organisation des Finances au Maroc, in **A.M. V.XI**, 1907, p. 230.

(16) رسالة من السلطان إلى عبد السلام السلاوي بتاريخ 27 شوال 1254 / 13 يناير 1839، خ.ح، مح 29/7-2/7، ك II. ومما ورد فيها : «وبعد، فوجه لولدنا الأمير مولاي أحمد أصلحه الله أربعمائة لقمة من اللشين بقصد غرسها بمحل اشتراه برباط الفتح...».

(17) رسالة من السلطان إلى القائد محمد بن عبد الرحمان أشعاش بتاريخ 3 قعدة 1254 / 18 يناير 1839، خ.ح، مح 23/7-2/7 ك II، ومما ورد فيها : «فقد أذنا لولدنا الأمير مولاي أحمد أصلحه الله في غرس بلاد اشتراها برباط الفتح، فما وجه لك من العود الرقيق وجهه له والسلام».

(18) وهو محمد بن الحاج محمد السويسي، أما الأمناء فهم الحاج أحمد الجداد التطواني والحاج محمد بن المكي فرج ومحمد زنيبر السلاوي.

(19) يوجد هذا الرسم العدلي – إلى جانب رسوم عدلية أخرى – في الرسم العقاري 720ر، م.غ.ر.

أما بقية العرصات الخمس التي كانت تذكر ضمن أملاك المخزن على الأقل منذ حكم محمد بن عبد الرحمان وخلفه المولى الحسن،ن وهي المأمونية وضاكية وبركاشة والسلاوية والدعنونية[20] فلم نقف على مصدرها. ومعنى هذا أن عددها ظل قارا على امتداد حكم المولى الحسن (1873 ـ 1894) في سبع عرصات. وكان علينا أن ننتظر إلى بداية حكم المولى عبد العزيز وبالضبط ابتداء من العام 1895 حتى يتحرك عددها. وهنا نصل إلى المصدر الثاني، ففي هذا العام (1895) تمت مصادرة عرصتين : عُفيرة والحظ المشار إليه آنفا من عرصة فنجيرة[21]، وهما من الأملاك المتخلفة عن الهالك القائد بوشعيب السعيدي[22]، أحد قواد الغرب.

وفي العام 1903 صودرت العرصة الدغمية. التي كانت في ملك الوزير المهدي المنبهي، إلى جانب ثلاث قطع أخرى هي «جنان الدالية، ومطلية، وقب السلهام»[23]، وكلها كانت تقع بمحاذاة العرصة الدغمية، التي تحول اسمها إلى

(20) أشير إلى أسماء هذه العرصات السبع ضمن إحصاء أجري في العام 1292هـ / 1875 لممتلكات المخزن بالرباط، انظر الكناش 82، ص 7، وكذا الكناش 93، ص 5، وهما من كنانيش الخزانة الحسنية.

(21) متن الهامش 10، وكذا الجدول 13.

(22) رسالة من أميني العدوتين العربي بن المفضل بن جلال وأحمد بن عبد العزيز الفقاي إلى السلطان بتاريخ 22 رجب 1313 / 8 يناير 1896، خ. ح، مح 5/502، ويستفاد من هذه الرسالة أنه كان قد صدر أمر سلطاني للأمينين الذكورين بسمسرة العرصتين. وبالفعل، قاما بسمسرتهما. فوقفت الأولى (عفيرة) في ألفين وخمسمائة ريال وفي الثانية (فنجيرة) في ألفي ريال. وعلى ظهر الرسالة كتب : «كان اقتضى النظر الشريف بعد ذلك إبقاءهما، وصدر الأمر الشريف للناظر المعموري بالتكليف بهما من جملة جنان المخزن».

(23) رسالة من محمد بن التهامي العلامي والعربي بن عبد الله (نائب المحتسب) إلى قائد سلا عبد الله بن سعيد، بتاريخ 19 رمضان 1321 / 9 دجنبر 1903، يوجد أصلها بخزانة الحاج العربي بنسعيد بسلا، وقد أوردها : أبو بكر القادري، **القائد عبد الله بنسعيد رائد من أعلام المغرب الحديث**، مطبعة الجديدة، 1995، ص 80 ؛ وانظر رسالة أخرى (نفس المرجع، ص 81) موجهة من السلطان إلى نفس القائد (عبد الله بن سعيد) بتاريخ 11 جمادى الأولى 1322 / 24 يوليوز 1904، تدور حول توجيه الأمر له «بالبحث والتنقيب عن جميع ما هو للمهدي المنبهي، من الأملاك والمالية والحرائة والبهائم والمواشي والأنعام وغير ذلك مما يطلق عليه اسم متاع، بسلا ونواحيها. وتثقيف ذلك وتحصينه وتطيير الإعلام بالبيان ليصدر لك أمرنا الشريف بما يكون عليه العمل فيه».

العرصة المنبهية، كما تحول اسم «جنان الدغمي» إلى جنان الدالية، فيما ظلت الأرض المسماة بـ«مطلية» محتفظة باسمها[24].

بيد أن السلطان مولاي عبد الحفيظ تراجع عن هذه المصادرة وأصدر ظهيرا بتاريخ 12 رمضان 1328 / 17 شتنبر 1910 أمر فيه أمين مستفاد الرباط وقائدها بإرجاع العرصة المذكورة والقطع الثلاث الأخرى إلى صاحبها المنبهي[25]، وذلك جراء الضغط البريطاني، لأن المعني بالأمر حصل على الحماية البريطانية. ومعنى هذا أن عدد هذه العرصات تقلص إلى ثمان عرصات، وذلك بإدراج عرصة وقاصة – الواقعة داخل السور الأندلسي – التي بني فوقها، منذ سنة 1908، مركز التلغراف اللاسلكي[26]. ومعنى هذا أيضا أن المساحة الإجمالية لعرصات المخزن انتقلت من حوالي 30 هكتارا في العام 1905 إلى حوالي 20 هكتارا في العام 1910، أو ما يزيد بقليل.

أما بالنسبة لأملاك المخزن المتخلفة عن المنقطعين فقد كانت موجودة، إلا أن المكلفين بها، وهم أبو المواريث، فقد كانوا يتخلصون منها بسرعة وذلك ببيعها بالسمسرة، بسبب قلة منفعتها. وأقدم مثال وقفنا عليه يعود إلى العام 1837، إذ بمجرد أن تمكن أبو المواريث حجي سليطان من وضع يده على إحدى الجنات المتخلفة عن إحدى الهالكات دون أن يكون لها وارث، بادر ببيعها[27]. وهو الأمر الذي تكرر في العام 1845، حيث يتضح من رسم عدلي – يتعلق ببيع إحدى القطع الأرضية – أن أبا المواريث كانت لديه تعليمات من السلطان ببيع كل أملاك المخزن التي «لا نفع بها»[28]. حتى إذا جاءت حرب تطوان، وما ترتب عليها من استنزاف لخزينة الدولة، أصبحت القاعدة هي بيع كل أملاك المنقطعين من أصل زراعي.

(24) ملف «العرصة المنبهية» ضمن الرسم العقاري 1544ر، م.ع.ر ؛ وعن وضع هذه العرصة وملحقاتها الثلاث سنة 1911 انظر الهامش 210 من هذا الفصل.

(25) وقفنا على نسخة من هذا الظهير، مترجم إلى اللغة الفرنسية، ضمن الرسم العقاري أعلاه.

(26) رسالة من السلطان إلى محمد الطريس، بتاريخ 13 ربيع الأول 1326 / 15 أبريل 1908، م.و.م.

(27) تم بيعها بمائة مثاقيل للمشتري عبد السلام التازي، رسم عدلي بتاريخ 6 ربيع الأول 1253 / 10 يونيو 1837، ضمن وثائق الرسم العقاري 71 ر، م.ع.ر.

(28) رسم عدلي بتاريخ 12 ربيع الثاني 1261 / 20 أبريل 1845، ضمن وثائق الرسم العقاري 32ر، م.ع.ر. ويتبين من الإحصاء الذي أنجز في العام 1330 / 1912 لأملاك المنقطعين غياب أي عرصة أو قطعة أرضية. وكانت تلك الأملاك تتكون من مباني متواضعة، هي عبارة عن دور =

والخلاصة أن بساتين المخزن كانت خلال القرن التاسع عشر محدودة، عددا ومساحة. وفي الوقت الذي بدا فيه أن عددها أخذ ينمو مع بداية القرن العشرين، بفعل سلاح المصادرة، تدخل عنصر الحماية القنصلية ليحد من هذا النمو.

ب ـ الأراضي الحراثية

بالاستناد، ثانية، إلى نفس الكناش السابق، المتعلق بإحصاء وتقويم الأراضي المخزنية في العام 1905[29] نلاحظ ما يلي :

أولا، أن كل القطع الأرضية، وعددها 24 قطعة، كانت تقع داخل السور الموحدي ضمن المجال الممتد من جامع السنة إلى حدود دار سعيد بن صالح[30].

ثانيا، أن قطعة واحدة كانت تحتل أهمية استثنائية، وهي الأرض الواقعة بمحاذاة دار سعيد بن صالح، حيث بلغت قيمة رقبتها 1250 ريالا (أي ما يساوي 21 في المائة من مجموع قيمة رقبة الأراضي).

ثالثا، أن قيمة رقبة كل هذه الأراضي كانت هزيلة جدا مقارنة مع قيمة رقبة العرصات : 5970 ريالا مقابل 88715 ريالا.

رابعا، أن مساحة هذه الأراضي قدرت في العام 1903 بـ 20 هكتارا، وأنها كانت منفذة لعسكر التواركة[31] مقابل الخدمة التي كانوا يقدمونها للسلطان والمتمثلة

(8 دور) وأجزائها (43 جزءا)، وحوانيت (12 حانوت) وأجزائها (9 أجزاء)، وفندق كامل وآخر مشترك مع الغير، وأجزاء من فرنين، وجزء من بقعة بباب الملاح كانت فرنا. انظر: الكناش 816، خ.ح، ص 14.

(29) الكناش 266، خ.ح، ص 22 - 26.

(30) دار سعيد بن صالح هي من آثار السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1757 - 1790)، كان قد بناها للقائد سعيد بن صالح، وهو قائد بخاري، كان متوليا قيادة جيش البواخر بالرباط. وقد اندثرت وبني على أنقاضها الإقامة العامة (التي تحولت إلى مقر للسفارة الفرنسية) انظر :
محمد بوجندار، **مقدمة الفتح من تاريخ رباط الفتح**، م.س، ص 125.

(31) مراسلة من مدير المالية إلى الكاتب العام للحماية بتاريخ 7 مارس 1913 :
carton 93, Domaine de Rabat, division des affaires chériffiennes, Nantes.

في حراسة الإقامة السلطانية بأكدال. ويبدو أنه لأجل هذا السبب لم تدرج ضمن الإحصاء الذي أنجز حول أملاك المخزن بالمدينة في العام 1875[32]. ذلك أن هذا الإحصاء لم يذكر من الأراضي الحراثية سوى ثلاث قطع، هي العذير البراني[33]، الواقع بمحاذاة الإقامة السلطانية بأكدال، وأرض كانت متصلة بباب الجديد، ثم قطعة ثالثة قرب المجاري بالقبيبات[34].

غير أن هذه القطع الثلاث لم تدرج ضمن قائمة إحصاء 1905. وباستثناء العذير البراني الذي يرجع سبب غيابه إلى أنه كان قد أدمج ضمن ممتلكات الإقامة السلطانية، إلى جانب العذير الداخلي[35]، فإننا لا ندري ما آل إليه أمر القطعتين الأخريين وإن كان من المرجح أن المخزن قد قام ببيعهما جراء الضائقة المالية و«قلة نفعهما».

ماذا كان عليه الوضع بالنسبة للأراضي الحراثية الواقعة خارج أسوار المدينة، في ما يسمى عادة بأحواز المدينة، باعتبارها المجال الأكثر تعبيرا عن واقع الملكية؟

نبادر إلى القول إن المكلفين الذين أوكلت إليهم مهمة إنجاز هذا الإحصاء[36] كانوا حريصين على تسجيل ملاحظة واحدة مفادها أن الأرض المخزنية الواقعة في الموضع المسمى بـ«عكراش» – الممتدة بين أراضي قبيلتي الأعراب

(32) مصدر الهامش 20.

(33) من المعلوم أن مصطلح العذير يعني، في الوثائق الرسمية، المرعى المخصص لبهائم المخزن. بيد أن العذير المذكور في هذا الإحصاء كان عبارة عن أرض حراثية تزرع بالشعير. وكان المخزن، قبل إدماجه ضمن الإقامة السلطانية بأكدال، يقوم بكرائه كما سنوضح ذلك لاحقا.

(34) الكناش 82، خ.ح، ص 7، وأيضا الكناش 93، خ.ح، ص 6.

(35) الكناش 266، خ.ح، ص 1. وقد أشير إلى ذلك كالتالي : «الدار العالية بالله بأجدال وما أضيف إليها من العذيرين الداخل والخارج».

(36) أنجز هذا الإحصاء، بناء على أمر السلطان المولى عبد العزيز في نهاية العام 1905، من قبل عامل الرباط أحمد السويسي، وأميني مرسى العدوتين محمد بن البشير الإدريسي وبوبكر جسوس الرباطي، وأمين المستفادات العربي الزبدي، والمحتسب عبد الخالق فرج، والناظر محمد غنام الرباطي، وبمحضر تاجرين هما المكي والزاهرا والعربي بنعبد الله، ومهندسين وعدلين، نفسه ونفس الصفحة.

والأوداية – استحال تقييدها. وقد علل قائد البلد، أحمد السويسي، ذلك «بأنه لا يستغلها أحد هذه مدة لعدم الأمان في محلها»[37].

ودون التساؤل عن مدى صحة هذا التبرير الذي قدمه القائد، فالأساسي هو أن المخزن تمكن في تاريخ لاحق، بعد هذا الإحصاء، من استرجاع هذه الأراضي من السويسي وتم تسجيلها في كناش أملاك المخزن[38].

وقد تبين من المسح الذي أنجزه المهندس الطالب أحمد الجيلالي، صحبة محمد المكي وبعض الفلاحين من أهل الجوار[39]، أن هذه الأرض كانت تتكون من أربع قطع متفاوتة الحجم يجتمع في كل محيطها 28302 متر[40]، وتلك كانت الأرض الحراثية المخزنية الوحيدة التي انضافت إلى إحصاء 1905[41]، إلى جانب القطع الأربع والعشرين المذكورة أعلاه.

وإلى كل هذا يجب أن نشير إلى أرض حراثية مخزنية شاسعة كانت تمتد جنوب الرباط إلى حدود تمارة، طولها حوالي 10 كيلومترات وعرضها حوالي 6 كيلومترات، قدرت مساحتها بـ4053 هكتارا[42]، هي أرض جيش الأوداية، المسماة في الوثائق المغربية بأرض «تهركوست».

(37) نفسه، ص 26.

(38) ويتعلق الأمر هنا بكناش محرر بالفرنسية بعنوان : (Dommaine de Rabat) وهو، أصلا، ترجمة حرفية لكناش 266 إلا أنه يتضمن عددا من المعطيات لا توجد في الكناش المحرر بالعربية، وضمنها هذه الأرض، انظر :

carton 1297, Domaine de Rabat, Nantes, pp. 18 - 20.

(39) نفسه، ص 18.

(40) بلغ محيط القطعة الأولى 4531 مترا، ومحيط الثانية 9360 مترا، ومحيط الثالثة 5350 مترا، ومحيط القطعة الرابعة 9061 مترا، نفسه، ص 18 - 20.

(41) ونشير، هاهنا، إلى أن إحصاءً مماثلا أنجز في العام 1905 لمجموع أملاك المخزن في المراسي الثمانية المفتوحة للتجارة الخارجية بهدف ضمان قرض من عشرة ملايين فرنك من بنك مندلسون (Mendelson) الألماني. ومن جهة أخرى فإن الأملاك المحصاة في هذه السنة هي التي اتخذت كأساس للممتلكات المرهونة في القرض الفرنسي لسنة 1910، بعد أن تم تسديد ما كان بذمة المخزن من قرض بنك مندلسون وغيره كما نصت على ذلك إحدى فقرات الفصل الثاني من قرض 1910.

(42) J. Le coz, Les Tribus Guichs au Maroc, in **R.G.M**, N° 7, 1965,; pp. 13 - 15

ولقد كانت هذه الأرض، قبل ترحيل جيش الأوداية إلى الرباط ونواحيها منفذة للشرفاء العلويين المقيمين في الرباط[43] حتى إذا رحّل المولى عبد الرحمان أوداية أهل سوس في بداية ثلاثينيات القرن التاسع عشر من فاس، وأسكنهم بقصبة تمارة – من أجل حماية الطريق المخزني جنوب الرباط من هجمات زعير – نفذ لهم نفس الأرض التي كانت منفذة للشرفاء العلويين. ولأجل إرضائهم قدم لهم تعويضا سنويا، اعتبر بمثابة كراء للأرض[44]. وقد ظل الأمر على هذا الحال إلى حدود العام 1900، حيث توقف المولى عبد العزيز عن أداء وجيبة الكراء السنوي لورثة الشرفاء المذكورين، جراء إفلاس بيت المال. عندئذ انفجر المشكل بين الشرفاء من جهة، والأوداية من جهة ثانية، حيث طالب الشرفاء أهل الأوداية بأداء واجب كراء «البلاد» التي يستغلونها لكن دون طائل، بالرغم من الضغط الذي مارسه المولى عبد الحفيظ عليهم في بداية العام 1910، كما يتضح من الرسالة التالية : «خدامنا الأرضين القائد قاسم بن بوعزة والقائد ادريس بن العربي الأوديين[45] [...] وصل جوابكم عما أمرناكم من دفع ما ترتب عليكم في كراء بلاد تهركوست للشرفاء العلويين سكان سلا عن المدة السالفة بحسب ثلاثين ريالا في السنة وبدفع واجب كل عام لهم فيما يستقبل، بأن البلاد المذكورة لجانب المخزن وما دفعتم قط فيها كراء لأحد من تاريخ

(43) أشير في نسخة من رسم عدلي مؤرخ في جمادى الأولى 1224 / أبريل 1819، كان في يد ورثة مولاي المامون بن مولاي الأمين بن أحمد الإسماعيلي، إلى أن من بين متخلفه نصف الأراضي التالية : تهركست ومصطاصة وبوطويل ومرس الفرجية (كان قد اشتراها مولاي المأمون)؛ وفي رسم آخر مؤرخ في رمضان 1244 / أبريل 1829 كان في يد ورثة الشريف مولاي عبد الله بن أحمد الإسماعيلي، أن من بين تركته : بلاد تمارة وتهركست وشعبة العين وتشة. توجد نسخة من هذين الرسمين في : carton 1297, Section D, Nantes.

(44) كان هذا الكراء يؤدى سنويا لنقيب الشرفاء العلويين بالرباط من قبل أمناء المرسى، ثم يقوم النقيب بتوزيعه على أولاد مولاي المأمون وأولاد مولاي عبد الله، ومن ضمنهم النقيب نفسه مولاي عبد الله بن المأمون، المتوفى في رجب 1320 / أكتوبر 1902. وقد انضاف إليهم، منذ عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان جماعة من الأشراف العلويين المقيمين في سلا. ونتوفر في هذا الصدد على عدد من الوثائق (الرسائل) يوجد أصلها بـ م.وم، وكذا بـ خ.ص، بسلا.

(45) كان الأول (قاسم بن بوعزة) قائدا على فرقتي أولاد جرار وأولاد مطاع، وكان الثاني قائدا على أربع فرق هي أولاد الدليم وزيرارة والدارابكة والشبانات، وتلك هي مجموع الفرق التي كان يتكون منها جيش الأوداية بتمارة. انظر : J. Le coz, op. cit, p. 14.

نزول الجيش السعيد الأودي فيها إلى الآن، وصار بالباب، فلتبقوا ما كان على ما كان حتى يكون جنابنا العالي بالله هناك وننظر في ذلك بالمقتضى بحول الله»[46].

وفي آخر محاولة منهم، التجأ الشرفاء العلويون في أكتوبر 1910 إلى ضريح سيدي محمد بن عبد الله وذبحوا ثورا ملتمسين من المولى عبد الحفيظ إيجاد حل لمشكلتهم. وبناء على الأمر السلطاني الموجه إلى قائد الرباط بإحضار القائدين الأوديين والشرفاء «وجعل تأويل في القضية حتى يخرج الأمر بسلام»، أحضر القائد الأطراف المعنية. فماذا كانت النتيجة ؟ تخبرنا رسالة قائد الرباط بما يلي : «وذهبت معهما [أي مع القائدين الأوديين] كل مذهب، فأظهرا الامتناع الكلي من تأدية شيء على أن البلاد للشرفاء. ومن جملة ما جعلت في القضية أن أخذت بخاطر الشرفاء المذكورين في الأحد عشر عاما التي يطلبون كراءها حتى رضوا بأخذ سنة وسمحوا في كراء عشرة أعوام، ولما عرضت ذلك على العاملين المذكورين نفذاه، وأجابوني بأنهم يعوضون بالبلاد المطلوب منهم كراؤها عن بلادهم التي نقلهم المخزن منها»[47].

هل كان بإمكان السلطان أن يقوم بتعويض الأوداية عن الأراضي التي نقلوا منها، بأحواز فاس، مقابل أدائهم ما طولبوا بأدائه، وهو ثلاثون ريالا للعام ؟ إنه التعجيز عينه !

انتهت محاولة الصلح، إذن، بالفشل. وفي هذا السياق أخرج الورثة المعنيون، خصوصاً منهم الشريف مولاي المأمون الضرير وابنه الرباطيين وسيدي المكي السلاوي الرسوم القديمة التي كانت بأيديهم[48]، وعرضوا الأرض المذكورة للبيع، صفقة واحدة. وقد وصل المبلغ الذي قدم لهم من قبل بعض التجار

(46) بتاريخ 27 ربيع الثاني 1328 / 8 أبريل 1910، خ.ص، بسلا، السلسلة 3 ـ أ ـ مح 12، الوثيقة 1717.
(47) رسالة من الصديق بركاش إلى السلطان، بتاريخ 5 شوال 1328 / 10 أكتوبر 1910، خ.ص. بسلا، السلسلة I ـ أ ـ مح 21، الوثيقة 1637.
(48) المشار إليها في الهامش 43.

الأجانب، ستين ألف ريال[49]. حتى إذا بلغ الخبر إلى السلطان وجه أوامره إلى كافة المسؤولين بمنع تفويت البيع إلى المشترين[50] كما تم توجيه مراسلة في الموضوع إلى كل القناصل المقيمين في المدينة تدور حول إخبار رعاياهم ومحمييهم «بأن من دفع شيئاً من الدراهم في ذلك فقد عرضه للضياع»[51].

ولأن الأملاك المخزنية أصبحت بموجب قرض 1910 تحت إشراف «مصلحة مراقبة الدين المخزني» فقد كان من اللازم، والحالة هذه، الاستنجاد بهذه المصلحة لإيقاف البيع. وقد كان جواب النائب الفرنسي عن مراقبة الدين المخزني بطنجة كاستون كيو (G. Guio) وكذا النائب المخزني إدريس بن جلول كما يلي : «... إلا أنه لا يتأتى لنا ذلك إلا بشرطين : أحدهما أن يدفع لنا تقييد مشتمل على البلاد المخزنية المنفذة للجيش الأوديي فنأخذ نسخة منه، وثانيهما مهما توفي أحد ممن بيده منفعة بلاد الجيش إلا ويقع لنا الإعلام [...] لأنه لا يمكن لنا حفظ الأملاك المخزنية طبق إشارتكم إلا بهما»[52]. وذلك ما تم فعلا[53].

---

(49) رسالة من المحتسب العربي الزبدي إلى القنصل الإسباني كارلوص دي أرخونا (C. De Arajona) بتاريخ 6 شعبان 1329 / 2 غشت 1911 : A.E, A.G.A Caja : 3404.
انظر : أيضا رسالة من القنصل الفرنسي لوريش (Leriche) إلى رئيس مصلحة مراقبة الدين المخزني سيكار (Sicard) بتاريخ 22 غشت 1911 : Carton 1297, Tanger, Section B, Nantes.

(50) ومما كتبه في هذا الصدد إلى القائد الصديق بركاش بتاريخ 16 رمضان 1329 / 10 شتنبر «... فنأمرك أمرا جازما بصرف وجه الاهتمام بمنع وقوع ذلك بعد واتخاذ الاحتياطات اللازمة في قطع الأسباب الموصلة إليه فإن عهدة ما عسى أن يفوت من تلك الأراضي تكون عليك المؤاخذة بها موجهة إليك، وقد أعذر من أنذر ومن بصّر كمن حذر...» خ.ص. بسلا، السلسلة 3 -- هـ -- مح 53، الوثيقة : 7503.

(51) مراسلة مؤرخة في 6 شعبان 1329 / 2 غشت 1911، خ.ص. بسلا، السلسلة II - ب - مح 15، الوثيقة 2242.

(52) بتاريخ 5 رمضان 1329 / 30 غشت 1911 : Carton 1297, Section D, Nantes.

(53) رسالة من النائب المخزني إدريس بن جلون والنائب الفرنسي بمراقبة الدين المخزني بطنجة كَاستون كيو إلى وزير الخارجية محمد المقري، بتاريخ 8 قعدة 1329 / 31 أكتوبر 1911. ومما ورد فيها : «... وحيث إن الأرض المذكورة داخلة في عشرة الكيلومترات حول ثغر الرباط فقد أصدرنا الأمر لأمين المستفاد السعيد هناك بأن يكون على بال الغاية لما يطلب بالإذن في تسليم بيعها، وبأن يمتنع من بيعها لتكون سيادتكم على بال...». انظر :
Carton 1297, Section D, Nantes.

وهكذا إذا كان المخزن قد تمكن من منع تفويت أراض جيش الأوداية للأجانب فإنه، بالمقابل، فقد أراض مهمة كانت تقع خارج السور الثاني، وراء أكدال، حيث زعم السلطان المولى عبد العزيز أنه اشتراها سنة 1902 من القائد أحمد السويسي، كما سنوضح ذلك في العنصر المتعلق بالملكيات الخاصة. كما فقد أراض أخرى – نجهل مساحتها – كانت توجد في قبيلتي الأعراب وزعير. ذلك أن المتصرفين فيها قاموا بتفويتها للأجانب «بأبخس الأثمان»، بالرغم من أن أولئك البائعين لم يكن في ملكهم «من تلك البلادات إلا حق الانتفاع لأجل إعطاء الكلف المخزنية من غير أن يمتلكوا رقبتها»[54].

وإلى حدود السنوات الأولى من توقيع عقد الحماية لم تكن أراض المخزن في أحواز الرباط معروفة برمتها. والمعروف منها يتمثل في أرض مساحتها 40.000 هكتار تقع بجوار قصبة بوزنيقة، وحوالي 15 إلى 20 هكتارا حول قصبة الصخيرات، علاوة على أراض قبيلة جيش الأوداية وكذا غابة مخينزة، وإن كان الجزء الأكبر منها يمتد في أراض قبيلة زعير[55].

2 ـ ملكية الأوقاف

كانت أوقاف الرباط خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين موزعة بين خمس شعب هي الأوقاف الكبرى، وأوقاف الزوايا والأضرحة، وأوقاف الضعفاء والمساكين، وأوقاف الحرمين الشريفين ثم، أخيرا، الأوقاف المعقبة.

لنبدأ أولا بالتعريف بالأملاك الزراعية الخاصة بالأوقاف الكبرى باعتبار أنها كانت تحتل مركز الصدارة.

(54) رسالة من القائد الصديق بركاش إلى القنصل الفرنسي بالرباط لوريش (Leriche)، بتاريخ 6 ربيع الثاني 1330 / 25 مارس 1912. Carton 1081, Nantes.

(55) Villes et Tribus, Rabat et Sa région, T I, op. cit, p. 186

أ ـ أملاك الأوقاف الكبرى

كما سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل[56] لم تكن مساجد الرباط الصغرى تتوفر على حوالة خاصة بها في ما كان يسمى في حوالات عواصم أخرى بـ«الأحباس الصغرى»[57] وذلك بسبب ضآلة الأملاك الموقوفة عليها وعجزها عن تدبير أمورها. ويبدو أنه لأجل هذا السبب أعطى السلطان المولى إسماعيل أمره بضم أملاكها إلى جانب أملاك المسجد الأعظم ضمن حوالة واحدة سميت بـ«حوالة أحباس كبرى الرباط» أو «الحوالة الاسماعلية»، وهذه، للأسف، ضاعت ولم يبق منها سوى الاسم[58]. وعندما قرر المولى سليمان إعادة إحصاء أوقاف الرباط من جديد في العام 1808 حافظ على نفس النهج، وسميت الحوالة بـ«الحوالة الحبسية الرباطية الكبرى» أو «الحوالة السليمانية» وهذه من حسن الحظ لم تتعرض للضياع.

ما نوع وحجم الأملاك الزراعية المحبّسة على أوقاف كبرى الرباط ؟ وما هو مجال امتدادها الجغرافي، حسب الحوالة السليمانية ؟

نشير، بادئ ذي بدء، إلى أن الحوالة بقدر ما ميزت بين البساتين من جهة، والأراضي الحرائية من جهة أخرى، فإنها كانت أيضا حريصة على التمييز بين الأملاك الخالصة للأوقاف وبين الأملاك ذات المنفعة الجزائية. وعلى أساس هذا التمييز قمنا أولا بتسطير جدول خاص بالبساتين الخالصة للأوقاف الكبرى كما كانت عليه في العام 1808 هو الجدول الرابع عشر[59]. وبالاستناد إلى هذا الجدول نلاحظ ما يلي :

---

(56) انظر الفصل الثاني، العنصر المتعلق بالمرافق الدينية والعلمية.

(57) انظر في هذا الخصوص :

Joseph Luccioni, **Les Fondations Pieuses**, op. cit, p. 38.

(58) أشير إلى اسمها في مقدمة الحوالة السليمانية التي انتهى من جمع أملاكها في متم ربيع الثاني 1223 / 24 يونيو 1808، ويوجد أصلها في نظارة أوقاف الرباط وهي التي اعتمدناها في هذا البحث، ذلك أن النسخة الموجودة في الخزانة العامة بالرباط المصورة في شريط (ميكروفيلم) تحت رقم 153 ناقصة مقارنة مع النسخة الأصلية.

(59) م.س، ص 61 – 63 و77 – 78.

الجدول 14 : السواني والغيضات الخالصة لأوقاف كبرى الرباط
حسب إحصاء الحوالة السليمانية (1223هـ/1808م)

التوزيع الجغرافي	ملاحظـــات
داخل السور الأندلسي	
1) سانية أمزاج (بحومة الكزا)	
خارج باب شالة	
2) سانية القسطالي	من تحبيس السلطان محمد بن عبد الله
3) سانية الخياط	من تحبيس السلطان محمد بن عبد الله
خارج باب الجديد	
4) سانية مولاي المأمون	من تحبيس السلطان محمد بن عبد الله
خارج باب مراكش (باب الأحد)	
5) السانية المعروفة بجنان المفتوح	من تحبيس السلطان محمد بن عبد الله
6) سانية الرحامنة	
بزاوية شالة الأثرية	
1) الثلثان من غيظة تذقة الكبرى	
2) غيضة البستنة	
3) غيضة الكريشي	
4) نصف غيضة حميرية	
5) نصف غيضة الجريذي	
6) غيضة بنموسى	
7) سبعة أثمان الربع من غيضة حبيب	يضاف إليها ثلاثة أرباع الربع ذات المنفعة الجزائية (جزاؤها ربع أوقية للسنة)
8) الثلث من غيضة السعادنة	
9) غيضة بارماس	
10) نصف غيضة الرمان المعروفة بغيضة الحريري	
11) نصف غيضة الحريزي	
12) غيضة أرض النخلة	

أولا، بالنسبة للبساتين الستة الأولى – المسماة في الحوالة بالسواني – كانت موزعة وفق ما يلي : سانية واحدة تقع داخل السور الأندلسي (في حومة الكزا)، وثلاث سوان تقع بين السور الأندلسي والسور الموحدي، جهة حسان، وسانيتان بين السور الموحدي والسور الثالث (في ما سمي لاحقا بحي المحيط وحي ديور الجامع).

ثانيا، أن أربع سوان كانت من تحبيسات السلطان محمد بن عبد الله.

ثالثا : إثنا عشر بستانا – أو غيضة بتعبير الحوالة – كانت تقع داخل زاوية شالة الأثرية. وقد كان للأوقاف خمس غيضات كاملة والباقي عبارة عن أجزاء مشتركة مع الغير.

أما بالنسبة للسواني ذات المنفعة الجزائية فهناك سانية كاملة كانت تقع خارج باب الجديد (بالقرب من حمام أكَدال) هي سانية محمد السرايري، وجزء من سانية المعموري خارج باب مراكش (باب الحد)، وثلاثة أرباع الربع من غيضة حبيب في زاوية شالة.

كما أشارت الحوالة إلى 25 بستانا – أو جنانا بتعبير الحوالة – كانت تندرج أيضاً ضمن أوقاف المنفعة الجزائية : 20 في حسان و4 خارج باب مراكش (باب الحد) وجنة واحدة في أكَدال. وقد بلغ مجموع «مراجع» هذه الجنات 95 «مرجعا»[60]، أكبرهن حجما تضم 24 مرجعاً، وأصغرهن تضم مرجعاً ونصف مرجع.

(60) المرجع هو وحدة من وحدات القياس التي كانت تستعمل لقياس الأراضي الزراعية. ولم نقف، بالضبط، على ما كان يعادله من أمتار. وقصارى ما وقفنا عليه إشارة وردت في إحدى الرسائل التي وجهها قائد سلا محمد بن سعيد إلى الحاجب موسى بن أحمد بتاريخ 22 رمضان 1288 / 5 دجنبر 1871 (خ. ح، مجموعة الوثائق الزيدانية، 12607ز، ج 4، ص 112) مفادها أن أرضا مخزنية كانت توجد في ولجة سلا قدرت مساحتها بزوجة حرث، وفي الآن ذاته فإن طولها كان يتكون من 13 مرجعا وعرضها من 4 مراجع. وهكذا إذا علمنا أن زوجة الحرث كانت تعادل، تقريبا، 8 هكتارات فيجوز أن نقول، على وجه التقريب، إن الهكتار الواحد كان يتكون من ستة مراجع ونصف مرجع (على أساس ضرب الطول في العرض والقسمة على 8 هكتارات).
بيد أن هذا «المرجع» – كوحدة قياس – لم يكن موحدا في الرباط، حيث أشارت بعض الوثائق إلى أن الأحباس كانت تعتمد في قياس الأراضي المكراة «المرجع الجزائي الكبير».
ونثير الانتباه إلى أن الباحث نيكولاس ميشال في دراسته حول «أوزان ومقاييس الفلاحة والتغذية في مغرب ما قبل الاستعمار» إذا كان قد فصل القول في وحدة «زوجة الحرث» فإنه لم يشر نهائيا إلى وحدة «المرجع» كوحدة قياس. انظر :
Nicolas Michel, Poids et mesures de L'agriculture et de L'alimentation dans le Maroc précolonial, in **Hespéris Tamuda, vol XXXI, 1993**, pp. 77 - 100.

وفي خصوص الأراضي الحراثية الخالصة للأحباس فكانت موزعة، بحسب مجال امتدادها الجغرافي، كالآتي :

أولا، قطعة واحدة تضم سبعة مراجع كانت تقع خارج باب العلو.

ثانياً، 17 قطعة كانت تقع خارج باب القبيبات، وتضم 170 مرجعا.

ثالثا، 8 قطع كانت تقع خارج باب الحديد، قرب زاوية شالة (لم يتم تحديد مراجعها).

رابعا، 65 قطعة كانت تقع في الولجة، تضم 700 مرجع. وكانت مساحة هذه القطع غاية في التفاوت. فمن قطعة تضم 65 مرجعا إلى قطعة تضم مرجعا واحدا.

هذا فضلا عن ثلاث قطع من الأراضي الحراثية ذات المنفعة الجزائية : الأولى كانت تقع في حسان، والثانية في أكَدال، والثالثة في الولجة، مع بياض من مرجعين (أي لا عمارة فيهما) في سانية بأكَدال.

ذلك، بإيجاز، ملخص مجموع المعطيات الواردة في الحوالة السليمانية المتعلقة بالأملاك الزراعية المحبسة على المسجد الأعظم وباقي مساجد المدينة في العام 1808[61].

ما هو التطور الذي عرفته هذه الأملاك على امتداد القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ؟

بالاستناد إلى الإحصاء الذي أنجز في العام 1915[62]، والذي على أساسه قمنا بتسطير الجدول الخامس عشر المتعلق بعرصات أوقاف كبرى في السنة المذكورة نلاحظ ما يلي :

(61) انظر بصفة خاصة من ص 61 إلى ص 78 ثم من ص 87 إلى ص 92.

(62) يتعلق الأمر بـ«كناش إحصاء أملاك الأحباس الكبرى بالرباط عن سنة 1333 / 1915»، وهو من وثائق ن.أ.ر. (صفحاته غير مرقمة).

أولا، من بين السوان الست المشار إليها في الحوالة السليمانية (انظر الجدول الرابع عشر) لم نجد في إحصاء 1915 سوى سانية واحدة حافظت على اسمها هي سانية الرحامنة، مع استبدال مصطلح السانية بمصطلح العرصة. فما الذي وقع في شأن بقية السواني ؟

نبادر إلى القول إن سانية أمزاج التي كانت تقع داخل السور الأندلسي، في حومة الكزا، بني فيها حوانيت حبسية، وذلك في الزنقة المسماة – إلى الآن – بزنقة أمزاج[63].

وأما سانية الخياط فقد أدرج اسمها في إحصاء 1915 ضمن قائمة قطع الأراضي الحرائية الواقعة خارج باب شالة، بمحاذاة مقبرة باب شالة، وكان يوجد فيها في هذا التاريخ (1915) عدد من البراكات.

وأما سانية الجنان المفتوح فيبدو أنها أخذت اسما آخر، هو عرصة جنان السلطان نسبة إلى محبسها السلطان محمد بن عبد الله.

وأما سانية المأمون فقد غابت نهائيا عن الذكر ضمن قائمة عراص الأحباس الكبرى في إحصاء 1915. وقصارى ما وقفنا عليه أن إحدى عرصات المخزن كانت تسمى بالعرصة المأمونية، وكانت توجد بالضبط في نفس الموضع الذي كانت تحتله سانية مولاي المأمون (انظر الجدول الثالث عشر) فهل معنى هذا أن المخزن قام بانتزاعها من الأحباس وعوضها بعوض آخر في إطار قانون المعاوضة ؟ من المرجح ذلك.

وأما السانية السادسة والأخيرة، وهي سانية القسطالي، فقد غابت هي الأخرى عن الذكر دون أن نتمكن – هذه المرة – من معرفة حيثيات ذلك الغياب.

وعلى أي فإن عدد العرصات الواقعة داخل أسوار المدينة بلغ في العام 1915، كما يتضح من الجدول الخامس عشر، سبع عراص، بما في ذلك نصف عرصة بوظهيرة وربع عرصة بنانية. ومعنى هذا أنه خلال كل هذه المدة التي تزيد على

(63) نفسه.

الجدول 15 عرصات أوقاف كبرى الرباط

حسب إحصاء وتقويم سنة 1333هـ/1915م

التوزيع الجغرافي	المساحة بالهكتار	قيمة رقبتها بالبسيطة	ثمن المتر المربع بالبسيطة
خارج باب شالة			
1) ربع عرصة بنانية	0,3	44000	16
خارج باب الجديد			
2) العرصة الرحمانية	2,1	52500	25
خارج باب الأحد			
3) عرصة ابن الغازي	1,8	360000	20
4) عرصة جنان السلطان	1,5	270000	18
5) عرصة الرحامنة	1,6	240000	15
خارج باب العلو			
6) العرصة الغازية	2	460000	23
7) نصف عرصة بوظهيرة	0,5	93500	17
المجموع	**9,8 هـ**	**1.992.500**	
بزاوية شالة الأثرية	**المساحة بالمتر²**		
1) ثلثا عرصة تذقة الكبرى	6156,6	92350	15
2) عرصة البستنة	3200	60800	19
3) عرصة الكريشي	2610	31300	12
4) خمسة أثمان عرصة حميرية	2825	28250	10
5) نصف عرصة عبريدية	2730	27300	10
6) ثلث عرصة بنموسى	2046	20466	10
7) نصف عرصة الجريدي	955	11460	12
8) عرصة السلالم	1075	10750	10
9) عرصة الحريشي	885	10620	12
10) خمسة أثمان وثلاثة أرباع الثمن من عرصة حبيب	770	9246	12
11) ثلث عرصة السعادنة	766	9200	12
12) نصف أشجار فطومة	400	4000	10
المجموع	**24418 م²**	**315762**	
13) عرصة جغالف بسلا (أمام باب سيدي بوحاجة، قرب الملاح)	3000 م²	60000	20
المجموع العام		**2.368.262**	

قرن ونيف لم ينضف إلى أحباس كبرى المدينة، داخل هذا المجال، سوى ثلاث عرصات كاملة (ابن الغازي والغازية والرحمانية) بالإضافة إلى نصف عرصة بوظهيرة وربع عرصة بنانية، أي ما يساوي 7.1 هكتارات. فإذا أضفنا إلى ذلك مساحة عرصة الرحامنة (1.6هـ) ومساحة عرصة جنان السلطان (1.5هـ) القديمتين، فإن النتيجة هي أن مجموع مساحة عرصات أوقاف كبرى الرباط، داخل هذا المجال، بلغت في العام 1915 حوالي 10 هكتارات.

هل كان لسلاطين المغرب نصيب في تحبيس إحدى العرصات الخمس المشار إليها أعلاه أم أنها كانت كلها من تحبيسات المحسنين والمحسنات من ذوي المال والعقار ؟

لقد انفرد الضعيف دون غيره من بقية المؤرخين بالقول في إحدى إشاراته المتعلقة بأحداث شهر جمادى الأولى 1228 / ماي 1813 : «... وقبله بيوم جاء الأمر السلطاني بأنه حبس سانية الباشا الغازي الشاوي التي على البحر على الحزابين بالجامع الكبير بالرباط وجامع سلا الكبير، ووافق 5 ماي»[64].

إلا أن هذا القول لا أساس له من الصحة، ذلك أن الرسم التحبيسي لهذه العرصة (الغازية) المؤرخ في 8 جمادى الأولى 1228هـ / 29 ماي 1813م، نص بالحرف على أن قائد المدينة الفقيه الغازي بن المدني الشاوي المزمزي «حبس عرصته الكائنة بباب العلو على حملة كتاب الله العزيز القائمين به أواخر الليل من شهر رمضان المعظم بالمسجدين الكبيرين من الثغرين المباركين سلا ورباط الفتح حبسا تاماً مؤبداً...»[65]. وقد ظل الأمر على هذا الحال إلى العام 1829 حيث وقعت معاوضة النصف الخاص بمسجد سلا بقطعة أرض كانت في ملك أحباس مسجد الرباط بولجة سلا، ومن ثم أصبحت العرصة بكاملها من جملة أوقاف كبرى الرباط[66].

(64) محمد الضعيف، م.س، ص 376.

(65) انظر نسخة من هذا الرسم التحبيسي بالحوالة الحبسية السلاوية الكبرى، ميكروفيلم رقم 152 خ.ع، ص 186.

(66) انظر رسم المعاوضة المؤرخ في أواخر قعدة 1244 / 3 يونيو 1829 بالمصدر أعلاه، ص 166، (وقد قوم نصف هذه العرصة بـ 350 مثقالا).

أما العرصة الرحمانية، الواقعة خارج باب الجديد، فقد كانت إلى حدود العام 1227هـ / 1812هـ في ملك القائد عبد الله الرحماني[67]. وقد وقع للسلطان المولى سليمان في شأنها إشكال «غريب»، حيث اعتقد أنها كانت في ملك الأوقاف، كما يتضح من الرسالة التالية : «محبنا الرئيس المعطي أعانك الله... وبعدا جعل لمقدم ضريح والدنا قدسه الله سيدي المهدي القسطالي ثلاثين أوقية في كل شهر من مستفاد غلل السانية الرحمانية، وما فضل عن المرتب المذكور يقسم على طلبة الضريح الشريف على السوية وعلى هذا عملكم والسلام»[68].

غير أن الجواب كان : «ولم يعثر في الحوالة على لفظ عرصة الرحمانية...»[69] ويتبين من رسم عدلي أن هذه العرصة لم تنضف إلى أملاك المسجد الأعظم إلا مع بداية ثمانينيات القرن التاسع عشر[70]، دون أن نتمكن من معرفة اسم محبسها.

وفيما لم نتمكن أيضا من الوقوف على معرفة محبس نصف عرصة بوظهيرة وكذا عرصة ابن الغازي، فمن المرجع أن تحبيس ربع عرصة بنانية يعود إلى العام 1324هـ / 1906، بدليل أن رسم تركة أمينة فرج، زوج التاجر محمد فرح (المتوفاة في هذه السنة، أي 1906) تضمن، من جملة ما تضمن، حظاً من عرصة كانت تسمى بعرصة بنانية[71].

---

(67) محمد الضعيف، م.س، 369.

(68) بتاريخ 8 رمضان 1237هـ / 29 ماي 1822، كناش «**رسوم وقضايا مختلفة**»، رقم 11، ن.أ.ر، ص 8.

(69) ورد هذا الجواب أسفل الرسالة أعلاه، وبنفس الصفحة.

(70) مما ورد في هذا الرسم المؤرخ في 17 محرم 1334 / 25 نونبر 1915 : «يشهد الواضع شكله عقب تاريخه بمعرفته العرصة المعروفة بالرحمانية [...] حبسا من جملة الأملاك المحبسة المضافة للمسجد الأعظم بهذه الحضرة الرباطية يتصرف فيها النظار على أوقاف المسجد المذكور ببيع غلتها وما يجعل فيها من الخضر هذه مدة مديدة وسنون عديدة تزيد على الثلاثين سنة ولازالت تحترم بحرمة الأحباس...»، الحوالة السليمانية، ص 95. وكما سنشير إلى ذلك لاحقا – في العنصر المتعلق بالاستغلال غير المباشر – فإن مساحة هذه العرصة (2,1هـ) تقلصت إلى حوالي النصف بسبب ترامي الصدر الأعظم محمد المقري على جزء منها ابتداء من العام 1912 في إطار الكراء الجزائي.

(71) الكناش 802، خ.ح، ص 43 ثم ص 82 – 85.

ثانيا، إذا انتقلنا إلى البساتين الواقعة داخل زاوية شالة – مع ملاحظة غياب مصطلح الغيضة واستبداله بمصطلح العرصة – فيبدو، للوهلة الأولى، أن عددها ظل قاراً : اثنتي عشرة عرصة بما فيها الكاملة أو المشتركة مع الغير. لكن إذا دققنا النظر نلاحظ أن عدد العرصات المشتركة مع الغير ارتفع إلى ثمان عرصات مقابل سبع في إحصاء 1808، كما نلاحظ غياب أسماء قديمة وبروز أسماء جديدة. ومن بين هذه الأسماء الجديدة ؛ عرصة السلالم، ونصف عرصة عبريدية، ونصف أشجار فطومة. أما الأسماء التي غابت فهي غيضة بارماس، وغيضة أرض النخلة. والواقع أن غيضة أرض النخلة لم تغب وإنما تحولت إلى أرض حراثية، إذ أشير إلى اسمها ضمن قائمة القطع الأرضية المضافة إلى أملاك الأحباس الكبرى داخل الزاوية، كما سنوضح ذلك بعد حين.

وهكذا، إذا كان الجدول الخامس عشر يمكننا من أخذ فكرة مفصلة عن هذه العرصات، سواء من جهة المساحة أو قيمة الرقبة أو ثمن المتر المربع – إسوة بالعرصات المذكورة آنفا – فإن الملاحظة الأساسية التي تستحق التسجيل هي أن مساحة هذه العرصات كانت غاية في التواضع : هكتارين ونصف هكتار، تناسبا مع تواضع المجال الذي كانت تمتد فيه، وتناسبا أيضا مع الحالة المتواضعة للفئة المحبسة.

ثالثا، انضافت عرصة جديدة – وإن كانت بدورها متواضعة – إلى أملاك أوقاف كبرى المدينة، كانت توجد في سلا، هي عرصة جغالف. وإلى حدود العام 1275 / 1858 كان نصفها في ملك التاجر قاسم حصار السلاوي والنصف الآخر في ملك ورثة الحاج العربي معنينو. حتى إذا صودرت أملاك التاجر قاسم حصار في شهر نونبر من نفس السنة أعلاه[72]، بسبب ما كان قد تراكم في ذمته من ديون لحساب بيت المال، انتقل نصف العرصة إلى ملك المخزن، وظل النصف في ملك الورثة. وإلى حدود سنة 1280 / 1863 كان استغلال العرصة يتم بشكل مشترك

(72) قومت مجموع ملاك التاجر حصار، بتاريخ 17 ربيع الأول 1275 / 24 نونبر 1858، بثمانية آلاف وأربعين مثقالا. أما نصف عرصة جغالف فقومت لوحدها بألفين وخمسمائة مثقال، م.و.م.

بين الطرفين[73]. ثم ابتداء من هذا التاريخ غاب ذكرها من بين أملاك المخزن بسلا، ومعنى هذا بالنتيجة، انتقالها إلى أحباس كبرى الرباط وإن كنا، بالمقابل، لم نتمكن من معرفة مجريات التوافقات التي تمت بين المخزن وورثة الحاج العربي معنينو، باعتبارهم شركاء في هذه العرصة.

أما بالنسبة للتطورات التي عرفتها الأراضي الحراثية فيمكن إجمالها في ما يلي:

أولا، لقد بلغ عدد القطع الأرضية الواقعة داخل السور الموحدي، بدءا من باب شالة إلى حدود حسان، 8 قطع متفاوتة الحجم (من 1.8 هكتار لأكبر قطعة إلى 480 مترا مربعا لأصغر قطعة) قدرت مساحتها بـ4.8 هكتارات وقيمة رقبتها بـ611966 بسيطة، وكانت كلها ملكا خالصا للأوقاف. وهكذا إذا تذكرنا أن الأحباس كانت تملك في العام 1808 داخل هذا المجال في إطار المنفعة الجزائية 25 جنة بالإضافة إلى قطعتين من الأراضي الحراثية جاز أن نقول إن الأوقاف فقدت خلال هذه المدة كل جناتها الجزائية. والواقع أن هذه الظاهرة لم تخص أوقاف الرباط وحدها، حيث سبق جوزيف لوسيوني – الخبير في أمور الأحباس المغربية – أن وقف على مثال معبر لما فقدته أحباس القرويين على امتداد قرن من الزمان. فمن 1198 قطعة زراعية كانت في ملك الأحباس المذكورة سنة 1815 ضمن المنفعة الجزائية، لم تتمكن نظارة أحباس القرويين من تحديد هوية سوى 87 قطعة سنة 1815[74].

ثانيا، أن الأراضي الواقعة خارج باب العلو إلى حدود باب القبيبات (أي بين السور الموحدي والسور الثالث) كانت محدودة وظلت كذلك : من قطعة واحدة في العام 1808 إلى قطعتين في العام 1915. بلغت مساحة إحداهما 1,1 هكتار

(73) ورد في إحدى القوائم الحسابية المتعلقة بنفقات شهر ربيع الأول 1280 / شتنبر 1863 في العدوتين ما يلي : «ما صير على نصف عرصة العود التي لجانب المخزن بسلا المعروفة بعرصة جغالف في شركة ورثة الحاج العربي معنين بالنصف في إصلاح دواليبها وشراء طوانيس وقادوس وثمن تبن وغير ذلك من الضروريات على يد الرباع الذي بها وهو محمد الأبيض 30.6 مثقالا» (أي ثلاثون مثقالا وست أواق). خ.ح، (وهي غير مصنفة وغير مرقمة).

(74) Joseph Luccioni, op. cit, p. 126

ومساحة الثانية 3700 متر مربع، أي ما مجموعه 1.5 هكتار، قدرت قيمة رقبتهما معا بـ195100 بسيطة.

ثالثا، في ما يخص الأراضي الواقعة خارج أسوار المدينة نشير، أولا، إلى البقع الزراعية المحدودة التي كانت توجد داخل أسوار زاوية شالة، حيث بلغ عددها – في إحصاء 1915 – : 9 بقع كانت تضم 21 مرجعا قومت رقبتها بـ17750 بسيطة. ومعنى هذا أنه باستثناء بقعة زراعية واحدة كانت في الأصل عبارة عن غيضة (هي غيضة أرض النخلة)، فكل البقع هي تحبيسات جديدة تراكمت على امتداد ما يزيد على مائة سنة.

أما القطع الزراعية الواقعة خارج باب الحديد (باب زعير) في اتجاه زاوية شالة، فقد ظل عددها، تقريبا، ثابتا : من 8 قطع (1808) إلى سبع قطع (1915)، وذلك بسبب أن قطعة مجاورة لزاوية شالة – هي المصلى الصغيرة – تحولت قبل سنة 1915 إلى مقبرة. وقد بلغ مجموع عدد مراجعها في العام 1915 : 132 مرجعاً وثمن رقبتها 76500 بسيطة.

وأما عدد القطع الواقعة في معطف الوادي، المسماة بأراضي الولجة، فقد عرف تدنيا : من 65 قطعة سنة 1808 إلى 60 قطعة سنة 1915، إلا أن عدد المراجع انتقل بالمقابل من 700 مرجع إلى 1446 مرجعا. ومعنى هذا أن أراضي الأحباس الكبرى تضاعفت في هذه الجهة خلال قرن ونيف مرتين، وقومت مجموع رقبتها بـ304100 بسيطة.

وأخيرا فإن عدد القطع التي كانت تقع خارج باب القبيبات وباب تامسنا (أي خارج مجال السور الثالث في اتجاه تمارة بمحاذاة البحر) انخفض من 17 قطعة إلى 9 قطع، علما أن الأحباس كانت قد فقدت قبيل إحصاء 1915 ثلاث قطع[75].

(75) القطعة الأولى كانت تسمى بـ«أرض الكولاني» حيث انتقلت ملكيتها إلى ملك المخزن عن طريق المعاوضة النقدية، والقطعة الثانية تعرف بـ«أرض الرمل» تمت معاوضتها بثلاث دور بلغت قيمة رقبتها 85000 بسيطة، والقطعة الثالثة، وهي «معدن الحجر»، احتلتها ساقية الماء. **كناش إحصاء أملاك أحباس الرباط الكبرى عن سنة 1915** (صفحاته غير مرقمة)، ن.أ.ر.

لكن مهما يكن من أمر التدني الذي وقع في عدد القطع فمن المؤكد أن أراضي الأحباس الكبرى في هذا المجال عرفت نموا مهما، بدليل أن مساحة هذه القطع التسع بلغت 42.8 هكتارا[76] وقيمة رقبتها 922746 بسيطة، محتلة بذلك المرتبة الأولى من جملة كل الأراضي المذكورة أعلاه، ومتجاوزة قيمة رقبة أراضي الولجة بثلاث مرات (رغم أن مساحة أراض الولجة كانت تفوق مساحة الأراضي الواقعة في هذا المجال)، وذلك بسبب أن سومة الأرض في الولجة كانت أدنى مما كانت عليه في هذا المجال القريب من المدار الحضري[77].

والخلاصة أن الملكية الزراعية لأحباس كبرى الرباط تميزت خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بخاصتين اثنتين. أولاهما، فقدان عدد مهم من الجنات والبساتين، خصوصا منها تلك التي كانت تقع في حسان والتي كانت تستغل بواسطة الجزاء، كما سنوضح ذلك في ما سيرد ؛ والخاصية الثانية تتمثل في النمو الملحوظ في حجم الأراضي الحراثية، خصوصا في الولجة وخارج بابي القبيبات وتامسنا.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، كما يتضح من الجدول السادس عشر، فإن قيمة رقبة مجموع البساتين، بالرغم من ضآلة مساحتها (12.6 هكتارا) بلغت في العام 1915 : 2.368262 بسيطة، مقابل 2.128162 بسيطة لمجموع قيمة رقبة الأراضي الحراثية. ومعنى هذا أن النسبة المائوية لقيمة رقبتها بلغت 52.7 %، مقابل 47.3 % بالنسبة لقيمة رقبة الأراضي الحراثية.

(76) بلغت مساحة أدنى قطعة 10725م² وهي «أرض التويرسات»، ومساحة أعلى قطعة 1336750م² (أي 13.3 هكتار). ونفس هذا التباين نجده أيضا بالنسبة لأراضي الولجة : فمن أربع مراجع لأدنى قطعة إلى 144 مرجعا لأعلى قطعة. نفس المصدر أعلاه.

(77) فيما يراوح متوسط ثمن المتر المربع بالنسبة للأراضي الواقعة خارج السور الثالث بسيطتين، فإن الثمن كان ينخفض كلما تم الابتعاد عن مجال السور، وذلك ما بين بسيطة للمتر المربع كأدنى ثمن، إلى خمس بسيطات كأعلى ثمن.
أما بالنسبة لأراضي الولجة فقد وقع التقويم بالاستناد إلى «المرجع»، وقد قُوم أدنى مرجع بـ93.5 بسيطة وأعلى مرجع بـ330 بسيطة، والمنطق المعتمد هنا في عملية التقويم انبنى على ما إذا كانت الأرض سقوية أم بورية. نفسه (فيما يخص سومة المتر المربع للبساتين انظر الجدول الخامس عشر).

الجدول 16 : عرصات وأراضي الأحباس الكبرى بالرباط
حسب إحصاء وتقويم سنة 1915

العرصات	عددها	المساحة (بالهكتار)	ثمن الرقبة (بالبسيطة)
العرصات الواقعة بين السور الموحدي والسور الأندلسي[1]	2	2,4 هـ	569000
العرصات الواقعة بين السور الموحدي والسور الثالث[2]	5	7,4 هـ	1423500
العرصات الواقعة داخل زاوية شالة	12	2,5 هـ	315762
عرصة جغالف بسلا	1	0,3 هـ	60000
المجموع	**20**	**12,6 هـ**	**2.368.262**
الأراضي الحراثية			
ـ خارج باب شالة	8	4,6 هـ	611966
ـ خارج باب العلو	2	1,5 هـ	195100
ـ خارج بابي القبيبات وتامسنا	9	42,8 هـ	922746
ـ خارج باب الحديد (باب زعير)	7	132 مرجعاً	76500
ـ داخل زاوية شالة	9	21 مرجعاً	17700
ـ بالوالجة	60	1446 مرجعاً	304100
المجموع			**2.128.162**
المجموع العام			**4.496.424**

(1) وهي العرصة الرحمانية (خارج باب الجديد) وربع عرصة بنانية (خارج باب شالة)
(2) وهي عرصة ابن الغازي وعرصة جنان السلطان وعرصة الرحامنة (خارج باب الأحد) والعرصة الغازية ونصف عرصة بوظهيرة (خارج باب العلو)

ومن ناحية ثالثة إذا علمنا أن رقبة الأملاك الزراعية التي كانت في حوزة أحباس كبرى مكناس، بما في ذلك البساتين والأراضي الحراثية، بلغت في العام 1915 : 701512 ريالا، مقابل 118346 ريالا للأحباس الصغرى[78]، يمكن القول إن رقبة أحباس كبرى الرباط من الأملاك الزراعية كانت تفوق رقبة أملاك الحبسين المذكورين بـ79426 ريالا[79].

كما لا يفوتنا أن نذكّر بأن أوقاف كبرى الرباط كان في حوزتها، بالإضافة إلى البساتين والأراضي الحراثية نصف منفعة يمكن إدراجها ضمن الأملاك الفلاحية. يتعلق الأمر بنصف منفعة سمك الشابل المصطاد من وادي أبي رقراق، وذلك منذ العام 1808، في حين ظل النصف الآخر في حوزة أوقاف كبرى سلا التي كانت تحتكر لوحدها هذه المنفعة منذ العام 1721[80].

ماذا كان عليه الوضع بالنسبة لبقية أوقاف الشعب الأخرى ؟

ب ـ أملاك الشعب الأخرى

أولا ـ أملاك الزوايا والأضرحة

كانت الأملاك الزراعية الموقوفة على بقية الشعب المذكورة أعلاه، وعددها أربع شعب، محدودة جداً. فمن بين أربع عشرة زاوية وأحد عشر ضريحاً وقفنا على إحصاءات أملاكها خلال سنة 1334 / 1915 ـ 1916[81] لم يكن يوجد منها ممن يتوفر على بعض الأملاك الزراعية سوى زاويتين وأربعة أضرحة.

(78) أوردها محمد اللحية، **الحياة الاقتصادية بمدينة مكناس في القرن التاسع عشر (1850 ـ 1912)**، رسالة لنيل د.د.ع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1304 / 1984، ص 84.

(79) وذلك باعتماد صرف كل ريال بخمس بسيطات.

(80) لمزيد من التفاصيل حول مراحل وسياقات تحبيس هذه المنفعة انظر : عبد العزيز الخمليشي، «منفعة صيد الشابل...»، م.س، ص 34 وما بعدها.

(81) سبق أن أشرنا إليها في الجدول الرابع، بالنسبة لأملاك الأضرحة. والجدول الخامس بالنسبة لأملاك الزوايا (وذلك في الفصل الثاني، ضمن المرافق الدينية والعلمية).

فأماالزوايا – ذات الأملاك الزراعية – فهي الزاوية المعطاوية بربع عرصة وثلاث قطع من الأراضي الحراثية في الولجة[82] ؛ والزاوية الرحمانية بخمس قطع حراثية[83].

وأما الأضرحة فهي ضريح سيدي إدريس بثلاث قطع كانت تقع خارج باب القبيبات[84] ؛ وضريح سيدي لحسن بن سعيد بقطعتين في الولجة[85] ؛ وضريح سيدي محمد الغازي بثلاث قطع، اثنتان خارج باب العلو والثالثة خارج باب تامسنا[86] ؛ وضريح سيدي اليابوري بقطعة واحدة كانت تقع خارج باب القبيبات[87].

وإذا كان من المؤكد أن بعض الزوايا والأضرحة فقدت قبل إجراء هذا الإحصاء بعض أملاكها الزراعية، فمن المؤكد أيضاً أنها كانت محدودة. وفعلا، وقفنا على

(82) **كناش إحصاء أملاك الزاوية المعطاوية سنة 1334هـ**، ن.أ.ر، ص 10-12. ونشير إلى أن الأمر يتعلق هنا بربع عرصة الحريضي (بزاوية شالة) الذي كان نصفها في ملك أوقاف كبرى المدينة والربع الآخر في ملك عبد الرحمان العوفير. وقد قومت كل هذه الأملاك بـ730 10 بسيطة، احتل ربع العرصة وحده ما يزيد بقليل على النصف (5730 بسيطة).

(83) من وثائق خ.ع.ر غير المرتبة. قومت رقبتها بـ38000 بسيطة (وننبه إلى أن كل هذه القطع كانت تندرج ضمن المنفعة الجزائية).

(84) **كناش إحصاء أملاك أوقاف ضريح سيدي إدريس (بالعلو) سنة 1335هـ**، ن.أ.ر، ص 2-3. قومت رقبتها بـ25000 بسيطة.

(85) **كناش إحصاء أملاك ضريح سيدي لحسن بن سعيد سنة 1340هـ**، ن.أ.ر، ص 2-3.

(86) **كناش إحصاء أملاك ضريح سيدي محمد الغازي سنة 1334هـ**، ن.أ.ر، ص 2.

(87) أشير إلى هذه القطعة الأرضية ضمن إحصاء أجري في العام 1911 لكافة الأراضي الحراثية وممتلكيها الممتدة من خارج باب القبيبات إلى حدود تمارة، من جهة البحر، انظر :

carton 1297, Nantes.

وقد كانت مكراة، إلى حدود غشت 1919، للتاجر الألماني فوك بـ5000 بسيطة للسنة وذلك لمدة سنتين. وابتداءً من هذا التاريخ توصل ناظر المدينة بمراسلة من الإدارة العسكرية، صحبة خريطة لأرض سيدي اليابوري، يخبره فيها بأن الإدارة المذكورة قررت أن تتخذ من تلك الأرض محلا لتعليم الرماية للجنود (champ de tir) وأنها ستقدم تعويضاً مناسباً لفوك عن «الحرث الموجود بها». انظر مراسلة في الموضوع من الناظر محمد ملين إلى الوزير أحمد الجاي، بتاريخ 11 قعدة 1337 / 8 غشت 1919 :

Contrôle des Habous, carton 27, B.G.

مثالين، أحدهما يتعلق بقطعة حراثية كانت في ملك الزاوية التهامية، خارج باب القبيبات، اشتراها المخزن منها بـ29750 ريالا[88]، والآخر يرتبط بأرض حراثية في أكَدال، كانت في ملك ضريح سيدي علي أبو الشكاوى، اشتراها المخزن من أحد حفدته – بصفته مقدم الضريح – سنة 1862 بمائتي مثقال[89].

ثانياً : أملاك أوقاف الضعفاء والمساكين

بالاستناد إلى أول إحصاء رسمي أنجز حول مجموع الأملاك الموقوفة على ضعفاء المدينة ومساكينها في العام 1341هـ / 1923م، وعددها 133 ملكاً[90]، فإن نصيب الأملاك الزراعية من مجموع تلك الأملاك كان يتمثل في ست قطع من الأراضي الحراثية : ثلاث منها من تحبيس التاجر أحمد بلافريج، سنة 1302 / 1885[91]، والقطع الثلاث الأخرى من تحبيس التاجر أحمد الرجراجي، سنة 1332 / 1914[92].

والواقع أن هذا الإحصاء يخفي بعض الحقائق المتعلقة بالتطور الذي عرفته بعض الأملاك الموقوفة، كما وردت في أصل النص التحبيسي، وإن كانت

(88) **كناش إحصاء أملاك الزاوية التهامية سنة 1334هـ**، ن.أ.ر، ص 6-7. وقد اشترى بها الناظر عوضاً تمثل في عشر دور تامة ودارين مشتركين مع الغير وثلاث حوانيت ومصرية (غرفة).

(89) رسم عدلي مؤرخ في 14 صفر 1279هـ / 11 غشت 1862، الكناش 44، خ.ح، ص 254. وكما ينص الشرع على ذلك فيما يتعلق ببيع الأملاك الوقفية، فقد اشترط على البائع، سيدي أحمد بن الخضر، في رسم البيع «تعويضها بمثل المعوض عنه» (انظر الرقم الترتيبي 35 في الجدول السابع عشر آتي الذكر).

(90) انظر في هذا الخصوص : عبد العزيز الخمليشي، «أوقاف الضعفاء والمساكين بمدينة الرباط في القرن العشرين»، ضمن كتاب : **وقفات في تاريخ المغرب**، دراسات مهداة للأستاذ إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2001، ص 183 - 219.

(91) رسم عدلي مؤرخ في 12 جمادى الثانية 1302 / 29 مارس 1885، انظر نسخة منه في الكناش II (رسوم وقضايا مختلفة)، ن.أ.ر، ص 170. وقد وقفنا على نسخة أخرى من هذا الرسم، بالرسم العقاري 16369 ر، م.ع.ر. ونشير إلى أن هذه القطع الثلاث كانت موزعة في ثلاثة مواضع : أرض «قبيبة بن زاكور» خارج باب شالة (وقد كانت في الأصل عبارة عن جنة مساحتها حوالي 2500 متر مربع) وأرض «ظهر الرابطة» خارج باب القبيبات، وأرض في الوجلة انظر : **كناش أوقاف الضعفاء**، ن.أ.ر، ص 503.

(92) رسم عدلي مؤرخ في حجة 1332 / أكتوبر – نونبر 1914، ضمن الرسم العقاري 512 ر، م.ع.ر. وكانت تقع في حسان. انظر **كناش أوقاف الضعفاء**، م.س، ص 589.

محدودة. ذلك أنه من مجموع الرسوم التحبيسية المرتبطة بهذه الشعبة، التي جمعت في «كناش أوقاف الضعفاء»، لم نقف سوى على مثالين. أولهما يرتبط بالرسم العدلي المؤرخ في 10 جمادى الأولى 1271هـ / 29 دجنبر 1854، الذي أوصت فيه المحسنة عائشة دراعو بتحبيس «جميع الربع ونصف الثمن التي لها من كافة عرصة الحناء بزاوية شالة، يقبض ثمن غلة ذلك ويشترى كسوة للضعفاء والمساكين»[93] ؛ والثاني يتعلق بالرسم المؤرخ في أواسط ربيع الأول 1283هـ/ متم يوليوز 1866 الذي أشهدت فيه المحسنة طامو والزهراء أنها خصصت حظها من «عرصة طاقة العين» بزاوية شالة – وهو الربع – بعد موتها ويشترى من مستفاده خبز يوزع كل خميس على الضعفاء والمساكين[94].

ولأن مداخيل هذين الحبسين كانت هزيلة «وغير ذات نفع»، فقد أشار رسم عدلي آخر، مؤرخ في ربيع الثاني 1322هـ / يوليوز 1904، إلى أن المتصرف في وقف عائشة دراعو كان قد باع حظها من «عرصة الحناء»، واشترى به نصف دار لحساب ما أوصت به المحبسة (كسوة تفرق على الضعفاء)، ثم تبعه المتصرف في وقف طامو والزهراء وباع حظها من «عرصة طاقة العين» – بمائتين وأربعين ريالا – واشترى به النصف الآخر من الدار، مع الإبقاء على نفس الوصية (خبز يوزع كل خميس على المساكين)[95]، ومن ثم أصبحت الدار مشتركة بين المحبستين : يتعلق الأمر، إذن، بمعاوضة، أي شراء عَوض بعوض، مع المحافظة على وصية المحبّس أو المحبّسة، مراعاة لمصلحة الوقف. والنتيجة هي تقلص الأملاك الزراعية الموقوفة على هذه الشعبة، وإن كانت، أصلا، محدودة.

ثالثاً : أملاك أوقاف الحرمين الشريفين

من بين كل الأملاك التي أشير إليها ضمن قائمة بعنوان : «بيان أملاك الحرمين الشريفين بعدوتي الرباط وسلا وما دخل منها على يد الناظر الطالب الحاج عبد

(93) نفسه، ص 482.
(94) نفسه ونفس الصفحة.
(95) نفسه، ص 481.

الخالق فرج عن ستة أشهر أولها رجب ومتمها حجة عام 1330 / 16 – يونيو 10 دجنبر 1912» لا نجد ذكراً لأي ملك زراعي[96]. والحال، أن هذه الشعبة، سواء قبل هذا التاريخ أو بعده، كان في حوزتها عرصة واحدة، هي عرصة ملين، الواقعة خارج باب التبن (باب الجديد)، وهي من تحبيس الوزير محمد العربي الجامعي، كان قد أوقفها على وصفان الحرم المكي مع نهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر (حوالي 1890)[97].

رابعا : أملاك أوقاف التعقيب

إن هذا الفرع من الأوقاف لا ينتقل إلى تصرف الأحباس التي وقف عليها إلا بعد انقراض نسل الواقف. ومعنى هذا أنه ينطلي عليه ما ينطلي على أي ملك حبسي : لا يوهب ولا يورث ولا يباع. وإن بيع، لأجل مصلحة، فيلزم المتصرف فيه شراء عوض آخر، مماثل لقيمة الملك المباع، وهو ما يسمى، في قاموس الأحباس، بالمعاوضة أو المناقلة.

وقد وقفنا، سواء خلال الفترة المدروسة أو ما قبلها، على ستة رسوم تحبيسية تنتمي إلى هذه الشعبة (من جهة الأملاك الزراعية وما هو مشترك معها). أقدمها الرسم المؤرخ في فاتح شوال 1170 / 19 يونيو 1757 الذي أشهد فيه الفقيه العالم

(96) وتتمثل هذه الأملاك الموجودة في الرباط في ما يلي : ثلاث دور كاملة وحظ من دار، وأربعة حوانيت ونصف حانوت، ودار سلعة، ونصف فندق (فندق المستيري) وأرحى وطراز.
وأما الأملاك الموجودة في سلا فهي : نصف دار والخربة بها، ثم نصف دار أخرى، ثم عشر دار، ثم ثلث دار، انظر :

Contrôle des Habous, Rabat, carton 21, B.G.

(97) هذا ما يستنتج من الرسالة التي وجهها القائد محمد السويسي إلى الحاجب أحمد بن موسى بتاريخ 5 جمادى الأولى 1312 / 4 نونبر 1894، خ.ص بسلا، السلسلة III ـ أ ـ مح 4، الوثيقة 578 ؛ وانظر أيضا : رسالة من القائد الصديق بركاش إلى السلطان مولاي عبد الحفيظ بتاريخ 4 قعدة 1328 / 7 نونبر 1910، خ. ص بسلا، السلسلة I ـ أ ـ مح 21، الوثيقة 1699. ونشير إلى أنه فوق أرض هذه العرصة بني مسجد ملينة. انظر رسالة من ناظر الرباط إلى وزير الأوقاف بتاريخ 25 رجب 1338 / 14 أبريل 1920 :

Contrôle des Habous, Rabat, carton 21, B.G.

أحمد بن عبد الله الغربي[89] «أنه حبّس على ولده الحسن وأولاده ما تناسلوا ربع السانية الواقعة خارج باب شالة حبساً مؤبداً ووقفاً مخلداً لا يبدل ولا يغير إلى أن يرث الله الأرض وما عليها»[99].

والثاني مؤرخ في 5 رجب 1254 / 24 شتنبر 1838، وفيه أشهد الدباغ عبد الرحمان بن محمد بريطل «أنه عقب دار سكناه الكائنة بزنقة بنعيشة وعرصته الكائنة خارج باب مراكش [باب الأحد] على ذكور أولاده ما تناسلوا، فإن انقرضوا فعلى أولاد بناته»[100].

والثالث مؤرخ في 7 صفر 1271 / 30 أكتوبر 1854، وفيه أشهد الفقيه علي بن الطيب بن الجناوي أنه «عقب على أولاده الذكور والإناث جميع أملاكه عقاراً أو رباعاً للذكر حظ مثل حظ الأنثيين، ثم على أعقابهم ما تناسلوا، لا يدخل الأبناء في ذلك على الآباء، فإذا مات أبٌ قام ابنه مقامه، ومن مات منهم من غير عقب رجع حظه للباقين منهم على الشرط المذكور...»[101]. وكان من بين متخلفه من الأملاك الزراعية جنة في أكَدال[102] وأخرى في حسّان[103] وأرض حراثية خارج باب العلو[104].

والرابع مؤرخ في أوائل قعدة 1289 / 31 دجنبر 1872، ويتضح منه أن الحاج المهدي بربيش حبّس السانية الواقعة خارج باب العلو بالمصلى على أحفاده

(98) حول ترجمة هذا العالم المتوفي سنة 1178 / 1764 انظر :
– محمد بوجندار، **الاغتباط**، م.س، ص 21 – 25 ؛ وأيضا :
– محمد دنية، **مجالس الانبساط**، م.س، ص 101 – 107.

(99) الكناش 11 (**رسوم وقضايا مختلفة**)، ن.أ.ر، ص 66.

(100) نفسه، ص 36، انظر تركته في الجدول 18، آتي الذكر (ص. 243، الرقم الترتيبي 4).

(101) نفسه، ص 26.

(102) ولما اشتراها السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان من أحد أولاد المحبس، الوصي على إخوانه، سنة 1279 / 1862 بمبلغ 180 مثقالا، اشترط عليه قائد المدينة، بصفته نائباً عن السلطان في الشراء، «أن يعوض بقية الجنان مثله»، **الكناش 44**، خ.ح، ص 173. (انظر الرقم الترتيبي 39 في الجدول 17 آتي الذكر بالصفحة 237).

(103) أشير إليها في حدود جنات العياشي الآتي الذكر في متن الهامش 107.

(104) الكناش 11 (**رسوم وقضايا مختلفة**) م.س، ص 36.

الأربعة (ثلاثة أولاد وبنت) «على السواء بينهم، ومن مات منهم رجع حظه للباقين إلى أن ينقرضوا جميعاً، حينئذ ترجع روضة تدفن فيها أموات المسلمين، قاصداً بذلك ثواب الله العظيم...»[105].

والخامس مؤرخ في 18 صفر 1325 / 2 أبريل 1907، ويستفاد منه أن الشريف عبد السلام العياشي كان قد أوصى قبل وفاته بتحبيس خزين وثلاث جنات[106] على أولاده الذكور، ثم على أولادهم وأعقابهم من الذكور، ومن مات من الذكور يرجع نصيبه للباقين. فإذا انقرضوا عن آخرهم يرجع ذلك حبساً على الفقراء والمساكين، «يشترى بالفاضل عن صائرها خبز، كل خميس، ويوزع على الفقراء حبساً مؤبداً»، هذا فضلا عن ثلاثة أرباع من دار سكناه، بدرب الفاسي، وذلك «على أولاده والإناث، وعلى الذكور من أولاد الذكور وعلى أعقابهم وأعقاب أعقابهم ما تناسلوا وامتدت فروعهم، فإذا انقرض الذكور من عقبه فيشترى من مستفادها خبز يفرق كل يوم خميس على الضعفاء...»[107].

وأما الرسم السادس فلم نتمكن من ضبط تاريخه، وقد أشير إليه في رسم عدلي مؤرخ في 2 قعدة 1330 / 13 أكتوبر 1912، ويتبين منه أن الحاج عبد السلام السرايري كان قد أوصى قبل وفاته بتحبيس أرض له بالمنزه (خارج باب الحديد) أسماها، أو سميت، بـ«أرض مكة» - على أولاده، فإذا انقرضوا تعود إلى الحرمين الشريفين[108].

---

(105) وقفنا على نسختين من هذا الرسم. إحداهما بالكناش أعلاه، ص 26، والثانية سجلت في حوالة الأحباس الكبرى (أي الحوالة السليمانية)، ص 113. وبنفس الصفحة سجل رسم آخر، مؤرخ في 18 رمضان 1365 / 16 غشت 1946، أشار إلى وفاة آخر الأحفاد الأربعة – وهو محمد صندال – الذي دفن في العرصة المذكورة (ومن ثم وجب تنفيذ الحبس المذكور).

(106) كانت تقع بين القصور (تواركة) وحسان.

(107) كناش أوقاف الضعفاء، م.س، ص 471 - 472.

(108) ضمن وثائق الرسم العقاري 120ر، م.ع.ر.

تمكننا هذه الرسوم – على قلتها –[109] من القيام بعدد من الاستنتاجات، وهي كالآتي :

أولا، بالرغم من سيادة الذهنية الذكورية، كمعطى ثابت وبنيوي في المجتمع المغربي – والإسلامي عموماً – فإن الآباء كانوا حريصين على تأمين حياة بناتهن مادمن على قيد الحياة. يتجلى ذلك بوضوح في رسم وصية الشريف العياشي (الرسم الخامس) المتعلقة بثلاث أرباع الدار، حيث أوصى بأن يكون لبناته نصيبهن، لكنه أقصى أعقابهن، إناثاً وذكوراً. ونفس هذا الاهتمام بالبنات، وهن أحياء، نلمسه، أيضاً، في رسم وصية الحاج بربيش (الرسم الرابع) تجاه حفيدته التي أنزلها منزلة المساواة مع إخوانها الثلاث. أما بالنسبة لرسم وصية الفقيه ابن الجناوي فقد كانت وفق الشرع : «للذكر حظ مثل حظ الأنثيين» (الرسم الثالث).

ثانيا، إذا كان الهدف الأساسي من أوقاف التعقيب هو حماية الملك الموقوف من التبديد (عن طريق البيع أو المصادرة)، وتوفير نوع من التأمين لمستقبل المستفيدين من ذلك الوقف، فإنه مع توالي السنين، وتعاقب الأجيال، وتكاثر أعداد المستفيدين، تقل فائدته إن لم تنتج عنه مشاكل، ويبدو أنه لأجل هذا السبب حرص بعض المحبسين على تحديد أجل الاستفادة من الوقف بمجرد انقراض المستفيدين المباشرين، دون إضافة سلسلة الأعقاب، وهو ما نهجه الحاج بربيش في وصيته (الرسم الرابع) وكذا الحاج السرايري (الرسم السادس).

ثالثا، عدم التنصيص في الرسم الأول والثاني والثالث على من سيستفيد من الملك أو الأملاك الموقوفة في حالة انقراض العقب. وتلافياً لهذا الغموض وجدنا، في تاريخ لاحق، من يضيف في رسم التحبيس التوضيح التالي : «... فإذا انقرضوا عن آخرهم يرجع الحبس المذكور ميراثاً للموجودين من عصبة المحبّس

(109) من المؤكد أن هناك رسوماً تحبيسية أخرى. ومن أمثلة ذلك ما وقفنا عليه في رسم تركه المكي الزنايدي، المؤرخة في أوائل جمادى الأولى 1277 / منتصف نونبر 1860 حيث أشير إلى أنه كان قد أوصى قبل وفاته بتحبيس الأرض الواقعة في ولجة الرباط «على أولاده الذكور وأعقابهم وأعقاب أعقابهم على حسب ما هو مسطر برسم وثيقة التحبيس» (دون أن نتمكن من معرفة ما ورد بالضبط في تلك الوثيقة) : الكناش 44، خ.ح، ص 91.

يتصرفون فيه بأنواع التصرفات»[110]، وفي هذه الحالة، لا يبقى الملك المحبس تحبيساً.

وأخيراً، وهذا هو المهم، أن الأملاك الزراعية المرتبطة بهذا الفرع من الأحباس كانت بدورها محدودة، إسوة بأملاك بقية الفروع الثلاثة، ومن ثمة يتضح أن الأملاك الزراعية الموقوفة على أحباس كبرى المدينة كانت فعلا تحتل مركز الصدارة[111].

3 ـ الملكية الشخصية

ظل امتياز تملك الأراضي الزراعية بالمدينة وأحوازها إلى حدود مؤتمر مدريد (1880) مقتصراً على المغاربة. ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين برز الأجانب كعنصر منافس للمغاربة. لنحاول، إذن، التعريف بأملاك كل فئة على حدة.

أ ـ الملكية الخاصة بالمغاربة

ما نصيب مساحة الأراضي الزراعية التي كانت في ملك الخواص، مقارنة مع تلك التي كانت في حوز المخزن والأحباس داخل أسوار المدينة ؟

نعلم أن مساحة الأراضي الواقعة داخل السور الموحدي كانت تبلغ 418 هكتاراً، وأن مساحة المدينة المبنية داخل السور الأندلسي، بما في ذلك القصبة ومقبرة العلو، هي 91 هكتاراً[112]، وأن المساحة التي بنيت فيها الإقامة السلطانية بأكدال بلغت 49 هكتارا[113]. وإذا قمنا بعملية حسابية بسيطة، فإننا نحصل على

(110) رسم وصية عبد الله ابن الناظر أحمد غنام بتاريخ 9 ربيع الأول 1349 / 15 غشت 1929، ضمن وثائق الرسم العقاري 13ر، م.ع.ر.

(111) انظر مقارنة لمجموع أملاك أوقاف الرباط الكبرى مع مجموع أملاك الضعفاء والمساكين من جهة، ومجموع أملاك أوقاف الزوايا والأضرحة من جهة أخرى وذلك خلال عشرينيات القرن العشرين في دراستنا آنفة الذكر : «أوقاف الضعفاء والمساكين»، م.س، ص 189 - 192.

(112) J. Caillé, **La ville de Rabat**, op. cit, p. 246

(113) عبد العزيز بن عبد الله، **رباط الفتح بين عاصمة شالة وعاصمة القصبة**، م.س، ص 49.

النتيجة التالية : إن مجموع المساحة التي ظلت تحتلها البساتين والحقول الحراثية هي 278 هكتاراً، ثم إذا حذفنا مساحة أملاك المخزن وأملاك الأحباس المشار إليهما أعلاه[114] فيبقى في حوزة الأفراد حوالي 240 هكتاراً، أي ما يشكل 87 في المائة من بساتين المدينة وحقولها الحراثية الواقعة بين السور الأندلسي والسور الموحدي. وترتفع هذه النسبة أكثر داخل المجال الممتد بين السور الموحدي والسور الثالث.

ومن بين الأسئلة الشائكة التي تطرحها مسألة الملكيات الخاصة – سواء منها الملكيات المرتبطة بالأملاك الزراعية بصفة خاصة أو بمجموع الأملاك بصفة عامة – هناك سؤالان أساسيان : ما هو حجم تلك الملكيات ؟ وكم كان يبلغ عدد الملاك، خصوصاً منهم الملاك الكبار ؟

في حدود ما أسعفتنا به الوثائق، سننطلق، بادئ ذي بدء، من ثلاثة أمثلة ملموسة، تمتد زمنياً من سنة 1862 إلى سنة 1912، وتهم ثلاثة مجالات جغرافية متباينة الحجم.

المثال الأول يتعلق بملاك الجنات، وإلى جانبها بعض القطع الأرضية الحراثية، الواقعة في أكَدال (التواركة) التي كانت مساحتها تبلغ 49 هكتاراً والتي اشتراها السلطان محمد بن عبد الرحمان من أصحابها في العام 1279 / 1862 من أجل تشييد إقامته السلطانية.

---

(114) كانت مساحة بساتين المخزن الواقعة بين السور الأندلسي والسور الموحدي تقدر في العام 1910 بحوالي 12 هكتاراً، في حين بلغت مساحة الأراضي الحراثية، ضمن هذا المجال 20 هكتاراً. أما مساحة البساتين الوقعة بين السور الموحدي والسور الثالث (البراني) فلم تكن تتجاوز، في أحسن الحالات، 15 هكتاراً

وكانت مساحة بساتين الأحباس الواقعة بين السور الأندلسي والسور الموحدي تبلغ في العام 1915 : 2,4هـ، يضاف إلى ذلك، ضمن هذا المجال، 4,6هـ من الأراضي الحراثية. أما مساحة البساتين الواقعة بين السور الموحدي والسور الثالث فقد بلغت 7,4هـ، فضلا عن 1,5هـ من الأراضي الحراثية.

وهكذا، بعد إحصاء وتصنيف مجموع رسوم الشراء، وعددها 90 رسماً، قمنا بتسطير الجدول السابع عشر[115] والذي على أساسه يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

أولا، أن تلك المساحة كانت تضم 86 جنة وثمان قطع أرضية حراثية. وإن بدا، للوهلة الأولى، أن حجم تلك الجنات كان، على العموم، صغيراً، فمع ذلك ثمة بون شاسع بين أكبر جنة وأصغرها، وهو بون يصل إلى 36 مرة، وذلك باعتماد مقياس ثمن الشراء : من 1800 مثقال كأعلى ثمن إلى 50 مثقالا كأدنى ثمن (علماً أن كل الجنات كانت مغروسة، أساساً، «بزراجيب العنب»، بتعبير الرسوم العدلية).

ثانيا، أن عدد مُلاك تلك الجنات والقطع الأرضية كان يبلغ في المجموع 127 مالكاً وذلك وفق ما يلي : 46 مالكاً (من ضمنهم ست نساء) كانوا يملكون 55 جنة وخمس قطع أرضية، بما في ذلك القطعة الأرضية التي كانت حبساً على ضريح أبي الشكاوى، والباقي، أي 31 جنة وثلاث قطع، موزعة بين الورثة وعددهم 81 فرداً، بما في ذلك أيضاً الجنة المحبّسة على أولاد الفقيه علي بن الجناوي.

ثالثا، أن المُلاك التسعة الأوائل كانوا يملكون حوالي نصف المساحة، وبالضبط 49,2 % وذلك بالاستناد دائماً إلى ثمن الشراء الذي بلغ 11470 مثقالا (من مجموع 23290 مثقالا).

رابعا، أن من بين هؤلاء الملاك التسعة الأوائل نجد في الطليعة التاجر أحمد بلافريج بنسبة 10,3 %، ويليه في المرتبة الثانية ورثة المعلم المكي الزنايدي بنسبة 9,4 %، ثم الرايس أبو بكر ابن الفقيه أحمد بريطل بنسبة 7,5 %، وإذا وقفنا عند هذا

(115) ركبنا هذا الجدول بالاستناد إلى الكناش 44، خ. ح. عدد صفحاته 354 صفحة. ويضم بالإضافة إلى رسوم شراء الجنات المذكورة عدداً مهماً من الرسوم العدلية المتعلقة بتتبع تاريخ كل جنة من تلك الجنات المشتراة، وأسماء الملاك السابقين، وكذا رسوم تركة بعض الملاك لتلك الجنات (حيث قمنا بتوظيف بعضها في الجدول الثامن عشر آتي الذكر).

الجدول 17 : مالكو الجنات وبعض القطع الأرضية الحراثية الواقعة في أكدال (التواركة) التي اشتراها السلطان من أصحابها سنة 1279 / 1862 وشيّد في جزء منها إقامته (ثمن الشراء بالمثاقيل)

أسماء المالكين	عدد الجنات	عدد القطع الأرضية	ثمن الشراء	ملاحظات
1) أحمد بلافريج	6		2410	أغلاهن بيعت بـ 1300 وأدناهن بـ 60
2) زوجة المكي الزنايدي وأولادها الستة	2	1	2200	انظر تركة المكي الزنايدي بالجدول 18
3) أبو بكر بريطل	1		1800	
4) خديجة وطامو بنتي أحمد القطواني	1	1	1060	ثمن الجنة 1000 وثمن الأرض 60
5) علي البوزيدي	2	3	950	
6) ورثة الطيب الرجراجي (ثلاثة أولاد)	1		800	
7) محمد الزنايدي	1	1	800	400 مثقال للجنة ومثلها للأرض
8) محمد فرج وشقيقه العربي	2		750	إحداهن بـ 400 والأخرى بـ 350
9) بناصر بريطل	2		700	إحداهن بـ 400 والأخرى بـ 300
10) ورثة علي الناصري : ثلاث بنات وثلاثة أولاد وأمهم	2		560	إحداهن بـ 400 والأخرى بـ 160.
11) ورثة محمد الريح : ولدان وبنت	1		550	
12) خديجة الفاسي زوجة عبد الله بريطل وولدها	2		450	
13) أحمد الجيلالي بوشي	1		400	
14) المحجوب العمري	2		400	
15) ورثة محمد الطرابلسي : ولدان وبنت	1		400	
16) ورثة الشريف العلوي محمد بلقاسم : ثلاثة أولاد		1	400	
17) محمد العزوزي وأخوه صالح	1		350	
18) المعطي الأوروي	1		350	
19) محمد بنسليمان ومحجورته بنت أخيه	1		300	
20) أحمد محمد بناني	1		300	
21) التهامي الدغمي	2		300	
22) ورثة عبد المالك التطواني : ثلاث بنات وثلاثة أولاد	1		300	
23) الطيب بلافريج	1		300	
24) أولاد المهدي بودهيري : أربعة أولاد	2		260	
25) محمد بن التهامي وزوجته	1		260	
26) محمد زكيك	1		250	

أسماء المالكين	عدد الجنات	عدد القطع الأرضية	ثمن الشراء	ملاحظات
27) ولدي محمد بناني	1		250	هبة من جدهما
28) أحمد بن بوعزة	1		250	
29) بناصر بربيش	2		240	إحداهن بـ 200 والأخرى بـ 40
30) العربي الغيلالي	1		220	
31) محمد قمردة	1		200	
32) ورثة أحمد النصيري : ولد وثلاث بنات	1		200	
33) ورثة محمد قريون : ست بنات	1		200	
34) الطاهر بريطل	1		200	
35) تحت تصرف سيدي أحمد الخضر		1	200	كانت حبساً على ضريح سيدي علي أبي الشكاوى
36) عائشة بنت عبد السلام بناني	1		200	
37) علي الرباطي	1		200	
38) بنتي علي الرباطي	1		180	
39) علي بن الجناوي	1		180	كانت حبساً على أولاده
40) المكي المحجوب وأخوه عبد القادر	1		150	
41) علي أمين	1		150	
42) أم هانئ العياشية	1		150	
43) بنتي محمد فنيش	1		150	
44) عبد السلام الشياظمي	1		140	
45) العربي بن المكي	1		130	
46) أحمد العمري	1		120	
47) البتول بركاش وولديها	1		120	
48) ورثة المختار المحرزي	1		120	
49) محمد باينة	1		110	
50) ورثة علي الريش	2		110	
من الرقم الترتيبي 51 إلى الرقم 55 وهم: محمد الجباري ومحمد بن الصغير وأحمد بن إبراهيم وفاطمة بناني والمكي بناني : كان في ملك كل واحد منهم جنة واحدة قومت بنفس الثمن وهو 100 مثقال	5		500	
56) الطيب فرج وشقيقه محمد	1		80	
57) بختة محمد الرياني	1		80	

أسماء المالكين	عدد الجنات	عدد القطع الأرضية	ثمن الشراء	ملاحظات
من الرقم الترتيبي 58 إلى الرقم 60 وهم، قدور غنام ومحمد دنية ومحمد الشياظمي :كان في ملك كل واحد منهم جنة واحدة قومت بنفس الثمن : 70 مثقالا	3		210	
من الرقم 61 إلى الرقم 67 وهم، فاطمة العلوي وعبد السلام ملين وعلي العمري وحجية بريطل والطاهرة الشياظمي ورحمة العايدي وولديها وهانئ بنت أحمد التونسي :جنة واحدة بـ 60 مثقالا.	7		420	انظر تركة محمد بناصر والد عبد السلام ملين في الجدول 18 انظر تركة والد حجية بريطل ووالد هانئ التونسي في الجدول 18.
ومن الرقم الترتيبي 68 إلى الرقم 72 وهم، أبو بكر بن عمر ومحمد أورير واليابوري بن عمر ومحمد بوجندار وحليمة الدبون وولدها : جنة واحدة قومت بـ 50 مثقالا لكل واحدة.	5		250	
المجموع	86	8	23920	

الحد، وجب القول : إن هؤلاء الملاك كانوا يملكون لوحدهم أزيد من ربع المساحة (27,2 %) أي ما يساوي 13 هكتاراً من مجموع 49 هكتاراً.

والمثال الثاني ينطلق من الوضع الذي كانت عليه ملكية الأراضي الواقعة في جزء من مجال حسّان، وبالضبط المجال المحيط بصومعة حسان سنة 1912، كما يتبين من التصميم المرفق بسرته[116].

وهكذا، إذا استثنينا أراضي الأحباس المشار إليها بالتفصيل في ما سبق، وغضضنا الطرف، مؤقتاً، عن الأراضي التي كانت في ملك الأجانب، فإن أهم الملاك هم ابن موسى (قبل أن يبيع أراضيه إلى الكمبانية المغربية) وعبد السلام العياشي[117] ومحمد الرجراجي وشقرون وأحمد القباج. أما البقية الباقية، خصوصاً بجوار صومعة حسان، وعلى كثرتهم، فقد كانت بقعهم الأرضية متواضعة جداً، تواضع وضعهم الاجتماعي[118].

والمثال الثالث يرتبط بملاك الأراضي الحرائية الواقعة في مجال جغرافي واسع نسبياً، يمتد من خارج السور الثالث إلى حدود أراضي جيش الأوداية بتمارة، جهة البحر (بين الطريق الكبرى المحاذية للبحر إلى طريق قنطرة الأقواس المحاذية لساقية عين غبولة). وقد استندنا في هذا المثال إلى تصميم طبغرافي لمجموع القطع الواقعة ضمن هذا المجال مع أسماء ملاكها، أنجزه مصلحة «مراقبة الدين المخزني بالرباط» في العام 1911[119].

(116) ورد هذا التصميم ضمن مراسلة وجهها مساعد قنصل فرنسا بالرباط الكومندار بريموند (Brimond) إلى المقيم العام في الرباط بتاريخ فاتح نونبر 1912، انظر :
carton 1082, Nantes.

(117) انظر تركته في الجدول 18 آنف الذكر (الرقم الترتيبي 8)، ص. 243.

(118) ورد في المراسلة أعلاه (الهامش 116) تعريف بهؤلاء وفق ما يلي : الحاج إبراهيم الجبلي: غير محمي، وضعيته متوسطة ؛ ابن مبارك : غير محمي، مهنته دباغ ؛ آب المحجوب : غير محمي، رئيس القوارب ؛ كراكشو : غير محمي، فقير مهنته بائع الأحذية القديمة ؛ بلكورة : محمي ألماني، تاجر بالسويقة ؛ بومدين علال : غير محمي، فقير، بائع الخضر ؛ الحاج محمد العظمة : غير محمي، وضعيته متوسطة ؛ ابن المحرز : غير محمي، بائع الملح.

(119) توجد نسخة من هذا التصميم الطبغرافي في : Carton 1297, Nantes

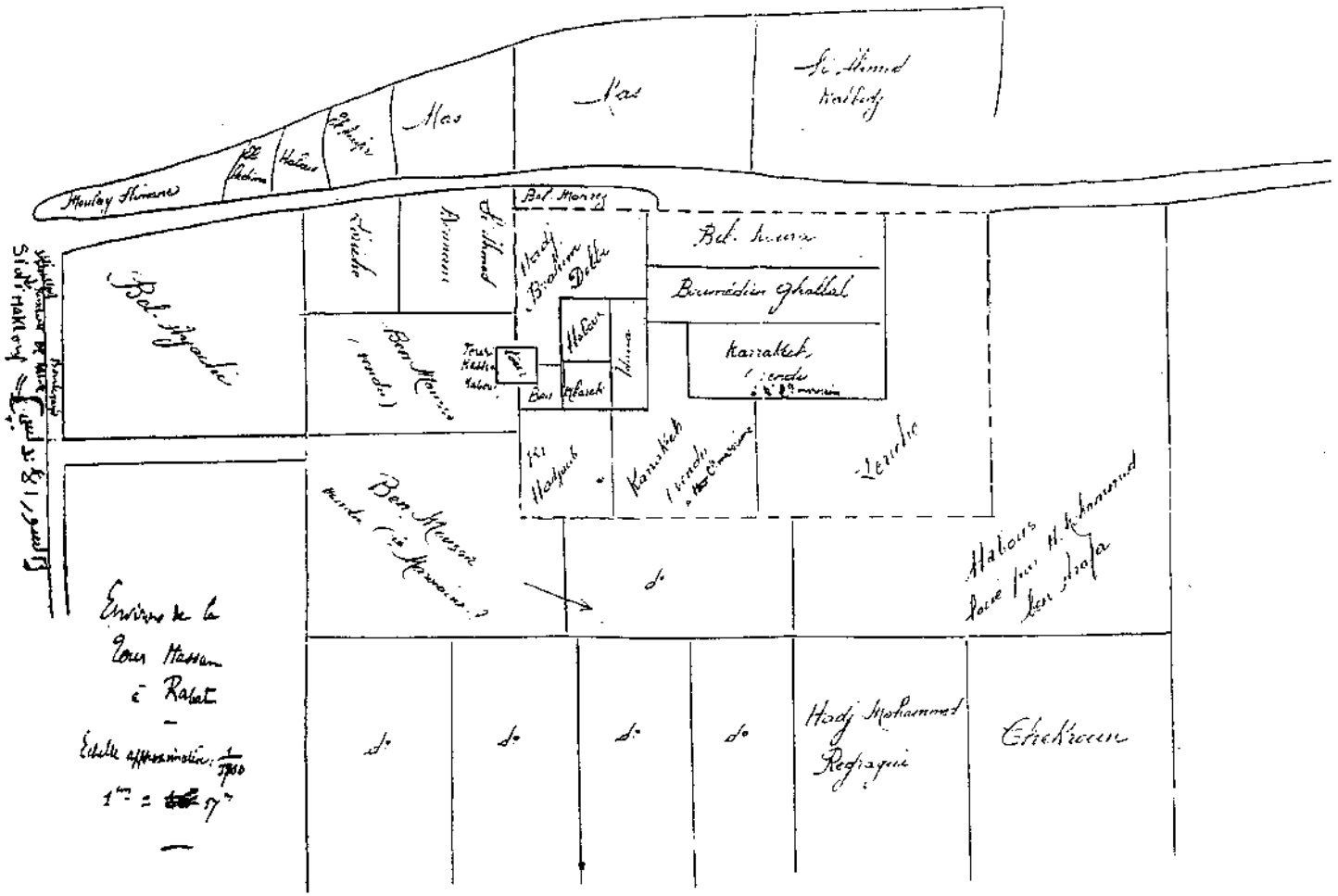

ملاك الأراضي الواقعة في نواحي صومعة حسان في أكتوبر 1912 (116)

وأول ملاحظة يلزم تسجيلها هاهنا أن عدد القطع الأرضية الواقعة في هذا المجال بلغت 98 قطعة متفاوتة الحجم، كانت في ملك حوالي 30 أسرة مغربية، وأربعة ملاك أجانب، والأحباس الكبرى، وبعض الأضرحة.

وإذا تركنا جانباً القطع الأرضية التي كانت في حوزة الأحباس الكبرى وكذا القطع التي كانت في ملك بعض الأضرحة – المذكورة آنفاً – فإن من بين كل الملاك الكبار نجد في الطليعة ثلاثة أسماء هي، بالترتيب، مدون وأحمد الجبلي والأزرق. ويليهم، في المرتبة الثانية، بركاش وبربيش وإدريس العفير وبنعبد الله وأولاد قريون ولحسن المعموري والشياظمي، بقطع تتراوح بين أربع قطع وثلاث قطع. وفي مرتبة ثالثة نجد السويسي وبنعزوز وبنمبارك وإدريس بن حمان والتاغي وطريدانو والشريف الحسني، بقطعتين. وفي مرتبة رابعة وأخيرة نجد الأسماء التالية : ليزارو و«الشلح» وحصار والمعروفي وبرق الليل وأولاد فرج والزهراء وسليطان والنصيري وبن صالح والرجراجي وسيدي حفيظ الكتاني والقسطالي والحاج ناصر بقطعة واحدة.

والواقع أن هذه الأمثلة الثلاثة مهما تكن درجة تمثيليتها لعدد الملاك، في سنوات معينة ومجالات محددة، فإنها لا تعبر بكل أمانة عن كل الملاك الذين كان لهم وزن في المدينة خلال فترات معينة من القرن التاسع عشر، باعتبار أن الملكية كائن متحرك. وفي الآن ذاته فإن هذه الأمثلة لا تعرفنا سوى بجزء محدود من أملاك الملاك، تماماً كما هو الشأن بالنسبة لما يظهر من جبل الجليد العائم (وما خفي أعظم). والحال أن الصورة الحقيقية للملكيات الشخصية لن تكون كاملة، أو شبه كاملة، ما لم تستند إلى نوع خاص من الوثائق يعد، بحق، المصدر الأساس في هذا المجال، ونقصد بذلك رسوم التركات. وهذا النوع من الوثائق، كما هو معلوم، مايزال صعب المنال. وما وقفنا عليه، على كثرته، قليل الفائدة، لأنه يرتبط، أساسا، بملاك بسطاء. أما الرسوم «ذات النفع» التي أسعفنا الحظ في الوقوف عليها فكانت محدودة، وأحياناً مثغورة. وهكذا، من بين مئات الرسوم، اكتفينا ببعض الأمثلة الدالة ركبناها في الجدول الموالي، هو الجدول الثامن عشر.

وانطلاقاً من هذا الجدول يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

أولا، أن كل الملاك التسعة – على امتداد القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين – على اختلاف مهنهم كانوا حريصين، بدون استثناء، على امتلاك أكثر من بستان واحد، باستثناء نقيب الشرفاء العلويين مولاي عبد الله بن المأمون الذي كان يمتلك بستاناً واحداً (هو عريصة بشكاوية الواقعة في زاوية شالة).

ثانيا، أن من بين كل الملاك المذكورين الذين لم يكن في ملكهم أي قطعة أرضية، وتلك إحدى المفارقات الغريبة، نجد مالكين، هما النقيب مولاي عبد الله والقائد أحمد السويسي. فما علة ذلك ؟

يستفاد من رسم تركة النقيب أنه كان يقوم بحراثة أرض بـ«البادية» (كانت تقع في الشاوية)، وأن الذين كانوا يقومون بحراثتها وردوا إلى المدينة لتقديم العزاء لما بلغهم نبأ وفاته. بيد أن المقومين الذين توجهوا إلى عين المكان لإحصاء أملاكه، لم يقوموا بإحصاء سوى ما تخلف له من القمح والشعير والبقر والبهائم (انظر أعدادها في الجدول) دون أن تتم الإشارة إلى أنه كان يمتلك قطعة ما من القطع الأرضية. فهل معنى هذا أنه كان يقوم بكرائها ؟ قطعاً، لا. والدليل أن رسم مفاصلة تركته – أي القسمة التي أجريت بين الورثة في شوال 1322 / دجنبر 1904، أي بعد مرور حوالي ثلاث سنوات على وفاته – لم يتعرض لذكر أي دين كان في ذمته من قبل مالك – أو مالكي – تلك الأرض، ولو وجد، لأشير إليه كما أشير إلى ديون كانت في ذمته، مثل كراء الحانوت التي كان يعتمرها في الجوطية، وكراء الأروى الذي كان يربط فيه بهائمه[120]. ومن ثم لا يبقى من تفسير لوضع تلك الأراضي التي كان يستغلها سوى أنها كانت من جملة الأملاك المنعم بها عليه من قبل السلطان، في إطار التنافيذ، وبالتالي لا يحق للورثة اقتسامها كما وقع في شأن اقتسام الإماء والوصيفين.

أما بالنسبة لتركة القائد السويسي، فالحكاية مختلفة. ذلك أنه إذا كان رسم التركة لم يسجل من الأملاك سوى ما أشير إليه في الجدول بالإضافة إلى أثاث

(120) أشير إلى كل هذه المعطيات في رسم المفاصلة المؤرخ في شوال 1322 / دجنبر 1904، انظر : الرسم العقاري 370 ر، م. ع.ر.

الجدول 18 : نماذج من تركات بعض الملاك بالرباط خلال القرن 19 وبداية القرن 20

الدور	الأملاك المنخلفة																					مجموع قيمة رقبة الأملاك (بالمثاقيل)	قيمة رقبة البساتين والأراضي (بالمثاقيل)	النسبة المئوية للأملاك البساتين والأراضي	ملاحظات
	الدور	الرياض	أجزاء الدور	الحوانيت	الفرن	أجزاء دور الدباغة	الطواحين	الأفران	المخازن	أجزاء الفنادق	أحواض الملح	البساتين	أجزاء البساتين	الأراضي الحراثية	الإماء	الوصفان	البقر	البغال	الحمير	أثاث الدار وكل محتوياتها				
1) تركة التاجر المكي فرج (م. 1818/1234)	1		1	2						1	1	2		4								7745	3275	% 42.3	الرسم العقاري 101ر.م.ع.ر (لم يخلف ولدا)
2) الفقيه التاجر أحمد التونسي (م. 1848/1264)	2			1		1						6		3				2	1			2759	1035	% 37.5	الكناش 44، خ.ح، ص 12–14 (خلف ولدين وأربع بنات)
3) مقدم الزاوية الناصرية محمد بناصر ملين (م. 1859/1275)	3		4	1/2		1						4		5	1		1					7538	2950	% 39	الكناش 44، خ.ح، ص 117–118 (خلف ستة أولاد وبنتين)
4) الدباغ عبد الرحمان محمد بريطل (م. 1839/1255)	1					1					17	5	1	1	1							4211	1821	% 43.2	الكناش 44، خ.ح، ص 74–78 (خلف ولدين وخمس بنات)
5) المعلم المكي الزنادي (م. 1860/1277)	1											2		7								5283	2595	% 49	الكناش 44، خ.ح، ص 91–92 (خلف خمسة أولاد وثلاث بنات)
6) الجزار العربي الخضر الفلالي (م. 1884/1301)	7		1		2			1	2			3		1					1			36712	3910	% 10.6	الرسم العقاري 25ر.م.ع.ر (خلف ولدين وبنت)
7) نقيب العلويين عبد الله المامون العلوي (م. 1902/1320)	3	1	1			2						1			6	2	7	5	1			248380	14000 (1000 ريال)	% 5.6	الرسم العقاري 670ر، م.خ.ر (خلف بنتا واحدة)
8) التاجر عبد السلام العياشي (م. 1907/1325)	1		1		2				3			9					2		1			183015	102900	% 56.21	كناش أوقاف الضعفاء، ن.أ.ر (خلف ثلاثة أولاد وبنت)
9) القائد أحمد السويسي (م. 1908/1326)		1	4	2							5	1	1		9							226243 [16160] ريال	74226	% 32.8	الرسم العقاري 28179ر.م.ع.ر (خلف ولدين وثلاث بنات)

الدار ومختلف محتوياتها، فإنه بتتبعنا للمعطيات الواردة في رسم مفاصلة تركته، التي تمت في قعدة 1329 / نونبر 1911، أي بعد مرور حوالي أربع سنوات على تاريخ وفاته[121]، نجد ثلاثة إشارات يتبين منها أنه خلف أرضاً وماشية وبهائم[122]. إلا أن تلك الأرض إن لم يتم إحصاؤها وتقويمها في رسم التركة فبسبب أنها لم تتعرض إلى القسمة بين الورثة إلى حدود ذلك التاريخ (1911)، أي بعبارة أخرى كانت ماتزال على الشياع، ومن ثم ظل رسم التركة، للأسف، مثغوراً.

ثالثا، إن النسبة المائوية التي كانت تحتلها الأملاك الزراعية من جملة مجموع الأملاك كانت، على العموم، متفاوتة. لكن إذا استثنينا النقيب مولاي عبد الله والجزار العربي الفلالي اللذين فضلا الاستثمار في اقتناء الأملاك المبنية (أساساً الدور والمخازن)، وإذا استثنينا، أيضاً، السويسي الذي لا نعرف بالضبط تقويم مجموع أراضيه الحراثية، فإن بقية أملاك الملاك الآخرين – وعددهم ستة – فكانت، بالرغم من حرفهم البعيدة عن عالم الفلاحة، موزعة تقريباً مناصفة بين أملاك مبنية وأخرى زراعية، وترتفع هذه النسبة إلى ما يزيد على النصف بالنسبة للتاجر عبد السلام العياشي. ومعنى هذا، بالنتيجة، أن الملاك كانوا حريصين، بشكل عام، أن يكون لهم نصيب من الأملاك الزراعية ولو تعلق الأمر ببستان واحد، كأضعف الإيمان. أما أن يملك المرء داراً برياضها (حالة النقيب والقائد) فذلك يعني أن صاحب الدار من أعيان ووجهاء القوم، وإن لم يكن بالضرورة من كبار الملاك (الإشارة، هاهنا، إلى النقيب مولاي عبد الله).

---

(121) توفي في بداية العام 1908 في الوقعة التي دارت بين المولى عبد العزيز وأخيه مولاي عبد الحفيظ، بقبيلة بني مسكين، حيث كان مشاركاً في حركة المولى عبد العزيز. ودفن هناك قبل نقل جثته إلى الرباط ودفن في مقبرة سيدي الخطاب، خارج باب العلو. (أشير إلى هذه المعطيات ضمن صوائر نقل الجثة في رسم المفاصلة، بالرسم العقاري 28179ر، م.ع.ر).

(122) ورد في الإشارة الأولى : «وما فضل عند صهره الحاج الحسن العكاري مما دخل عليه من الحرث والبهائم والماشية : 767,0 مثقالا».
وورد في الإشارة الثانية : «وما قدر على الزوجة فيما دخل عليها من الحرث عام 1326 / 1908 - 1909 قبل تصرف ولدها : 224,0 مثقالا».
وورد في الإشارة الثالثة : «وما فضل عند الولد عبد الجليل بمحاسبة الداخل عليه خلال المدة [1327 - 1329] من الحرث والبهائم والماشية : 1452,1 مثقالا»، نفسه.

غير أن ما يجب تأكيده أن هذه النسب المائوية المتعلقة بالأملاك الزراعية مقارنة مع الأملاك المبنية تبقى مجرد أمثلة نسبية ولا يمكن اتخاذها، بأي حال من الأحوال، مقياساً لحقيقة ما كانت عليه نسبة توزيع الأملاك، ومن جهة أخرى، فكبار الملاك، وهم تجار بالدرجة الأولى، كانوا يملكون أملاكاً لا توجد في المدينة وأحوازها فقط، وإنما تنتشر في عدد من المدن المغربية، وهؤلاء كانوا، إلى حدود ما قبل توقيع عقد الحماية، قلة. ومن أشهرهم، دون منازع، المحمي الإيطالي التاجر مصطفى الدكالي الذي كان يعد خلال منتصف القرن التاسع، على حد تعبير القنصل الفرنسي دو شاسطو (de Chasteau) التاجر الأول في المغرب»[123]. وإذا كان الحظ لم يسعفنا في الوقوف على متخلف تركته وكذا على متخلف تركة ابنه محمد الذي تجنس سنة 1870 بجنسية إيطالية لحماية أملاكه والأملاك التي ورثها عن والده من المصادرة، جراء ما تخلف في ذمته وذمة والده من ديون تجاه المخزن[124]، فإننا بالمقابل وقفنا على تركة زوجته رحمة بنت محمد سباطة التي ظل إرثها وإرث ولدها محمد على الشياع بينهما إلى ما بعد تاريخ وفاتها ووفاة ابنها محمد وذلك إلى حدود العام 1905[125]، حيث قُوّم نصيبها من متخلف زوجها بـ776090 مثقالا أي ما يساوي 55435 ريالا (بحساب 14 مثقالا للريال)[126].

(123) لمزيد من التفاصيل انظر : J.L. Miège, **Le Maroc et l'Europe**, op. cit, T : II, pp. 275 - 277

(124) نفسه ونفس الجزء، ص 556 - 557، الهامش 5.

(125) ذلك أنه في هذا التاريخ طالبت بنتها فاطمة بنت مصطفى الدكالي، زوجة التاجر الأديب الشاعر عبد القادر لبريس، بنصيب أمها حتى لا يبقى على الشياع مع ورثة أخيها محمد المتوفى. ولقد أشير إلى هذه المعطيات في رسم مفاصلة تركة رحمة زوجة مصطفى الدكالي، المؤرخ في 2 شعبان 1323 / 2 أكتوبر1905. ضمن وثائق الرسم العقاري 1037ر، م.ع.ر.

(126) ويتعلق الأمر بالأملاك التالية :
بالرباط : دار وحظ من دار وطراز وحظ من أرحى الدبغ، قوّم الجميع بـ : 183.298 مثقال؛
وبالدار البيضاء حانوتان ونصف حانوت ودار متهدمة وأروى، قوّم الجميع بـ184.800 مثقال؛
والجديدة : ثلث هري بـ28000 مثقال؛ وبطنجة : ست دور، بـ342.200 مثقال، وجنتان بـ23100 مثقال يجتمع في قيمة الأملاك المذكورة : 759398 مثقالا.
يضاف إلى ذلك ما وجب في كراء أملاك الدار البيضاء والرباط وطنجة عن أحد عشر شهراً متمها رمضان 1323 / متم نونبر 1905 : 23635 مثقالا.
ويضاف أيضا أثاث الدار ومختلف محتوياتها : 3057 مثقالا.
يجتمع في كل متخلفها : 786030 مثقالاً.
يسقط منه ما كان أنفقه ولدها في تجهيزها وثمن القبر (في الزاوية المختارية) وأجرة المقومين والعدول 10000 مثقال.
يبقى خالصاً للقسمة بين فاطمة وأخيها محمد (الهالك) : 776090 مثقالا، نفسه.

ولما كان نصيب الزوجة من إرث زوجها هو الثمن فيسهل القول – بالرغم من كل الشوائب التي يمكن تسجيلها حول حقيقة هذا الثمن الذي خصص لها بعد وفاتها – إن تقويم تركة مصطفى الدكالي بلغت سنة 1905 : 6.208.720 مثقالا، أي ما يساوي 443.480 ريالا. لكن لم يظهر من أملاكه الزراعية سوى ما أشير إليه من العرصتين الموجودتين في طنجة وثالثة في الرباط كانت في ملك ابنه محمد، وهي عرصة مهمة بدليل أنها كانت تضم سبعة أبار[127]، وإن كنا نرجح أن التهافت على اقتناء الأرض لم يعد، إلى حدود هذا التاريخ (سبعينيات القرن التاسع عشر) يندرج ضمن اهتمامات التجار، بسبب ضآلة ما تدره من أرباح وبسبب، أيضاً، غياب الأمن والاستقرار اللازمين للاستثمار في هذا المجال.

ولئن كانت الوثائق – التي وقفنا عليها – لا تخلو من الإشارة إلى وجود بعض المُلاك الذين كانوا يملكون أراضي حراثية خارج مجال أحواز المدينة، سواء في الشاوية[128] أو في دكالة[129] فمن المؤكد أن تلك الملكيات كانت متواضعة أو أقل من متواضعة، بخلاف حالة واحدة تسترعي الانتباه، وهي الأراضي والعزائب التي

(127) كانت تقع خارج باب العلو، انظر :
رسالة من القائد عبد السلام السويسي إلى النائب محمد بركاش بتاريخ 17 جمادى الثانية 1285/ 15 أكتوبر 1868، م.و.م.

(128) كما هو الشأن بالنسبة للعزيب الذي كان في ملك الأخوين إدريس الهاشمي ابني محمد بن المكي السالمي الرباطي بمديونة (الشاوية)، انظر : رسالة من القائد محمد السويسي إلى الوزير محمد العربي المختار بتاريخ 18 رجب 1302 / 3 ماي 1885، خ.ح، مح 42.
وكما هو الشأن بالنسبة للأرض المسماة بـ«الدعيدعة» بقبيلة السوالم التي كانت في ملك بعض الشرفاء العلويين المستقرين في الرباط. وهذه الأرض كان قد اشتراها، لأول مرة، الشريف مولاي محمد بن أحمد بن إدريس بن المولى إسماعيل سنة 1191هـ / 1777م، انظر : رسالة من النقيب مولاي عبد الله بن المأمون إلى السلطان بتاريخ 8 شوال 1303 / 10 يوليوز 1886، خ.ح، مح 95.
وكما هو الشأن أيضاً بالنسبة للأرض التي كانت في ملك مقدم الزاوية التهامية في أحواز الدارالبيضاء. انظر رسالة من مقدم الزاوية المذكورة العربي بن عبد الله التهامي الرباطي إلى الحاجب أحمد بن موسى تاريخ 4 رمضان 1314 / 6 فبراير 1897، خ.ح، مح 411/3.

(129) ومن أمثلة ذلك البقع الأرضية الثلاث التي اشتراها التاجر محمد فرج بالجديدة في رجب 1323 / أكتوبر 1904 (على يد شريكه في التجارة علال الهاني) بثمن قدره للجميع 220 ريالا. انظر : كناش 802، ص 24.

كانت في ملك إحدى الأسر المخزنية وهي أسرة آل بركاش، وبالضبط في ملك الأخوين عبد الرحمان وأخيه عبد العزيز، حفيدي النائب محمد بركاش، وذلك قبل توقيع عقد الحماية بقليل. وكانت تلك الأراضي والعزائب منتشرة في منطقة الغرب، تحت نفوذ سبعة قواد[130]. غير أن ما يجب أن يكون واضحا هو أن هذه الأملاك لم تكن تشمل فقط العرصات والأراضي الحراثية، وإنما كانت تضم أيضا الماشية[131].

والواقع أن كل ما ذكر حول الملكيات الشخصية سيبقى ناقصاً ما لم نتعرض إلى حالة خاصة تتعلق بالأراضي الشاسعة الواقعة خارج السور الموحدي، إلى الجنوب الغربي، ابتداءً من سور أكدال إلى حدود أراضي الأوداية والأعراب، التي قدرت مساحتها بـ8000 هكتار، وهي الأرض التي زعم السلطان المولى عبد العزيز أنه اشتراها في العام 1902 من القائد أحمد السويسي[132] (ومنه جاء، لاحقاً، اسم حي السويسي).

والسؤال الذي يفرض نفسه هو : كيف تأتى للقائد السويسي الذي لم يتول منصب القيادة إلا منذ العام 1898 – والذي سبقت الإشارة إلى أملاكه قبل قليل – أن يمتلك كل هذه المساحة الشاسعة ؟ إن أصل تملك هذه المساحة، خلافاً لما قد يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى، لا علاقة له بالشراء أو بالهبة أو بالإرث (وتلك هي مجموع مصادر الملكية الشخصية)، وإنما هو تراكم للأراضي التي كان السلاطين ينفذونها للقواد والتي كانت تنتقل من السلف إلى الخلف بدءاً، على

(130) وهم الطيب بن الشرقوي وعبد السلام اليسفي ومحمد الكرافس والريسولي ومحمد بن قاسم الكداري وولد بنعلي الحسنوي والمنصوري، انظر : رسالة من عبد الرحمان بركاش وعبد العزيز بركاش إلى الوزير المدني بن محمد بتاريخ 27 قعدة 1328 / 30 نوبمبر 1910، خ.ص بسلا، السلسلة 3 ـ أ ـ مح 14، الوثيقة 2058 (وللتذكير فعبد العزيز بركاش كان محمياً فرنسياً (سمساراً) منذ العام 1908 : انظر اسمه في الجدول 12، من الفصل الثالث).

(131) انظر العنصر المتعلق بتربية المواشي من هذا الفصل.

(132) أشير إلى هذا المعطى (ضمن معطيات أخرى سنعود إليها بعد حين) في المراسلة التي وجهها القبطان المهندس نورمان (Normand) رئيس المصالح البلدية لمدينة الرباط إلى مدير المالية بتاريخ فاتح أكتوبر 1912 (وفي أسفل المراسلة كتب : نسخة من هذه المراسلة وجهت إلى القنصل الفرنسي). انظر : carton 1082, Nantes

الأقل، من أخيه الأكبر القائد عبد السلام السويسي (1855 - 1885) ومروراً بالأخ الثاني القائد محمد السويسي (1885 - 1908).

وهكذا منذ الأخ الأكبر وآل السويسي يلحون ليس فقط في الحفاظ على ما كان في أيديهم من أراض منفذة، وإنما بالزيادة في حجمها. ومن أمثلة ذلك أن القايد عبد السلام السويسي لما جاءه الجواب السلطاني سنة 1871 في خصوص ما كان قد طلبه من أراض «الحرث المعهودة» بـ«أنه سينظر في ذلك إن شاء الله»، سطر رسالة جديدة وجهها إلى الحاجب موسى بن أحمد مما ورد فيها : «فاعلم سيدي أني لا نعذرك في هذا الأمر لما لحقنا من المضرة الفادحة بعدم الحرث مع كثرة العيال وعمارة الدار بإخواننا وكثرة الصادر والوارد علينا من الأضياف [كذا] وتعودنا ضيافتهم، وليس بخاف عليك أمرنا بل أنت تتأسف علينا لما تعلمه من حالنا. وحرفتنا وحرفة أسلافنا هي الفلاحة ولا نقدر الاستغناء عنها. ولولا المضرة التي بلغتنا ورأينا معها العطب في المستقبل ما ألححنا في هذا الأمر [...] وحيث أعلمتنا بجواب سيدنا أيده الله ظهر لنا من فحواه إمارة الخير، فها نحن كتبنا لمولانا أبقى الله ظله نستعطفه واستشفعنا لسيدنا والظن فيه جميل أن لا يردنا خائبين إذ نحن أولى من كل أحد لخدمتنا بالقلب والقالب [...] والمأمول في سيادتك أن لا تقصر، فخذ بيدنا أخذ الله بيدك يوم تزل الأقدام...»[133].

بعد ربع قرن على تاريخ هذه الرسالة كتب أخوه القائد محمد رسالة إلى الحاجب الجديد ابن الحاجب السابق رسالة يستفاد منها أن حالته المادية كانت أسوأ من حالة فقير لا يملك قوت يومه. تقول الرسالة : «وبعد، فغير خاف على سيادتك لما نحن فيه من كثرة العيال وضيق الحال واليد فارغة وضعف الفاقة وقد أضر بنا الوقت لما أصابنا من الجراد وقد أفسد لنا حرثنا الذي كنا نتعاون به على الزمان، وهذه ستة أعوام وهو يأتي لنا، والآن سيدي قد بارت حيلنا ونحن لا ملجأ لنا إلا باب الله وبابكم وحاشا الكريم أن يخيب من قصده، وبالفضل منك سيدي أن تستعطف خاطر مولانا المؤيد عساه أن ينعم على عبده

(133) رسالة من القائد عبد السلام السويسي إلى الحاجب موسى بن أحمد بتاريخ 6 شعبان 1288 / 21 أكتوبر 1871، مجموعة الوثائق الزيدانية، ج 7، خ.ح، تحت رقم 12607ز، الوثيقة 26.

بما يستعين به على عياله». ثم تضيف الرسالة مباشرة طلباً ثانياً : «وكما نعلمك سيدي أن لي بنتين قد وصلا، وعزمت على تزويجهما بولدي عمهما فنطلب من جميل فضل مولانا أن ينعم على الكل بالصلة والكسوة أعطى الله لمولانا كل خير...»[134].

ببعض هذه الطرق الاستجدائية، إذن، كان القواد – وغيرهم من خدام المخزن – يحصلون على مزيد من الإنعامات والتنافيذ، وبالتالي تركيم الأملاك.

فهل يجوز، والحالة هذه، أن نصدق ما ادعاه السلطان المولى عبد العزيز من أنه اشترى، فعلا، تلك الأرض المنفذة من القائد المذكور في الوقت الذي كان بإمكانه مصادرة كافة أملاكه (مادام أنه غير محمي) كما فعل سنة 1900 مع أملاك الحاجب أحمد بن موسى ومن بعده مع أملاك الوزير المنبهي (قبل أن يحصل على الحماية البريطانية) ؟

إن الجواب الرسمي هو أن السلطان مولاي عبد الحفيظ بمجرد أن بلغه خبر هذا الشراء المزعوم من أحد قواد زعير في نهاية العام 1909[135] حتى بادر إلى إصدار ظهير مؤرخ في 12 يناير 1910 نص فيه على أن الأرض المذكورة هي أرض

(134) رسالة من القائد محمد السويسي إلى الحاجب أحمد بن موسى، بتاريخ 29 قعدة 1313 12 ماي 1896، خ.ح، مح 410/6.
ونود أن نشير هاهنا إلى أن من بين أملاك هذا القائد العرصة الشهيرة المسماة بالعرصة السويسية التي كانت تقع على الضفة اليسرى لوادي أبي رقراق، بالسهل المستنقعي، القريب من المصب، وهي العرصة التي قام السفير البريطاني بنزهة في أرجائها لما زار الرباط في قعدة 1311 / ماي 1894، انظر : الكناش 206، خ.ح، ص 29.

(135) رسالة من السلطان إلى القائد أحمد حمان الزعري بتاريخ 8 حجة 1327 / 21 دجنبر 1909، ومما ورد فيها : «وبعد، وصل كتابك بأن بلاد حراثية لجانب المخزن كانت اشتريت من السويسي بين الأودايا والأعراب وزعير وراموا جوارها الترامي عليها بالحرث بدون إذن من جانبنا العالي بالله وبدون كراء، وصار بالبال فقد أحسنت في التنبيه على ذلك أصلحك الله والسلام». جائزة الحسن الثاني للوثائق والمخطوطات، مركز الرباط، 1978، مكروفيلم 2، خ.ع.

مخزنية، ومن ثم وجه الأمر للمسؤولين بالمدينة بتسجيلها في سجل الأملاك المخزنية[136].

هل طبق هذا الظهير واستعاد المخزن هذه الأرض إلى حوزته ؟

حسب مراسلة نورمان، رئيس المصالح البلدية بالرباط، المؤرخة في فاتح أكتوبر 1912، فإن مصلحة مراقبة الدين المخزني قامت، إثر صدور ظهير 12 فبراير 1910، بتسجيل هذه الأرض في كناش الأملاك المخزنية، إلا أن نفس المراسلة أشارت أيضاً إلى أن المولى عبد العزيز لم يستسلم لهذا القرار وظل يطالب بأحقيته في هذه الأرض. وفي هذا السياق، تضيف رسالة نورمان، أن المحمي الألماني أحمد الجبلي[137]، إثر عودته من سفرة خاصة إلى طنجة، قام بتفويت هذه الأرض في شتنبر 1912 إلى تاجر فرنسي بمبلغ 100.000 فرنك. ومن ثم التمس نورمان، في الأخير، من مدير المالية إخبار مراقبة مصلحة الدين باتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لمنع هذا التفويت وعدم المصادقة عليه[138].

فما الذي وقع بعد هذه المراسلة ؟ من المؤكد أن مصلحة مراقبة الدين أوقفت – مؤقتاً – عملية التفويت، لكن من المؤكد أيضاً أن المولى عبد العزيز استعاد

(136) أشير إلى تارخ هذا الظهير في المراسلة المشار إليها في الهامش 132. كما وقفنا، في الآن ذاته، على إشارة ثانية إلى هذا الظهير من خلال الرسالة السلطانية الموجهة إلى قائد الرباط الصديق بركاش بتاريخ 3 محرم 1328 / 14 فبراير 1910، وهذا نصها : «وبعد، وصل جوابك بأنك عينت العدول وأرباب البصر من الفلاحة العارفين للوقوف على تحديد البلاد الحراثية التي كانت اشتريت من السويسي وتقييدها بكناش أملاك المخزن عملا بما أمرناك به وعند حيازتها تعلم بذلك، وصار بالبال، فالعمل على ذلك والسلام»، خ.ص بسلا، السلسلة 3 ـ هـ ـ مح 52، الوثيقة 7459.

(137) كما سبقت الإشارة إلى ذلك فهذا الشخص (الذي كان متزوجاً بأجنبية «رومية») كان من كبار الملاكين للأرض الواقعة خارج السور الثالث إلى حدود تمارة، وبالإضافة إلى ذلك كان يملك أرضاً شاسعة بنواحي الصخيرات، وكانت له دعاوى مع الأوداية تتعلق بحدود بعض أراضيه المجاورة لأرض الأوداية، انظر :
رسالة من أحمد السويسي إلى السلطان بتاريخ 27 شفر 1325 / 11 أبريل 1907، م.و.م؛ وانظر أيضا رسالة من قنصل هولاندا وألمانيا التاجر نظافة إلى قائد المشور الفقيه الحاج بنعيسى بن حم بتاريخ 21 شوال 1326 / 16 نونبر 1908، خ.ح (ضمن الوثائق الحفيظية غير المصنفة).

(138) مصدر الهامش 132.

«أراضي السويسي» بدليل أن المراسلة التي وجهها مدير المالية إلى الكاتب العام للحماية بتاريخ 18 يونيو 1913 أشارت إلى أنه من أجل نقل جيش التواركة من أراض المخزن التي كانوا يستغلونها[139] إلى موضع آخر قريب يقع خارج جدار أكَدال، هو «أراضي السويسي»، فعلى سلطات الحماية أن تقوم بشراء جزء من هذه الأرض من مالكها المولى عبد العزيز[140].

وهكذا يحق أن نقول إن أكبر مالك للأراضي الحراثية في أحواز الرباط، مع توقيع عقد الحماية، هو السلطان المولى عبد العزيز.

غير أن الملاحظة التي يلزم تسجيلها، أخيراً، هي غياب اسم أي مالك من يهود المدينة ضمن الأسماء التي ذكرت. فهل معنى هذا أن يهود الرباط لم يكن في حوزتهم أي ملك من الأملاك الزراعية، سواء داخل أسوار المدينة أو في أحوازها؟

الواقع أن اليهود، بحسهم التجاري، اهتموا، قبل كل شيء آخر، بالاستثمار في ميدان الماشية وشراء غلل الفلاحين على أنواعها. ومن أشهر هؤلاء المحمي الإيطالي موسى إسحاق ناهون وأولاده الذين كانوا يعتمرون داراً تجارية في المدينة تتاجر في كل أنواع المنتجات. فعلى سبيل المثال، لما توفي أحد مخالطيهم سنة 1895 – وهو أحمد بن الزوين الزيادي – تخلد في ذمته من قيمة بقر وصوف، حسب ما كان في يد أولاد ناهون من رسوم في هذا الشأن : 6880 ريالا[141]. ومن أجل أدائها، تم بيع أملاكه المتخلفة في الرباط، على ضآلتها[142]. وبعد هذا التاريخ ببضعة شهور تعرض أصحاب الدار التجارية المذكورة إلى نهب ما مجموعه 1211 من الغنم و63 من البقر و6 أفراس بتوابعها، كانت بيد بعض «أعراب بني حسن بقصد الصيانة»[143]، وبتاريخ 5 فبراير 1896 كتب سفير إيطاليا

(139) والتي سبقت الإشارة إليها في متن الهامش 31 من هذا الفصل.

(140) carton 93, Domaine de Rabat, division des affaires chériffiennes, Nantes.

(141) رسالة من السلطان إلى المحتسب عبد الخالق فرج بتاريخ 16 صفر 1313 / 8 غشت 1895، خ. ت، مح 65/57.

(142) رسالة من المحتسب عبد الخالق فرج إلى السلطان بتاريخ 13 ربيع الثاني 1313 / 3 أكتوبر 1895، خ. ح، مح 409/18.

(143) رسالة من سفير دولة إيطاليا ووزيرها المفوض إلى النائب محمد الطريس، بتاريخ 20 شعبان 1313 / 5 فبراير 1896، خ.ت، مح 86/57.

إلى النائب الطريس أخبره بما يلي : «أما بعد، أن دار تجارة موسى إسحاق ناهون بالرباط لها على أناس من البادية ديون قدرها بين الجميع 18699 ريالا، كما لدار التجارة المذكورة بالعرائش ديون كذلك على أناس من البادية قدرها بين الجميع 7863 ريالا»[144].

ومهما تم النفخ في تلك الأرقام، للزيادة في حجم التعويضات – وتلك كانت عادة أصيلة من عادات التجار الأجانب والمحميين – فالمهم أن الدار المذكورة كانت من بين الدور ذات الشهرة التي استثمرت في مجال تربية الماشية، ليس فقط في أحواز الرباط وإنما في أحواز مدن أخرى. وإلى جانب هذه الدار كان هناك تجار آخرون، وإن كان حجم استثماراتهم دون حجم استثمارات دار ناهون، نخص بالذكر منهم يوسف الزكوري[145] ومردوخ قزيز[146] وأبراهم بن زرقين[147].

أما بالنسبة لتملك اليهود للأراضي الزراعية فلم نقف سوى على عدد محدود من التجار الذين اهتموا باقتناء البساتين وذلك في تاريخ متأخر، يعود إلى ما قبيل توقيع عقد الحماية. ومن أبرز هؤلاء، دون منازع، التاجر الشهير يعقوب رفائيل بنعطار، المحمي البرتغالي الذي كان في الآن ذاته – كما سبقت الإشارة إلى ذلك – يقوم بعدد من الوظائف سواء لحساب جماعته، كرئيس للجماعة اليهودية، أو كقنصل لكل من دولتي بلجيكا والنمسا – هنغاريا.

وهكذا ابتداءً من سنة 1325 / 1907 وإلى حدود سنة 1330 / 1912 اشترى في مجال حسان وحده (حي بورقراق) أربع جنات متجاورة، حولها إلى جنة واحدة بلغت مساحتها 26644 متراً مربعاً، باعها في أبريل 1913 للتاجر الفرنسي ميرو بثمن قدره

---

(144) خ.ت، مح 87/57.

(145) رسالة من الذمية مريم بنت يوسف الزكوري إلى الوزير عبد الكريم بن سليمان، بتاريخ 27 شوال 1319 / 6 فبراير 1902، م.و.م.

(146) رسالة من النائب محمد العربي الطريس إلى نائب محتسب الرباط العربي بنعبد الله، بتاريخ 23 جمادى الأولى 1321 / 17 غشت 1904، كناش 763، خ.ح، ص 254.

(147) رسالة من الصديق بركاش إلى القنصل الفرنسي لوريش بتاريخ 23 رمضان 1329 / 17 شتنبر 1911 : carton 1081, Nantes.

للجميع 213152 فرنكاً (أي بـ8 فرنكات للمتر المربع)[148]، والتي حولها بدوره إلى تجزئة سكنية[149].

ومعنى هذا أن تهافت ابن عطار على اقتناء البساتين لم يكن من أجل النزهة أو الاستفادة من غلتها، وإنما كان بهدف المضاربة على الأرض بعد أن تحولت إلى مجال لبناء المدينة الجديدة الخاصة بسكن الأجانب واليهود الأثرياء، سواء في اتجاه حي حسان، خارج باب شالة، أو في اتجاه حي المحيط، خارج باب العلو.

وفي سياق هذه المضاربة المحمومة اشترى التاجر يعقوب بن سوسان جنة بالقصور (حي التواركة)، بتاريخ 19 فبراير 1912، قدرت مساحتها بـ8551 متراً مربعاً، بـ2000 ريال. وبتاريخ 9 أبريل من السنة ذاتها قام ببيعها للبنكي الفرنسي ألبير إيزمبر (Albert Izember) بـ5986 ريالا[150]، أي أنه في أقل من شهرين راكم ربحاً قدر بـ4000 ريال، وذلك في جنة واحدة !

لا عجب، إذن، إذا وجدنا منذ الشهور الأولى من توقيع عقد الحماية بروز عدد من التجار اليهود كانت وظيفتهم هي المضاربة في البساتين، من أشهرهم عمران بن يعقوب بن الوليد، وإسحاق قرياط، وناهون، وبن ديان، وإلياهو بن مردوخ عطية، ويوسف بن رفائيل عطية، وعبو إسحاق، ومسعود الزكوري، وإن ظل أكبر مضارب هو التاجر يعقوب بن عطار وابنه يوسف الذي كان ينوب عن والده في البيع والشراء، بحكم تعدد أشغاله[151].

ب ـ الملكية الخاصة بالأجانب

إذا كان البند الخامس من الاتفاقية المبرمة مع إسبانيا في 20 نونبر 1861، وكذا البند الحادي عشر من اتفاقية مدريد (1880) قد نصا على اعتراف المخزن

(148) لمزيد من التفاصيل انظر الرسوم الرسوم الواردة في الرسم العقاري 1178ر، م.ع.ر.
(149) لمزيد من التفاصيل حول تلك التجزئات السكنية انظر الرسم العقاري 81ر، وكذا الرسم 748ر، م.ع.ر.
(150) انظر الرسم العقاري 64ر، م.ع.ر، وكذا الرسم 1064ر.
(151) ومصدر هذه المعطيات هو وثائق م.ع.ر.

للأجانب بحق تملك العقارات أيا كان نوعها شريطة موافقة المخزن والالتزام بالقانون المغربي و«شريعة البلد»، فإن الفصل الستين من عقد الخزيرات (1906) أعطى امتيازاً جديداً للأجانب وذلك بإلغاء الإذن المسبق لسلطات المخزن من جهة، وتمديد حق شراء الأملاك داخل المراسي المفتوحة للتجارة الخارجية وخارجها بمسافة عشرة كيلومترات، وبمسافة كيلومترين بالنسبة للمدن الثلاث : القصر الكبير وأصيلا وأزمور، بل «وفي مدن أخرى بسواحل المغرب وداخله عند الاقتضاء» من جهة أخرى.

إلا أن ما يجب إضافته أن الأجانب لم يلتزموا أبداً بهذه البنود، إذ بواسطة محمييهم كانوا يشترون، في المرحلة الأولى، الأراضي والبساتين على يد العدول (من باب الالتزام بشريعة البلد)، ثم بعد ذلك يشهد المحميون في القنصليات، في رسم إشهاد، أنهم مجرد وسطاء للتاجر الأجنبي الفلاني وأن لا شيء لهم في ذلك الشراء مطلقاً[152].

ولقد ترتب على هذه الظاهرة، من جملة ما ترتب، أن أصبح القضاة في حيرة من أمرهم. ومن أمثلة ذلك أنه إثر وفاة المحمي بوشعيب الزعري سنة 1907 ألفي في حانوته أربعة رسوم عدلية في اسمه تتعلق بجنات وأراض تصرف فيها إلى وفاته. إلا أن القنصل الفرنسي لوريش «ادعى أنها له، وصدقته زوج الهالك ووصي أولاده، ولم يساعد القاضي على ذلك...»[153].

(152) كنموذج من تلك الرسوم الإشهادية الرسم التالي : «أشهد كاتبه محمد بن محمد كريم الرباطي عقب تاريخه أن جميع الأرضين الذي اشترى في الرباط من أربابهم وحاز رسومهم منهم بشراء عدلي بعد دفع أثمانها على التمام إنما ذلك الشراء كله للقنصل الفرنسيسي مسيو لوريش. وجميع ما استظهر به القنصل اللمذكور من الرسوم التي بيده في شراء ما ذكر فالكل له فيدخل في ذلك أيضاً البقعة التي بنى القنصل خارج باب الأحد المجعولة أروى. وعليه فإن كاتبه هذا إنما يده يد نيابة ولا يملك شيئاً من ذلك أبداً ولا يعارض القنصل المذكور أحد من خلق الله طال الزمان أم قصر، والسلام». في أواسط قعدة 1326 / 9 دجنبر 1908، ضمن وثائق الرسم العقاري 25 ر، م.ع.ر.

(153) رسالة من النائب محمد الطريس إلى السلطان بتاريخ 2 ربيع الثاني 1325 / 15 ماي 1907، **كناش مكاتيب المندوبية السعيدة بطنجة 2720ك**، خ.ع، ص 313.
وقد قفنا على لفيف عدلي مؤرخ في 18 صفر 1329 / 18 فبراير 1911 يشهد فيه الموقعون، وعددهم اثنا عشر فرداً، «أنهم يعرفون الحاج بوشعيب بن محمد الجيلاني الزعري الرباطي=

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية عرفت السنوات الموالية لعقد مؤتمر الخزيرات تطاولات جمّا على مستوى تفويت الأراضي للأجانب، حيث ظهر عدد من المحتالين ومقتنصي فرص الربح السريع – غير الشرعي – الذين بادروا، مع اختلاط الحابل بالنابل، إلى بيع أراض ليست في ملكهم، سواء كانت من الأملاك الخاصة بالغير، أو الأملاك المخزنية، أو حتى الأملاك الحبسية.

في هذا السياق، وبتاريخ 20 صفر 1330 / 9 فبراير 1912، تم إصدار قانون بطنجة، تحت رعاية الهيئات الدبلوماسية، بعنوان : «ضابط مؤقت لبيع الأملاك ونقل ملكيتها بالإيالة الشريفة» يتضمن ثلاثة عشر فصلا[154].

ومحتوى هذا الضابط يدور، عموماً، حول الاحتياطات التي يلزم اتخاذها من قبل القضاة قبل تفويت عملية البيع. ومن بين تلك الاحتياطات المتخذة نذكر ما يلي :

أولا، لا يجوز بيع الأملاك الواقعة في الحواضر وأحوازها (المنصوص عليها في الفصل الستين من عقد الخزيرات، المشار إليه أعلاه) على يد العدل إلا بإذن من قاضي المدينة وذلك بعد تصفحه رسوم البائع ومراسلة عامل البلد وأمين الأملاك المخزنية وناظر الأحباس، بهدف التأكد من أن الملك المراد بيعه ليس لجانب المخزن أو الأحباس (الفصل الثاني)، مع ضرورة إخبار النائب السلطاني في طنجة بنتيجة البحث وثبوت غياب أي نزاع حوله (الفصل السابع).

ثانياً، جميع الأملاك المراد بيعها في البوادي يلزمها أن تتم على يد قاضي المدينة الأقرب منها (الفصل الثالث)، كما لا يجوز لأي قاضٍ أن يضع شكله (علامته) على رسوم متعلقة بملك خارج عن دائرة حكمه (الفصل الرابع).

= المشتري للجنة أعلاه [بتاريخ 17 رجب 1321 / 9 أكتوبر 1903..] وقنصل الدولة الفرنسوية بهذه الحضرة الرباطية المسيو لوريش المعرفة الكافية ومعها يشهدون بأن الحاج بوشعيب المذكور كان نائبا في شراء الجنان بالمشار ودفع ثمنه عن القنصل المذكور ولا شيء له معه وأن يده في ذلك يد نيابة وعارية...». ضمن وثائق الرسم العقاري 25ر، م.ع.ر.

(154) توجد نسخة من هذا الضابط الذي طبع على المطبعة الرسمية الشريفة بطنجة في 20 صفر 1330 / 9 فبراير 1912 في : carton 451, Nantes. (في حين أن النص الأصلي المكتوب بخط اليد مؤرخ في 26 محرم 1330 / 16 يناير 1912).

ثالثاً، يلزم القاضي، في خصوص ملك مشترك مع الغير، ضرورة إحضار الشريك أو الشركاء لما لهم من حق الشفعة قبل إجراء البيع، وذلك تلافياً لكل نزاع قد يقع مستقبلا بين المشتري والشريك (الفصل الخامس).

رابعاً، يمنع قطعاً على أي كان من الشهادة بنقل ملكية أملاك مشاعة بين قبيلة من القبائل وكذا الغابات لأنها من أملاك المخزن (الفصل السادس).

وأخيراً نص الفصل الثالث عشر – وهو الفصل الأخير – على أن يبقى العمل بهذا الضابط في جميع أنحاء البلاد «ريثما تنظم الإدارات التي تقوم بالشأن كما يجب».

بموازاة مع هذه التوضيحات الضرورية نتساءل : ما هي الأسماء البارزة للملاك الأجانب للأراضي الزراعية في المدينة وأحوازها إلى حدود توقيع عقد الحماية ؟ وما حجم ذلك التملك ؟

بالاستناد إلى رسالة شهيرة كان السلطان المولى الحسن قد وجهها إلى كافة القواد والقضاة بالمراسي المغربية سنة 1300 / 1883 – وضمنهم قائد الرباط وقاضيها – والتي تدور، من بين ما تدور، حول ضرورة إخباره بحقيقة ما بلغه من تملك الأجانب والمحميين الأملاك والعقار بالقبائل المجاورة للمراسي بأبخس الأثمان جراء المجاعة العظيمة التي ألمت بالبلاد على امتداد سنوات 1878 - 1882، أجابه القائد السويسي بأنه لم يقع شيء من ذلك في الرباط وأحوازها «في المسغبة المتقدمة غير نينو خليفة قونصو الفرنصيص عنده موضعان لربط البهائم ومخزن بسوق الغزل فوقه مصرية، وعند النصراني مطي النجليزي دار بالسوق بناها وسكنها، وعند ابن عطار قونصو المريكان أملاك قديمة بالملاح، وكذلك أهل الحماية كأولاد الباشا، وأولاد الدكالي، وأولاد العوفر»[155]، وهو نفس الجواب الذي قدمه قاضي المدينة[156].

(155) رسالة من السلطان إلى القائد عبد السلام السويسي بتاريخ 25 رجب 1300 / فاتح يونيو 1883، الكناش 353، خ.ح، ص 10.

(156) رسالة من السلطان إلى القاضي أحمد ملين، بتاريخ 5 شعبان 1300 / 11 يونيو 1883، نفسه، ص 62.

وهكذا إذا تذكرنا أن عدد الأجانب المقيمين في المدينة كان إلى حدود هذا التاريخ (1883) مايزال محدوداً (أقل من ثلاثين نفراً) جاز أن نفسر، ولو جزئياً، لماذا كان جواب القائد والقاضي موحداً، وبالتالي ظلت أراضي الرباط وأحوازها في منأى عن تسلط الأجانب خلال هذه المسغبة، وإن كان هذا لا يمنع من القول إن نينو – وهو القنصل الفرنسي أنطوان ذكور – استغل المجاعة كتاجر محتكر للأقوات[157].

كان علينا أن ننتظر إلى حدود نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حتى تظهر بعض الأسماء البارزة كملاك كبار للأراضي الزراعية. وأول ما يلزمنا تسجيله، في هذا الصدد، هو ضرورة التمييز بين ملكيات كانت في ملك أفراد ذاتيين، وأخرى كانت في ملك مؤسسات مالية وتجارية.

وقد برز في طليعة الملاك الذاتيين اسم التاجر الألماني طونيس (Tonnies) الذي استقر في المدينة سنة 1895، واشترى في العام 1897 قطعة أرضية ومنزلا (كانا من بين متخلف الهالك الألماني هانسين (Hansen). كما اشترى في السنوات الموالية عدداً من البساتين بمحاذاة أبواب المدينة (استغلها في زراعة الخضر والورود). وابتداءً من سنة 1900 إلى سنة 1905 امتدت ممتلكاته لتشمل حوالي 1700 هكتار، من ضمنها 200 هكتار قرب الصخيرات والباقي موزع في عدد من مناطق البلاد[158]. وإلى جانبه برز أيضاً التاجر الألماني نودورفير (Neudorfer) الذي كان مستقراً في المدينة على الأقل ابتداءً من العام 1903. وإلى حدود العام 1911 كان من بين أملاكه أربع قطع مهمة من الأراضي الحراثية كانت تقع خارج باب القبيبات في اتجاه تمارة جهة البحر[159].

(157) رسالة من السلطان إلى النائب محمد بركاش بتاريخ 9 حجة 1298 / 2 نونبر 1881، خ.ص بسلا، السلسلة II - ج - مح 17، الوثيقة 2470. (وتتعلق بالدعوى التي رفعها نينو بأحد سماسرته في أولاد زيان الذي نهبت له خمس مطامير من الحبوب واثنا عشر حملا من الشعير واثنا عشر حملا من الفول).

(158) وذلك وفق ما يلي : 200هـ في نواحي مديونة، و462هـ في نواحي فضالة، و700هـ في أولاد حريز (قرب برشيد)، و100هـ في الغرب (بني حسن)، انظر :

Pierrre Guillen, op. cit, pp. 510 - 511.

(159) مصدر الهامش 119.

أما بالنسبة لما تبقى من الملاك الذاتيين فلقد وقفنا، بالاستناد إلى وثائق المحافظة العقارية على أحد عشر مالكاً ينتمون إلى خمس جنسيات كانوا يمتلكون عدداً من البساتين داخل أسوار المدينة، قمنا بتجميع معطياتها في الجدول الموالي، هو الجدول التاسع عشر.

وبإلقاء نظرة عامة على هذا الجدول يظهر، أول ما يظهر، اسم القنصل الفرنسي لوريش كأهم مالك للبساتين[160]. بيد أن ما يجب إثارة الانتباه إليه أن بعضاً من هؤلاء الملاك كانوا يمتلكون، علاوة على البساتين، عدداً من القطع الأرضية الحراثية. والمثال الوحيد الذي وقفنا عليه يتعلق بالتاجر البريطاني لي باسكي الذي كان في حوزته سنة 1911 قطعتان أرضيتان مهمتان خارج السور الثالث، في اتجاه تمارة، بمحاذاة البحر[161].

وفي ما يخص الصنف الثاني من الملاك، أي المؤسسات المالية والتجارية، فقد تأتى لنا رصد أملاك خمس مؤسسات متفاوتة الحجم. أولها، أملاك الكمبانية المغربية (C.Marocaine) التي كان يمثلها الوكيل كاستون برنودة (G. Bernaudat) منذ سنة 1904، إثر استقالته من رئاسة البعثة العسكرية[162]. ولئن كانت هذه الكمبانية التي أنشئت من قبل شركة شنايدر وشركائه في ماي 1902 قد تمكنت إلى حدود العام 1907 من تملك أراض شاسعة خصوصاً في الشاوية والغرب[163]، فيبدو أن ممتلكاتها في الرباط لم تظهر إلا بعد هذا التاريخ. وقد أمدتنا وثائق المحافظة العقارية بجزء من هذه الأملاك : يتعلق الأمر بشراء ثلاثة بساتين ما بين دجنبر 1910

(160) ويبدو أن بعضا من هذه البساتين هي التي أشير إليها في التصميم الذي أنجز حول توزيع الملكيات الزراعية بنواحي صومعة حسان في العام 1912. انظر التصميم في الصفحة 240 وكذا الهامش 116 بالصفحة 239.

(161) مصدر الهامش 119، ص. 239.

(162) انظر ما سبق ذكره حول برنودة في الهامش 63 من الفصل الثالث، ص. 162.

(163) من بينها 4000 هكتار في شكل قطعة واحدة على بعد 25 كلم عن الدار البيضاء، ثم 3000 هكتار في الشاوية و4000 هكتار في الغرب... إلخ، انظر :
ألبير عياش، **المغرب والاستثمار، حصيلة السيطرة الفرنسية**، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، مطبعة اتفاق بوبكري، الدار البيضاء، 1985، ص 81 - 82.

الجدول 19 : أهم الملاك الأجانب الذاتيين لبعض بساتين الرباط بين سنة 1907 وسنة 1912

أسماء الملاك	بساتين	ثمن الشراء	تاريخ الشراء	اسم البائع	ملاحظات
التاجر الألماني طونيس (Tonnies)					انظر متن الهامش 158 بالإضافة إلى الهامش نفسه.
القنصل الفرنسي لوريش (Le riche)	1	825 ريالا	غشت 1907	ع. السلام الفاسي	يقع في حسان، باعه في مارس 1912 للتاجر الفرنسي جوزيف ألكسندر لافراك بـ3600 ريال. الرسم العقاري 1586ر.
نفسه	1	525 ريالا	دجنبر 1908	محمد بن عرفة	يقع في التواركة، قرب جامع حسان، الرسم العقاري 507ر.
نفسه	1	1200 ريالا	يوليوز 1911	آمنة بنت محمد ع.لله	يقع في حسان، مساحته 4200 متر مربع، الرسم العقاري 607ر.
نفسه	1	4000 ريالا	يناير 1912	القائد الصديق بركاش	يقع في حسان، باعه للتاجر بنوصول (Benousoul) وكيل الكمبانية الجزائرية في يونيو 1912 بـ7000 ريال، الرسم العقاري 286ر، وأيضاً 1039ر.
نفسه	1	600 ريال	يناير 1912	القائد الصديق بركاش	يقع في حسان، باعه للتاجر الفرنسي روبيك في يونيو 1912 بـ1100 ريال، الرسم العقاري 640ر.
نفسه	1	1700 ريال	مارس 1912	علي المزالي الرباطي	يقع في التواركة، الرسم العقاري رقم 25ر.
التاجر الفرنسي جول دورس فرانسوا (J. Durs François)	2	1650 ريالا	فبراير 1902	ورثة الحاج بناصر ملين	يقعان خارج باب الجديد، باعهما للقنصل لوريش في يوليوز 1913 بـ85000 فرنك، الرسم العقاري 692ر.
التاجر الألماني فوك (Fok)	1	410 ريالات	نونبر 1909	مصطفى بناصر الرباطي	يقع في حسان، الرسم العقاري 134ر.
التاجر الإسباني خواكين مونطيرو (J. Juakin Montero))	1	2512 ريالا	مارس 1910	ورثة محمد البوعمراوي	يقع في حسان، مساحته 628م²، الرسم العقاري 55ر.

أسماء الملاك	بساتين	ثمن الشراء	تاريخ الشراء	اسم البائع	ملاحظات
التاجر البريطاني لي باسكي (L. Baski)	1	800 ريالا	أكتوبر 1910	فاطمة بنت الأيسر وولدها ع.الله بوظهير	يقع في التواركة، قرب جامع السنة، الرسم العقاري 184ر.
قنصل هولاندا وألمانيا التاجر نظافة	1	3800 ريالا	شتنبر 1911	ورثة القاضي أحمد الزعيمي	يقع في حسان، باعه للتاجر الفرنسي باروا (Barois) وكيل الشركة العقارية المغربية (S.F.M) في شتنبر 1911 بـ33975 فرنكاً (6795 ريالا)، الرسم العقاري 589ر.
التاجر الفرنسي جورج برانشفيك (J. Braunschvig) (كان مقيما في طنجة)	1	450 ريالا	أكتوبر 1911	لرئيس محمد الشياظمي	يقع في حسان، الرسم العقاري 1126ر.
التاجر الفرنسي إتيين لوزي (Etienne Lauzet)	1	1950 ريالا	نونبر 1911	ع. القادر لبريس	يقع في حسان، اشتراه لفائدة التاجر فابر (P. Fabre)، الرسم العقاري 507ر.
التاجر الفرنسي جوزيف دوميرك (Joseph Domerc)	2	2400 ريال	6 يناير 1912	محمد الجيلاني الأودي	يقعان في التواركة وحولهما إلى بستان واحد بلغت مساحته 8969 متراً مربعاً، الرسمان العقاريان 881ر و889ر.
نفسه	1	1900 ريال	16 يناير 1912	ورثة أحمد بنعبد الله	
التاجر الفرنسي ألبير إيزمير (A. Izimber)	1	8250 ريالا	مارس 1912	العدل أحمد ملين	يقع في حسان، الرسم العقاري 395ر.

ويوليوز 1911، أحدهما يقع في حسان[164]، والآخران خارج باب الجديد[165]. وفي سنة 1912، كما يتضح من التصميم الذي أنجز حول توزيع الملكيات الزراعية بضواحي حسان[166]، كانت تعد من بين الملاك الأساسيين للأراضي في هذا الموضع، وذلك في انتظار تحويلها إلى تجزئات سكنية. ومن جهة أخرى، كان في ملكها في أحواز الرباط، منذ 1911، قطعتان أرضيتان حراثيتان مهمتان، خارج السور الثالث، في اتجاه تمارة، بمحاذاة البحر[167]، وكذا عدد من القطع الأرضية في الولجة[168].

ثانياً، شركة باكي الملاحية. إن هذه الشركة التي استمدت اسمها من اسم مؤسسها نيكولا باكي (Nicolas Paquet) مجهز السفن المرسيلي سنة 1863، والتي أسست فرعاً لها في الرباط مع بداية ثمانينيات القرن التاسع عشر من قبل الوكيل إميل سيفراك (E. Séverac)، ظل مجال أنشطتها، إلى تاريخ وفاة سيفراك (1901)، منصباً على الأعمال التجارية والنقل، دون أن يشمل الاستثمار في الأراضي الزراعية. فهذا الاهتمام لم يبدأ إلا مع خلف سيفراك، الوكيل أوجين بيكاري (E. Bigaré)، حيث ابتداءً من سنة 1907 – في حدود ما أمدتنا به وثائق المحافظة العقارية – بدأ يظهر اسم بيكاري كمشتر للبساتين لحساب شركة باكي. ومن أمثلة ذلك شراؤه بستاناً في أكتوبر 1907 بـ1500 ريال[169]، وثانياً في مارس 1909 بـ800 ريال[170]،

(164) تم شراؤه ي يوليوز 1911 من ورثة محمد الأبيض بمبلغ 500 ريال، الرسم العقاري 171ر.

(165) أحدهما تم شراؤه بـ2412 ريالا، والآخر بـ362 ريالا، من ورثة بناصر بن بوبكر والطاهر القرشي، الرسم العقاري 658ر.

(166) انظر نسخة من هذا التصميم في الصفحة 240، وكذا الهامش 116 بالصفحة 239.

(167) مصدر الهامش 119، ص. 239.

(168) استنتجنا ذلك من خلال حدود رسوم الأملاك الحبسية، حيث كان اسم برنودة يتردد باستمرار.

(169) اشتراه من البائع محمد الطيب الرجراجي، يقع في حسان، ومساحته 5000م². باعه في شتنبر 1913 للتاجر سوسيط، وكيل شركة الدراسات والتجارة (S. d'études et de commerce)، بـ75000 فرنك (بحساب 15 فرنكاً للمتر المربع، الرسم العقاري 524ر).

(170) اشتراه من البائع المعطي الرباطي ؛ يقع في حسان. باعه في نونبر 1910 للتاجر باروا (Barrois)، بـ7700 فرنك، الرسم العقاري 137ر.

وثالثاً في غشت 1910 بـ2200 ريال[171]، ورابعاً في يوليوز 1912 بـ12000 ريال[172]... إلخ.

بيد أن أهم صفقة أنجزها بيكاري لحساب الشركة تمت سنة 1911، وذلك بشرائه من جماعة الساكنية (بالقنيطرة) كل الأراضي التابعة لهم، وهي وادي الفوارات وسبو ومشرع التفاحين وألدكارات (غابة البلوط)[173]، وهذا ما دفع المكلف بالشؤون الفرنسية في المغرب، بتاريخ 17 نونبر 1911، إلى توجيه مراسلة للقنصل لوريش في الموضوع، مما ورد فيها : «إن جماعة الساكنية إن كانت قد باعت جزءاً من أراضيها لمواطننا فيبدو أنها ليست على حق في ذلك، فأراضي المرور هي ملك للمخزن، ومن جهة أخرى فقد كان يلزم أن يتم البيع أمام قاضي المهدية قبل وصول فرقنا العسكرية، وهذا القاضي يزعم أن لا بيع أنجز للأراضي الغابوية، خلافاً لما يذكره أهل الساكنية»، ملتمساً منه، في الأخير، أخذ الحذر تجاه هذا المشكل، مع ضرورة موافاته بوجهة نظره حول ما يجب نهجه من حلول مناسبة[174].

ويبدو أن هذه الصفقة – وما شابهها في أماكن أخرى – هي التي كانت وراء صدور ضابط 9 فبراير 1912 المتعلق ببيع الأملاك ونقل ملكيتها، الذي سبقت الإشارة إليه قبل قليل، وإن ظل على مستوى التطبيق مجرد حبر على ورق.

ثالثاً، الشركة العقارية المغربية (S. Foncière Marocaine) التي كان يمثلها، قبيل توقيع عقد الحماية، الوكيل الفرنسي التاجر باروا (Barrois). وقد كان من بين

(171) اشتراه من البائع عبد النبي السويسي، يقع خارج باب العلو (المحيط)، الرسم العقاري 287ر.

(172) اشتراه من ناصر بن سليمان ؛ يقع في حسان، ومساحته 5133م²، باعه في غشت 1913 لشركة لانطيز (C. Lantaise) بـ77000 فرنك، الرسم العقاري 638ر.

(173) مراسلة من سانت أولير (Saint Aulaire) المكلف بالشؤون الفرنسية بالمغرب المقيم في طنجة إلى القنصل الفرنسي لوريش بتاريخ 17 نونبر 1911 : carton 1125, Nantes.

(174) نفسها.

أشريته لحساب الشركة، وفي أقل من شهرين، عرصتان مهمتان خارج باب شالة (في حسان)، إحداهما في شهر دجنبر 1911 بـ33975 فرنكا[175]، والأخرى بـ25000 ريال، بلغت مساحتها 15040 متراً مربعاً[176].

رابعا، الشركة العقارية اليونيزية المغربية (S. Immobilière Lyonnaise. M.) التي كان يمثلها الوكيل أنطوان ماص (Antoine Mas)، ومن بين أملاكها إلى حدود العام 1912 قطعة أرضية خارج باب العلو (في حي المحيط) بلغت مساحتها 9504م²[177]، ثم قطعتان متجاورتان في حسان[178].

وأخيراً، وليس آخراً، الكمبانية الفرنسية، وهي الأقل شأناً، وكان يمثلها الوكيلان داهل ومولييني (Dahl et Moulliné). ومن بين أملاكها في العام 1911 أرض حراثية خارج باب القبيبات، ثم شراؤها في دجنبر من نفس السنة من ولدي ابن حساين ومحمد القباج بـ5000 ريال[179].

والخلاصة أن الجاليات الأوربية المقيمة في الرباط إن ظلت على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر وإلى حدود العام 1910 هي الأقل عدداً مقارنة مع الجاليات المقيمة في المدن المفتوحة للتجارة الخارجية، فإنها تمكنت في ظرف زمني وجيز من التسلط على جزء من أراضي المدينة وبساتينها، علماً أن هذا التسلط لم يقف عند حدود تملك الأراضي الزراعية وحدها، بل أضافت إلى ذلك – كما سنرى لاحقاً – تملك الماشية بخاصة منها الأغنام والأبقار، باعتبار أن أحواز المدينة كانت بالدرجة الأولى مجال ترحال وتربية للماشية أكثر منها مجال زراعة واستقرار. ويبدو أنه في هذا السياق يمكن تفسير لماذا كانت بعض الشركات، إلى حدود عشية توقيع عقد الحماية، مركزة

(175) وكانت تسمى بعرصة قمردة، اشتراها من البائع القنصل الهولاندي نظافة، انظر الرسمين العقاريين : 452ر و589ر.

(176) وكانت تسمى بالعرصة السلاوية، تم شراؤها من ورثة محمد الباشا، الرسم العقاري 1364ر.

(177) الرسوم العقارية 116ر، و435ر، و525ر.

(178) انظر التصميم الموجود في الصفة 240 وكذلك الهامش 116، ص. 239.

(179) الرسم العقاري 1565ر.

جل استثماراتها في ميدان كسب الماشية، كما هو الشأن بالنسبة للشركة الفرنسية لغرب إفريقيا[180].

ثانياً : طرق الاستغلال

كانت الأملاك الزراعية بمختلف أصنافها (مخزنية وحبسية وخاصة) تستغل إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. وقد تميزت بعض العرصات المخزنية باستغلال من نوع خاص يمكن تسميته بـ«الأملاك الزراعية المخزنية المنفذة»، ما هي خصوصيات كل طريقة من هذه الطرق ؟ وما هي أهم المشاكل التي رافقت هذا الاستغلال، سواء منها المشاكل الخاصة بكل طريقة أو تلك المشتركة بين الجميع ؟

2 ـ الاستغلال المباشر

كان الاستغلال المباشر متداولا لدى الجميع، دون استثناء. إلا أن شكل هذا الاستغلال كان يختلف من مالك لآخر. وإجمالا كانت تسود ثلاثة أشكال. أولها، أن يقوم المالك باستغلال أرضه بالاعتماد على عمله وعمل أفراد أسرته. وهذه الصيغة وجدت عند صغار الفلاحين الذين كانوا يمتهنون، أساساً، حرفة الفلاحة، وذلك من باب التخلص من تكاليف لا يستطيعون إليها سبيلا، أو من باب الحفاظ على مجموع الإنتاج دون تعريضه لأي اقتطاعات، هم في أمس الحاجة إليها. ومن الأمثلة الدالة على ذلك أن الفلاح محمد الأبيض لما اشترى سنة 1887 خمس جنات دفعة واحدة – بثمن 750 ريالا – نصفها لفائدته ونصفها الآخر لفائدة أولاده الستة، حيث أدى كل واحد منهم ما نابه، وقع الإشهاد في

(180) مراسلة من القنصل لوريش إلى دي بيي (De billey) المكلف بالشؤون الفرنسية بطنجة، بتاريخ 28 مارس 1912 : Nantes ; 541 carton
ونشير، في هذا الصدد، إلى أننا وقفنا على عدد لا يحصى من الرسائل المتعلقة بنهب ماشية الأجانب والمحميين المقيمين في الرباط، بما في ذلك الشركات المشار إليها أعلاه، والتي تدور، عموماً، حول مطالبة المخزن بأداء تعويضات ما نهب.

رسم عدلي، مما ورد فيه : «وأما الخدمة التي تحتاجها الجنات كل سنة فكل واحد يخدم بنفسه أو ينيب من يقوم مقامه»[181].

والشكل الثاني أن يقوم المالك باستغلال أرضه عن طريق العمل المأجور. وفي حدود ما أمدتنا به الوثائق، فهذا الشكل اعتمده المخزن دون سواه، وذلك على امتداد فترة حكم السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان. اعتمده، أولا، في قطعة أرضية واحدة كانت تزرع بالشعير في «العذير البراني» المحاذي للإقامة السلطانية في أكدال، كما اعتمده، ثانيا، في أربع عرصات هي السلاوية والمأمونية وبركاشة وضناكية. وقد كان قائد المدينة هو المشرف المباشر على هذه الأملاك، في حين كان أمناء المرسى يمدونه بالمال لسد النفقات. ومع انتهاء موسم الدراس كان يخبر السلطان أو الحاجب بالحصيلة. ومن أمثلة ذلك ما سطره في إحدى رسائله الموجهة إلى حاجب السلطان في صيف 1865 : «فاعلم أخي أنا أكملنا درس الشعير الذي كان أمر سيدنا أيده الله بالوقوف عليه، وقد تحصل في كيله مائة مد واثنان وعشرون مداً رباطية، وفي التبن ثلاثمائة واثنتان وأربعون شبكة بغالية، وقد دفعنا الكل للأمناء بعد أن كنا بذلنا المجهود في الوقوف الغاية. لكن الصيف في هذه النواحي ضعيف جداً حتى أن بعض الناس لم يحصل حتى على الزريعة [...] والبغال الثمانية التي كنا وجهنا عليها من عند خديم سيدنا بوشعيب بن الحاج السعيدي بقصد الدراس قد رددناها له حين فراغنا منها. واعلم أنا بعنا الحطب الذي كنا جمعنا من أكدال السعيد كما كنت قد أشرت علينا بذلك وتحصل في ثمنه خمسمائة مثقال وهاهي تحت يدي فهل نوجهها للأمناء أو نوجهها لك...»[182]. أما غلات العرصات فكانت تباع في المزاد العلني، على يد أمناء المرسى[183].

(181) انظر في هذا الصدد رسمين عدليين الأول بتاريخ 28 رجب 1304 / 22 أبريل 1887 والثاني بتاريخ 2 جمادى الثانية 1315. ضمن الرسم العقاري 173ر.

(182) رسالة من القائد عبد السلام السويسي إلى موسى بن أحمد، بتاريخ 24 ربيع الأول 1282 / 15 غشت 1865، يوجد أصل هذه الرسالة بمجموعة الوثائق الزيدانية 12706/7ز، ص 32 (خ. ح)، كما توجد نسخة منها بـ م.و.م.

(183) وكانت تدرج ضمن حساب مستفادات المدينة.

والشكل الثالث والأخير من أشكال الاستغلال المباشر كان يقوم على أساس الشركة. ومن أشهر أنواعها، الموجودة في الرباط، الشركة القائمة على أساس الخماسة، والشركة القائمة على أساس الرباعة، ثم الشركة بالنصف.

فأما الشركة القائمة على أساس الخمس فكانت تعتمد في الأراضي الحراثية التي تعود ملكيتها إلى الخواص، خصوصاً في أحواز المدينة. والاسم، هاهنا، يتطابق مع المسمى : فالخماس كان يتقاضى مقابل العمل الذي يقدمه لصاحب الأرض – المتمثل في الحراثة والدراس – خمس الإنتاج، فضلا عن التغذية خلال أيام العمل. في حين أن الشركة بالنصف تكون متى قدم طرف أرضه والطرف الآخر البذور والعمل. ومما لاحظناه أن التجار الأجانب اعتمدوا بدورهم كلا الشكلين في استغلال الأراضي الحراثية التي كانوا يتصرفون فيها، سواء من موقعهم كملاك في مرحلة متأخرة، أو كمجرد مكترين في مرحلة باكرة، ومن بين هؤلاء، وهو الأقدم، التاجر الفرنسي أنطوان دوكور (نينو) الذي كان يشتغل لديه في الأرض التي اكتراها في قبيلة الحوزية سنة 1868 عدد من الخماسة[184]، والتاجر بيكاري الذي كان مشاركاً بالنصف سنة 1899 مع شيخ فرقة المعاضيد، عبد المالك المعضادي[185].

أما بالنسبة للشركة القائمة على أساس الرباعة فكانت تُعتمد في البساتين. وقد اعتمدها المخزن في جل بساتينه على امتداد فترة حكم السلطان المولى الحسن، واستمرت قائمة إلى حدود سنة 1908. والذي كان يتولى الإشراف على هذه

(184) رسالة من سيسيل سميت (Cecil Smith) نائب قنصل بريطانيا وممثل مصالح فرنسا إلى القائد عبد السلام السويسي بتاريخ 28 محرم 1285 / 22 ماي 1868 : vol : 1059, Nantes وتدور حول إخباره بالنهب الذي تعرضت له فدادين التاجر دوكور المزروعة بالقمح والشعير وضرورة إرسال مخزني إلى قنصليته ليصحب الخماسة الذين حرثوا الأرض، لمعاينة الضرر.

(185) رسالة من التاجر الفرنسي بيكاري إلى القنصل أنطوان دوكور بتاريخ 26 أكتوبر 1899 : vol : 1125, Nantes وتدور حول إخباره بأنه كانت له مشاركة بالنصف مع الشيخ المذكور الذي امتنع بعد جمع المحصول من تمكينه من حظه، طالباً منه إحقاق حقه، بالإضافة إلى التعويضات.
(وتعد فرقة المعاضيد – إلى جانب فرقتي الأعشاش والفقراء – من الفرق الثلاث المكونة لقبيلة الحوزية).

البساتين، إلى جانب الإشراف على مجموع الأملاك المخزنية الموجودة في المدينة، هو أمين المستفاد، وذلك ابتداء من العام 1875 (في سياق الإصلاح الذي أدخله المولى الحسن على جهاز الأمانة) مع استمرار أمناء المرسى في القيام بوظيفة الإنفاق، كلما استدعى الأمر ذلك. ومن ثمة لم يعد في يد القائد سوى مسؤولية مؤازرة أمين المستفاد و«شد عضده» عند الحاجة، على حد تعبير الرسائل السلطانية. وكانت سائدة أيضاً في جل بساتين الأحباس قبل توقيع الحماية، كما تم اعتمادها، بدرجات متفاوتة، في بساتين الخواص.

ماذا كان نصيب الرباع من غلة الإنتاج ؟ خلافاً لما قد يفهم للوهلة الأولى من هذه اللفظة – وهو خطأ شائع – فليست هناك أي علاقة بين الرباع، كفلاح خبير في أمور البستنة، وربع الإنتاج، مثلما كانت عليه العلاقة بين الخماس وخمس الإنتاج، وإنما كان نصيبه يختلف بحسب نوع مساهمته في الخدمة والمصاريف من جهة، ولاعتبارات أخرى لم نتمكن من فك ألغازها من جهة ثانية. وأول ما يجب ذكره أن نصيبه في البساتين المخزنية كان سدس الإنتاج، وذلك بعد بيع الغلة في المزاد العلني. ومن بين كل الكنانيش المخزنية المتعلقة بمستفادات المدينة[186] وقفنا على إشارة واحدة تفسر السبب الذي كان وراء تخصيص هذا النصيب، وردت في إحدى خانات مداخيل شهر جمادى الأولى 1313 / 20 أكتوبر - 18 نونبر 1985، كما يلي : «ثمن لشين (برتقال) العرصات الأربع (السلاوية والمأمونية وبركاشة وضاكية) المبيعة غلتها شهره بعد إسقاط ما حازه الرباع من واجب سدسه عن سقيه إياها : 308 ريالا و33 سنتيماً، عنه مثاقيل : 3'4008»[187]. ومعنى هذا أن الرباع، مقابل السدس الذي يتقاضاه، كان يقوم بتقديم خدمة واحدة هي السهر على سقي البساتين. وبتتبعنا لمجموع المصاريف التي كانت تنفق على تلك العرصات، وهي التعتيل (أصحاب العتلة الذين يقومون بالنكش) والتعشيب (إزالة الأعشاب الضارة) والتغبير (التسميد) والتزبير (تشذيب الأشجار) والتزريب

(186) انظر الكنانيش التالية : الكناش 111 عن سنوات 1298 - 1301 / 1881 - 1883 ؛ والكناش 219 عن سنتي 1312 - 1313 / 1894 - 1896 ؛ والكناش 220 عن سنتي 1314 - 1315 / 1896 - 1898 ؛ والكناش 226 عن سنتي 1318 - 1316 / 1901 - 1902، وكلها من كنانيش خ.ح.

(187) الكناش 219، خ.ح، ص 43.

(التسييج)[188] وإصلاح صهاريج وقواديس الماء وتخميل الآبار، فضلا عن علف بغال السقي، لاحظنا، فعلا، أنها كانت تتم على حساب المخزن، ممثلا في أمين المستفاد، ومن ثم انفك لغز هذا السدس.

وبالاستناد إلى أحد كنانيش أسرة فرج خلال سنوات 1323 – 1325 يتضح أن نصيب الرباعة الذين كانوا يشتغلون في العرصات الأربع التي كانت على الشياع بين أربعة أفراد من الأسرة المذكورة لم يكن موحداً : فهو يتراوح بين السدس من غلة الإنتاج – بعد بيعها في المزاد العلني – بالنسبة للعرصات الثلاث الواقعة داخل أسوار المدينة (بنانية وبلعمانية وسلايطانة) وسُبع غلة الإنتاج بالنسبة لعرصة وادي القبض، الواقعة في ولجة وادي أبي رقراق[189]. وعلة ذلك أن عرصة وادي القبض (وادي أبي رقراق) لم تكن تعاني من مشاكل على مستوى السقي، كما سنرى في ما سيرد.

وابتداءً من يوم 14 قعدة 1326 / 8 دجنبر 1908، إثر إجراء القسمة بين الورثة، أصبح نصيب الرباع في عرصتين من العراصي التي انتقلت ملكيتها إلى كل من محمد فرج وأحد أخواله – وهما بولعمانة وسلايطانة – هو ثلاثة أرباع الغلة، مقابل الربع لمالكي العرصتين. وقد فسّر صاحب الكناش، محمد فرج، ذلك بكون أن الرباع (محمد الزنايدي) «هو القائم عليهما بالصائر»[190].

أما بالنسبة لبساتين الأحباس، فالأمر لم يكن يخلو من تعقيد. وحسب المعطيات الواردة في أحد كنانيش أوقاف كبرى الرباط بين سنتي 1329 و1330 / 1911 و1912 فإن نصيب الرباع كان يتراوح بين سدس غلة الإنتاج (عرصة السلالم) وسبع غلة الإنتاج (نصف عرصة الجريدي وعرصة الرحامنة) وثمن غلة الإنتاج (ثلث عرصة السعادنة وثلثا تذقة الكبرى وعرصة الحريشي وعرصة الكريشي ونصف عرصة عبديدية ونصف عرصة أشجار فطومة وثلث عرصة بنموسى)

(188) كانت سياجات عرصات المخزن، ومن له قدرة على ذلك من الخواص، تتكون من الحبال، في حين كانت سياجات عرصات الأوقاف تتكون من القصب !

(189) الكناش 798، خ.ح، ص 95 و97.

(190) نفسه، ص 96.

وعشر غلة الإنتاج (عرصة البستنة). أما عرصة بودهيرة فقد أخذ رباعها، محمد الشلح، ثلاث أرباع الغلة مقابل الربع للأحباس[191]، بصفته كان متحملا لمصاريفها.

وإذن، باستثناء عرصة بودهيرة التي كان رباعها يقوم بشؤون مصاريفها مقابل الاستفادة من ثلاثة أرباع غلة الإنتاج، على شاكلة ما كان عليه أمر رباع عرصتي بولعمانة وسلايطانة، سابقتي الذكر، فإن نصيب الرباعين في ما تبقى من العرصات لم يكن موحداً : إذ تتدنى نسبة الاستفادة من سدس غلة الإنتاج إلى السبع ثم الثمن وانتهاءً بالعشر. فما علة ذلك ؟ هل لأن مياه السقي كانت وفيرة في تلك «الغيضات» بفعل عين شالة، وبالتالي فرباعوها لم يكونوا يتحملون كبير مشقة في عملهم خصوصاً أن جل منتجاتها كانت تتمثل في البرتقال ؟ إذا كان الأمر كذلك فلماذا غيضة السلالم، الواقعة بدورها داخل زاوية شالة والتي كانت تستفيد من نفس ظروف السقي وتنتج نفس الإنتاج استفاد رباعها من سدس غلة الإنتاج ؟ هل لأن مردودها كان هزيلا بسبب شيخوخة أشجارها ؟!

ومهما يكن أمر هذا النصيب فإن عدد الرباعة تقلص بشكل تدريجي منذ توقيع الحماية وامتداد مجال البناء خارج السور الأندلسي، ولم يبق منهم سوى 67 رباعاً في العام 1924[192].

2 ـ الاستغلال غير المباشر (أو الكراء)

أ ـ الأراضي والعرصات المخزنية

من بين كل الأملاك الزراعية المخزنية التي كانت تستغل بطريقة غير مباشرة بناء على أول إحصاء رسمي أنجز في العام 1292 / 1875، نجد ثلاث قطع أرضية وعرصة واحدة : العذير البراني بستمائة مثقال في السنة، وأراض متصلة بباب الجديد بأربعمائة مثقال، وأرض قرب المجاري (في القبيبات) بواحد وستين مثقالا

(191) الكناش 819، خ.ح، ص 21.

(192) Louis Massignon, op. cit, p. 23

وأوقيتين، وعرصة وقاصة، المجاورة لباب الملاح، داخل السور الأندلسي، بتسعة وثلاثين مثقالا[193].

ما هي خاصيات هذا الكراء ؟ وما هي أهم المشاكل التي رافقت هذا النوع من الاستغلال ؟

لقد سبق أن أشرنا إلى أن العذير البراني – المزروع بالشعير – كان في فترة حكم السلطان محمد بن عبد الرحمان يستغل بطريقة مباشرة. حتى إذا انتقل استغلاله إلى الطريقة غير المباشرة كان من بين الذين استفادوا من كرائه القنصل الفرنسي أنطوان دوكور بالسومة المشار إليها أعلاه، قبل أن ترتفع إلى ألف مثقال مع بداية العام 1881[194]. وعلى عادات هذا القنصل الذي ملأ الرباط ضجيجاً، لم يخل كراؤه لهذا العذير المجاور للإقامة السلطانية من مشاكل. وكان المشكل الذي أفاض الكأس هو أن خماسته – المستقرين في العذير نفسه – فتحوا ذات ليلة من شهر مارس 1886 نقباً في سور دار المخزن في محاولة للقيام بسرقته. ولما تتبعهم قائد التروك فروا إلى العذير[195]. ويبدو أنه نتيجة هذه «الجريمة»، على حد تعبير رسالة السلطان، تم فسخ عقد الكراء وفوتت إلى مكتر جديد هو محمد بن المقدم السوسي، قائد التروك وأهل سوس المكلفين بحراسة الإقامة السلطانية، بنفس السومة الكرائية (ألف مثقال)[196]. إلا أن العلاقة مع هذا المكتري انتهت بأسوأ مما انتهت به العلاقة مع المكتري السابق. فبالإضافة إلى امتناعه عن أداء واجب الكراء السنوي لأمين المستفاد[197] أساء التصرف تجاه جيش أهل التروك وأهل سوس إلى درجة أنهم لم يجدوا من مخرج لطرح مشكلتهم سوى الالتجاء، مع نهاية العام 1894، إلى ضريحي سيدي محمد بن عبد الله والمولى الحسن

(193) الكناش 82، خ.ح، ص 82 ؛ والكناش 93، خ.ح، ص 6 - 7.
(194) الكناش 111، خ.ح، ص 50. (عن سنة 1298 / 1881).
(195) رسالة من السلطان إلى القائد محمد السويسي، بتاريخ 23 جمادى الثانية 1303 / 29 مارس 1886، خ.ح، مح 100.
(196) رسالة من أمين مستفاد الرباط عبد السلام اللبادي إلى السلطان، بتاريخ 22 محرم 1312 / 20 يوليوز 1894، خ.ح، مح 401/8.
(197) نفسها.

«وذبحوا على الضريحين» متضرعين من المقدم إبلاغ شكواهم إلى السلطان ليخلصهم من جبروت هذا القائد ومن المضرة الفادحة التي ألحقها بهم[198].

وبعزل هذا القائد وتكليف قائد جديد، هو عبد العزيز التروكي انتقل إليه، بشكل آلي، كراء العذير بنفس السومة الكرائية (ألف مثقال) وكأن الأمر أصبح عبارة عن مكسب أو امتياز خاص بمن يتولى قيادة هذا الجيش. ومع هذا المكتري الثالث استمرت لازمة التسويفات والامتناع عن أداء الواجب في وقته ثابتة، بالرغم من الشكاوى التي كان يرفعها أمين المستفاد إلى السلطان[199]. إنما بفعل هذه الشكاوى كان يضطر في الأخير إلى الأداء، وذلك على الأقل إلى متم العام 1900[200]. ومنذ العام 1905 غاب اسم هذا العذير من لائحة الأملاك الزراعية المخزنية بسبب إدماجه ضمن دائرة الإقامة السلطانية، كما غابت، قبل هذا التاريخ بمدة، الأراضي المتصلة بباب الجديد والقطعة الواقعة في القبيبات، مما يدل على أن المخزن كان قد باعها، لأنها لم تعد تذكر في كنانيش مستفادات المدينة. ومن ثمة لم يبق في يده من بين الأملاك الزراعية المستغلة بطريقة غير مباشرة سوى عرصة وقاصة. فما هي قصة كراء هذه العرصة ؟

سبق أن أشرنا إلى أن المخزن كان قد اشترى هذه العرصة سنة 1841. وبعد هذا التاريخ ببضع سنوات قام الخليفة مولاي أحمد – ابن السلطان مولاي عبد الرحمان – الذي كان مستقراً في الرباط بتفويتها، في إطار الكراء، إلى قنصل بلجيكا يوسف بن عطار[201]. وقد حاول أحد الإسبان، إن لم يكن القنصل الإسباني نفسه، سنة 1867 «الاستيلاء» على هذه العرصة عن طريق إغراء أميني

(198) رسالة من مقدم ضريح سيدي محمد بن عبد الله العباس بن الطاهر الرفاعي إلى الحاجب أحمد بن موسى، بتاريخ فاتح رجب 1312 / 20 دجنبر 1894، خ.ح، مح 409/19.

(199) رسالة من أمين مستفاد الرباط عبد القادر المعموري إلى السلطان، بتاريخ 17 جمادى الأولى 1314 / 24 أكتوبر 1896، خ.ح، مح 410/3.

(200) ضمن ما سجله أمين مستفاد الرباط ضمن مداخيل 1317 / 1899 - 1900 مستفاد كراء العذير بألف مثقال، الكناش 220، خ.ح، ص 18.

(201) أشير إلى هذا المعطى ضمن رسالة وجهها السلطان مولاي عبد الحفيظ إلى نائبه محمد الطريس بتاريخ 13 ربيع الأول 1326 / 15 أبريل 1908، م.و.م.

المرسى بالزيادة في سومة الكراء لسنة واحدة. إلا أن جواب الأمينين كان صارماً: «فليكن في ذهنك أن العرصة المذكورة هذه سنون متطاولة وهي بيد يوسف بن عطار، وهو قونصو كما في علمك، ونحن لا نقدر أن نتكلم معه ولا ننزعها من يده إلا إن ورد الأمر الشريف من مولانا بذلك»[202].

وهكذا كما توارثت أسرة ابن عطار تمثيل قنصلية بلجيكا في الرباط منذ منتصف أربعينيات القرن التاسع عشر إلى عشية الحماية، بالإضافة إلى تمثيلها عدداً من الدور القنصلية الأخرى، توارثت أيضاً امتياز الاحتفاظ بهذه العرصة، مع إضافة امتياز جديد تمثل في التوقف عن أداء واجب الكراء (39 مثقالا) مع نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر، بدليل غياب اسمها من لوائح وكنانيش مستفادات المدينة. ولقد ظل الأمر على هذا الحال إلى سنة 1908، تاريخ انفجار مشكلة عرصة وقاصة بين المخزن الحفيظي والتاجر يعقوب بن عطار (ممثل قنصلية بلجيكا ودور قنصلية أخرى)، حفيد يوسف بن عطار.

والسبب الذي كان وراء انفجار المشكلة هو أن فرنسا لما قررت، في هذه السنة (1908) تأسيس مركز التلغراف اللاسلكي في المدينة اختار المهندس الفرنسي بوب موضع العرصة كمكان لتشييد المصلحة المذكورة، باعتباره الموضع الوحيد الرحب (هكتار واحد) الواقع داخل المدينة المسورة الذي لا يوجد فيه بناء مشيد. إلا أن ابن عطار بدل أن يقبل العرض الذي اقترح عليه المتمثل في تعويضه عن الخضر المزروعة في العرصة بعد تقويمها، طالب بعرصة أخرى تكون أفضل من تلك التي في يده. وقد ساانده في ذلك قنصل إسبانيا بحجة أنه أحد محميهم وبحجة، أيضاً، أن هناك أملاكاً في المدينة تملكها الأجانب دون أن يطالبهم المخزن بإفراغها «وأنه لما يحوز المخزن أملاكه التي بيد الأجانب يمكن لليهودي أن يسلم الأرض المذكورة»[203] !

(202) من الأمينين عبد القادر غنام وعبد المجيد بن شقرون إلى قنصل إسبانيا بالرباط بتاريخ 13 قعدة 1283 / 19 مارس 1867 : A.E, A.G.A. caja 2400

(203) مصدر الهامش 201.

وفيما كانت فرنسا قد أكملت، من مدة، بناء مركز التلغراف اللاسلكي كانت دعوى القنصل ابن عطار ماتزال في طور الاستئناف بدهاليز مفوضيات طنجة، ومن مستجداتها أنه بدل المطالبة بعرصة مخزنية أفضل من تلك التي في يده (باعتبار أن كل العرصات المخزنية المهمة تم كراؤها في العام 1908 لأحد المحميين)، طالب بتعويض نقدي مقداره ستة آلاف ريال. حتى إذا اجتمعت اللجنة التي أوكل إليها النظر للفصل في الدعوى في خريف 1910، كان أول ما طولب به معتمد سفارة بلجيكا إظهار نص التنفيذ الذي بيد موكله والذي على أساسه يمكن قبول دعوى التعويض. و لأنه لا يتوفر على ما يثبت ذلك اكتفى بتقديم عدد من الإشهادات تفيد أن العرصة المذكورة كانت «في يده من مدة مديدة»، ومن ثم «قررت اللجنة رفضها وعدم قبولها نظراً إلى أن كل محل منفذ من قبل المخزن لابد أن يوجد به نص تنفيذ»، وبالتالي فهذه الدعوى «هي دعوى كراء»[204].

وفي السنة ذاتها (1908) التي اندلع فيها مشكل عرصة وقاصة، ظهر مكتري جديد هو المخالط الفرنسي المكي محمد السويسي (المختص في شراء غلل عرصات المدينة أثناء عرضها في المزاد العلني) الذي تمكن من الانفراد بعقد صفقة كراء خمس عرصات دفعة واحدة، هي المأمونية وبركاشة وضاكية وفنجيرة والمنبهية (بقطعها الثلاث المرتبطة بها). وكان من بين الشروط الواردة في رسوم الكراء :

أولا، تحديد مدة الكراء في أجل أربع سنوات.

ثانيا، أداء واجب الكراء في متم كل سنة[205].

(204) نسخة من محضر اجتماع اللجنة المكلفة بالنظر في دعوى ابن عطار بطنجة، بتاريخ 24 رمضان 1328 / 23 شتنبر 1910، خ.ح. (ضمن الوثائق الحفيظية غير المرقمة).

(205) أشير إلى هذين الشرطين (الأول والثاني) ضمن الرسالة التي وجهها الكونت سانت أولير المكلف بالشؤون الفرنسية بالمغرب والمقيم في طنجة إلى النائب السلطاني محمد الكباص بتاريخ 3 غشت 1909 :

carton 294, 13/2, Nantes.

ثالثا، تخصيص نصيب من غلة العرصة المنبهية لفائدة المخزن[206].

رابعا، تعهد العرصات على مستوى إصلاح مجاري الماء الداخل للعرصات، وكذا إصلاح الصهاريج.

خامسا، تعهد العرصات على مستوى تشذيب الأشجار وإزالة الأعشاب الضارة ونكش الأرض[207].

ما هي المشاكل التي واكبت هذا الكراء ؟ وما مدى التزام المكتري بهذه الشروط ؟

لم تمر سنة وبضعة شهور على هذا الكراء حتى اندلعت أول مشكلة بين المكتري والمخزن. ولقد كانت أطماع الوزير المدني الكلاوي وراء اندلاع هذه المشكلة وذلك عندما تفتحت شهيته على العرصة المنبهية ورغب في اقتضامها دون الأخذ بعين الاعتبار وضعية المكتري بصفته محمياً فرنسياً من فئة المخالطين. ويبدو أن السلطان المولى عبد الحفيظ نفسه لم يكن على علم بهذه الحقيقة كما يتبين من رسالته الجوابية التالية : «وبعد، وصل كتابك طالباً إصدار

(206) أشير إلى هذا الشرط في الرسالة الجوابية التي وجهها القائد الصديق بركاش إلى القنصل الفرنسي لوي ميرسييه (L. Mercier) بتاريخ 24 شوال 1328 / 29 أكتوبر 1910 وذلك وفق ما يلي :
«وبعد، وصل كتابك بطلب تنفيذ العدول وأرباب المعرفة للحضور مع السيد المكي السويسي في بيع غلة العرصة المنبهية نيابة عن المخزن الشريف في السهم الواجب لجنابه العالي إلى ما ذكرته، فاعلم أيها المحب أن العرصة المذكورة كغيرها من عراصي المخزن هي في يد أمين المستفاد وهو مستقل بالنظر فيها لا دخل لنا معه في شيء من أمرها...» :
vol : 1119, Nantes.
ونشير إلى أن لوي ميرسييه العضو في البعثة العلمية وصاحب عدد من المقالات حول الرباط، عوض خلال هذه السنة (1910) بشكل مؤقت القنصل لوريش لغيابه عن الرباط. ولأنه جديد في الخدمة فقد وقع في هذا الخلط بين وظائف القائد ووظائف أمين المستفاد، مما تطلب التصحيح من قبل القائد !

(207) استنتجنا هذين الشرطين (الرابع والخامس) بالاستناد إلى رسمين عدليين مؤرخين في 24 ربيع الثاني 1329 / 24 أبريل 1911، يوجدان في ملف العرصة المنبهية، ضمن الرسم العقاري 1544ر (م.ع.ر).

أمرنا الشريف لعامل الرباط بإفراغ العرصة التي تنسب للطالب المهدي المنبهي لك بقصد الاستراحة وصار بالبال، فقد أصدرنا أمرنا الشريف للعامل المذكور والسلام»[208].

ولما كان الخرق قد جاء، هذه المرة، من جهة المخزن، فقد كان من الضروري ربط الاتصال بطنجة، مقر الهيئة الدبلوماسية. وفي هذا السياق وجه الكونت سانت أولير المكلف بالشؤون الخارجية الفرنسية مراسلة إلى النائب الكَباص ذكّره فيها ببعض الشروط الواردة في الرسوم العدلية المبرمة بين المكي السويسي وأمين المستفاد والتي من ضمنها أن مدة الكراء تمتد لأربع سنين[209]، والحال أن الأمر السلطاني خرق هذا الشرط.

مُحِقتْ، إذن، شهية المدني الكلاوي، وظل أمر السلطان مجرد حبر على ورق، وخرج المكي السويسي مرفوع الرأس من هذه المحنة الأولى.

وفي السنة الموالية (1910) اندلعت المشكلة الثانية في وجه السويسي عندما أصدر المولى عبد الحفيظ – نتيجة الضغط البريطاني – ظهيراً مؤرخا في 17 شتنبر 1910 نص فيه على إرجاع العرصة المنبهية وملحقاتها الثلاث إلى صاحبها المهدي المنبهي (الذي كان قد حصل على الحماية البريطانية سنة 1904، أي بعد مرور سنة على مصادرة أملاكه).

ولقد كان من اللازم على المخزن، من أجل تطبيق مقتضيات هذا الظهير، إجراء مفاوضات طويلة وشاقة مع المكتري انتهت في شهر أبريل 1911 بتقديم تعويض له تمثل في شيك بمبلغ خمسمائة ريال مقابل التنازل عن استغلال العرصة المذكورة وغلتها لسنة 1911[210]. ومع الأسف لم نقف على مبلغ الكراء السنوي الذي كان

(208) رسالة من السلطان مولاي عبد الحفيظ إلى الوزير المدني المزواري، بتاريخ 24 ربيع الأول 1327 / 15 أبريل 1909، م.و.م.

(209) الرسالة المشار إليها في الهامش 205.

(210) رسم عدلي مؤرخ في 13 صفر 1329 / 13 فبراير 1911، ضمن وثائق الرسم العقاري 1544ر، (م.ع.ر). وقد كان وضع هذه العرصة وملحقاتها الثلاث كما يلي : العرصة المنبهية مغروسة، أساساً بالبرتقال؛ وثلاثة أرباع جنة الدالية مغروسة بالعنب والربع الآخر أرض عارية بها نوالة من خشب؛ ومطلية كانت عبارة عن أرض عارية، وأما قب السلهام فكان مزروعاً بالشعير؛ رسم عدلي مؤرخ في فاتح جمادى الأولى 1329 / 30 أبريل 1911، ضمن الرسم العقاري أعلاه.

يؤديه للمخزن حتى نقيس مدى ما اقتنصه من ربح من هذه الصفقة الجديدة (التي تحولت إلى نعمة ولم تعد مشكلة) !

أما في خصوص الشق الثاني من السؤال المتعلق بمدى التزام السويسي بالشروط الواردة في عقود الكراء، فقد وقفنا على المعاينة التي أجريت على العرصة المنبهية من قبل فلاحين خبيرين في أمور الفلاحة – هما عبد السلام الدغمي وأحمد قدور – بتاريخ 24 أبريل 1911، وكانت النتيجة، حسبما ورد في رسم عدلي، كما يلي :

إن الجانب الأيمن منها يعاني من نقص في الماء كما يعاني من نقص في تشذيب الأشجار (أشجار البرتقال)؛ في حين أن الجانب الأيسر هو في حالة جيدة، إلا أن العرصة تبقى في حاجة إلى النكش، خلال هذه السنة، بسبب أن المكتري لم يستخدم سوى خدام واحد[211].

ولما تمّ استفسار المكتري، بناء على هذه المعاينة، عن سبب إهماله نكش العرصة المذكورة، أجاب بأنه لم تكن له وقتها أي حقوق على العرصة؛ ولما سئل، ثانية، عن إهماله إصلاح ساقية الماء الوافدة من عين غبولة، أجاب بأن مياه العين لم تصل إلى العرصة من سنتين لأنه قطع من أصله[212].

ذلك، بإيجاز، كان جواب المكي السويسي أو بالأحرى تبريره للإخلال الذي لوحظ في الشرطين المتعلقين بالمغارسة والمساقاة، ما يفيد أن ذمته خرجت بريئة، بما في ذلك النصيب المتفق على تسليمه إلى المخزن من غلة العرصة المنبهية لما كانت ماتزال تحت تصرفه[213].

ومع متم العام 1910 قد تطور جديد في خصوص عرصتين أخريين كانتا تحت تصرف أمين المستفاد، هما العرصة الدعنونية والعرصة السلاوية. ذلك أن المكلف بمراقبة الدين المخزني لما طالب من أمين المستفاد علال بن حيون

(211) هو الرسم العدلي الأول المشار إليه في الهامش (207).
(212) هو الرسم العدلي الثاني المشار إليه في نفس الهامش (207).
(213) انظر الرسالة الجوابية التي وجهها القائد بركاش إلى القنصل الفرنسي بالهامش 206.

تمكينه من مفتاح العرصة الدعنونية وجوبه بالرفض، وطلب من القائد الصديق بركاش شد عضده دونما أن يحصل على نتيجة، عندئذ «وجه على أمين السماسرة وكلفه ببيع غلتي العرصة المذكورة والعرصة السلاوية من غير إبان بما بين طرته[214] على شرط أن لا يدخل إليهما أحد إلا بإذنه وحاز ذلك، ثم كلفه بإكرائهما لأهل الحمايات وغيرهم»[215]. والواقع أن هذا التطور لا يعدو أن يكون مجرد تطبيق لإحدى فقرات الشرط الثالث من قرض 1910 التي نصت على رهن كل مستفادات الأملاك المخزنية بسائر المراسي وبالنواحي المجاورة لها لحساب أصحاب القرض[216]، وتحت إشراف وسلطة مصلحة «مراقبة الدين المخزني».

* * *

بموازاة مع هذا التطور الذي آل إليه أمر هذه العرصات في إطار الاستغلال غير المباشر، يبدو من الضروري أن نفتح قوساً استطرادياً لإثارة الانتباه إلى أن المخزن لم يكن يستغل دائماً مجموع عرصاته سواء بالطريقة المباشرة أو بالطريقة غير المباشرة وذلك بسبب أن بعضها كان منفذاً إما بشكل دائم أو بشكل مؤقت. ويمكن إجمال قصة تلك التنافيذ كالتالي :

أولا، عرصة مولاي أحمد التي استمدت اسمها من اسم مشتريها، وهو أحد أولاد السلطان المولى عبد الرحمان الذي كان خليفة لأبيه في الرباط كما سبق الإشارة إلى ذلك في بداية هذا الفصل. وقد ظل يستغلها إلى تاريخ عزله، حيث نفذت لأخيه مولاي رشيد الذي تولى نفس المنصب إلى تاريخ وفاته (1296 / 1879). وقد استمر أولاده يستفيدون من هذا الإنعام دون توقف إلى جانب الدار وملزومتها، بل ابتداءً من العام 1309 / 1891 استفادوا من امتياز جديد تمثل في تكليف أمناء المرسى بتحمل كافة نفقات العرصة، كما نص

(214) بيعت غلة الدعنونية بـ316 ريالا وغلة السلاوية بـ285 ريالا.

(215) رسالة من السلطان إلى وزير خارجيته محمد المقري، بتاريخ 2 محرم 1329 / 3 يناير 1911، خ.ح.

(216) لمزيد من التفاصيل انظر : عبد الرحمان بن زيدان، **العلائق السياسية للدولة العلوية**، م.س، ص 114 - 118.

على ذلك ظهير حسني[217]. وقد ظلوا ينعمون بهذا الامتياز إلى تاريخ توقيع عقد الحماية.

ثانيا، العرصة الدعنونية، وهاته كانت منفذة لآل السويسي الذين تناوبوا بالوراثة خطة القيادة منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى متم العام 1909، بدءاً من الإخوة الثلاثة عبد السلام ومحمد وأحمد (1855 – 1908) وانتهاءً بعبد النبي (1908 - 1909)، حفيد محمد السويسي. ولما كانت العادة أن القائد الجديد يستفيد بمجرد تكليفه بالخدمة بالعرصة المذكورة، فإنه بمجرد عزل القائد عبد النبي وتكليف القائد الصديق بركاش حتى طالبه تواً بالتخلي عنها. وذلك قبل أن يقره السلطان عليها بواسطة ظهير، كما هي العادة. وقد حاول القائد المعزول استعطاف السلطان والتضرع إليه بإقراره على العرصة «على عادة أجداده مع أسلافه من آل السويسي»، مذكراً إياه بظهير التنفيذ الذي بيده[218]، لكن دونما نتيجة. كما أن القائد بركاش لم يتوصل بدوره بأي ظهير في خصوص العرصة، ومن ثم عادت إلى المخزن، تحت إشراف أمين المستفاد وذلك إلى متم العام 1910 حيث بادر المراقب الفرنسي المكلف بمصلحة الدين إلى الاستيلاء عليها عنوة وبيع غلتها، إلى جانب غلة العرصة السلاوية، قبل الأوان وقام بإكرائهما كما سبقت الإشارة إلى ذلك قبل قليل.

ثالثاً، العرصة السلاوية، وقد كانت من ضمن العرصات الأربع – إلى جانب المأمونية وبركاشة وضاكية – التي كان المخزن يستغلها بطريقة مباشرة، على

(217) أشار أمينا مرسى العدوتين ضمن صوائر شهر صفر 1309 / شتنبر 1891 إلى ملخص لهذا الظهير وفق ما يلي : «وبالأمر الشريف أسماه الله جعلت عرصة أولاد مولاي رشيد رحمه الله من جملة عراصي المخزن في الصائر لا في الانتفاع بالغلة حسبما بالظهير الشريف الذي بقي تحت يدهم»، ثم أضاف مباشرة : «ودُفع لنائبهم السيد بوبكر بن جلون ثمن بهائم السقي الأربعة : 1911'0 مثقالا، وثمن إقامة الآبار : 666'0 مثقالا، يجتمع : ألفان وخمسمائة وسبعة وسبعين مثقالا»، الكناش 665، خ.ح، ص 291.

(218) رسالة من عبد النبي السويسي إلى السلطان، بتاريخ 23 حجة 1327 / 5 يناير 1910، خ.ح، ضمن الوثائق الحفيظية غير المرقمة

الأقل ابتداءً من حكم السلطان محمد بن عبد الرحمان. ومنذ العام 1885 والضغوط الفرنسية على المخزن قائمة من أجل تمكين الحراب الفرنسي، رئيس البعثة العسكرية، عرصة من عرصات المخزن ليتخذها منتزهاً ومتنفساً في أوقات فراغه. وقد اقترح عليه المخزن، في البداية، «عريصة تناسبه، لكون الرباط ضيقاً وليس للمخزن به عراص متعددة»، إلا أن الحراب ألحّ على «عرصة كبيرة معتبرة»[219].

وبالرغم من سياسة التسويف والمماطلة التي انتهجها المخزن فقد تمكن الحراب الفرنسي، وهو القبطان شلومبيرجي، من تحقيق رغبته وحصل على العرصة السلاوية ابتداءً من صيف 1889. لكن الذي وقع هو أن الحراب أهمل العرصة ولم يقم بشؤونها لا سقياً ولا تشذيباً ولا تسميداً «حتى صارت أرضها بورية ووقع بها غاية التفريط والضياع». ومن أجل إقناعه بالتخلي عنها حتى يتمكن المخزن من تداركها بالإصلاح قبل فوات الأوان كان عليه أن يقوم بتعويضه بدار مناسبة، وهو ما تم في العام 1893[220]. وقد ظل المخزن يستغلها بطريقة مباشرة إلى أن فلتت من يديه في نهاية العام 1910 إلى جانب العرصة الدعنونية.

رابعا وأخيراً عرصة عفيرة. وهاته، كما أوضحنا من قبل، كانت من جملة الأملاك المصادرة من القائد بوشعيب السعيدي في العام 1895. وكان السلطان قد قرر بيعها إلى جانب الحظ من عرصة فنجيرة في العام الموالي. إلا أنه في الأخير تراجع عن ذلك البيع وتم تكليف أمين المستفادات بالإشراف على استغلالهما[221]. غير أن المخزن لم يستفد طويلا من غلة عرصة عفيرة، إذ في العام 1900 نفذت إلى عبد العزيز

(219) رسالة من محمد بن العربي المختار إلى وزير دولة فرنسا شارل فيرو (Charles Féraud) بتاريخ 11 شوال 1302 / 24 يوليوز 1885: carton 132, Nantes.

(220) من محمد بن المفضل غريط إلى نائب دولة فرنسا سوار (Souhart) بتاريخ 15 صفر 1311 / 28 غشت 1893 : carton 134, Nantes.

(221) من أميني مرسى العدوتين العربي بن المفضل جلون وأحمد بن عبد العزيز الفقاي، إلى السلطان بتاريخ 22 رجب 1313 / 8 يناير 1896، خ.ح، مح 502/5.

بركاش[222]، حفيد النائب السلطاني محمد بركاش. وظل يستفيد من هذا الإنعام لوحده إلى حدود سنة 1907، حيث انضاف اسم أخيه عبد الرحمان إلى جانب اسمه في الظهير الجديد المنعم به عليهما بتاريخ 17 ربيع الأول 1325 / 20 أبريل 1907 والذي نص على تنفيذ العرصة إليهما معاً بكل منافعها دون مشاركة أي طرف ثالث[223].

ب ـ الأراضي والبساتين الحبسية

تميزت الأراضي الحبسية المستغلة بطريقة غير مباشرة بعدد من الخاصيات. أولاهما، الاستغلال المسمى بالجزاء. وإذا كان الجزاء يعني لغة الثواب والمكافأة، فإنه في الاصطلاح الحبسي يعني، قبل كل شيء، كراء أرض حبسية مع حق عمارتها وغرسها مقابل أداء وجيبة سنوية للأحباس، ممثلة في النظار. وحسب لوسيوني، فهذا الشكل من الاستغلال كان موجوداً في فاس على الأقل منذ عهد المرينيين، ومنه انتقل إلى عدد من المدن المغربية. وقد ترتب على هذا النوع من الكراء أن المستأجر أصبح هو المالك المطلق للمنافع التي أنجزها، أبنية وغرساً، وبالتالي تمتع بحق تفويتها، عند الوفاة، إلى الورثة، شريطة أدائهم الكراء للأحباس، باعتبارها المالكة لبطن الأرض. ثم جرت العادة بموافقة النظار، أن تبقى الأرض في يد الورثة على أساس مراجعة مستمرة لسومة الكراء، بعد إجراء خبرة لتقويم السومة الحقيقية للأرض. لكن الذي وقع، يضيف لوسيوني، أن سومة الكراء ظلت ثابتة لعشرات السنين دون أن يطرأ عليها أي تغيير. والأدهى من ذلك أن عدداً من المستفيدين من هذا الجزاء توقفوا نهائياً عن أداء سومة الكراء (وهي سومة رمزية) إما بسبب إهمال النظار أو تواطئهم، وبالتالي أصبحوا متملكين تملكاً مطلقاً تلك الأراضي، وبذلك فقدت الأحباس عدداً لا يستهان به من أملاكها[224].

(222) من عبد العزيز بركاش إلى الوزير الصدر المختار بن عبد الله بتاريخ 16 جمادى الثانية 1318 / 11 أكتوبر 1900، خ. ح، م 423/3.

(223) وقفنا على نسخة من هذا الظهير مترجمة إلى الفرنسية ضمن كناش إحصاء أملاك الرباط عن سنة 1905، ص 22. carton 1297, Nantes.

(224) Joseph Luccioni, **Les Fondations pieuses**, op. cit, pp. 124 - 126

وانظر أيضاً :

Louis Milliot, **Démembrement du Habous**, éd. Erenst Leroux, Paris, 1918, pp. 53-56

ماذا كان عليه وضع هذا النمط من الاستغلال في مدينة الرباط ؟

باستقراء المعطيات الواردة في الحوالة السليمانية التي قمنا بتسطيرها في جدول خاص، هو الجدول العشرون، نلاحظ ما يلي :

أولا، أن جل الأراضي المستغلة بهذه الطريقة كانت عبارة عن بساتين (مغترسة أساساً بزراجيب العنب). وباستثناء أجزاء من غيضة حبيب – المرقمة بالرقم 27 – فإن كل الجنات والسواني كانت تقع داخل مجال السور الموحدي، وبصفة خاصة جهة حسان (20 جنة). أما الأراضي الحراثية فلم يكن عددها يتجاوز ثلاث قطع : واحدة تقع في أحواز المدينة (الولجة) والأخريان ضمن المجال السابق، بالإضافة إلى قطعة أرضية صغيرة من مرجعين، بداخل سانية الطيب المرصي – المرقمة بالرقم 28 – كانت عبارة عن بياض، وبياض الأرض، لغة، هو ما لا عمارة فيه.

ثانياً، أن سومة الكراء كانت متواضعة جداً، حيث إن مجموع مداخيل الأحباس من هذا الاستئجار لم تكن تتجاوز سنوياً خمساً وخمسين أوقية وثلاثة أرباع الأوقية، وهو ما يعادل خمسة مثاقيل ونصف المثقال. إلا أن ما يثير الانتباه في هذه السومة هو أنها قُدَّت كلها بتناسب مع مساحة الأرض : نصف أوقية لكل مرجع، دون الأخذ بعين الاعتبار عنصر الموضع، بما في ذلك الأرض الواقعة في الولجة (المرقمة بالرقم 31). فما سر هذه الدقة في تقويم ثمن الكراء ؟ إن السر يكمن في كون أن النظار كانوا – في هذه المرحلة الباكرة – يقومون قبل استئجار أي ملك من الأملاك الزراعية، بقياسه (أو «تكسيره» بلغة الوثائق). ومن أمثلة ذلك أن الناظر محمد بركاش قبل إكراء إحدى الجنات الواقعة بين بابي العلو ومراكش (باب الأحد) للمجاهد محمد السبيع سنة 1795 بأوقيتين للسنة[225] قام الفلاح إبراهيم الفاسي (وهو للتذكير كان المستفيد الأول من أكبر جنة جزائية، المرقمة بالرقم 1) بقياس الجنة المذكورة فألفى فيها «ثلاثة مراجع بالمرجع الجزائي الكبير غير ربع المرجع»[226]. وعلى أساس هذا «التكسير» تمّ تحديد السومة الكرائية.

(225) رسم عدلي مؤرخ في فاتح شعبان 1209 / 21 فبراير 1795، يوجد ضمن وثائق الرسم العقاري 28179ر، م.ع.ر.

(226) رسم عدلي مؤرخ في 19 شعبان 1208 / 22 مارس 1794، نفس المصدر.

الجدول 20 : الجنات والأراضي الجزائية بالرباط سنة 1808
(حسب معطيات الحوالة السليمانية)

أصحاب المنفعة الجزائية	عدد مراجعها	ثمن الكراء (بالأوقية)	ملاحظات
1) جنة إبراهيم الفاسي، بحسان	14	7	
2) جنة عبد السلام بن سليمان، بحسان	8	4	
3) جنة لزوج الطيب جسوس، بحسان	6	3	التزام الزوج بأداء الجزاء كل سنة
4) جنة الطيب جسوس، بحسان	4	2	
5) جنة الطيب بن عمر، بحسان	4,5	2 1/4	(أوقيتان وربع أوقية)
6) جنة قدور العرائشي، بحسان	4	2	
7) جنة محمد عسيلة، بحسان	4	2	
8) جنة أحمد الحجوي، بحسان	3	1,5	
9) جنة محمد الحجوي، بحسان	3	1,5	
10) جنة محمد عبد الله السويسي، بحسان	3	1,5	
11) جنة مولاي العربي الجزيري، بحسان	3	1,5	
12) جنة الزكي مويس، بحسان	2,5	1 1/4	
13) جنة الشريف أحمد العمري، بحسان	2	1	
14) جنة المهدي الغربي، بحسان	2	1	
15) جنة أحمد الجيار، بحسان	2	1	
16) جنة محمد الشياظمي، بحسان	2	1	
17) جنة المعطي بن علي في شركة مع أخته، زوج أحمد القصيري، بحسان	2	1	التزام المعطي وصهره بأدائه كل سنة
18) جنة عبد السلام أوبية، بحسان	1,5	3/4	أوقية إلا ربع الأوقية أو ثلاثة أرباع الأوقية
19) جنة محمد أورير، بحسان	1,5	3/4	ثلاثة أرباع الأوقية
20) جنتا المعطي القرطبي، الأولى بحسان والثانية خارج باب مراكش	5,5	2 3/4	التزم ولده الطالب أحمد بأداء الثمن للناظر كل سنة
21) جنة العربي البوعصامي التي هي بيد الهاشمي كبيصة، خارج باب مراكش	2,5	1 1/4	كان البوعصامي قبل بيعه قد التزم بأداء الثمن للناظر.
22) جنة محمد بربيش، خارج باب مراكش	1,5	1,5	
23) جنة الهاشمي حكم، خارج باب مراكش	1,5	3/4	
24) جنة محمد طيفور بأكدال	2	1	
25) سانية محمد السرايري قرب حمام أكدال، خارج باب الجديد	6	3	

أصحاب المنفعة الجزائية	عدد مراجعها	ثمن الكراء (بالأوقية)	ملاحظات
26) طرف بسانية المعموري، خارج باب مراكش	1		
27) ثلاثة أرباع الربع من غيضة حبيب، بزاوية شالة		1/4	ظل في ملك الأحباس خالصاً من هذه الغيضة سبعة أثمان الربع
28) بياض بسانية الطيب المرصي، بأكدال	2	1	
29) أرض علي المعموري، بأكدال	5,5	2 3/4	
30) أرض بالمنزه لورثة أحمد الخياط	4	2	التزم عم الورثة بأدائه للناظر
31) أرض بأبي حزم بالولجة	7	3,5	

ثالثاً، أن عدداً من المتصرفين في هذا الجزاء كانوا قد استحوذوا عليه إما نتيجة شراء من متصرف سابق (الجنة المرقمة بالرقم 21) أو نتيجة إرث (الجنة المرقمة بالرقم 17 والأرض المرقمة بالرقم 30).

ما هو التطور الذي عرفته هذه الجنات والأراضي التي كانت تستغل بهذه الطريقة ؟

باستثناء غيضة حبيب فإن كل أسماء هذه الجنات والسواني والأراضي الحراثية غابت نهائياً عن الذكر في إحصاء 1915 ولم يعد لها أي أثر، ومعنى هذا أن المتصرفين في هذا الجزاء حولوه مع مر السنين إلى ملكية مطلقة بعد أن توقفوا عن أداء السومة الكرائية الرمزية. وإذا كانت غيضة حبيب (المرقمة بالرقم 27) قد نجت لوحدها من هذا السطو فبسبب أن المتصرف في جزائها ل يكن يتصرف سوى في نصيب محدود : ثلاثة أرباع الربع، والباقي (سبعة أثمان الربع المشار إليه في خانة الملاحظات) ظل خالصا في ملك الأوقاف. وفي العام 1915 كان نصيب الأحباس من هذه العرصة خمسة أثمان وثلاثة أرباع الثمن، وبلغة الأرقام 770 متراً مربعاً من أصل 1072 متراً مربعاً مجموع مساحة العرصة، أي 17,8 في المائة، والباقي (302م2) كان في ملك التاجر قاسم بن برقليل[227].

(227) رسالة من ناظر الرباط بنعيسى بنمسعود إلى وزير عموم الأوقاف أحمد الجاي بتاريخ 11 صفر 1333 / 20 دجنبر 1914 : Contrôle des Habous, Rabat, carton 21, B.G.

وإلى حدود توقيع عقد الحماية ببضعة شهور كان السطو على الأملاك الحبسية، تحت مظلة الكراء الجزائي، مايزال قائماً من قبل بعض ذوي النفوذ، متخذين من هذا الجزاء وسيلة للاغتناء. وهذا ما وقع مع الوزير الصدر الأعظم محمد المقري الذي تمكن، بفضل ظهير سلطاني مؤرخ في 5 شعبان 1330 / 20 يوليوز 1912، من الحصول على عقد كراء العرصة الرحمانية بكل مساحتها (أزيد من هكتارين) بالطريقة الجزائية ودون تحديد المدة الزمنية، وذلك بمائة ريال للسنة. ولما كان الكراء الجزائي يمنح للمستأجر حق عمارة وغرس الأرض المستأجرة، فإنه بادر تواً إلى بناء دار فوق جزء من العرصة ! حتى إذا انتهى من بناء داره، وأحاطها بحائط، أبرم في السنة الموالية، بتاريخ 28 ماي 1913، عقداً آخر مع وزير الأوقاف، تم بموجبه مراجعة السومة الكرائية، التي انتقلت إلى ستمائة ريال للسنة وفي الآن ذاته تم تقسيم العرصة إلى نصفين : نصف اختصت به الأحباس والنصف الآخر ظل في تصرف المقري. ولأن الكراء الجزائي كان يبيح أيضاً للمستأجر حق بيع المنفعة المستأجرة، فقد قام في يوليوز 1914 ببيع النصف من العرصة لإدارة الأملاك المخزنية[228]، مضيفاً إلى هذا، من أجل التملص من أداء سومة الكراء للأحباس (600 ريال) احتساب نصف المصاريف التي أنفقها على بناء الحائط الفاصل بين داره والنصف الآخر الذي استعادته الأحباس[229] !

تلك كانت صفقة المقري في ما يخص الكراء الجزائي للعرصة الرحمانية، وذلك في ظل سلطات الحماية التي زعم منظروها أنها قامت بحماية الأملاك الحبسية من الافتيات والسطو !

والخاصية الثانية من خاصيات هذا الاستغلال المباشر هو الكراء لأمد قصير، لا يتجاوز سنة أو سنتين، وكان هو الشكل السائد في الأراضي الحراثية. وقد

(228) وهو الذي بنيت فيه محكمة الاستئناف الفرنسية.

(229) انظر في هذا الخصوص رسمين عدليين أحدهما مؤرخ في 17 محرم 1334 / 25 نونبر 1915 والأخر في 19 صفر 1334 / 27 دجنبر 1915 : الحوالة السليمانية، ص 95 – 96. ن.أ.ر ؛ والكناش 819، خ.ح، ص 19.

اعترضت النظار، في هذا الخصوص، مشكلتين أساسيتين، وذلك بالضبط في الأراضي الواقعة في مجال الولجة. أولاهما، امتناع المكترين عن أداء وجيبة الكراء، وغالبية هؤلاء كانوا من سكان قبيلة الأعراب، القاطنين في نفس المجال، ما كان يدفع النظار إلى طلب المؤازرة من قائد المدينة «لشد عضدهم» في استخلاص حقوق الأحباس أو الزج بهم في السجن في حالة الامتناع عن الأداء[230]. والمشكلة الثانية هي الترامي على أراض الأحباس واستغلالها غصباً، دون كراء. ولأجل إيجاد حل لهذه المشكالة اقترح الناظر المعموري في العام 1891 على السلطان تعيين شخص بظهير سلطاني – هو بوعزة بن خليفة اليعشبي – تكون مهمته تفقد أراض الأحباس في الولجة، وإخبار الناظر بمن يترامى عليها، ثم قبض الكراء من المكترين. وقد استجاب السلطان إلى طلبه[231]. إلا أن تكليف اليعشبي بهذه المهمة لم يضع حداً لمشكلة الترامي، ما كان يتطلب، أحياناً، إنزال الخيل على قبيلة الأعراب، كما وقع في العام 1898[232]. ويبدو أن المشكل ظل مطروحاً، إن لم يستفحل أكثر، على امتداد السنوات اللاحقة خصوصاً بعد وفاة الحاجب أحمد بن موسى (1900) وذلك إلى حدود العام 1912. لكن مباشرة بعد توقيع الحماية وقع التهافت على كراء أراض الولجة سواء من قبل المحميين وبعض الأجانب وغيرهم من القاطنين في المدينة. ويمدنا الجدول الموالي، هو الجدول الواحد والعشرون[233] بفكرة موجزة عن بعض أسماء المكترين والأراضي المكراة وأثمان الكراء. وذلك خلال العام 1912.

(230) رسالة من الناظر عبد الخالق المعموري إلى السلطان، بتاريخ II ربيع الثاني 1307 / 5 دجنبر 1889، خ.ح، مح 296.

(231) رسالة من السلطان إلى الناظر عبد الخالق المعموري، بتاريخ 20 محرم 1309 / 26 غشت 1891، الكناش 708، خ.ح، ص 102.

(232) رسالة من أحمد بن موسى إلى ناظر الرباط، بتاريخ 15 جمادى الثانية 1316 / 31 أكتوبر 1898، الكناش 439، خ.ح، ص 46.

(233) ركبنا هذا الجدول بالاستناد إلى الكناش 819، خ.ح، ص 24 - 26 (بالنسبة لأسماء المكترين وسومة الكراء) وكذا إلى كناش إحصاء أملاك أحباس كبرى الرباط لسنة 1915، ن.أ.ر (بالنسبة لمساحة الأراضي المكراة).

الجدول 21 : بعض أسماء المكترين أراض الأحباس الكبرى

سنة 1330 / 1912

(قيمة الكراء بالريال)

المكترون	الأراضي المكتراة	الموضع	المساحة	مبلغ الكراء
ـ العربي الزبدي (كان محمياً فرنسيا ومحتسب الرباط بين 1910 و1911)	عرصة الخياط (كانت أرضاً حراثية)	خارج باب شالة	16900م²	32
ـ نفسه	أراض فطومة التسع	الولجة	93 مرجعاً	46
ـ نفسه	تامسنا الكبيرة	الولجة	60 مرجعاً	26
ـ نفسه	تامسنا الصغيرة	الولجة	16 مرجعاً	10
ـ نفسه	بوعروس الكبير	الولجة	100 مرجعاً	20
ـ نفسه	حفيرة مصباح	الولجة	66 مرجعاً	18
ـ الهاشمي بن الجيلاني	بوعروس الصغير	الولجة	54 مرجعاً	16
ـ نفسه	بلاد المملوح	الولجة	24 مرجعاً	12,7
ـ المعطي بن عرفة	تغركينت الكبرى	الولجة	100 مرجعاً	
	تغركينت الصغرى	=	24 = 124 مرجعاً	30
ـ عمر الحساوي	الحفرة والجندوز والحائط	الولجة	20 مرجعاً	20
ـ محمد بن عرفة (مخالط فرنسي)	جنان والزهرا (كان أرضاً حراثية)	خارج باب شالة	15000م²	17
ـ موسى بن محمد (مخالط فرنسي)	الثلث في الحجرة	الولجة	46,5 مرجعاً	15
ـ حمزة بن عرفة	فدان النحلة	الولجة	16 مرجعاً	13,7
ـ جول دورس فرانسوا (Jules Durs François)	رأس الدورة الكريمة	=	9 مراجع	12
		=	15 مرجعاً	8

أما بالنسبة لكراء العرصات – لأمد قصير – فقد كان، في حدود علمنا، أمراً نادراً قبل 1912. ومن بين العرصات التي كانت تكرى بهذا الشكل العرصة الرحمانية (قبل أن ينفرد بها الصدر الأعظم محمد المقري في إطار الكراء الجزائي، كما أشرنا إلى ذلك قبل قليل). ومما كان اشترطه الناظر على مكتريها العربي ملين علاوة على وجيبة الكراء السنوي – وهي سبعون ريالا – أداء ربع غلة الإنتاج للأحباس[234].

والخاصية الثالثة والأخيرة تمثلت في الكراء لأمد طويل. والواقع أن المثال الذي وقفنا عليه، وهو المثال الوحيد، يعود إلى العام 1913. وقد ارتأينا إدراجه هاهنا لما يمثله من إضافة جديدة بالنسبة لهذا الشكل من الاستغلال. ويتعلق الأمر بكراء عرصة بريطلة[235] لمدة أربعين سنة، مبدؤها متم نونبر من السنة المذكورة، للتاجرين الفاطمي بركاش والقنصل الألماني فوك (الذي خلف القنصل نظافة) مناصفة بينهما بمبلغ قدره 750 ريالا للسنة. وقد تم تعليل هذا الكراء بسبب أن العرصة المعقبة كانت في حاجة إلى بناء بئر وأن المستحقين استغلالها، وعددهم ثلاثة أفراد، كانوا فقراء لا قدرة لهم على القيام بذلك. وكان من بين الشروط التي اشترطها المكتريان أنه في حالة إقامة بناء عليها فعند انتهاء مدة الكراء تقوّم رقبة ذلك البناء بما يساويه وقت التقويم، كما يقوم كراء العرصة أيضاً بما يساويه وقت التقويم. وعلى أساس هذا التقويم يعاد النظر في تقويم سومة الكراء، سواء سومة كراء العرصة أو سومة كراء البناء المحدث؛ ثم يقتطعان لفائدتهما النصف من مداخيل ذلك الكراء، ويؤديان نصفه الآخر للمستحقين إلى أن يستوفيا جميع ما وقع به تقويم البناء المحدث، وعندئذ ينتقل جميع ما أحدثاه إلى جملة الأصل المعقب[236].

---

(234) الكناش 819، خ.ح، ص 21.

(235) وهي العرصة المحبسة بالتعقيب من قبل عبد الرحمان بريطل منذ العام 1838 المشار إليها في متن الهامش 100 من هذا الفصل.

(236) رسم عدلي مؤرخ في أوائل محرم 1332 / متم نونبر 1913، الكناش 11 (رسوم وقضايا مختلفة)، ن.أ.ر، ص 38 - 39.

ومن جهة أخرى، وحتى يكون لهذه «الصفقة» من معنى بادر المكتريان إلى تقديم تسبيق للأفراد الثلاثة قدره 27750 ريالا (أي عن سبع وثلاثين سنة) وحاز كل واحد من الثلاثة ثلثه، كما التزموا بأن يشتري كل واحد منهم أصولا يتصرف فيها بكل أنواع التصرفات باستثناء البيع، أو تعويضها بأصول أخرى إن وقع بيعها، حتى يستمر الحبس المعقب قائماً على من يستحقه من أولادهم وأحفادهم[237].

هل يتعلق الأمر بنسخة مقتبسة ومعدلة عن نموذج الكراء الجزائي ؟! مهما يكن فتلك كانت إحدى طرق الاستغلال غير المباشر لإحدى عرصات أملاك الوقف المعقب، في ظل سلطات الحماية، وذلك بسبب عدم القدرة على بناء البئر !

ج- الأراضي الخاصة

في حدود الوثائق التي تأتّى لنا رصدها في خصوص طريقة الاستغلال غير المباشر لدى الخواص وقفنا على شكلين من أشكال الكراء. أحدهما، وهو السائد، يتمثل في كراء أرض لمدة معينة مقابل وجيبة سنوية، والآخر يقوم على أساس أن يقترض مالك الأرض من شخص قدراً من المال مقابل كراء أرضه لصاحب القرض بثمن مخفض، إلى تاريخ استرجاع صاحب القرض قرضه. وفي كلتا الحالتين كانت تقع مشاكل، بعضها قديم ومزمن، وبعضها الآخر تزامن مع استقرار الأجانب في البلاد.

فأما المزمن من تلك المشاكل، فكان يتمثل، أساساً، في عدم انضباط المكتري أداء مستحقاته الكرائية في وقتها المعلوم، كما هو منصوص على ذلك في رسم الكراء. ومن عواقب ذلك تراكم الديون على كاهل المكتري، أحياناً، إلى تاريخ وفاته. وفي هذه الحالة كانت تخصم من إرثه، قبل اقتسام التركة من قبل الورثة. ومن أمثلة ذلك أنه عند وفاة التاجر محمد بناصر بريطل كان في ذمته من كراء أرض غنام وابن الجناوي تسعة وثلاثون مثقالا، ومن كراء أرض المعموري اثنان وعشرون مثقالا، ومن كراء أرض محمد الرجراجي واحد وتسعون مثقالا[238].

(237) رسم عدلي بنفس التاريخ أعلاه، ونفس المصدر، ص 61.
(238) رسم عدلي مؤرخ في رمضان 1318 / يناير 1901، ضمن الرسم العقاري 34ر.

أما من جهة المشاكل المترتبة على الشكل الأول من أشكال الكراء، في سياق التسرب الأوربي، فنكتفي بالمثال التالي : لقد نص رسم عدلي مؤرخ في 2 ربيع الأول 1325 / 7 ماي 1905 على أن الجيلالي بن عزوز (مخالط التاجر برنودة) اكترى من مصطفى بن محمد فرج «جميع البلد الحراثية التي له بالمنزه حوز الرباط (خارج باب الحديد) ليجعل فيها مطامير لخزن القمح على هيئة المرس بوجيبة قدرها لكل سنة اثنا عشر ريالا يدفع له واجب سنة بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخه بتوافقهما [...] فإذا تمت المدة المذكورة وأراد أن يتخلى عن البلاد المذكورة رجع المطامير كما كانت»[239]. ولكن بعد مضي أقل من ثلاثة شهور على تاريخ تحرير هذا العقد اندلع المشكل بين المكري وابن عزوز – مخالط برنودة – الذي اتضح أنه لم يكن سوى مجرد واجهة في هذا الكراء. وعلة ذلك أن أحد شركاء مصطفى فرج، وهو أخوه التاجر محمد فرج، المحمي البريطاني، لما بلغه خبر هذا الكراء تفتحت شهيته التجارية على تلك المطامير وطالب بحق الشفعة، حيث رفع القضية إلى القائد أحمد السويسي الذي عضد جانبه وأمر ابن عزوز بإفراغ المطامير مما كانت اختزنته من قمح وشعير[240]. وكانت حجته في ذلك أنه «حيث وقعت الشفعة في العقدة فلم يبق تصرف للغير لا شرعاً ولا طبعاً»[241]. وكان جواب القنصل الفرنسي على ذلك : «والآن فاعلم أن ما ذكرت من مستشفعه للعقدة فلا نقبله ولم يجز نقض عقد رسم عدلي بشهوة أية كانت ولا نعرف إلا العهود المجعولة، وعليه يبقى التاجر يتصرف في المرس حتى يحل أجل العقدة»[242]. ورفعت القضية إلى استئنافية طنجة، وطال الجدل بين خليفة النائب الطريس والوزير الفرنسي طيلاندبي حيث تشبث كل طرف بالدفاع عن الجهة التي كان يمثلها، ومما اقترحه خليفة الطريس، المغلوب على أمره : «ولكون هذه القضية شرعية، مؤسسة على قواعد الشرع فالنظر فيها للشرع

(239) carton 291, Nantes

(240) رسالة من القنصل لوريش إلى القائد أحمد السويسي بتاريخ 2 جمادى الثانية 1328 / 4 غشت 1905، ن.م.

(241) رسالة من القائد أعلاه إلى نفس القنصل بتاريخ 10 جمادى الثانية 1323 / 12 غشت 1905، نفسه.

(242) رسالة من نفس القنصل إلى نفس القائد وبنفس التاريخ، ن.م.

المطاع والعمل على ما يحكم به في ذلك» ومن ثم طالب بإحالتها على قاضي الرباط ملتمساً من الوزير توجيه الأمر إلى قنصل الرباط «بتسليم القضية لمجلس الشرع هناك والعمل على ما يقتضيه نظر الشرع فيها من الحكم بين الخصمين»[243].

ماذا كانت النتيجة ؟ إن النتيجة نجدها في أحد كنانيش التاجر محمد فرج (صاحب الشفعة وأخو مصطفى) المتعلقة بحساباته التجارية حيث سجل، ضمن مداخيل أخرى : «وما دخل من كراء حظ بأرض غزير بالولجة عن عام 1324 / 1906 : سبعة مثاقيل وثلاث أواق ؛ ومن كراء أرض خارج باب القبيبات عن عامين 1323 – 1324 / 1905 - 1906 : عشرون ريالا والباقي (1325 / 1907) فارغة ؛ ومن كراء أرض المنزه عن أعوام ثلاثة آخرها عام 1325 / 1907 : ثمانية وعشرون ريالا، منها عامان حازها أخونا مصطفى»[244].

نستخلص، إذن، من هذا الرقم الأخير، وما أضيف إليه من شروحات، أن ابن عزوز مخالط برنودة ظل مكترياً الأرض المذكورة إلى نهاية أجل العقدة. لكن، بالمقابل، إذا تذكرنا أن سومة الكراء المتفق عليها في العقد هي إثنا عشر ريالا، فإن المجموع عن سنتين : أربعة وعشرون ريالا. فهل معنى هذا أن كراء أرض المنزه انخفض في السنة الموالية (1907) إلى أربعة ريالات أم أن المكري مصطفى لم يتقاض كل السومة المتفق عليها، حيث تم انتقاص مصاريف الدعوى الفاشلة ؟

ومن أجل تلافي النزاعات المترتبة على عدم احترام المدة المنصوص عليها في عقد الكراء كان صاحب الملك يشترط على المشتري عند البيع، في حالة ما إذا كان الملك مكريا، أن يظل المكتري مستغلا الأرض المكراة إلى تاريخ انتهاء

(243) رسالة من خليفة النائب أحمد بن محمد الطريس إلى المنسطر (الوزير) الفرنسي طيلانديي بتاريخ 9 رمضان 1323 / 7 نونبر 1905 : carton 291 13/1 Nantes.

(244) الكناش 802، خ. ج، ص 65 و97.

الأجل المتفق عليه في عقد الكراء، اللهم إلا إن وقع تراض بين المشتري والمكتري[245].

أما بالنسبة للمشاكل المترتبة على الشكل الثاني من أشكال الكراء فيمكن تلمس بعض جوانبها من خلال إحدى رسائل القائد محمد السويسي الموجهة إلى القنصل أنطوان دوكور بتاريخ 16 جمادى الأولى 1317 / 22 شتنبر 1899. ويتضح منها أن التاجر بيكاري اكترى في الموسم الفلاحي 1898 ـ 1899 من القائد محمد السويسي أرضاً حراثية تتكون من خمس قطع كانت تقع في أحواز المدينة، وكلف مخالطه عبد القادر التهامي المعضادي بحراثتها مقابل النصف من الإنتاج، وأن كراء تلك القطع الخمس كان بسومة أربعة ريالات لكل قطعة، أي بعشرين ريالا لجميعها، وذلك على أساس أنه كان أقرض السويسي مائة وخمساً وعشرين بسيطة (25 ريالا) على يد شخص يسمى محمد كمون. حتى إذا هلّ الموسم الفلاحي الموالي (1899 ـ 1900)، دون أن يمكنه السويسي من سلفه، قام من جديد بتكليف مخالطه المعضادي بحراثة أربع قطع، مستغنياً عن القطعة الخامسة[246].

بيد أن السويسي طالب بيكاري – على يد قنصله – إن رام الاستمرار في استغلال تلك الأرض برفع السومة الكرائية إلى عشرين ريالا لكل قطعة، وفي الآن ذاته نفى ما ادعاه من حكاية السلف. ومن بين ما احتج به، قوله : «ونحبك أن تجيبني عن هذا بعد أن تحضر التاجر بيكاري وتسرد عليه كتابي حرفاً وتقول له إن اكترى هو أو مخالطه مني البلادات الخمس بشهادة عدلية أو بخط يدي،

(245) ومن أمثلة ذلك أن القائد عبد النبي السويسي لما باع إحدى عرصاته للتاجر بيكاري اشترط عليه في رسم البيع «وأن يدخل على بقية مدة الكراء التي بين المنفذ المذكور (عبد النبي السويسي) وبناصر الدغيمر وعبد السلام الدغمي بحيث يبقى المكتريان حتى تبقى المدة الباقية وقدرها أربعة أعوام إلا أن يقع بينه وبين المكترين المذكورين تراض»، رسم عدلي مؤرخ في 4 شعبان 1328 / 11 غشت 1910، ضمن الرسم العقاري 287و، م.ع.ر.
ونشير إلى أن السويسي قد اشترى هذه العرصة (المسماة بعرصة التونسي) من الجيلالي المعروفي سنة 1315 / 1897، ولا ندري متى تمّ إكراؤها للمكترين المذكورين في الرسم أعلاه حتى يمكن الوقوف على بعض آماد الكراء الطويل.

(246) vol : 1125; Nantes

فحينئذ تكون الحجة علي، وأما ادعاؤه أنني سلفت منه مائة وخمسة وعشرين بسيطة بواسطة السيد محمد كمون فقد أغناني الله عنه وعن غيره...»[247].

ومن الواضح أن السويسي كان قد اتخذ احتياطاته، فلم يبرم عقداً بسلف ولا بكراء، علما أن القطع الأرضية المذكورة هي قطع مخزنية كان يستغلها لحسابه، وهذا الأمر لم يكن بخاف عن علم بيكاري.

وبعد مرور حوالي شهر على تاريخ هذه الرسالة جاءه الجواب من القنصل الفرنسي، وكان غاية في الاقتضاب : «وبعد فقد ذكر التاجر بيكاري إعلامك بأن واجب كراء البلادات الأربعة هو ستة عشر ريالا تحت يده إلى أن تطلبها أو يطلبها المخزن ولا كلام لأحد مع صاحبه المذكور في جانب الكراء المذكور، وذكر أيضاً أنك سلفت منه العام الذي قبل هذا 125 بسيطة على يد السيد محمد كمون فيطلب منك ذلك والجواب»[248].

ولا يهمنا ماذا كان، مرة أخرى، جواب القائد. فالمهم هو هذا الشكل من الاستغلال القائم على السلف. وإن كان من المؤكد أن كل طرف تشبث بموقفه، وأن المشكل، كالعادة، طال واستطال، وأن أحد أطرافه، قائد المدينة، كان عليه أن يدخل في دعاوى مع بيكاري الذي جرده من كل سلطته وهيبته !

3 ـ مشاكل مشتركة

سواء تعلق الأمر بالأراضي المخزنية أو الحبسية أو الخاصة، وسواء تعلق الأمر بالاستغلال المباشر أو غير المباشر، فإن كل الأراضي الزراعية، خصوصاً منها العرصات، كانت تعاني مشكلتين أساسيتين، هما مشكلة الماء وتوابعها، ومشكلة الجراد.

---

(247) نفس الرسالة.

(248) رسالة من نفس القنصل إلى نفس القائد بتاريخ 14 جمادى الثانية 1317 / 27 أكتوبر 1899، نفس المصدر أعلاه.

أ ـ مشكلة الماء وتوابعها

من المعلوم أن الزراعة القائمة على البستنة، أياً كان نوع غلتها، فواكه أو خضر أو بقول، لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تعتمد فقط على ما تجود به السماء من أمطار. فالأمطار في المناخ المتوسطي عادة ما تتوقف عن السقوط في شهر أبريل، ولا تعاود الظهور إلا مع متم أكتوبر وبداية نونبر، هذا إن كانت التساقطات منتظمة، وهو أمر نادر الحدوث. وحتى في حالة انتظامها فثمة حوالي ستة شهور من الجفاف. والحال، ما هي المصادر المائية التي كانت تغذي بساتين المدينة وأحوازها ؟

لقد سبق أن أشرنا إلى أن الرباط كانت تتزود من أربعة مصادر مائية : عين غبولة وعين عتيق وعين شالة بالإضافة إلى عدد من الآبار.

فأما المياه الوافدة من عين غبولة فكانت تزود، أساساً، الإقامة السلطانية في أكدال، باعتبارها عيناً مخزنية. وفي الآن ذاته كانت تمد بعض البساتين المخزنية بحاجياتها من الماء في حالة الوفر، خصوصاً منها البساتين الواقعة خارج باب الجديد (المأمونية وضاكية وبركاشة، ولاحقاً الدغمية، أو المنبهية)[249].

وأما مياه ساقية عين عتيق، التابعة لأحباس كبرى المدينة، فكانت بدورها، في حالة الوفر، تمد عدداً محدوداً من البساتين الواقعة بمحاذاة الساقية بين بابي القبيبات والعلو، سواء منها البساتين الحبسية أو البساتين المخزنية أو بعض بساتين الخواص. فعلى سبيل المثال كانت تزود، قبل جفاف 1868، البساتين التالية : العرصة السلاوية (وهي مخزنية) والعرصة الغازية (وهي حبسية) والدعنونية (كانت منفذة للقائد عبد السلام السويسي) وعرصة مولاي أحمد (كانت منفذة لمولاي رشيد أخي السلطان محمد بن عبد الرحمان)، ثم عرصة محمد الدكالي، المحمي الإيطالي. حتى إذا جاء الأمر السلطاني بقطع الماء عن كل هذه البساتين، جراء الجفاف المذكور، رفض الدكالي الانصياع للأمر السلطاني «ومد يده في الساقية وفتح الماء وأدخله عنوة»، رغم أنه كان في غنى عن ماء الساقية لأن عرصته كانت تتوفر على سبعة آبار[250].

(249) انظر متن الهامش 212 من هذا الفصل، ص. 276.

(250) رسالة من القائد عبد السلام السويسي إلى النائب محمد بركاش، بتاريخ 17 جمادى الثانية 1285 / 5 أكتوبر 1868، م.و.م.

وأما بالنسبة لعين شالة التي كانت في ملك الخواص والتي كان يقتسمها مع بداية القرن العشرين أزيد من ألف شخص لكل واحد منهم حق التصرف في نصيب من الصبيب وفق نسبة مائوية ولمدة زمنية محددة، فكانت مياهها مخصصة تقريباً برمتها لسقي البساتين، سواء منها تلك الواقعة داخل أسوار زاوية شالة، وضمنها بساتين الأحباس، أو تلك الواقعة في السهل المستنقعي، على الضفة اليسرى لوادي أبي رقراق[251].

وإذا كانت عين شالة تقع ضمن أراض قبيلة الحوزية فإن عيوناً أخرى كانت توجد داخل مجال هذه القبيلة، أهمها عين نوالة وعين حسان وعين خريز، وكانت تغذي عدداً من البساتين القريبة من الولجة[252]، بالإضافة إلى ماء عين بوحزمر المخصصة لسقي بساتين الولجة[253].

وأما قبيلة جيش الأوداية فكانت تستفيد من مياه ساقيتي عين غبولة وعين عتيق اللتين تمران عبر أراضيها قبل الوصول إلى الرباط، فضلا عن توفرها على بئرين مهمين : بئر قاسم الذي يبعد عن الرباط من جهة الجنوب بحوالي سبعة كيلومترات، وبئر أولاد جرار الواقع عل مبعدة كيلومترين من قصبة تمارة، من جهة الجنوب الشرقي[254].

---

(251) R. Normand, **Rabat, Les débuts d'une Municipalité au Maroc**, op. cit, p. 23

(252) **Villes et tribus du Maroc**, T : I, p. 177

(253) رسالة من الصديق بركاش إلى القنصل الفرنسي بالرباط لوي ميرسييه بتاريخ 6 رمضان 1328/ 11 شتنبر 1910 : vol : 11.19, Nantes
وتدور حول الشكوى التي رفعها المخالط الفرنسي عبد السلام الفاسي بالمسمى حمان الأودي الذي أخذ في حصته من ماء عين بوحزمر أكثر مما ينوبه، مما ترتب على ذلك حرمان سانية الفاسي من نصيبها من الماء المعتاد، فكان أن ضاعت ثلاثة أرباع غلة السانية.

(254) مرجع الهامش 252، ص 177 - 178.

وأخيراً، وليس آخراً، عين بوعيبة في الصخيرات حيث إن بناء هذه القصبة تمّ، أصلا، على أساس ماء هذه العين[255].

وهكذا، باستثناء العراصي الواقعة في شالة والسهل المستنقعي والولجة التي كانت تستفيد من سقي منتظم، فقد كان على ملاك البساتين داخل أسوار المدينة أن يقوموا بحفر الآبار داخل بساتينهم وبناء أحواض (صهاريج) بجوار كل بئر لتجميع الماء قبل توزيعه على السواقي الممتدة في أرجاء العرصة. وإذا كان بئر واحد كاف لسقي عرصة من مساحة هكتار واحد، فإن الأمر كان خلاف ذلك بالنسبة للعرصات الكبيرة الحجم، كما هو الشأن بالنسبة لعرصة محمد الدكالي، المشار إليها أعلاه، التي كانت تتوفر على سبعة آبار، وكما هو الشأن أيضاً بالنسبة لأكبر عرصة مخزنية وهي العرصة المأمونية (ثمانية هكتارات) التي كانت تتوفر، مع توقيع عقد الحماية، على ثمانية آبار، وثمانية أحواض، بالإضافة إلى ثمان نواعير[256]، أي بمعدل بئر لكل هكتار واحد، وهو ما يتطابق مع ما كان يوجد عليه أمر السقي في حوز مراكش[257].

يتضح، إذن، أن عملية السقي لم تكن تقف عند حدود حفر الآبار وبناء الصهاريج، بل كانت تتطلب أيضاً بناء ناعورة[258] بجوار كل بئر وصهريج، وذلك

(255) رسالة من التهامي بن أحمد الأودي بالصخيرات إلى أحمد بن موسى بتاريخ 14 ربيع الأول 1314 / 23 غشت 1896، خ.ح، مح 411/10.
وتدور حول شكوى صاحب الرسالة من إخوان القائدين مبارك الفرتوتي والغازي المحرزي الذين أقاموا بحائر من الذرة واللفت وغيرهما من أنواع الخضر على «رأس عين بوعيبة»، وكان من نتيجة ذلك انقطاع الماء عن فرقه فلحقهم العطش بما فيهم ماشيتهم. ومن ثم طالب برفع الضرر، مضيفاً أن «القصبة مبنية على ماء العين المذكورة». ومن المعلوم أن قصبة الصخيرات، وإلى جانبها قصبة بوزنيقة، هما من بناء السلطان المولى عبد الرحمان بن هشام، انظر : أحمد الناصري، **الاستقصا**، ج 9، ص 79.

(256) ذلك ما يتضح من إحدى الخرائط التي أنجزت للعرصة المأمونية، توجد في الرسم العقاري 461ر، م.ع.ر.

(257) أشار بول باسكون في دراسته حول «حوز مراكش» إلى أن البئر الواحد يمنح 200م3 في اليوم على أكثر تقدير، وهو ما يمكّن من سقي هكتار واحد تقريباً، انظر :
P. Pascon, **Le haouz de Marrakech**, Tanger, 1977, t : I, p. 114.

(258) الناعورة هي عبارة عن آلة لرفع الماء قوامها دولاب كبير وقواديس مركبة على دائرة. انظر في هذا الخصوص :
Georges Colin (S), La Noria Marocaine et les machines hydroliques dans le monde Arabe, in **Hespéris** 1932, pp. 22-60.

من أجل رفع الماء من البئر. والذي كان يقوم بهذه الوظيفة – كما هو معلوم – هي الدواب : الحمير، لفقراء القوم ؛ والثيران، لمتوسطي الحال ؛ والبغال، من قبل المياسير تماماً كما هو الحال في ميدان الحراثة والدراس[259]. ومن ضمن أولئك الذين كانوا يعتمدون البغال في رفع الماء، نجد المخزن والأحباس حتى وإن لم يكونا من المياسير !

وهنا نصل إلى ما أسميناه «توابع» مشكلة الماء. ونقصد بذلك صوائر علف البهائم، من شعير وتبن، والتي كان الجميع يشتكي من عبئها، مخزناً وأحباساً وخواصاً. ومن ثمة، بمجرد نزول أول الغيث، مع نهاية أكتوبر أو في شهر نونبر، كانوا يبادرون إلى التخلص منها، كل بطريقته.

فأما المخزن فكان يقوم بإرسالها – على الأقل ابتداءً من ستينيات القرن التاسع عشر – إلى عاملين من عمال الغرب بقصد صيانتها إلى وقت الحاجة إليها. ومن أمثلة التعليمات التي كانت توجه في هذا الصدد ما تفصح عنه الرسالة التالية الموجهة إلى أمناء مرسى العدوتين في متم نونبر 1884 والتي يتضح منها، من بين ما يتضح، أن عدد البغال المخصصة لسقي بساتين المخزن في هذه الفترة كان يصل إلى ثمان وعشرين بغلة : «وبعد، وصل كتابكم طالبين إصدار الأمر لعاملي الغرب[260] بحيازة الثمان والعشرين بغلة المعدة لسقي البساتين السعيدة هناكم للاستغناء عنها بالمطر، وصار بالبال. فقد أصدرنا لهما شريف الأمر بحيازتها مناصفة بينهما، وها الكتابان الشريفان بذلك يصلانكما طيه، فوجهوهما معها كذلك والسلام»[261]. حتى إذا هلّ إبان السقي، وحان وقت الحاجة إليها، وجهت التعليمات من جديد إلى عاملي الغرب : «أمناء مرسى العدوتين وصل كتابكم بتوقف العراصي السعيدة على بهائم السقي بالغرب، وصار بالبال. فقد أمرنا

(259) يتضح ذلك من رسوم التركات التي وقفنا على المئات منها ضمن وثائق المحافظة العقارية، وإن لم تكن النواعير إلا في ملك المياسير، وهم قلة.

(260) وهما أبو بكر الحباسي وبوسلهام السفياني.

(261) رسالة من السلطان إلى أمناء مرسى العدوتين بتاريخ 11 صفر 1302 / 30 نونبر 1884، الكناش 360، خ. ح، ص 6.

الحباسي بتوجيه ما كان عنده وعند السفياني ما كان عنده، فإذا وصلتكم فأطلعوا علمنا الشريف بها والسلام»[262].

على هذا الإيقاع الرتيب، الشبيه برحلتي الصيف والشتاء كان أمناء المرسى يتخلصون، مؤقتاً، من نفقات علف بغال سقي العرصات المخزنية رغم أنهم، من وقت لآخر، مع قلة مداخيل المرسى، كانوا يوجهون شكاوى إلى السلطان تدور حول ارتفاع صوائر العلف وقلة الشعير بالمدينة. ومما كتبه أمينا مرسى العدوتين في مارس 1895 الشكوى التالية : «فلينه لشريف علمه أسماه الله أنه يلزمنا من شعير العلف في كل يوم ثلاث وعشرين عبرة رباطية وهو قليل جداً مع ضعف مدخول المرسى، طالبين من سيادة مولانا الكريمة إصدار الأمر الشريف لأمناء الدار البيضاء بتنفيذ ما يكفينا منه ريثما يكثر في البلد ويتقوى المدخول سائلين من مولانا رضاه»[263].

وأما الأحباس والخواص فقد نهجا نهجاً مغايراً تجاه بغالهم، تمثل في بيعها بمجرد الانتهاء من السقي.

وهكذا، بالاستناد إلى قائمة حسابية تتعلق بمداخيل ومصاريف إحدى عرصات الأوقاف هي عرصة ملينة الموقوفة على أحباس الحرمين الشريفين لمدة ثمان سنوات (1313 - 1320 / 1895 - 1902)، خلال مدة تصرف الناظر عبد القادر المعموري، كما يتضح من الجدول الثاني والعشرين[264]، نلاحظ، إجمالا، ما يلي :

أولا، على امتداد كل السنوات كانت إحدى اللوازم التي تتكرر من بين مداخيل العرصة لازمة «وما بيع من بغال بعد الفراغ من السقي». وكان عدد هذه البغال

(262) رسالة من السلطان إلى أمناء مرسى العدوتين بتاريخ 23 شوال 1310 / 10 ماي 1893 الكناش 679، خ.ح، ص 103.
ولمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال الكنانيش التالية : الكناش 116، ص 108ب ؛ والكناش 632، ص 321 ؛ والكناش 467، ص 111، وكلها من كنانيش الخزانة الحسنية.

(263) رسالة من أميني مرسى العدوتين العربي بن المفضل بن جلون وأحمد عبد العزيز الفقاي إلى السلطان، بتاريخ 9 رمضان 1312 / 6 مارس 1895، خ.ح، مح 401/4.

(264) خ.ص بسلا، السلسلة 3 ـ أ ـ مح 14، الوثيقة 2003. (وبالاستناد إلى هذه الوثيقة سطرنا هذا الجدول).

يختلف من سنة لأخرى : بغل واحد خلال سنة 1314، وبغلتان سنة 1313 وسنة 1315، ليرتفع الرقم إلى أربعة بغال سنة 1316 ثم إلى ستة سنة 1317 وسنة 1318، لينخفض من جديد إلى ثلاثة سنة 1319. ومعنى هذا أن عدد البغال المستخدمة في هذه العرصة لم يكن قاراً.

ثانياً، بانتقالنا إلى خانة المصاريف، وكما أشير إلى ذلك في سقفها، يتضح أن من بين المصاريف الثابتة صوائر شراء بغال السقي (ومحاربة أمرد). ومع الأسف، لم تمكننا هذه القائمة الحسابية بأرقام مفصلة عن عدد البغال المشتراة وكذا أثمنة الشراء حتى نقيس، من بين ما نقيس، نسبة الخسارة التي كانت تتكبدها العرصة سنويا جراء هذا البيع والشراء المستمرين لبغال السقي.

والملاحظة الأخيرة – وقد تبدو من المفارقات – أن العرصة سجلت على امتداد ثمان سنوات عجزاً بلغ 179 ريالا (المعبر عنه بالمدرك). فهل يتعلق الأمر، كما قد يخطر بالبال للوهلة الأولى، باختلاس مكشوف من قبل الناظر عبد القادر المعموري خلال إشرافه على أحباس المدينة، وضمنها هذه العرصة ؟ أم أن الأمر له ارتباط بأسباب موضوعية، لا علاقة لها بأي اختلاس ؟

بتتبعنا لمجموع المصاريف ومقارنتها بالمداخيل (خانة الباقي) يتبين أن العجز سجل في أربع سنوات (1313 و1315 و1317 و1319) وأن الفاضل سجل في ثلاث سنوات (1314 و1316 و1318) في حين أن مداخيل سنة 1320 لم تدرج ضمن قائمة الحساب، مقابل إدراج مصاريف ثلاثة أشهر ضمن خانة المصاريف عن نفس السنة، وهي مصاريف، نسبياً، مرتفعة (ألفان وثمانمائة واثنان وثمانون مثقالا وتسع أواق). أما عن العجز المسجل خلال أربع سنوات فيجد تفسيره، في ما يبدو، في سببين أساسيين : أحدهما يرتبط بالخسائر المترتبة على بيع البغال، هذا في حالة ما إذا لم تتعرض إلى آفات (من ضمنها الوفاة)، والآخر يتعلق بمصيبة الجراد ونسله أمرد، بما يفرضه من مصاريف إضافية لمحاربته، وبما يحدثه من تخريب للغلة، كما سنرى بعد حين.

وإذا قمنا بالمقابل، من باب المقارنة، باستقراء بعض الأرقام الواردة في أحد كنانيش أسرة فرج المتعلقة بمداخيل ومصاريف أربع عرصات خلال أربع سنوات

الجدول 22 : مداخيل ومصاريف عرصة ملينة المحبسة على الحرمين الشريفين
بين سنة 1313 وسنة 1320 / 1895 – 1902 (بالمثاقيل)

السنوات	المداخيل			المصاريف (بما في ذلك شراء بغال السقي ومحاربة أمرد)	الفاضل	المدرك
	أنواع المداخيل	مجموع المداخيل	إسقاط نصيب الرباع وأجرة الناظر	الباقي			
1896-95/1313	غلة البرتقال	6500,0				
	الغلة الصيفية	182,0				
	الغلة الخريفية	85,7				
	ثمن بغلتين بيعتا بعد الانتهاء من السقي	1033,5				
	ثمن الحطب	299,0			(بما في ذلك صائر حجة 1312)		
	مما حيز من القائد محمد السويسي	1950,0				
	المجموع	10050,2	1676,0	8374,2	8530,1		155,9
1897-96/1314	غلة البرتقال	4550,0				
	الغلة الصيفية	182,0				
	ثمن الحطب	26,0				
	ثمن بغل	357,5				
	المجموع	5115,5	1105,0	4010,5	2572,8	1437,7	
1898-97/1315	غلة البرتقال	1430,0				
	الغلة الصيفية	19,5				
	ثمن الحطب	39,0				
	ثمن بغلتين	727,6				
	المجموع	2216,1	339,4	1876,6	3937,2		2060,5

السنوات	المداخيل				المصاريف (بما في ذلك شراء بغال السقي ومحاربة أمرد)	الفاضل	المدرك
	أنواع المداخيل	مجموع المداخيل	إسقاط نصيب الرباع وأجرة الناظر	الباقي			
1899-98/1316	غلة البرتقال (بعد حذف واجب الرباع) الغلة الصيفية ثمن أربعة بغال	5772,3 284,1 3	1326 أجرة الناظر فقط				
	المجموع	7382,7	629,2	6753,5	4703,2	2050,3	
/1317 1900-1899	غلة البرتقال ثمن ستة بغال	796,2 1345,2					
	المجموع	2141,4	0000	2141,4	2220,6		79,2
/ 1318 1901-1900	غلة البرتقال ثمن ستة بغال	2874,8 1519,1					
	المجموع	3393,9	0000	3393,9	2608,1	1785,8	
/ 1319 1902-1901	غلة البرتقال ثمن الحطب ثمن ثلاثة بغال	1901,7 195,0 899,6					
	المجموع	2996,3	477,6	2518,6	5184,2		2665,6
1902/1320	الغلة الصيفية	239,5			2882,9 صائر عن ثلاثة أشهر		
المجموع				30308,6	32639,2		2330,6 179 (ريالا)

متوالية (1321 - 1324 / 1903 - 1906)، كما يتبين من الجدول الثالث والعشرين بشقيه (أ) و(ب)[265]، فإننا نلاحظ ما يلي :

أولا، أن بيع بغال السقي كان مقترناً بتكبد خسارة (أو «خطية» بتعبير صاحب الكناش) يتفاوت حجمها بحسب عدد البغال المبيعة، ويرتفع حجم هذه الخسارة إذا ما تعرضت البغال لجائحة (حالة النفوق)، وهو ما تكرر لمدة سنتين متواليتين 1322 و1323 (انظر الجدول 25 (ب)).

ثانياً، أن نفقات الشعير وإلى جانبها التبن والنخالة (94 ريالا) شكلت بالنسبة لسنة 1323 : 17,37 في المائة من مجموع النفقات التي صيرت على العرصات الأربع، دون احتساب خسارة موت البغلين وكذا الخسائر المترتبة على بيع بقية البغال.

والملاحظ، أخيراً، في خصوص نفقات هذه السنة (1323)، بغض الطرف عن جائحة موت البغلين، أنها كانت مرتفعة إلى درجة أن مجال الربح كان محدوداً جداً، إذ لم يبق من صاف المدخول (أي الفاضل) سوى واحد وخمسين ريالا، اقتسمت بين عدد من المستفيدين (انظر خانة الملاحظات). ومن حسن الحظ، لم تكن هجمة الجراد قوية في هذه السنة وإلا لكان هناك مدرك حقيقي، تماماً مثلما وقع لعرصة ملينة ولغيرها من العرصات، سواء قبل هذا التاريخ أو بعده.

ب ـ مشكلة الجراد

لم يجد المؤرخ الناصري السلاوي – وهو صاحب منهج الحوليات – لما وصل إلى العام 1283 / 1866 ـ 1867 من أحداث تستحق التسجيل سوى حدث واحد ووحيد، دون سواه من كل الأحداث، وذلك في أسطر محدودة. يقول : «وفي سنة ثلاث وثمانين ومائتين وألف كان بالمغرب جراد سد الأفق وذلك في ربيع الأول الموافق لشهر مارس العجمي[266] فأكل النجم والشجر ثم عقبه فرخه

(265) سطرناه بالاستناد إلى الكناش 802، خ. ح، ص 58- 60 و97- 98 ؛ والكناش 798، ص 95 و97، 281.
(266) الواقع أن شهر ربيع الأول من سنة 1283 لا يوافقه شهر مارس، وإنما يوافقه النصف الثاني من شهر يوليوز (بداية من يوم 14) والنصف الأول من شهر غشت (انتهاء بيوم 12) من سنة 1866.

الجدول 23 (أ) : مداخيل ومصاريف أربع عرصات في ملك أسرة فرج على الشياع بين سنة 1321 وسنة 1324 / 1903 و1906 (بالريال)

السنوات	المداخيل (بعد إسقاط واجب الرباع)	المصاريف	الصافي (الفاضل)	ملاحظات
1321/ 1904-1903	530	247	283	يتعلق الأمر بعرصة بنانية وبولعمانة وسلا يطانة
1904/1322	697	466	231	وعرصة وادي القبض (وادي أبي رقراق)
1905/1323	686	635	51	وكانت غلتها تقسم مناصفة بين محمد فرج وأخيه مصطفى
1906/1324	537	347	190	من جهة وأولاد عمهما من جهة ثانية (محمد وعبد المجيد)
المجموع	2450	1695	755	

الجدول 23 (ب) : مصاريف العرصات الأربع خلال سنتي 1322 و1323 1904 و1905 (بالريال)

مصاريف العرصات الأربع عن سنة 1322		مصاريف العرصات الأربع عن سنة 1323	
في ثمن شعير وتبن وكافة صوائر العرصات الأربع :	344	ثمن شعير (39 عبرة) :	78
خسارة موت بغلين وحمار :	110	ثمن التبن (37 شبكة) :	9
وما بقي في ذمة السكيني من ثمن بيع بهيمة وجدع :	12	ثمن نخالة :	7
		صوائر العرصات الثلاث (بنانية وبولعمانة وسلا يطانة) :	404
		صوائر عرصة وادي القبض :	43
		خسارة موت بغلين :	54
		خسارة بيع بقيتهم :	40
المجموع	466	المجموع :	635

المعروف أمرد فأكل كل خضراء على وجه الأرض واستلب الأعواد من أوراقها وقشرها من لحائها وفاض في الأمصار حتى دخل على الناس في بيوتهم»[267]، مما يدل على أنه كان حدثاً شغل بال المغاربة قاطبة واستأثر باهتمامهم (قبل أن يهل غلاء 1284 / 1867 - 1868 الذي زاد الطين بلة والطنبور نغمة) !

وفي السنة ذاتها (1283) أشير في رسم عدلي يتعلق بتركة الهالك أحمد بن إبراهيم فرج «وأما العرصة فلم يف ما قبض في غلتها بصائرها بل زاد صائرها على ما قبض في الغلة لاستيلاء الجراد وقت الزهر عليها فلم يبق منه إلا القليل»[268].

والواقع أن آفة الجراد لم تكن مرتبطة فقط بسنوات الأزمات الشهيرة التي عرفها المغرب خلال القرن التاسع عشر، كما هو الشأن بالنسبة للأزمة المشار إليها أعلاه أو أزمة 1878 - 1882، بل كانت مصيبة تكاد تكون مزمنة. وحسب إحدى رسائل القائد محمد السويسي الموجهة إلى الحاجب أحمد بن موسى بتاريخ 29 قعدة 1313 / 12 ماي 1896، فالمدينة كانت عرضة لهجمات الجراد، دون توقف، على امتداد ست سنوات متوالية، وذلك من سنة 1891 إلى سنة 1896، دون استراحة. تقول رسالة القائد التي يشتكي فيها من ضيق الحال وكثرة العيال واليد الفارغة : «وقد أضرّ بنا الوقت لما أصابنا من الجراد وقد أفسد لنا حرثنا الذي كنا نتعاون به على الزمان، وهذه ستة أعوام وهو يأتي لنا»[269].

---

(267) أحمد الناصري، **الاستقصا**، م.س، ج 9، ص 119.

(268) رسم عدلي بتاريخ أواخر رجب 1283 / 8 دجنبر 1866، يوجد ضمن الرسم العقاري 604ر، م.ع.ر.

(269) خ.ح، مح 410/6 ؛ ومما كتبه القنصل الفرنسي أنطوان دكور في إحدى مراسلاته المؤرخة في 27 يونيو 1893 حول عواقب هجمة الجراد ونسله أمرد في الرباط خلال هذه السنة : «إن الجراد ونسله الغزير قد أتى على المحاصيل خاصة الحبوب والخضر وأشجار الكروم والبطيخ. وبقيت الأشجار عارية من أوراقها كما تضررت البهائم بعد أن أتى الجراد على جميع المراعي». أوردها : محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب**، م.س، ص 321.

وقد استمرت هذه الآفة قائمةً على امتداد السنوات اللاحقة، بخاصة منها سنة 1901[270] وسنة 1906[271] وسنة 1909[272]. ومع بداية الحماية اشترطت الأحباس شرطاً جديداً على مكتري عرصاتها تمثل في «التزام المكتري بالامتثال لجميع الضوابط المقررة لمقاومة الجراد»[273].

كيف كان ملاك العرصات يقاومون هذه الآفة ؟ وما هي أهم المستجدات التي طرأت على كيفية التخلص منها في ظل التسرب الأوربي ؟

إذا كانت العادة قد جرت مع انحباس المطر أن يرفع الناس أكفهم إلى السماء متضرعين إلى الله بإنزال رحمته عليهم وعلى بهائمهم وزرعهم والقيام بصلاة الاستسقاء، فإن نفس الأمر كان يقع مع الجراد ونسله، إنما بدل صلاة الاستسقاء كان يتم الإكثار من الدعاء عليه في المساجد بالدعاء النبوي المعلوم : «نسأل الله العظيم أن يهلكها ويقتل كبارها ويميت صغارها ويسد أفواهها عن مزارع المسلمين ومعاشهم، إنه سميع مجيب»[274].

بيد أنه إلى جانب الدعاء النبوي كان الجميع من ملاك العرصات، مخزناً وأحباساً وخواصاً، يتجندون لمقاومته : بكيفية جماعية ومشتركة من جهة، وكل طرف على حدة من جهة ثانية. ذلك ما يتبين من مثال مقاومة أمرد خلال العام 1891 : لقد ناب أرباب العرصات من الخواص من أجل طرد أمرد خارج السور

(270) انظر، على سبيل المثال، قائمتين حسابيتين عن شهر حجة 1318 وشهر محرم عن سنة 1319 / مارس، ماي 1901 بـ خ.ص بسلا، السلسلة 3 - ج - مح 43، الوثيقة 6361 والوثيقة 6370 (يسرته).

(271) انظر الكناش 966 / 433، خ.ص بسلا، ورقة 5-أ-، حيث نقرأ، على سبيل المثال، «وما صيره أمناء العدوتين عن الأحد عشر يوماً من شهر صفر 1324 / أبريل 1906 في جمع الجراد من الروض السعيد (الإقامة السلطانية في أكدال) : 8'345 مثقالا».

(272) مما كتبه محمد فرج في أحد كنانيشه : «وفي شهر قعدة عام 1327 / 14 نونبر – 13 دجنبر 1909 : «لم يدخل شيء من غلة الليمون لأجل مصيبة أمرد والخلف على الله»، الكناش 798، خ.ح، ص 98.

(273) انظر على سبيل المثال الكناش 2، ن.أ.ر، ص 70.

(274) رسالة من السلطان إلى القائد محمد السويسي بتاريخ 18 قعدة 1308 / 2 يوليوز 1891، الكناش 632، خ.ح، ص 448.

البراني (السور الثالث) تسعمائة ريال، هذا فضلا عما لزم كل واحد في عرصاته الخاصة[275] ؛ وناب المخزن أربعة وخمسون ريالا[276] زيادة على نفقات خاصة به سواء في رياض أكدال، ضمن الإقامة السلطانية، أو في عرصاته[277]. ومن الواضح، هاهنا، أن توزيع هذه التكاليف استند إلى معيار : «كل واحد وما ملكت يداه». وهكذا إذا تذكرنا أن نصيب الأسد من العرصات الواقعة بين السورين الموحدي والأندلسي كان في ملك الخواص جاز أن نفسر، بسهولة، السبب الذي جعل الخواص يتحملون كل تلك التكلفة. وعلى هذا الأساس يمكن القول، دون مجازفة، أن ما ناب عرصات الأحباس كان أقل مما ناب عرصات المخزن، باعتبار أن مساحة عرصاتها كانت أقل من مساحة العرصات المخزنية.

ويبدو أن مكافحة هذه الآفة بكيفية جماعية لم تكن إلا في المناسبات التي كان فيها الجراد وبيضه وفراخه يشكلون خطراً على الجميع، وماعدا ذلك فكل واحد كان يتكلف بعرصته أو عرصاته المأهولة دوماً بنصيب من أمرد الذي كان يعد – إلى زمن قريب – جزءاً مكملا من المنظر الطبيعي والمألوف في أرجاء البساتين بصفة خاصة، وفي عالم البادية بصفة عامة.

(275) ملخص رسالة من الوزير محمد الصنهاجي إلى القائد محمد السويسي، بتاريخ 18 قعدة 1308 / 2 يوليوز 1891؛ الكناش 468، خ.ح، ص 52.

(276) أشار أمناء المرسى إلى هذه النفقة ضمن مصاريف شهر شوال 1308 / 10 ماي - 7 يونيو 1891 وفق ما يلي : «وما ناب العراصي المخزنية من دفع أمرد من جملة العراصي 54 ريالا؛ الكناش 665، خ.ح، ص 272.

(277) مما سجله الأمناء ضمن مصاريف نفس الشهر أعلاه (شوال 1308) :

«ما صير بإذن العامل على دفع أمرد عن الروض الشريف والدار العالية بالله : نجارون وقصدير وسمار وغير ذلك : 2779,9 مثقالا.

وأجرة مخزني لجمع من يدفع أمرد على الروض : 13,0 مثقالا.

وما صير في شهر رمضان 1309 / 30 مارس - 28 أبريل 1892 :

وفي دفع أمرد عن العراصي المخزنية من قصابة وقصب وخدمة وغير ذلك : 3991,0 مثقالا، وعن الروض والدار : 1081,1 مثقالا».

الكناش 665، ح.ح، ص 273 و277 و280.

ونشير إلى أن هذه النفقات (نجارون وقصدير وسمار) كانت ترتبط بتغليف حيطان الرياض المذكور بورقة القصدير باعتبار أن أمرد لا يستطيع تسلق القصدير، ونفس الشيء يجوز قوله بالنسبة لعملية التسييج بأعواد القصب لأنها هي الأخرى ملساء.

أما عن الاجراءات العملية التي كانت تتخذ في حالة مكافحته بكيفية جماعية فكانت تنطلق من «إطلاق النداء بالتقاطه» وحمله لدى أمناء المرسى الذين يقومون بشرائه، مع ضرورة إضافة أن إطلاق النداء كان يتم بإذن من المخزن، وبأمر من السلطان نفسه[278].

وقد أمدتنا قائمتان حسابيتان (المدرجتان يسرته) متعلقتان بما اشتراه أمينا مرسى العدوتين من بيض الجراد وأمرد، خلال شهري قعدة 1318 ومحرم 1319، بتفاصيل دقيقة حول طريقة الشراء وثمن الشراء والمقدار المشترى علاوة على تفاصيل أخرى يمكن إيضاحها كما يلي :

أولا، أن شراء بيض الجراد ونسله أمرد كان يتم وزنهما في المرسى، ووحدة الوزن كانت هي القنطار. والملاحظ أنه مع ازدياد طول طوابير البائعين، بدوابهم المحملة بالأكياس المكدسة بالمادتين المذكورتين، قام أمينا المرسى بتخفيض تلو الآخر في سومة الشراء : فمن ثلاثة مثاقيل وثلاثة أرباع المثقال للقنطار، إلى مثقالين ونصف المثقال، إلى مثقال وربع المثقال، ثم أخيراً إلى ست أواق وموزونتين ونصف الموزونة (دائماً للقنطار)[279]، مما يفيد أن جماً غفيراً من فقراء القوم – وهم في الغالب من سكان البوادي المجاورة للرباط – اتخذوا من جمع بيض الجراد وفراخه وسيلة لمعاشهم، وهي الحالة التي ينطبق عليها المثل الشهير : «مصائب قوم عند قوم منافع» !

ثانياً، أن المقدار المشترى من هاتين المادتين خلال شهر حجة 1318 بلغ 5749,6 طناً بسومة ثمانية عشر ألف وثلاثمائة واثنين وثلاثين مثقالا، أي ما يعادل 1410 ريالات[280]، فضلا عن نفقات الخدمة : مائتان وخمسة وثمانون مثقالا وست

(278) رسالة من الأمين علي بلحاج إلى الحاجب أحمد بن موسى، بتاريخ 12 قعدة 1314 / 14 أبريل 1897، م.و.م.

(279) يتكون المثقال من عشر أواق، والأوقية من أربع موزونات، والموزونة من أربعة وعشرين فلساً ؛ ويجب الانتباه إلى أن الصفر الأخير في الحساب بوحدة المثقال لا يقرأ (أي يجب إلغاؤه).

(280) كان صرف الريال ف بالرباط في هذه السنة 1318 / 1901 يساوي ثلاث عشر مثقالا أي مائة وثلاثين أوقية.

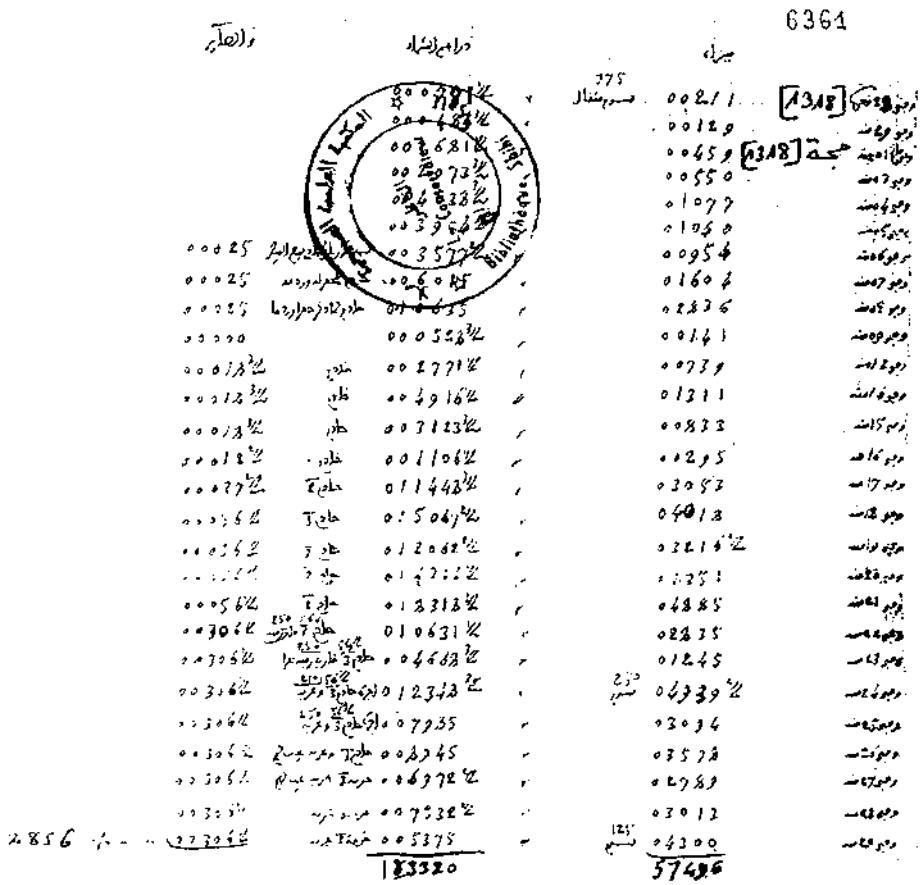

المصدر : السلسلة III - ج - مح 43، الوثيقة 6361، خ. ص بسلا

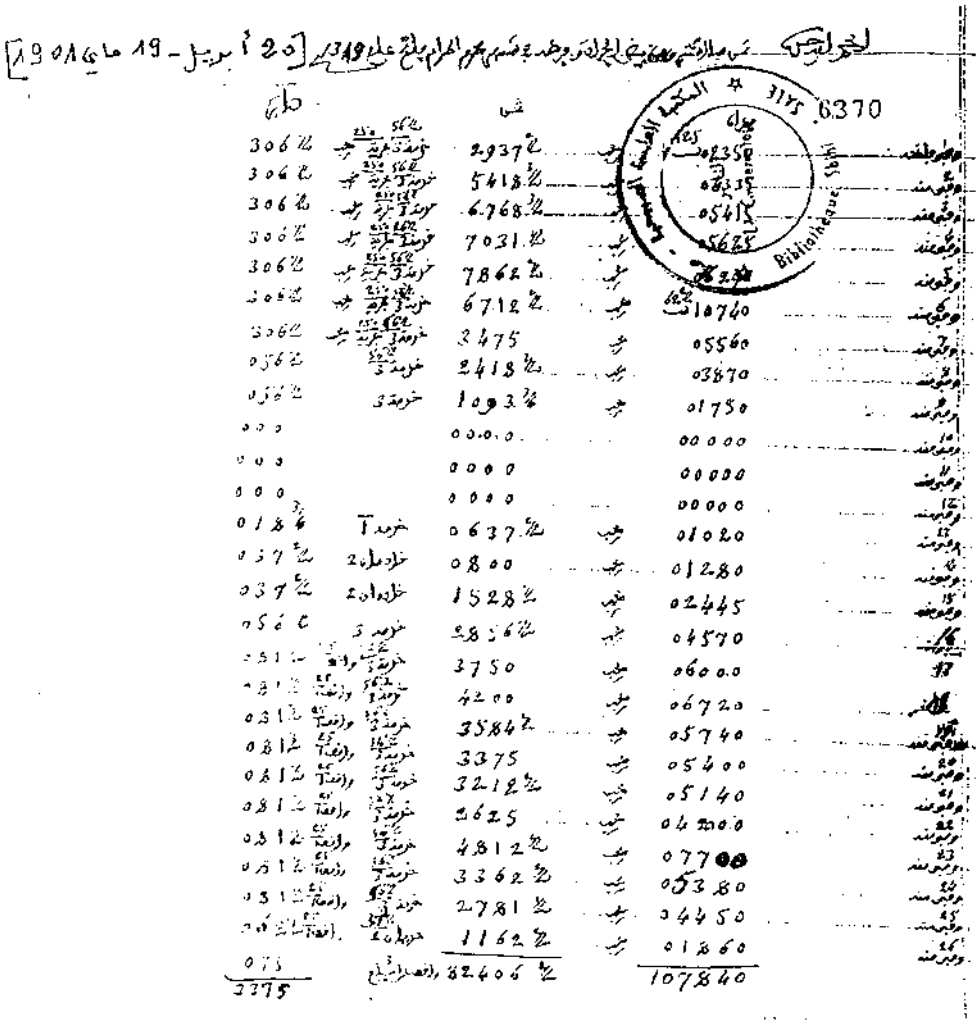

المصدر : السلسلة III - ج - مح 43، الوثيقة 6370، خ. ص يسلا

أواق وموزونة واحدة (21,9 ريالا) ؛ وبالنسبة لشهر محرم 1319 : 10784 طناً بمبلغ 633,9 ريالا بالإضافة إلى 25,9 ريالا (صوائر الخدمة). وبالتالي ففي شهرين تم شراء 16533,4 طناً من بيض الجراد ونسله، بثمن 2043,9 ريالا، وإذا أضفنا إلى ذلك أجرة الخدمة فإن المجموع يرتفع إلى 2091,7 ريالا، (تم اقتسام أدائها بين المخزن والأوقاف والخواص، من أصحاب العرصات، وفق الكيفية المذكورة أعلاه).

ثالثاً، أن أميني المرسى كانا يتخلصان تواً من الأكياس المعبأة بما ذكر عن طريق حفر الحفر وإلقائها فيها ثم ردمها بالرمل. وكان موضع هذا الحفر والدفن والردم هو الشاطئ، والذي كان يقوم بهذه المهمة، إلى حدود 21 حجة 1318 / 11 أبريل، خادم (عامل) واحد قبل أن يرتفع العدد، مع كثرة العرض، إلى ثلاثة خدمة. وابتداءً من 22 من نفس الشهر / 11 أبريل، نتيجة تكدس الأكياس التي تنبعث منها الروائح الكريهة، أضاف أمينا المرسى خدمة جدداً من أهل البحرية لقذف الأكياس إلى البحر. إلا أن البحرية لم يستمروا طويلا في عملهم، حيث توقفوا عن الخدمة ابتداءً من يوم 8 محرم / 27 أبريل، مقابل استمرار عمل «عمال» الحفر والردم. وبعد يومين من هذا التاريخ توقفت الخدمة برمتها، بما في ذلك البيع والشراء لمدة ثلاثة أيام (علماً أن البيع والشراء توقف أيضاً لمدة ثلاثة أيام من شهر حجة : 10 و11 و12). حتى إذا عادت الأمور إلى مجاريها، يوم 13 محرم، تأكد الغياب النهائي للبحرية مقابل ظهور مستخدم جديد يراقب عمل الخدمة الثلاثة، هو الواقف. فما معنى كل هذا ؟ وتدقيقاً : لماذا توقف البيع والشراء أولا لمدة ثلاثة أيام من شهر حجة ؟ ولماذا توقف الشراء ثانية لمدة ثلاثة أيام في شهر محرم؟ ولماذا توقف البحرية نهائياً عن عملهم ؟ ثم، أخيراً لماذا أضاف الأمينان مستخدماً جديداً (الواقف) إلى جانب الخدمة الثلاثة ؟

في خصوص السؤال الأول، المتعلق بتوقف البيع والشراء لمدة ثلاثة أيام من شهر حجة (10 و11 و12)، فالجواب سهل ولا يحتاج إلى كبير جهد : يتعلق الأمر بالعطلة التي استفاد منها الجميع ، أمناء وباعة، بمناسبة عيد الأضحى، باعتبار أن يوم 10 حجة هو يوم عيد الأضحى، وأضيف إليه اليومان الموالیان. وفي خصوص ما تبقى من الأسئلة فإن جوابها يوجد في إحدى الرسائل التي وجهها النائب

الصحي في الرباط إلى رئيس المجلس الصحي في طنجة بتاريخ 23 ماي 1901 (انظر ما يوافق متم شهر محرم بالتاريخ الميلادي في القائمة الحسابية).

ما هو مضمون هذه الرسالة ؟

تخبرنا الرسالة أن النائب الصحي، بناء على الشكاوى التي تلقاها من الأوربيين القاطنين في الحي الذي توجد فيه القنصليات الأجنبية وسكن الأجانب (وهي زنقة القناصل والدروب المتفرعة عنها، جهة الوادي، حيث مقر المرسى)، اتصل بعامل المدينة وطلب منه إصدار أمره بمنع سكان البوادي المجاورة من الدخول إلى المدينة بأكياس الجراد التي يحملونها إلى الميناء، حيث تلقى في البحر أو تدفن في الشاطئ. وكانت حجته في ذلك المنع أن الدواب المحملة بأكياس الجراد، التي تنبعث منها روائح كريهة، تظل الساعات الطويلة رابضة في الحي المذكور، ومن جهة أخرى فإن البحر يلقي عدداً هائلا من الجراد إلى شاطئ الرباط، مما يشكل خطراً على الصحة العمومية[281].

والنتيجة أن تدخل النائب الصحي أتى أكله، وهو ما يفسر، أولا، لماذا توقف الشراء لمدة ثلاثة أيام من شهر محرم. وبناء على نتيجة المفاوضات تم، ثانياً، التوقف نهائياً عن إلقاء المادتين في البحر وبالتالي انسحاب البحرية من الميدان، وأخيراً فرض واقف يراقب عمل الخدمة، تلافياً لكل غش، حفراً ودفناً وردماً !

تلك كانت بعض الطرق التي كان المخزن ينهجها في مقاومة الجراد ونسله قبل أن يطرأ هذا المستجد[282]. والخلاصة أن آفة الجراد إن ساهمت، إلى جانب التوابع المترتبة على مشكلة السقي في الرفع من تكلفة الإنتاج فإن هذه الآفة، من جهة أخرى، كانت من بين العوامل الأساسية في تقليص مردودية الإنتاج الزراعي.

(281) أوردها : محمد الأمين البزاز، **المجلس الصحي الدولي في المغرب**، م.س، ص 251 - 252.

(282) كانت هناك طريقة ثالثة تستخدم في التخلص من الجراد تتمثل في حرقه. وفي ما يخص أثمنة الشراء فالملاحظ، أيضاً، أنها كانت تختلف من مدينة إلى أخرى، بل وداخل المدينة نفسها، كما هو الشأن هاهنا، من خلال هذا المثال، وذلك في مدة زمنية محدودة.

ثالثاً : الإنتاج الفلاحي

كان الإنتاج الفلاحي لمدينة الرباط وأحوازها متنوعاً. لكن مقابل الوفرة في قطيع الماشية وسمك الشابل، قبل أن تستنفذه التنافيذ، فإن المدينة كانت تعاني خصاصا في مادة الحبوب، وبالكاد تسد حاجياتها من جهة الخضر وبعض غلات الأشجار المثمرة.

1 ـ الحبوب والقطاني والخضر

أ ـ الحبوب والقطاني

من بين ما أشار إليه مويط، وهو يستعيد ذكرياته كأسير في مدينة الرباط خلال سبعينيات القرن السابع عشر : «ويوجد في داخل هذه المدينة عدة بساتين وحقل كبير يمكن أن تزرع فيه حبوب لتغذية أكثر من ألف وخمسمائة شخص»[283].

ومن المعلوم أن تخصيص بقعة كبيرة – أو عدد من البقع الصغيرة – لزراعة الحبوب داخل سور المدينة، إلى جانب البساتين وبعض المراعي، كان يعد جزءاً من مورفولوجية عدد من المدن المغربية، بخاصة منها مراكش ومكناس، وذلك للتمكن من الصمود في حالة حصار ضربه العدو على المدينة[284]. ولأجل هذا السبب لم يكتف المورسكيون لما أعادوا تعمير المدينة، كما أوضحنا ذلك في الفصل الأول، بالسور الموحدي القديم، بل أضافوا إليه سورين : سور خاص بسكنهم (السور الأندلسي) وسور ثان يحيط بالأراضي الزراعية الواقعة في ما يسمى حالياً بأحياء المحيط والقبيبات وديور الجامع وحي الليمون وجزء من أكدال. وسواء داخل هذا السور أو داخل السور الموحدي أو خارجهما كانت توجد عدة بقع مخصصة لزراعة الحبوب. وأهمها، كما يتبين من عدد من رسوم التركات، الشعير والقمح والذرة، ثم القطاني، من فول وعدس وحمص وجلبان

(283) جرمان مويط، م.س، 17.

(284) جرمان عياش، «بليونش ومصير سبتة»، ضمن كتاب : **دراسات في تاريخ المغرب**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1986، ص 298.

(بالإضافة إلى كرسنة التي تقدم كعلف للبهائم)، وهي نفس المنتجات السائدة لدى القبائل الثلاث المندرجة ضمن أحواز المدينة، وهي قبائل الحوزية والأوداية والأعراب.

لكن إذا كان مجموع مساحة مجال هذه القبائل الثلاث، حسب الإحصاء الذي أجرته سلطات الحماية، مباشرة بعد فرض عقد الحماية، يبلغ 56 ألف هكتار، فإن المساحة المستغلة لم تكن تتجاوز 8000 هكتار، أي سُبُع المساحة مخصصة تقريباً لزراعة القمح والشعير : 3927 هكتاراً لزراعة القمح و3759 هكتاراً للشعير و314 هكتاراً للذرة والقطاني، والباقي كانت تحتله أشجار العزف والغابة، ثم المعمرون لاحقاً[285]. ومعنى هذا أن المدينة كانت تسد حاجياتها من مادة الحبوب، باستمرار، من مصادر خارج أحوازها. وفي الأحوال العادية، حيث تكون الوفرة في الإنتاج ويسود الأمن في الطرقات، تكون رحبة الزرع مكتظة بالأقوات ويعم الرخاء ؛ إنما في حالات الشدة، مع ندرة الحبوب وتهافت المحتكرين وغلاء الأثمان وترادف «الهزاهز» – على حد تعبير المؤرخ أكنسوس – عندئذ يكون من اللازم الاستنجاد بالمخزن طلباً «للغوث». ولئن كان المجال لا يتسع، هاهنا، لسرد كل أشكال ذلك الغوث فيكفي الإشارة، بإيجاز، إلى أن السلطان كان يتدخل، تارة، باستيراد الحبوب من الخارج[286] وتارة أخرى، وهو الغالب، بتوجيه أوامره إلى قواد القبائل، خصوصاً منهم قواد قبائل الشاوية بحث أهاليهم على جلب زروعهم لبيعها في أسواق العدوتين، وفي الآن ذاته توعد القبائل المسببة في عرقلة مرور القوافل بشديد العقوبة كما يتبين من الرسالة الجوابية التي وجهها أربعة من قواد الشاوية إلى السلطان بتاريخ فاتح ماي 1897 : «وبعد، فقد بلغنا أمر مولانا المعتز بالله في شأن ما بلغ لمولانا أن أسعار الحبوب بالعدوتين ارتفعت إلى غاية واشتد الأمر على أهل تلك البلاد بانقطاع دخوله بسبب عدم توجه إخواننا لبيعها هنالك على عاداتهم وتعرض الأعراب لمن

(285) **Villes et tribus**, T : 1, p. 187

(286) انظر في هذا الخصوص ظهيراً رحمانياً موجهاً لأهل العدوتين يبعث تاجر إلى جبل طارق أو جنوة لشراء الأقوات وجلبها للناس، بتاريخ 6 قعدة 1240 / 22 يونيو 1825، أورده : عبد الرحمان بن زيدان، **الإتحاف**، م.س، ج 5، ص 124 و125.

يجلبها، وقد أصدر أمر مولانا الشريف لقوادهم بكفهم عن ذلك وتوعدهم بشديد العقوبة إن عادوا إليه، وعليه فبوصوله إلينا أمرنا مولانا دام علاه أن نكلف إيالتنا بالبقاء على عملهم في التوجه لبيع الحبوب والزيادة الآن على ما كانوا عليه لتحصل التوسعة وينجبر حال الضعفاء، و بمثله أمر غيرنا من قواد الشاوية فسمع وطاعة...»[287].

ب ـ الخضـــر

من خلال تتبعنا لأنواع الخضر التي كان يوجهها محتسب الرباط عبد الخالق فرج إلى السلطان المولى الحسن (انظر نموذجاً منها في الرسالة المرفقة يسرته) يتبين أنها كانت تتكون مما يلي : البصل والبطاطس (وهي من ثلاثة أنواع الحلوة والرومية والقصبية) والفلفل واليقطين (وهو من نوعين قرع سلاوي وقرع اسبتي) والملوخية، والباذنجان، ثم البقول، من معدنوس وقزبور وخس. وإذا كان الجدول الرابع والعشرون يمكننا من أسماء العرصات المخزنية التي كانت تنتج هذه الخضر (وهي المأمونية أولا وبركاشة ثانياً وضاكية في مرتبة ثانوية)، فإن ما يجب إثارة الانتباه إليه أن الأرقام الواردة في هذا الجدول لا تعبر مطلقاً عن حقيقة حجم الإنتاج، بسبب أن جل منتجات تلك العرصات كانت توجه إلى السلطان، وإن كان هذا لا يمنع من القول، من جهة أخرى، إن حجم الإنتاج كان هزيلاً جداً.

ومع بداية القرن العشرين، ونتيجة الضغط الأجنبي، تم السماح للأجانب بوسق البصل والطماطم واليقطين والجلبانة الخضراء[288].

* * * *

(287) رسالة من محمد خمليش الأمراحي وأحمد البهلول المنيعي وأحمد الفارسي والجيلاني المسفيوي إلى السلطان بتاريخ 29 قعدة 1314، خ. ح، مح 403/6 ؛ وحول نفس الموضوع وبنفس المحفظة انظر أيضاً رسالتين، الأولى من أحمد بن حجاج إلى السلطان بتاريخ 3 حجة 1314 / 5 ماي 1897 ؛ والثانية من عمر بن عبد الله التوزرت إلى السلطان بنفس التاريخ أيضا (3 حجة).

(288) رسالة من السلطان إلى أمناء مرسى العدوتين بتاريخ فات جمادى الأولى 1319 / 16 غشت 1901. وثائق ومخطوطات جائزة الحسن الثاني، مركز الرباط، 1970، ميكروفيلم 5، خ.ع.ر؛ وأيضاً : رسالة من نفس المرسل والمرسل إليهم بتاريخ متم جمادى الثانية 1319 / 13 أكتوبر 1901 (نفس المصدر).

محفظة 220، خ. ج

الجدول 24 : مداخيل عرصات المخزن من الخضر خلال سنوات
1301 و1314 و1315 و1316 و1317 و1319 (بالريال)

السنوات	أسماء العرصات	المداخيل	المصدر
1884 - 83/1301	المأمونية	14	كناش 111، خ.ح.
1897 - 96/1314	المأمونية	36	كناش 220، خ.ح.
	بركاشة	18	
	ضاكية	12	
	السلاوية	00	
	المجموع :	**66**	
1898 - 97/1315	المأمونية	46	كناش 220، خ.ح.
	بركاشة	20	
	ضاكية	03	
	السلاوية	00	
	حظ فنجيرة	00	
	عفيرة	00	
	المجموع :	**69**	
1899 - 98/1316	المأمونية وضاكية	64	كناش 220، خ.ح.
	بركاشة	33	
	المجموع :	**69**	
1900 - 1899/1317	المأمونية وضاكية	100	كناش 220، خ.ح.
1902 - 1901/1319	المأمونية وضاكية وبركاشة	61.5	كناش 220، خ.ح.

وبالإضافة إلى ما ذكر من مواد، كان بعض أصحاب العرصات، ومن ضمنهم القائد محمد السويسي، يهتمون بزراعة الورد، الذي كان يقطر ويعبأ في قوارير صغيرة، وهي من نوعين ماء الورد وماء الزهر[289].

ومن بين المواد الصناعية التي اشتهرت الولجة بإنتاجها نجد مادتي القطن والقنب. لكن إذا كان إنتاج القطن قد تقلص إلى حد كبير مع بداية حكم المولى الحسن، فإن مادة القنب استمرت قائمة، ونظراً لغلائها وما تدره من ربح لمنتجيها فقد تهافت بعض الأجانب على زراعتها، ومن ضمنهم التاجر الفرنسي أوجين بيكاري[390]. كما أن زراعة القنب الهندي (الكيف) عرفت انتشارا كبيراً مع مطلع القرن العشرين، إلى درجة أن مشتري هذا الاحتكار المخزني بمدينة الرباط اشتكى إلى السلطان من «قلة مدخولها حتى أشرف على العدم بسبب تعاطي أهل البادية بأحواز سلا والرباط وغيرهما لحراثتها عندهم وبيعها بأسواقهم»[291].

2 ـ الأشجار المثمرة

إلى حدود بداية ستينيات القرن التاسع عشر كانت أهم غلة تنتجها بساتين المدينة هي غلة العنب، وكانت زراعته تنتشر بشكل خاص في أكَدال وحسان. لكن إثن شراء السلطان محمد بن عبد الرحمان في العام 1279 / 1862 مجموع جنات أكَدال من أصحابها (البالغ مساحتها 49 هكتارا) تم اجتثاثها وعلى أنقاضها شيد إقامته السلطانية. وكان من نتيجة ذلك أنه ابتداء من هذا التاريخ وإلى ما بعد توقيع عقد الحماية أضحت غلة أشجار البرتقال في طليعة الغلات التي كانت تدرها بساتين المدينة، سواء منها بساتين المخزن أو بساتين الأحباس أو بساتين

(289) انظر، على سبيل المثال، الرسمين العقاريين 287 و28179ر، م.ع.ر.

(290) رسالة من القنصل الفرنسي لوريش إلى القائد محمد السويسي بتاريخ 29 جمادى الأولى 1317 / 5 أكتوبر 1899 : vol : 1125, Nantes.

(291) رسالة من السلطان إلى قائد سلا عبد الله بنسعيد بتاريخ 15 ربيع الأول 1319 / 2 يوليوز 1901، أوردها : أبو بكر القادري، **القائد عبد الله بنسعيد، رائد من أعلام المغرب الحديث**، م.س، ص 79. (وأصلها بخزانة الحاج العربي بنسعيد).

الخواص، ويليها ما كان يسمى في الوثائق بالغلة الصيفية، ومن ضمنها العنب، ثم، في مرتبة ثانوية، الغلة الخريفية.

وبالاستناد إلى بعض الأرقام التي وقفنا عليها في هذا الصدد والتي قمنا بتركيبها في الجداول المدرجة بسرته (الجدول الخامس والعشرون[292] والجدول السادس والعشرون[293] والجدول السابع والعشرون)[294]، يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

أولا، كانت مداخيل غلة برتقال العرصات المخزنية على امتداد السنوات العشر التي يغطيها الجدول الخامس والعشرون، على العموم، متواضعة، إن لم نقل أقل من متواضعة. وأكبر عرصة مخزنية، وهي العرصة المأمونية – التي كانت مساحتها تبلغ ثمانية هكتارات – سجلت أعلى مدخول لها خلال العام 1314 / 1896 - 1897، بيع بـ475 ريالا (مع إسقاط واجب الرباع الذي هو سدس الإنتاج)، مع ملاحظة أنه في السنة ذاتها بلغ المدخول في مجموع العرصات ذروته : 1560 ريالا (وذلك بعد أن ارتفع عدد العرصات من أربع إلى ست إثر مصادرة عرصتي عفيرة والحظ من عرصة فنجيرة من القائد بوشعيب السعيدي سنة 1895، وقبل أن ينخفض عددها إلى خمس، ابتداء من العام 1900 (حيث نفذت عرصة عفيرة إلى عبد العزيز بركاش) لينهار المدخول في السنة الموالية (1315) إلى أدنى مستوياته : 386 ريالا، كان نصيب العرصة المأمونية منه 175 ريالا (وهي سنة جراد).

ولكي تتضح أفضل ضحالة هذا الإنتاج يكفي أن نشير إلى أن مداخيل العرصات المخزنية بمدينة مراكش من غلة البرتقال بيعت في العام 1312 / 1895

(292) سطرناه بالاعتماد على كنانيش المستفادات التالية : الكناش 111 (بالنسبة للسنتين 1300 و1301) والكناش 219 (بالنسبة للسنتين 1312 و1313) والكناش 220 (بالنسبة للسنوات 1314 و1315 و1316 و1317) والكناش 226 (بالنسبة للسنتين 1318 و1319)، وجميعها من كنانيش الخزانة الحسنية.

(293) سطرناه بالاعتماد على الكناش 819، خ.ح، ص 21 (بالنسبة لمداخيل غلة البرتقال) وكناش إحصاء أملاك الأحباس الكبرى بالرباط عن العام 1333 / 1915 ن.أ.ر (بالنسبة لمساحة البساتين).

(294) سطرناه بالاستناد إلى الكناش 802، ص 60 و97 ؛ والكناش 798، ص 95 و97، (خ.ح).

بـ12195 ريالا[295] مقابل 512 ريالا بمدينة الرباط، عن نفس السنة، أي أقل بحوالي أربع وعشرين مرة، وبحوالي ثمان مرات عن مدخول سنة 1314، باعتبارها السنة التي سجلت الرقم القياسي في الإنتاج). بيد أن هذه المقارنة لا تستقيم بسبب أن جزءا من الإنتاج، يصعب تحديده، كان يوجه إلى السلطان.

لكن مهما كان يوجه إلى السلطان من غلة البرتقال فإن النصيب الأكبر كان يباع في المزاد العلني، خلافا تماما لما كان عليه أمر الخضر (كما أوضحنا ذلك قبل قليل) وخلافا أيضا لما كان عليه أمر الغلة الصيفية والخريفية، وهذا ما يفسر لماذا كانت مداخيل تلك الغلات هزيلة إلى تلك الدرجة بل، أحيانا، لا يظهر منها أي أثر (كما هو الشأن لغلة صيف 1313 وغلة خريف 1315 وغلة صيف وخريف 1317). ومن بين ما كان يوجه، بانتظام، من الفواكه الصيفية — محملة على ظهور البغال — نجد العنب (وهو من نوعين المسكي والأبيض بوقينار) والدلاح والخوخ والسفرجل، إما طازجا أو كمربى (معجون السفرجل). ومن الفواكه الخريفية نجد أساسا الرمان.

ثانيا، أما بالنسبة لمداخيل بساتين الأحباس فيجب التذكير، هاهنا، بأن مجموع مساحة تلك العرصات لم تكن تتجاوز اثني عشر ونصف هكتارا : حوالي عشرة هكتارات داخل أسوار المدينة وحوالي هكتارين ونصف بزاوية شالة بالإضافة إلى عرصة جغاليف بسلا بمساحة 3000 متر مربع[296]. وحسب إحدى رسائل الناظر المعموري الموجهة إلى السلطان في بداية العام 1895 فإن مستفادات أحباس كبرى الرباط كانت غاية في التدني، رباعا وبساتين : «وإن بحث مولانا عن حقيقة ما ذكرناه يظهر لمولانا الصدق من عدمه ومن مستفاد الأحباس يظهر ذلك لأنه كان قبل ولايتنا يتحصل في الشهر نحو الخمسين مائة ومنذ توليناه بسعادة مولانا ونحن جادين في إصلاحه ومعالجته بأنفسنا من غير

(295) قائمة حسابية مؤرخة في 27 جمادى الثانية 1312 / 15 دجنبر 1895، خ.ح، مح 430/6. وقد بلغ عدد العرصات المخزنية التي أشارت إليها هذه القائمة 24 عرصة، أهمها عرصة رضوان (بيع برتقالها بـ2640 ريالا)، و يليها مباشرة العرصة المأمونية الكبيرة (بـ2580 ريالا).

(296) كناش إحصاء أملاك الأحباس الكبرى بالرباط عن العام 133 / 1915، ن.أ.ر ؛ وانظر الجدول 15 ضمن هذا الفصل حيث أشير إلى مصدره في الهامش 62 بالصفحتين 215 و217.

اتكال على أحد حتى صار اليوم يتحصل في مستفاده أربعة وثمانين مائة وذلك ببركة مولانا ونظرته السعيدة وكذلك سواني الأحباس كانت تلاشت وقابلناها بالجد والاجتهاد حتى صلحت وهي اليوم على أحسن حال وتباع غلتها الواحدة منها بنحو الأربعمائة ريال بعد أن كانت تباع بنحو الأربعين ريالا وكل الناس يعترفون بذلك وليس الخبر كالعيان»[297].

ومهما يكن من أمر هذا الجواب الذي يدخل في سياق الحرب الدائرة بين الناظر المعموري وقاضي المدينة حول أمور الأحباس، فإن ما يجب تأكيده أن مستفادات غلة البساتين، علاوة على كونها كانت هزيلة، فإنها لم تكن قارة. والجدول الثاني والعشرون، سابق الذكر، المتعلق بمداخيل ومصاريف عرصة ملينة المحبسة على الحرمين الشريفين على امتداد سنوات 1895 - 1902 (أي خلال مدة تصرف المعموري نفسه) يؤكد ذلك : ففي الوقت الذي بلغت فيه مداخيل هذه العرصة، خلال العام 1313 / 1895 - 1896 : 543,5 ريالا، انخفضت في العام 1315 / 1897 - 1898 (وهي سنة جراد) إلى 114,5 ريالا، دون احتساب نصيب الرباع وأجرة الناظر، ودون احتساب بقية المصاريف !

وكما يتضح من الجدول السادس والعشرين (يسرته) فإن مداخيل غلة برتقال عشرة بساتين من بساتين الأحباس الواقعة في زاوية شالة[298] بلغت في العام 1912، بعد إسقاط واجب الرباع ونصيب الشركاء، بالنسبة للعرصات المشتركة مع الغير : 668 ريالا، شكلت مداخيل غلة ثلثي عرصة تذقة الكبرى وعرصة الكريشي حوالي ثلاثة أرباع، وبالضبط 73,5 في المائة، والباقي اقتسمته ثمان عرصات، ويضاف إلى ذلك أربعة ريالات، ثمن ما بيعت به خضر عرصة الجريدي، وريالان من ثمن خضر عرصة البستنة[299] !

(297) رسالة من الناظر عبد القادر المعموري إلى السلطان بتاريخ 23 شعبان 1312 / فبراير 1895، خ.ص. بسلا، السلسلة 3 - أ - مح 5، الوثيقة 620.

(298) لم يتم إدراج مدخول غلة نصف عرصة عبريدية (مساحتها 2730 مترا مربعا وكذا خمسة أثمان عرصة حميرية (مساحتها 2825 مترا مربعا).

(299) الكناش 819 خ.ح، ص 21.

وفي السنة ذاتها (1912) بيعت غلة برتقال عرصة ابن الغازي – التي كانت مساحتها تبلغ 1.8 هكتارا – بعد إسقاط واجب الرباع، بـ522 ريالا، فضلا عن 55 ريالا من ثمن غلتها الصيفية المتكونة من السفرجل والتين والخوخ[300]، ما يعني أن السنة كانت جيدة العطاء.

وفي ما يخص، أخيرا، غلة بساتين الخواص – التي كانت تحتل جل الأراضي الواقعة داخل السورين – فلم تخرج بدورها عن دائرة ما ذكر، وإن كان يبدو أنها كانت تتوفر على غلل إضافية أهمها المشمش والبرقوق والحامض والتوت والتين الهندي الذي كان شجره يتخذ، في الغالب، كسياج لبساتين الضعفاء. أما غلة التفاح والإجاص فكانت محدودة منذ منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر. هذا ما يستفاد من إحدى رسائل المحتسب فرج الموجهة إلى السلطان في صيف 1884 : «وأما التفاح وكذا الإجاص المسكي فقد خرفا بحيث لا وجود لهما اليوم عندنا أصلا»[301]. وبعد خمس سنوات على هذا التاريخ، لما أراد أحد التجار الإسبان المقيمين في الرباط وسق «شيء من الإجاص» على شاكلة ما كان جار به العمل في مرسى تطوان ومرسى طنجة، ورفض أمناء المرسى السماح له بذلك، كانت حجتهم أن «الإجاص لم يوسق قط من الرباط ولا يعرف أحد ذلك لعدم قيام غلة جناتها منه بكفاية أهلها»[302].

وبالإستناد إلى الجدول السابع والعشرين (يسرته) المتعلق بمداخيل غلل الأشجار المثمرة للبساتين الأربعة التي كانت في ملك أسرة فرج على الشياع – وعددهم أربعة أفراد – خلال العامين 1904 و1905، كنموذج مما كانت تدره بساتين الخواص من غلل، يتبين، كما سبق التأكيد على ذلك من قبل، أن أهم غلة هي غلة البرتقال التي شكلت في العام 1904 : 62 في المائة من مجموع المداخيل

(300) نفسه، ص 22.

(301) رسالة من المحتسب عبد الخالق فرج إلى السلطان بتاريخ 10 شوال 1301 / 3 غشت 1884، خ.ح، مح 220.

(302) رسالة من السلطان إلى النائب محمد الطريس بتاريخ 15 ربيع II 1307 / 9 دجنبر 1889، خ.ت، مح 32/8.

و75 في المائة في السنة الموالية، وما تبقى اقتسمته الغلل الصيفية – ومن ضمنها السفرجل – 29,5 في المائة سنة 1904 و18,6 في المائة في السنة الموالية. أما الغلة الخريفية، المتمثلة في فاكهة الرمان دون سواها، فشكل مدخولها، على نفس التوالي، 6,5 في المائة ثم 6,7 في المائة، هذا فضلا عن حطب العرصات الأربع – التي كانت تباع لمكتري الحمامات – بنسبة 3 في المائة في العام 1904، أما الخضر فلا أثر لها إطلاقا، ومعنى ذلك، في الغالب، أنها كانت تقتسم بين الملاك الأربعة للاستهلاك الشخصي، مثلها في ذلك مثل حطب العرصات عند ما يغيب ذكره من لائحة المبيعات.

هل يجوز، بناءً على هذين الرقمين، أن نقول إن بساتين فرج كانت «ذات إنتاجية فلاحية حقيقية» وأنها، بالتالي، كانت تدر «أرباحا لابأس بها» على أصحابها، كما قال بذلك الفاسي ؟[303]

الواقع أن المعطيات التي وقفنا عليها، أو بالأحرى التي قمنا باستنتاجها، تثبت أن «الإنتاجية الفلاحية» كانت هزيلة، كما أن مجال الربح لم يكن محدودا فحسب، وإنما كان يتحول، أحيانا، إلى خسارة. ماذا تقول لغة الأرقام في هذا الصدد ؟ ثم، ثانيا، ماذا تقول رسائل الخواص في موضوع «الربح والخسارة» ؟

(303) عبد الإله الفاسي، م.س، ص 216- 217. ومن الضروري أن ننبه القارئ، هاهنا، إلى أن الباحث المذكور لما أشار إلى مدخول العام 1322 / 1904 وهو 697 ريالا، قام بسلسلة من التحريفات. أولا، عندما زعم أن هذا المبلغ (أي 697 ريالا) هو مدخول غلة الليمون (البرتقال) وحدها ؛ وثانيا، أنه مدخول ثلاث عرصات فقط مع حطب عرصة وادي القبض ؛ وثالثا، أن هذا المدخول استفاد منه محمد فرج وحده باعتباره المالك الوحيد للعرصات الأربع (وذلك للنفخ، عنوة، في ثروته) !
ومن جهة أخرى ننبه القارئ أيضا إلى أن الجدول الذي أورده نفس الباحث (ص 217 ـ 218) المتعلق ببيع غلل العرصات الأربع خلال العامين 1323 و1324 يعج بالأخطاء من كل الأنواع يصعب عدها ومن أجل تصحيحها تصحيحا جذريا ـ وبيداغوجيا في الآن ذاته – قمنا بتركيب جدولين، هما الجدول السابع والعشرون (يسرته) والجدول 23 «أ» و 23 «ب» سابق الذكر (ص. 302)، المشار إلى مصدره في الهامش 265 (ص. 301).

إذا اكتفينا بمثال مدخول العرصات الأربع لأسرة فرج خلال سنتي 1322 و1323 / 1904 و1905، فإن النتيجة كما يلي : إن مدخول سنة 1322 / 1904 بلغ 697 ريالا، وأن مجموع المصاريف التي انفقت على العرصات الأربع خلال السنة ذاتها (بما في ذلك خسارة موت بغلين وحمار)[304] كانت 466 ريالا ومعنى هذا أن الفاضل (الربح الصافي) هو 231 ريالا، وإذا اقتسمناه على الملاك الأربعة، كما أشار إلى ذلك كناش فرج نفسه فإن نصيب كل واحد من الربح كان حوالي 58 ريال[305]. وفي السنة الموالية (1905) بلغ المدخول 686 ريالا، مقابل 635 ريالا من النفقات، أي أن الفاضل لم يتجاوز 51 ريالا، بمعدل يقل بقليل عن 13 ريالا في السنة لكل مالك، فهل يجوز، إذن، أن نتكلم عن «أرباح» لا بأس بها» ؟!

وإذا انتقلنا إلى بساتين الأوقاف فيكفي التذكير، من جهة، برسالة الناظر المعموري المؤرخة في العام 1895 التي تعرض فيها إلى ما كانت عليه بساتين الأحباس قبل هذا التاريخ من تلاش وقلة مدخول[306]، ومن جهة أخرى بمداخيل عرصة ملينة ـ المحبسة على الحرمين الشريفين ـ خلال ثمان سنوات (1895 - 1902)، كما أوضحنا ذلك في الجدول الثاني والعشرين، حيث كانت النتيجة أن العرصة المذكورة سجلت مدركا (عجزا أو خسارة) بلغ 179 ريالا ![307]

ومن خلال تتبعنا للمصاريف التي كانت تنفق على عرصات المخزن الخمس: المأمونية والسلاوية وبركاشة وضاكية بالإضافة إلى العرصة المنفذة لأولاد مولاي رشيد ـ الذين حصلوا ابتداء من العام 1891/1309 على ظهير نص على تكليف أمناء المرسى بتحمل كافة نفقات العرصة المذكورة، مع استمرار استفادتهم بكل غللها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ خلال ثلاث سنوات (1309 - 1311/ غشت

(304) انظر الجدول 23 (أ) و23 (ب) المشار إلى مصدره أعلاه.
(305) انظر الكناش 802، ص. 60 و90 وكذا خانة ملاحظات الجدول 23 (أ).
(306) انظر متن الهامش 297، ص. 319.
(307) أشير إلى مصدر هذا الجدول في الهامش 264، ص 297 (والجدول بالصفحتين 299 و300).

1891 - 4 يونيو 1894) كما يتبين من الجدول الثامن والعشرين[308] يمكن القول إن المصاريف كانت، في الغالب، تفوق المداخيل، هذا دون احتساب نفقة علف البغال السقي، أما إذا احتسبنا تلك النفقة ـ ويلزم حتما احتسابها حتى وإن لم تظهر في الجدول، باستثناء ما أشير إليه في خانة الملاحظات المتعلقة بمصاريف شهر حجة 1311 ـ فعندئذ تتحول غلل العرصات والعرصات نفسها من منتزهات ذات نفع إلى عبء ثقيل و«خطية» (ويبدو أن العجز المطلق عن تحمل أعباء تلك النفقات هو الذي دفع المخزن في العام 1908 للتخلص منها دفعة واحدة لما أقدم على كرائها ـ باستثناء العرصة السلاوية ـ للمحمي المكي السويسي) !

وقد أمدتنا، أخيراً، بعض الرسائل المؤرخة في العام 1900 بملخص واف عن واقع حال كل ملاك العرصات : مخزنا وأحباسا وخواصا.

يستفاد من الرسالة الأولى، المؤرخة في أبريل 1900، أن السلطان لما بلغه خبر تهدم جزء من السور الثالث الفاصل بين العذير المخزني (المحاذي للإقامة السلطانية في أكَدال) وبعض بساتين الخواص والأحباس الواقعة «في خط ذلك السور»، من باب الرواح إلى عرصة مولاي رشيد بباب تامسنا، وجه أمره إلى ناظر المدينة للقيام ببناء السور المذكور. وقد كان جواب الناظر : «أنه ليس للأحباس وفر نبني به الجدار المذكور كما أمرت، والنظر لسيدنا خلد الله ملكه»[309].

وبناء على هذا الجواب وجه السلطان أمرا ثانيا إلى كل من أمناء المرسى والقائد والناظر والقاضي يدور حول تقويم ما يلزم بناؤه، واقتسام نفقة ذلك على أساس

(308) قمنا بتركيب هذا الجدول بالاستناد إلى الكناش 605 (بالنسبة للشهور الأربعة الأخيرة من العام 1308 والعامين 1309 و1310) والكناش 206 بالنسبة للعام 1311، وهما من كنانيش الخزانة الحسنية. ونبه، هاهنا، أن هذه المصاريف لا تتضمن نفقة علف بغال السقي (من شعير وتبن) باستثناء مصاريف حجة 1311 التي تضمنت نفقة علف التبن وحده، كما أشرنا إلى ذلك في خانة الملاحظات المتعلقة بهذا الشهر.

(309) رسالة من ناظر الرباط المكي والزهرا إلى السلطان بتاريخ 20 حجة 21/1317 أبريل 1900، خ.ح، مح 431/3.

الجدول 25 : مداخيل العرصات المخزنية من غلل الأشجار المثمرة
خلال الأعوام 1300 و1301 و1312 و1313 و1314 و1315 و1316 و1317
و1318 و1319 بعد إسقاط نصيب الرباع (بالريال)

العرصات	عن سنة 1300 / 1882 - 1883			عن سنة 1301 / 1883 - 1884		
	غلة البرتقال	غلل الصيف	غلة الخريف	غلة البرتقال	غلل الصيف	غلة الخريف
المأمونية	321			333		3.75
السلوية	211			223		
بركاشة	182			52		
ضاكية	26			15		
المجموع :	**740**	**37**	**7,7**	**623**	**15,5**	**3,75**

(تابـع)

العرصات	عن سنة 1312 / 1894 - 1895			عن سنة 1313 / 1895 - 1896		
	غلة البرتقال	غلل الصيف	غلة الخريف	غلة البرتقال	غلل الصيف	غلة الخريف
المأمونية	374					
السلوية	33					
بركاشة	98					
ضاكية	7					
المجموع :	**512**	**5**	**6,5**	**308**		**6,4**

(تـابــع)

العرصات	عن سنة 1314 / 1896 - 1897			عن سنة 1315 / 1897 - 1898		
	غلة البرتقال	غلل الصيف	غلة الخريف	غلة البرتقال	غلل الصيف	غلة الخريف
المأمونية	475	11,5	9	175	5	
السلوية	60			14	00	
بركاشة	305	10	8	117	27	
ضاكية	37		4	7	9	
حظ فنجيرة	391	10,5	13	65	21	
عفيرة	292			8	00	
المجموع :	**1560**	**32**	**34**	**386**	**62**	

(تـابــع)

العرصات	عن سنة 1316 / 1898 - 1899			عن سنة 1317 / 1899 - 1900		
	غلة البرتقال	غلل الصيف	غلة الخريف	غلة البرتقال	غلل الصيف	غلة الخريف
المأمونية	333		3			
السلوية	92					
بركاشة	133	1,5	12			
ضاكية	43					
حظ فنجيرة	266					
عفيرة	212					
المجموع :	**1079**		**15**	**1270**		

(تـابــع)

العرصات	عن سنة 1318 / 1900 - 1901	عن سنة 1319 / 1901 - 1902		
	غلة البرتقال	غلل الصيف	غلة البرتقال	غلة الخريف
المأمونية	263	4,5	375	5
السلوية	76	5	100	00
بركاشة	134	00	170	12,5
ضاكية	37	2	35	7,5
حظ فنجيرة	160	00	214	6,4
المجموع :	**670**	**11,5**	**894**	**31,4**

الجدول 26 : مداخيل غلة برتقال عرصات الأحباس بشالة عن العام 1330 / 1912 (بالريال)

العرصات	مساحتها (بالمتر المربع)	نصيب الأحباس (بالمتر المربع)	ثمن البيع (بالريال)	ما بقي لجانب لحبس بعد إسقاط واجب الرباع ونصيب الشركاء بالنسبة للعرصات المشتركة مع الغير
1) ثلثا عرصة نذقة الكبرى	9235	6156	470	274
2) عرصة البستنة	3200	3200	80	70
3) عرصة الكريشي	2610	2610	248	217
4) ثلث عرصة بنموسى	6140	2046	9	2
5) عرصة السلالم	1075	1075	19	15
6) نصف عرصة الجريدي	1910	955	52	22
7) عرصة الحريشي	885	885	43	37
8) خمسة أثمان وثلاثة أرباع الثمن من عرصة حبيب	1072	770	50	31
9) ثلث عرصة السعادنة	2300	766	59	17
10) نصف عرصة أشجار فطومة	800	400	25	10
المجموع	**29227**	**18863**	**1055**	**668**

الجدول 27 : مداخيل العرصات الأربع التي كانت في ملك أسرة فرج
على الشياع من غلل الأشجار المثمرة بعد إسقاط نصيب الرباع
خلال العامين 1322 و1323 و1905 (بالريال)
(انظر مصدره بالهامش 292)

العرصـــات	مداخيل العام 1322 / 1904				
	غلة البرتقال	الغلل الصيفية	الغلة الخريفية	الحطب	مجموع
ـ مداخيل عرصة بنانية وبولعمانية وسلا يطانة	405	18	00		
ـ مداخيل عرصة وادي القبض (وادي أبي رقراق)	20	187	46		
المجموع	425	205	46	21	697

العرصـــات	مداخيل العام 1323 / 1905				
	غلة البرتقال	الغلل الصيفية	الغلة الخريفية الرمان	الحطب	مجموع
ـ مداخيل العراصي الثلاث (بولعمانة وبنانية وسلا بطانة)	452	20	20	00	
ـ مداخيل عرصة وادي القبض	60	108	108	46	
المجموع	512	128	128	46	686

الجدول 28 : المصاريف الخاصة بعرصات المخزن
(المأمونية والسلاوية وبركاشة وضاكية وكذا العرص المنفذة لأولاد مولاي رشيد)
بين سنة 1308 وسنة 1311/1891 و1894 (بالمثاقيل)

الشهور	السنوات				ملاحظات
	1308 / 1891 - 1890	1309 / 1892 - 1891	1310 / 1893 - 1892	1311 / 1894 - 1893	
محرم		7278,0	1016,6	1310,1	ارتفعت مصاريف شهر محرم 1309 جراء شراء خمسة بغال للسقي.
صفر		3677,7	1155,6	974,2	انظر الهامش 217 وكذا متنه بالنسبة لمصاريف شهر صفر 1309.
ربيع 1		256,6	180,0	1487,3	
ربيع 2		3,2	338,1	630,0	
جمادى 1		73,5	000	545,0	
جمادى 2		000	926,0	135,0	
رجب		000	62,2	135,0	
شعبان		1247,8	688,0	135,0	
رمضان	2178,8	1992,8	2572,6	135,0	
شوال	5327,5	468,4	6040,3	2460,0	ارتفعت مصاريف شهر شوال 1310 جراء محاربة أمرد.
قعدة	1022,1	1216,6	2283,8	475,0	ارتفعت مصاريف شهر قعدة 1310 جراء محاربة أمرد
حجة	458,1	520,3	1696,6	11273,0	ارتفعت مصاريف شهر حجة 1311 جراء شراء التبن لبغال السقي.
المجموع :		**16734,9** (1287 ريالا)	**16897,8** (1299 ريالا)	**19685,0** (1514 ريالا)	

أن يؤدي أرباب العرصات – الذين يهمهم أمر السور – نصف الصوائر والنصف الآخر تقتسمه الأحباس والمخزن[310].

بعد مرور أزيد من ثلاثة شهور على هذا الأمر، وجه قائد المدينة رسالة إلى السلطان يتضح منها أن أصحاب العرصات كانوا عاجزين كل العجز عن تحمل مانابهم في النصيب الذي فرض عليهم، يقول القائد السويسي في رسالته : «وليكن في كريم علم مولانا أعزه الله أن أرباب العراصي الذين أمر مولانا أن يؤدوا نصف الصائر على إصلاح السور الفاصل بين العذير السعيد والسواني قد وردوا على الشرع المطاع أسماه الله وعلينا قائلين إنهم لا قدرة لهم على أداء الواجب في نصف الصائر المذكور وأن جلهم فقراء وأيتام وأن غالب تلك العراصي لا يفي مستفادها بصائرها طالبين منا الوساطة لهم لدى الجناب الشريف [...] فنروم من كمال فضل سيدنا أن يقبل شفاعتنا فيهم بمن عليهم»[311].

ولقد كان جواب السلطان إزاء هذه «النازلة» أن وجه أمره من جديد إلى أمناء المرسى والناظر باقتسام نفقة بناء السور، مناصفة بين المخزن والأحباس[312].

3 ـ تربية الماشية

يستفاد من جل رسوم التركات – باستثناء حالات محدودة تتعلق بمن كان يمتهن حرفة الفلاحة وحدها، وهم قلة[313] – أن تربية الماشية كانت تحتل مرتبة

(310) أشير إلى هذا الجواب على ظهر الرسالة أعلاه.

(311) رسالة من القائد أحمد السويسي إلى السلطان بتاريخ 4 ربيع الثاني 1318 / فاتح غشت 1900 خ.ح، مح 407/1.

(312) أشير إلى هذا الجواب على ظهر الرسالة أعلاه.
وقد تم تكليف الأمين أحمد بناني وإصلاح السور المذكور إلى حدود شهر نونبر 1900، حيث أعفي من هذه المهمة بسبب عزمه على التوجه إلى الحج. حول هذا الإعفاء انظر رسالة من السلطان إلى أمناء مرسى العدوتين بتاريخ 28 رجب 21/1318 نونبر 1900، كناش عزيزي، ميكروفيلم 54، خ.ع ص. 37.

(313) من أولئك، على سبيل المثال، الفلاح محمد الأبيض المتوفي في العام 1897 حيث كان من بين متخلفه خمس بقرات وثوران وثلاثة عجول و184 شاة كانت «عند بعض الأعراب» وبغلة وحماران : رسم عدلي مؤرخ في جمادى الثانية 1315 / نونبر 1897، ضمن الرسم العقاري 173ر، م.ع.ر.

ثانوية جدا لدى أهل الرباط. وما يظهر في تلك الرسوم لا يتجاوز، في الغالب، بقرة أو بقرتين، بالإضافة إلى حمار أو حمارين أو بغل. وكانت الساحة الواقعة خارج حومة العلو، بمحاذاة المقبرة، تتخذ، لمن لا يتوفر على أروى خاص، كمربض لبقر أهل المدينة، وذلك إلى حدود العام 1911. إذ في صيف هذه السنة، وإزاء استفحال ظاهرة الأزبال، وشكاوى الأجانب، وجه نائب المجلس الصحي أمرا إلى السلطات المحلية بوضع حد لاتخاذ هذا الموضع كمأوى لمبيت البقر، فضلا عن منع ربط البهائم في الأزقة وأبواب الدور والفنادق[314].

وإلى جانب هذا المربض العمومي كان في حوزة أحباس كبرى الرباط فندقان خاصان لمبيت ماشية السكان، أحدهما يسمى بـ«دار الراعي»، كان يقع على الجانب الأيمن من مدخل باب الأحد، والآخر، قبالته، يسمى بـ«دار البقر» (أو «الدولة»)[315].

وبالمقابل، فإن أحواز المدنية بقبائلها الثلاث الصغيرة : الأعراب والأوداية والحوزية كانت تتوفر على رصيد لا بأس به من الثروة الحيوانية، باعتبار أن حوالي خمسة أسداس من المساحة الإجمالية لأراضيها كانت تتخذ كمجال للرعي. وكما يتضح من الجدول التاسع والعشرين[316] فقد كان الغنم يحتل طليعة المواشي المرباة، ويليه البقر، وفي مرتبة ثالثة يأتي الماعز، هذا فضلا عن أعداد محدودة من الإبل كانت توجد، أساسا، لدى قبيلة الأعراب، أما بالنسبة للدواب فنجد على التوالي : الحمير، والخيول، والبغال.

والملاحظ أن توزيع هذه الثروة الحيوانية كان يتناسب بشكل منطقي مع حجم كل قبيلة، سواء على مستوى المساحة أو على مستوى أعداد السكان (علما أن

(314) رسالة جوابية من المحتسب العربي الزبدي إلى القنصل الإسباني كارلوص دي أراخونا بتاريخ 7 شوال 1329 / فاتح أكتوبر 1911 : A.E.A.G.A. caja 3404

(315) اتخذت «دار الراعي» مباشرة بعد الحماية خزينا للتبن، في حين تحول فندق «دار البقر» إلى مأوى للبؤساء والمشردين، انظر :
كناش إحصاء أملاك أحباس كبرى الرباط عن العام 1915/1333، ن.أ.ر.

(316) سطرناه بالاستناد إلى : Carton 1267, Section B, Nantes.
بالنسبة لإحصاء 1911 ؛ وإلى **Villes et Tribus**, T : 1, pp. 187 – 188
بالنسبة لإحصاء 1915.

الجدول 29 : أعداد ماشية ودواب قبائل حوز الرباط
خلال العام 1311 بالنسبة لقبيلة الأوداية وخلال العام 1915
بالنسبة للقبائل الثلاث (الأعراب والأوداية والحوزية) (بالرؤوس)

القبائل	الأوداية سنة 1911	الأعراب سنة 1915	الأوداية سنة 1915	الحوزية سنة 1915	المجموع
المساحة الإجمالية (بالهكتار)	9000	42000	9000	5000	56000
عدد ساكنتها	2070	8310	3000	1105	12415
نوع الدواب والماشية					
الخيول	269	45	277	51	373
البغال	65	30	74	30	134
الحمير	449	738	445	143	1326
الابل	02	185	07	01	193
البقر	2309	4719	2478	666	7863
الغنم	3067	9814	4414	1290	15522
الماعز	606	3185	772	367	4324

سكان كل هذه القبائل الثلاث كانوا يقطنون في خيام متحركة)، وبالتالي كان من الطبيعي أن نجد قبيلة الأعراب أهم القبائل من حيث الثروة الحيوانية، ويليها قبيلة الأوداية ثم، أخيرا، قبيلة الحوزية، ومتى تذكرنا أن قبيلة الأوداية هي أصلا قبيلة جيش، فهمنا عندئذ لماذا احتلت، هذه المرة، السبق في ميدان تربية الخيول مقارنة، على الأقل، مع قبيلة الأعراب.

بيد أن ما يلزم إضافته، حتى تكتمل كل ملامح الصورة، هو أن جزءاً مهما من هذه الثروة الحيوانية لم تكن من الممتلكات الصرفة لسكان القبائل المذكورة، خصوصا منها قبيلة الأعراب، وعلة ذلك أن أعدادا غفيرة من ساكنة هذه القبيلة كانوا من المخالطين[317]، وبالتالي فهم كانوا مجرد مستخدمين أو شركاء، إما لحساب بعض التجار المغاربة المحميين المقيمين في الرباط، مسلمين ويهودا، أو لحساب التجار الأجانب، أفرادا وشركات.

ومن بين أشهر التجار الرباطيين المحميين الذين تهافتوا على الاستثمار في ميدان الاتجار في الماشية، ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر، إما لحسابهم أو لحساب الأجانب، نجد من المسلمين المحمي البرتغالي أحمد الباشا والمحميين الإسبانيين محمد الأزرق وأحمد الأزرق والمحميين البريطانيين محمد بن أحمد فرج ومحمد بن محمد فرج والمحمي الفرنسي محد العفير، ومن اليهود نجد المحميين الإيطاليين أولاد ناهون ومردوخ قزيز والمحمي الفرنسي يوسف بنجيو والمحمي الإسباني أبراهم بنزرقين، علما أن المجال الحقيقي لاستثمارات هؤلاء لم يكن يقف عند حدود قبيلة الأعراب (وبدرجة أقل قبيلة الحوزية) وإنما كان يمتد إلى مجالات أرحب وأغنى، هي مجال زعير والشاوية والغرب، وإلى حد ما السهول[318]. ومن بين الأرقام التي يمكن الإدلاء بها، كنموذج معبر، ما أودعه المحمي البرتغالي أحمد الباشا في شهر دجنبر 1906 بقصد الصيانة عند أحد

(317) سبقت الإشارة إلى ذكر أهم فرق هذه القبيلة التي كثر فيها أعداد المخالطين في الهامش 117 من الفصل الثالث، ص. 185.

(318) اعتمدنا في هذا الاستنتاج على وثائق مغربية وفرنسية وإسبانية، وهي غالبا ما تشير إلى النهب الذي كانت تتعرض له مواشي هؤلاء المحميين، وبالتالي مطالبة المخزن بالتعويضات.

دواوير زعير، هو دوار الشياحنة (بالقرب من بوزنيقة) : ويتعلق الأمر بـ900 رأس من الغنم و600 رأس من الماعز و50 رأسا من البقر والنواق وخيل سطاشي[319]. ومعنى هذا أن عدد الماعز التي كانت في ملك هذا المحمي – أو بشكل مشترك مع القنصل الإسباني ؟ – وفي دوار واحد، كان يعادل ما كان في ملك قبيلة الأوداية برمتها سنة 1911، وتقريبا ضعف ما كان في حوزة قبيلة الحوزية سنة 1915، ومايزيد بقليل على ثلثي ثروتها من الأغنام (مع مراعاة فارق أربع عشرة سنة الذي يجب إدخالها في الحسبان).

ولقد أولى الأجانب من جهتهم، سواء كأفراد أو كشركات، اهتماما خاصا بالاستثمار في هذا الميدان. ومن أشهرهم، كأفراد، القنصل الفرنسي أنطوان دوكور والقنصل الإسباني إدواردو ماينص والقنصل الألماني نظافة والتاجر الألماني طونيس. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ في الفصل الثالث ـ فجل المخالطين الفرنسيين كانوا يشتغلون لحساب ثلاث شركات، هي شركة باكي والكمبانية المغربية والشركة الفرنسية لغرب إفريقيا، كما أن أغلبية هؤلاء المخالطين كانوا ينتمون إلى قبائل تقع خارج أحواز المدينة، (وهي قبائل زعير والشاوية والغرب والسهول).

ومن الأرقام الدالة لحجم هذه الاستثمارات نكتفي بثلاثة أرقام : أحدهما يتعلق بما كان في ملك القنصل الفرنسي أنطوان دوكور في صيف 1879 وهو 560 بقرة، كانت موزعة على خمسة رعاة[320]، والآخر يرتبط بما أودعه التاجر الفرنسي سيفيراك، وكيل شركة باكي، في أكتوبر 1895 عند عدد من الأعراب، بنواحي الصخيرات،بقصد الصيانة : 494 خروفا و95 من الماعز و117 بقرة[321]، والثالث يخص ماشية دارتجارة موسى إسحاق ناهون في العام 1894 التي كانت موزعة،

(319) رسالة من القنصل البرتغالي إلى القائد أحمد السويسي بتاريخ 15 دجنبر 1906 :
A.E. A.G.A. caja 3404.

(ولم تخبرنا هذه الرسالة فيما إذا كانت هذه الماشية في ملك المحمي المذكور أم أنها مشتركة بينهما، وللتوضيح فالقنصل البرتغالي الذي حرر هذه الرسالة ـ دون ذكر اسمه ـ هو إداوردو ما ينص وهو، أصلا، قنصل دولة إسبانيا وفي الآن ذاته كان يمثل القنصلية البرتغالية في الرباط).

(320) موجب عدلي مؤرخ في 8 رجب 1296/28 يونيو 1879 : Vol : 1072, Nantes

(321) رسالة من التاجر سيفيراك (E. Séverac) إلى القنصل الفرنسي أنطوان دوكور بتاريخ 30 أكتوبر 1895 :
Vol : 1071, Nantes

بقصد الصيانة، عند عدد من فرق «أعراب بني حسن» والمتمثلة في 1211 رأسا من الغنم و63 بقرة وست أفراس بتوابعها[322].

ولقد كان من نتيجة هذا النهب المتعاظم لخيرات السكان أن برزت ظاهرة نهب ماشية المخالطين والأجانب، خصوصا من قبل بعض فرق زعير والأعراب، وهو مازاد في تعكير العلاقة بين القبيلتين والمدينة من جهة، وبين القبيلتين والمخزن من جهة ثانية. ولقد استغل الأجانب والمحميون هذه الظاهرة للرفع من حجم التعويضات لتحقيق أرباح إضافية، مما شكل وبالا جديدا على القبائل والمخزن معا. ومن أمثلة ذلك أن المحمي الإسباني محمد الأزرق لما طالب بتعويض ما نهب له في العام 1896 من أغنام (وعددها 107 رؤوس) كان حريصا على إضافة : «مع صوفها وأولادها مع سمن العام» ![323].

هل أدخل الأجانب تربية الخنازير إلى المدينة وأحوازها وعاثت فسادا في أغراس الناس ومقابر موتاهم، كما وقع في جهات ومدن ساحلية أخرى ؟

بناء على إحدى رسائل القائد السويسي الموجهة إلى النائب بركاش في بداية العام 1864 فإن هذه «الآفة»، إلى حدود هذا التاريخ، لم تكن قد وصلت بعد إلى المدينة، وقصارى ما انتهت إليه تحريات القائد المذكور أنه وقف على «حلوفة واحدة» كانت عند إسباني بالملاح «ذبحها قبل التاريخ بنحو شهرين»[324].

وبعد أربع سنوات على هذا التاريخ، وقبيل تعيينه قنصلا بشهور، كان التاجر أنطوان دوكور يملك قطيعا في نواحي سلا، دفعه «لقبيلة بني عامر النازلين ببلاد المخزن بسيدي بوغابة بقصد الرعي»[325]. وفي العام 1905 كان أحد الإسبان يملك

(322) رسالة من سفير دولة إيطاليا ووزيرها المفوض بطنجة إلى النائب محمد الطريس بتاريخ 20 شعبان 5/1313 فبراير 1896، خ.ت مح 86/57.

(323) رسالة من محمد الأزرق إلى القنصل الإسباني بالرباط خوصي ميانا بتاريخ 6 ربيع الأول 15/1314 غشت 1896 : A.E. A.G.A. caja : 3400

(324) رسالة من القائد عبد السلام السويسي إلى النائب محمد بركاش بتاريخ 26 شعبان 5/1280 فبراير 1864، م.و.م.

(325) رسالة من القائد محمد بنسعيد السلاوي إلى القنصل البريطاني سيسيل سميت ونائب جنس الفرنصيص بالرباط بتاريخ 18 شوال 12/1284 فبراير 1868 : Vol : 1059, Nantes

قطيعا في المهدية[326]. ولقد كان من بين العويضات التي طالب بها التاجر الفرنسي أوجين بيكاري، وكيل شركة باكي، في الدعوى التي رفعها في العام 1911: 4500 بسيطة «عن الحلاليف التي سرقت له من أبواب الرباط»[327]. وفي السنة الموالية (1912) كان بعض الأجانب قد احتلوا جزءا من الأرض المجاورة لسور مقبرة العلو وأحدثوا فيها بناء من خشب لمبيت الخنازير، وكان من نتيجة ذلك أن وقع ضرر بالسور والمقابر «لأنها تحفر المقابر وتهدمها»[328].

4 ـ الصيد النهري

من المعلوم أن مصايد الأسماك بالأودية المغربية كانت ـ وماتزال ـ جزءا من أملاك الدولة، إلا أن مصايد وادي أبي رقراق عرفت مسارا مختلفا مر بأربع مراحل :

المرحلة الأولى، امتدت من العام 1701 إلى العام 1808، ويمكن تسميتها بمرحلة انفراد أحباس المسجد الأعظم بسلا بمنفعة صيد الشابل وغيره من الأسماك. وكما تتضح من ظهير التحبيس المؤرخ في فاتح جمادى الأولى 14/113 أكتوبر فإن السلطان المولى إسماعيل قد خص هذا المسجد بمداخيل هذه المنفعة للتمكن من سد نفقات جلب الماء وتعهد مجاريه وقنواته[329] الوافدة من عيون البركة، الواقعة في غابة المعمورة، شمال شرق المدينة، على بعد حوالي أربعة عشر كيلو مترا.

المرحلة الثانية، امتدت من العام 1808 إلى العام 1876، ومن خاصياتها أن منفعة صيد الشابل أصبحت تقتسم مناصفة بين أحباس المسجد الأعظم بسلا وأحباس

(326) رسالة من القائد محمد بنسعيد إلى القنصل الإسباني بالرباط نيكولاص ماريا ريبرو (Nicolas Maria Rebero) بتاريخ 23 شعبان 23/1323 أكتوبر 1905 :
A.E, A.G.A. caja : 3404.

(327) رسالة من القنصل الفرنسي لوريش إلى دي بيي المكلف بالشؤون الخارجية بالمغرب بطنجة بتاريخ 30 يونيو 1911 : carton 1080, Nantes

(328) رسم عدلي مؤرخ في 3 ربيع الثاني 22/1330 مارس 1912، ضمن الرسم العقاري 803ر، م.ع.ر.

(329) توجد نسخة من هذا الظهير في الحوالة الحبسية السلاوية الكبرى، ميكروفيلم 152، خ.غ.، ص. 170 ؛ وكذا الحوالي السليمانية، ن.أ.ر، ص. 104.

الرباط الكبرى. ويبدو أن استفادة أحباس كبرى الرباط بنصيبها من هذه المنفعة تم لنفس الأسباب التي كانت وراء استفادة المسجد الأعظم بسلا، باعتبار أن القناة المائية التي كانت تجلب الماء إلى الرباط من عين عتيق، والمحبسة على أوقاف كبرى الرباط، كانت بدورها تبعد عن المدينة بحوالي ثمانية عشر كيلو مترا. وقد تأكدت هذه الاستفادة بشكل رسمي ابتداء من العام 1808/1223 كما أشارت إلى ذلك إحدى فقرات الظهير اليوسفي الصادر في 15 جمادى الأولى 20/1334 مارس 1916 : «... كما اطلع علمنا الشريف على ما تبين من تصفيح ما وجد من كنانيش الأحباس الرباطية من تاريخ 1223 إلى الآن أن مستفاد وادي العدوتين تستغله أحباسهما على الشياع بينهما وماصدر بعده أمر مولوي يخالف ذلك [...] ونظرا لاتفاق العلماء على كون الحيازة والتصرف بوجه الحبس مدة طويلة تثبت التحبيس بدون التفات للرسوم المجعولة»[330].

المرحلة الثالثة، وقد دشنها ظهير مؤرخ في 9 حجة 26/1293 دجنبر 1876 وجهه السلطان المولى الحسن إلى ناظري العدوتين أشير إلى ملخصه أيضا في إحدى فقرات الظهير اليوسفي المذكور أعلاه كما يلي : «ونظرا لكتاب سيدنا الوالد المقدس بالله المؤرخ بتاسع ذي الحجة عام ثلاثة وتسعين ومائتين وألف الصادر لناظري العدوتين بتنفيذه لأحباس هاتين المدينتين الربع من مستفاد الحوت البوري يصطاده الملاحون، ونظرا لكون الملاحين من القبائل المجاورة لوادي العدوتين والأودية المنصبة فيه أن يصطادوا أنواع الحوت التي هي غير الشابل ويسلمون للأحباس ربع الحوت الذي يصطادونه»[331].

ومن الواضح أن الظهير الحسني جاء ليوفق بين مطلبين : مطلب الصيادين القاطنين على ضفاف الوادي ـ وهم أساسا من قبيلتي السهول وزعير ـ الذين كانوا قد ألفوا الصيد من قديم في الوادي، والذي كان يشكل جزءا من معاشهم، حيث أجاز لهم حق صيد الأسماك من غير الشابل (البوري أو المجذبة)، ومطلب الأحباس التي كانت تشتكي من أولئك الصيادين الذين كانوا يمارسون الصيد من

(330) الحوالة السليمانية، ص. 101.
(331) ن.م، ونفس الصفحة.

باب الافتيات على حقوق الأحباس، حيث مكنها الظهير من ربع ما يصطادونه. ومعنى هذا، في نهاية الأمر، أن الأحباس هي التي استفادت. بيد أن ما يجب تأكيده أن هذا الظهير ظل، في جزء منه، مجرد «وثيقة نظرية» ليس إلا، إذ أن الصيادين، كما يتبين من وثائق فترة الحماية، لم يقفوا عند حدود صيد البوري، بل كانوا يصطادون، بالدرجة الأولى، سمك الشابل، باعتباره السمك الأساس الموجود في الوادي. وقد انضاف إليهم، ابتداء من العام 1916 – وتلك كانت المرحلة الرابعة والأخيرة – كل من كان يتوفر على قارب صيد يشتغل فيه لحسابه، سواء كان من المغاربة أو الأجانب، شريطة أن يتوفر على رخصة صيد من إدارة المياه والغابات، وشريطة أيضا أن يؤدي الربع للأحباس، أو لمن يحل محلها من المكترين.

كيف كانت الأحباس تستغل منفعة صيد سمك الشابل ؟ وما هي المشاكل التي اعترضتها ؟ وما مدى انعكاس تلك المشاكل على المداخيل ؟

على امتداد القرن التاسع عشر وإلى حدود العام 1916 كانت الأحباس تستغل هذه المنفعة بطريقة مباشرة، ولم تكن تملك من بين أدوات الصيد سوى الشباك، بالإضافة إلى مجموعة حبال متماسكة ومتراصة (المسماة بـ«كلابروط») كانت تستعمل، إلى جانب الحصر، كحاجز في إقامة السد لحصر الأسماك. وعلى مدار موسم الصيد، الذي كان يبتدئ في بداية شهر نونبر وينتهي في نهاية شهر ماي[332]، وذلك يتزامن مع رحلة عودة سمك الشابل إلى النهر، كانت الأحباس تقوم بكراء فلكين : فلك كبيرة خاصة بالصيد، وأخرى صغيرة بنقل السمك المصطاد إلى الساحل، داخل نوالة، حيث كان يباع بالمزاد العلني. ولم يكن عدد الصيادين يتجاوز اثني عشر صيادا (مقابل نفس العدد لأحباس سلا)، علاوة على رئيس البحرية و«نقال» السمك المصطاد (في الفلك الصغيرة). وحسب ظهير حسني مؤرخ في العام 1876 فإن نصيب الصيادين كان

(332) كناش الداخل والخارج من الحوت الشابل على يد الناظر عبد الخالق فرج خلال موسم صيد 1330 – 1331، رقم 801، خ.ح، ص. 1 و16.

يتمثل في ثلث الأسماك المصطادة، مقابل الثلثين لحساب الأحباس «لكون الآلة والأجرة على الحبس»[333] وبالفعل، كانت الأحباس تتحمل كافة النفقات، من كراء الفلكين، وترقيع الشبكة وشراء الحبال، ونقل السمك، وشراء القوت اليومي للصيادين (خبز وزيت وتوابل وعصيدة وشراء تيس مع بداية كل موسم صيد) وأجرة رئيس البحرية، هذا فضلا عن نفقة إرسال نصيب من السمك إلى السلطان وبعض أفراد حاشيته[334].

وقد ظلت الأمور على هذا الحال إلى بداية حكم السلطان المولى الحسن (1873 – 1894) حيث ظهرت الملامح الأولى لمشكلة مافتئت تنمو حتى ألحقت الضرر الفادح في النصيب المخصص للأحباس، وذلك عندما تفتحت شهية عدد من الخواص من ذوي النفوذ للاستفادة من «زوجة من الحوت» أو حوتة واحدة على مدار مدة الصيد. وكان أول من فتح هذا الباب، حسب إحدى رسائل نقيب الشرفاء العلويين بسلا، المؤرخة في العام 1873، هم نظار العدوتين الذين كانوا «يأخذون الحوت لأنفسهم ولعدولهم ويعطون لبعض الأشراف التهاميين وللكبراء» ويحرمون النقيب من ذلك[335] والمقصود بالكبراء هم أصحاب الخطط المخزنية، من القائدين والقاضيين والمحتسبين والخليفة السلطاني مولاي رشيد (ابن السلطان المولى عبد الرحمان بن هشام).

حتى إذا بلغ الخبر إلى السلطان – وهو مصدر كل إنعام – لم ير مانعا من تمديد هذا الإنعام على النقيب المذكور ونقيب الشرفاء العلويين بالرباط، عبد الله المأمون، ثم بشكل تدريجي على عدد من أصحاب الجاه الرمزي، من علماء وشرفاء ومقدمي الزوايا والأضرحة.

---

(333) ظهير وجهه المولى الحسن إلى ناظري الرباط وسلا بتاريخ 9 حجة 26/1293 دجنبر 1876، خ.ص، السلسلة II، مح 29، الوثيقة 3980.

(334) انظر : كناش أوقاف المسجد الأعظم بسلا من فاتح محرم 1272 إلى متم سنة 1275 رقم 249، خ. ص، ورقة 132 بـ و133 أ ؛ وأيضا الكناش المشار إليه في الهامش 332، ص. 41 – 49.

(335) رسالة من السلطان إلى قائد سلا محمد بن سعيد، بتاريخ 12 حجة 10/1289 ماي 1873، جائزة الحسن الثاني للوثائق والمخطوطات، إقليم الرباط، 1977، ميكروفيلم 8، خ.ع، ص. 411.

إلا أن المولى الحسن، إزاء شكاوى النظار من تدني مداخيل المنفعة مع بداية ثمانينيات القرن التاسع عشر، كما يتبين من الجدول الثلاثين[336]. حاول ابتداء من موسم صيد 1886/1304 - 1887 حصر ظاهرة التنافيذ، ومن أمثلة ذلك أن المرابط صالح الشرقاوي لما طلب من السلطان الإنعام عليه بسمكة من الشابل يوميا، كان جواب السلطان «فقد أنعمنا عليه بتنفيذها له بعد ثلاثة أيام أو ما يقتضيه الحال، وهاظهيرنا الشريف للنظار بذلك»[337]، وهو ما تكرر، في صيغة أخرى، مع أولاد القاضي إبراهيم الجريري، إذ بدل تجديد طلب الإنعام عليهم بزوجة من الحوت مياومة، كما كان الأمر مع والدهم المتوفى، اكتفى بتنفيذ حوتة واحدة لاغير[338] ثم ابتداء من العام 1891 تكررت شكاوى النظار من أصحاب التنافيذ الذين أكثروا عليهم «من القيل والقال، ويريدون أخذ الحوت أوائل اصطياده قبل استيقاء ما صير على شبكة الحوت [...] مع أنها يصير عليها مال له بال، سيما في

(336) سطرناه بالاعتماد على الأرقام التي قدمها لوي برونو :

Louis Brunot, **La mer dans Les traditions et Les industries indigènes à Rabat et Salé** ; Paris, éd. Ernest Leroux, 1920, pp. 237 – 238.

ونشير، هاهنا، إلى أننا قمنا بإضافة ثلاثة معطيات إلى هذا الجدول أهملها برونو. أولها يتعلق بإضافة التاريخ الميلادي (إلى جانب التاريخ الهجري) ؛ والثاني بتحويل صرف المثقال إلى الريال ؛ والمعطي الثالث يتمثل في إضافة جملة (بعد إسقاط كل الصوائر) إلى عنوان الجدول.
ومن جهة أخرى ننبه القارئ أيضا إلى أن الأرقام التي قدمها برونو هي أرقام يشوبها، أحيانا، بعض الخلل، إذ لم يكلف نفسه عناء التدقيق في تفاصيل الأشياء، ونقلها جاهزة كما قدمت له، ومن أمثلة ذلك ـ ومع الأسف هو المثال الوحيد الذي و قفنا عليه ـ الرقم الذي قدمه عن مدخول سنة 1330، وهو 63036,7 مثقالا. في حين أن الكناش المشار إلى مصدره في الهامش 332 (نفس الصفحتين) يوضح لنا أن هذا المدخول (والرقم صحيح لا خطأ فيه) يرتبط بموسم صيد 1330 – 1331، وبالضبط الفترة الممتدة من 27 قعدة 1330 إلى 12 جمادى الثانية 7/1331 نونبر 1912 – 19 ماي 1913 (وشتان بين هذا التاريخ والتاريخ الوارد في الجدول).
وأخيرا فإن الكناش نفسه (ص. 16 و18) ميز بين عنصرين : المداخيل من ناحية (63036,7 مثقالا) والمصاريف (خلال نفس المدة) من ناحية ثانية وهي : 8913,2 مثقالا (أي 363,6 ريالا) ومن ثم جاز لنا أن نضيف الجملة المشار إليها أعلاه (أي : بعد إسقاط كل الصوائر).

(337) رسالة من السلطان إلى قائد سلا محمد بن سعيد، بتاريخ 23 محرم 11/1305 أكتوبر 1887، جائزة الحسن الثاني للوثائق والمخطوطات، إقليم الرباط 1977، ميكروفيلم 8، خ.ع، ص. 412.

(338) رسالة من السلطان إلى القائد أعلاه، بتاريخ 15 ربيع الثاني 9/1307 نونبر 1889، المصدر نفسه، ص. 492.

الجدول 30 : مداخيل أوقاف كبرى الرباط من سمك الشابل
من العام 1880/1297 إلى العام 1913/1331
بعد إسقاط كل الصوائر

السنوات	المداخيل	
	بالمثقال	بالريال
15/1297 دجنبر 1879 - 3 دجنبر 1880	2017,4	258,6
4/1298 دجنبر 1880 - 22 نونبر 1881	1430,0	183,3
23/1299 نونبر 1881 - 11 نونبر 1882	980,9	115,4
12/1300 نونبر 1882 - 1 نونبر 1883	6000,0	666,6
2/1301 نونبر 1883 - 20 أكتوبر 1884	2896,7	321,8
1302/ أكتوبر 1884 - 9 أكتوبر 1885	265,9	26,6
10/1303 أكتوبر 1885 - 29 شتنبر 1886	1651,0	165,1
30/1304 شتنبر 1886 - 18 شتنبر 1887	23517,7	2351,8
19/1305 شتنبر 1887 - 6 شتنبر 1888	8782,8	702,6
7/1306 شتنبر 1888 - 27 غشت 1889	8515,6	681,2
28/1307 غشت 1889 - 16 غشت 1890	12484,1	998,7
17/1308 غشت 1890 - 6 غشت 1891	12646,3	1011,7
7/1309 غشت 1891 - 25 يوليوز 1892	17699,2	1361,4
26/1310 يوليوز 1892 - 14 يوليوز 1893	14387,1	1106,7
15/1311 يوليوز 1893 - 4 يوليوز 1894	14109,0	1085,3
5/1312 يوليوز 1894 - 23 يونيو 1895	1310,0	100,7
24/1313 يونيو 1895 - 11 يونيو 1896	2315,1	178
12/1314 يونيو 1896 - 1 يونيو 1897	220,0	16,9
2/1315 يونيو 1897 - 21 ماي 1898	00000	000
22/1316 ماي 1898 - 11 - ماي 1899	92,4	7,1
23/1327 يناير 1909 - 12 يناير 1910	000	000
13/1328 يناير 1910 - 1 يناير 1911	2153,8	153,8
2/1329 يناير 1911 - 21 دجنبر 1911	00000	000
22/1330 دجنبر 1911 - 10 دجنبر 1912	63036,7	4502,6
11/1331 دجنبر 1912 - 29 نونبر 1913	700,8	50

هذه السنة لارتفاع ثمن القنب جدا». وأضافت الرسالة أن هذه المشكلة ليست جديدة، بل طرحت من قبل مع غيرهم من النظار السابقين، وكان السلطان قد أصدر ظهيرا في الموضوع نص فيه على عدم تنفيذ أي حوتة لأصحاب التنافيذ إلا بعد «أن تستوفي الأحباس ما صيرت على شبكة الحوت وما يرجع إليها من الضروريات»، إلا أنهم لم يعثروا على نسخة من هذا الظهير، وبالتالي التمسوا منه تجديده حتى يكون حجة في يدهم تمكنهم من مواجهة إلحاحات أصحاب التنافيذ[339]. وبالفعل، جدد السلطان لهم هذا الظهير[340]، وكان من نتيجة ذلك أن ارتفعت المدخيل بشكل لافت، وظلت مرتفعة لمدة أربع سنوات على التوالي (1894 - 1891).

وبوفاة المولى الحسن وانتقال الحكم إلى المولى عبد العزيز تكاثرت طلبات الإنعام من كل حدب وصوب «بتنفيذ زوجة من الحوت للاستعانة بها على الوقت»، الموجهة في غالبيتها إلى الحاجب أحمد بن موسى للتوسط لهم لدى السلطان، والذي كان بدوره يستفيد من كميات وافرة ومن جهات متعددة[341] وكانت النتيجة انهيار كلي في المداخيل.

كان من اللازم، إذن، تجديد الكتابة إلى السلطان – وكذا إلى الحاجب أحمد ابن موسى – وهو ما قام به النظار في شهر دجنبر 1896، حيث أوضحوا أن أحباس العدوتين لم تعد تستفيد من أي دخل من هذه المنفعة، إذ بعد اقتطاع المصاريف يوزع الباقي على أصحاب التنافيذ، بل إنه، «لا يفي بالجميع، فيكثر الكلام علينا في ذلك» ومن ثم التمسوا من السلطان إصدار ضابط يتمشون عليه مع أصحاب

(339) رسالة من نظار العدوتين عبد الهادي زنيبر وأبي بكر بوزيد وعبد القادر المعموري إلى السلطان، بتاريخ 16 جمادى الزول 18/1309 دجنبر 1891، خ.ح، مح 287،

(340) أشير إلى هذا الظهير في رسالة وجهها نظار العدوتين إلى السلطان بتاريخ 7 رجب 12/1314 دجنبر 1897، خ.ح، مح 411/12.

(341) كان الحاجب أحمد بن موسى يتلقى بانتظام نصيبا من الشابل من نظار العدوتين وأمين مستفاد أزمور ومحتسب فاس، انظر على سبيل المثال المحافظ التالية 43 و111 و209 و409/5 و410/12 (خ.ح).

التنافيذ وكذا أن يمن على الأحباس «إما بنصف أو ثلث أو ربع ليحصل لها شيء في الجملة»[342].

بعد مرور شهر وستة أيام على تاريخ كتابة هذه الرسالة أصدر السلطان ضابطا مؤرخا في 12 شعبان 18/1314 يناير 1897[343] فماذا قدم من حلول لهذه المشكلة؟

أولا، أكد ما كان موجودا في ظهير والده، أي عدم تنفيذ أي حوتة إلا بعد استيفاء صوائر الشباك.

ثانيا، خصص للأحباس الربع مما يصطاد يوميا، وذلك بعد خصم بقية الصوائر (قوت البحرية وكراء الفلكين ونفقات بناء السدود... إلخ).

ثالثا، توزيع الثلاثة أرباع الباقية كما يلي :

أ ـ البدء بإعطاء التنفيذة اليومية لدار مولاي رشيد «ولو لم تطلع إلا هي»، كما هو منصوص على ذلك في الظهير الذي في يد أولاد هذا الخليفة السلطاني السابق.

ب ـ في مستوى ثان بعد دار مولاي رشيد يأتي «الولاة»، أي أصحاب الخطط المخزنية (القائدان والقاضيان والمحتسبان، وبالطبع الناظران)، وذلك على أساس أنه إن كانت هذه الثلاثة أرباع تفي للجميع من أصحاب التنافيذ فليأخذوا تنفيذتهم يوميا، وإن لم تف فلينفذ لهم، فقط، مرتين إلى ثلاث مرات في الأسبوع.

ج ـ في المرتبة الثالثة، في هرمية توزيع هذه الثلاثة أرباع، وقع الالتفات إلى «أئمة المساجد والمؤذنين والعلماء والشرفاء»، حيث خصص لهم سدس الثلاثة أرباع. وقد اهتم الضابط، في خصوص هذه الفئة، بكل أولئك الذين لم يكونوا

(342) رسالة من نظار العدوتين عبد الهادي زنيبر وأبي بكر بوزيد وعبد القادر المعموري إلى السلطان بتاريخ 7 رجب 12/1314 دجنبر 1897. وأخرى بنفس التاريخ إلى أحمد بن موسى، مح 411/12 ومح 403/5 (خ.ح).

(343) مح 411/12 خ.ح.

يستفيدون من قبل، باعتبار أنهم لم يكونوا يتوفرون على ظهير «التنفيذة»، وطالب بإدماجهم مع أصحاب التنافيذ، وذلك بتسجيلهم جميعا في قائمة خاصة، ثم يوزع عليهم جميعا هذا السدس من الثلاثة أرباع، بحسب ترتيبهم في القائمة. ومعنى هذا أن من وصل دوره يأخذ ما نابه من هذه القسمة، ومن لم يصل دوره، فإلى موسم الصيد المقبل، خصوصا أولئك الذين ليس في أيديهم ظهير التنفيذ، أما الذين يتوفرون على الظهير فيمكنهم أن يستفيدوا من قسمة أخرى، وهي القسمة الأخيرة.

د ـ تخصيص الباقي من الثلاثة أرباع، أي خمسة أسداس، لأصحاب التنافيذ، وتوزع عليهم، بعد تقييدهم، على نفس النمط السابق.

هل كان لهذا الضابط، الذي مكن الأحباس من ربع المداخيل، من دور في الرفع، ولو قليلا، من مداخيل هذه المنفعة ؟ إن الأرقام المسطرة في الجدول الثلاثين تنفي ذلك، ومن ثم فإن مشكلة التنافيذ التي استمرت لأزيد من ثلاثين سنة، لم تجد حلها النهائي إلا مع بداية الحماية عن طريق إلغائها بواسطة ظهير مؤرخ في 10 رمضان 1331 / 13 غشت 1913[344].

ومن المعلوم أن الصيد البحري في الرباط – وأيضا في سلا – لم يكن يتم إلا على الصخور المشرفة على البحر ولم يكن يتم، أبدا، في عرض البحر. هل كان للحاجز الرملي دور في ذلك ؟ أم أن الأمر يعود إلى أسباب أخرى من بينها أن الكمية المصطادة بالقصبة وما يصطاد بالشبكة في الوادي كانا كافيين لسد حاجيات مدينة صغيرة، علاوة على خوف السكان من البحر وأهواله وكذا النقص الواقع في أدوات الصيد وعتاقة طرقه، كما قال بذلك برونو ؟![345]

(344) أشير إلى هذا الظهير في إحدى فقرات ظهير 20 مارس 1916 سابق الذكر (مصدر الهامش 330). ولمزيد من التفاصيل حول التطور الذي عرفته هذه المنفعة خلال فترة الحماية وإلى الآن انظر دراستنا : منفعة صيد الشابل وغيره من الأسماك بوادي أبي رقراق (1701 ـ 1993) م.س، ص 61 ـ 78.

(345) L. Brunot, op. cit, p. 190

خـلاصـــة

نستخلص مما سبق أن البساتين التي كانت في حوزة المخزن والأحباس الواقعة داخل أسوار المدينة ظلت على امتداد القرن التاسع عشر محدودة، عددا ومساحة، ولم تشهد أي نمو يستحق الذكر، في حين ظل الخواص يستأثرون بأغلبيتها، وحيث انضاف إليهم مع نهاية القرن المذكور عدد من الأجانب. لكن من جهة أخرى، وبالرغم من كل الافتيات الذي وقع في شأن الأراضي الحراثية المخزنية الواقعة في أحواز المدينة، ظل المخزن أكبر مالك في هذا المجال، ويليه أحباس كبرى المدينة التي تنامت أراضيها خصوصا في الولجة وخارج السور الثالث في اتجاه تمارة بمحاذاة البحر. ومقابل ذلك لم يبرز من الخواص كأكبر مالك في بداية القرن العشرين سوى اسم واحد هو السلطان المولى عبد العزيز.

ولئن كان استغلال البساتين والأراضي الحراثية يتم تارة بشكل مباشر، وتارة أخرى بواسطة الكراء فإن أحباس كبرى المدينة فقدت على امتداد القرن التاسع عشر عددا لا يستهان به من البساتين داخل أسوار المدينة جراء الكراء المسمى بـ«الجزاء» غير أن المشكلة التي كانت تقض مضجع أصحاب البساتين، علاوة على الهجمات الدورية للجراد ونسله أمرد، هي مشكلة ارتفاع تكاليف السقي وجر الماء من الآبار وما يلزم ذلك من علف للبهائم، وهو ما كان يشكل عبئا ثقيلا على الجميع، مخزنا وأحباسا وخواصاً.

ولأن أحواز المدينة كان يغلب عليها طابع النشاط الرعوي فإن الإنتاج الزراعي كان هزيلا وغير كاف لسد حاجيات المدينة، ومقابل ذلك فإن النصيب الأوفر من ماشية قبائل أحواز المدينة، بخاصة منها الغنم والأبقار، لم تعد ملكا لسكان القبائل وإنما أصبحت منذ نهاية القرن التاسع عشر في حوزة الأجانب والمحميين.

وفي الوقت الذي كانت فيه منفعة صيد الشابل من وادي أبي رقراق تشكل موردا مهما من موارد أحباس كبرى المدينة تدخلت ظاهرة التنافيذ التي تفاحش أمرها مع بداية حكم المولى عبد العزيز لتساهم في تفقير الأحباس.

الفصل الخامس

الصناعـة

اشتهرت الرباط على امتداد القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بكونها الحاضرة الثالثة من حيث الأهمية الصناعية وعدد الحناطي الحرفية بعد كل من فاس ومراكش. وبحكم أن تلك الصناعات ظلت تعتمد على أدوات بسيطة وبدائية، فضلا عن الطاقة البشرية، فقد كان من الطبيعي، في سياق الغزو الرأسمالي، أن تتعرض منتجاتها إلى منافسة حادة من قبل منتجات الصناعة الأجنبية القائمة على المكننة والرساميل القوية واحتكار المواد الأولية، وهو ما أدى – بالنتيجة – إلى التدهور التدريجي لمنتجات الحرف المحلية وكذا تدهور أحوال محترفيها.

ما هي أهم أنواع الصناعات التي اشتهرت بها المدينة ؟ وما هي التطورات التي عرفتها ؟ ما هي خاصيات التنظيم الحرفي ؟ ثم، أخيراً، ما نوع العلاقة القائمة بين الحرفيين والمخزن ؟ تلك هي الأسئلة التي سنحاول الإجابة عليها في هذا الفصل.

أولا : أهم أنواع الصناعات

1- صناعة الجلود

تبوأت الصناعة القائمة على مادة الجلد خلال القرن التاسع عشر مركز الصدارة بين كل الصناعات، ليس في مدينة الرباط وحدها وإنما في سائر الحواضر المغربية، سواء من حيث عدد المشتغلين بها أو حجم إنتاجها[1]. كما كانت، إسوة بباقي

(1) انظر على سبيل المثال مقالتي جان لوي ميج :

J. L., Miège. Note sur L'artisanat Marocain en 1870, in B.E.S.M, vol XVII, N° 1953, pp. 91-93 ; Documents inédits sur L'artisanat de Rabat et Salé au milieu du XIX^e Siècle ; in B.E, S.M, vol XXIII, N° 82, 1959. pp. 173-183.

المدن، تتكون من حنطتين مستقلتين وفي الآن ذاته متكاملتين، الأولى هي حنطة الدباغين، والثانية هي حنطة الخرازين.

أ ـ الدباغة

كانت دور الدباغة – وهي محلات دبغ الجلود – نظراً لما ينبعث منها من الروائح الكريهة تتركز في هامش المدينة، وبالضبط في حومة وقاصة، جهة الوادي. أما المواد المستعملة في دبغ الجلود فكانت تتمثل في الملح والجير والنخالة وقشر الدبغ، المستخرج من لحاء شجر البلوط، وقشر الرمان والتين الجاف وفضلات الحمام ونبات تاكاوت، الذي كان يجلب من وادي درعة[2].

وبناءً على التقرير الذي أنجزه نائب القنصل الفرنسي أوكوست بوميي (A. Beaumier) عن «صناعات الرباط وسلا في العام 1856» فإن عدد الدور الدباغية الموجودة في كلا المدينتين بلغت 40 داراً، نصفها خاص بدباغة جلود الثيران وتضم 475 حفرة، والنصف الآخر خاص بدباغة جلول الماعز والغنم، وتضم 400 حفرة[3]. وفي تقرير ثان أنجزه في العام 1865، عن نفس المدينتين، كرر نفس الرقم، باستثناء عدد الحفر التي تقلصت من 875 إلى 800 حفرة[4].

كم كان نصيب الرباط من هذه المعامل أو بالأحرى من هذه الدور الدباغية ؟ وما هي الفئات التي كانت تتملكها ؟

بالاستناد إلى البحث الذي أنجزه فيكتور شامبيون (Victor Champion)، مساعد رئيس المصالح البلدية بالرباط، حول «حالة الحرف والصنائع المغربية بالرباط سنة

(2) حظيت صناعة الدباغة بدراسات عديدة من قبل الباحثين الأجانب قبل فترة الحماية أو خلالها. انظر على سبيل المثال :

A. Joly, L'industrie à Tétouan, in Ar. Mar. T : VIII, 1906, pp. 203-244.
L. Brunot, Vocabulaire de la Tannerie indigène à Rabat, in **Héspéris**, Année 1923, T : III, pp. 83-123.
André Hardy, Les tanneurs de Salé ; in **B.E.M**, vol V, N° 21, 1938, pp. 190-199.

(3) Carton 106, Nantes

(4) Carton 107, Nantes

ولقد سبق لـميج أن قام بنشر نسخة من هذا التقرير ضمن المقالة الثانية المشار إليها في الهامش (1)، ص. 179.

1916» فإن عددها بلغ 28 داراً للدبغ[5]، ومعنى هذا أن الرباط كانت تضم ثلثي المعامل مقابل الثلث بالنسبة لسلا[6]. وهكذا إذا صدقنا هذه الأرقام فإن عدد دور الدباغة على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظل، على العموم، ثابتاً و لم يعرف أي تطور، تماما كما هو الحال بالنسبة لأعداد السكان.

وفي ما يتعلق بالسؤال الثاني، فإن شامبيون أشار في هذا الصدد إلى أن هذه الدور «كانت تستغل إما من قبل مالك واحد أو بالاشتراك مع عدد من الملاك»[7]. غير أن لوي برونو (L. Brunot) قدم – مع جماعة من مساعديه – في إحدى مقالاته التي نشرها في العام 1923 جواباً آخر، مفاده أن دور الدباغة في الرباط كانت إما في ملك الأحباس أو في ملك الخواص الذي كانوا يستأجرونها للدباغين. ومن النادر، يضيف، أن يكون المعلم الدباغ مالكاً لدار الدباغة. وفي حالة ما إذا كانت في ملكه فإن هذا المعلم الدباغ يقوم بكراء مخازنه – أو بيوته – إلى معلمين آخرين الذين يكتسبون من خلال هذا الكراء حق استغلال الحفر[8].

والواقع أن أحباس الرباط لم تكن تملك سوى دار دباغية واحدة – تقع بدورها في حي وقاصة – كانت تندرج ضمن أملاك أحباس الرباط الكبرى. وقد أشير إليها، لأول مرة، في الحوالة السليمانية منذ العام 1808 ضمن أملاك مسجد الأقضية[9] وتكررت الإشارة إليها في العديد من الإحصاءات التي أنجزت في ظل سلطات الحماية لأملاك أوقاف كبرى المدينة[10]. وما عدا ذلك فكل الدور الدباغية كانت في ملك الخواص. ويبدو أن جلها كانت في ملك ملاك مشتركين، ومن أمثلة

---

(5) Victor Champion, Enquête sur La situation des métiers et des industries indigènes de Rabat, in B.O, N° 223, Janvier 1917, p. 132.

(6) أشار أندري هاردي في مقالته المذكورة في الهامش (2) إلى أن عدد الدور الدباغية التي كانت توجد في سلا سنة 1938 بلغ 9 دور تضم ثمانية من المعلمين و14 صانعاً و8 متعلمين، ص. 190.

(7) V. Champion, op. cit, p. 132

(8) L. Brunot, op. cit, p. 86

(9) الحوالة السليمانية، ن.أ.ر، ص. 48.

(10) انظر على سبيل المثال إحصاء 1915/1333 وإحصاء 1922/1340 وإحصاء 1925/1343، ضمن وثائق ن.أ.ر ؛ وكانت تكرى في العام 1915 بـ 20 بسيطة للشهر، وارتفعت هذه السومة في العام 1922 إلى 420 فرنكاً للسنة (بمعدل 35 فرنكاً للشهر) ثم في العام 1925 إلى 462 فرنكاً للسنة (بمعدل 38.5 فرنكاً للشهر).

ذلك أن التاجر إبراهيم فرج، المتوفى في العام 1858/1275، كان يملك، بالإضافة إلى عدد من الدور والحوانيت والأراضي، نصف دار للدباغة قومت بـ 120 مثقالا[11]. وكان من بين تركة الدبّاغ محمد المعطي، المتوفي في آخر رجب 1278 /آخر يناير 1862، نصف دار الدباغة – التي يحدها قبلة دار دباغة ورثة بونو – قومت بـ 320 مثقالا[12]. أما الدبّاغ عبد الرحمان بريطل، المتوفي في شهر صفر 1279 / غشت 1862، فكان من بين متخلفه ثلاثة أرباع دار الدباغة، قومت بـ 225 مثقالا[13].

وما يمكن استنتاجه من هذه الأثمان التقويمية أن مساحة دور الدباغة، بما تتضمنه من حفر (حيث يدبغ الجلد) وبيوت (حيث يخزن الجلد ومختلف المواد المستعملة في عمليات الدبغ) كانت متباينة، وهو ما أشار إليه شامبيون في صيغة أخرى عندما ذكر أن كل دار كانت تشغل ما بين صانعين إلى عشرة صناع.

وحسب تقريري بوميي، آنفي الذكر، فإن مجموع عدد الصناع في كلا المدينتين (الرباط وسلا) بلغ في العام 1856 : 465 صانعاً، 225 يشتغلون في دور دباغة جلود الثيران، و240 في دور دباغة جلود الغنم والماعز، ليتقلص هذا الرقم في العام 1865 إلى 400 صانع[14].

ما هي التطورات التي عرفتها هذه الأعداد حسب المعطيات التي أوردها شامبيون في دراسته التي نشرها سنة 1916 ؟

الملاحظة الأولى، أن عدد الدباغين بالرباط كان يناهز قبل الحرب العالمية الأولى 500 دباغ. ومعنى هذا أن عددهم نما بشكل ملحوظ خلال نصف قرن (1865-1913).

والملاحظة الثانية، أن هذا العدد (أي 500 دباغ) تقلص في حدود ثلاث سنوات (1914-1916) إلى حوالي 300 صانع ومتعلم كانوا موزعين وفق ما يلي : 100 من الصناع النشيطين و50 من المسنين العجزة، غير القادرين على العمل، و150 من المتعلمين، مما أدى بحوالي 200 من الصناع إلى البطالة أو امتهان حرف أخرى.

(11) الرسم العقاري 604ر، م.ع.ر.
(12) الرسم العقاري 137ر، م.ع.ر.
(13) الكناش 44، خ.ح، ص. 74.
(14) مصدر الهامشين (3) و(4).

وقد فسر شامبيون هذه الأزمة الحادة التي أصابت الدباغين بسببين. من جهة، الحظر الذي فرضته مصلحة الغابات على قطع لحاء شجر البلوط، باعتباره المادة الأساسية المستعملة في دبغ الجلود ؛ ومن جهة ثانية، اقتناء السلطات العسكرية الفرنسية لكل مخزون الجلود لسد حاجياتها الحربية، مما ترتب على ذلك ارتفاع مهول في ثمن الجلود. فثمن جلد الماعز الطري الذي كان يباع قبل الحرب بـ 5 بسيطات ارتفع سنة 1916 إلى 10 و12,5 بل إلى 15 بسيطة، بحسب حجمه. وارتفع ثمن جلد الغنم من 3,5 بسيطات إلى 8,5 و9 بسيطات. وخلال نفس المدة أيضاً ارتفع ثمن جلد الثيران من 5 ريالات إلى 12 و14 إلى حدود 16 ريالا، بحسب حجمه كذلك[15].

أما بالنسبة لحجم إنتاج هذه الصناعة قبل أن تتعرض إلى هذا الانهيار الشامل، فقد أشار بوميي في تقريريه إلى بعض الأرقام وهي كالتالي : ففي العام 1856 قدر عدد جلود الثيران المدبوغة في كل دور دباغة الرباط وسلا معا بـ 30.000 جلد بقيمة 900.000 فرنك، ومن جلود الماعز والغنم 95000 جلد بقيمة 285.000 فرنك. ومعنى هذا أن معدل ثمن الجلد المدبوغ لكل من المعزي والغنمي (البطانة) هو 3 فرنكات، ومعدل ثمن جلد «البقري» 30 فرنكاً.

وفي العام 1865 اكتفى بوميي بتقديم رقمين إجماليين (دائماً عن كلا المدينتين). أحدهما يتعلق بأعداد الجلود المدبوغة بأصنافها الثلاثة حيث قدرها بـ 80.000 جلد (مقابل 125.000 عن سنة 1856)، والآخر يرتبط بقيمتها وهي 150.000 فرنك (مقابل 1.185.000 فرنك عن سنة 1856)، ما يفيد أن إنتاج سنة 1865 تقلص بشكل مهول عن سنة 1856. لكن متى علمنا أن سنة 1865 كانت سنة أزمة، تظافر فيها الجفاف والغلاء والاضطرابات وتعطيل الحرف[16]، جاز أن نقول إن بوميي كان موضوعياً في تقريريه، وكذا في تقديراته (والتي تبقى، على أية حال، مجرد تقديرات).

---

(15) V. Champion, op. cit, p. 132
والملاحظ أن أثمنة الجلود في الرباط قبل الحرب كانت تقريباً متساوية مع الأثمنة السائدة في تطوان سنة 1906. انظر : A. Joly, op. cit, pp. 206, 229 et 235

(16) حول جوانب من هذه الأزمة التي طالت الرباط وسلا خلال العام 1865 انظر : محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات في المغرب**، م.س، ص. 194-195.

وإذن، باستثناء فترات الأزمات الحادة فقد ظلت الرباط إلى حدود العام 1900 تنتج فائضاً من الجلد المدبوغ، وهذا ما أشار إليه القنصل الفرنسي التاجر أنطوان دوكور في أحد تقاريره، حيث سجل أن الجلود المدبوغة في الرباط لم تكن تعالج كلها من قبل خرازي المدينة، بل أن جزءاً منها كان يصدر إلى المدن الداخلية[17]، مما يعني أن دباغة الجلود كانت – قبل الأزمة التي أشار إليها شامبيون – تحتل موقعاً متميزاً في صناعات المدينة رغم قلة أعداد محترفيها، مقارنة مع أعداد الخرازين.

ب ـ الخرازة

من بين كل الصناعات التي كانت تحظى بمكانة متميزة وبتقدير خاص في المجتمع الرباطي نجد صناعة الخرازة التي كانت تضم في حنطتها شرفاء وأحياناً حتى فقهاء. ومرد ذلك، حسب برونو، يعود إلى كون أن هذه الحرفة كانت نسبياً نظيفة وغير شاقة، مقارنة مع غيرها من الصناعات، هذا فضلاً عن أنها كانت تضمن لمحترفيها بعض اليسر[18].

ومن علامات هذا الوضع المتميز أن الموضع الذي كانت تتجمع فيه هذه الصناعة، وهو سوق الخرازين، كان يقع بمحاذاة المسجد الأعظم وبملاحق بعض الدروب القريبة منه[19]. ومن جهة أخرى، فإن جل الحوانيت التي كان يشتغل فيها الخرازون كانت في حوزة الأحباس، سواء منها أحباس الرباط الكبرى، التي كانت تملك – في سوق الخرازين – مع بداية العام 1913 : 55 حانوتاً كاملة و4 أجزاء حوانيت[20]، أو أحباس الزوايا وبعض الأضرحة. أما فندق الجلد، الواقع في محج السويقة على مقربة من سوق الخرازين – والذي كان في ملك المخزن – فلم يكن

---

(17) تقرير القنصل الفرنسي بالرباط أنطوان دوكور (A. Ducors) وجهه إلى القنصل الفرنسي بالدار البيضاء بينار (Pinard) بتاريخ 5 يوليوز 1900 : Carton 1105, Nantes.

(18) L. Brunot, La cordonnerie indigène à Rabat, in Hespéris, T : XXXIII, 1946 ; p. 230

(19) وهي زنقة سقاية الخزارين، وعلى يمين ويسار الداخل لزنقة الدك، وعلى يمين ويسار الخارج من زنقة سيدي التلمساني، وعلى يمين الداخل لتربيعة الكرمة.
وقد استقينا هذه المعطيات من الوصف الذي كان يرد ضمن إحصاءات أملاك أوقاف الرباط الكبرى، انظر على سبيل المثال الكناش 821، خ.ح، ص. 8-10. ويتعلق بإحصاء أملاك أوقاف كبرى الرباط خلال شهر محرم 1331/دجنبر 1912.

(20) نفس المصدر أعلاه، ونفس الصفحات.

يتخذ محلا لصناعة الأحذية (البلغة بالنسبة للرجال والشربيل بالنسة للنساء) كما هو الشأن في عدد من الحواضر، وإنما كانت تباع فيه الجلود المدبوغة، إلى جانب بيع العود والخشب[21].

وبالاستناد، ثانية، إلى الأرقام التقديرية التي وردت في تقريري بوميي نلاحظ ما يلي :

كان يوجد في الرباط وسلا خلال العام 1856 : 150 حانوتاً لصناعة البلغة، يشتغل فيها 1580 خرازاً. وفي العام 1865 ارتفع عدد الحوانيت إلى 250 حانوتاً، إلا أن المشتغل منها لم يكن يتجاوز 150 (أي نفس الرقم السابق)، وفي الآن ذاته ارتفع عدد الخرازين إلى 2025 خرازاً. وبموازاة ذلك فإن حجم هذه الصناعة بلغ في العام 1856، على مستوى الكم، 800.000 بلغة، بقيمة 1.600.000 فرنك، لتنخفض في العام 1865 إلى 147000 بلغة، بقيمة 452000 فرنك، باعتبار أن السنة سنة أزمة، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه.

ومن جهة أخرى، فإن نائب القنصل البريطاني وولدريج (Woldrige) سجل في أحد تقاريره في العام 1872 أن صناعة البلغة كانت تشكل، في كل من الرباط وسلا، أهم صناعة على الإطلاق، حيث قدر عدد الحوانيت الموجودة بحوالي 700 حانوت، تضم 3000 خراز[22].

وفي العام 1900 قدر القنصل الفرنسي أطوان دكور عدد المعلمين الخرازين في الرباط بـ 370 معلماً، وفي سلا بـ 140 معلماً، كانوا يشغلون معاً حوالي 1500 صانع ومتعلم، هذا فضلا عن وجود حوالي 30 معلماً – بكلا المدينتين – كانوا يشتغلون منعزلين في بيوت[23]. ومتى علمنا أن عدد الخرازين بمدينة فاس – عاصمة الخرازة دون منازع – كان يتراوح، مع أوائل القرن العشرين، بين 1500 و2000 خراز[24] أدركنا الأهمية الخاصة التي كانت تمثلها هذه الحرفة في مدينة الرباط، وإلى جانبها سلا.

(21) أشير إلى هذا الفندق ضمن الأملاك المخزنية في إحصاء 1905/1323 وفق ما يلي : «ثم فندق الجلد المعد لبيعه مع منفعة العود الكائن قرب الجامع الأعظم، يحده شرقاً حانوت الأحباس مع منجرة الأحباس والسقاية [...] وجوفاً محج السويقة، وهو مشتمل على فندقين، فندق الجلد وفندق العود بقعره». انظر الكناش 266، خ.ح، ص. 10.

(22) J.L. Miège, **Documents inédits sur L'artisanat de Rabat et Salé**, op. cit, p. 181

(23) مصدر الهامش 17.

(24) روجي لوطورنو، **فاس قبل الحماية**، م.س، ج 1، ص. 500.

لكن مع بداية القرن العشرين تظافرت عدة عوامل لتعجل بانهيار هذه الحرفة. وفي تقدير فيكتور شامبيون فإن هذا الانهيار يعود إلى العوامل التالية :

أولاً، توقف صادرات البلغة إلى الجزائر ومصر والسنغال[25].

ثانياً، منافسة بلغة فاس بلغة الرباط في أسواق المدينة نفسها.

ثالثاً، ارتفاع أجور الأيدي العاملة من نصف بسيطة إلى بسيطتين ونصف وثلاث بسيطات يومياً للصانع، أي بحوالي ست مرات.

رابعاً، ارتفاع سومة كراء الحوانيت من سبع بسيطات إلى 18 بسيطة، أي ما يزيد على الضعف.

وأخيراً، وهذا هو المهم، غلاء أثمان الجلد بسبب قلته، جراء اقتناء السلطات العسكرية الفرنسية لكل مخزون الجلود، كما سبقت الإشارة إلى ذلك أعلاه. وكان من عاقبة ذلك ارتفاع أثمان البلغة وتقلص المبيعات إلى النصف. وهكذا لم يعد يوجد في المدينة في العام 1916 سوى حوالي 140 معلماً يشغلون 220 صانعاً[26].

وبخلاف صناعة الدباغة التي كانت مقتصرة على المسلمين، فإن اليهود ساهموا في صناعة الأحذية. وقد قدرهم مدير مدرسة الرابطة الإسرائيلية بالرباط سنة 1902 بـ 4 خرازين[27]، ليظل هذا الرقم ثابتاً إلى حدود العام 1924[28].

ومن جهة أخرى فإن حنطة الطرافين استفادت من هذا الانهيار الذي وقع في صناعة الأحذية حيث اتجه الناس، نتيجة الغلاء، إلى رتق بلاغيهم. وقد بلغ عدد الطرافين في العام 1916 : 12 معلماً و3 متعلمين من المسلمين، مقابل 14 معلماً ومتعلم

---

(25) إلى حدود العام 1895 كانت الرباط تصدر جزءاً مهما من البلغة إلى الإسكندرية عن طريق ميناءي جبل طارق ومرسيلية، وإلى الجزائر عن طريق ميناء طنجة.
انظر : تقرير القنصل الفرنسي أنطوان دوكور بتاريخ 28 فبراير 1895 : Carton 1105 : Nantes.

(26) Victor Champion, op. cit, p. 132

(27) J. Goulven, **Les Mellahs de Rabat-Salé**, op. cit, p. 143

(28) Massignon, **enquête sur Les corporations...** op. cit, p. 22 ; N° 4

واحد من اليهود[29]، ليرتفع العدد في العام 1924 إلى 34 طرافاً من المسلمين وإلى 24 من اليهود[30].

ج- صناعات جلدية مختلفة

لقد ارتبطت بصناعة الجلود المدبوغة، علاوة على البلاغي، صناعات أخرى هي السروج والشكاير والبزاطم والأحزمة وتسفير الكتب. ومن بين كل هذه الصناعات التي حظيت بالذكر في تقريريْ بوميي صناعة السروج، حيث قد عدد محلاتها في كل من الرباط وسلا في العام 1856 بـ 8 محلات، كان يشتغل فيها 35 سرّاجاً أنتجوا 475 سرجاً بقيمة 19000 فرنك، أي بمعدل 40 فرنكاً لكل سرج. وفي العام 1865 ارتفع عدد المحلات إلى 13 محلا، وعدد السرّاجين إلى 40 سرّاجاً، أنتجوا 550 سرجا، إلا أن قيمتها، بسبب الأزمة، انخفضت إلى 16000 فرنك.

وفي العام 1872 قدرها نائب القنصل البريطاني بـ 14 محلا[31]، في حين أن القنصل الفرنسي أحصى سنة 1900 من مجموع محلات صناعة السروج والشكاير والبزاطم والأحزمة 20 محلا و20 معلماً كانوا يشغلون حوالي 60 صانعاً[32].

وفي ما يخص، أخيراً، صناعة تسفير الكتب فقد كانت تعرف رواجاً مشهوداً، وكان مسفرو الرباط ينافسون مسفري فاس وسلا. لكن مع مطلع القرن العشرين تعرضت إلى كساد كلي وكادت أن تختفي تماماً[33]، بحيث لم يعد يوجد في المدينة سنة 1902 سوى مسفر يهودي واحد[34] ومن أجل إنقاذها من الاندثار تم، في السنوات الأولى من الحماية، فتح معمل واحد تحت إشراف معلم فاسي، كان يشغل بضعة متعلمين[35].

---

(29) V. Champion, op. cit, p. 133

(30) L. Massignon, op. cit, p. 24, N° 53

(31) J.L. Miège. **Documents inédits**... op. cit, p. 182

(32) مصدر الهامش 17.

(33) **Villes et Tribus**, op. cit, T : II, p. 55

(34) J. Goulven, op. cit, p. 55

(35) مرجع الهامش 33، ونفس الصفحة.

2- صناعة النسيج والألبسة

كانت الصناعة النسيجية تحتل موقعاً متميزاً من بين صناعات المدينة، إلى جانب صناعة الجلد. ومن علامات ذلك أنها كانت تضم، كما هو الحال في فاس، ثلاث حناطي هي حنطة درازي الصوف، وحنطة درازي القطن، وحنطة الحرير (الحرّارة). وكانت محلات الدرازة – وهي تحريف عامي لكلمة الطرازة – منتشرة في جل أحياء المدينة، خصوصاً منها أحياء مولاي إبراهيم والسويقة والجزاء وبوقرون والسوق الكبير (زنقة القناصل). وكانت ملكيات تلك المحلات موزعة بين الخواص من جهة، والأحباس من جهة أخرى[36].

أ- صناعة الصوف

باستثناء عملية جز الصوف التي هي من عمل الرجال، فإن بقية مراحل إعداد الصوف من غسل وندف ونفش (تقرشيل) وغزل، في شكل كرات من خيوط السدى والطعمة، هي من عمل المرأة[37]. وبوصولها إلى يد الدرازين، حيث كانت تباع في سوق الغزل – الواقع خارج زنقة القناصل في قدم قصبة الأوداية – كانت تنسج منها، بواسطة الأنوال أو المرمات[38]، ملابس وأفرشة ذات جودة عالية، كان بعضها يحظى بشهرة عالية تتجاوز حدود البلد.

---

(36) كان في ملك أحباس كبرى الرباط سنة 1808 : 11 طرازاً كاملا وحظين من طرازين وطرازين ضمن الألاك الجزائية. ولم يبق منها في إحصاء 1915 سوى 8 طرازات.
وبالنسبة للطرازات التابعة لبقية الأحباس الأخرى فقد كانت موزعة مع بداية الحماية وفق ما يلي : 4 طرازات وربع طراز في ملك أوقاف الضعفاء والمساين ؛ وطرازان في ملك الزاوية القادرية ؛ وطرازان في ملك الزاوية المعطاوية ؛ وطراز واحد في ملك الزاوية الناصرية ؛ وطراز آخر في ملك ضريح سيدي لحسن بنسعيد، أي ما مجموعه عشرة طرازات وربع طراز، ضمن وثائق ن.أ.ر.

(37) حول تقنيات غزل الصوف من قبل المرأة وما كان يرافقها من طقوس وترتيلات انظر :

Henri Basset, Les rites du travail de La laine à Rabat, in **Hespéris, Année 1922**, T : II, pp. 139-160.

(38) النول، جمع أنوال، هو خشبة الحائك أو آلته يُنسج عليها ويُلف عليها الثوب وقت النسج، وتسمى أيضاً بالمنول، جمع مناويل. أما المرمّة، كأداة عمل، فتستعمل في صناعة الأشياء الصغيرة مثل المناديل والكرازي (الحزم).

ومن أهم ما كان يتم نسجه من ملابس صوفية الحياك والجلاليب والبرانس والكرازي ؛ ومن الأفرشة الزرابي والتلاليس والبطانيات. وبالرغم من تهافت الأجانب على مادة الصوف بقصد تصديرها وترادف القحوط وما كان يترتب على ذلك من أزمات وغلاء، فإنه إلى حدود العام 1900 كان ما يزال في الرباط حوالي 30 طرازاً خاصاً بنسج الصوف، مقابل 28 طرازاً في سلا[39]. والواقع أن العبرة ليست بعدد الطرازات، بل بعدد الأنوال الموجودة في كل طراز. وفي هذا الخصوص أشارت دراسة فيكتور شامبيون إلى أن عدد الأنوال الموجودة في الرباط الخاصة بنسج الملابس الصوفية لم يكن يتجاوز في العام 1886 : 60 نولا. وإذا افترضنا أن كل طارز كان يتوفر كحد أدنى على نولين، جاز أن نقول إن الرقم أعلاه (أي 30 طرازاً) لا يخلو من بعض المصداقية. لكن الذي وقع، يضيف شامبيون، أنه بعد حوالي ثلاثين سنة، وبالضبط في العام 1916، لم يبق منها سوى 9 أنوال، يشتغل على كل نول ثلاثة من النساجين، أي ما مجموعه 27 نساجاً، دون أن يوجد من بينهم أحد من المتعلمين، وهذا الانهيار التام لهذا القطاع يجد تفسيره في ارتفاع أثمان الصوف بشكل مهول بسبب الحرب، حيث قفزت من 20 ريالا للقنطار قبل الحرب إلى 90 ريالا سنة 1916. مما ترتب على ذلك إقلاع الناس عن اقتناء الملابس الصوفية وكذا إقلاع العائلات الرباطية عن تعليم أولادها حرفة لم يعد دخلها يحقق الحد الأدنى من المعيشة[40].

غير أن الكلام عن الصناعة الصوفية في الرباط سيظل ناقصاً جداً ما لم نشر إلى إحدى الصناعات التي كانت تشكل، دون منازع، أهم صناعة على الإطلاق في المدينة، بل وفي المغرب برمته، ونقصد بذلك صناعة الزرابي. ومن خاصيات هذه الصناعة، كما هو الشأن بالنسبة للغزل، أنها كانت من عمل المرأة، وتتم داخل المنازل. ومن ثم كان من الصعوبة قبل العام 1900 تحديد عدد الصانعات وكذا عدد الأنوال المستعملة لأنها، من جهة، لم تكن تتوفر على حنطة، ومن جهة أخرى لم يكن بإمكان أي أجنبي ولوج تلك المنازل. وهذا ما أشار إليه القنصل الفرنسي أنطوان دوكور في أحد تقاريره المؤرخة في العام 1900[41]. لكن بفضل إقامته الطويلة

(39) تقرير القنصل الفرنسي أنطوان دوكور المشار إلى مصدره في الهامش (17).

(40) V. Champion. op. cit, p. 132

(41) المشار إلى مصدره في الهامش (17)، ص. 350.

في المدينة وبفضل «تحرياته المضنية»، على حد تعبيره، توصل إلى بعض الأرقام التقريبية عن هذه الصناعة، مضمنها أنه كان يوجد في الرباط خلال هذه السنة (1900) 245 نولا، تنتج سنوياً 1940 زربية[42]. ولم تكن المعلمة تملك في منزلها على العموم سوى نول واحد، ومن النادر مَن تملك نولين إلى ثلاثة. وكان يشتغل على كل نول من 2 إلى 4 صانعات ومتعلمات، بحيث إن عددهن كان يرتبط بحجم الزربية المصنوعة، والتي في أقصى الحالات لم يكن طولها يتجاوز ثمانية أمتار وعرضها ثلاثة أمتار، وذلك بسبب أن طول وعرض غرف المنازل لم يكن يتجاوز هذا القياس.

والعنصر الجديد الذي طرأ على هذه الصناعة، يضيف القنصل دوكور في تقريره، أنها كانت في ما مضى تمارس من قبل نساء وفتيات ذوات أصول قروية، لكن بحكم عائداتها المربحة أصبح ينظر إليها بعين التقدير من قبل الفتيات المنتميات إلى عائلات حضرية عريقة. وهكذا بدل الاقتصار على التطريز بالحرير على الأجواخ القطنية المستوردة من بريطانيا أصبحن يتعاطين، بشكل متزايد، هذه الصناعة، ونمت بين الصانعات روح المنافسة. ومن أجل إتقان هذه الصناعة تم تأسيس مدارس تطبيقية في المدينة – داخل المنازل – تحت إشراف معلمات لتعليم الفتيات الصغيرة حرفة النسج وعقد الخيوط والرسم واحتساب الألوان. والمتخرجات من هذه المدارس يصبحن صانعات ماهرات متخصصات في صناعة زرابي ممتازة بأجور محترمة.

وحسب تقديرات شامبيون فإنه لم يعد يوجد في المدينة من الأنوال الخاصة بصناعة الزرابي في العام 1916 – جراء الأزمة المشار إليها أعلاه – سوى 80 نولا، أنتجت حوالي 600 زربية من حجم ثمانية أمتار مربعة. وكان يشتغل على كل نول من 3 إلى 6 صانعات، بالإضافة إلى عدد من المتعلمات (من 5 إلى 6). وكانت أجورهن متباينة : فأجرة الصانعة الماهرة تصل إلى 1,25 بسيطة في اليوم، وأجرة الصانعة العادية بسيطة في اليوم، هذا علاوة على وجبة الفطور ووجبة الغذاء وتناول الشاي مرتين

(42) في حين أن مدينة سلا كانت متخصصة في صناعة نوع خاص من الزرابي ذات جودة أقل تسمى بـ «الحنابل»، كانت تستعمل كغطاء في فصل الشتاء. وقدر إنتاجها السنوي (عن العام 1900) بحوالي 3120 حنبلا وعدد أنوالها بـ 260 نولا، ن.م.

في اليوم. أما المتعلمات فلم تكن تقدم لهن أي أجرة، بل هن اللواتي كن يقدمن في كل شهر بسيطة إلى معلمتهن، كمقابل لتعلمهن الصنعة. وفي الآن ذاته، كن يستفدن بدورهن من وجبة الفطور وتناول الشاي مرتين في اليوم[43].

وبالنسبة لأثمان الزرابي فقد كانت متباينة، تبعاً لحجم كل زربية ومستوى جودتها. وفي خصوص الأحجام فإن الوثائق المغربية كانت تميز بين زرابي كبيرة وأخرى متوسطة وثالثة صغيرة. فأما الكبيرة فهي من اثني عشر ذراعاً، والمتوسطة من ثمانية أذرع، والصغيرة من ستة أذرع. وكما هو معلوم فالذراع، كوحدة قياس، يساوي حوالي نصف متر. وعلى سبيل المثال كان ثمن الزربية من 12 ذراعاً سنة 1895 : 35 ريالا، وفي العام 1902 : 38 ريالا، وثمن الحنبل، بنفس القياس ونفس السنة (1902) : 14,5 ريالا[44]. في حين تراوح ثمن زربية طولها 5 أمتار وعرضها من 1,8م إلى مترين سنة 1909 بين 150 و160 بسيطة[45]، أي من 30 إلى 32 ريالا. وتبعاً لارتفاع أثمان الصوف من 20 ريالا للقنطار قبل الحرب إلى 90 ريالا سنة 1916، فإن أثمان الزرابي ارتفعت بدورها بما يزيد على أربع مرات.

ومن أجل الحفاظ على جودة أصالة الزربية الرباطية كان السلطان المولى عبد الرحمان بن هشام قد أصدر ظهيراً موجهاً إلى كل الدلالين المكلفين ببيع الزرابي – حيث كانت تباع في القيسارية – بمنعهم من بيع زربية مصنوعة بالمواد الكيماوية (الغبرة الرومية)، وأوكلت للمحتسب مهمة إتلاف كل زربية لم تستخدم مواد الصباغة الطبيعية. وبالرغم من أن هذا الظهير ظل ساري المفعول إلى ما بعد توقيع عقد الحماية فإن عملية الإتلاف لم تعد قائمة، وكان من عاقبة ذلك أن فقدت الزربية اعتبارها السابق و لم تعد تحظى بنفس التقدير[46].

---

(43) V. Champion, op. cit, pp. 180-181

(44) استقينا هذه المعطيات، أساساً، من وثائق الخزانة الحسنية، انظر على سبيل الأثال المحافظ : 47 و3/431 و14/409 و18/409.

(45) Dr. Mauran, **Le Maroc d'aujourd'hui et de demain**, Rabat, op. cit, p. 84

(46) V. Champion, op. cit, p. 181

ب ـ صناعة القطن

اشتهرت أحواز سلا من قديم بزارعة القطن والكتان. وكان من نتيجة ذلك استفادة الرباط – نتيجة الجوار – من هاتين المادتين لصناعة كميات وافرة من الحياك والمناديل (الفوط) ومختلف أنواع الملبوسات (قمصان وصدريات وسراويل وعمامات وكرازي). ومما ذكره الفقيه الدكالي السلاوي في «إتحافه» – الذي انتهى من تأليفه في العام 1895/1313 – أن طرازات القطن والكتان في العدوتين « كانت تكاد أن لا تحصى كثرة»، إلا أن أمرها بدأ في التقهقر «في أيام مولانا سليمان وما بعده من أيام مولانا عبد الرحمان» وذلك بسبب منافسة المنسوجات الأجنبية وإقبال الناس عليها لأنها كانت «ألطف وأخف وأرخص ثمناً وأق كلفة». وكان من عاقبة ذلك، يضيف الفقيه الدكالي، «أن انقرضت صناعة الحياكة من سلا والرباط وافتقر أهلها وضعف حالهم، كما وقع ذلك بغالب الحرف. وهذا من المضرات التي لحقت العدوتين وصيرتهما عرضة للافتقار، بدفع ما في أيدي الناس من النقود والاحتياج إلى الغير في الملبوسات والمصنوعات وغير ذلك[47].

وما تجدر إضافته، على هامش هذه الصورة القاتمة، أن السلطان محمد بن عبد الرحمان بن هشام حاول الحد، مؤقتاً، من منافسة المنتجات الأجنبية حيث أعطى أمره للنائب بركاش في العام 1863 باستيراد ماكينة لتنظيف القطن من بريطانيا وتوجيهها إلى الرباط، على شاكلة الماكينة التي كانت قد وصلت في السنة ذاتها إلى مراكش[48]. وفي الان ذاته تم تخصيص الأراضي المخزنية الواقعة في ولجة سلا لزراعة القطن[49]. بيد أن هذه المحاولات المحدودة ما كان بإمكانها أن تنافس إنتاج الماكينات الأجنبية وكذا القطن الجاهز الوافد خصوصاً من ما نشيستر.

---

(47) محمد بن علي الدكالي، م.س، ص. 39-41.

(48) رسالة من السلطان إلى النائب محمد بركاش بتاريخ 20 ربيع الثاني 15/1279 أكتوبر 1863، أوردها : عبد الرحمان بن زيدان، **الإتحاف**، ج 3، م.س، ص. 564.

(49) انظر على سبيل الأمثال القائمة الحسابية المتعلقة بمصاريف أميني مرسى العدوتين في العام 1281/ 1864-1865، ضمن وثائق خ. ح (والذي كان يشرف على هذه الزراعة هو عامل سلا).

ومع ذلك، وإلى حدود العام 1900 كان يوجد في الرباط حوالي 50 طرازاً لنسج القطن، مقابل 18 طرازاً في سلا[50]. في حين تراوحت أعداد درازي القطن في الرباط سنة 1886 بحوالي 200 معلم و350 إلى 400 صانع. لكن بعد ثلاثين سنة (1916) وقع الانهيار الشامل، حيث لم يبق منهم سوى 13 معلماً و8 صناع و3 أو 4 متعلمين. وعلة هذه الأزمة الخانقة التي طالت هذه الحنطة تعزى، أساساً إلى غلاء القطن المستورد من مانشيستر بمائة في المائة، جراء الحرب[51].

ج- صناعة الحرير

اشتهرت الرباط إلى جانب عدد من المدن المغربية، خصوصاً منها سلا وتطوان وفاس ومراكش، بتربية دودة القز التي كانت تدر إنتاجاً وافراً من الحرير الممتاز[52]. إلا أن المنافسة الأجنبية قضت بالتدريج على الإنتاج المحلي من مادة الحرير وأصبحت الرباط، إسوة بغيرها من المدن، تعتمد على الحرير المستورد من الخارج. وبفعل ندرته، جراء الحرب الكونية الأولى، لم يبق في المدينة من نساجي الحرير المسلمين (الحرارة) في العام 1916 سوى 15 معلماً و40 متعلما، كانوا متجمعين بزنقة الحرارين المتصلة بشارع القناصل. وكان عملهم مقتصرا على حل الحرير الخشن وغزله وتهيئته في مكبات[53].

وقد كان الحرير يستعمل بكميات وافرة من قبل المطرزات الرباطيات سواء في تطريز المواد المرتبطة بأثاث الدار، كالستائر والوسائد والمناديل والتلميطات، أو الملبوسات، كالسباني والكرازي واللثوم والدفائن. ومن خاصيات هؤلاء المطرزات أنهن كن منحدرات من أصول رباطية، ومتوفرات على حس فني، وكن يتعلمن الحرفة، وهن صغيرات السن، على يد معلمات في دورهن مقابل أدائهن أجرة شهرية[54].

---

(50) تقرير القنصل الفرنسي أنطوان دوكور المشار إلى مصدره في الهامش (17).

(51) V. Champion, op. cit, p. 132

(52) حول كيفية تربية هذه الدودة انظر على سبيل المثلا : أحمد الرهوني، **عمدة الراوين في تاريخ تطاوين**، ج 1، تحقيق جعفر السلمي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية – تطوان وجمعية تطاوين أسمير، 1988، ص. 246-247.

(53) V. Champion, op. cit, p. 133

(54) لمزيد من التفاصيل حول مطرزات الرباط انظر :

Christiane Brunot-David, **Les Broderies de Rabat, T : 1**, I.H.E.M. Rabat, 1943

كما كان يستعمل أيضاً من قبل عدد من المطرزين اليهود كشرائط مضفورة في تزيين القفاطين والصدريات، وقدرت أعدادهم في العام 1902 بـ 12 مطرزاً[55].

د ـ حرفة الخياطة

يتبين من الوثائق المغربية أن حرفة الخياطة في الرباط بقدر ما كانت مزدهرة بقدر ما كانت تحظى أيضاً بشهرة خاصة. ولا أدل على ذلك من أن المدينة كانت تتكفل، من وقت لآخر، بخياطة الملابس العسكرية، من قفاطين وفرجيات وقمصان وسراويل، وكذا بخياطة ملبوسات السلاطين، خصوصاً منها الفرجيات والبرانس والجلابيب.

وكانت هذه الحرفة تضم حنطتين، إحداهما خاصة بالخياطين المسلمين، والأخرى خاصة بالخياطين اليهود، هذا فضلا عن الخياطات اللواتي كن يشتغلن في دورهن (مسلمات ويهوديات).

ولقد كان من الطبيعي إزاء غلاء الصوف والقطن وتوقف صادرات الجلابيب المخططة إلى وهران والجزائر والإسكندرية والقاهرة أن تتقلص أعدادهم، بحيث لم يبق من الخياطين المسلمين في العام 1916 سوى 20 معلماً، كان ستة منهم يشتغلون لحساب التاجر الفرنسي بيتون (Biton) الذي رسا عليه مزاد تزويد الجيش بالملابس العسكرية، والذي كان يشغل 60 صانعاً و60 متعلماً[56].

أما الخياطون اليهود فقد كان عددهم في العام 1902 : 22 خياطاً بالاضافة إلى 10 خياطات[57]. ثم ارتفع العدد قبل الحرب إلى 30 معلماً و10 متعلمين. لكن ابتداءً من شتاء 1916، وبسبب ندرة الجوخ المستورد، لم يبق مشتغلا منهم بانتظام سوى 3 أو 4 معلمين مع صنّاعهم[58].

---

(55) J. Goulven, op. cit, p. 143

(56) V. Champion, op. cit, p. 133

(57) J. Goulven, op. cit, p. 43

(58) V. Champion, op. cit, p. 133

ومن جهة أخرى أشار الطيب موران إلى أن عدد آلات الخياطة التي كانت توجد في الرباط وسلا سنة 1909 تجاوز 3000، وأن النساء هن اللواتي كن يشتغلن على هذه الآلات، في منازلهن[59].

هـ ـ صناعة الصباغة

من بين الحرف التي ارتبطت بصناعة النسيج، سواء بالنسبة للصوف أو القطن أو الحرير، حرفة الصباغين. وكانت مواد الصباغة المستعملة في الرباط وفي غيرها من المدن المغربية، بل في مجموع بلدان شمال إفريقيا، تستند إلى مواد نباتية أو حيوانية هي بالتحديد :

- القشينية، وهي عبارة عن حشرة كانت تستورد خصوصاً من إسبانيا، ويستخرج منها، بعد تجفيفها وسحقها، مادة حمراء.
- الأنديكو (النيلة)، وكان يتم الحصول على هذه المادة من تخمير أوراق شجر الأنديكوتي الذي كان يستورد من مصر والهند وجاوا، ويستخرج منه مادة زرقاء.
- الفوة، كانت هذه النبتة تنمو بوفرة في ضواحي مراكش. ويستخرج من جذورها، بعد التجفيف والسحق، مادة ذات لون وردي ورماني.
- الليرون، وهو عبارة عن نبات غابوي، ينمو في المغرب ويعطي مادة ذات لون أصفر.
- اللزاز، وهو أيضاً نبات ينمو في شمال إفريقيا ويعطي مادة ذات لون أصفر مائل إلى الخضرة.
- قشر الرمان، ويعطي لوناً أسود.
- وأخيراً الحناء، وكان مجال استعمالها محدوداً بفعل غلاء ثمنها، وتعطي لوناً أصهباً[60].

---

(59) Dr. Mauran, op. cit, p. 75

(60) Christiane Brunot-David, op. cit, pp. 49-51 ; Prosper Ricard, Tapis de Rabat, in **Hespéris**, année 1923 ; T : III, p. 126.

وقد قدر بوميي عدد دور الصباغة الموجودة في العدوتين في العام 1856 بـ 10، كانت تضم 42 صبّاغاً أنتجوا 115000 كيلوغرام من مواد الصباغة. وفي العام 1865 ارتفع عدد الدور إلى 12، كانت تضم 80 صبّاغاً. وتبعاً للأزمة الحادة التي طالت مواد الصوف والقطن والحرير منذ اندلاع الحرب وما رافقها من غلاء، لم يبق في الرباط من هؤلاء الصباغين في العام 1916 سوى 7 متعلمين وصانعين و5 متعلمين[61]، بموضعهم القديم الواقع في حومة وقاصة.

3- صناعة الفخار

كانت صناعة الفخار ثالث أهم صناعة اشتهرت بها الرباط في القرن التاسع عشر بعد صناعة الجلد وصناعة النسيج. ومما سجله الفقيه الدكالي في خصوص هذه الصناعة (في العام 1895) قوله : «وأما صناعة الفخار فلا زالت من أعظم الحرف بالعدوتين، إلا أنها نقلت جميع معاملها للرباط، و لم يبق من دور الفخار بسلا إلا داران فقط. ويحمل من الفخار المُزَدَّج إلى مراكش وفاس ومكناسة وسائر بلاد المغرب ما يشذ عن الحصر. وكاد هذا النوع المزدّج أن يكونا خاصاً بعدوتي سلا والرباط. وبالرباط يصنع الآجور المزدّج الملون الرفيع المسمى بالزليج، نظير ما يصنع بفاس»[62].

وأما عن سبب شهرة الفخار الرباطي – وكذا السلاوي – في كل أنحاء المغرب فيعزى إلى أن الطين المستعمل في هذه الصناعة – والذي يستخرج من الغدران الممتدة على ضفتي وادي أبي رقراق – كان يمتاز بتحمله النار، نظراً لتوفره على نسبة مهمة من حبيبات الرمل المعروف بصلابته، وهذا ما فات لوطورنو التنبيه إليه عندما أشار إلى الفخارين بفاس كانوا يلبون كل حاجيات المدينة من جميع الأواني «ما عدا الصحون المعدة للطبخ التي لا يصلح لها طين فاس فكانت تستورد من الرباط»[63].

---

(61) V. Champion, op. cit, p. 133

(62) محمد الدكالي، م.س، ص. 41.

(63) روجي لوطورنو، **فاس قبل الحماية**، م.س، ج. 1، ص. 488.

ولأجل هذا السبب أيضاً كان سلاطين المغرب – كما يتبين من الوثائق المغربية – حريصين على تزويد مطابخهم بأواني الطبخ المصنوعة من فخار الرباط (طواجين وطناجير وقدور ومقلات). كما أن هدية أهل الرباط في الأعياد الدينية عادة ما كانت تتضمن حملا أو حملين من الفخار، إضافة إلى «شقق وأطراف من الملف والحرير والكساء».

ومن حيث أعداد دور الفخار، التي كانت تقع تقريباً برمتها في حومة وقاصة، مع وجود بعضها بالقرب من أبواب المدينة[64]، فقد قدرها بوميي في العام 1856 بـ 30، بما في ذلك دور فخار سلا. وفي العام 1865 ارتفع عددها إلى 32. في حين قدر عدد المشتغلين بها، على نفس التوالي، بـ 745 فخاراً ثم بـ 250. ومتى تذكرنا كلام الفقيه الدكالي أعلاه، جاز أن نقول إن جل أولئك الفخارين كانوا مقيمين في الرباط. وإلى حدود العام 1916 كانت هذه الحنطة ما تزال تضم 20 معلماً و100 صانع و30 متعلماً[65]، ما يفيد أن هذه الصناعة لم تتضرر على شاكلة ما وقع للدباغين والخرازين والنساجين، باعتبار أن المادة التي كانوا يعتمدونها لم تتعرض للاحتكار أو الغلاء رغم حصول أحد التجار الفرنسيين في العام 1913 على رخصة لاستغلال التراب المستخرج من الضفة اليمنى لوادي أبي رقراق لمدة خمس سنوات بهدف صناعة الآجور في المحل الذي أحدثه بالقرب من صومعة حسان، مقابل أدائه 20 ريالا في السنة لإدارة الأملاك المخزنية[66].

وقد كانت مصنوعات الفخار من نوعين : الأواني المنزلية، ثم أدوات البناء. فأما الأواني المنزلية فكانت تشمل الطواجين والقدور والطناجير والقصع والصحون والأطباق والزلايف والأقداح (الغراريف) والجرار والأباريق (البرادات) والمجامر

(64) ومن ضمنها دار الفخارة الواقعة أمام دار الراعي، بين باب الأحد وحوانيت الطرافة، التي كانت في ملك المسمى محمد المغراوي والتي باعها للقنصل الفرنسي لوريش في العام 1907/1325 بـ 1000 ريال، حيث قام بتحويلها إلى أرويين. انظر : الرسم العقاري 899ر، م.ع.ر.
ونشير، من جهة أخرى، إلى أن هذه الدور الفخارية كانت كلها في ملك الخواص، ولم يكن في ملك الأحباس أو المخزن أي دار.

(65) V. Champion, op. cit, p. 134

(66) انظر نسخة من هذه الرخصة المؤاخة في 9 جمادى الأولى 17/1331 أبريل 1913 في خ.ص بسلا، السلسلة ا ـ أ ـ مح. 18، الوثيقة 1913.

والقناديل والأصص (محابق النوار). وقد كان بعض هذه المنتجات من النوع الذي أسماه الفقيه الدكالي بـ «الفخار المزدّج» أو المزلّج، وهي القطع التي تكون ملونة بألوان مختلفة، وذلك عن طريق غمس القطع الفخارية، بعد جفافها وقبل إدخالها الفرن، في محلول الرصاص (الخفيف) والنحاس – بعد صهرهما في حرارة مرتفعة – مع إضافة قليل من مسحوق الزجاج والتراب، ثم إدخالهما بعد ذلك إلى الفرن[67].

وأما أدوات البناء فكانت تشمل، أساسا، قواديس الماء والقرمود والآجور المزدج الملون المسمى بالزليج.

وإذا كان السلاطين حريصين على تزويد مطابخهم بالأواني المصنوعة في الرباط، كما سبقت الإشارة إلى ذلك قبل قليل، فإن فخاري هذه المدينة كانوا في الآن ذاته يزودون السلاطين بكميات وافرة من الزليج الملون كلما رغبوا في إصلاح أو تجديد بعض إقاماتهم. ومن أمثلة ذلك أن السلطان مولاي عبد العزيز طلب من أمناء مرسى العدوتين في صيف 1896 شراء 163100 «من الزليج على ألوانه، براية وغيرها» وتوجيهه إلى مراكش على يد المحتسب[68].

4- صناعة المعادن

كانت الصناعة المعدنية متجمعة في حومة وقاصة، بمحاذاة رحبة الزرع. ولم يبق من حناطيها إلى تاريخ توقيع الحماية سوى ثلاث حناطي هي حنطة الحدادين، وحنطة القزادرية والصفارين (النحايسية)[69]، ثم حنطة الصياغين.

---

(67) لمزيد من التفاصيل حول طريقة صنع الفخار انظر على سبيل المثال : عثمان عثمان إسماعيل، **دراسات جديدة في الفنون الإسلامية والنقوش العربية بالمغرب الأقصى**، دار الثقافة، 1977، ص. 96 وما بعدها.

(68) رسالة من المحتسب عبد الخالق فرج إلى السلطان بتاريخ 16 ربيع الأول 25/1315 غشت 1896، خ.ح، مح. 409/18.

(69) ضمن وثيقة بعنوان : «بيان الحناطي الذي بهذه الحضرة الرباطية بتاريخ 6 رجب 9/1334 ماي 1916»، م.م.و. وكان أمين الحدادين إبانها هو الحاج إبراهيم روديا‌س، في حين كان محمد التطواني أميناً على كل من حنطتي القزادريين والصفارين. أما أمين الصاغة فقد كان يهودياً و لم تشر إليه هذه الوثيقة والذي أشار إليه، بشكل عابر، هو فيكتور شامبيون في دراسته آنفة الذكر (ص. 133) دون أن يذكر اسمه.

أ ـ الحدادون

كانت أشغال الحدادين تكثر، بشكل خاص، في ثلاث مناسبات. الأولى قبل الحرث، حيث تزدهر صناعة سكك الحرث ؛ والثانية قبل الحصاد، حيث يصنعون المناجل ؛ والثالثة قبل جز الصوف، حيث يتعاطون صناعة المقصات. وما عدا هذه المناسبات فقد كانوا يصنعون مختلف الأدوات الحديدية ذات الاستعمالات المتنوعة، مثل الفؤوس والعتلات والمناقيش وحوذات الدواب (الصفائح) والمواقد (الكوانين) والمزاليج والأقفال والمفاتيح الضخمة والشبابيك والمسامير. إلا أن إنتاج هذه المصنوعات تقلص بشكل كبير مع الاحتلال. أولا بسبب جودة المنتجات الأوربية ؛ وثانياً لتقلص المصنوعات التي كانت تنتج لحساب المحلات السلطانية ؛ وأخيرا لارتفاع ثمن الحديد الذي قفز من 30 إلى 80 فرنكاً للقنطار جراء الحرب باعتباره من المواد المستوردة. وعلى هذا الأساس تقلص عدد الحدادين من 64 سنة 1914[70] إلى 51 سنة 1916[71].

ب ـ القزادرية والصفارون

من بين المعطيات التي أوردها شامبيون في خصوص صناعة القزدرة أنها كانت تضم في العام 1916 : 6 معلمين و6 متعلمين وأن شغلهم الأساسي كان يتمثل في صقل وإصلاح أواني الطبخ كالقدور المعدنية والطناجير وأباريق الشاي والقهوة والمحامر، بحيث لم يعد من بينهم أي أحد تقريباً يشتغل في صناعة أواني جديدة لأن الناس أصبحوا يفضلون شراء الأواني المستوردة من أوربا لجودتها ورخص أثمانها[72].

غير أن العنصر الغائب في هذه المعطيات هو أن صناعة القزدرة – القائمة على مواد القصدير والحديد الأبيض والنحاس الأصفر (النحايسية أو الصفارين) – كانت قبل هذا التاريخ تمارس، في الآن ذاته، من قبل كل من المسلمين واليهود. وحسب تقديرات مدير مدرسة الرابطة الإسرائيلية بالرباط سنة 1902 فإن عدد

(70) كانوا موزعين وفق ما يلي : 21 معلماً و14 صانعاً و29 متعلماً، انظر :
Villes et tribus, op. cit, T : 2, p. 52

(71) منهم 17 معلماً، ولدى كل معلم صانع ومتعلم، انظر : V. Champion, op. cit, pp. 133-134

(72) م.س، ص. 134.

القزادريين اليهود بلغ 15 قزدرياً[73]. ومن جهة أخرى، أشار الفقيه الرهوني إلى أن صناعة القزدرة في تطوان كانت من نوعين. أحدهما خاص بالمسلمين وكان مقتصراً على صنع الطناجير والبرم ودلاء النحاس والكساكس، والنوع الثاني خاص باليهود وكان مقتصراً على صنع أواني القصدير من أباريق وفوانيس وغيرها[74]. وفي هذا السياق أشار لوطورنو بدوره إلى أن بعض يهود فاس امتهنوا حرفة القزدرة (السمكرية) وصناعة الفوانيس، وكانوا يعملون تقريباً لسد حاجيات الملاح وفاس الجديد فقط، تاركين زبناء المدينة لزملائهم المسلمين، وذلك لتلافي كل منافسة بين الطرفين[75].

ج- الصاغـة

كانت جل حوانيت الصاغة–الواقعة يمين الخارج من رحبة الزرع – في ملك الأحباس الكبرى : 15 حانوتاً سنة 1915[76]. وكان جل الصاغة من اليهود، ذلك ما كان عليه الوضع في العام 1916 : فمن أصل 17 معلماً و10 صناع و17 متعلماً لم يكن يوجد من الصاغة المسلمين سوى معلم واحد وصانعين ومتعلم واحد، والباقي كانوا كلهم من اليهود[77]. وعلى غرار ما كان عليه الأمر في باقي المدن، فقد كانوا ينقسمون إلى صنفين : صانعي الحلي الذهبية (الذهابة)، وحليهم موجهة، أساسا، للنساء الثريات ؛ وصانعي الحلي الفضية (النوقرة)، من خلاخيل ودمالج وأقراط وسلاسل، وهي معدة للقرويات والفئات الفقيرة. وقد كانت هذه الصناعة تخضع لمراقبة المخزن – على يد المحتسب – تلافياً لكل غش في الميزان «وذلك هو السر في جعل طابع المخزن على كل مصوغ بمحل الاختبار ولو قارب أن يكون تافهاً»[78].

---

(73) J. Goulven, op. cit, p. 143

(74) أحمد الرهوني، **عمدة الراوين**، م.س، ج. 1، ص. 225-226.

(75) روجي لوطورنو، م.س، ج. 1، ص. 505.

(76) كناش إحصاء أملاك الأحباس الكبرى بالرباط عن العام 1333هـ/1915م، ن.أ.ر.

(77) V. Champion, op. cit, p. 133

(78) رسالة من السلطان إلى محتسب مراكش عبد الله البوكيلي بتاريخ 24 رجب 1309/23 فبراير 1892، كناش 3410د، خ.ع، ص. 165.

وقد كان للحرب أثرها العميق في تدهور هذه الصناعة بسبب الغلاء الفاحش لأثمان المواد الأولية، حيث ارتفع ثمن الكيلو من الفضة من 28 ريالا حسنية إلى 40 ريالا، وقل الذهب إلى حد الاختفاء إثر منع تذويب السكة الذهبية، وقفز ثمن الرهج – المستخدم في محص الذهب – من ريالين إلى 28 ريالا للكيلوغرام، ومن ثمة اقتصر عمل الصاغة على الترميمات[79].

د ـ صناعات اندثرت

وإلى جانب كل هذه الصناعات المعدنية يلزم الإشارة إلى صناعتين أخريين تعرضتا باكراً إلى الاندثار. أولاهما صناعة سك النقود. وقد ظلت قائمة، على الأقل، إلى حدود عهد السلطان المولى عبد الرحمان. وقد كانت تقوم، في جزء منها، على تذويب المدافع المعيبة التي كان يعسر إصلاحها، أما إن كانت من النوع القابل للإصلاح – وحيث اشتهر الذمي الزكوري الرباطي بإصلاحها – فإن السلطان كان يحظر تذويبها «وضربها فلوساً»[80]. ومما ورد في تقرير القنصل بوميي، آنف الذكر، أنه كان يوجد في العدوتين سنة 1856 ثلاث دور لضرب السكة، يعمل فيها أربعون سباكاً، أنتجت 60.000 كيلوغرام من الفلوس، قيمتها 67980 فرنكاً.

والصناعة الثانية التي تعرضت بدورها إلى الاندثار – وإن في تاريخ لاحق – هي صناعة الأسلحة. ويستفاد من إحدى رسائل السلطان المولى عبد الرحمان المؤرخة في العام 1832 أن صناعة البنادق (المكاحل) في الرباط كانت منذ هذا التاريخ قد بدأت تتعرض للاندثار. ومن أجل شحذ همة المعلمين المختصين في هذه الصناعة «وإحياء صنعتهم» أمر السلطان قائد تطوان بصنع 600 مكحلة وتوجيهها إلى قائد الرباط «والمراد بإعمالها هنا نفع المعلمين وإحياء صنعتها فلذلك لم نبعث عليها من بر النصارى»[81].

---

(79) V. Champion, op. cit. p. 133

(80) رسالة من السلطان إلى محمد أشعاش بتاريخ 4 ربيع الأول 1258/15 أبريل 1842، م.و.م.

(81) رسالة من السلطان إلى محمد أشعاش بتاريخ 30 ربيع الأول 1248/27 غشت 1832، أوردها : محمد داود، **تاريخ تطوان**، المطبعة الملكية، الرباط، 1978، ج. 8، ص. 281-282.

وقد كان صُناع البنادق موزعين إلى ثلاث حناطي، بحسب تخصصهم. فهناك الجعابية الذين يصنعون الجعاب التي تملأ بالبارود، والسرايرية الذين يصنعون القنوات الخشبية التي تركب فيه الجعاب، ثم أخيراً الزنايدية الذي يصنعون الزنادات (صفائح آليات القذف).

وحسب تقديرات القنصل بوميي فقد كان يوجد في العدوتين سنة 1865 : 24 داراً من دور السلاح، يعمل فيها 95 شخصاً، أنتجوا 5000 قطعة، بلغت قيمتها 150.000 فرنك. وقدّرها القنصل البريطاني وولدريج سنة 1872 بـ 10 دور، كانت تشغل حوالي 60 شخصاً[82].

ولقد كان من نتيجة اعتماد المخزن كلية على الأسلحة النارية المستوردة من الخارج، وكذا تفاحش ظاهرة تهريب الأسلحة الأجنبية ذات الجودة العالية أثرهما في إفلاس هذه الصناعة المحلية، وذلك قبل توقيع عقد الحماية بسنوات، و لم يبق منها سوى أسماء عائلية رباطية عريقة ظلت شاهدة على ماضي هذه الصناعة مثل أسرة الزنايدي وأسرة السرايري.

5- صناعة الخشب

كانت محلات صناعة الخشب تنتشر، أساساً، في محج السويقة، ابتداءً من الجوطية إلى حدود سوق السباط، في اتجاه رحبة الزرع. وكانت هذه الصناعة تتكون من حنطتين : حنطة النجارين وحنطة الخراطين.

أ ـ النجارون

كان النجارون يعتمدون في عملهم على خشب أشجار البلوط والعرعار الذي كان يجلب – على يد «المزابرية» – من غابة المعمورة المجاورة لأحواز سلا وبعض قبائل زمور[83]، وكذا على خشب أشجار الصنوبر المستورد جاهزاً من أوربا.

(82) J.L. Miège. Documents inédits sur L'artisanat de Rabat et Salé, op. cit, p. 181

(83) من بين القبائل التي كان يتكرر ذكرها في الوثائق المخزنية والتي كان المخزن يكلف قوادها بحراسة الغابة نجد عامر وحصين والسهول بالنسبة لأحواز سلا، وبني عمرو وآيت بلقاسم بالنسبة لزمور.

وكانوا يعالجون هذه الأخشاب بحسب تخصصاتهم : فمنهم من كان يصنع المواد المستعملة في البناء، كجوائز السقف والأبواب والشبابيك وألواح الطابية ؛ ومنهم من كان يصنع مواد الأثاث المنزلي، كالكراسي والطاولات والأسرة والصناديق والمرافع ؛ ومنهم من كان يصنع القوارب، ومن ضمن هؤلاء من كان يشتغل في الورشة المخزنية المخصصة لإصلاح وصناعة القوارب، المسماة بـ «المنجرة»[84]، باعتبار أن المخزن كان هو المالك الوحيد للقوارب التي تقوم بتفريغ حمولة السفن التجارية الأجنبية وشحنها بالبضائع المحلية. وبالمنجرة أيضاً كان يتم – من خشب العرعار – صنع الكراريط، وهي العربات التي كانت تحمل عليها المدافع أثناء تنقلاتها[85].

ومن حيث أعداد هؤلاء النجارين فإن الرقم الذي نتوفر عليه يعود إلى العام 1916، حيث كانوا موزعين وفق ما يلي : 35 معلماً و12 صانعاً و18 متعلماً[86]، أي ما مجموعه 65، ليرتفع عددهم في العام 1924 إلى 101[87].

(84) كانت هذه المنجرة تقع على مقربة من مرسى الرباط، في الهواء الطلق، بمحاذاة سيدي مخلوف، في قدم جرف حومة وقاصة. و لم يكن عدد القوارب المخصصة لعمليتي الشحن والتفريغ يتجاوز منذ عهد السلطان المولى الحسن إلى بداية الحماية ستة قوارب ويبدو أن جل صناع هذه القوارب ـ وكذا الكراريط ـ كانوا من أهل سلا.

ولمزيد من التفاصيل حول كل ما يتعلق بصناعة القوارب بهذه المنجرة انظر :

L. Brunot, **La Mer**, op; cit, p. 297 et suites

ولأخذ فكرة مدققة عن كل ما يتعلق بأنواع المصاريف التي كان ينفقها أمناء مرسى العدوتين على هذه الصناعة ابتداء من فاتح رمضان 1308 إلى 22 قعدة 10/1310 أبريل 1890 ـ 7 يونيو 1893 انظر : الكناش 665، خ.ح.

(85) وقد اشتهر من بين هؤلاء، على عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان، المعلم النجار الغازي السلاوي الذي كان يوجهه السلطان، كما استدعت الحاجة ذلك، إلى عدد من المدن «للنظر في مقدار الكراريط التي تصلح لمدافعه». وقد خلفه في الحرفة، على عهد السلطان المولى الحسن، ابنه المعطي بن الغازي الملقب في الوثائق الرسمية بـ «كبير المعلمين النجارين بالعدوتين»، وثائق خ.ص بسلا.

(86) V. Champion, op. cit, p. 179

(87) L. Massignon, op. cit, p. 22, N° 16

ب ـ الخراطون

وكان عددهم – في العام 1916 – أقل من عدد النجارين : 6 معلمين و6 صناع ومتعلمين[88]. وكانوا يصنعون المواد المخروطة للأثاث المنزلي، كأرجل الكراسي والأسرّة، وأدوات النسج (القرشال لندف الصوف) ومقابض المعاول والفؤوس والمطارق والمذاري وحبات السبحة والأوتاد. ومنهم من كان متخصصاً في النقش والرسم على الخشب (الزواقة).

ومن جهة أخرى، فقد كان بعض اليهود يساهمون بدورهم في الصناعة الخشبية، سواء داخل الملاح أو خارجه. وحسب تقديرات مدير مدرسة الرابطة الإسرائيلية بالرباط، فإن عددهم بلغ في العام 1902 : 5 نجارين[89].

كما يستفاد من إحدى الرسائل التي وجهها قائد الرباط إلى القنصل الإسباني في العام 1896 أن إسبانيا كان يشتغل نجاراً في حي الملاح، ونتيجة أفعاله المشينة بالأخلاق تم طرده من الحي حيث التجأ، صحبة ذمي نجار من المحميين الإسبان، إلى كراء هري خارج الملاح، كانا يمارسان فيه النجارة نهاراً، وفي الليل يحولانه إلى وكر للدعارة (مع العاهرات المسلمات)[90].

6- صناعات البناء

كانت تضم – مع بداية القرن العشرين – ثلاث حناطي، هي حنطة الحجارين والجيارين، وحنطة الزلايجية، وحنطة البنائين.

أ ـ الحجّارون والجيارون

إذا كان الآجور هو المادة الأساسية المستعملة بفاس في تشييد المباني[91]. فإن المواد الأساسية التي كانت تستعمل في أبنية الرباط هي الحجر المنجور والرمل

(88) V. Champion, op. cit, p. 179

(89) J. Goulven, op. cit, p. 143

(90) رسالة من القائد محمد السويسي إلى القنصل الإسباني خوصي ميانا (José Meana) بتاريخ 21 حجة 1313/3 يونيو 1896 : A.E, A.G.A, caja 3400
(وقد التمس منه فيها أن يقوم بإخراجهما من المدينة قبل أن يقع ما لا تحمد عقباه، أي الانتقام منهما من قبل المسلمين وقتلهما).

(91) روجي لوطورنو، م،س، ج. 1، ص. 477.

والجير[92]. وكان كل من الحجارين والجيارين يشكلون حنطة واحدة يشرف عليها أمين واحد[93]. كما كان في ملك الأحباس الكبرى فرنان من أفران الجير، يقعان خارج باب تامسنا، في اتجاه تمارة[94]. وكان عدد كل من الحجارين والجيارين (من المسلمين) في العام 1916 يتكون من 6 معلمين و18 صانعاً[95].

ب ـ الزلايجية

وفي السنة ذاتها كان يوجد 6 من المعلمين الزلايجية، يستخدمون 24 صانعاً و8 متعلمين[96]. وكان زلايجية فاس، إلى جانب بعض الجباصة، يفدون أحيانا للاشتغال لدى بعض الخواص أو في الدور السلطانية. وعلى حد قول المؤرخ الناصري فإ هذه الزخرفة لم تظهر إلا على عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان، مع انفتاح المغرب على التجارة الخارجية واستفادة التجار من ذلك الانفتاح : «... وتأنقوا في البنيان بالزليج والرخام والنقش البديع لاسيما بفاس ورباط الفتح ولاحت على الناس سمة الحضارة الأعجمية»[97].

ج ـ البناؤون

اشتهرت الرباط بأسماء لامعة في حرفة البناء، حيث إن المخزن كان حريصاً على استدعائها باستمرار للعمل في إقاماته بالعواصم التقليدية كلما استدعت الحاجة ذلك. ومن أبرز أولئك المعلمين البنائين، على عهد السلطان المولى الحسن، الحاج محمد سباطة والحاج عبد السلام بناني ومحمد مرسيل ؛ وعلى عهد المولى عبد العزيز برزت أسماء جديدة، كالتهامي الرغاوي وعبد القادر بركاش ومحمد البصيلي ومحمد الحسناوي[98].

---

(92) ذلك ما يتضح من خلال الوثائق المتعلقة بالأبنية السلطانية.

(93) كان أمين هذه الحنطة في العام 1916 هو الحاج المكي الشياظمي.

(94) كناش إحصاء أملاك الأحباس الكبرى عن العام 1333هـ/1915م، ن.أ.ر.

(95) V. Champion, op. cit, p. 179

(96) نفسه، ص. 180.

(97) أحمد الناصري، م.س، ج. 9، ص. 124.

(98) استقينا هذه الأسماء من وثائق خ.ح (وهي تتكرر في عديد من المحافظ).

وتراوح عدد البنائين في العام 1916 الذين كانوا من أصل رباطي بين 25 و30. بيد أن عدد البنائين السلاويين الذين كانوا يشتغلون في الرباط بانتظام كان يتراوح بين 150 و200[99]، هذا علاوة على عدد من الأفاقيين، خصوصاً منهم فئة اللواحة (موالين الطابية) المتخصصين في دك الجدران بواسطة الألواح، وذلك بمزج الرمل بالجير.

وبالإضافة إلى البنائين والحجارين والجيارين والزلايجية كان هناك حرفيون آخرون – ممن سبقت الإشارة إليهم – يساهمون في عملية البناء، كالنجارين والخراطين والزواقين والصباغين والبياضين. ومما ذكره الفقيه الدكالي في هذا الخصوص كشاهد عيان : «كاد أن يكون إتقان البناء خاصاً بالعدوتين في هذه الأعصار لاسيما نقش الحجر وتخريمه بالحفر ومعالات القصور والديار وتنجيدها وإحكام وضعها وتناسق أبوابها وشماساتها وسراجيمها، ثم المعالات على الحيطان بالجير الرطب الشبيه الجبس. ويحفر ذلك الجير برسوم ومقاطعات وكتابات مائلة ثم يلون المحفور بألوان الزواق والصبغ، ثم يجيء من بعد ذلك تلوين السقوف وما اتصل بها بأنواع الأصبغة العجيبة، ثم تفرش الأرض بالزليج المار ذكره والرخام الذي يجلب من بلاد الافرنج، فيخيل للإنسان أنه في بستان»[100].

7- صناعة المواد الغذائية

كانت تضم ثلاث صناعات رئيسية، هي الطحانة والخبازة وتجفيف الملح.

أ ـ الطحانة (الرحويون)

كان يوجد في المدينة قبل توقيع عقد الحماية 35 رحى تقليدية خاصة بطحن الحبوب[101]، منتشرة في كل الأحياء. وكانت ملكيتها موزعة وفق ما يلي : خمس في ملك الأحباس الكبرى[102]، وواحدة في ملك الزاوية

(99) V.Champion, op. cit, p. 134

(100) محمد الدكالي، م.س، ص. 41.

(101) V. Champion, op. cit, p. 134

(102) اثنتان كانتا توجدان في الملاح، والثالثة بباب حومة وقاصة والرابعة بقصبة الأوداية والخامسة بدرب جناوة. وقد ورد في كناش إحصاء أملاك الأحباس الكبرى بالرباط عن العام 1915/1333 أن الرحى التي كانت تقع في قعر الملاح أضحت متهمدة.

الناصرية[103]، وواحدة في ملك الزاوية التهامية وأحباس مسجد الباشا[104]، وواحدة في ملك المخزن[105]. والباقي في ملك الخواص[106].

وعلى غرار ما كان عليه الأمر في بقية المدن، فقد كان الرحويون، وجلهم من أصل سوسي، يتوزعون إلى صنفين : صنف خاص بطحن الحبوب للسكان، وذلك مقابل أجرة محددة عن كل مد، علاوة على استفادتهم من النخالة ؛ وصنف آخر يشترون الحبوب ويتولون طحنها، ثم يبيعون دقيقها ونخالتها لحسابهم الخاص.

وإلى جانب هذه الأرحاء التقليدية الحجرية التي كانت تعتمد على الطاقة الحيوانية في عملية الجر، أدخل الأجانب طاحونتين بخاريتين بين سنتي 1886 و1887. إحداهما كانت في ملك التاجر الفرنسي سيفيراك، والأخرى في ملك التاجر البريطاني جورج فيرنو (G. Fernau) المقيم في الدار البيضاء، والتي كان يستغلها التاجر الألماني هانسين[107]. وفي العام 1909، وفي حي آهل بالسكان، هو حي العلو، أدخل التاجر الفرنسي أوجين بيكاري طاحونة بخارية جديدة رغم أنف السكان والمخزن (نظراً لما أحدثته من ضجيج وإزعاج)، وكانت حجته في ذلك أن التاجر البريطاني جورج فينو سبق له أن أقام طاحونة عصرية من قديم في حي اللوبيرة[108]، وهو بدوره آهل بالسكان !

---

(103) حول هذه الأرحى وكذا تطور سومتها الكرائية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، قبل أن تتحول إلى أروى انظر : عبد العزيز الخمليشي، «جوانب من تاريخ فرع الزاوية الناصرية بالرباط» م.س، ص. 163.

(104) إحصاء أملاك الزاوية التهامية بالرباط عن العام 1916/1334، ن.أ.ر.

(105) كانت تقع في السويقة (قرب جامع مولاي سليمان). وقد تملكها المخزن ضمن الأملاك المتخلفة عن القائد الطيب الأوي. وكان كراؤها الشهري في العام 1875/1292 : 7 مثاقيل، وقومت رقبتها في العام 1905/1323 بـ 500 ريال. انظر : كناش 93، خ.ح، ص. 4، وكذا كناش 266، خ.ح. ص. 9.

(106) كان من بين أملاك التاجر الشهير مصطفى الدكالي الرباطي أرحيين. واحدة خاصة بطحن الدبغ (تقع على مقربة من باب الجديد) والثانية بطحن الدقيق (تقع قرب حمام الشرفاء في حومة الجزاء). وقد انتقلت ملكيتها، قبيل توقيع عقد الحماية، إلى أحد حفدته المسمى عبد المجيد بن محمد بن مصطفى الدكالي. انظر الرسمين العقاريين 1037 و1067ر، م.ع.ر.

(107) J.L. Miège, **Le Maroc et l'Europe**, op. cit, T : IV, p. 337, N° 7

(108) رسالة من أوجين بيكاري (E. Bigaré) إلى وزير فرنسا بطنجة رينيو (Regnault) بتاريخ 15 يناير 1908 ؛ ورسالة ثانية من محمد الجباص إلى طيلانديه بتاريخ 6 فبراير 1909.

Carton 294 13/2 (Rabat) - Nantes.

ومنذ توقيع الحماية إلى العام 1916 لم يبق من الأرحاء الحجرية سوى 7 [108م]، وذلك بسبب عدم قدرتها على منافسة الطاحونات البخارية الجديدة التي أدخلها الأجانب، سواء من جهة أجرة الطحن، أو من جهة السرعة والجودة .

ب ـ الخبّازة (الفرّانون)

كانت الأفران، مثلها مثل الأرحاء، منتشرة في كل أنحاء المدينة. وحسب إحصاء شامبيون، فإن عددها بلغ في العام 1916 : 19 فرناً، مضيفاً أن 6 منها كان في ملك الأحباس[109]. والواقع أنه إلى حدود العام 1915 كان ما يزال في ملك أحباس كبرى الرباط 8 أفران علاوة على ربع فرن[110]. كما كان في ملك ضريح مولاي المكي بن محمد الوزاني – إلى حدود العام 1916/1334 – الثلثان من «فرن الشرفاء»[111] مقابل السدس لحساب أملاك المنقطعين التي كان يشرف عليها المخزن بواسطة أبي المواريث[112].

وكان الفرانون – مثل الرحويين – من صنفين : صنف خاص بطبخ خبز السكان من أهل الحومة والدرب، وهم الأكثرية. وصنف يقوم بشراء الدقيق وعجنه وطبخه وبيعه (خبز السوق). ومنه الخبز الذي كان يوزع على فقراء المدينة ليلة الخميس من قبل أوقاف الضعفاء والمساكين، وكذا الخبز الذي كان يوزعه المخزن على المساجين وعلى الشريفات والشرفاء العلويين الفقراء، خصوصاً منهم اليتامى والأرامل، ضمن جملة من التنافيذ.

(108م) V. Champion, op. cit, p. 130

(109) V. Champion, op. cit, pp. 179-180

(110) وقد أشار الإحصاء أيضاً إلى «ثمن فرن» (قرب باب الملاح) كان قد اندثر وصار عبارة عن بقعة. ومن بين كل هذه الأفران المنتشرة في أحياء المدينة كان هناك فرن واحد بالقصبة (متصل بالرحى) وفرنان داخل الملاح، واحد في وسطه والآخر في قعره (في الزنقة المسماة بـ «زنقة فران دجوج») وآخر بأكدال. وبالطبع لا علاقة لهذه الأفران بالفرنين الآخرين، سابقي الذكر، الخاصين بطبخ الجير. انظر : كناش إحصاء أملاك الأحباس الكبرى عن العام 1915/1333، ن.أ.ر.

(111) إحصاء أملاك ضريح مولاي المكي بن محمد الوزاني عن العام 1334، ن.أ.ر.

(112) الكناش 816، خ. خ، ص. 4. كما كان من بين أملاك المنقطعين أيضاً : عشر فرن بودلال (الواقع في حومة بوقرون)، نفسه، ص. 5.

ج ـ تجفيف الملح

كانت ملاليح الرباط (أي أحواض ملح الطعام) تنتشر في جزء من سرير الوادي المسمى بـ «المرجة» في قدم أجراف صومعة حسان وأجراف شالة وما يليهما، صعوداً مع الوادي. ذلك أن مياه البحر، مع اشتداد حالة المد في فصل الشتاء، كانت تغطي الحفر الواقعة في كل المرجة. ومع نهاية فصل الشتاء وانحسار مياه البحر كان الملالحية – بواسطة أدوات بسيطة – يقومون بعملية التجفيف والتنقية. في انتظار أن تتكفل أشعة الشمس بإنهاء عملية التجفيف. وفي الصيف تنقل الملح في الشواري، بواسطة الحمير، إلى سوق الملح، على مقربة من رحبة الزرع، لبيعها، بعد دقها بمهراس خشبي[113].

وبخلاف ما ذكره لوي برونو فإن ملكية هذه الملاليح لم تكن برمتها في ملك تجار المدينة[114]، بل كان بعضها في حوزة أوقاف الضعفاء والمساكين. وقد بلغ عدد الأحواض التي كانت في ملك هذا الوقف حسب إحصاء 1923/1341 ثمانية أحواض[115]، كما كان في ملك الزاوية القادرية في العام 1916/1334 حوضان قوما بـ 400 فرنك[116].

وفي ما يخص أشكال استغلال تلك الملاليح، فقد أشار برونو إلى أن الملاك لم يكونوا يستغلونها بشكل مباشر، وإنما كانوا يقومون بتفويتها إلى أحد المعلمين الملالحيين الذي يتحمل أداء أجور العمال على امتداد أيام العمل، مقابل استفادته من

---

(113) لمزيد من التفاصيل حول كل ما يتعلق بهذه الملاليح انظر :

L. Brunot, **La Mer...**, op. cit, pp. 90-94

(114) نفسه، ص. 90.

(115) انظر في هذا الخصوص : عبد العزيز الخمليشي، «أوقاف الضعفاء والمساكين بمدينة الرباط في القرن العشرين»، م.س، ص. 184-186 (خصوصاً الخانة المتعلقة بأحواض الملح. وضمنها أسماء المحبسين).

(116) كناش أملاك الزاوية القادرية عن العام 1334، م.أ.ر.

وقد أشر إليهما كما يلي : «الحوضان الخامس والسادس من الملاحات المشتملة على ثلاثة عشر حوضاً المعروفة لابن حساين، يحدها قبلة (جنوباً) الفجل، وغرباً تسعة أحواض والزهراء، وشرقاً سبعة أحواض بوهلال وجوفاً (شمالا) ثمانية عشر حوضاً لجسوس وبلافريج».

نصف عائدات الملح[117]. والحال، أن بعض أحواض ملح أوقاف الضعفاء كانت تستغل، أحياناً، عن طريق الكراء السنوي»[118].

وإلى جانب هذه الصناعات الثلاث الأساسية يمكن الإشارة أيضاً إلى عدد من الحرف المخصصة لتغذية السكان حتى وإن لم تكن تكتسي طابعاً صناعياً صرفا، من أهمها الجزارة، بدرب الحوت، وطهاة رؤوس الغنم (الرواسة) وطهاة الإسفنج (السفاجة) وصانعو الخليع (الخلاعة)... إلخ. كما اشتهرت المدينة بفن الطبيخ، ولا أدل على ذلك من أن السلطان كان يقوم، من وقت لآخر، بإرسال عدد من إمائه بقصد تفريقهن – على يد القائد والمحتسب – على دور بعض أعيان المدينة، وذلك لتعلم صناعة الطبيخ[119].

8- صناعات نباتية مختلفة

وفضلا عن كل ما ذكر، كان يوجد في المدينة عدد من الصناعات القائمة، أساساً، على معالجة المواد النباتية. من أشهرها صناعة فتل الحبال (الطوانسية)[120] وشباك صيد سمك الشابل، وكانت تعتمد على مادة القنب. وصناعة نسج الحصر[121] لفرش المساجد ومنازل فقراء القوم، وكانت تقوم على مادة الأسل. وصناعة ظفر القفف والطباق والسلال القائمة على معالجة العزف والحلفاء

---

(117) L. Brunot, op. cit, p. 94

(118) كناش أوقاف الضعفاء، ن.أ.ر، ص. 537 و539.

(119) انظر على سبيل المثال الكناش 328، خ.ح، ص. 17-18، وبه لائحة بأسماء وأوصاف الإماء اللواتي وجهن إلى الرباط (وعددهن 36) بقصد تفريقهن على أعيان الرباط (وعددهم 18، أي بمعدل أمتين لكل واحد منهم) ليتعلمن فن الطبيخ، بتاريخ أواخر رمضان 1308/9 ماي 1891.

(120) كان عددهم في العام 1924 : 8، انظر : L. Massignon, op. cit, p. 24, N° 42
(وكما هو معلوم، فهذه الحبال كانت تستعمل لرفع مياه الآبار أو كسياجات للبساتين).

(121) لم يكن عدد الحصارة يتجاوز في العام 1916 : 3 معلمين و5 صناع. انظر :
V. Champion, op. cit, p. 180
ولقد كانت سلا، بامتياز، أهم مدينة في المغرب لصناعة الحصر.
انظر في هذا الخصوص : مصطفى بوشعراء، الحصارة بمدينة سلا : آدابها وأدواتها ورجالها في المجتمع حتى منتصف القرن العشرين، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط. العدد 24**، 2001، ص. 123-136.

والقصب. وصناعة الصابون الذي كان يطبخ في طناجير بعد مزج زيت الزيتون بالبوتاس المستخرج من إحراق قشور الفول أو الحمص مع الرماد.

وقد أشارت الحوالة السليمانية (1808) إلى وجود خمس دور للصابون كانت في ملك أحباس كبرى المدينة، أربع منها كانت تندرج ضمن المنفعة الجزائية[122]، وواحدة ضمن الأملاك الخالصة أشير إليها ضمن ما يلي : «الطاحونة بوقاصة المقابلة لضريح سيدي أحمد الشريف مع دار الصابون المدخلة فيها»[123]، مما يدل على أنها كانت تستفيد من قشور الفول والحمص من عين المكان. وإلى حدود العام 1915 لم يبق في ملك الأحباس الكبرى سوى دار صابون واحدة، كانت تقع داخل فندق القاعة[124]، مما يفيد مدى التدهور الذي أصاب هذه الصناعة، جراء منافسة الصابون المستورد من أوربا.

بيد أن صناعة الصابون لم تكن حكراً على المسلمين وحدهم، بل كان اليهود بدورهم من محترفي هذه الصناعة. ومن أشهر هؤلاء في بداية القرن التاسع عشر الذمي أفلانك[125]، وفيما قدر مدير مدرسة الرابطة الإسرائيلية عدد اليهود المشتغلين في صناعة الصابون سنة 1902 بصانعين[126]، أشارت إحدى الوثائق المؤرخة في العام 1906 إلى أن الذمي التاجر دافيد الشرقي، المحمي الإسباني، كان يشرف على عدد من دور الصابون باشتراك مع أحد الإسبان. حتى إذا سجن، نتيجة الديون التي تراكمت في ذمته تجاه تجار فرنسيين وبريطانيين، تبين أنه، حسب زعم القنصل الإسباني، كان مجرد مستخدم لحساب شريكه الإسباني، المالك الفعلي لكل ما كان في تلك الدور من مواد وأدوات عمل[127].

---

(122) الحوالة السليمانية، م.س، ص. 92.

(123) نفسها، ص. 40.

(124) كناش إحصاء أملاك الأحباس الكبرى بالرباط عن العام 1333هـ/1915م.

(125) كان يتوفر على دار صابون تسمى «دار صابون أفلانك»، كانت تقع في السويقة. وقد أشير إلى اسمها في الحوالة السليمانية أكثر من مرة ضمن حدود أملاك أحباس المدينة.

(126) J. Goulven, op. cit, p. 143

(127) رسالة من القائد أحمد السويسي إلى القنصل الإسباني هارون سكسو بتاريخ 28 جمادى الأولى 1324/20 يوليوز 1906 : A.E.A.G.A. caja 3404.

ومهما يكن من صحة هذا الادعاء، فإن اليهود بقدر ما احترفوا صناعة الصابون فإنهم احترفوا كذلك صناعة تعصير الشمع[128]، المستخلصة من تفالة العسل. لكن إلى حدود العام 1902 لم يبق من محترفي هذه الصناعة سوى صانع يهودي واحد[129]، مما يعني أنها هي الأخرى تعرضت إلى التدهور، إسوة لما وقع لصناعة الصابون أو غيرها من الصناعات المشار إليها إعلاه، خصوصاً منها الصناعات التي اشتهرت بها المدينة، وفي طليعتها الخرازة والدباغة وصناعة المنسوجات (الزرابي والصوف والقطن) وصناعة المعادن.

ثانيا : التنظيم الحرفي

كان التنظيم الحرفي في كل المدن المغربية، بل والإسلامية، ينبني على أعراف وتقاليد ثابتة وقديمة، وفي الآن ذاته يخضع لتراتبية تتكون من شقين : طوائف الحرف من جهة، والمحتسب من جهة ثانية. وقد كان من عواقب التدخل الأجنبي إحداث شرخ في المنظومة بشقيها.

1- طوائف الحرف (أو نظام الحناطي)

كانت تنظيمات الطوائف الحرفية، المشار إليها في الوثائق بـ «الحناطي»، تتميز بعدد من القواسم المشتركة، من أبرزها :

أولا، أنها كانت تقوم على أساس عمودي، بمعنى أنها كانت تضم، جنباً إلى جنب، وفق تراتبية تقليدية ومتشابهة مجموع المعلمين والصناع والمتعلمين الذين يمارسون في نفس المدينة حرفة واحدة، ويرأسها أمين أو عريف يختار أو يقترح من بين موسري ومسني المعلمين[130]. وكانت اختصاصات الأمين تدور، عموماً،

(128) كان في ملك أحباس كبرى الرباط في العام 1808 معصرة شمع واحدة، تقع في القنانيط (الحوالة السليمانية، ص. 41)، و لم تذكر في إحصاء 1915.

(129) J. Goulven, op. cit, p. 143

(130) من بين 36 أمين حنطة المذكورين في قائمة حناطي الرباط سنة 1916 كان يوجد من بينهم 14 حاجاً : انظر قائمة أسمائهم في الوثيقة المستنسخة بعده (ص. 385-386)، وهي من وثائق م.و.م (فضلا عن أمين يهودي واحد). ومن جهة أخرى أشار شامبيون في دراسته التي نشرها سنة 1916 إلى أن أمين الحجامين المعلم بناصر بن التهامي، الذي كان في الوقت ذاته حلاق السلطان مولاي يوسف، كان يشتغل في محل للحلاقة بالسويقة منذ ستين سنة (أي ابتداءً من العام 1856). انظر : V. Champion, op. cit, p. 180

حول ثلاثة أمور : الفصل في النزاعات التي كانت تقع بين أعضاء الحنطة التي يمثلها أو بين أعضاء حنطته وغيرهم من الزبناء والمتمونين[131] ؛ وتمثيل حنطته كصلة وصل بين الحرفيين وممثلي المخزن (المحتسب والقائد) سواء من جهة توفير وإنجاز الخدمات التي يأمر بها السلطان أو من جهة توزيع كلفة الهدية بين أهل الحرفة (كما سنوضح ذلك فيما سيرد) ؛ ثم، أخيراً، القيام بتقديم المساعدة للصناع المهرة على إيجاد عمل والتوسط لهم لكراء حانوت حبسية للارتقاء إلى درجة معلم[132] أو اتخاذ المبادرة لتقديم العون لصالح أعضاء الحنطة وأسرهم، سواء في حالات السراء (زواج أو ختان) أو في حالات الضراء (مرض أو حادثة شغل أو وفاة)، علماً أن بعض الحناطي الرباطية كانت تتوفر على صندوق خاص للتضامن، كما هو الشأن بالنسبة لحنطة الجزارين[133].

والقاسم المشترك الثاني بين الطوائف الحرفية أنها كانت تقوم على أساس عائلي أو قبلي. وكما هو معلوم، فالغالب في الصنائع – والمهن برمتها – أنها كانت متوارثة. وفي خصوص الصنعة كان الأب يضع ابنه، سواء في المشغل الذي يشغله أو عند معلم يعلمه أسرارها على مدى سنوات، كمتعلم دونما أجرة، وذلك بالاعتماد على عنصري الملاحظة والتمثل قبل أن يندرج في مصاف الحرفة من متعلم إلى صانع أجير، ثم إلى معلم متى تأتى له توفير رأس مال يمكنه من شراء «الإقامة» وأداء واجب كراء محل العمل وأجور الصناع. وفي هذا السياق يأتي المثل المغربي الشهير : «صنعة بوك ولا يغلبوك»، وهو مثل بقدر ما يسعى إلى تأكيد شرف المهنة، فإنه في الآن ذاته يهدف إلى تكريس نفس البنيات الاجتماعية وإعادة إنتاج نفس علاقات الإنتاج. وفي السياق ذاته، لكن هذه المرة بهدف تصحيح المثل الشعبي أعلاه، أنشد الشاعر :

فمن خالط العطار فاز بطيبه ومن خالط الحداد نال السوائدا

(131) وفي حالة عدم توفقه كان أطراف النزاع يرفعون القضية إلى المحتسب، بل وأحياناً إلى القاضي إن كانت القضية تتوفر على رسم، لأن القضايا ذات الرسوم الشأن فيها أن ترجع للقاضي.

(132) وقد ظل هذا الأمر ساري المفعول إلى ما بعد توقيع عقد الحماية بسنوات. انظر على سبيل المثال : رسالة من ناظر الرباط إلى وزير الأوقاف أحمد اللجائي بتاريخ 10 جمادى الثانية 14/1334 أبريل 1916 : contrôle des Habous- Rabat - carton 27 ; Dossier 53, B.G.

(133) L. Massignon, op. cit, p. 101

ويتبين من قائمة أسماء أمناء الحناطي في العام 1916 أن عدداً من الحرف الرفيعة كالبزازة والخرازة وبائعي السباط والدباغة والنسيج كانت محتكرة من قبل أسر رباطية (ملين وبوعياد وعافر وكراكشو وجوريو والكوار وفنجيرو)، في حين كان البقالون وبائعو الفحم والرحويون من أصل سوسي (كان أمينهم هو الحاج علي الشلح)[134].

وإذا كانت هذه القائمة لم تشر سوى إلى أمين واحد من أمناء اليهود الذين كانوا على رأس حنطة الخياطة[135]، فإن ما يجب تأكيده، والتذكير به في الآن ذاته، أن اليهود كانوا من جهتهم متخصصين في عدد من الحرف، بل أن بعضها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، كاد أن يكون حكراً لهم كما هو الشأن بالنسبة للصاغة[136].

وبالرغم من الطابع العائلي والقبلي للحرف فإن الانخراط في بعض الحرف بالنسبة للوافدين الجدد، الغرباء عن المدينة، كان يتطلب ضمانة يتعهد فيها الضامن أمام العدول بتعويض الزبناء إن تعرضوا لخيانة أو ضرر. وكانت هذه الضمانات، الموثقة في رسوم عدلية، توجه إلى المحتسب ليكون على بينة من أصحابها. ويتضح من إحدى الوثائق المدرجة بسرته – وهي عبارة عن ملخص لمجموع رسوم الضمانات التي وجهها محتسب الرباط المعفى محمد المريني (1912-1914) إلى المحتسب الجديد محمد بن أحمد فرج في شتنبر 1914[137] – أن عدد الحرفيين الذين كانوا يستفيدون من ضمانات المتعهدين هو 340 حرفياً، موزعين كما يلي :

(134) أشير إلى هذه القائمة وكذا إلى مصدرها في الهامش 130.
(135) انظر الرقم الترتيبي 22 ضمن القائمة وإن كان اسمه، مع الأسف، غير مقروء.
(136) راجع متن الهامش 77، ص. 366.
(137) من وثائق م.و.م.

الحمد لله وحده بيان الرسوم التي وجدت للمحتسب السيد ... بعد ... وهي جملة

رسوم حمالة الخرازين عدد	31
رسوم حمالة الدلالين مع خط بيان بذمة بحمالة عدد	75
رسوم حمالة الحمالين بالسوق عدد	29
رسوم حمالة السماسرة مع حمالة الفخارين السيد عبد العزيز التهامي	00
بعض الحمالة من مسعود عدد	06
رسوم حمالة الحمالين بالسوق عدد	10
رسوم حمالة الحمالين بالسوق عدد	28
رسوم حمالة الحمالين بالسوق الجديد بالسوق عدد	23
رسوم حمالة البقالين عدد	28
رسوم حمالة الحمالين بالسوق عدد	07
رسوم حمالة الكتابيين عدد	06
رسوم حمالة الدلالين عدد	29
رسوم حمالة الدلالين بالسوق الجديد ... والخضر ...	00
ذات مع ... بالقصور ... حمالة عدد	06
رسوم حمالة الحمالين بالسوق عدد	10
رسوم حمالة الحمالين ... بالسوق عدد	10
رسوم حمالة الحمالين ... عدد	21
رسوم حمالة الحمالين بالرحبة عدد	20
رسم حمالة ... المذكور ...	00
ملازم وكلا متعلم	01
رسم الفلاحة المشهود ...	01

الدوائر من العبد ... محمد بن احمد ... الرسوم المذكورة ... عام 1332 ...

[25 شتنبر 1914]

طراز واحد، و31 جزاراً، و6 كفتيين، و6 سفجيين، و110 دلالين، من بينهم 6 دلالين من اليهود المختصين في سمسرة الحلي (ضَمِنَهم المحمي البرتغالي التاجر الشهير يعقوب رفائيل بن عطار، رئيس الجماعة اليهودية وقنصل كل من دولتي بلجيكا والنمسا – هنهاريا)، والباقي، أي 186، كانوا من الحمالين، من بينهم 135 حمالا رواسياً من المسلمين، و23 حمالا رواسياً من اليهود، و28 بغالا من المسلمين (الحمالين بالبغال). وحسب لوي ماسينيون، فإن مسؤولية الضامن كانت تنتهي بمجرد أن يتزوج الحرفي أو يتملك عقاراً في المدينة[138].

وكان ثالث القواسم المشتركة بين الطوائف الحرفية هو انتماؤها الروحي إلى ولي أو سيد مشترك من سادات المدينة، بالإضافة إلى انتماء كل حرفة إلى ولي خاص بها أو زاوية من الزوايا. فأما سيد الرباط فكان الشريف مولاي إبراهيم الملقب بـ «البُهالي»، والمسمى لدى العامة بـ «مول البلد»[139]، وكان ضريحه يقع في الحومة التي تحمل اسمه (حومة مولاي إبراهيم). وحتى وإن لم يكن خرازاً في حياته، فقد اتخذه الخرازون سيداً لهم دون غيره من بقية الأولياء والصلحاء[140]. كما اتخذ البحارة من ضريح سيدي عبد الله اليابوري – الواقع في مقبرة العلو – سيداً لهم[141]. أما الكرابة فكانوا من مريدي الزاوية القاسمية[142]، وكان الجزارون من مريدي الزاوية التهامية[143].

---

(138) L. Massignon, op. cit, p. 124

(139) انظر حول ترجمته :

محمد دنية، **مجالس الانبساط**، م.س، ص. 81-83 ؛ ومحمد بوجندار، **الاغتباط**، م.س، ص. 238-240.

(140) L. Brunot, La cordounnerie indigène à Rabat, op. cit, p. 234

(141) L. Brunot, La mer..., op. cit, p. 105

وحول ترجمة هذا الولي انظر :

محمد دنية، م.س، ص. 76-78 ؛ ومحمد بوجندار، م.س، ص. 380-383.

(142) بناءً على إحدى الأرقام التي قدمها ماسينيون في العام 1924، فقد كان 74 كراباً من بين 92 كراباً من مريدي الزاوية القاسمية. انظر : L. Massignon, op. cit, p. 144

(143) رسالة من القائد أحمد السويسي إلى الوزير المختار بن عبد الله، بتاريخ 4 ربيع الأول 1318/ 2 يوليوز 1900، مح. 423/3، خ.ح.

و لم يكن هذا الانتماء الروحي مقتصراً على عالم الذكور، بل كان للنساء – رغم أنهن لم يكنّ منضويات في أي طائفة حرفية – انتماؤهن وولاؤهن الخاص إلى إحدى الصالحات. فالنسّاجات (الزرابيات) المبتدئات اللواتي يجدن صعوبة في استيعاب أسرار الصنعة كن يتوجهن، صحبة معلماتهن، إلى ضريح الولية للازينب العايدية، الواقع في السويقة، ويلتمسن منها – من خلال طقوس خاصة – أن تجود عليهن بـ «الفهامة وفتح البصيرة»، باعتبارها كانت نسّاجة ماهرة في حياتها[144]. كما كان للطرازات ولاء خاص للصالحة (البُهالية) للاعائشة عريانة الرأس، الواقع ضريحها في حومة بوقرون[145].

وإن كان من شأن هذا الانتماء، مع ما يرافقه من طقوس واحتفالات، هو توطيد أواصر التضامن والتواصل بين أعضاء الحنطة، فإن الحرفيين كانوا حريصين أيضاً في المناسبات الدينية وأيام العطل على تنظيم حفلات خاصة ونزاهات، حيث من خلالها يتحررون من إيقاع الزمن اليومي الرتيب، ويحققون نوعاً من الانشراح، وتلك كانت بعض فرجتهم.

وإلى جانب هذه القواسم المشتركة نتساءل : إلى أي حد يمكن الفصل بين بعض الحرف التي كان يتداخل فيها النشاط الصناعي والتجاري ؟

لئن كان الحرفي، في الغالب، منتجاً وتاجراً – باعتبار أن تقسيم العمل كان ما يزال في مراحله الأولى – فإن ما يجب لفت الانتباه إليه أن المنتج لم يكن يبيع بضاعته في محل إنتاجه، وإن وقع ذلك فالأمر يكون عادة بناء على وصية (شغل الوصية)، وهو ما كان يتفق على صنعه لزبون معين وفق مواصفات متفق عليها سلفاً، وغالبا ما تكون مصحوبة بأداء تسبيق (عربون). أما الإجراء الثاني في تصريف الإنتاج – وهو السائد – فكان يأخذ مسلك البيع بالمزاد العلني، بواسطة الدلال.

---

(144) لمزيد من التفاصيل انظر : H. Basset, op. cit, p. 152

(145) Christiane Brunot David, op. cit, p. 12

وحول ترجمة هذه الصالحة انظر أيضا : محمد دنية، م.س، ص. 73.

وهكذا لتلافي الخلط بين الحرف المتجانسة كان أهل الحناطي يميزون بين حرفة خاصة بالصناعة، وأخرى خاصة بالتجارة، لكل واحدة أمينها الخاص، وهذا ما أشارت إليه قائمة «بيان الحناطي الموجودة في الرباط في العام 1916»، المدرجة بسرته، حيث ميزت بين حنطة الخرازين (صانعي السباط) وحنطة السبيطريين (بائعي السباط، بسوق السباط)[146]، وكذا بين حنطة «الفخارين صنعة» وحنطة «الفخارين تجارة»[147].

أما من جهة عدد الطوائف الحرفية الموجودة في الرباط، فالأمر لا يخلو من إشكال. وبالاستناد إلى نفس هذه القائمة (التي أنجزها المحتسب وسلمها إلى بلدية المدينة) نلاحظ أن عدد الحناطي المذكورة لم يتجاوز 40 حنطة تضم، إلى جانب الحناطي الصناعية، حناطي تجارية[148]، وأخرى فلاحية[149]، وثالثة مرتبطة بحرف الإعاشة[150]، ورابعة تتعلق بالخدمات[151]. ومعنى هذا أن عدد الحرف الصناعية لم يتجاوز، في أحسن الحالات، 20 حرفة.

لكن إذا بدلنا المصدر وانطلقنا من الدراسة التي أنجزها المراقب المدني المساعد ببلدية الرباط فيكتور شامبيون بعنوان «بحث في الحرف والصناعات المغربية بالرباط في العام 1916»[152]، والتي قمنا بتركيب أهم محتوياتها في الجدول الموالي، هو الجدول الواحد والثلاثون، نلاحظ أن شامبيون قام، أولا، باستبعاد كل الحرف التجارية والفلاحية (باستثناء العتالين) وكذا حرف الإعاشة ؛ ثم أضاف، ثانياً، سبع حرف، ست منها صناعية هي صناعة الزرابي والتطريز (بخيط الذهب) والحصارة والصياغة والبناء والتزليج، والسابعة تندرج ضمن حرف الخدمات ويتعلق الأمر بالفلايكية، سواء منهم فلايكية الشحن والتفريغ بالمرسى، أو فلايكية

(146) المشار إليهما في الرقمين الترتيبيين 4 و5.
(147) المشار إليهما في الرقمين 7 و8 (وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في الهامش 130 فهذه القائمة من ضمن وثائق م.و.م).
(148) انظر الأرقام الترتيبية : 1 و2 و5 و8 و9 و10 و15 و21 و25.
(149) انظر الأرقام الترتيبية : 37 و38 و39.
(150) انظر الأرقام الترتيبية : 16 و18 و20.
(151) انظر الرقمين الترتيبيين : 32 و24.
(152) V. Champion, op. cit, pp. 131-134 et 178-181

الجدول 31 : لائحة الحرف والصنائع المغربية بالرباط سنة 1916
(حسب فيكتور شامبيون)

أسماء الحرف والصنائع		عدد المعلمين	عدد الصناع	عدد المتعلمين	ملاحظات
1) درازو الصوف					كان عدد الأنوال في العام 1886 يقدر بـ 60 نولا وانخفض في العام 1916 إلى 9 أنوال ؛ وكل نول يشغل 3 صناع.
2) الزرابيات					80 نولا، وكل نول يشغل من 3 إلى 4 صانعات و5 إلى 6 متعلمات.
3) درازو القطن		13	8	3 إلى 4	كان عدد المعلمين يقدر في العام 1906 بحوالي 200، وعدد الصناع بين 350 و410.
4) الحرارون (فتل الحرير الخام)		15		40	
5) الطرازون :	المسلمون	3		3	لم تعرف الرباط هذه الصناعة سوى ابتداءً من العام 1890.
(بخيط الذهب)	اليهود	4	6		
6) الخياطون :	المسلمون	20	60	60	
	اليهود	30	10		
7) الحصارون		3	5		
8) الصباغون		7	2	5	
9) الدباغون			300		28 داراً للدباغة وكل دار تشغل ما بين 2 إلى 10 صناع، وكان عدد الصناع قبل 1914 : 500 صانع.
10) الخرازون		140			
11) الطرافون :	المسلمون	12		3	
	اليهود	14		1	

12) الصاغة : المسلمون	1	2	1	
اليهود	16	8	16	
13) الحدادون	17	17	17	
14) القزادريون والصفارون	6		6	
15) الفخارون				
(صناعة الفخار)	20	100	30	
16) البناؤون				
(من أصل رباطي)	20	25		ومنذ العام 1912 تراوح عدد البنائين السلاويين الذين يشتغلون في الرباط بين 150 و200.
17) الحجارون والجيارون	6	18		
18) الزلايجية	6	24	8	
19) النجارون	35	12	18	
20) الخراطون	6	6	2	
21) البرادعيون	7	7	4	
22) الرحويون	7			كان عددهم قبل 1912 حوالي 35 رحويا.
23) الفرانون	19	38	50	
24) الحجامون	34	34	62	
25) العتالون				
(المشتغلون بالعتلة في البساتين)	60			
26) الحمالون بالبهائم				بين 50 و60 حمالا.
27) الحمالون الرواسيون				حوالي 90 حمالا.
28) الفلايكية :				
أ) فلايكية الشحن والتفريغ (بالمرسى)	7 رياس 7 خلفاء الرياس	150 (بحرياً)	10 (نوتيين)	
ب) فلايكية الوادي	35 (فلايكياً)	00	35 (نوتياً)	
29) الدلالون				70 دلالاً

النقل بالوادي، ليخلص في الأخير إلى النتيجة التالية : إن الرباط كانت تضم في العام 1916 حوالي ثلاثين حنطة أساسية من أهل الحرف والصنائع، موزعين كالآتي : 677 معلماً و1536 صانعاً و974 متعلماً، علماً أن عدداً مهماً من هذه الحناطي كانت تعاني، جراء الحرب، أزمة حادة خصوصاً منها الصناعات التي اشتهرت بها المدينة، كصناعة الزرابي ودرازة الصوف ودرازة القطن والخرازة والدباغة[153].

2- المحتسب

ارتبطت خطة الحسبة منذ نشأتها بوظيفة دينية، بصفتها «أمراً بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهياً عن المنكر إذا ظهر فعله»[154]. ومعنى هذا أن اختصاصات المحتسب كانت واسعة جداً، حيث كان يلزمه البحث عن المناكر الظاهرة ويعزر على قدرها – نهياً وضرباً وتغريماً وسجناً وتطوافاً وإقصاءً – بحسب اجتهاده وقوة شخصيته من جهة، وما جرت عليه الأعراف والعوائد من جهة ثانية، فضلا عما كانت تتضمنه ظهائر التولية والأوامر السلطانية من جهة ثالثة.

ويستفاد من بعض ظهائر تولية المحتسبين أن وظيفة المحتسب كانت تدور، عموماً، حول النظر في أمور الباعة وأهل الحرف والأسواق، وحسم مادة الغش والتدليس والتطفيف في الموازين والمكاييل، وتحديد أسعار المواد الغذائية الأساسية، ومحاربة احتكار الأقوات زمان الضيق والمسغبات، والفصل بين المتنازعين[155].

---

(153) نفسه، ص 181.

(154) انظر على سبيل المثال : أبو الحسن علي الماوردي، **كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق سمير مصطفى رباب، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت 1422/2001، الباب العشرون، ص. 260-279.

(155) انظر على سبيل المثال ظهيرين، أحدهما يعود إلى العهد السعدي والآخر مؤرخ في 45 ربيع الثاني 1298/7 مارس 1881 يتعلق بتقليد خطة الحسبة لمحمد أجنا بمكناس، أوردهما : محمد المنوني، «خطة الحسبة في المغرب»، **مجلة المناهل، العدد 14**، السنة السادسة، مارس 1979، ص. 229-230. وانظر أيضاً كناش 671، خ.ح، ص. 4 (ظهير تعيين عبد الهادي قبطين محتسباً على سلا بتاريخ 3 جمادى الثانية 1306/4 فبراير 1889).
ولمزيد من التفاصيل حول «نظام الحسبة بالمغرب» انظر أيضاً : عبد الرحمان بن زيدان، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**. المطبعة الملكية، الرباط، 1382/1962، ج 2، ص. 61-71.

ومن خلال تتبعنا للائحة أسماء المحتسبين بمدينة الرباط، على امتداد القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (1912)، كما يتبين من الجدول الثاني الثلاثين[156]، نلاحظ ما يلي :

أولا، لقد تناوب على خطة الحسبة عشرة محتسبين ينتمون إلى أسر رباطية، جمعت بين الفقه والتجارة، باستثناء حالة واحدة هي حالة المحتسب التاجر أحمد الشرايبي الفاسي، حديث العهد بالاستقرار في الرباط، وحيث يبدو أن تكليفه بهذه المهمة كانت من أجل تهدئة الأوضاع بالمدينة إثر شكوى جماعة من أعيان الرباط من تجاوزات وشطط المحتسب العربي الزبدي الرباطي، المحمي الفرنسي، كما سنوضح بعد حين.

ثانيا، باستثناء حالتي محمد بناني وابن عمه وسميه (نفس الاسم) فإن هذه الخطة لم تتوارث في أي أسرة ثابتة، كما وقع في مدن أخرى مثل فاس ومكناس ومراكش وسلا[157]. بيد أن بعض أفراد أسرة فرج تولوا بالوراثة هذه الخطة في الدار البيضاء مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كما تولاها أحدهم من جديد بالرباط بعد توقيع عقد الحماية[158].

ثالثاً، أن مدة التولية كانت تختلف من محتسب لاخر وذلك لاعتبارات متباينة، من بينها الوفاة، وتلك حالة الجيلالي العدلاني الذي قضى في الخدمة ست سنوات، أو كبر السن وتعدد المهام و«العجز عن مقابلة ما هو مكلف به من أمور الحسبة وما أضيف إليها»[159]، وتلك حالة عبد الخالق فرج الذي قضى في الخدمة تسعاً

(156) سطرنا هذا الجدول بالاستناد إلى محمد الضعيف، م.س، ص. 258 و346 و367 ؛ ومحمد دنية، م. س، ص. 203 ؛ ومحمد بوجندار، **مقدمة الفتح**...، م.س، ص. 229-230.

(157) حول بعض أسماء محتسبي هذه المدن انظر على سبيل المثال : محمد المنوني، «خطة الحسبة في المغرب» م.س، ص. 226-228.

(158) يتعلق الأمر بأحمد محمد فرج الذي تولى هذه الخطة بمدينة الدار البيضاء من العام 1897/1315 إلى العام 1899/1317، تاريخ وفاته، حيث تولاها بعده ابنه محمد إلى تاريخ لم نتمكن من ضبطه، ثم أسندت إليه من جديد بالرباط إثر عزل محمد المريني (1914) إلى حدود العام 1916، تاريخ إعفائه. (من ضمن وثائق م.و.م).

(159) رسالة من السلطان إلى القائد الصديق بركاش بتاريخ 19 محرم 21/1328 يناير 1910، السنة 3 – هـ – مح. 52، الوثيقة 7462، خ.ص، بسلا.

الجدول 32 : لائحة أسماء المحتسبين بمدينة الرباط في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

أسماء المحتسبين	مدة التولية		ملاحظات
	بدايتها	نهايتها	
– السعيدي الشنتاق الأندلسي		1795/1209	
– ج الجيلالي قريون	1795/1209	1808/1223	
– محمد الحيمر	1808/1223	1811/1226	
– ج الجيلالي قريون	1811/1226		تم إقراره من جديد
– محمد بناني			
– محمد بناني		1850/1266	وهو ابن عم محمد بناني سابق الذكر
– محمد العباس الزكي	1850/1266	1875/1292	
– الجيلالي الكراري العدلاني	1875/1292	1881/1298	
– ج عبد الخالق فرج	1881/1298	1910/1328	
– العربي الزبدي	1910/1328	1911/1329	كان محمياً فرنسياً (سمسارا لشركة باكي)
– أحمد الشرايبي الفاسي	1911/1329	1912/1330	
– محمد المريني الرباطي	1914/1330	1914/1332	

وعشرين سنة، أو سوء التدبير وإساءة السيرة وشكوى الأعيان[160]، وتلك حالة العربي الزبدي، المحمي الفرنسي، التي لم تطل ولايته سوى حوالي سنة.

ومن بين كل المحتسبين الذين عمروا طويلا في خدمتهم، وتلك حالة لافتة للنظر، يلزم الإشارة إلى المحتسب عبد الخالق فرج (1881-1910) الذي قال في حقه الفقيه دنية : «... وكانت العامة تهابه جداً لما هو معروف به من الصرامة في الحكم وعدم الرجوع عن الحق»[161]. والواقع أن هذا المحتسب مارس عدداً من الوظائف والمهام إلى جانب وظيفته كمحتسب، بعضها كان مؤقتاً، وبعضها الآخر كان ثابتاً. فأما المؤقت منها فتمثل في ثلاث وظائف :

أولاهما، أمين مستفادات المدينة، وذلك لمدة خمس سنوات (1307-1311/ 1889-1894)[162]، حيث كان خلالها مكلفاً بالإشراف على مداخيل المكوس ومداخيل الأملاك المخزنية.

(160) رسالة من أعيان الرباط وهم مصطفى والزهراء وأحمد ملين ومحمد الغربي وعبد القادر فرج ومحمد بن أحمد فرج والعربي الغربي وعبد المجيد بن أحمد فرج وعبد النبي والزهراء إلى القائد الصديق بركاش بتاريخ 8 شعبان 15/1329 غشت 1911، م.و.م.
ومما ورد في هذه الرسالة (الشكوى) : «فليكن في علم سيادتك أنه مما تفاحش في رباط الفتح بين خاصها وعامها وضوح النهار وصار بمرأى ومسمع من جميع أهل البلد هو ما أحدثه المحتسب الجديد من الأمر الفظيع الشنيع الذي سرى ضرره والعياذ بالله إلى الشريف والمشروف والقريب والبعيد واشتد ضرره بالضعفاء والأرامل والأيتام من الجراءة على الزيادة في الأسعار حتى تجاوز الحد في الأضرار من غير مبالاة ولا احتشام وأقبح من ذلك أنه افتات في تحكمه حتى أتى بالعجائب وأثقل كاهل أهل الحرف والصنائع وغيرهم بضروب الضرائب [...] ولا سيما منذ اشتد عضد حسبته وآزر خطته بإسناد عمالة البلد إليه وانضم ذلك إلى ما عرف به من جرئته وغلظته، على أن المطلوب من المتولي هو الرفق بالمسلمين والنظر في مصالحهم وليس المقصود من المتولي أن يشتغل بجر النفع لخاصة نفسه ولو أدى الإجحاف بأبناء جنسه [...] وها نحن كتبنا لك بحسب النيابة عنا وعن أبناء جنسنا نرفع إليك شكوانا لتنهيها إلى جلالة مولانا فيكشف بلوانا فإننا لا نطيق تولية أولاد الزبيدي على شيء من أمورنا...».
وبعد مرور أقل من شهرين على تاريخ هذه الشكوى أعفي الزبدي من خطة الحسبة وتم تكليف أحمد الشرايبي الفاسي بدله. انظر في هذا الخصوص : رسالة من السلطان إلى القائد الصديق بركاش بتاريخ 13 شوال 7/1329 أكتوبر 1911، السلسلة 3 – هـ – مح. 53، الوثيقة 7506، خ.ص بسلا.

(161) محمد دنية، م.س، ص. 309-310.

(162) حول تاريخ التكليف انظر رسالة من السلطان إلى أمين مستفاد الرباط بتاريخ 23 ربيع الأول 17/1307 فبراير 1889، الكناش 682، خ.ح، ص. 9.
وحول تاريخ الإعفاء انظر رسالة من عبد الخالق فرج إلى السلطان بتاريخ 21 محرم 25/1312 يوليوز 1894، م.و.م.

والثانية، أمين التعشير بالمرسى ما بين 1313 و1318/1896-1900[163]، علماً أنه سبق له أن مارس هذه الوظيفة لفترة معينة خلال حكم السلطان محمد بن عبد الرحمان[164].

والثالثة، الفصل في دعاوى ديون التجار الأجانب وغرمائهم من أهل الرباط أو من ساكنة البادية المجاورين للمدينة. ويبدو أن تكليفه بهذه المهمة ابتدأت منذ العام 1312/1895 جراء الضغوط القوية التي مارسها السفراء الأجانب المقيمون في طنجة على المخزن. ذلك ما يستشف من إحدى الرسائل السلطانية الموجهة إلى قائد المدينة : «فقد أعاد نائب الفرنصيص بطنجة رفع الشكاية لحضرتنا الشريفة بما آل إليه دعاوي تجارهم التي كلفنا الخديم فرج بمباشرة فصالها وإياك سواء المتعلقة بالغرماء من أهل الرباط أو المتعلقة بالمجاورين له من أهل البادية وما ذلك إلا من عدم اعتنائك بما أمرناك به من شد العضد له فيها كما بلغ علمنا الشريف في عدة قضايا. وعليه، فبوصوله إليه نأمرك بالوقوف في شد عضده على فصل ما تعلق بأهل المدينة ولو فيما تعلق بنفسك وكذا فيما يتعلق بالمجاورين»[165]. وفيما لا يمكن الجزم بتاريخ توقفه عن هذا التكليف، يستفاد من رسالة تعود إلى العام 1322/1904 أنه كلف نائباً عنه للقيام بهذه المهمة، وكذا بمهمة الحسبة نفسها، هو أحمد عبد الله القباج[166].

وأما الثابت في تلك الوظائف فكانت تدور حول ثلاث مهمات :

---

(163) انظر في هذا الخصوص عدداً من الرسائل في الكناش 229، خ.ح، ص. 6-7 وكذا مح. 403/1 و405/1، خ.ح.

(164) وذلك على الأقل بين سنتي 1280 و1281 /1863-1865، كما يتبين من عدد من القوائم الحسابية، خ.ح.

(165) رسالة من السلطان إلى القائد محمد السويسي بتاريخ فاتح محرم 24/1313 يوليوز 1895 الكناش 422، خ.ح، ص. 40.

(166) رسالة من أحمد عبد الله القباج إلى عبد الخالق فرج بتاريخ متم رمضان 8/1322 دجنبر 1904، جائزة الحسن الثاني للوثائق والمخطوطات، إقليم مكناس، 1971، ميكروفيلم 2، خ.ح.
ومما ورد فيها : «وبعد، وصلني عزيز كتابك باستنابتي عنك في أمور الحسبة ودعاوي الأجانب [...] ولا تسأل ما حصل لأهل البلد من الفرح والنشاط» !

الأولى، شراء المؤونة لعسكر المحلات والحرْكات السلطانية المارة أو المقيمة مؤقتاً في ضواحي المدينة. ومن بين المواد التي كان يؤمر بشرائها – وتهييئها قبيل وصول المحلة – عادة ما نجد التبن والشعير (لعلف البهائم) والكسكس والدقيق (لتغذية عسكر المحلة)، هذا فضلا عن شرائه ملزومة المطبخ السلطاني[167].

والثانية، الإشراف على مصلحة البريد المخزني، مداخيل ومصاريف، وذلك منذ استحداثه في نهاية العام 1892 وإلى تاريخ إعفائه من الخدمة كمحتسب في العام 1910، كما نص على ذلك ظهير الإعفاء السلطاني الموجه إلى قائد المدينة الصديق بركاش : «فقد أعفينا من التكليف بخطة الحسبة والبوسطى المخزنية السعيدة بذلك الثغر المحوط بالله المحتسب الحاج عبد الخالق فرج ورشحنا للتكليف بذلك الطالب العربي الزبدي، فنأمرك بالكون على بال من المكلف الجديد وشد عضده فيما يتعلق بأمور تكليفه»[168].

وفي الآن ذاته، يضيف الظهير السلطاني مباشرة، وتلك كانت الوظيفة الثالثة من وظائف فرج : «وقد أقررنا الحاج عبد الخالق المذكور على التكليف بمقابلة خدمة البرج الجديد السعيد على وفق الضابط المقرر فيه»، ما يفيد أن فرج ظل مشرفاً على صوائر البرج الجديد – بما كان يتضمنه من آلات جهادية (مدافع كروب) – منذ تاريخ بنائه على يد المهندس الألماني روتينبورغ في العام 1887 وإلى عشية توقيع عقد الحماية[169].

وهكذا إذا استثنينا المهمتين المتعلقتين بالفصل في دعاوى ديون التجار الأجانب وغرمائهم وشراء المؤونة لعسكر المحلات وملزومة المطبخ السلطاني باعتبارهما

(167) لأخذ فكرة مفصلة عن هذه المشتريات التي كان يقوم بها المحتسب فرج لحساب المطبخ السلطاني (الكشينة السعيدة) انظر على سبيل المثال : الكناش 665، خ.ح، ص. 287 (وذلك عن شهر محرم 1309/غشت 1891).

(168) مؤرخ في 13 قعدة 1328/16 نونبر 1910، السلسلة 3 – هـ – مح. 52، الوثيقة 7480، خ.ص بسلا.

(169) رسالة من عبد الخالق فرج إلى الوزير الصدر محمد المقري بتاريخ 5 صفر 1330/25 يناير 1912، م.و.م.

مرتبطتين بوظيفته كمحتسب، نظراً لصلاته بالباعة وعرفاء الحرف، فالملاحظ أن الوظائف الأخرى التي كان يمارسها (أمين المستفاد وأمين التعشير في مرحلة أولى، ثم الإشراف على البرج الجديد ومصلحة البريد المخزني في مرحلة ثانية) لم يكن لها أي صلة بوظيفة الحسبة. فما عسى أن تكون علة الجمع بين مختلف هذه الوظائف ؟

إن علة ذلك – في حدود ما وقفنا عليه من وثائق – تعود أساساً إلى ضعف وهزالة الراتب الشهري الذي كان يتقاضاه المحتسب مقارنة مع الراتب الذي كان يتقاضاه أمين المرسى أو أمين المستفاد. فراتب أمناء المرسى، بناء على ترتيبات 1862، كانت قد حددت في 60 ريالا للشهر للأمين الذي ينتمي إلى نفس المدينة وفي 90 ريالا للأمين الأجنبي عن المدينة[170]. بيد أن هذا الراتب إن كان قد عرف بعض الانخفاض في الرباط إلى حدود 50 ريالا بالنسبة للأمين الأول و84 ريالا بالنسبة للأمين الثاني مع بداية تسعينيات القرن التاسع عشر[171]. فإنه مع مطلع العام 1900 عاد إلى حالته الأولى (60 ريالا ثم 90 ريالا)[172]. ومقابل ذلك، فإن راتب أمين مستفاد الرباط ارتفع من 60 ريالا خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر[173] إلى 75 ريالا مع بداية العام 1900[174].

أما بالنسبة لرواتب المحتسبين فعلاوة على أنها لم تكن موحدة فإنها، في الآن ذاته، ظلت ثابتة وتؤدى بحساب وحدة المثقال دون الأخذ بعين الاعتبار الانهيار النقدي الحاد الذي عرفه صرف الريال مع ما يقابله من أواق، مما ترتب على ذلك كثرة شكاوى المحتسبين، ومن أمثلة ذلك الشكوى التي رفعها محتسب مكناس محمد أجانا إلى السلطان في العام 1882 المتعلقة بضآلة الراتب الذي أصبح يتقاضاه وهو 40

(170) رسالة من السلطان إلى النائب محمد بركاش بتاريخ متم رمضان 31/1278 مارس 1862، أوردها : عبد الرحمان بن زيدان، **الإتحاف**، م.س، ج. 3، ص. 379-380 وكذا ص. 381.

(171) الكناش 665، خ.ح، ص. 268 ؛ وكذا كناش 206، خ.ح، ص. 57 و60.

(172) الكناش 703، خ.ح، صفحاته غير مرقمة.

(173) الكناش 111، خ.ح، ص. 148 ؛ وكذا كناش 219، خ.ح، ص. 5.

(174) الكناش 226، خ.ح، ص. 11 و14 و29.

مثقالا، حيث لم يعد يتحصل فيه عند صرفه سوى ثلاثة ريالات وخمس الريال، في حين «كان صرفه في ما مضى يتحصل فيه 12 ريالاً»[175].

ومن أمثلة ذلك أيضاً، وفي السياق ذاته ما تفصح عنه الرسالة التي وجهها قائد سلا إلى السلطان في العام 1889 : «ينهى لعلم سيدي أن المحتسب الطالب السيد محمد بن عبد الهادي تبطين ظهرت نجابته في خطته غير أن الراتب الذي كان يقبضه والده رحمه الله من الأحباس وهو عشرة مثاقيل من لدن كان الريال سوم 18 [أوقية] كان فيها خمسة ريالات ونصف، واليوم فيها ريال ينقص ثلاثين أوقية وذلك لا يكفيه»، ثم تضيف الرسالة مباشرة الاقتراح التالي : «فإن ظهر لسيدنا أن يجعل له درهماً عن كل شاة ومثقالا لكل رأس من البقر يستعين بذلك على بعض ضروریاته فلسيدي تام النظر»[176].

ومهما يكن جواب السلطان، فإن ما يجب لفت الانتباه إليه أن الاقتراح الذي قدمه القائد بنسعيد لحل ضائقة محتسب سلا – جراء ما آل إليه صرف راتبه مقارنة مع ما كان عليه صرف راتب والده ؛ رغم هزالته هو الآخر – لم يتم على أساس اجتهاد أصيل ومبتكر، وإنما كان مجرد اقتباس، في صيغة أخرى، لما كان سائداً في مدن أخرى وفي طليعتها فاس، حيث كان السلطان قد أنعم على محتسبها المهدي بناني في العام 1885 «بأن يقبض من الرحويين ثلاثين أوقية عن كل وسق يتسوقونه إعانة له على خدمته»[177]، كما كان يستفيد من إنعام آخر كان يأخذه من قاعات «الإدام» (يؤدى من قبل المشترين) توقف في العام 1888 إثر وفاته، وهو ما أشارت إليه إحدى رسائل الباشا البغدادي الموجهة إلى السلطان : «بأنه ورد علينا الكتاب الشريف أعزه الله بإسقاط مطالبة مشتري الإدام بالقاعات عندنا بفاس بالرطل

(175) من وثائق المحتسب محمد العربي أجانا، أوردها : محمد بداري، الحسبة : مساهمة في التمهيد لدراسة التحول الطارئ على الجهاز المخزني المغربي (1850-1912)، د.د.ع. في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1889-1988، ص. 100، الهامش 29.

(176) من القائد محمد بنسعيد إلى السلطان بتاريخ 4 قعدة 2/1306 يوليوز 1889، خ.ح. مح. 197.

(177) رسالة من الوزير محمد العربي بن المختار إلى المحتسب الحاج المهدي بناني بتاريخ 6 شعبان 21/1302 ماي 1885، خ.ح، مح. 47.

المنفذ من كل قنطار للمحتسب المتوفى [...] وقرأنا عليهم الكتاب الشريف [...] ففرح الناس لعطفة سيدنا وحلمه»[178].

ومعنى هذا أن السلطان كان يلجأ، تلافياً لأي زيادة في رواتب المحتسبين، إلى فرض نوع من التكاليف الخفيفة سواء على أهل الحرف أو على المشترين، وفي حالات أخرى كان يتم تكليفهم – بناءً على طلباتهم وتوسلاتهم – بالإشراف على مستفادات مدنهم بقصد الانتفاع من راتب أمين المستفاد، إما بشكل كامل، وتلك حالة المحتسب عبد الخالق فرج ومحتسب مراكش مولاي عبد الله البوكيلي الذي أصبح يتقاضى ابتداءً من العام 1888 وإلى تاريخ وفاته في العام 1896 راتباً مبلغه 50 ريالا، في حين خصصت «العشرة ريال المكملة للستين لكاتبه المكلف بأمر المستفاد»[179]، أو فقط بجزء منه، وتلك حالة محتسب القصر الكبير محمد بن السايح الذي لم يستفد بعد إشراكه في الخدمة إلى جانب أين المستفاد محمد الحريشي في العام 1893 سوى بثلث الراتب مقابل الثلثين لأمين المستفاد[180]. ولما كلف أحمد بن محمد فرج لأول مرة بخطة الحسبة في الدار البيضاء في العام 1897 أسندت إليه في الوقت ذاته وظيفة أمين المستفاد. وكما أوضح له أمين الأمناء عبد السلام التازي فإن مرد ذلك يعود إلى : «ثم حيث كانت أجرة الخطة ضعيفة وكانت أجرة المستفاد منفعة كلفت به لأجلها»[181].

بيد أن المحتسب عبد الخالق فرج تميز عن كل هؤلاء المحتسبين بكونه لما أعفي من وظيفة أمين المستفاد (1894) كلف بأمانة المرسى ومن ثمة ارتفع راتبه من 60 ريالا

(178) رسالة من الباشا بوشتى البغدادي إلى السلطان بتاريخ مهل رمضان 12/1305 ماي 1888، خ.ح، مح. 147.

(179) رسالة من السلطان إلى المحتسب مولاي عبد الله البوكيلي بتاريخ 11 شوال 21/1305 يونيو 1888، كناش رسائل محتسب مراكش، خ.ع.ر، 0 34د، الوثيقة 257.

(180) رسالة من السلطان إلى أمين مستفاد القصر لكبير محمد الحريشي بتاريخ 10 محرم 24/1311 يوليوز 1893 الكناش 467، خ.ح، ص. 31.

(181) رسالة من عبد السلام التازي إلى أحمد بن محمد فرج بتاريخ 15 جمادى الأولى 12/1315 أكتوبر 1897، م.و.م.

إلى 84 ريالا ثم 90 ريالا، هذا فضلا عن عدد الإنعامات السلطانية[182]. حتى إذا أعفي من أمانة المرسى (1900) ظل محتفظاً، مع ذلك، بوظيفتين أخريين هما الإشراف على صوائر البرج الجديد ومصلحة البريد المخزني، علاوة على الحسبة، وهو ما أهّله للحفاظ على راتبه كاملا (90 ريالا) مقابل قيامه بهذه الخدمات الثلاث وذلك إلى حدود شهر ينيو 1911[183]، أي بعد مضي سبعة شهور على تاريخ إعفائه من خطتي الحسبة والبريد[184].

يتضح، إذن، أنه من أجل تحسين أمور المحتسبين، إزاء سياسة التقشف التي نهجها المخزن تجاههم، كان يلزمهم – إن كانوا من ذوي الحظوة والاعتبار – أن يقوموا بوظائف مخزنية أخرى موازية، لا صلة لها بوظيفتهم الأساس. ولئن بدا، للوهلة الأولى، أن من شأن هذا الإجراء هو كف أيدي المحتسبين عن الطمع في أرزاق الباعة وأهل الحرف، فإن ذلك، كما يجب أن يكون منتظراً، تم على حساب خطة الحسبة التي ما عادت تحظى باهتماماتهم، نتيجة انشغالاتهم المتعددة. ومن أمثلة ذلك الرسالة التي وجهها السلطان إلى المحتسب عبد الخالق فرج في العام 1892 : «وبعد، فقد بلغ علمنا الشريف تراخيك فيما كلفت به من الحسبة وتفريطك في القيام به، وعليه فنأمرك بالقيام على ساق الجد في ذلك طبق ما كلفت به، إن صح ذلك»[185].

---

(182) من بينها نخص بالذكر : مثقالان في الشهر (من مداخيل المرسى)، ونصف دار للسلعة، والبغلة (التي يطوف بها في الأسواق)، وملبوسه، وشورة لعرس بناته. لمزيد من التفاصيل انظر الكنانيش التالية بـ خ.ح. الكناش 665، ص. 297 و302 و312 ؛ والكناش 378، ص. 60 ؛ والكناش 206، ص. 27 ؛ والكناش 422، ص. 196.

(183) رسالة من عبد الخالق فرج إلى الوزير الصدر محمد المقري بتاريخ فاتح رجب 1329/28 يونيو 1911، م.و.م.

(184) حول تاريخ إعفائه من هاتين الخطتين انظر الهامش 168.
وما تجدر إضافته أن المحتسب فرج ظل يستعطف الوزير الصدر محمد المقري للإبقاء على راتبه «وإدراجه من جملة صوائر البرج» (مصدر الهامش 183). ومن أجل إرضائه – وهو الرجل المخزني العتيد – كلف بخطة جديدة هي خطة النظارة التي لم يعمر فيها سوى حوالي سنة (1330-1331/1912-1913) لكبر سنه، حيث توفي في العام 1914/1314. أما راتب خطة النظارة فكان يبلغ إلى حدود ما قبل توقيع الحماية 45 ريالا، ليرتفع بعد توقيع الحماية إلى 75 ريالا، كانت تؤدى من مداخيل الأحباس الكبرى. انظر في هذا الخصوص :
contrôle des Habous, Rabat, carton 21, B. G.

(185) رسالة من السلطان إلى عبد الخالق فرج بتاريخ 28 حجة 1309/24 يوليوز 1892، خ.ح.، مخ. 336.

ومهما يكن رد فرج، فإن التفريط أمر ثابت بالرغم مما يمكن أن يقال عن صرامة الرجل، وهي الصرامة التي تجرّع من أجلها إهانة بالغة من قبل أحد الشرفاء الوزانيين في العام 1908[186]. لكن مع كبر سنه، وتعدد مهامه، واستعانته بحاشية من المقربين، وقع الانحطاط في الخطة. تقول إحدى رسائل السلطان الموجهة إلى قائد المدينة في هذا الصدد : «فقد بلغ لعلمنا الشريف أن الخديم المحتسب الحاج عبد الخالق فرج تعجز عن مقابلة ما هو مكلف به من أمور الحسبة وما أضيف إليها، وكلف صهره العيساوي القباج وأخاه وأطلق جميع ذلك في يديهما واشتغلوا بتضييع حقوق الناس بمقتضى غرضهم وشهوتهم. وعليه، فنأمرك أن تبين حقيقة الواقع في ذلك وما ظهر في أمر المكلفين من تأخيرهما وتعيين خليفة عنه غيرهما أو تكليف غيره بالحسبة لنرى في ذلك بالمقتضى بحول الله»[187].

وكان المقتضى – كما أوضحنا – قبل قليل – هو إعفاؤه من الخدمة في نونبر 1910، أي بعد مرور حوالي عشرة شهور على تاريخ تحرير هذه الرسالة.

لكن الذي حدث إثر إعفاء فرج – وفي ظل الأزمة الشاملة التي كان يعيشها المخزن والتي من بين مظاهرها أن الخطط المخزنية أصبحت تباع لمن يدفع أكثر –[188] هو أن خطة الحسبة آلت إلى العربي الزبدي، أحد سماسرة شركة باكي، بل أضيفت إليه وظيفة خليفة القائد، فكان أن وقع ما يمكن تسميته بـ «التدهور الأعظم». ذلك أن هذا السمسار اتخذ من خطة الحسبة، على حد تعبير القنصل الفرنسي لوريش، «وسيلة للإثراء السريع بطريقة خسيسة ووقحة»[189]، وهو ما أثار ضجة في المدينة[190] كان من نتائجها الإسراع بعزله في أكتوبر 1911، قبل أن تتطور الأمور في المدينة إلى ما لا يحمد عقباه.

(186) حول تفاصيل هذه الإهانة انظر متن الهامشين 198 و199 من هذا الفصل.

(187) رسالة من السلطان إلى القائد الصديق بركاش بتاريخ 19 محرم 1328/21 يناير 1910، خ.ص بسلا، السلسلة 3 – هـ – مح. 52، الوثيقة 7462.

(188) توجد في هذا الخصوص، ضمن وثائق الخزانة الحسنية، رسائل عديدة تتعلق بشراء مناصب القيادة والقضاء والحسبة، وذلك في العهدين العزيزي والحفيظي.

(189) مراسلة من القنصل لوريش (Leriche) إلى دي بيي (De Billy) المكلف بالشؤون الفرنسية بالمغرب بطنجة بتاريخ 2 غشت 1911 : Nantes, 13/2, carton 294.

(190) مصدر الهامش 160.

وبموازاة مع هذا التدهور الذي آلت إليه خطة الحسبة يجب الإشارة إلى مظهر آخر من مظاهر التدهور يتعلق الأمر بتقلص سلطة المحتسب وعجزه عن إجراء الأحكام، جراء التدخل الأجنبي واستشراء داء الحمايات. بل أن القائد نفسه ما عاد بإمكانه، هو الآخر، أن «يشد العضد». ومن أمثلة ذلك الشكوى التي رفعها القائد السويسي إلى النائب بركاش في بداية العام 1881 من قنصل الولايات المتحدة الأمريكية حاييم بن عطار الذي بسط حمايته على الرحويين من أهل سوس، حيث «تفاحش أمرهم في السرقة في ما يطحنون للناس، وبعض الناس لا يتوصلون للطحين إلا بالزيادة على السعر [...] وكذلك البقالة يسرقون في الميزان مع فساد السعر [...] والكل من ابن عطار [...] فقد أفسد ملاح اليهود والآن يفسد الرعاة»[191].

وبعد سنتين على هذا التاريخ وإثر ضغوط ابن عطار وشكاواه المتكررة أعلن السويسي عن استسلامه والكف عن اتخاذ أي إجراء زجري تجاه اليهود مهما ارتكبوا من غش وتدليس : «... ومن الآن فقد ضقت ذرعاً من هذا الأمر وظهر لي أن نكف يدي عن وجه التصرف حتى يظهر وجه الأمر. فإن ابن عطار يتعرض في أمور لا مدخل فيها، وليس أحد منهم في الحماية، ومع ذلك رجعت الكرّة علينا، إنا لله وإنا إليه راجعون»[192].

وكان من نتيجة تردي سلطة المحتسب والقائد تجاه المحميين أن أصبح بعض المتضررين من المسلمين يلتجئون إلى القاضي محمد البريري (1888-1899) عساهم أن يجدوا عنده بعض الإنصاف، وهو الذي اشتهر بمواقفه الجريئة دون محاباة أحد. ولما استفسر السلطان القاضي عن حقيقة الشكوى التي رفعها به القائد والمتعلقة بـ «دخوله في الأمور الخارجة عن وظيفه والتعرض للأحكام المخزنية وتعسير الأمور والتشنيع به مع عامة الناس» ومن جملتها سجنه أحد أصحاب أمين البقالة، كان

(191) رسالة من القائد عبد السلام السوسي إلى النائب محمد بركاش بتاريخ 5 صفر 1298/7 يناير 1881، م.و.م.

(192) من نفس المرسل والمرسل إليه أعلاه بتاريخ 2 ربيع الثاني 1300/10 فبراير 1883، م.و.م.

جوابه : «وأما قضية البقال الذي سجنه المحتسب فإن جماعة كثيرة من البقالة أتوني يشتكون أن أهل الذمة الذين يصنعون الصابون مدة مديدة كانوا يسرقون لهم في الميزان وأنهم اطلعوا على ذلك الآن وتحققوه بالحجة وتجمل لهم عليهم في ذلك مال كثير. ودعوهم للشرع فامتنعوا، فوجهت بعض الأعوان ليأتي بهم فأتى رجل من أصحاب الأمين إلى البقالة وذهب بهم لدار بعض النصارى، فوجدوا اليهود هناك، فألزمهم الرومي الصلح على الوجه الذي أراده اليهود، فلما قبضوا الدراهم أراد صاحب الأمين أن يقسمها باجتهاده فامتنعوا، فذهب للرومي وشكى له بواحد منهم، فوجه الرومي للمحتسب فسجنه. فلما اطلعت على ما فعله صاحب الأمين من الخوض في الدعوى سجنته زجراً له ولغيره لأن الدعاوى كانت في مجلس الشرع فذهب بها للنصارى حتى أفضى أمرها إلى ما ذكر، وسرحته بعد يوم وليلة وبقي الآخر مسجوناً عند المحتسب حتى أذن له الرومي في تسريحه»[193].

يتبين، إذن، من خلال هذا الجواب كيف أن القناصل أصبحوا يتدخلون لفض النزاعات التي كانت تنشأ بين أهل الحرف وفق إرادتهم ولصالح المستظلين بظلال حمايتهم، بل وبإعطاء الأمر للمحتسب بحبس أحد الذين رفضوا الانصياع لظلم صاحب الأمين المتواطئ مع اليهود الذين ضبطوا بموجب شرعي في حالة غش. حتى إذا قام القاضي بردع هذا المتواطئ وجهت له تهمة «خرق الأحكام المخزنية ودخوله في الأمور الخارجة عن وظيفه» وما شابه. ومن المعلوم أن تشدد القاضي البريبري في الأحكام تجاه خروقات وتجاوزات الأجانب والمحميين هو الذي كان وراء عزله من خطته في العام 1899، كما أوضحنا ذلك في فصل سابق[194].

وإلى كل هذا يجب أن نضيف مظهراً آخر وأخير من هذا التدهور يتعلق الأمر، هذه المرة، بالإهانات التي كان يتعرض لها المحتسبون والمتمثلة في سبهم وشتمهم في مقرات أحكامهم وأمام الملأ من قبل محميين، مسلمين ويهود، دون أن يطولهم أي زجر أو عقاب. ذلك ما وقع، على سبيل المثال، لمحتسب مكناس المختار بادو في

(193) رسالة من القاضي محمد بن عبد الرحمان البريبري إلى السلطان بتاريخ 15 جمادى الأولى 1310/ 5 دجنبر 1892، م.و.م.

(194) انظر الفصل الثالث، ص. 167-169.

يونيو 1880[195]، ولمحتسب سلا محمد زنيبر في شتنبر 1910[196]، ولمحتسب الرباط العربي الزبدي في أكتوبر 1911[197]، رغم أنه كان هو الآخر محمياً فرنسياً.

غير أن الإهانة التي تعرض لها المحتسب عبد الخالق فرج في نونبر 1908 كانت من نوع خاص، فهي لم تتم على يد أحد المحميين، كما جرت العادة، وإنما تمت على يد شريف وزاني الذي أسمعه من قبيح الكلام، يقول فرج في إحدى رسائله «ما لم يتقدم في عمري ولا في خدمتي لجانب المخزن من عهد سيدنا الكبير مولانا عبد الرحمان قدس الله روحه ولا في خصوص هذه الخطة التي تجاوزت فيها ثمانية وعشرين سنة»[198]. أما عن سبب تعرض فرج إلى كل هذا السب والشتم («من اليهودي وابن اليهودي وكذا وكذا من أمثال ذلك») فيعود إلى رفضه وساطة هذا الشريف – كما رفض من قبل وساطة أخيه عبد السلام الوزاني – بإرجاع أحد الدلالين إلى عمله، حيث كان قد اتخذ في شأنه إجراء الطرد والنفي، نتيجة «طيشه وسوء فعله وارتكابه المفاسد في عمله وأكل أموال الناس بالباطل»[199]. ومن أجل الإفلات من العقاب، جراء هذا الفعل الشنيع، توصل فرج في اليوم الموالي «للواقعة» برسم إشهاد عدلي يفيد أن الشريف المذكور هو رجل مجذوب[200] !

ثالثا : المخزن والحرفيون

لم تكن علاقة المخزن بالحرفيين قائمة فقط على أساس الخنق والتضييق والتفقير من خلال فرض المكوس والهدايا، وهي الأطروحة التي تبناها

---

(195) رسالة من السلطان إلى النائب محمد بركاش بتاريخ 26 جمادى الثانية 1297/ 6 يونيو 1880، أوردها عبد الرحمان بن زيدان، **الإتحاف**، م.س، ج. 2، ص. 368-369.

(196) رسالة من القائد الصديق بركاش إلى القنصل الفرنسي بالرباط لوي مرسييه (L. Mercier) بتاريخ 6 رمضان 1328/ 11 شتنبر 1910 : carton 1129, Nantes.

(197) رسالة من المحتسب العربي الزبدي إلى القنصل الإسباني بالرباط كارلوص دي أراخونا (C. De Arajona) بتاريخ 19 شوال 1329/ 13 أكتوبر 1911 : A.E, A.G.A, caja 3404.

(198) رسالة من عبد الخالق فرج إلى قائد المشور بنعيسى حم بتاريخ 10 شوال 1326/ 5 نونبر 1908 خ. ح (ضمن الوثائق الحفيظية غير المرقمة).

(199) ن.م.

(200) من نفس المرسل والمرسل إليه أعلاه بتاريخ 11 شوال 1326، ن.م.

ماسينيون[201] ولوطورنو[202] ومن نقل عنهما[203]، وإنما كانت تقوم في الآن ذاته على إنعاش عدد من الحرف. ولأن المكوس كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتجارة الداخلية ككل، فسنرجئ الكلام عنها إلى الفصل الموالي، ومن ثمة سنكتفي هاهنا بالوقوف عند عنصرين من عناصر هذه العلاقة هما : الهدية من جهة، ودور المخزن في إنعاش الحرف من جهة أخرى.

1- الهدية

من بين «الوظائف» المخزنية التي كانت تؤديها الحواضر – إسوة بالبوادي – إلى السلطان بمناسبة الأعياد الدينية الثلاثة (عيد المولد وعيد الفطر وعيد الأضحى) «وظيف» الهدية.

وكانت العادة المتبعة في تقديم هذه الهدايا أن يتوجه وفد رسمي، يسمى بـ «العيادة»، إلى حيث يكون السلطان مقيماً، وذلك من أجل تجديد الولاء والطاعة من جهة، ومشاركة السلطان أفراحه واحتفالاته من جهة أخرى. وكانت تركيبة وفد الرباط تتشكل من عدة مكونات، بعضها كان ثابتاً ومنتظماً، وبعضها الآخر كان ظرفياً. فأما المكون الثابت فكان يضم أربعة من الأعيان كانوا يمثلون، بصفة عامة، كافة أهل المدينة. وأما المكونات الظرفية، أي التي لم تكن تواظب على الحضور بشكل دائم في كل الأعياد، فكانت تضم القائد أو من يمثله، والذي عادة ما يكون أحداً من أفراد أسرته (ابنه أو أخيه أو ابن أخيه)، وتاجرين إلى أربعة تجار، واثنين من الطبجية، واثنين من البحرية. وينضاف إلى كل هؤلاء، خصوصاً في مناسبة عيد المولد النبوي، أربعة من المنشدين (الذكارة أو المداحين)، وشريفان. وضمن المكونات الثابتة لتركيبة الوفد يجب أن نشير، أخيراً، إلى المخازنية الذين كانوا يقومون بوظيفة خفر الوفد والهدية المحمولة.

---

(201) L. Massignon, enquête.... op. cit, pp. 105-106

(202) روجي لوطورنو، فاس، م.س، ج. 1، ص. 437.

(203) نخص بالذكر منهم :

Driss Ben Ali, **Le Maroc précapitaliste**, Imprimerie Najah Eljadida, Casablanc, 1982, pp. 84 et 86.

وعن نوع الهدايا ومقاديرها فالملاحظ، كما يتبين من الجدول الثالث والثلاثين[204]، أنها من حيث النوع كانت عينية من جهة، وتمثل أجود وأشهر ما كانت تنتجه المدينة من جهة ثانية، تماماً كما هو الشأن بالنسبة لجل المدن المغربية (انظر الجدول الرابع والثلاثين)[205].

ومن حيث مقاديرها، فقد كانت على العموم متواضعة، وفي الآن ذاته كانت تختلف بحسب تركيبة الوفد. فإن كان الوفد يتكون فقط من ممثلي أهل المدينة، دون سواهم، فإن مقدار الهدية في هذه الحالة يكاد يكون ثابتا : من 6 إلى 8 قطع من ثوب الموبر وحملين من منتجات الفخار (طواجين وطناجير وقدور ومقلات)، وهذه كانت هي الهدية الثابتة والمنتظمة في كل الأعياد. وإن انضاف إلى الوفد القائد أو من يمثله من أحد أفراد أسرته، فعندئذ تنضاف هدية ثانية كانت تسمى بـ «هدية التهنئة». حتى إذا انضاف وفد خاص بالتجار وثالث خاص بالطبجية والبحرية عندئذ، أيضا، تنضاف هدية ثالثة ورابعة، وكلاهما كان يندرج ضمن خانة هدية التهنئة. ومعنى هذا أنه إذا كان الجميع من أهل الحرف والتجار – باستثناء الشرفاء وأهل العلم – يساهمون في الهدية الثابتة والمنتظمة، فإنه كان على الجميع أيضا أن يساهم في الهدية الظرفية (هدية التهنئة) الخاصة بالقائد أو من ينوب منابه، هذا فضلا عن هدية خاصة بالتجار، وأخرى خاصة بالطبجية والبحرية (وهي نادرة). وهذا ما يفسر لماذا كانت هدايا التهنئة تظهر أحيانا وتغيب في أحايين كثيرة ! ومن المعلوم أن الهدية كانت تجمع في الأصل نقدا، ثم يخصم منها مجموع التوابع المتمثلة، أساسا، في صوائر سفر الوفد، ذهابا وإيابا – حيث إن السلطان لم يكن ينعم على الوفد، إثر أوبته، سوى بالكسوة كهدية معكوسة – والباقي هو الذي تشترى به الهدية.

---

(204) قمنا بتركيب هذا الجدول بالاستناد إلى عشر رسائل موجهة من قائد المدينة إلى السلطان يوجد أصلها بالخزانة الحسنية بالمحافظ التالية : 233 و414 و403/2 بالنسبة لهدية عيد المولد النبوي ؛ و19 و482 بالنسبة لهدية عيد الفطر ؛ و.م.و.ز (12706/7z) (الوثيقة 34) و139 و322 و402/13 بالنسبة لعيد الأضحى.

(205) خ.ح، ضمن وثائق «القوائم الحسابية» غير المرقمة، بعنوان : زمام الهدايا في 14 شوال 1284/ 8 فبراير 1868.

الجدول 33 : أمثلة من هدايا الأعياد الدينية التي كانت توجهها مدينة الرباط إلى السلطان خلال القرن التاسع عشر

س	هدية عيد المولد النبوي	س	هدية عيد الفطر	س	هدية عيد الأضحى
/1306 1888	هدية أهل البلد : 8 أطراف من ثوب المطيب، وحملان من الفخار. هدية بيد أخي قائد المدينة (هدية التهنئة) : طرف موبر وطرف مشجر وطرفان من الحرير، وصندوقان من الزبيب المسكي، وست جلاسيات من الحلوى.	/1301 1884	هدية أهل البلد : 8 أطراف من ثوب المطيب، وحملان من الفخار	/1285 1869	هدية أهل البلد : 6 أطراف من ثوب المطيب وحملان من الفخار.
				/1305 1888	هدية أهل البلد : 6 أطراف من ثوب المطيب وحملان من الفخار.
/1310 1892	هدية أهل البلد : 6 أطراف من ثوب المطيب، وحملان من الفخار. هدية بيد أخي قائد المدينة (هدية التهنئة) : طرفان من ثوب طيسان وطرفان من الحرير.	/1311 1894	هدية أهل البلد : 6 أطراف من ثوب المطيب، وحملان من الفخار.	/1306 1889	هدية أهل البلد : 6 أطراف من ثوب المطيب وحملان من الفخار.
/1314 1896	هدية أهل البلد : 6 أطراف من ثوب المشجر، وحملان من الفخار. هدية تهنئة التجار : طرفان موبر و4 أطراف من الحرير. هدية تهنئة بيد أخي القائد : طرفان من ثوب طيسان وطرفان من الحرير.			/1309 1892	هدية أهل البلد : 4 أطراف من ثوب الموبر و8 شقق. هدية التجار : نفس هدية أهل البلد. هدية تهنئة بيد أخي القائد : طرفان من الخرير و4 شقق من الحرير
				/1313 1896	هدية أهل البلد : 4 أطراف من ثوب الملف و8 شقق رهيفات. هدية الطبجية : طرفان من الملف و4 شقق. هدية البحرية : مثل هدية الطبجية. هدية تهنئة بيد أخي القائي : طرفان من ثوب مشجر وطرفان من ثوب الحرير.

الجدول 34 : هدية عيد فطر مدن الرباط وسلا وفاس ومكناس وطنجة وتطوان الموجهة إلى السلطان في العام 1868/1284

أسماء المدن	ما بيد كل وفد	
الرباط	أهل الرباط	: 6 أطراف ملف و12 شقق و4 اكسي
	تجار الرباط	: 8 أطراف ملف و16 شقق
	الطبجية	: طرفان ملف و4 شقق
	البحرية	: طرفان ملف و4 شقق
سلا	أهل سلا	: 4 أطراف ملف وزوجة دواح ذهب وزوجة دمالج نحس وحمر
	المجاهدون	: 4 أطراف ملف و8 شقق
فاس	أهل فاس	: صندوقان (كفريان)
	تجار أهل فاس بمراكش	: 10 أطراف ملف و10 شقق
مكناس	أهل مكناس	: 8 أطراف ملف و16 شقق و2 قفاطين موبر وطرفان مشجر
	أهل ذمة مكناس	: 4 أطراف ملف و8 شقق وطرف موبر وطرف مشجر
تطوان	أهل تطوان	: 8 أطراف ملف و8 شقق و4 أطراف مشجر و2 فشوش ذهب
طنجة	أهل طنجة	: وصيفتان وطرفان ملف و4 شقق

غير أنه إذا كانت هدايا الأعياد تؤدى في الأصل من قبل كل أصحاب الحرف والتجار، باستثناء الشرفاء وأهل العلم[206]، وباستثناء عرفاء الحرف[207]، وذلك بتنسيق بين القائد من ناحية وعرفاء الحرف من ناحية ثانية، فإن الذي وقع هو أن الأغنياء و«من لهم تعلق واتصال بعامل البلد»، وأصحاب الامتيازات الذين بيدهم ظهائر التوقير والاحترام، ومن انضاف إليهم من أهل الحمايات توقفوا عن أداء مساهمتهم، لينتقل عبئها إلى كاهل الضعفاء وفقراء أهل الحرف. حتى إذا وصل الخبر إلى علم السلطان في العام 1888 وجه أمره إلى قائد المدينة لتدارك هذا الخلل : «وبعد فقد بلغ شريف علمنا ما لحق من الضرر لضعفاء البلد وأهل الصناعات بإلزامهم ما يجب من الهدية على الأغنياء وأهل الوجاهات كأهل المراسي والمستفادات ومن شاكلهم والمنتمين إليهم والمتشبثين بأذيالهم وذلك أمر غير لائق وسبب عن الوصول إلى منهج القسط عائق، وعليه – يضيف السلطان مباشرة – فالذي يكون عليه عملكم هو الجري على مقرر عمل أهل فاس من إلزام التجار ومن يزعم الحماية إلا من كان كالسماسرة إعطاء الهدية كسائر الناس، سيما من طوق بالخدمة وألبس حلل النعمة كالأمناء وأهل الوجاهات والمنتمين إليهم. نعم، ما كان من الكلف الشاقة الخارج عن نوع الهدية فهو المسقط عنهم بالكلية إلا ما كان بإذن صريح»[208].

---

(206) ذلك ما ورد في أحد ظهائر السلطان محمد بن عبد الرحمان (1859-1873) حسب ما يتبين من الرسالة الجوابية التي وجهها الأمين محمد بن المدني بنيس إلى باشا فاس عبد الله بن أحمد بتاريخ 3 ذوقعدة 1296/ 18 نونبر 1878، م.و.م.

وهذا نص الرسالة : «فاعلم رعاك الله هو أن الهدية كانت تفرض على الضعفاء والمساكين وتسقط عن الأغنياء الذين بيدهم الظهائر بالتحرير ومن لهم تعلق واتصال بعامل البلد في الوقت، فأنهيت الأمر لمولانا المقدس بالله فكتب ظهيرا شريفا مضمنه أن الهدية يعطيها كل أحد، وأصحاب الظهائر حسبهم التوقير والاحترام وإسقاط الكلف المخزنية عنهم، وأما الهدية فيعطونها كغيرهم. نعم، الأشراف وأهل العلم الذين بالأسواق جرت عادتهم بعدم إعطائها، هذا مجمل القضية وعلى ذلك كان العمل».

وانظر أيضا حول نفس الموضوع ظهيرا آخر وجهه السلطان المولى الحسن إلى باشا مكناس حم بن الجيلاني بتاريخ 13 جمادى الأولى 1301/ 11 مارس 1884، خ.ح، مح 30.

(207) ذلك ما أشار إليه المحتسب عبد الخالق فرج في إحدى رسائله الموجهة إلى السلطان بتاريخ 25 شوال 1307/ 14 يونيو 1890، م.و.م. (والتي سنعود إليها بعد حين).

(208) رسالة من السلطان إلى القائد محمد السويسي بتاريخ 27 ربيع الثاني 1305/ 31 دجنبر 1888، م.و.م وانظر نسخة من هذه الرسالة أيضاً بالكناش 151، خ.ح، ص. 47.

وإذا كان قائد المدينة ظل مكتوف الأيدي تجاه المحميين، إسوة بما وقع في مدن أخرى[209]، فإنه عمل من جهة أخرى على تطبيق الأمر السلطاني على بعض أصحاب الوجاهات والمنتمين إليهم. ومن ضمن هؤلاء الذي مسهم هذا الإجراء التاجر محمد فرج، أخو المحتسب عبد الخالق فرج وشريكه في التجارة[210]، وعريف الجزارين، وهو ما أثار حنق المحتسب. وكان من بين الحجج التي احتج بها في الشكوى التي رفعها إلى السلطان أن هذا الإجراء هو خرق للعادة ومس بامتيازات قديمة وانتقاص من مقامه. يقول فرج في رسالته – شكواه : «فليعلم مولانا [..] أنني ما اشتكيت على حضرة سيدنا العالية بالله إلا من حيث كون إلزامه الأخ والعريف إعطاء الهدية ليس بعادة من قديم، وللعلم فإن مولانا أمد الله عليه ظلال نعمه لا يريد خرق عادة أسلافه الأطهرين في شيء. أما الأخ فإن العادة التي نعلم من قديم أن العامل وأولاده وإخوته والمحتسب وأولاده وإخوته لا يلزمون إعطاء الهدية مع أهل البلد تفضلا من مولانا وساداتنا أسلافه الأطهرين [...] وأن هذا الأخ عندي فيه أخي وولدي لأني ليس عندي ولد آخر غيره وهو وأولاده ممن يعينني على القيام بأوامر مولانا الشريفة

(209) إذا اكتفينا بمثال واحد من مدينة فاس، كما يتبين من إحدى الرسائل الجوابية التي وجهها السلطان المولى الحسن إلى الباشا عبد الله بن أحمد بتاريخ 15 حجة 6/1301 أكتوبر 1884، فإن أمين الرحويين محمد الأزرق الفاسي اشتكى من كونه أدى لوحده عن أهل حرفته عن ثلاثة أعياد 40 ريالا، كما أن ولده تحمل بدوره 20 ريالا أخرى، وعله ذلك «أن 43 من أصحاب الأرحاء كانوا كلهم من أصحاب الظهائر ومتعلقين بأهل المراعاة و20 آخرين من أصحاب الحمايات و لم تبق الكلفة إلا على 12 رحويا من الضعفاء الذين لا علاقة لهم بأحد». وتضيف الرسالة أن نفس الشيء وقع مع «جماعة الجزارة في بقاء الكلفة على ضعفائهم الذين لا علاقة لهم بأحد»، خ. ح، م.و.ز 12706/29ز، الوثيقة 33.

(210) رسم عدلي مؤرخ في 4 قعدة 1306/ 25 يوليوز 1887، ضمن الرسم العقاري 283ر، م. ع.ر، وفيه يشهد المحتسب الحاج عبد الخالق فرج وشقيقه التاجر محمد «أنهما شريكان شركة المفاوضة بالإنصاف في جميع ما يتجران به وأن جميع ما بأيديهما مما يطلق عليه اسم مال من الحلي والجواهر والأثاث والأملاك المشتراة باسمهما أو باسم أحدهما وغير ذلك هو شركة بينهما بالإنصاف».

وضمن نفس الرسم العقاري يوجد رسم عدلي آخر مؤرخ في 17 شعبان 1311/ 23 فبراير 1894، وفيه يشهدان «أنهما حلا شركة المفاوضة التي كانت بينهما وأبطلا حكمها وأن الأصول المملوكة لهما التي من جملتها الجنان [...] هي الباقية على الشركة بينهما بالإنصاف وأن ما عداها من الناضي والحلي والجواهر والأثاث وما احتوت عليه كل دار واحد منهما من قش وغيره لا شركة فيه بينهما وكل واحد مختص بما في يده ولا مدخل لآخر فيه».

وأغراضه العالية ويدي ويده في جميع ما أنعم الله به علينا واحدة [...] وأما العريف فإن العادة أن جميع عرفاء الحناطي بإيالة سيدنا لا يكلفون بشيء مع الحنطة فضلا عن تكليفهم بهدية خاصة بهم زيادة على وظيف الحنطة تفضلا من مولانا عليهم بذلك جزاء لهم لأن جميع ما يحتاج إليه لجانب المخزن أعزه الله في أي حنطة كان لا يطلب إلا من عريفها ولا أحد من أهل حرفتهم يتمنع من إعطائها بسببهم لعلمهم بالعادة، على أن جميع العرفاء عندنا لا يكلفون بإعطاء الهدية ولا غيرها إلى الآن وحتى الآن إلا ما كان من عريف الجزارة وما أحدث له العامل العطاء مع عدم تكليفه له قبل بشيء كأمثاله إلا من حيث كونه على اليد، وقصده في عمله ذلك معه ومع الأخ الإهمال للجانب والتشنيع علينا بالتكليف بما لم تجربه عادة، وهذا الذي أوجب لنا رفع القضية لحضرة سيدنا..»[211].

ولئن كان من الطبيعي أن «ينتفض» أصحاب الوجاهات من المس بامتيازاتهم وامتيازات المنتمين إليهم، فإن ما يجب أن يكون واضحا هو أن شكوى المحتسب فرج كان مآلها الإهمال[212]. ولقد كان من عاقبة ذلك أن عريف الجزارين المسمى بالتهامي ولد عمرو الرباطي، والملقب بولد هنية الجزار، ارتمى في أحضان الحماية البرازيلية كسمسار للتاجر اليهودي شلوم كويهن المقيم في طنجة[213]. ومن جهتهم فإن التجار من أصحاب ظهائر التوقير والاحترام كانوا يرفضون أداء مساهمتهم في هدية وفد التهنئة الخاصة بهم[214]. وعندما حاول القائد إلزامهم أداءها قهرا في العام 1896، تعرض إلى تقريع شديد اللهجة من قبل السلطان، مما ورد فيه : «وبعد فقد بلغ لعلمنا الشريف ما أنت عليه من التهور والتخليط والطموح لخرق العوائد والسعي في إيقاد النار مشافعة بعض ذوي الوجوه والبيوتات بالسب والفضاضة، فمن ذلك

(211) مصدر الهامش 207.

(212) ملخص رسالة على يد الوزير محمد الصنهاجي بتاريخ 14 قعدة 1307/ 2 يوليوز 1890 الكناش 172، خ.ح، ص 26.

(213) رسالة من قنصل البرازيل بالرباط يعقوب بن رفائيل بن عطار إلى القائد محمد السويسي بتاريخ 7 ربيع الثاني 1312/8 أكتوبر 1894، خ.ع.ت، مح 105/59 ؛ وانظر أيضا : رسالة من أحمد بن موسى إلى الأمين بناصر غنام بتاريخ 4 رمضان 1317/ 6 يناير 1900، م.و.م.

(214) رسالة من السلطان إلى القائد محمد السويسي، بتاريخ 18 ذو حجة 1313/ 31 ماي 1896، الكناش 424، خ.ح، ص 168.

وجهت على التاجر الحاج محمد الرجراجي الرباطي وسربت عليه لسانا حادا وأغلظت له في القول [...] ومن ذلك أيضا ما رمته من خرق العادة على من بيدهم الظهائر الشريفة بالتحرير من الكلف فعزمت على مطالبتهم بها كغيرهم وما ردك خليفتك عن ذلك إلا بمشقة [...] وعليه الخير في الاتباع والشر في الابتداع، فحسبك السعي في السكينة والأخذ في الرفق وتأليف القلوب، فالمؤمن هين لين يألف ويؤلف [...] والحاصل فارجع لسيرة حسنة واقلع عن هذه الأفاعيل وإلا فلا يعجبك حال»[215].

وهكذا من أجل إيجاد مخرج لهذا الوضع المتأزم الذي آل إليه أمر الهدية أصدر السلطان المولى عبد العزيز في العام 1896 تعليمات جديدة إلى كل من قائد المدينة وخليفته نصت على ما يلي :

أولا، أن هدايا الأعياد يكلف بها أمين خاص يختار بتوافق من قبل كل من القائد وخليفته.

ثانيا، أن يبقى العمل جاريا على ما كان عليه الأمر أيام ولاية القائد عبد السلام السويسي (1855-1885) والسنوات الأولى من ولاية أخيه القائد محمد السويسي (1885-1899).

ثالثا، متى وقعت زيادة فيها بمناسبة توجيه أخي القائد في وفد التهنئة وكذا بعد المنشدين بمناسبة عيد المولد النبوي فعندئذ يزاد في ذلك تقويم سفرهم، وما اجتمع فيه يقسطه أمين الهدية على أهل الحرف والتجار كل على نسبته، وما ناب أهل الظهائر يقسطونه أيضا فيما بينهم على عاداتهم.

رابعا، في ما يخص هدية التهنئة الخاصة بالتجار والمستقلة عن هدية الأعياد، فيكلف التجار أنفسهم بجمعها و«قضاء أغراضها» بالتراضي فيما بينهم، مع إجراء قرعة بينهم على من يحملها، كما يزاد في الصوائر المتعلقة بتقويم السفر.

---

(215) رسالة من نفس المرسل والمرسل إليه أعلاه، بتاريخ 9 محرم 1314/ 20 يونيو 1896، الكناش 422، خ.ح، ص 158.

وبالنسبة، أخيرا، للوفد الخاص بالشرفاء المعفيين من الأداء ومن بيدهم ظهائر التحرير فلا يلزمون بشيء إلا بما رضوا به و«ما طابت به أنفسهم»[216].

وعلى أساس هذه التعليمات تم اختيار أمين خاص بهدايا الأعياد هو التاجر محمد ابن سعيد الرباطي الذي حظي بتزكية رسمية من السلطان في يونيو 1896. وقد وجهت إليه تعليمات تدور حول كيفية قبضها، اعتبرت بمثابة ضابط. ومضمنه، كما يتبين من الرسالة السلطانية الموجهة إلى خليفة القائد «هو أنه حين يبقى للعيد شهر ونصف يستأذن العامل في الشروع ويعين مخزنيين لمقابلته في شغلها من ذوي العرض والمروءة، وحين يصفوا أشغالها يقيد نسخة من داخلها وصائرها بكناشه بالبيان فيهما ويدفع للعامل نسخة منه ولك نظيرتها. وأما ما يعرض من الهدايا الخارجة عن ذلك الخاصة بالتجار فهم يجتمعون على فرضها فيما بينهم ويكون هو أحدهم. وأمرنا العامل بأن يجري معه على ذلك على نحو الضابط المذكور [...] ولا يتعداه إلى ما سواه[217].

يتضح، إذن، أن الهدف من هذا الضابط المتعلق بتكليف أمين خاص بهدايا الأعياد هو إقصاء العامل نهائيا من هذه المهمة[218] وذلك تلافيا لكل قيل وقال من

---

(216) رسالة من السلطان إلى القائد محمد السويسي بتاريخ 3 محرم 1314/ 14 يونيو 1896، الكناش 422، خ.ح، ص 140 ؛ وانظر أيضا حول نفس الموضوع رسالة أخرى وجهها الحاجب أحمد بن موسى إلى خليفة القائد الصديق بركاش بنفس التاريخ، الكناش 776، خ.ح، ص 48.

(217) رسالة من السلطان إلى خليفة القائد الصديق بركاش بتاريخ 28 محرم 1314/ 9 يوليوز 1896، الكناش 422، ص 222. وانظر نسخة من هذه الرسالة بـ خ.ص بسلا، السلسلة 3 – هـ – مح 50 الوثيقة 7259.

(218) من بين كافة المدن التي عرفت إجراء مماثلا – أي إقصاء قائد المدينة عن جمع الهدية – مدينة مراكش. وقد كلف السلطان، من خلال ظهير مؤرخ في 14 رجب 1314/ 19 دجنبر 1896 ثلاثة أمناء بمهمة جمع هدايا الأعياد، انظر ظهير تعيينهم في الكناش 199، خ.ح (صفحاته غير مرقمة)، وانظر أسماءهم بالهامش 221، آتي الذكر.
ونود أن نلفت الانتباه هاهنا – من باب تصحيح بعض الأخطاء – إلى أن ما ذكره إدريس بن علي (م.س، ص 84). نقلا عن كتابات أجنبية، من أن المحتسب هو الذي كان مكلفا خلال القرن التاسع عشر بفرض الهدية على الحرفيين لا يعدو أن يكون مجرد لغو وتشويه لأبسط الحقائق، تماما كما هو الشأن بالنسبة لروجي لوطورنو (م.س، ج 1، ص 437، الهامش 92) الذي قال إن الطوائف الحرفية الميسورة هي التي كانت تقدم وحدها الهدية إلى السلطان !

جهة، وترغيب الناس في أدائها مع ضبط أمورها بكل شفافية من جهة أخرى. فماذا كانت النتيجة ؟

النتيجة الأولى أن بعض الضعفاء من التجار أصبحوا ملزمين بالأداء لأول مرة. وهذا ما وقع، على سبيل المثال، مع المسمى المختار كراكش الذي، على حد تعبيره، كان معتمرا لحانوت يسترزق الله أزيد من ثلاثين سنة وبمقابلة مسجد يؤدي فيه الصلوات دون أن يكلف بوظيف قط. «وفي هذا الشهر المبارك، يقول، ألزمني المكلف بفريضة الأعياد أداءها و لم أجد سبيلا لإعطاء ذلك من شدة الإملاق»، ومن ثم التمس من الحاجب أن يتوسط له لدى السلطان للإنعام عليه بظهير قصد إعفائه من الأداء[219].

والنتيجة الثانية أن بعض أصحاب ظهائر التوقير والاحترام ومن كان منحاشا إليهم أصبحوا بدورهم ملزمين بالأداء، وهو ما وقع مع المرأة زهراء العدلانية التي اشتكت في العام 1898 من أن المكلف بأمر الهدية ألزم ولد عمها (الحسن الكَراري) الذي يأخذ بيدها بأداء هدية عيد الأضحى رغم ما بيدها من ظهائر التوقير والاحترام، ومن ثم طالبت بتجديدها لولد عمها. وقد كان جواب الحاجب – الموجه إلى قائد المدينة – على هذا الطلب : «وأنهينا ذلك لمولانا أعزه الله فأمر أن تجري مجرى عاداتها إن كان لذلك وجه يعلم ليرى فيه. وعليه، فأعلمنا بما عندك في ذلك لنطلع به علم مولانا»[220].

بيد أن ما يماثل هذه الحالة وقعت أيضا وفي نفس التاريخ بمراكش. وكان جواب الحاجب الموجه إلى الأمناء المكلفين بالهدية كالآتي : «وأمر دام علاه بأن لا يحرر منها إلا من بيده ظهير شريف مصرح فيه بالتحرير من الهدية وكان معتمرا بحانوته يباشر البيع والشراء بنفسه، لا هو محرر منها ويكري محله لغيره ويريد التعرض في ذلك فلا يسمع قوله ويكون الكلام مع المكتري منه ويلزم الأداء كغيره [...]

(219) رسالة من المختار كراكش الرباطي إلى الحاجب أحمد بن موسى بتاريخ 28 1316/ 9 فبراير 1899، خ.ح، مح 3/431.

(220) رسالة من الحاجب أحمد بن موسى إلى القائد محمد السويسي بتاريخ 23 ذو الحجة 1315/ 15 ماي 1898، الكناش 432، خ.ح، ص 264.

ولتوجهوا تجريد جميع من بيدهم الظهائر المصرح فيها التحرير من الهدية بهذا اللفظ، لأن فيه التحرير من الكلف ولأن الهدية ليست بكلفة»[221].

تلك كانت بعض النتائج الجديدة التي واكبت ضابط 1896 المتعلق بتكليف أمين خاص بهدايا الأعياد. غير أم ما يلزم إضافته، حتى تكتمل بعض ملامح الصورة، هو أنه بموازاة الهدايا الموجهة إلى السلطان كانت هناك هدايا أخرى توجه إلى حاجب السلطان على يد قائد المدينة. ومن أثلة ذلك أن هدية عيد الأضحى التي توصل بها الحاجب موسى بن أحمد عن العام 1869 كانت تتكون من قطعة من الملف و«شقتين» من النوع الرهيف وكساء وحمل من الفخار[222]. وفي العام 1889 توصل خلفه وابنه أحمد بن موسى بمناسبة نفس العيد (الأضحى) بقطعتين من الملف وأربع «شقق» من النوع الرهيف وكساء وخرقة سلهام سوسدي وحمل من الفخار[223]. وفي العام 1895 كان نصيبه من هدية عيد الأضحى مماثلا للعام السابق[224] وقد تكررت نفس هذه المقادير بمناسبة عيد فطر 1897[225] وعيد فطر 1899[226]. ومن ثم يتبين أن الهدايا التي أصبح الحاجب «يا احمد» يتلقاها من القائد بمناسبة الأعياد الدينية كانت تقريبا في مستوى الهدايا التي كان يتوصل بها السلطان، نوعا ومقادير !

2- المخزن وإنعاش الحرف

إذا كانت إقامة الحركة لبعض الوقت في إحدى القبائل أو مجرد مرورها بها تشكل وبالا على أفراد القبيلة جراء ما يفرض عليهم من كلف مجانية، فإن الأمر كان خلاف ذلك بالنسبة لساكنة المدن. ذلك أن الكلف والخدمات التي كان يفرضها السلطان

---

(221) رسالة من الحاجب أحمد بن موسى إلى الأمناء محمد زنيبر والطاهر الشرايبي وأحمد العلج بتاريخ 25 قعدة 1315/ 17 أبريل، الكناش 432، ص 200.

(222) رسالة من القائد عبد السلام السويسي إلى موسى بن أحمد بتاريخ 3 حجة 1285/ 17 مارس 1869 م.و.ز 12706/7ز، الوثيقة 33.

(223) رسالة من القائد محمد السويسي إلى أحمد بن موسى بتاريخ 28 قعدة 1306/ 26 يوليوز 1889، خ.ح، مح 214.

(224) من نفس المرسل إليه بتاريخ فاتح حجة 1312/ 26 ماي 1895، خ.ح، مح 409/1.

(225) من نفس المرسل إليه بتاريخ 16 رمضان 1314/ 18 فبراير 1897، خ.ح، مح 412/1.

(226) من نفس المرسل إليه بتاريخ 17 رمضان 1316/ /29 يناير 1899، خ.ح، مح 415/1.

على أرباب الحرف لم تكن مجانية وإما بمقابل. وعلى هذا الأساس كان المحتسب، بصفته صلة وصل بين المخزن وأهل الحرف، حريصا على استباق الأمور وتذكير السلطان بالتعجيل بإرسال المال اللازم لتقديمه لعرفاء الحرف من أجل التعجيل بإنجاز ما أمر أهل الحرف بتهييئه للمطبخ السلطاني ولعسكر المحلة قبيل وصولها إلى المدينة. ومن أمثلة الرسائل التي كان يوجهها المحتسب فرج في هذا الخصوص إلى السلطان الرسالة التالية : «فينهى لشريف علم سيدنا [...] أن العرفاء الذي يقومون بالكلف المخزنية وغيرها لما سمعوا بالعزم الشريف على النهوض من حمراء مراكش إلى فاس المحروس طلبوا من الدراهم ما يستعدون به لتيسير ما عسى أن يكلفوا به مما ذكر في وجهة مولانا السعيدة ومروره المبارك بهذه الحضرة الرباطية على ما هو العادة. فنطلب من جناب سيدنا أن ينفذ لنا ثمانية آلاف ريال من حساب عشرة دراهم لكل ريال عند أمناء مرسى الدار البيضاء على وجه السلف بقصد التعاون في صوائر الحركة المباركة وتيسير ما يحتاج إليه للكشينة السعيدة على العادة في ذلك، كما نطلب من مولانا أيده الله أن يأمرهم بالتعجيل بتوجيهها إلينا..»[227].

بيد أنه إذا كان مرور الحركات بضواحي الرباط وما يرافقها من إقامة مؤقتة للسلطان في المدينة يساهم في إنعاش وتنشيط عدد من الحرف بخاصة منها حرف الإعاشة والحدادة والخياطة والفخارة، فإن ما يجب التذكير به في الوقت ذاته أن طلبات المخزن لعدد من المنتجات التي اشتهرت بها المدينة كان يساهم دوما في الرفع من وتيرة إنتاج عدد من المصنوعات وفي طليعتها الزرابي والملبوسات الصوفية ومواد الفخارة وصناعة القوارب التي كانت تتم بالمنجرة، باعتبارها من الصناعات المحتكرة من قبل المخزن.

وهكذا إذا كان الجدول الخامس والثلاثون[228] يمكننا من أخذ فكرة موجزة عن مجموع أنواع النفقات التي صيرها أمناء مرسى العدوتين خلال ثلاثة عشر شهرا ونصف شهر مبدؤها 23 قعدة 1310 ومتمها 7 محرم 1312، مع تحديد نسبة كل نفقة، فالملاحظ أن تلك النفقات كانت تنعكس إيجابا على مجموع الحرف السائدة في المدينة. وإذا كان «صائر الحوادث» احتل لوحده الربع من مجموع النفقات فذلك

(227) رسالة من المحتسب عبد الخالق فرج إلى السلطان بتاريخ 2 شوال 1311/ 8 أبريل 1894، م.و.م.
(228) سطرناه بالاستناد إلى الكناش 206، خ.ح.

الجدول 35 : نفقات أمناء مرسى العدوتين عن ثلاثة عشر شهراً وخمسة عشر يوماً
أولها 23 قعدة 8/1310 يونيو 1893 وآخرها 7 محرم 11/1312 يوليوز 1894

نـوع النفقـات	قيمتها بالمثاقيل	قيمتها بالريالات	النسبة المائوية
– صائر الحوادث	386535,5	29733,5	24,8
– الرواتب الشهرية	243018,0	18693,7	15,6
– صائر المنجرة	236261,5	18174	15,2
– المؤن اليومية	234747,7	18057,5	15
– صائر الشعير والتبن	192190,1	17483,9	12,4
– الصلات والإنعامات	109541,4	8426,3	7
– صائر البناءات الجديدة	87087,9	6699,1	5,6
– ملازم الشرفاء أولاد مولاي رشيد	32059,3	2466,1	2,1
– صائر باشدور الإنجليز	29628,1	2279,1	1,9
– كراء الدور المنفذة	6025,6	463,5	0,4
المجموع	**1557095,4**	**119776**	**100**

بسبب أنه ضمن هذه الخانة كان الأمناء يدرجون مشتريات السلطان من الزرابي والفخار والملبوسات، فضلا عن إصلاح وترميم مجموع الأملاك المخزنية الموجودة في المدينة، مباني وبساتين.

وما أثار انتباهنا من خلال تتبعنا للنفقات المخصصة للرواتب الشهرية الراتب الشهري الذي كان يتقاضاه المهندس الألماني روتينبورغ المكلف ببناء البرج الجديد ومبلغه 300 ريال، وهو أعلى الرواتب على الإطلاق. وقد بلغ مجموع ما تقاضاه على امتداد كل هذه المدة (ثلاثة عشر شهرا ونصف شهرا) 4050 ريالا، أي ما يعادل تقريبا ربع مجموع الرواتب الشهرية، وحوالي ضعف نفقة ملازم شرفاء أولاد مولاي رشيد، وحوالي نصف ما تم انفاقه على مجموع الصلات والإنعامات بالعدوتين، هذا في الوقت الذي كان فيه أمناء المرسى يجدون صعوبة كبرى، إزاء قلة الداخل وانعدام الوفر، في أداء الأجور اليومية للبنائين الذي يشتغلون لحساب المخزن، على هزالتها، سواء بالبرج الجديد أو بإقامة أكدال أو بعين غبولة، وكذا أداء الديون المترتبة لدى عرفاء الحناطي من جزارة وخبازة وبقالة الذين كانوا يمدون شرفاء أولاد مولى رشيد بملازمهم.

ومن جهتهم فإن الحرفيين المعتمرين حوانيت أحباس كبرى الرباط كانوا يرفعون شكاوى إلى السلطان مطالبين بالتخفيف عنهم من الزيادة التي كانت تقع في كراء الحوانيت الحبسية، خصوصا في فترات الكساد التي كانت تتزامن مع سنوات الجفاف والأوبئة. ومما كتبه القاضي البريبري في هذا الخصوص في إحدى رسائله الموجهة إلى السلطان في العام 1895 : «فينهى لكريم علم سيدنا أن أصحاب الحرف وغيرهم من أهل البلد أتوا لمجلس الشرع جماعة بعد أخرى يستغيثون ويشتكون من إضرار الناظر المعموري بهم بالزيادة عليهم في كراء الحوانيت كل سنة باجتهاده حتى عجزوا عن أدائه لكثرته مع استيلاء الكساد عليهم منذ سنين، وبأنه قسم عددا كثيرا من الحوانيت إلى نصفين وأبقى الكراء في كل منهما على حاله [...] وطلبوا مني إطلاع علم سيدنا أيده الله بما لحقهم من ذلك مؤملين من جنابه الشريف التخفيف عنهم من الكراء بقدر ما يحصل لهم به من الرفق مما لا يكون فيه ضرر على الأحباس كما صدر به أمر سيدنا المقدس بالله عام خمسة وتسعين (1878) لما بلغه أن المكترين

تضرروا بالزيادة في الكراء مع شدة الوقت وكساد الحرف. فالمؤمل من كمال فضل سيدنا أن يجدد هذه الحسنة وأن ينظر إليهم بالرأفة والشفقة فإن فيهم الأشراف والضعفاء والعاجزين، وها نسخة من الكتابين الشريفين اللذين كانا وردا في ذلك مع رسم الشهادة بما اشتكت به كل جماعة يصلان حضرة سيدنا العالية...»[229].

هل استجاب المولى عبد العزيز إلى طلب الحرفيين وشملهم برعايته كما فعل والده المولى الحسن في العام 1878 ؟ لا نعرف[230]، وإن كنا نعرف من جهة أخرى أن المولى عبد العزيز جدد ظهائر والده المتعلقة بالإنعامات التي كان يستفيد منها بعض المعلمين الذين كانوا يشتغلون لحساب المخزن، بل وامتدت تلك الإنعامات لتشمل أولادهم إثر وفاتهم، ومن بينهم أولاد المعلم اسماعيل الطبجي الرباطي[231]، وبنات المعلم البناء محمد سباطة[232].

وأخيرا نتساءل : هل كان سكان الرباط، وضمنهم الحرفيون، يؤدون كلفا استثنائية على شاكلة ما كان يكلف به سكان البادية كما يستفاد من إحدى الرسائل التي تعود إلى آخر عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان[233].

هذا، مع الأسف، ما لم نقف عليه.

---

(229) رسالة من القاضي محمد البريري إلى السلطان بتاريخ 16 رمضان 1312/ 13 مارس 1895، خ.ح، مح 2/401.

(230) لقد تكررت شكوى الخرازين من ارتفاع سومة كراء الحوانيت الحبسية خلال أزمة 1916، بل وهددوا بتسليم المفاتيح إلى الأحباس. وقد تمت الاستجابة إلى طلبهم ووقع تخفيض في السومة الكرائية إلى ما كانت عليه في العام 1915. انظر في هذا الخصوص عددا من الرسائل في :
Carton 27, contrôle des Habous, Rabat, Dossiers 3, B. G.

(231) ذلك ما نص عليه الظهير التالي المؤرخ في 16 جمادى الأولى 1316/ 2 أكتوبر 1898 : «أبقينا بحول الله وقوته لحملته أولاد المعلم اسماعيل الطبجي المتوفى ما كان يقبضه والدهم المذكور مشاهرة وما هو منفذ لكراء مسكنه وزوجة من الحوت الشابل مياومة في وقته»، الكناش 220، ص 12.

(232) ظهير مؤرخ في 25 جمادى الثانية 1317/ 31 أكتوبر 1899، يدور حول الأمر بتنفيذ مثقال واحد يوميا لبنات المعلم البناء الحاج محمد سباطة الرباطي من مستفادات المدينة إعانة لهن على ضعفهن، الكناش 220، ص 9، وكذا الكناش 226، ص 9.

(233) رسالة من الوزير محمد العربي الجامعي إلى الخليفة سيدي حسن بتاريخ 26 صفر 1289/ 5 ماي 1872، خ.ح. مح 43. ومما ورد فيها : «وأنه بلغني كتاب سيدي أسماه باطلاع سيادة سيدي المحروسة بالله بالظهيرين بتكليف إخواننا سكان المدن بما يكلف به إخوانهم أهل البوادي».

خلاصة

يتبين مما سبق أنه بالرغم من الأدوات البسيطة والبدائية التي كانت تعتمدها الصناعة المغربية، فإن الرباط كانت بحق من أهم المدن الصناعية بالمغرب خلال القرن التاسع عشر، بل أن بعض منتجاتها نافست وبزّت منتجات فاس ومراكش بخاصة في ميدان الصناعة النسيجية (الزرابي والملبوسات) وصناعة الفخار والصناعة الجلدية.

غير أن الصناعة المغربية ككل – وضمنها صناعة الرباط – بحكم ارتباطها الوثيق بالمنتجات الفلاحية، سواء منها المنتجات النباتية أو الحيوانية، كانت دوما معرضة لتأثير الأزمات المناخية المتمثلة في الجفاف وما كان يرافقه من أوبئة ووفيات وغلاء، وهو ما كان يؤدي إلى كساد الحرف وتأزم وضعية الصناع.

ولقد انضاف إلى هذا العامل البنيوي عوامل أخرى جديدة ساهمت في توجيه طعنات قاتلة للصناعة المغربية ككل، نخص بالذكر منها تهافت التجار الأجانب المقيمين في البلد على احتكار المواد الفلاحية وتصديرها إلى الخارج خصوصا مادتي الصوف والجلد، ثم منافسة البضائع الأجنبية للبضائع المحلية بسبب رخص أثمانها، هذا فضلا عن الانهيار المطرد للعملة المغربية.

ومن جهة أخرى فإن التنظيم الحرفي، سواء منه الجانب المتعلق بطوائف الحرف أو الجانب المرتبط بالحسبة، ظل بدوره عاجزا عن مقاومة هجمة التدخل الأجنبي واستشراء داء الحمايات، وكان عاقبة ذلك إحداث خلل في التوازنات التقليدية وتقلص نفوذ المحتسب وعجزه عن ردع حالات الغش والاحتكار، كما تقلصت في الآن ذاته سلطة القائد الذي ما عاد بإمكانه «شد العضد». ولقد بلغ التدهور منتهاه لما أسندت خطة الحسبة إلى أحد السماسرة الفرنسيين الذي اتخذ من هذه الخطة وسيلة للإثراء.

وإذا كان المخزن قد ساهم في إنعاش الحرف بصفته زبوناً ومشغلا، فالملاحظ أن قدراته الشرائية والتشغيلية ما فتئت تتقلص من جراء ما تعرض له من تفقير، مما انعكس سلبا على الحرفيين، وفي الوقت ذاته ظلت هدايا الأعياد الدينية والمكوس تثقل كاهل الحرفيين والتجار الضعفاء، ممن لا حماية لهم، وهم غالبية سكان المدينة.

الفصل السادس

التجـــارة

إذا كانت الوظيفة الأولى للرباط خلال القرن التاسع عشر هي الوظيفة الصناعية، فإن الوظيفة التجارية كانت تحتل المرتبة الثانية ضمن أنشطة ساكنة المدينة بالرغم من الانتكاسة التي عرفها مرسى العدوتين على امتداد النصف الثاني من نفس القرن، مقارنة مع الطفرة التي وقعت في مراسي الدار البيضاء وطنجة والجديدة.

وكما هو معلوم، فموضوع التجارة فسيح ومتداخل وشائك. ومن ثم سنقتصر على بعض النقط الأساسية المتمثلة، بالنسبة للتجارة الداخلية، في توزيع ملكية المحلات التجارية وأهم خاصيات التنظيم التجاري، سواء على مستوى توزيع الأقوات والأسعار أو على مستوى المكوس. وأما بالنسبة للتجارة الخارجية فسنعرّف بأسباب انتكاسة تجارة مراسي العدوتين ومكانة المرسى ضمن المبادلات التجارية الخارجية، وبنوع وحجم وقيمة الصادرات والواردات وكذا حجم المداخيل الجمركية، هذا فضلا عن عواقب التغلغل التجاري، والأجنبي عموما، على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالمدينة وأحوازها.

أولا : التجارة الداخلية

1- توزيع ملكية المحلات التجارية

كانت المحلات التجارية من أربعة أصناف، هي الحوانيت والفنادق ودور السلع والمخازن، وكانت ملكيتها، إسوة بالملكية الزراعية، موزعة بين ثلاثة أطراف : الأحباس والمخزن والخواص.

أ) أملاك الأحباس

- أملاك الأحباس الكبرى

بمقارنة المعطيات الواردة في الحوالة السليمانية المؤرخة في العام 1808[1] مع المعطيات الواردة في كناش إحصاء أحباس الرباط الكبرى في العام 1915 (انظر الجدول السادس والثلاثين)[2]، يتبين ما يلي :

أولا : الحوانيت

ارتفع عدد الحوانيت، سواء منها الحوانيت الخالصة برمتها إلى الأحباس أو ذوات الحقوق العرفية، من 435 إلى 683 حانوتا. وكما هو معلوم، فلفظة الحانوت كانت تطلق، في الآن ذاته، على المحل الذي يمارس فيه البيع والشراء بالتقسيط (حوانْتيَة)، وكذا على المحل الذي يشتغل فيه الحرفيون. ومعنى هذا أن هذه الحوانيت كانت تشمل معاً كلا من المحلات التجارية والحرفية (حوانيت الخرازين والصاغة والصباغين... الخ).

أما على مستوى توزيعها الجغرافي فقد كانت متركزة، أساساً، في حومتين اثنتين : السوق الكبير (أو السوق)، والذي قسم على مستوى التسمية إلى «سوق تحتي» و«سوق فوقي»، وتقع في الشمال الشرقي على مقربة من المرسى النهري. وكانت تحد جنوباً برحبة الزرع وشمالا بسوق الغزل ؛ والثانية هي حومة السويقة، الواقعة على امتداد جهة الجنوب، على مقربة من السور الأندلسي[3].

وخارج هاتين الحومتين كان في ملك الأحباس الكبرى حوانيت محدودة في حومة الجزاء (29 حانوتاً)، وحومة بوقرون (10 حوانيت)، وحومة الملاح (10 حوانيت)، وحومة العلو (7 حوانيت)، وحومة وقاصة (4 حوانيت)، وقصبة الأوداية (10 حوانيت)، هذا فضلا عن 7 حوانيت بسلا، وحانوت بقصبة تمارة[4].

(1) انظر الجدول الثاني، ص. 101.
(2) ن. أ. ر.
(3) انظر ص. 84 وما بعدها.
(4) ويتعلق الأمر هنا بإحصاء 1915.

الجدول 36 : أملاك الأحباس الكبرى المبنية في الرباط في العام 1333-1915

نوع الأملاك	عددها	حالتها التصرفية			يضاف إلى ذلك الأملاك المبنية في سلا (وكلها من الأملاك الخالصة للأحباس)
		الأملاك الخالصة للأحباس	الأملاك ذوات المنافع المسلمة	الأملاك ذوات المنافع غير المسلمة	
الحوانيت	683	347	243	93	7
الفنادق	08	08	00	00	2
دور السلع	12	12	00	00	
المخازن	22	16	01	05	
الأهراء	08	05	01	02	
الأروية	10	10	00	00	
الطرازات	08	07	00	01	
دور الدباغة	01	01	00	00	
الأفران	11	11	00	00	1
الطواحين	05	04	00	01	
الحمامات	04	04	00	00	
الدور	75	70	00	05	2
الغرف	16	16	00	00	
المجموع	863	511	245	107	12

ثانيا : الفنادق

إلى حدود العام 1808 كان في حوزة الأحباس الكبرى خمسة فنادق، أربعة تقع في السوق الكبير، هي فندق ابن عائشة (وهو فندق القيسارية)[5]، وفندق الفحم[6] (برحبة الزرع)، وفندق الجزارين[7] (بدرب الحوت)، وفندق القاعة[8] (برحبة الزرع)، وكان يباع فيه السمن والعسل والزيتون والفواكه المجففة (الجوز واللوز والزبيب والتين) والصابون، والخامس، وكان يقع في السويقة، هو فندق الزيت[9]، ويباع فيه زيت العود وزيت أركَان.

وباستثناء فندق الجزارين الذي غاب عن الذكر في إحصاء 1915، وجدنا – خلال هذه السنة – فنادق جديدة انضافت إلى جملة الفنادق الأربعة المذكورة أعلاه، يتعلق الأمر بالفندق الجديد[10] الواقع في محاذاة فندق القيسارية، وكان بدوره مخصصاً لبيع المنسوجات والأقمشة الرفيعة، وبفندقي دار الراعي ودار البقر (بحومة الجزاء) اللذين كانا مخصصين لمبيت ماشية المدينة[11]، وبفندق الرحبة الجديدة، الواقعة خارج باب الأحد. وفي هذا الخصوص تلزم الإشارة إلى أن تاريخ بناء فندق الرحبة الجديدة، خارج سوري المدينة (السور الموحدي والسور الأندلسي) يعود إلى العام 1910، وذلك إثر ضغط مكثف من قبل الهيئات القنصلية على السلطات المحلية، بحجّة أن موقع فندق الرحبة القديمة – القريب من مقر القنصليات ومن مقر سكن الأجانب (زنقة القناصل) – كان يساهم بشكل فعّال في تلويث الحومة، بل وأزقة وشوارع المدينة، بروث البهائم[12].

---

(5) كان يضم في العام 1915 : 43 حانوتاً سفلية و19 بيتاً علوياً.

(6) كان يضم في العام 1915 خزينين (بأسطوانه) وأروى وغرفة (محمولة).

(7) أشارت الحوالة السليمانية (ص. 43) إلى أن السلطان المولى سليمان هو الذي قام بتحبيسه على المسجد الأعظم.

(8) كان يضم في العام 1915 خزينين وحانوت و29 بيتاً سفلياً و8 غرف محمولة.

(9) كان يضم في العام 1915 : 29 بيتاً سفلياً و24 بيتاً علوياً، وكان يسمى أيضاً بفندق العطرية (على مقربة من المسجد الأعظم).

(10) كان يضم في العام 1915 : 30 حانوتاً سفلية و13 بيتاً علوياً.

(11) حول التطور الذي آل إليه هذين الفندقين بعد توقيع عقد الحماية، انظر : الهامش 315، ص. 330.

(12) ذلك ما يمكن استنتاجه من الرسالة الجوابية التي وجهها السلطان إلى القائد الصديق بركَاش بتاريخ شعبان 1328هـ/11 غشت 1910، السلسلة 3 – هـ – مح. 52، الوثيقة 7475، خ.ص. بسلا. وما =

وبالإضافة إلى هذه الفنادق الثمانية، أشار إحصاء 1915، أخيرا، إلى أن أحباس الرباط الكبرى كان في ملكها بمدينة سلا نصف فندق القاعة[13]، ونصف فندق أسكور[14].

والخلاصة أنه باستثناء فندقي الراعي والبقر اللذين كانا يقومان بوظيفة اجتماعية، فإن بقية الفنادق كانت بمثابة أسواق مركزية تقوم بوظيفة تجارية صرفة، بما في ذلك البيوت الفوقية التي كانت تتخذ كمستودعات لسلع التجار، وهم بالأساس من فئة تجار الجملة أو نصف الجملة.

ثالثا : دور السلع

انتقل عددها على امتداد المدة المذكورة أعلاه (1808-1915) من 8 إلى 12 دار سلعة، كانت تقع برمتها في حومة السوق. و لم تكن، من حيث هندسة البناء، تختلف عن دور السكن ؛ أي أنها تتكون من عدة بيوت : سفلية تارة (إلى حدود ثمانية بيوت)، وسفلية وعلوية تارة أخرى. وكما سنرى بعد حين، فإن الاستفادة من كراء إحدى هذه الدور التجارية، المخصصة لتجارة الجملة، كان يتطلب، أحياناً، الحصول على ظهير سلطاني.

رابعا : المخازن والأهراء

فيما اكتفت الحوالة السليمانية بالإشارة فقط إلى المخازن وعددها 18 خزيناً[15]، ميّز إحصاء 1915 بين مصطلحين : المخازن من جهة، الذي ارتفع عددها إلى 22

= ورد فيها : «... وبعد، وصل كتابك بأنك قدمت الإعلام بما طلبه مَن سميت من نقل رحبة الزرع من محلها القديم إلى محل بين باب الأحد والباب الجديد وبما أجبته به من أنه لا ينقل إلا بإذننا الشريف، ثم طلب منك غيره ذلك وطلبت بيان العمل وصار بالبال، فإن كان في ذلك مقصد صحيح فلتنقله للمحل الذي عين نقله له والسلام».
ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع المرتبط بأمور النظافة. انظر ما سبق ذكره، ص. 91 وما بعدها.

(13) كان يضم في العام 1915 : 18 بيتاً سفلياً و18 بيتاً علوياً وهريين أحدهما بالأسطوان والآخر خارج الفندق.

(14) كان يضم 16 بيتاً سفلياً و14 بيتاً علوياً.

(15) كان جلها يقع في حومة السوق الكبير، من بينها أربعة كانت من تحبيس السلطان المولى سليمان. الحوالة السليمانية، ص. 41.

خزيناً[16]، والأهراء من جهة ثانية وعددها ثمانية[17]، علماً أن المخازن والأهراء كانت في كلتا الحالتين عبارة عن مستودعات لتخزين مختلف أنواع البضائع والسلع. ما هو، إذن، أساس هذا التمييز ؟ يبدو أن الأمر مرتبط بالحجم، علاوة على الموقع. فالأهراء كانت أكبر حجماً (مساحة) من المخازن. وقد أمدنا كناش إحصاء 1915 بمؤشرين في هذا الخصوص : ثمن الرقبة وسومة الكراء. ففيما تمّ تقويم مجموع رقبة الأهراء الثمانية بـ 103000 بسيطة قومت رقبة المخازن الاثنين والعشرين بـ 69250 بسيطة ؛ وفيما وصلت سومة كراء أحد الأهراء إلى 162 بسيطة[18]، كانت سومة كراء المخازن متواضعة جداً (إلى حدود خمس بساسيط) وأعلى سومة وقفت عند حدود ثمانين بسيطة (للشهر).

- أملاك بقية شعب الأحباس

كانت الأملاك التجارية الموقوفة على بقية شعب أحباس المدينة تتمثّل إجمالا، في الآتي :

أولا : أملاك الزوايا

كان في ملك خمس عشرة زاوية في العام 1915 : 280 ملكاً مبنياً، من بينها 108 حوانيت، و27 جزء حانوت، و20 خزيناً[19].

ثانيا : أملاك الأضرحة

كان في حوزة أحد عشر ضريحاً خلال العام أعلاه : 72 ملكاً مبنياً، من بينها 28 حانوتاً، و12 جزء حانوت، و4 مخازن[20].

(16) 9 تقع في السوق الكبير، و4 في العلو، و3 في الجزاء، و3 في السويقة، وخزين في وقاصة.
(17) 6 تقع في السوق الكبير، وواحد فيالملاح، وواحد في وقاصة.
(18) تحوّل في العام 1915 إلى محل للبنك المخزني (يقع في حومة السوق الكبير).
(19) انظر الجدول الخامس، ص. 109.
(20) انظر الجدول الرابع، ص. 105.

ثالثا : أملاك الضعفاء والمساكين

كان مجموع الأملاك المبنية لهذه الشعبة في العام 1923 : 133 ملكاً، من بينها 31 حانوتاً، و14 جزء حانوت، وحظ من فندق، وأجزاء من داريْ سلعة، وخزينان[21].

رابعا : أملاك الحرمين الشريفين

كان في ملك هذه الشعبة في العام 1912 : 13 ملكاً مبنياً، من بينها 4 حوانيت، ونصف حانوت، ونصف فندق المستيري، ودار سلعة[22].

أما بالنسبة، أخيراً، للأملاك التجارية الخاصة بشعبة أوقاف التعقيب فلم نقف على أي وثيقة في الموضوع.

وبجمع كل هذه الأملاك، فإننا نحصل على النتيجة التالية : 326 ملكاً مبنياً، من بينها حوالي 250 ملكاً تجارياً وحرفياً. وإذا أضفنا إلى ذلك مجموع أملاك الأحباس الكبرى، وعددها 863 ملكاً مبنياً، من بينها 733 ملكاً تجارياً وحرفيا[23]، عندئذ يتبيّن أن أحباس الرباط كان في حوزتها – في العام 1915 – : 1200 ملك مبني.

ومتى تذكرنا أن مجموع مباني الرباط في العام 1911 هو 5000 مبنى[24]، جاز أن نقول إن أملاك الأحباس كانت تمثل 24% من مباني المدينة : 17,5% بالنسبة للأحباس الكبرى، و6,5% بالنسبة لمجموع الشُّعب الأخرى[25].

يبدو، إذن، للوهلة الأولى أن الأحباس، بمجموع شُعبها، تملك النصيب الأكبر من حوانيت المدينة، غير أن الأحباس، مع بداية القرن العشرين، كانت قد فقدت حرية التصرف الكاملة في عدد مهم من هذه الحوانيت.

---

(21) انظر :عبد العزيز الخمليشي، أوقاف الضعفاء والمساكين بمدينة الرباط في القرن العشرين، م.س، ص. 184-186.

(22) انظر الصفحة 229، الهامش 96.

(23) انظر الجدول 36 بالصفحة 421.

(24) انظر الصفحة 91، متن الهامش 16.

(25) غير أن هذه النسبة قد ترتفع إلى ما يزيد على الضعف لو تمّ الاقتصار فقط على صنف الأملاك التجارية والحرفية.

وهكذا إذا انطلقنا من الوضع الذي كانت عليه حوانيت الأحباس الكبرى في العام 1808، فإننا نلاحظ أن الحوالة السليمانية صنفت هذه الحوانيت إلى ثلاثة أصناف : الصنف الأول هو الحوانيت الخالصة برمتها للأحباس، وعددها 391 حانوتاً ونصف حانوت[26] ؛ وكانت بيد الناظر يتصرّف فيها بكل أوجه التصرف، من إكراء وإصلاح وهدم وبناء ؛ والصنف الثاني هو الحوانيت الجزائية، وعددها 35 حانوتا[27]، كان يتصرف فيها المستفيدون من هذا الحق العرفي (الجزاء) مقابل أداء سومة كرائية سنوية زهيدة للناظر، تراوحت بين نصف أوقية كأدنى سومة وثمان أواق كأعلى سومة، شأنها في ذلك شأن البساتين الجزائية سابقة الذكر[28] ؛ والصنف الثالث أُدرج في المنفعة المملوكة باسم «الجلسة»، وعددها 9 جلس[29].

ومع العام 1915 أصبح الوضع وفق ما يلي : 347 حانوتاً فقط كانت ملكاً خالصاً للأحباس الكبرى، تُدرُّ مدخولا شهرياً في حدود 3456 فرنكاً، أي بمعدل 10 بساسيط لكل حانوت. والباقي، وعددها 336 حانوتاً (أي حوالي النصف) كان من صنفين : حوانيت ذوات المنافع المسلمة، وحوانيت ذوات المنافع غير المسلمة.

فأما الصنف الأول فيتعلق بالحوانيت التي كانت في ملك المستفيدين من أحد الحقوق العرفية المعلومة، وهي الجلسة والمفتاح والزينة، وكان في حوزتهم رسوم عدلية تثبت هذه الحقوق التي اكتسبوها إما عن طريق الإرث أو الهبة[30] أو الشراء[31]. وكان عددها 243 حانوتاً، إلا أن دخل الأحباس منها بالكاد كان يصل إلى 1475 بسيطة في الشهر، أي بمعدل 6 بساسيط في الشهر لكل حانوت.

---

(26) انظر ص. 40.

(27) ص. 78-83.

(28) انظر ص. 280 وما بعدها (من هذا العمل).

(29) ص. 44 و45 و49. وفي هذا الخصوص نشير إلى أن الحوالة سكتت عن إثارة الواجب المؤدى للأحباس.

(30) الكناش 11، ن. أ. ر، انظر على سبيل المثال الرسوم العدلية الموجودة في ص. 70 و139.

(31) نفسه، ص. 134 و145. وكان المحميون يوثقون رسوم البيع والشراء لجلس الحوانيت في القنصليات بطابع قنصلهم.

وأما الصنف الثاني (المنافع غير المسلمة) فيرتبط بالحوانيت التي كانت من جملة الأملاك الخالصة للأحباس. لكن الذي وقع هو أن عدداً من المستفيدين من كرائها – أو من ذويهم – ادعوا أن لهم منفعتها، لكن دون أن يكون بأيديهم حجة شرعية تثبت هذا القول، ومن ثمة كان رفض الأحباس التسليم لهؤلاء المدعين بما ادعوه، مما ترتّب على ذلك اندلاع نزاع بين الطرفين والالتجاء إلى الشرع. وقد بلغ عدد حوانيت هذا الصنف 93 حانوتاً لم تكن تدرُّ على الأحباس سوى 166 بسيطة، بسبب توقف جل «المتعصبين» – بتعبير الوثائق – عن أداء الوجيبة الشهرية إلى الأحباس إلى حين صدور الأحكام.

وكما يجب أن يكون معلوماً، فإن حوانيت شعب الأحباس الأخرى طالها أيضاً ما طال حوانيت الأحباس الكبرى من تفتيت واقتطاع أوصال. وإذا اكتفينا بمثال واحد يتعلق بحوانيت الزاوية الناصرية في العام 1916 – وهي من الزوايا المعتبرة من حيث عدد الأملاك – فإننا نجد أن من بين 44 حانوتاً – بأجزائها – لم يكن خالصاً منها سوى 20 حانوتاً، والباقي مثقل بالحقوق العرفية : 21 حانوتاً من ذوات المنافع المسلمة و3 حوانيت من ذوات المنافع غير المسلمة[32].

ولأخذ فكرة ملموسة عن نوع الغبن الواقع في حق حوانيت الأحباس، من صنف المنافع المسلمة، لننطلق من ثلاثة أمثلة من جلس الحوانيت التي كانت في ملك بعض أفراد أسرة فرج على الشياع من بين خمس جلس[33].

أولا : جلسة الحانوت المقابلة لحمام السوق

كانت سومة كرائها في الشهر، في العام 1326/1908-1909، ثلاثة ريالات وعشرة بلايين، وذلك بعد إسقاط الواجب المؤدى للأحباس. وابتداً من رمضان 1327/ 16 شتنبر 1909 اكتريت لمكتر آخر بأربع ريالات وخمسة عشر بليوناً وذلك، دائماً، بعد إسقاط الواجب المؤدى للأحباس، وقدره إلى حدود يناير 1914 : ريال وبليونان عن كل شهر[34].

(32) كناش إحصاء أملاك الزاوية الناصرية بالرباط في العام 1334هـ/1916م، ن.أ.ر، ص. 2-7.
(33) الكناش 800، خ.ح، ص. 2.
(34) نفسه، ص. 2-4.

ثانيا : جلسة الحانوت المجاورة لحمام السوق

ارتفعت سومة كرائها الشهرية، بعد إسقاط الواجب، كما يلي : من أربع ريالات في العام 1908/1326 إلى عشرة ريالات في العام 1912/1330، ثم ظلت فارغة لمدة ستة أشهر، ومع بداية رجب 1332/ يونيو 1914 ارتفعت السومة إلى اثني عشر ريالا، وكان الواجب المؤدى للأحباس، إلى حدود العام 1914/1332 : ريالا واحدا[35] !

ثالثا : جلسة الحانوت الكبيرة برأس زنقة دار الأعشار (بالسوق الكبير)

تطورت سومة كراء هذه الجلسة، بعد إسقاط الواجب الشهري المؤدى إلى الأحباس، كالآتي :

من سبعة ريالات إلى حدود متم قعدة 1326/ دجنبر 1909، إلى اثني عشر ريالا مع العام 1912/1330، ثم إلى ثلاثين ريالا مع العام 1913/1331 وذلك إلى حدود بداية شهر جمادى الأولى 1913/1331. وابتداء من جمادى الثانية من نفس السنة/ ماي 1913 انخفضت السومة الكرائية إلى اثنين وعشرين ريالا، ثم انخفضت مرة ثانية إلى عشرين ريالا في العام 1914[36].

على ضوء هذه المعطيات، مضاف إليها معطيات أخرى وردت في نفس الكناش، يمكن تسجيل الاستنتاجات التالية :

أولاً، أن المستفيدين من هذه الجلس – وكانت هي السائدة من بين الحقوق العرفية – كانوا يحققون أرباحاً غاية في الأهمية مقابل المبلغ الزهيد المؤدى للأحباس، ومعنى هذا أن وظيفة الأحباس الاجتماعية تحوّلت إلى مادة تجارية للخواص.

(35) نفسه، ص. 13-15.
(36) نفسه، ص. 16-20.

ثانياً، أن أمد الكراء، المنصوص عليه في عقد الكراء، لم يكن يتجاوز في أطول الحالات سنة واحدة، وفي حالات أخرى بين ستة إلى سبعة شهور، ثم يجدد ثانية أو يتم التعاقد مع من يدفع أكثر (وقد تظل هذه الجلس فارغة أحياناً عدة شهور). ومن اللافت للنظر أن جل المكترين جلس هذه الحوانيت الثلاثة كانوا من التجار اليهود أو، أحيانا، من بين أفراد أسرة فرج نفسها.

ثالثاً، أن المستفيدين من هذا الحق العرفي كانوا ملزمين بأداء الوجيبة الشهرية بانتظام للأحباس حتى وإن ظلت جلسة الحانوت فارغة لعدة شهور، وبتعهد الجلسة بالإصلاح كلما تطلب الأمر ذلك، بالإضافة، أخيراً، إلى أداء ضريبة المباني وذلك ابتداً من العام 1910، وكان ذلك هو الربح الأساس الذي جنته الأحباس من هذه «المنافع المسلمة».

ماذا كان عليه وضع بقية الأملاك التجارية الخالصة برمتها للأحباس، بخاصة منها دور السلع ؟

إن العرف السائد لدى أحباس الرباط الكبرى هو أن دور السلع كانت دائماً من الأملاك الخالصة. وعندما حاول أحدهم في العام 1892 خرق هذه العادة، ببيع مفتاح دار سلعة، بادر الناظر المعموري إلى توجيه رسالة إلى السلطان، مما ورد فيها : «فليُنْه لكريم علم مولانا المعتز بالله أن داراً من دور سلع الأحباس بالرباط بنيت قبل جديدة، فاكتراها الحسن جنون الفاسي وأبقاها بيد نائب له وقد رام الآن نائبه أن يبيع مفتاحها ويخرق هذه العادة على الأحباس مع أنه لم يجر عرف عندنا ببيع مفاتيح دور السلع ولا سمعنا من كبرائنا بوقوع ذلك سيما وقد دخلها جنون المذكور من غير شيء، وبه تعيّن الإعلام والعبد عند الامتثال»[37].

وبالرغم من أننا لا نتوفر على جواب السلطان، فإنه بالتأكيد جاء الأمر بمنع هذا البيع، باعتبار أنه إلى حدود العام 1915 كانت كل دور السلع مندرجة ضمن الأملاك الخالصة، باستثناء دار سلعة واحدة شكلت حالة استثنائية كانت في اعتمار التاجر

(37) رسالة من عبد القادر المعموري إلى السلطان بتاريخ 20 جمادى 21/1309/2 يناير 1892، خ.ح، مح 318.

الشهير، المحمي الإسباني، أحمد الأزرق الذي استفاد من كرائها منذ العام 1872 بناء على تنفيذ سلطاني[38]، جدد له بواسطة ظهير ثان في العام 1889[39]، ثم بظهير ثالث في العام 1896[40].

وفي السنة الموالية دشن الخرق الأول، حيث قام بإكراء ثلثي دار السلعة إلى تاجر أجنبي، متصرفاً في ذلك تصرف مالك الجلسة. ولأن سلطة الناظر – وإلى جانبها سلطة القائد – كانت قد أفرغت من محتواها إزاء غطرسة المحميين، فقد كان من اللازم عندئذ إبلاغ السلطان بهذا الخرق. تقول رسالة الناظر الموجهة إلى الصدر الأعظم : «وبعد فيُنهى لكريم علم سيادتك أن داراً من دور الأحباس الكبرى بيد التاجر الحاج أحمد الأزرق للتجارة فيها ويدفع في كراءها أربعة ريالات بما بيده من الكتاب الشريف من سيدنا المقدس [...] ثم إني لما أخبرت أنه أكراها لتاجر من جنس البروص استرعيت عليه عند القائد السويسي في ذلك فلم يكترث بذلك، وأكرى نحو الثلثين من منافعها[41] له باثني عشر ريالا مع أن له دوراً آخر يكريها لليهود والنصارى لتجارتهم وسكناهم ويقبض فيها كثيراً، وأعلمنا جنابك لتطلع العلم الشريف [...] والعمل على ما يأمر به سيدنا....»[42].

ماذا كانت النتيجة ؟

---

(38) رسالة من السلطان إلى ناظر أحباس الرباط محمد غنام بتاريخ 15 ربيع الثاني 1289/22 يونيو 1872، الكناش 11، ن.أ.ر، ص. 60. مما ورد فيها : «.. وذكر (أي الأزرق) أن هناك داراً للأحباس قليل كراؤها لشدة تلاشيها، وطلب تنفيذها له بثمانية مثاقيل كراءً بعد إصلاحها، فإن كان الأمر كما ذكر فنفذها له بعد إصلاحها بما لابد منه ويؤدى كراؤها في كل شهر ثمانية مثاقيل والسلام».

(39) ظهير حسني مؤرخ في 22 قعدة 1306/20 يوليوز 1889، نفسه ونفس الصفحة. مما ورد فيه : «يُعلم من كتابنا هذا أسماه الله [...] أننا أقررنا ما سكه التاجر الحاج أحمد الأزرق على الانتفاع بالدار التي يتجر بها [...] بكرائها المعتاد وقدره أربع ريالات في كل شهر إقراراً تاماً...».

(40) ظهير عزيزي مؤرخ في 3 محرم 1314/14 يونيو 1896، ن. م، ونفس الصفحة، ونفس الصيغة ونفس الجواب.

(41) كانت تضم 8 بيوت سفلية وعلوية (إحصاء 1915).

(42) رسالة من الناظر عبد القادر المعموري إلى الوزير الصدر أحمد بن موسى بتاريخ 26 رمضان 1314/28 فبراير 1897، خ.ح، مح. 411/3.

يستفاد من ملخص رسالتين موجهتين من الصدر الأعظم إلى كل من الناظر[43] وقائد المدينة[44] أن السلطان وجّه الأمر إلى القائد بإحضار الناظر والأزرق وعدلين إلى مجلس حكمه، ويُقرأ ظهير التنفيذ الذي بيد الأزرق «ليتمشى على ما فيه». وبما أن الظهير كان ينص على أن التنفيذ الذي استفاد منه الأزرق كان بغرض أن يعتمر دار السلعة بنفسه، فقد التزم الأزرق بإخراج البروسي من درار سلعته، لكن بعد مضي أربعة شهور على تاريخ هذا الالتزام (على أساس أن يكون العقد المبرم مع التاجر البروسي قد استوفى أمده).

وفي العام 1913 أثار الأزرق مشكلة جديدة للأحباس، ذلك أنه في هذه السنة قامت نظارة الأوقاف بتشكيل لجنة كلفت بمهمة القيام بتقويم كراء الأملاك الحبسية بما يساويه الكراء وقت التقويم. ولقد وقع تصنيف تلك الأملاك – بناء على حالتها التصرفية – إلى صنفين : صنف الأملاك ذوات المنافع المسلمة (الجلسة والمفتاح...)، وكانت نسبة الزيادة في سومة الكراء خفيفة بسبب أن المتصرفين فيها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك قبل قليل، كانوا يؤدون الوجيبة الشهرية بانتظام (حتى وإن ظلت الحانوت فارغة)، وبتعهد الملك بالإصلاح، وبأداء ضريبة المباني ؛ وصنف الأملاك الخالصة للأحباس، حيث كانت نسبة الزيادة مرتفعة، مقارنة مع الصنف الأول، باعتبار أن الأحباس هي التي تتحمل مصاريف الإصلاح وضريبة المباني. ولما كانت دور السلع كلها من الأملاك الخالصة، فقد كان من الطبيعي أن تكون نسبة الزيادة في سومتها الكرائية مرتفعة.

وهكذا في ظل هذا التقويم الجديد كان على التاجر الأزرق أن يؤدي واجباً شهرياً حدد في 150 بسيطة في الشهر[45]، أي ما يعادل 15 ريال، مقابل أربعة ريالات التي

---

(43) ملخص رسالة موجهة من أحمد بن موسى إلى عبد القادر المعموري، بتاريخ 25 شوال 29/1314 مارس 1897، الكناش 429، خ.ح، ص. 118.

(44) من نفس المرسل أعلاه إلى السويسي، بتاريخ 21 قعدة 23/1314 أبريل 1897، ن.م، ص. 173.

(45) رسالة من قائد الرباط الصديق بركَاش إلى القنصل الإسباني بتاريخ 29 قعدة 30/1331 أكتوبر 1913 : A.E, A.G.A, caja : 3406.

كان يؤديها من قبل[46]. غير أن الأزرق، كما أوضح قائد المدينة في إحدى رسائله الموجهة إلى القنصل الإسباني، رفض أداء هذا المبلغ، ملتمساً منه إلزامه بأداء الواجب باعتبار «أن دار السلعة التي يعتمرها ليس له فيها لا جلسة ولا مفتاح...»[47].

إلا أن هذه الرسالة – وغيرها – ظلت حبراً على ورق. فإلى حدود العام 1915 كان هو الوحيد، من بين كل المستفيدين من كراء دور السلع، الذي لا يؤدي واجبه، وصنف من ضمن «المتعصبين» (انظر الجدول 37). ومعنى هذا أنه انضم إلى الجم الغفير المدعين أن لهم حقوقاً على المنفعة التي بيدهم، ضمن ما سمي بـ «المنفعة غير المسلمة». وفي هذه الحالة كان عليه أن يثبت قوله بحجة (فهل أثبتها ؟!).

ماذا كان عليه الوضع بالنسبة لبقية دور السلع ؟

بالاستناد إلى بعض المعطيات الواردة في إحصاء 1915 (انظر الجدول 37) يتبيّن أن كل الأسماء المذكورة من أسماء المسلمين، باستثناء المعروفي الملقب بـ «الخراز»، كانت تنتمي إلى فئة أعيان تجار المدينة. وقد سبق لبعضهم أن اشتغل في وظائف مخزنية سامية، خصوصاً في الجهاز المالي كأمناء (عبد الرحمان بركَاش وعبد السلام التازي وبناصر غنام). وقد مكّنتهم هذه الخدمة من الاستفادة من عدة إنعامات سلطانية، بواسطة ظهائر تنفيذية. وهي، على مستوى العقارات، من نوعين : ظهائر تنافيذ بدون كراء، وظهائر تنافيذ بكراء. ومن بين هؤلاء الذين استفادوا من امتياز كراء إحدى دور سلع أحباس الرباط الكبرى، بواسطة ظهير كراء، عبد الرحمان بركَاش[48] وعبد السلام التازي، بالإضافة إلى الأزرق الذي لم يسبق له أن اشتغل في أي وظيفة مخزنية (في حدود ما وقفنا عليه).

أما بالنسبة لأسماء التجار اليهود فقد أشير إلى اسمين : هارون القائم، المستقل بنفسه في دار خاصة به، والمجوطي، شريك الفاطمي بركَاش، وهي الدار الوحيدة المكتراة من قبل شريكين.

---

(46) انظر الهامش 39 و40.

(47) نفس هامش 45.

(48) سبقت الإشارة إلى أنه استفاد إلى جانب أخيه عبد العزيز، وكلاهما من أحفاد النائب محمد بركَاش، من ظهير تنفيذ عرصة عفيرة التي كانت في ملك المخزن، وذلك في العام 1907، انظر ص. 279-280، الهامش 221.

الجدول 37 : المستفيدون من كراء دور سلع أحباس الرباط الكبرى
في العام 1915 (ن.أ.ر)

أسماء المكترين	سومة الكراء الشهرية (بالسيطة)	ملاحظـــات
1- أحمد الأزرق	00	منفذة بظهير كراء مؤرخ في 22 قعدة 1306/1889 متعصب
2- عبد الرحمان بركاش	150	منفذة بظهير كراء مؤرخ في 6 شوال 1315/1898
3- الأمين عبد السلام التازي	75	منفذة بظهير كراء مؤرخ في 8 ربيع الثاني 1325/1907
4- الناظر بنعيسى بنمسعود	100	بكراء
5- الفاطمي بركاش والذمي المجوطي	75	بكراء
6- بناصر غنام	200	بكراء
7- الذمي هارون القائم	125	بكراء (كانت من قبل بيد المرحوم محمد الرجراجي)
8- محمد الزكاري	75	بكراء
9- محمد المعروفي	20	بكراء
10- لم يذكر اسمه	250	لإكرائها بالسمسرة
11- لم يذكر اسمه	50	بكراء
12-	00	فارغة
المجموع	1120	

ومن جهة سومة الكراء فالملاحظ أنها كانت متباينة : من 20 بسيطة في الشهر كأدنى سومة إلى 250 بسيطة كأعلى سومة، وعلة ذلك أن الدار الأولى كانت هي الأصغر حجماً من بين مجموع الدور السلعية وأما الثانية، علاوة على كبر حجمها، وإن لم تكن الاكبر، وفضلا عن موقعها المتميز (أمام باب المرسى). علاوة على هذا وذاك فهي الدار الوحيدة التي اكتريت عن طريق السمسرة (أي الوقوف على آخر مزايد)، لأنها كانت فارغة، في حين أن تحديد سومة كراء بقية الدور استندت إلى تقديرات لجنة التقويم، بما يساويه الكراء الوقتي، كما وضحنا ذلك أعلاه.

وفي هذا الخصوص نشير إلى أن نُظار الأحباس – بأمر من السلطان – كانوا يفرضون، قبل ظهور هذا الإجراء الجديد (أي لجنة التقويم)، زيادات متوالية في سومة كراء الأملاك الحبسية تمشياً مع مستجدات وقائع الأزمة الاقتصادية المتمثلة، حسب ما كان يرد في الرسائل السلطانية، في «ارتفاع السكة وارتفاع الأسعار وارتفاع الأجور». وفي حالات الكساد، المتزامن مع فترات الجفاف، كان الحرفيون، خصوصاً منهم الخرازون الذين يشكلون قوة ضغط[49]، يرفعون شكاوى إلى القاضي مطالبين التخفيف عليهم، وحيث كان السلطان، أحياناً، يستجيب لطلباتهم[50].

ومن بين المشاكل المترتبة على هذه الزيادات عجز المعتمرين عن أداء واجباتهم بانتظام إلى الأحباس، إذ بلغ مجموع ما كان قد تراكم في ذممهم إلى حدود منتصف العام 1895 – وهي سنة كساد – 23300 مثقال[51] ؛ هذا فضلا عن امتناع الأجانب المحميين، المستفيدين من كراء أملاك الأحباس، أداء الزيادات التي كانت تفرضها الأحباس. بل أن بعضهم، كما هو الشأن بالنسبة للقنصل الفرنسي الشهير أنطوان

(49) انظر : ص. 416.

(50) انظر : ص. 416-417، متن الهامش 229 والهامش 230.

(51) رسالة من الناظر عبد القادر المعموري إلى السلطان بتاريخ 26 قعدة 21/1312 ماي 1895، خ. ح، مح. 401/5. وكان الإجراء المتخذ في حق هؤلاء الغرماء، بأمر من السلطان، «مطالبتهم بالشهر الحال في المستقبل، مع ثلث الشهر مما في الذمة».
ولأخذ فكرة مدققة عن كراء أملاك الزاوية الناصرية بالرباط في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، انظر : عبد العزيز الخمليشي، م.س، ص. 160 وما بعدها.

دوكور (نينو)، الذي كان يستفيد من كراء دارين وحانوت، امتنع عن «دفع الكراء بالكلية»[52]. وقد ظل هذا المشكل قائماً إلى ما بعد توقيع الحماية. ومن أمثلة ذلك أن المحمي الإسباني الذمي دافيد سكسو كان قد تراكم في ذمته إلى حدود منتصف العام 1912، من كراء الحوانيت الأربعة الواقعة في الملاح، 112 ريالا «وأن الناظر كلمه مراراً دون فائدة»[53].

غير أن هناك مشكلة أخرى، لا علاقة لها بما ذكر، تتعلق بدور السكن. فمن بين 75 داراً، وهي مجموع دور أحباس الرباط الكبرى في العام 1915، كانت 47 داراً منفذة بواسطة ظهير سلطاني بدون كراء لنخبة الفقهاء والشرفاء، والباقي : 28 داراً منفذة بكراء زهيد، بل أن خمس دور أضحت من بين المنافع غير المسلمة، وبالتالي توقف معتمروها عن أداء واجباتهم للأحباس، وهم قنصل إسبانيا، وقنصل بريطانيا، ويوسف الشامي وقرينته الإسبانية، والذمي زاكور بن عطار، وامرأة اسبانية، لم يذكر اسمها[54].

ب) أملاك المخزن

بالانطلاق من الأرقام الواردة في الجدول الثامن والثلاثين المتعلق بإحصاء أملاك المخزن المبنية بالمدينة خلال سنوات 1875 و1905 و1911[55]، فأول ما يلفت النظر هو أن

---

(52) من أمين الأمناء محمد التازي إلى النائب محمد الطريس بتاريخ 25 صفر 21/1307 أكتوبر 1889، خ.ح، مح. 48/35.

(53) رسالة من القائد الصديق بركاش إلى القنصل الإسباني ميليو كلارا (M. Clara) بتاريخ 27 جمادى 13/1330/2 يونيو 1912 : A.E, A.G.A, caja : 3404.

(54) يستفاد من إحدى الرسائل التي وجهها قائد الرباط أعلاه إلى نفس القنصل بتاريخ 10 صفر 8/1332 يناير 1914 (caja : 4036) أن هاته الإسبانية المسماة خولية، توفيت في العام 1913 وأن أهلها ظلوا معتمرين الدار وممتنعين عن أداء ما «تحمل على الميتة» من مدة خمسة شهور (ومن ثمة يتضح أن أهل الميتة ادعوا حقاً عرفياً في هاته الدار).

(55) ركبنا هذا الجدول بالاستناد إلى المصادر التالية :
الكناش 82، ص. 5-7، والكناش 93، ص 3-6 (خ.ح) بالنسبة لإحصاء 1875/1292 ؛ والكناش 266، خ.ح، ص. 1-18 بالنسبة لإحصاء 1905/1323 ؛ وبالنسبة لإحصاء 1911 :
Carton 1303, Tanger, Nantes
(وهو إحصاء أنجز من قبل لجنة مراقبة الدين المخزني بالرباط بتاريخ 20 فبراير 1911، ويتكون من أربع صفحات كبيرة الحجم (باللغة الفرنسية).

عدد المباني كان محدوداً، من جهة، وعرف تدنياً من جهة ثانية : من 101 ملك في العام 1875 إلى 94 ملكاً في العام 1905 إلى 82 ملكاً في العام 1911. وأهم تدن مس الحوانيت – الكائنة برمتها في الملاح – من 20 حانوتاً إلى 15 إلى لا شيء، ويليها الدور : من 60 داراً إلى 53 إلى 47. ويعزى هذا التدني إلى عدة عوامل نجملها في الآتي :

أولا، الإنعامات السلطانية. وكما يجب أن يكون معلوماً فكل دور المخزن – الكائنة في أحياء المسلمين – كانت منفذة بدون كراء للشرفاء والفقهاء ورجال السلطة (إسوة بما كانت عليه حالة دور الأحباس الكبرى). غير أن بعض تلك التنافيذ كانت من نوع تنافيذ التمليك. نقرأ في إحدى الرسائل التي وجهها أمين مستفاد الرباط في العام 1910 : «... وقد بذلنا المجهود في ذلك حتى وقفنا على عين كل محل منها، ثم إننا عندما كنا نبحث ألفينا البعض منها منعماً به على أناس على وجه التمليك والتصرف تصرف المالك في ملكه...»[56].

ثانياً، السطو والترامي سواء من قبل القناصل أو الأجانب أو المحميين أو المسؤولين على هذه الأملاك. ومن أمثلة ذلك استيلاء القنصل الفرنسي لوريش على الدار التي كان يعتمرها وكذا استيلاء التاجر بيكاري على دار وهري. وكان جواب لوريش في إحدى رسائله الموجهة إلى قائد المدينة في العام 1905 «بأن الدار التي بيده صارت للمخزن الفرنسي من قديم ولا لأحد الدخول فيها [...] وأما ديار تجارنا فلا كلام لأحد فيها حتى يرد الأمر من باشدورنا...»[57]. أما التاجر رفائيل يعقوب ابن عطار، القنصل البلجيكي، فقد أخرج ثلاثة حوانيت من الدار المنعم بها عليه، وسط الملاح، وامتنع عن دفع كرائها. ولما طولب بالأداء ذكر للقائد أن السلطان كان قد أنعم عليه بالدار والحوانيت. ولما طولب بالحجة امتنع «لأن الظهير الذي بيده إنما فيه الدار فقط»[58].

---

(56) رسالة من علال بن حيون إلى السلطان بتاريخ 24 شعبان 31/1328 غشت 1910، خ.ح، (ضمن المحافظ الحفيظية غير المرقمة).

(57) رسالة من أحمد السويسي إلى القنصل الفرنسي لوريش بتاريخ 24 شعبان 24/1323 أكتوبر 1905. V : 1075, Tanger, Nantes

(58) أشير إلى هذه المعطيات في الكناش 266 (إحصاء 1905) خ.ح، الصفحة الأخيرة (وهي غير مرقمة).

الجدول 38 أملاك المخزن المبنية في الرباط خلال سنوات 1875 و1905 و1911

نوع الأملاك	عددها في العام 1875			عددها في العام 1905			عددها في العام 1911		
	في أحياء المسلمين	في حي الملاح	المجموع	في أحياء المسلمين	في حي الملاح	المجموع	في أحياء المسلمين	في حي الملاح	المجموع
الحوانيت	00	20	20	00	15	15	00	00	00
الفنادق	01	00	01	01	00	01	01	00	01
دور السلع	00	00	00	00	00	00	00	00	00
المخازن	00	00	00	04	00	04	04	09	13
الأهراء	01	00	01	01	00	01	01	00	01
الأروية	01	00	01	04	00	04	04	00	04
الطواحين	01	00	01	01	00	01	01	00	01
الدور	45	15	60	40	13	53	35	12	47
أجزاء الدور	02	10	12	01	08	09	01	08	09
الغرف	02	03	05	01	05	06	00	06	06
المجموع	53	48	101	53	41	94	47	35	82

وبعيْد توقيع الحماية بقليل كتب السلطان إلى قائد المدينة يأمره بالبحث في حقيقة ما وصله من «أن أمين المستفادات وناظر الأحباس اشتغل الأول منها ببيع الأملاك المخزنية بالملاح وغيره، والثاني ببيع أملاك الأوقاف، ويعطون بطائق الإذن لمن يبيع لهم ذلك من قبلهم بعد إعمال شهادة اللفيف باستمرار الملك له، ويدعون أن تلك الأملاك ليست مقيدة في كناش الأملاك المخزنية ولا في الحوالة التي بأيديهما...»[59].

ثالثا، بيع المباني المخزنية بأمر سلطاني. وكان هذا البيع يشمل في المرحلة الأولى الأملاك المصادرة. لكن مع حاجة المخزن المتزايدة إلى المال، خصوصاً مع نهاية القرن التاسع عشر، اتجهت الأنظار إلى بيع الأملاك المنفذة. ومن بين الأمثلة الطريفة التي وقفنا عليها في هذا الخصوص مثال يعود إلى العام 1911 مفاده أن الوزير المقري – بإذن من السلطان – وجّه أمراً إلى قائدي الرباط وسلا ببيع كل المباني المخزنية التي كانت منفذة لأولاد الشريف العلوي مولاي رشيد «وعددها اثنا عشر محلا[60] مع البلادات الحراثية الواقعة خارج الرباط[61] بطريق السمسرة»[62].

لكن بمجرد وصول هذا الخبر إلى المكلف الفرنسي بمراقبة الدين المخزني بطنجة حتى بادر بتوجيه أمر إلى المقري مضمنه أن يقوم بإصدار تعليمات جديدة إلى قائد الرباط بإيقاف البيع في الأملاك المذكورة بحجة أنها مسجلة في كناش أملاك المخزن، وبالتالي فهي تعد من ضمن الأملاك المرهونة في قرض 1910[63]. وفعلا، نفذت أوامر المراقب، وكتب إلى القائد، وتوقف البيع[64] !

(59) رسالة من السلطان المولى عبد الحفيظ إلى القائد الصديق بركَاش بتاريخ 16 جمادى الثانية 2/1330 يونيو 1912، خ.ص. بسلا، السلسلة 3 – هـ – مح. 53، الوثيقة 7518.

(60) أشير في إحصاء 1911 إلى أن أولاد مولاي الرشيد كانوا يستفيدون، من باب التنفيذ بدون كراء، من ست دور وأربعة مخازن (مصدر الهامش 56).

(61) يتبين من ظهير حفيظي مؤرخ في 8 رمضان 8/1326 أكتوبر 1908 أنهم كانوا يستفيدون أيضاً من أراض منفذة تقع في قبيلة حصين، التابعة لأحواز سلا. انظر الظهير في : خ.ص. بسلا، السلسلة 3 –أ– مح. 11، الوثيقة 1551.

(62) رسالة من الوزير محمد المقري إلى عامل الرباط (بركَاش) وعامل سلا (الصبيحي) بتاريخ 23 رجب 20/1329 يوليوز 1911، خ.ح، (غير مرقمة).

(63) رسالة من النائب الفرنسي بمراقبة الدين المخزني بطنجة كيو (Guio) إلى الوزير محمد المقري بتاريخ 27 شعبان 21/1329 غشت 1911، خ.ح. (غير مرقمة).

(64) رسالة من الطيب المقري إلى والده محمد المقري بتاريخ 3 محرم 24/1330 دجنبر 1911، خ.ح. (غير مرقمة).

وهكذا بالعودة ثانية إلى تدقيق النظر في مجموع المحلات التجارية التي ظلت في ملك المخزن إلى حدود العام 1911 نلاحظ أنها لم تعد تشمل سوى فندق واحد، وثلاثة عشر مخزناً، وهري كانت حالته معلقة.

فأما الفندق، الكائن في السويقة قرب المسجد الأعظم، فكان في الواقع يشتمل على فندقين : فندق الجلد، وفي داخله (قعره) فندق العود[65] الأول مخصص لبيع الجلود، بخاصة منها الجلود النيئة، أما الجلود المدبوغة فكانت تباع – كما تبين من بعض كنانيش المستفادات – في سوق الخرازين[66]، والثاني لبيع الخشب. وكانت العادة المتبعة في استغلال فندق العود أن المخزن يقوم بإكرائه عن طريق السمسرة.

لكن ما يلزم التنبيه إليه أن إكراء فندق العود لم يكن يخول للمستفيد وضع يده على المداخيل التي تجنى من مبيعات الخشب، فهاته كانت قائمة بذاتها ومستقلة عن كراء الفندق وتبقى من بين حقوق المخزن. أما حقوق مكتري الفندق فتقف عند حدود ما يجنيه من مداخيل على كراء محلات الفندق، بصفته مستودعاً لأخشاب الباعة، في انتظار بيعها. وعلى هذا الأساس كان الأمناء يميزون عند تقييد المداخيل في نهاية كل شهر بين مدخول «كراء الفندق» ومدخول «مستفاد العود»، وفي حالات أخرى كانوا يدمجون المدخولين معاً ويعبر عنه بصيغة «منفعة العود وفندقه». وفي هذه الحالة يجب أن يفهم من ذلك أن المستفيد كان يجمع بين كراء الفندق وحق استخلاص الواجب المفروض على بيع الخشب. وهذا ما يتضح، على سبيل المثال، من أحد الرسوم المؤرخة في العام 1900 التي نصت على أن الفقيه محمد بوجندار وأحمد بوحموش «اشتريا بحكم التضامن في جميع الأحوال جميع منفعة تعشير العود وكراء الفندق لبيعه ليتصرفا في ذلك من مدة عام واحد [...]. على أن المقبوض في ذلك نصف أوقية [عن كل مثقال] مناصفة بين البائع والمشتري مما وقفت به المنفعة المذكورة [...] وقدر ذلك أربع وخمسون مائة مثقال[67]، عجلا

(65) الكناش 266، خ.ح، ص. 10.
(66) انظر على سبيل المثال : الكناش 312، خ.ح، ص. 8.
(67) أي ما يساوي 346 ريالا، باعتبار أن سومة صرف الأوقية كانت في هذه السنة : 130 أوقية للريال (والمثقال يتكون من عشر أواق).

له وجيبة الشهر الأخير عن العام فحازها الأمين المعموري والتزما له بأداء واجب بقية الأشهر بالعشرة أيام [...] من غير أن يدعيا بأي دعوى كانت...»[68].

هل كان فندق الجلد يستغل بدوره على هذا النمط ؟ الواقع أن كنانيش المستفادات لم تشر أبداً إلى كراد الفندق كمنفعة قائمة بذاتها، وإما كانت تشير فقط إلى ما يستخلص من الواجبات المفروضة على الجلد، غير أننا من حسن الحظ – أو من سوئه – وقفنا على رسالة يتيمة تتكلم عن سمسرة فندق الجلد كمحل قائم بذاته، وجهها أمين مستفاد الرباط إلى السلطان في لعام 1884 : «... فليكن في كريم علم مولانا [...] أننا أكرينا فندق الجلد بعد سمسرته مدة بأربع وعشرين مائة مثقال للسنة مبدؤها شهر تاريخه [...] وكان مكتريا في السنة قبله بأربع عشرة مائة مثقال [...] وبه وجب الإعلام»[69].

لنسجل في البداية أن الرسالة تقدم لنا إفادتين : الأولى تتعلق بما كانت عليه سومة كراء فندق الجلد في العام 1884/1301 ومبلغها ألف وأربعمائة مثقال، أي بمعدل مائة وستة عشر مثقالا وستة أواق للشهر، والفائدة الثانية بما أصبحت عليه السومة الجديدة عن العام 1884/1302 (مع احتساب شهري قعدة وحجة من سنة 1301)، حيث ارتفعت إلى ألفين وأربعمائة مثقال، بمعدل مائتي مثقال للشهر.

من حسن الحظ أننا نتوفر على كناش مخزني يغطي يوماً بيوم، وشهراً بشهر مجموع مستفادات الرباط على امتداد ما يزيد على ثلاث سنوات آخرها متم العام 1301/أكتوبر 1884. وباستقراء المعطيات الواردة فيه يتبين أن السومة الكرائية المذكورة في الرسالة أعلاه، سواء منها القديمة أو الجديدة، صحيحة، وأنها كانت تستفى بانتظام مقسطة على شهور العام، غير أنها كانت تسجل كواجب كراء فندق العود[70]. أما فندق الجلد فلم يظهر أي ذكر له ضمن مجموع أكرية أملاك المخزن. ومعنى هذا أن أمين المستفاد قام بخلط بين فندق الجلد وفندق العود، ومرد هذا الخلط يُعزى، فيما يبدو، إلى شهرة فندق الجلد التي غطت على فندق العود، الذي

(68) رسم مؤرخ في 18 ربيع الثاني 15/1318 غشت 1900، الكناش 423، خ.ح، ص. 27.
(69) رسالة من أعلي بلحاج التاودي إلى السلطان، بتاريخ 14 قعدة 5/1301 شتنبر 1884، خ.ح، ص. 40.
(70) الكناش 111، خ.ح، انظر على سبيل المثال الصفحات : 137 و141 و145، و153 و161 و164.

كان يوجد في قعر فندق الجلد ! وقبيل توقيع عقد الحماية وقفت سمسرة كراء فندق العود على التاجر الشهير رفائيل بن عطار وشركائه بمبلغ 1250 بسيطة للسنة[71].

وأما المخازن فقد أمدنا إحصاء 1911 بالمعطيات التالية : أربعة مخازن كانت توجد في حومة سيدي فاتح، منفذة برمتها لأولاد مولاي الرشيد، بدون كراء ؛ وتسعة تقع في الملاح، وتحديداً قرب باب الملاح : ستة كانت في اعتمار عدد من اليهود بسومة كرائية مبلغها 21 ريالا للشهر، ومخزن فارغ بسبب تلاشيه، والباقي في اعتمار التاجر والقنصل البلجيكي رفائيل بن عطار، حيث كان ممتنعاً عن أداء وجيبة الكراء. ولم تكن بقية أملاك المخزن الموجودة في الملاح بأحسن حال، إذ أن مجموع مداخيل أكريتها بلغ 198 ريالا للشهر، بما في ذلك المخازن التسعة[72].

وماذا، أخيراً، عن حكاية الهري ؟

ارتبط ذكر هذا الهري، الواقع في سوق الغزل، منذ ظهور اسمه في الوثائق المغربية – مع منتصف ستينيات القرن التاسع عشر – باسم التاجر نينو (القنصل الفرنسي أنطوان دوكور). ولقد كان هرياً كبيراً جداً إلى درجة أن أحد قواد المخزن لما أوصل، في العام 1897، 453 سجيناً إلى المدينة، و لم يجد محلا مناسباً لإيداعهم فيه، قدم اقتراحاً عجيباً لحاجب السلطان : «واعلم سيدي بأن هرياً بسوق الغزل، موالياً للمدرسة، عملا موثقاً صحيحاً، يحمل نحو ألفين سجيناً هو بيد النصراني نينو مكتريه من جانب المخزن ويكريه على يده للغير، فقد أطلعت سيادتك بذلك ولك النظر »[73].

ومهما يكن من أمر التطاول الذي مارسه دوكور على مستوى كراء أجزاء من هذا الهري لتجار آخرين، دون أن يتمكن المخزن من القيام بأي رد فعل عملي، لنتساءل ما نسبة الزيادة التي عرفتها سومة كرائه ؟ وماذا آل إليه، أخيراً، وضع هذا المستودع التجاري الضخم ؟

---

(71) مبدؤها 24 أبريل 1911 ومتمها 11 أبريل 1912 : Carton : 1302/H, Section : C, Nantes.

(72) وبالنسبة لمداخيل أكرية مجموع الأملاك المخزنية المبنية في أحياء المسلمين فقد بلغت في العام ذاته (1911) : 174 ريالا (للشهر).

(73) من قائد الرحى عبد الله بوزلافة الأودي إلى الوزير أحمد بن موسى، بتاريخ 12 شعبان 6/1315 يناير 1897، خ.ح، مح. 404/9.

كان مبلغ الكراء الشهري في العام 1875/1292 عشرة مثاقيل وثمان أواق[74] أي ريالين. وظل الأمر على هذا الحال إلى حدود شهر حجة 1298/أكتوبر 1881 حيث ارتفع إلى ستة عشر مثقالا[75] أي ثلاثة ريالات، ثم إلى ثمانية عشر مثقالا مع الشهر رجب 1299/ماي 1882[76]، ثم إلى أربعة وعشرين مثقالا حجة 1301/أكتوبر 1884[77]، ثم إلى ستة وعشرين مثقالا مع شهر ربيع الأول 1312/شتنبر 1894[78]. وقد ظل هذا المبلغ ثابتاً إلى حدود العام 1902/1320[79]، وهو ما يساوي ريالين، أي نفس المبلغ الذي كان يؤدى منذ العام 1875 !

لكن الجديد هو أن هذا المبلغ أصبح يؤدى من «قبل ورثة نينو»[80]. والواقع أن الوريث الرسمي الذي استأثر بهذا الهري ورفض تسليمه للمخزن هو التاجر بيكاري، كما سبقت الإشارة إلى ذلك أعلاه[81]. ومع بداية العام 1911 كان في اعتمار الذميين بنزلاك ومناحيم بن عبو، مقابل وجيبة شهرية مبلغها ستة ريالات. وقد صنفت لجنة مراقبة الدين المخزني هذا الهري ضمن الأملاك المعلقة (en suspens)[82]، التي لم يبث فيها بعد، شأنه في ذلك أملاك الأحباس ذوات المنافع غير المسلمة !

* * *

إلى جانب كل هذا يلزم الإشارة إلى أملاك مخزنية أخرى لم ترد ضمن الإحصائيات الثلاثة السابقة الذكر. وأولها المخازن الموجودة في المرسى، وعددها ثلاثة عشر خزيناً وهي، حقاً، مخازن كبيرة كانت مخصصة لتخزين بضائع التجار، مؤقتاً، في انتظار وسقها. وقد أشير إليها في مقدمة إحصاء 1905[83] لكنها لم تدرج في لائحة الأملاك المسجلة والمقومة، إلى جانب أملاك أخرى، من ضمنها الإقامتين السلطانيتين (إقامة أكَدال وإقامة القبيبات) ومخازن البارود والأبراج.

(74) الكناش 82، خ.ح، ص. 6.
(75) الكناش 111، خ.ح، ص. 22.
(76) نفسه، ص. 49.
(77) نفسه، ص. 164.
(78) الكناش 219، خ.ح، ص. 3-5.
(79) الكناش 226، خ.ح، ص. 30.
(80) نفسه، ونفس الصفحة.
(81) انظر متن الهامش 57، ص. 436.
(82) مصدر الهامش 55 (المصدر الأخير في اللائحة)، ص. 435.
(83) الكناش 266، خ.ح، ص. 1.

وثانيها أملاك المنقطعين، أي تركات من لا وارث لهم. وكان المسؤول المباشر على هذه الأملاك، وهو أبو المواريث[84] يوجه الوفر المتراكم بيده، بأمر من السلطان، إلى الناظر أو مباشرة إلى السلطان نفسه[85]. و لم يسبق قط، بأي وجه من الوجوه، أن كانت مداخيل هذه الأملاك تحت مسؤولية أمناء المستفادات[86]. غير أنه مع بداية الحماية، وبناء على ظهير، انتقلت المسؤولية من يد المحتسب إلى يد أمين الأملاك المخزنية[87].

ما نوع وعدد هذه الأملاك التي كانت تسمى في الوثائق، أحياناً : بأملاك بيت المسلمين ؟

بتصنيف وجمع أملاك المنقطعين، حسب إحصاء أُنجز في العام 1912[88]، مباشرة بعد توقيع عقد الحماية، وقفنا على النتيجة الآتية :

13 حانوتاً، و7 أجزاء حوانيت، وفندق كامل هو فندق باينة، وآخر مشترك مع أحباس الحرمين الشريفين، وهو فندق المستيري (وكلاهما يقع في سوق رحبة الزرع)، وربع طراز بنموسى، وأجزاء من فرنين (سدس فرن الشرفاء وعشر فرن بودلال)، و5 دور، و35 جزءاً من أجزاء الدور هذا فضلا عن بقعة بباب الملاح كانت فرناً، مع غياب تام لأي ملك زراعي. ومجموع هذه الأملاك : 65 ملكاً، سواء منها الكامل أو المشترك مع الغير (دون احتساب البقعة)[89].

(84) سبق أن وضحنا أوجه صرف مداخيل هذه الأملاك في فصل سابق، انظر ص. 127 والهامش 108.

(85) ذلك ما تؤكده مجموعة من الرسائل التي في حوزتنا، وهي من وثائق م.و.م.

(86) أشارت نعيمة التوزاني (الأمناء بالمغرب، م.س، ص. 113-114) إلى أن مستفادات أملاك المنقطعين في مجموع المدن المغربية، بما في ذلك الرباط، كان يشرف عليها أمناء المستفادات. وفي ما لاندري مدى صحة هذه التعميم نؤكد، على الأقل بالنسبة للرباط، أن الأمر لم يكن كذلك !

(87) رسالة من محمد الجباص إلى المحتسب محمد فرج بتاريخ 30 قعدة 1333/9 أكتوبر 1915، م.و.م. مما ورد فيها : «وبعد بمقتضى الفصل الثالث من الظهير الشريف المؤرخ في الثاني والعشرين من رمضان 1333/4 غشت 1915 المتعلق بسير خطة أبي المواريث يأمرك مولانا أيده الله أن تسلم لأمين الأملاك المخزنية بالرباط جميع الأملاك المنقولة وغير المنقولة الآيلة شرعاً للمخزن الشريف [...] وأن تسلم له أيضاً كل الأوراق والرسوم المتعلقة بالأملاك المخزنية...»

(88) الكناش 816، خ. ح، ص. 2-7، ثم ص. 14-18.

(89) ونود أن نشير إلى أنه من خلال تتبعنا للتطور الذي عرفته هذه الأملاك خلال أربعة شهور أولها رجب 1330 وآخرها متم شوال/16 يونيو 1912 – 11 أكتوبر (من نفس السنة) وقفنا على بيع ست دور وجزئين من أجزاء الدور، وقد أسقطناهما من الحساب، ومقابل ذلك انضاف ملك جديد هو ربع طراز بنموسى وقد سجلناه (ص. 14-18).

وباستثناء دار ونصف دار كانتا منفذتين بدون كراء، فكل الأملاك كانت مكراة. وقد تجمل فيها، بعد إسقاط الصوائر[90]، خلال أربعة شهور – المشار إليها في الهامش 89 – ستة آلاف وثلاثمائة وثمانية وثمانون مثقالا، أي ما يساوي 491 ريالا (بمعدل 123 ريالا في الشهر).

والخلاصة أن أملاك المخزن المبنية، بما في ذلك أملاك المنقطعين، كانت هزيلة ولا مجال لمقارنتها مع أملاك الأحباس، إذ بالكاد وصلت إلى 147 ملكاً (في العام 1911)، أي حوالي 3 في المائة من مجموع الأملاك، مقابل 24 في المائة بالنسبة لأملاك الأحباس (بمجموع شعبها). ومعنى هذا أن 73 في المائة من الأملاك المبنية كانت في ملك الخواص. لكن متى تذكرنا أن جل أملاك الأحباس كانت عبارة عن حوانيت – وعددها حوالي ألف حانوت – جاز أن نقول إن جل حوانيت المدينة كانت، في بداية القرن العشرين، في ملك الأحباس، ومقابل ذلك كانت جل دور السكن في ملك الخواص.

ج) أملاك الخواص

لأخذ فكرة عن أملاك الخواص، وما عرفته من تطورات، لا سبيل هناك غير سبيل الانطلاق من أمثلة ملموسة ومعبرة. والحال، ليكن المثال الأول من خلال تاجرين من أسرة بركاش بصفتها إحدى الأسر الرباطية العريقة التي أنتجت مجاهدين وتجاراً وموظفين مخزنيين، كانوا حريصين على الجمع بين العمل المخزني وعالم المال.

وأولهم التاجر حجي بركاش المتوفى في العام 1822 الذي خلف من الأملاك ما يلي : دارين، وفندق «بحوانيته الداخلة فيه والخارجة عنه»[91]، وثلاثة حوانيت، ودار الصابون (ببيوتها العلوية والسفلية)، وطاحونتين (واحدة متلاشية)، وفرن

(90) ويتعلق الأمر بالصوائر التالية : أجرة قابض الأكرية، وأجرة نائب المنقطعين (أي أبو المواريث وهو الأمين محمد المريني)، وإصلاحات بعض الدور، ومجموع هذه الصوائر : مائة وثلاثة وثلاثون مثقالا وأربع أواق.

(91) وهو الفندق المسمى بفندق بركَاش، الواقع في السويقة، وقد انتقل حظ من هذا الفندق، وقدره أربعة أسداس العشر، إلى ملك الزاوية التهامية، دون أن نتمكن من معرفة اسم المحبس وتاريخ التحبيس.

(فرن عبو)، وطراز، وأروى، وقد قومت بـ : 2525 مثقالا ؛ يضاف إلى ذلك ثمان عرصات، وإحدى عشر قطعة أرضية، اجتمع في تقويمها 3059 مثقالا ؛ هذا فضلا عن محتويات الدار، من أثاث وحلي، تجمل في تقويمها 483 مثقالا، ومن مداخيل الأكرية وبيع غلل الجنات وبيع عبد (59 مثقالا) من مدة وفاته : 3379 مثقالا، أي ما مجموعه : 11446 مثقالا. وبعد إسقاط مجموع الصوائر بقي خالصاً للقسمة بين الورثة : 8283 مثقالا[92]. أي ما يساوي 2366,5 ريالا، وهو ما له بال آنذاك !

ما هي الإفادات التي يقدمها لنا هذا الرسم العقاري ؟

يفيدنا أولا من جهة أن قيمة العقار – أبنية وأراضي – كانت إلى حدود هذا التاريخ (1828) ما تزال بخسة جداً ؛ ويفيدنا ثانياً من جهة أن قيمة الأملاك الزراعية التي كانت في ملك بركاش تفوق – وإن بنسبة محدودة – قيمة الأملاك المبنية (50,5 في المائة)، علماً أن الأمر يتعلق هنا بتاجر متأصل في التمدن ؛ ويفيدنا أخيراً من جهة أن محتويات الدار وما احتوته من أثاث وحلي، دون احتساب ثمن العبد، شكلت نسبة 8 في المائة من مجموع متخلفه.

لننتقل مباشرة إلى رسم ثان مؤرخ في العام 1890 يتعلق هذه المرة برسم تركة النائب والتاجر الشهير محمد بركاش[93] الذي مارس التجارة باكراً في شبابه، خصوصاً في جبل طارق، وظل يمارسها أنى تحرك، كخديم من خدام المخزن، بواسطة وكلائه. وبتمعننا في المعطيات الواردة في هذا الرسم نلاحظ، بإيجاز، أن أملاكه كانت تمتد في ثلاث مدن : 29 ملكاً في الرباط[94]، و17 ملكاً في الدار البيضاء[95]، و18 ملكاً في طنجة[96]. وقد قومت مجموع تركته بـ 1.175956 مثقالا، أي

(92) رسم عدلي مؤرخ في أواخر رجب 5/1244 فبراير 1828، خ.ح، ضمن محافظ غير مرقمة. ونثير الانتباه إلى أن تاريخ هذا التقويم وكذا إجراء القسمة تمت بعد مرور خمس سنوات على وفاة صاحب التركة.

(93) توفي في العام 1886، أي أن تاريخ التقويم أنجز بعد مرور أربع سنوات على وفاته، مثل ما وقع مع حجي بركاش أعلاه. وقد أورده عبد الإله الفاسي، م.س، ص. 239-241.

(94) تتكون من نصف دار سلعة وثلاثة حوانيت وخزين وفرن وفنيدقة وبقعتين أرضيتين صغيرتين داخل السور الموحدي (قومتا بـ 165 ريالا)، والباقي عبارة عن دور، وقد قومت مجموع هذه الأملاك بـ 30595 ريالا.

(95) باستثناء هري، وهو الأغلى (3000 ريال) فالباقي كله عبارة عن حوانيت، قومت، بما في ذلك الهري، بـ 5090 ريالا.

(96) باستثناء حانوت وثلثي حانوت وخزين فالباقي كله عبارة عن دور، وقد قومت بـ 33066 ريالا.

ما يعادل 90458 ريالا، من بينها 68751 ريالا خاصة بالأملاك العقارية أي 86 في المائة من مجموع التركة، والباقي وهو 21707 ريالات، أي ربع التركة (24 في المائة) تعلق بتقويم محتويات الدار التي كان يعتمرها بما اشتملت عليه من أثاث وحلي وذخائر. وتلك علامة من علامات الثراء الباذخ. وهنا يجدر التذكير بما قاله المؤرخ الناصري في خصوص هؤلاء الذين استفادوا من انفتاح – أو فتح – البلد على التجارة الخارجية : «واتخذ الناس ذوو اليسار المراكب الفارهة والكسي الرفيعة والذخائر النفيسة»[97]. ومتى علمنا أيضاً أن جل أملاكه في الرباط – وكذا في طنجة – كانت عبارة عن دور يجوز، مرة أخرى، أن نتمم قولة الناصري : «وغلت الدور والأملاك حتى في بعض السنين لا تسمسر ومن يشتري داراً فإنما يشتريها بالتنقير عنها والطلب من ربها بالثمن الجافي».

غير أن ما يلفت النظر في كل هذه الأملاك هو الغياب التام لأي ملك زراعي[98] فهل هي حالة استثنائية خاصة ببركاش دون غيره من بقية التجار ؟!

لنأخذ مثالا ثانياً وليكن من أسرة فرج التي تعد بدورها من أبرز الأسر الرباطية خلال القرن التاسع وبداية القرن العشرين.

وأقدم رسم وقفنا عليه يتعلق بتركة التاجر المكي فرج المتوفي في العام 1818. وكما أشرنا إلى ذلك في جدول سابق[99] فأملاك هذا التاجر كانت تجمع بين أملاك مبنية وأخرى زراعية. وكان نصيب الأملاك الزراعية يشكل 42 في المائة من مجموع تركته، ما يفيد أن التجار كانوا حريصين، أشد ما يكون الحرص، على اقتناء الأملاك الزراعية، بساتين وأراض، بالرغم من ضآلة مردودها.

ماذا أصبح عليه الأمر مع نهاية القرن التاسع عشر ؟

تمدنا بعض كنانيش أسرة فرج بأملاك تاجرين : العربي فرج المتوفى في العام 1888/1306 وابن أخيه محمد فرج المتوفى في العام 1909/1326.

(97) أحمد بن خالد الناصري، م.س، ج. 9، ص. 124.
(98) باستثناء البقعتين الأرضيتين المشار إليهما في الهامش 94.
(99) الجدول 18، ص. 243 (في سقف قائمة الأسماء).

فأما الأول فقد خلف أملاكاً محدودة تمثلت في أربعة أنصاف دور، ونصفي دارين من دور السلعة، وأجزاء حوانيت، وسبعة أحواض من الملح كاملة، وخمسة أحواض مشتركة، إضافة إلى نصف هري في الدار البيضاء، هذا من جهة الأملاك المبنية، أما من جهة الأملاك الزراعية فلم يظهر منها سوى نصف جنة وثلث من قطعة أرضية[100].

وأما بالنسبة للتاجر محمد فرج فقد خلف أملاكاً مهمة، مقارنة مع عمه سابق الذكر، بعضها كان يوجد في طنجة والجديدة والدار البيضاء، وهي محدودة جداً، وبعضها الآخر، وهو المهم، كان يوجد في الرباط، موزعة كالآتي : ست دور وحانوتين وفرن في طنجة ؛ وثلاث دور صغيرة (دويرات) وأربع حوانيت وزريبة وثلاث بقع أرضية صغيرة[101] في الجديدة[102] ؛ ونصف دار وهري في الدار البيضاء[103].

من الأمانة التاريخية أن نقول إن الفاسي أشار، فعلا، إلى أملاك فرج الموجودة في الجديدة وطنجة، بل خصص لها جدولين[104]، لكن من الأمانة أيضاً أن نتساءل : ماذا قال في خصوص أملاك هذا التاجر الموجودة في الرباط والدار

(100) الكناش 800، خ.ح. أشير إلى هذه المعطيات في ورقة مستقلة بذاتها قيدها محمد فرج بعنوان : «نسخة من الحساب الذي عملنا مع العدول في 11 جمادى الثانية 1888/1306 في جانب عمنا الحاج العربي فرج رحمه الله فيما دخل علينا من مستفاد الأملاك وغيرها وفيما صيرناه عليه...». وما أضافه إلى ما ذكر أعلاه من أملاك : أربع عرصات كانت تستغل على الشياع بين عدة ورثة.

ومن الضروري أن ننبه هاهنا إلى أن المعطيات التي أوردها عبد الإله الفاسي (م.س، ص. 204) حول أملاك هذا التجار تختلف جزئياً عن الأملاك التي أشرنا إليها في المتن أعلاه، ثم إنه علاوة على ذلك لم يميز بين الدار كمحل للسكنى وبين دار السلعة كمحل تجاري ؛ وفيما يخص الطاحونة التي زعم أنها كانت من ضمن أملاك العربي فرج فهي إضافة من إضافاته، ذلك أن الذي قام بشراء هذه الأرحى هو أحد أولاده (محمد فرج) وذلك في أوائل صفر 1907/1325 (بمبلغ 4250 ريالا) وقد أشير إليها في كناش آخر هو الكناش 798، ص. 85.

(101) اشتراها في العام 1904/1323 – على يد شريكه علال الهاني المقيم في الجديدة بـ 220 ريالا.

(102) الكناش 802، خ.ح، ص. 24.

(103) نفسه، ص. 58.

(104) عبد الإله الفاسي، م.س، ص. 214-215. وننبه إلى أن الحوانيت التي ظلت غامضة في الجدول المتعلق بأملاك الجديدة (حوانيت) ترتبط فقط بحانوتين !

البيضاء ؟ كتب بالحرف : «أما أملاك السيد فرج بالرباط فهي كثيرة، ولا حاجة للتفصيل في الحديث عنها. وتكفي الإشارة إلى أنها كانت تتركب من عدة حوانيت ودور للسلع مكتراة لتجار مسلمين وذميين، إضافة إلى عدد من الدور السكنية. وقد امتلك في الدار البيضاء أيضاً دوراً وأهراءً»[105].

علينا إذن – كما ألفنا على امتداد هذا البحث – أن نقوم بإحصاء تلك الأملاك، ملكاً ملكاً، والنتيجة هي أن عدد الأملاك المبنية في الرباط بأجزائها بلغت 30 ملكاً وفق الآتي : دار كاملة، ونصف دارين، وجزء من دار، ونصف مصرية، وثمانية أنصاف من الحوانيت، وجزءان من أجزاء حانوتين، وفندق كامل (هو الفندق الجديد)، وجزء من فندق ابن الكناوي، ونصفا دارين من دور السلع، وثلاثة مخازن، وحظ من خزين، وأرحى خاصة بطحن الدبغ. وأخرى خاصة بطحن الحبوب، ونصف طراز، وأربعة أنصاف من الأروية، هذا فضلا عن بيت كان يوجد في ملاح سلا[106].

ومن جهة الأملاك الزراعية كتب الفاسي هذه المرة قائلا : «... ويمتلك عدداً من الأراضي والبساتين داخل الرباط تظهر الإحصائيات المتعلقة بها أنها لم تكن منتزهات لعائلته للترويح عن النفس فقط [...] وإنما أراضي ذات إنتاجية فلاحية حقيقية كان يُباع إنتاجها من الغلات الشتوية والصيفية....»[107].

والواقع أن أملاك فرج من الأراضي كانت محدودة جداً، علاوة على أنها كانت مشتركة بينه وبين أخيه مصطفى، وتمثلت في ثلاث قطع : هي أرض المنزه (خارج باب الحديد)، وقطعة خارج باب القبيبات، وحظ من أرض غزير في الوجة. وهي من الأملاك الموروثة، ولقد سبق أن قدمنا أرقاماً عن سومة كرائها، وهي سومة هزيلة[108]. وما اشتراه فعلا هو البقع الثلاث في الجديدة، وهي أقل من متواضعة[109].

---

(105) نفسه، ص. 215-216.
(106) الكناش 802، ص. 54.
(107) ع، الفاسي، م.س، ص. 216.
(108) انظر : ص. 289-290.
(109) انظر الهامش 101.

أما العرصات – وعددها أربعة – فهي بدورها من الأملاك الموروثة، وكانت تستغل على الشياع بين أربعة ورثة، كما أن مداخيلها، بعد إسقاط كل الصوائر، كانت متواضعة[110]، وبالتالي لا يجوز، قطعاً، القول بأنها كانت «ذات إنتاجية فلاحية حقيقية» !

يتبين، إذن، أن التجار قبيل نهاية القرن التاسع عشر كانوا قد أحدثوا قطيعة مع التقليد السابق، أي الاستثمار في الأملاك الزراعية، واكتفوا بجني الأرباح المترتبة على التعامل التجاري مع الفلاحين، منتهجين نهج التجار اليهود والأجانب، أي الاستثمار في ميدان الماشية وشراء الغلل ولو قبل إبانها. ومقابل ذلك تهافتوا على اقتناء الأملاك المبنية لربحها المضمون. ولأن الرباط ظل بلداً ضيقاً، متقوقعاً داخل السور الأندلسي، لأنه لم يعرف أي طفرة ديمغرافية أو تجارية بسبب كساد مينائه، فقد اتجهت الأنظار إلى اقتناء الأملاك المبنية في المدن الساحلية ذات الرواج التجاري، خصوصاً منها الدار البيضاء والجديدة وطنجة، بل وحتى مراكش[111].

أليس هناك من سبيل ثان لمعرفة بعض أملاك التجار دون الاستناد إلى رسوم التركات وكنانيش الخواص ؟!

بلى، ويتعلق الأمر بوثائق الأحباس. وما هو متوفر، إلى حد الآن، هو لائحة كل الأسماء الذين ساهموا في تحبيس جزء من أملاكهم على شعبة أوقاف الضعفاء والمساكين منذ تأسيسها – في تاريخ نجهله – إلى العام 1923. فضلا عن لائحة تكميلية تمتد من العام 1923 إلى العام 1960[112].

---

(110) ولقد سبق أن أوضحنا كل هذه التفاصيل في الجدول 23 (أ) و(ب)، ص. 302.

(111) في رسالة شخصية وجهها التاجر محمد العربي غنام من مراكش إلى والده بتاريخ 15 حجة 14/1303 شتنبر 1886 نقرأ ما يلي : «... سألني الحاج عبد الرحمان بركاش [...] وقال إن مرسى الرباط لم يدخل اليوم منها شيء، فقلت له إن مدخولها ليس بحجة من لدن مرسى الدار البيضاء، والرباط لا تجار فيها فإن تجارها كلهم في الدار البيضاء وهنا بمراكشة. وكل ما هو هنا من تجارها أو تجار فاس يعشر السلعة في الجديدة...». م.و.م.

(112) انظر : عبد العزيز الخمليشي، أوقاف الضعفاء والمساكين بمدينة الرباط في القرن العشرين، م.س، ص. 184-186 وص. 197.

وبالاستناد إلى اللائحة الأولى نلاحظ أن جل الأسر الرباطية العريقة أو التي استوطنت الرباط باكراً وتأربطت، ساهمت في هذا العمل الإحساني بجزء من أملاكها، وهذه أسماء تلك الأسر، دون داع لذكر الأسماء الشخصية – فهي منشورة – : ابن عبد الله والعكاري والرجراجي وبلافريج وبن مسعود وملين والحجوي وفرج والعمري ولبريس والعفير والباشا ومرسيل واكَديرة والدبي ووالزهرا وبن مبارك والرندة والفاسي والحساني وبلكورة وبندراعو والسرايري والعبودي والشياظمي والأوديي والبرناني وبوهلال والتازي وبوعشرين وبرقليل. ومن الأسماء التي انضافت إلى اللائحة التكميلية دون أن تذكر في اللائحة الأولى نجد : الجناوي والشرقاوي وبنسعيد والمغراوي وغنام وبناني وبركاش والعلوي (وهو السلطان محمد بن يوسف)

إلا أن هذه اللائحة لا تتضمن عدداً من التجار الذين كانت ترد أسماؤهم في لائحة كنانيش مستفادات أمناء المرسى[113]، نخص بالذكر منهم : الأزرق والقباج والدكالي وبنحساين وتيكيطو وبوجندار وجزولية والغربي وجسوس وبن الرايسي وعليوة والمعروفي ودنية والرفاعي والسويسي والزبدي والكتاني.

وتلك، فيما يبدو، هي أهم الأسر التي كانت تملك نصيب الأسد من أملاك المدينة المبنية، مع حذف نصيب أملاك الأحباس.

بقي أن نشير، أخيراً، إلى فئتين من فئات التجار : اليهود من جهة والأجانب من جهة ثانية.

فأما اليهود فكانت أملاكهم المبنية توجد في الملاح. والمحلات التجارية التي اعتمروها في أسواق المدينة كانت، أساساً، من باب الكراء، سواء من قبل الأحباس أو من قبل الخواص. ومن بين كل الأسماء التي تستحق الذكر أسرة بن عطار، وفي طليعتهم، كأكبر ملاك في الملاح مع مطلع القرن العشرين، التاجر يعقوب ابن عطار[114] الذي كان يملك في العام 1910 عدداً مهماً من المنازل والحوانيت في

(113) ويتعلق الأمر هنا بكنانيش الفترة الحسنية والعزيزية.

(114) انظر ما سبق ذكره عن هذا التاجر وغيره من التجار بـ ص. 252-253.

الملاح، كانت تدرُّ عليه دخلا شهرياً قدر بـ 800 بسيطة[115] أي ما يساوي 160 ريالا، في حين أن مداخيل أكرية المخزن من مجموع أملاكه الموجودة في الملاح بالكاد كانت تدر عليه شهرياً في العام 1911 : 198 ريالا[116] !

ومن جهة أملاك الأجانب المبنية فقد كانت محدودة وتمثلت، أساساً، في دور السلع. وحسب إحصاء يعود إلى العام 1910 كان الوضع كما يلي :

في الطليعة نجد الفرنسيين وهم، القنصل لوريش : 3 دور، والتاجر بيكاري : 4 دور، والتاجر كاستون برنودة : دار واحدة، والتاجر سيريير (G. Sérieyr) : داران؛ ويليهم الألمان : ويكرط وإنكي (Weckert et Enke) : داران، ونودرفير (Neudorfer) : دار واحدة ؛ ثم البريطانيون : فيرمان (G. Ferman) : دار واحدة، وماطيوس (E. Mateos) : دار واحدة ؛ وأخيراً البرتغالي الشهير خوصي داكراصا (J. Da Graça)[118] : دار واحدة[119] أي ما مجموعه 16 داراً من دور السلع.

2- التنظيم التجاري

سنقتصر هنا على الوقوف عند عنصرين : أحدهما يرتبط بكيفية توزيع الأقوات خصوصاً في أوقات الأزمات وكذا الأسعار، والآخر يتعلق بالمكوس.

أ) توزيع الأقوات والأسعار

سبقت الإشارة إلى أن أمور التجارة والأسواق كانت تخضع لمراقبة المحتسب، بدءاً من حسم مادة الغش، ومروراً بمحاربة الاحتكار، وانتهاءً بتسعير المواد الغذائية الأساسية.

ما هي الاجراءات التي كانت تتخذ لمحاربة الاحتكار ؟

---

(115) رسالة من القنصل الفرنسي لوريش (Leriche) إلى دي بيي (De billey) المكلف بالشؤون الفرنسية بالمغرب (المقيم بطنجة) بتاريخ 12 يوليوز 1910.

Carton : 40, Fonds B, Nantes.

(116) انظر متن الهامش 72.

(118) انظر : ص. 161، الهامش 58.

(119) V : 1113, Nantes.

حول هذا السؤال نتوفر على جواب وحيد قدمه الخبير في أمور الاحباس جوزيف لوسيوني. وما ذكره أن المواد الأساسية المجلوبة للبيع في فنادق أحباس الرباط، بصفتها أسواقاً للجملة، خصوصاً منها المواد التي تباع في فندق رحبة الزرع وفندق القاعة – الذي يباع فيه السمن والعسل والزيتون والفواكه المجففة والصابون – وفندق الزيت، كانت توزع على ثلاثة أقساط : القسط الأول يستفيد منه، يومياً، تجار التقسيط (الحوانتية) حتى يتمكنوا من تلبية حاجيات زبنائهم (وهم غالبية سكان المدينة). والقسط الثاني يستفيد منه الموسرون، بحسب حاجياتهم، والقسط الأخير من تلك المواد يباع لتجار الجملة، حيث يقومون بخزنها في انتظار ارتفاع أسعارها. ومن شأن هذا التوزيع أنه كان يضمن سد حاجيات الضعفاء بشكل مستمر، بخاصة في أيام الشدة. وفي كل الحالات، يضيف لوسيوني، كانت الأسعار تحدد من قبل المحتسب[120].

وفي انتظار أن نعود بعد حين إلى سؤال المواد التي كانت تسعر من قبل المحتسب، نتساءل : هل كان هذا التنظيم مطبقاً في بقية المدن ؟ حسب جواب لوسيوني : نعم، «كان بدون شك مطبقاً في مدن أخرى».

ولقد وقفنا فعلا على مثال من مدينة فاس يتعلق بكيفية توزيع مادة السمن، سواء في أيام قلته أو في أيام وفرته. وهكذا لما سئل محتسب فاس في العام 1893 عن سبب منعه شراء الناس السمن من القاعة، ومن جملتهم نائب «الشريفة لال فاطمة»، كان جوابه أن العادة في «تنفيذ السمن إن كان قليلا فيقتصر في تفريقه على الحوانيت لينائه القوي والضعيف، وإ كان كثيراً فيوم للبقالة ويوم لأهل فاس، وقد علمت قلته في تاريخه وبسببها جل الحوانيت فارغة منه مع اشتداد الحاجة إليه في هذا الشهر المبارك حتى أني نفرق ما يدخل منه على الحوانيت ليلا اهتماماً بضعفاء المسلمين وفراراً من الفتن لكثرة طالبيه...»[121].

---

(120) J. Luccioni, Les Fondations Pieuses, op. cit, p. 122.

(121) رسالة من المحتسب محمد الشامي إلى الوزير المعطي الجامعي بتاريخ 6 رمضان 1310/28 مارس 1893، خ. ح، مح. 435.

يتبين، إذن، أنه بالرغم من اختلاف الأعراف بين فاس والرباط فالمحتسب في كلا الحالتين كان حريصاً على مراعاة وضع الضعفاء في حالة الشدة. لكن إذا كان نقص الأقوات في أوقات الشدة يخلق دائماً هرجاً ومرجاً في أي مدينة، فإن هذا النقص خلق جفوة طويلة بين أهل العدوتين بسبب منع محتسب الرباط أهلا سلا من التزود بحاجياتهم من الزرع بحجة، تارة «أنهم يبيعونه لأهل البادية خارج المدينة»[122] وبحجة، تارة أخرى، «أن أهل سلا جلهم بادية لا يخصهم الزرع من جهة اكتياله من أعراب بني حسن وغيرهم»[123]، على أن محتسب الرباط، تضيف رسالة السلطان الموجهة إلى قائد سلا، «ما تعرض لأحد من المساكين على الكيل، وإنما منع أهل الملأ من أهل سلا لكونهم يضيقون على الناس حرصاً على تحصيل نفع أنفسهم».

ولأن شكاوى قائد سلا لم تتوقف، قام السلطان في العام 1868، وهي سنة مجاعة، بالفصل بين الطرفين وفق الأمر التالي : «وقد اقتضى النظر أن تعين من قبلك واحداً ويعين خديمنا الطالب عبد السلام السويسي واحداً للوقوف على قَسْم ما يدخل لها من الحبوب (أي رحبة الزرع في الرباط) ما بين سلا والرباط ويفرق كل واحد منهما على أهل جهته ما نابه منه ليتوصل الضعيف بقسطه والقوي كذلك، وقد كتبنا بمثل هذا لخديمنا المذكور»[124]. ومعنى هذا أن ما يدخل إلى رحبة الرباط قسم إلى قسمين، مناصفة بين الطرفين، على أن يتكفل كل مسؤول بإعادة تقسيمه على أهل جماعته : للضعفاء قسط، وللموسرين قسط.

على أن هذا الحل الذي فرضه السلطان لم ينل رضى أهل الرباط بسبب الإجحاف الذي وقع في رحبتهم، دون أن يستفيدوا من جهتهم من منفعة رحبة سلا. وإن قبلوه، فعلى مضض. وفي الآن ذاته ظلوا ينتظرون الفرصة المواتية للتخلص منه. وقد جاءت الفرصة فعلا مباشرة بعد وفاة السلطان محمد بن عبد الرحمان[125]. إذ ذاك، على حد تعبير العدول الذين حرروا رسم الصلح، «حيث

(122) رسالة من السلطان إلى القائد محمد بن سعيد السلاوي بتاريخ 14 قعدة 20/1283 مارس 1867، وثائق ومخطوطات جائزة الحسن الثاني، ميكروفيلم 8، مركز الرباط، 1977، خ.ع.

(123) من نفس المرسِل والمرسَل إليه أعلاه، بتاريخ 27 حجة 2/1283 ماي 1867، ن.م.

(124) من نفس المرسِل والمرسَل إليه أعلاه بتاريخ 23 قعدة 17/1284 مارس 1868، م.و.م.

(125) توفي في 18 رجب 11/1290 شتنبر 1873.

وقعت جفوة بين أهل العدوتين اسودت لها الأرجاء وحكم بها القضاء أوقد الشيطان نارها بين البلدتين وضاق بسناها الفضاء وكان سبب مطلعها الحالك سد ما بينهما من الطرق والمسالك...»[126]. وهكذا كان على السلطان المولى الحسن أن يبادر تواً لإطفاء فتيل هذه «الجفوة» قبل أن تمتد إلى ما لا يُحمد عقباه. والمبادرة التي اتخذها تمثلت في إرسال حاجبه موسى بن أحمد صحبة شريف – هو عبد السلام البقالي – بقصد الاتصال مع عاملي البلدتين لإصلاح ذات البين. وفي ضريح السلطان محمد بن عبد الله اجتمع هؤلاء الأربعة إلى جانب عدد من أعيان المدينتين، لإقرار الصلح.

ماذا كانت الخلاصة ؟ لقد نصّ أولا : «على أن ما يدخل للبلدتين مما يُقتات في حينه أو يدخر من حب وزيت وعسل وفاكهة وبقر وغنم ولحم وفحم وخضر وغير ذالك من المطعومات أو غيرها يأخذ كل فريق منه وقت السعة ما شاء من غير نكير ولا تحصين عليه في شيء من ذلك ولا تعسير سواء أخذ كل فريق من البلدتين ذلك جملة أو أخذ كل فرد منه ما يطيق حمله». ونص، ثانياً، على : «إن لم تكن سعة بأن قل الداخل مما ذُكر على البلدتين معاً، أو على واحدة في كل ما ذُكر أو البعض فيصار في ذلك إلى البر والفرض بأن يقسم ذلك أثلاثاً : الثلث الأول لأهل سلا، والثلثان لأهل الرباط، وإنما الصلح «رضيه كل واحد من العاملين صراحة، وكذا مع من حضر معهما من أعيان البلدتين بالسكوت عنه وظهور قرائن الموافقة عليه».

---

(126) رسم عدلي مؤرخ في 18 رجب 4/1290 دجنبر 1873. م.و.م. وقد صادق عليه السلطان المولى الحسن لما توصل بنسخة منه، متخذاً بذلك صفة ظهير : «أمضينا بحول الله وقوته ما توافق عليه خدامنا عاملا العدوتين فيما رتبناه من مصالح البلدتين حسبما سطر أسفله (أي الإشارة إلى الرسم العدلي) بعدما طولعنا به واستحسناه وأوجبنا العمل بمقتضاه فليكن العمل على ذلك...» في 24 شوال 15/1290 دجنبر 1873.

ونشير من جهة أخرى إلى أننا وقفنا على رسالة وجهها عامل سلا محمد بن سعيد إلى أمين الأمناء محمد بنيس بتاريخ 10 رمضان 1290/فاتح نونبر 1873، مما ورد فيها أن السبب المباشر للشنآن الذي وقع بين أهل الرباط وأهل سلا – والذي كاد أن يؤدي إلى قيام حرب أهلية بين المدينتين – مرده هو المكس، حيث توقف العمل به سلا إسوة بفاس (إثر انتفاضة الدباغين)، في حين ظل أمره ثابتاً في الرباط، «وصار أهل الرباط كل من لقوه من أهل سلا يقولون له أنتم أهل سلا سياب وعاملكم كذلك...»، م.و.م.

من الواضح، إذن، أن أعيان الرباط تمكنوا من تعديل كفة الميزان إلى صالحهم، سواء من جهة خلق سوق واحدة، أو من جهة الاستئثار بقسطين من «المطعومات» في أوقات الأزمات. ولئن كانت وثيقة الصلح قد فسرت هذا الامتياز بكون أن الرباط تضم القصبة، فيبدو أن السبب الرئيسي يكمن في أن أعداد ساكنة الرباط كانت تفوق أعداد ساكنة سلا بما يزيد على الثلث (في أدنى الحالات). وهكذا أصبح في إمكان أهل الرباط، عندما تعز الأقوات في سوق رحبتهم أن يتزودوا من سوق رحبة سلا بما في ذلك، أحياناً، بعض التجار الأجانب المقيمين في المدينة، حيث كانوا يوجهون توصية إلى قائد سلا – على يد قنصلهم – لتسهيل عملية الشراء[127]، وإن كان هذا لا يمنع من القول إن هؤلاء التجار، إلى جانب تجار مغاربة، كانوا يدخرون الأقوات في أهرائهم من باب الاحتكار للمضاربة فيها في أوقات الأزمات. بل حتى في ظل الأزمة، وبالرغم من التقنين المفروض على توزيع الأقوات، كان هناك من يخرق هذا العرف وفي طليعتهم، كما يجب أن يكون منتظراً، التاجر أنطوان دوكور وذلك قبل أ يصبح قنصلا. وما كتبه القائد السويسي في أزمة 1866 إلى القنصل الفرنسي : «ونعلمك أن الزرع والشعير هنا بالبلاد قليل جداً كما ليس هو بخاف، ويقتاتون مما منه عامة الناس وخاصتهم من أهل الرباط وسلا، وأن التاجر أنطوان دكور يوجه صاحبه للرحبة يشتري ما يريد من الشعير فهذه أربعة أيام اشترى ثمانية تلاليس[128] وجعلهم بخزينة، ثم بعد أن باعها للبرغازة[129] من أهل سلا وجه اليوم صاحبه ليشتري له ستة تلاليس، وذكر له الواقف على الرحبة أن الشعير قليل فلا يحمل شيئاً ويشتري ما يحتاجه من جملة الناس، فأخبر بذلك التاجر أنطوان دكور فقدم للرحبة وحمل منها ما أراد من الشعير، ولا يخفى ما في ذلك على الضيق على العباد...»[130].

(127) رسالة من القنصل الألماني نظافة إلى القائد الطيب الصبيحي بتاريخ 4 رجب 1327/22 يوليوز 1909، خ. ص. بسلا، السلسلة I –أ– مح. 8، الوثيقة 1013. ويخبره فيها بأن مواطنه التاجر فوك كلف العباس بوجندار الرباطي «بشراء ما تيسر من القمح والشعير من سلا»، ومن ثم إعلام المكلفين بالرحبة «بتسريح ما ذكر لصاحبي المكلف المذكور محمد بن الصديق وأحمد التونسي».

(128) يطلق مصطلح التليس، في خصوص الأوزان، على حمل بهيمة. ويختلف وزنه بحسب نوع الدابة الحاملة له. فحمل الحمار يقدر بـ 120 كيلو غراماً، وحمل الجمل بـ 250 كيلو غراماً. انظر على سبيل المثال : Nicolas Michel, op. cit, p. 80 et 92.

(129) يطلق مصطلح البرغازة على تجار الحبوب، ويلقبون أيضاً بـ «الحناطة».

(130) رسالة من القائد عبد السلام السويسي إلى القنصل شافراي (Chaffray) بتاريخ فاتح حجة 1282/18 أبريل 1866 : V : 1063, Nantes.

وبعد مرور يومين على تاريخ هذه الرسالة جاء الرد التالي : «... فاعلم بأن لا يمنعه القانون والشروط من البيع والشراء، نعم حيث يكون كلام السلطان متقدم بأجل معلوم وفي خبر نواب الدول على منع التجار من وسق المزروعات فحينذاك نمنعه هو وغيره، وأما حين اشترى وباع في البلاد فلا يضر ذلك ولو جعله في خزينه [...] والآن فليس واجباً منعه وعلى وجهك، حيث الزرع قليل، فها قد استوصيناه، فلا يعود لشراء الكثير»[131] !

وعندما حاول المحتسب فرج منع أحد سماسرة دار باكي من شراء السمن في العام 1904 لقلته، وجه القنصل لوريش رسالة إلى قائد المدينة يطلب منه أن يكلمه «ليكف عن فعله ويقف عند حدوده وأ لا يمنع أحداً من أصحابه من الشراء». ولأن فرج كان من بين التجار الذين يملكون دار سلعة وهرياً فقد اتهمه القنصل الفرنسي بأنه يمنع عن غيره ما يُبيحه لنفسه : «واستغربنا فعل مَن في خطة المخزن ويبطل حرية السوق للغير ليكون هو الأول من ينتفع دون سواه»[132].

وما كان يزيد الطين بلة، علاوة على الاحتكار، التطفيف في الموازين والمكاييل إلى درجة أن المحتسب – بعد أن فقد هيبته – كان يقف مكتوف الأيدي لا يعرف

(131) ن.م. وانظر ما سبق ذكره عن هذا التاجر، كمحتكر للأقوات في مجاعة 1881، في الصفحة 257، الهامش 157.

(132) رسالة من القنصل الفرنسي إلى قائد الرباط بتاريخ 7 صفر 1322/26 أبريل 1904 :

Carton : 1078, Nantes.

وما يلزم الإشارة إليه أن المحتسب فرج كان يكلف، أحياناً، من قبل السلطان بشراء كميات مهمة من سمن البقر (سواء تعلق الأمر بالزبدة الطرية أو السمن المملح) وتوجيهها إلى دار المخزن بمكناس. وحدث مرة أن كلف في العام 1892/1310 بشراء تسعة وثمانين قنطاراً وتسع أرطال من الزبدة الطرية، وأربعة وعشرين قنطاراً وواحد وثمانين رطلا من السمن المملح (وجب في ثمنها 2577 ريالا). حتى إذا وصلت إلى أمناء الصائر بمكناس وأعيد وزنها من جديد ألفي فيها نقصاً كبيراً في الميزان بلغ سبعة عشر قنطاراً وستة أرطال ونصف رطل. ولما حوسب على هذا الفرق أجاب بأن علة ذلك تكمن في الفرق الموجود بين موازين الرباط وموازين مكناس. يقول فرج : «اشتريته بميزان المخزن الذي بقاعة الإدام عندنا من قديم الذي في قنطاره الذهني قنطار وسبعة وخمسون رطلا ونصف رطل عطارية...».

انظر على سبيل المثال : الكناش 197، ص. 122 ؛ والكناش 200، صفحاته غير مرقمة ؛ والكناش 467، ص. 136، والكناش 707، ص. 230، هذا فضلا عن عدد من الرسائل في الموضوع، وكلها من وثائق خ.ح (وكانت قبيلة زعير هي المزودة الأساسية للرباط بمادة السمن).

ماذا يقدم وماذا يؤخر. هذا ما يستفاد، على سبيل المثال، من إحدى الرسائل التي وجهها المحتسب العدلاني إلى حاجب السلطان في خريف العام 1876 : «اعلم رعاك الله أن أهل البلد وغيرهم اشتكوا علينا فيما حصل لهم من الضرر بالرحبة في نقصان المكاييل التي يُكال بها الزرع، وحين ترددوا علينا وجهنا على المكاييل التي بالرحبة وأحضرنا العدول فوجدت كلها ناقصة إلا ما قل [...] فأحبك أُعزك الله أن تباشر هذه القضية [...] حتى يطالع العلم الشريف بذلك...»[133].

غير أن أمر هذا التطفيف ذاع وشاع حتى أن عمال الشاوية برروا تلكؤ إخوانهم عن تزويد الرباط بالحبوب في صيف العام 1891 – بالرغم من الأمر السلطاني الموجه إليهم – «بما يقع لهم من الضرر فيها والتطفيف في المكيال حتى وقعت لهم الخسارة في ذلك ويكسر لهم الجمل نحو العبرتين[134] وهذا هو الحامل لهم على عدم توجههم لهناك وصرف وجهتهم بها للدار البيضاء»[135].

لنقف عند هذا الحد[136] ونعود للتساؤل مرة أخرى عن أنواع المواد التي كانت تسعر من قبل المحتسب، وماذا كان عليه حال الأسعار سواء في أوقات الشدة أو في أوقات الرخاء ؟

كانت المواد المسعرة من قبل المحتسب – ومن قديم – تنحصر في المواد الغذائية الأساسية دون سواها، علماً أن المخزن كان يقوم، أحياناً، باحتكار بعض المواد الأولية الاستراتيجية، كما وقع في مادة الجلد من العام 1850 إلى العام 1854، وهو الإجراء الذي لم يعمر طويلا بفعل الضغط الأوربي القوي.

---

(133) رسالة من الجيلاني العدلاني إلى الحاجب موسى بن أحمد بتاريخ 12 رمضان 1293/فاتح أكتوبر 1876، خ.ح، مح. 5.

(134) كانت العبرة، كوحدة من وحدات كيل الحبوب، هي المكيال السائد في رحبة الزرع بالرباط. وكانت تساوي في العام 1887/1304 مداً ونصف مد فاسي (انظر الكناش 377، خ.ح، ص. 189). وكان المد الفاسي، في نهاية القرن التاسع عشر، يقدر ما بين 19 إلى 21 كيلو غراما (انظر لوطورنو، م.س، ح. 1، ص. 405). ومتى علمنا أن حمل الجمل كان يقدر بـ 250 كيلو غراماً جاز أن نقول إن الخسارة المشار إليها في هذه الرسالة كانت تقدر بحوالي 60 كيلو غراما في كل حمل جمل !

(135) رسالة من السلطان إلى القائد محمد السويسي بتاريخ 7 حجة 1308/14 يوليوز 1891، الكناش 632، خ.ح، ص. 494.

(136) لقد سبقت الإشارة إلى أهم أشكال المدد التي كان يقدمها السلطان لأهل العدوتين خلال أوقات الشدة في فصل الفلاحة. انظر : ص. 312-313.

وقد ميّز ابن زيدان في هذا الخصوص بين المواد التي كانت تسعر باستمرار، وبين المواد التي كانت تسعر فقط في أوقات الشدة. فأما الثابت من المواد المسعرة فكانت تدور حول الدقيق والخبز واللحم والزيت والسمن والعسل والحليب والفواكه المجففة، وينضاف إليها، في أيام المحل، الحبوب والقطاني. أما الخضر والفواكه الطرية فلا تسعر إلا ما كان من باكورة العام[137]، (والباكورة هي أول الشيء).

إلا أن ما يبدو من الوثائق هو أن سلطة المحتسب في أيام المحل لم تكن تجدي فتيلا، ومن ثم فإن الذي كان مؤهلا لتحديد السعر، خصوصاً في مادة الحبوب، هو السلطان نفسه، وذلك على الأقل قبل التسرب الأوربي. ونتوفر في هذا الصدد على رسالة مؤرخة في العام 1825، وهي سنة مجاعة. ويتضح منها أ السلطان كان قد حدد ربح التجار الذين كلفوا بجلب الأقوات من أوربا إلى العدوتين في درهمين للمثقال[138]، غير أن التجار لم يقنعوا بهذا الربح ومارسوا، كعادة التجار في مثل هذه المناسبات، سياسة الاحتكار والمضاربة. حتى إذا ضج السكان وبلغ الخبر إلى السلطان وجه رسالة إلى كافة مسؤولي العدوتين بتعيين تاجرين موسرين – هما محمد والزهراء الرباطي والعربي معنينو السلاوي – يتوجهان إلى جبل طارق وجنوة لشراء الأقوات، مزودين بعشرة آلاف ريال أقرضت لهما من بيت المال بدون فائدة، وذلك على أساس أن يُباع الزرع المجلوب للخاص والعام دون تحجير على أحد وبالثمن المشترى به من بر النصارى، مع زيادة درهم لكل مثقال هو ربح التاجرين، وحسب السلطان «الدعاء وإغاثة الملهوف»[139].

ذلك كان الإجراء الناجع الذي اتخذه السلطان المولى عبد الرحمان في سبيل تسعير مادة الحبوب والذي على أساسه تم قطع دابر كل محتكر ومضارب، وهو السلطان المتهم في الكتابات الأجنبية، من باب الزور والبهتان، بالبخل واحتكار خيرات البلد لحسابه !

---

(137) عبد الرحمان بن زيدان، العز والصولة، م.س، ج. 2، ص. 65-66.

(138) كان الدرهم يصرف بأربع أواق، والمثقال بعشر أواق، ومعنى هذا أن نسبة الربح حددت في أربع أواق في كل مثقال.

(139) رسالة من السلطان إلى خدام أهل العدوتين بتاريخ 6 قعدة 22/1240 يونيو 1825، أوردها ابن زيدان، الإتحاف، م.س، ج. 2، ص. 124-125.

لكن لنسجل أنه بعد فتح السوق المغربية وتحرير التجارة وانتشار آفة الحماية ما عاد بإمكان السلطان السيطرة على تحديد آلية الأسعار، وقصارى ما بات بالإمكان فعله هو تقديم الغوث للسكان. نقرأ في رسالة وجهها السلطان المولى عبد العزيز إلى أمناء مرسى العدوتين في مجاعة 1896 : «وبعد فقد أمرنا أمناء الداء البيضاء بأن يوجهوا لكم مائة مد بيضاوية قمحاً ومثلها شعيراً في البحر [...] وبيعوه هناك بالمرسى على يد أمين ثقة، نائباً عنكم، بما يكون به ثمن الزرع وقت الوصول...»[140].

وهنا نتساءل : ماذا كانت عليه حالة الأسعار في سوق الرباط أو بالأحرى في سوقي العدوتين ؟

من الثابت أن آلية الأسعار كانت دائما – وما تزال – تخضع لقانون السوق، وهو القانون القائم على علاقة العرض بالطلب : فمتى قلت مادة ما وكثر عليها الطلب إلا وارتفعت أسعارها، والعكس بالعكس. ولأن اقتصاد المغرب، وهو اقتصاد قلة، كان قائماً على الفلاحة، وهي مرتبطة بما تجود به السماء، فإن الأسعار، والحالة هذه، كانت مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالظروف المناخية، زد على هذا عوامل أخرى كانت تساهم بدورها في تأجيج وتيرة الأسعار، بدءاً من الاحتكار والانهيار المستمر للعملة المغربية، ومروراً بتصدير الفائض في أوقات الرخاء، وانتهاءً بغياب الأمن ونهب القوافل المحملة بالأقوات في أحواز المدينة، وهي ظاهرة كانت مألوفة في أحواز الرباط وحيث ازدادت حدتها مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إلى درجة أن السلطان كان يقدم الغوث للسكان، أحياناً، عن طريق البحر، كما يلاحظ من المثال أعلاه[141]. ولمحاولة فهم بعض أسباب هذه الظاهرة يلزم القول إن خيرات ساكنة تلك الأحواز، وهي أساساً عبارة عن ماشية، كانت تقريباً برمتها في ملك التجار المقيمين في الرباط سواء كانوا أجانب أو محميين[142].

ولأخذ فكرة عن أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية قمنا بتسطير أربعة جداول هي الجدول التاسع والثلاثون[143] والجدول الأربعون[144]، وقد استندنا في إقامتهما

(140) بتاريخ 15 محرم 1314/26 يونيو 1896، الكناش 422، خ.ح، ص. 180.
(141) متن الهامش أعلاه.
(142) يوجد في هذا الخصوص رسائل كثيرة، سواء منها الرسائل المغربية أو الأجنبية.
(143) سطرناه بالاستناد إلى 1 وثيقة : Carton : 106 et 107, Nantes.
(144) سطرناه بالاستناد إلى 4 وثائق : Carton : 1104, Nantes.
وهذه الوثائق الإحصائية أنجزها القناصل المقيمون في الرباط.

إلى وثائق فرنسية، والجدول الواحد والأربعون[145] والثاني والأربعون[146] وكلاهما من الوثائق المغربية.

لكن قبل استقراء الأرقام الواردة في هذه الجداول، خصوصاً أرقام الجدولين 39 و40، يجدر الانتباه إلى مسألة أساسية، مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالأسعار، هي مسألة المكاييل والموازين.

فإذا كان من المعلوم أن وحدات الكيل والوزن كانت تختلف من مدينة لأخرى[147]، بما في ذلك مكاييل وأوزان العدوتين التي لم يتوحد بعضها إلا في العام 1915[148]، فيجب أن نضيف إلى هذا الاختلاف اختلافاً آخر تمثل في وجود مكاييل وموازين أجنبية أقيمت في المراسي المفتوحة للتجارة الخارجية، وهي من نظامين مختلفين : مكاييل وموازين بريطانية، وأخرى فرنسية. وتلافياً لكل لبس، كان القناصل حريصين في تقاريرهم الإحصائية – الموجهة إلى سفرائهم المقيمين في طنجة – على إضافة خانة خاصة بالملاحظات ينصون فيها على صنف المكاييل والأوزان لمستعملة في تسعيرة المواد وذلك حتى يستقيم أمر قراءة تلك الأرقام، وهو ما سجلناه بدورنا في أسفل كلا الجدولين (انظر خانة الملاحظات).

بموازاة مع هذا التنبيه نعيد طرح السؤال : كيف تطورت حركة الأسعار من خلال الأرقام المثبتة في الجدول 39 ؟

(145) سطرناه بالاعتماد على ثلاثة كنانيش مخزنية، هي الكناش 651 (بالنسبة لسنتي 1299 و1300)، والكناش 665 (بالنسبة لسنة 1309)، والكناش 206 (بالنسبة لسنة 1311)، وهي من كنانيش خ.ح. ويتعلق الأمر هنا بكنانيش مستفادات وصوائر أمناء المرسى، حيث كانوا يسجلون شهراً بشهر مجموع أنواع الصوائر، ومن ضمنها ما كان يشترى من شعير – من رحبة الزرع – لعلف بغال المخزن !

(146) سطرناه بالاستناد إلى وثيقتين من وثائق المحتسب محمد فرج، م.و.م.

(147) انظر على سبيل المثال ك ابن زيدان، العز والصولة، م.س، ج. 2، ص. 66 ؛ ولوطورنو، م.س، ج. 1، ص. 401-409.

Abdallah Laroui, Les origines sociales et culturelles du Nationalisme Marocain. (1830-1912), éd. F.M, 1977, pp. 49-51.

(148) رسالة من باشا سلا محمد الصبيحي إلى محتسب الرباط محمد فرج بتاريخ 5 رجب 1333/19 ماي 1915، م.و.م، وما ورد فيها : «وبعد فقد اقتضت المصلحة مساواة مكاييل رحبة سلا لمكاييل رحبتكم...».

أول ما يلاحظ أن أسعار الحبوب، ممثلة في القمح والشعير، عرفت تصاعداً تدريجيا على امتداد شهور العام 1856، حيث سجل ثمن القمح أعلى مستوياته في شهر أكتوبر : 130 أوقية والشعير 80 أوقية، وفي العام 1857 قفز القمح إلى 160 أوقية سجلت في يوليوز، وأما الشعير فحقق أعلى مستوياته في شهري مارس وأبريل بتسعين أوقية أي بزيادة حوالي أربع مرات عما كان عليه في مارس 1855. وكان العام 1858 أشد قسوة عن سابقيه : 150 أوقية للقمح و120 للشعير، علماً أن الرقم المقدم هنا هو مجرد معدل عام.

هل كان لاتفاقية 1856 تأثير في رفع وتيرة الأسعار علاوة على الأسباب الطبيعية والبشرية ؟ مهما يكن الجواب فما هو مؤكد أنها لم تعد بأي نفع على البلد، بخلاف ما كان يدعيه السفير البريطاني ج.د.هاي وغيره من منظري الحقبة الاستعمارية.

أما بالنسبة لأسعار الزيت (وهي من صنف زيت العود) فقد سجلت بدورها ارتفاعاً متواصلا، حيث تضاعفت مرتين ما بين مارس 1855 وغشت 1857 ؛ من 220 إلى 450 أوقية.

وما ظل ثابتاً من الأسعار، دون أن يعرف أي تغيير ملحوظ، هو سعر اللحم، ما يفيد أن سنوات 1855 و1856 و1857 و1858 كانت فعلا سنوات جفاف، وكما هو معلوم ففي أوقات الجفاف الطويلة يلحق بالماشية – بتعبير بعض الرسائل الخصوصية – «هوان ومذلة»[149]، حيث يسعى الجميع للتخلص منها، إما عن عجز تحمل نفقات علفها أو خشية نفوقها، ولا تجد من يرغب في شرائها. وكان معدل ثمن الخروف في العام 1858 : 35 أوقية، أي أقل بأربع مرات من سعر مد من القمح (من وزن 200 لتر).

وإذا انتقلنا إلى الجدول 40 فأول ما يتبين أن الأسعار حددت هنا على أساس وزن جديد (انظر الملاحظتين المثبتتين أسفل الجدول). وعلى العموم فأسعار الحبوب، بجميع أصنافها، عرفت في العام 1878 ارتفاعاً مهولا مقارنة مع العام 1876، كما

(149) انظر في هذا الخصوص : محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب، م.س، ص. 186 وما بعدها.

الجدول 39 : أسعار بعض المواد الغذائية في سوقي الرباط وسلا

بين العام 1854 والعام 1858

المواد	الوزن	أكتوبر 1854	مارس 1855	فبراير 1856	مارس 1856	أبريل 1856	يوليوز 1856	أكتوبر 1856
القمح	المد	40 ق	42 ق	70 ق	80 ق	75 ق	90 ق	130 ق
	الهيكتولتر	5 ف	10.5 ف	8.4 ف	9.8 ف	9 ف	10.8 ف	14 ف
الشعير	المد	24 ق	24 ق	40 ق	40 ق	40 ق	75 ق	80 ق
	الهيكتولتر	3 ف	6 ف	4.8 ف	4.8 ف	4.8 ف	9 ف	8.88 ف
الزيت	القنطار	220 ق	220 ق	270 ق	270 ق	270 ق	270 ق	290 ق
	الكيلوغرام	3.6 ف	50 كلغ= 25.5 ف	54 كلغ= 32.4 ف	54 كلغ= 32.4 ف	54 كلغ= 32.4 ف	54 كلغ= 32.4 ف	54 كلغ= 31.19 ف
السمن المملح	القنطار	240 ق	220 ق					
	الرطل			2.5 ق	2.5 ق	2.5 ق	2.5 ق	3.5 ق
	الكيلوغرام	3.58 ف	50 كلغ= 36.6 ف	0.8 ف	0.8 ف	0.8 ف	0.8 ف	1.3 ف
لحم البقر	الرطل	4 ق	1 ق	1 ق	1	0.75 ق	0.75 ق	1.5 ق
	الكيلوغرام	3.35 ف	3.35 ف	0.32 ف	0.3	0.24	0.24 ف	0.29 ف
لحم الغنم	الرطل	4 ق	1 ق	1 ق	1 ق	0.75 ق	0.75 ق	1.5 ق
	الكيلوغرام	3.33 ف	3.35 ف	0.32 ف	0.3 ف	0.24 ف	0.24 ف	0.44 ف

ملاحظات :

المد : وحدة لكيل الحبوب، كان وزنه ابتداء من يونيو 1850 إلى متم العام 1854 : 195 لترا و45. ومع بداية العام 1855 ارتفع وزنه إلى 200 لتر وذلك إلى متم العام 1871.

القنطار : كان من الأوزان المحلية، وكان من صنفين : أحدهما كبير خاص لوزن الزيت ويزن 108 كلغ و615، والآخر لوزن السمن ووزنه 75 كلغ، لكن ابتداء من العام 1856 لم يعد هذا الصنف يذكر، ومن ثم أصبح السمن يوزن ويسعر على أساس وحدة الرطل أو على أساس وحدة القنطار الكبير (كما وقع في شهري يوليوز وغشت 1857 وهذا ما يفسر ارتفاع سعره).

الرطل : هو الوحدة الأساسية المعتمدة في الموازين المحلية، وكان وزنه على امتداد الفترة أعلاه (1854-1858) 750 غراما. أما الأسعار الفرنسية فكانت تحدد على أساس الهيكتولتر بالنسبة للحبوب والكيلوغرام لبقية المواد.

ق : أوقية

ف : فرنك

(تابـــــع)

المواد	الوزن	أكتوبر 1857	مارس 1857	أبريل 1857	يوليوز 1857	غشت 1857	متوسط السعر خلال سنة 1858
القمح	المد الهيكتولتر	130 ق 14 ف	110 ق 12.1 ف	120 ق 13.2 ف	160 ق 17.6 ف	130 ق 14 ف	150 ق 13 ف
الشعير	المد الهيكتولتر	80 ق 8.88 ف	90 ق 9.9 ف	90 ق 9.9 ف	70 ق 7.7 ف	80 ق 8.88 ف	120 ق 12 ف
الزيت	القنطار الكيلوغرام	450 ق 54 كلغ= 49.5 ف	420 ق 54 كلغ= 46.1 ف	400 ق 54 كلغ= 44 ف	430 ق 54 كلغ= 47.3 ف	450 ق 54 كلغ= 49.5 ف	
السمن المملح	القنطار الرطل الكيلوغرام	3 ق 0.88 ف	3 ق 0.88 ف	3.5 ق 1.02 ف	360 ق 54 كلغ= 35.2 ف	380 ق 54 كلغ= 41.8 ف	
لحم البقر	الرطل الكيلوغرام	1 ق 0.29 ف	1 ق 0.29 ف	1 ق 0.29 ف	1.25 ق 0.32 ف	1 ق 0.29 ف	
لحم الغنم	الرطل الكيلوغرام	1.5 ق 0.44 ف	1.5 ق 0.44 ف	1.5 ق 0.44 ف	1.5 ق 0.44 ف	1.5 ق 0.44 ف	
الفول	المد الهيكتولتر						120 ق 12 ف
الحمص	المد الهيكتولتر						150 ق 15 ف
الذرة	المد الهيكتولتر						80 ق 8 ف
الغنم	للرأس						35 ق 7 ف
الماعز	للرأس						35 ق 7 ف

الجدول 40 : معدل أسعار بعض المواد الغذائية في سوقي الرباط وسلا بين العام 1875 والعام 1879

المواد	الوزن	1875	1876	1878	1879
القمح	المد	420 ق لـ 440 لترا : 65 ف	300 ق لـ 440 لترا : 45 ف	975 ق لـ 440 لترا : 150 ف	1455 ق لـ 485 لترا : 225.5 ف
الشعير	المد	260 ق لـ 440 لترا : 40 ف	146 ق لـ 440 لترا : 22.5 ف	520 ق لـ 440 لترا : 80 ف	572 ق لـ 485 لترا : 85.8 ف
الحمص	المد	455 ق لـ 440 لترا : 70 ف		520 ق لـ 440 لترا : 80 ف	1455 ق لـ 485 لترا : 225.5 ف
الذرة	المد	325 ق لـ 440 لترا : 50 ف	162.5 ق لـ 440 لترا : 25 ف	975 ق لـ 440 لترا : 150 ف	1455 ق لـ 485 لترا : 225.5 ف
السكر	للرطل لـ 500 غرام	4.5 ق 0.65 ف	4.5 ق 0.65 ف	4 ق 0.5 ف	5.5 ق 0.81 ف
الشاي	للرطل لـ 500 غرام	32.5 ق 5 ف	32.5 ق 3 ف	32.5 ق 5 ف	32.5 ق 5 ف
القهوة	للرطل لـ 500 غرام	10 ق 1.5 ف	4.5 ق 0.65 ف	10 ق 1.5 ف	10 ق 1.5 ف

ملاحظات :

المـد : ارتفع وزنه إلى 440 لترا وذلك ابتداء من العام 1872 إلى متم العام 1878، ثم ابتداء من العام 1879 ارتفع مرة أخرى إلى 485 لترا.

الرطل : انخفض وزنه إلى 500 غرام.

ق : أوقية.

ف : فرنك.

استمرت في الارتفاع أكثر في العام 1879. ولتقريب قراءة بعض هذه الأرقام فأسعار القمح بلغت في الرباط في يوليوز 1878 : 28، 31 فرنكاً لمائة كيلو غرام، وقفزت إلى 34 فرنكاً للهيكتو لتر في صيف 1879[150]. وكما هو معلوم فالأمر يتعلق بالمسغبة العظيمة التي عدت بمثابة كارثة ألّمت بالبلاد[151].

كما لا يفوتنا أن نشير إلى أن أسعار المواد الغذائية المستوردة، ممثلة في السكر والشاي والقهوة، ظلت قارة أو شبه قارة، مع ملاحظة أن سعر رطل من الشاي كان يفوق سعر رطل من القهوة بما يزيد بقليل على ثلاث مرات : 5، 32 أواق مقابل 10 أواق.

ويمكننا الجدول 41 من تسجيل ملاحظة أساسية هي أن أسعار عبرة[152] الشعير ظلت، خلال السنوات المذكورة في الجدول، مرتفعة باستثناء خمسة شهور من العام 1300، هي شعبان ورمضان وشوال وقعدة وحجة (من شهر يونيو إلى متم أكتوبر من العام 1883) حيث انخفضت إلى حدود 21 أوقية، ما يفيد أن مسغبة 1878-1882 كانت قد أدبرت وحل محلها سنوات الوفرة، وبالتالي كان من الطبيعي أن تنخفض أثمان جميع المواد الغذائية. غير أن سنوات الوفرة والرخاء لم تعمر طويلا إذ مع بداية العام 1890 عادت الأسعار من جديد إلى الارتفاع حيث ترادفت هزائز وآفات متنوعة بدءاً من الجفاف ومروراً بالجراد[153] ووباء الكوليرا وانتهاء بالقلاقل الاجتماعية[154]، وبالفعل يتبين أن ثمن العبرة على امتداد السنوات الثلاث 1309-1311/ 1891-1894 كان مرتفعاً دون أن يعرف أي هبوط ملموس، ولقد ازدادت الأسعار في الارتفاع في العام 1895 والعام 1896 لأن وطأة الجفاف والجراد وقطع الطرق استفحلت أكثر إذ بلغ سعر القمح في أكتوبر 1896 : 28 بسيطة للمائة كيلوغرام[155]، أي تقريباً نفس سعر شهر أكتوبر 1914 (انظر الجدول 42).

---

(150) J.L. Miège, Le Maroc et l'Europe, op. cit, T. 3, pp. 384-385.

(151) لمزيد من التفاصيل حول هذه «الكارثة» انظر : محمد الأمين البزاز، م.س، ص. 237 وما بعدها.

(152) انظر ما سبق ذكره عن هذه الوحدة من وحدات الكيل في الهامش 134.

(153) ورد في إحدى رسائل القائد محمد السويسي أن الجراد عمّر أحواز الرباط مدة ست سنوات متوالية (1891-1896)، انظر نص الرسالة في متن الهامش 134، ص. 248-249.

(154) حسب ما أورده البزاز، استمرت سنوات الوفرة من العام 1885 إلى العام 1889، ثم ابتداءً من العام 1890 إلى العام 1896 جاءت آفات متنوعة، ومن ثم ارتفعت الأسعار من جديد (م.س، ص. 317 وما بعدها).

(155) وبلغت أسعار الشعير 16 بسيطة والذرة 12 بسيطة والعدس 40 بسيطة (للمائة كيلو) :
Carton : 1107, Nantes.

الجدول 41 : أسعار عبرة الشعير في سوق رحبة الزرع بالرباط
خلال سنوات 1299 و1300 و1309 و1310 و1311 (بالأوقية)

الشهور	السنـــوات				
	/1299 23 نونبر 1881 - 11 نونبر 1882	/1300 12 نونبر 1882 - 1 نونبر 1883	/1309 7 غشت 1891 - 25 يوليوز 1892	/1310 7 غشت 1892 - 14 يوليوز 1893	/1311 15 يوليوز 1893 - 4 يوليوز 1894
محرم		80		72	80
صفر			115	80	85
ربيع الأول		95	110	81	85
ربيع الثاني		93	100	75	90
جمادى الأولى		95	100		95
جمادى الثانية		90	90	80	100
رجب		55	85	80	102
شعبان	52	24	115	70	110
رمضان	61	22	115	80	105
شوال	70	21	100	80	110
قعدة	82	21		76	100
حجة	80	21	83		97

الجدول 42 : أسعار بعض المواد الغذائية في سوق الرباط بتاريخ 22 حجة 1332/ 11 نونبر 1914، ثم بتاريخ 17 صفر 1334/ 25 دجنبر 1915، على يد المحتسب محمد بن أحمد فرج.

المـواد	الوزن	بتاريخ 11 نونبر 1914 أواق سنتيم بسيطة	بتاريخ 25 دجنبر 1915 أواق سنتيم بسيطة
القمح	للمائة كيلو	ما بين 3 إلى 33 بسيطة	ما بين 33 إلى 37 بسيطة
الشعير	للمائة كيلو	ما بين 21 إلى 22 بسيطة	ما بين 20 إلى 21 بسيطة
الحمص	للمائة كيلو	ما بين 18 إلى 21 بسيطة	ما بين 37 إلى 40 بسيطة
الفول	للمائة كيلو	30 ب	ما بين 25 إلى 28 بسيطة
العدس	للمائة كيلو	53 ب	ما بين 65 إلى 67 بسيطة
الذرة	للمائة كيلو	16 ب	ما بين 24 إلى 27 بسيطة
الخليع	للرطل	83 ق 3 ب	83 ق 3 ب
لحم الغنم الجيد	للرطل	56 ق 2 ب	56 ق 2 ب
دونه جودة	للرطل		52 ق 87.5 س 1 ب
لحم البقر	للرطل	42 ق 50 س 1 ب	42 ق 50 س 1 ب
لحم الماعز	للرطل	42 ق 50 س 1 ب	38 ق 37 س 1 ب
الكفتة الغنمية	للرطل	52 ق 43.5 س 2 ب	63 ق 25 س 2 ب
الكفتة البقرية	للرطل	52 ق 43.5 س 1 ب	52 ق 87.5 س 1 ب
الكفتة المعزية	للرطل		49 ق 75.5 س 1 ب
الرؤوس المشوية	للرأس	35 ق 25 س 1 ب	38 ق 1 ب
الخبز	للرطل	8 ق 28.5 س	7 ق 25 س
الزبدة	للرطل	3 ب	88 ق 15 س 3 ب
السمن المذاب	للرطل	116 ق 13 س 4 ب	109 ق 89 س 3 ب
السمن الرومي	للرطل		60 ق 15 س 2 ب
العسل	للرطل	29 ق 4 س 1 ب	60 ق 15 س 2 ب
زيت العود	للرطل	58 ق 8 س 2 ب	51 ق 83 س 1 ب

المواد	الوزن	بتاريخ 11 نونبر 1914			بتاريخ 25 دجنبر 1915		
		أواق	سنتيم	بسيطة	أواق	سنتيم	بسيطة
زيت أركان	للرطل	65 ق	36 س	2 ب	60 ق	15 س	2 ب
الصابون	للرطل	30 ق	9 س	1 ب	33 ق	19 س	1 ب
السكر	القالب	70 ق	50 س	2 ب			
	الكيلو	35 ق	25 س	1 ب	49 ق 75 س 1 ب (للكيلو)		
البقر	للرأس	ما بين 300 إلى 400 بسيطة			من 150 إلى 651 بسيطة		
الغنم	للرأس	ما بين 26 إلى 51 بسيطة			من 26 إلى 51 بسيطة		
الماعز	للرأس	1 س 22 ب			من 20 إلى 48 بسيطة		
البيض	للزينة	12.5 س 1 ب			48 ق	50 س	1 ب

لنقف عند هذا الحد ونتساءل : ماذا كان عليه وضع المكوس

ب) المكوس

كما هو معلوم ارتبطت بداية حكم السلطان المولى سليمان (1790-1822) بإلغاء المكوس التي كانت سائدة في عهد والده محمد بن عبد الله (1757-1790) سواء منها رسوم الأبواب أو الأسواق والفنادق أو الاحتكارات[156]. غير أن المورخ الضُّعيِّف الرباطي، دون غيره من بقية المؤرخين، أخبرنا بأن المولى سليمان تراجع عن هذا الإجراء وقام بإحيائها من جديد. يقول الضعيف : «وفي يوم الثلاثاء 10 ربيع الثاني [1225هـ/15 ماي 1810] بعث السلطان لأمناء الرباط مع القاضي عبد القادر مرين على أن يجلس عادل وأمين بفندق القاعة، وفندق الجلد، وفندق الزيت، والأمين يتخلص والطالب يكتب»[157].

إلا أن ما سكت عنه الضعيف – المعاصر للحدث – هو أن المكوس التي فرضت في هذه الفنادق الثلاث، دون سواها، ترتبط بسياق آخر هو ما تكفل الخبير في أمور الأحباس جوزيف لوسيوني بإيضاحه، حيث أشار إلى أنه مع إلغاء المكوس في عهد المولى سليمان ظلت بعض المواد خاضعة لمكس الأسواق، خصوصاً منها الزيت والزيتون والسمن والعسل والفواكل المجففة والخضر والحبوب. ذلك أن بيع هذه المواد كان يتم في فنادق الأحباس، ومن ثم فإن المداخيل المجباة عنها كانت تخصص لفائدة الأحباس، وبواسطة ظهير[158].

وكما هو معلوم أيضاً فإ خلفه المولى عبد الرحمان بن هشام (1822-1859) سن سياسة تجارية سميت في الوثائق المغربية سياسة «الكنطردات» والمقصود بها احتكار تجارة بعض المواد لحساب الدولة، وذلك بهدف إخضاع التبادل التجاري لمراقبة الدولة والحد من أطماع الحكومات الأوربية التي كانت تسعى إلى غزو

(156) أحمد الناصري، م.س، ج. 8، ص. 169.

(157) الضعيف الرباطي، م.س، ص. 351.

(158) J. Luccioni, op. cit, pp. 119-120.

السوق المغربية. وبما أن هذه السياسة كانت تتناقض مع طبيعة النظام الرأسمالي التوسعي فقد فرضت بريطانيا على البلد قهراً اتفاقية 9 دجنبر 1856 التي وضعت حداً لهاته السياسة، حيث نص البند الثاني من الاتفاقية التجارية على «إسقاط الكنطردات والممنوعات في المتاجر [...] وبإسقاط الكنطردات في جميع المخرجات من أي نوع كانت بإيالته إلا العلق والدبغ» والقنب الهندي (الكيف) والكبريت والرصاص ومواد الحرب عموما[159]. ومعنى هذا أن المخزن وجد نفسه مضطراً للانتقال، بشكل تدريجي، من سياسة الاحتكارات إلى سياسة فرض الرسوم، ثانية، على مبيعات الأسواق.

حتى إذا جاءت حرب تطوان وما ترتب عليها من غرامة – وقدرها مائة مليون بسيطة كشرط لانسحاب إسبانيا من تطوان التي احتلتها في 6 فبراير 1860 – انضاف رسم جديد هو مكوس الأبواب.

ولأن البند الثالث من اتفاقية 1856 نص على إعفاء الرعايا البريطانيين ومحمييهم من أداء أي «مكس ولا غرامة ولا أعشار ولا ما يشبه ذلك [...] إلا ما يلزمهم من الصاكة حسبما هو مذكور في الشرط السابع»[160]، وباعتبار أن هذا الامتياز عمم على كل رعايا الدول الأجنبية فإن المغاربة غير المحميين ظلوا وحدهم يتحملون أعباء أداء هذه الرسوم. ولقد كان القناصل يمكنون محمييهم وسماسرة تجارهم بظهائر عجيبة، شبيهة في صياغتها بالظهائر السلطانية. وكمثال، من بين عدة أمثلة، الظهير الموقع بطابع قنصل إسبانيا المقيم في الرباط في 22 غشت 1879 : « ليعلم الواقفون على كتابنا أن ماسكه لعرص بن الحاج الحبشي الحصيني السلاوي بيده مال لبعض تجار السبنيول ليبيع به ويشتري فيما ظهر له وأين ظهر له من حاضرة أو بادية ولا يلزمه شيء لأجل ما ذكر لا وادي ولا أبواب ولا نزائل ولا أسواق ولا غيرهم، ومن تعرض له فلا يلومن إلا نفسه لأنه بيده طابع مخزن دولته السبنيولية»[161].

---

(159) دورية الوثائق، م. 2، الوثيقة 212، ص. 203.

(160) نفس الوثيقة ونفس الصفحة، والمقصود بالصاكة هنا الرسوم الجمركية (علماً أن «الصاكة» كانت تطلق على رسوم الصادرات مقابل «الأعشار» بالنسبة لرسوم الواردات).

(161) إدواردو ازطن بتاريخ 4 رمضان 1296. A.E, A.C.A, caja : 3400.

كان علينا أن ننتظر انعقاد مؤتمر مدريد (1880)، الذي انعقد في الأصل لمناقشة آفة الحماية. وهكذا بموجب البند الثاني عشر والثالث عشر من اتفاقية مدريد وقع في طنجة – بحضور نواب الأجناس – القانون المنظم لأمور الجباية بصفة عامة بما في ذلك الجباية الفلاحية ومكوس الأبواب والأسواق، وذلك بتاريخ 30 مارس 1881.

وعلى أساس المعطيات الواردة في هذا القانون قمنا بتسطير الجدول الثالث والأربعين، ومن خلاله يتضح التسعيرة التي فرضت على مكوس الأبواب والأسواق، فضلا عن الأطراف المؤدية بالنسبة لمكوس الأسواق[162].

لكن مقابل التزام الأجانب بأداء هذه الرسوم طالب ممثلو الدول الأجنبية بضرورة التزام المخزن بتطبيق ما ورد في الشرط الحادي عشر من اتفاقية مدريد، الذي يقضي بحق تملك الأجانب العقارات والأراضي. وبما أن المخزن ظل يعارض – ولو على المستوى النظري – قبول هذا الشرط، لما يشكله ذلك التملك من خطر على استقلال البلاد، فإن الأجانب وإلى جانبهم المحميين امتنعوا عن أداء أي رسم من الرسوم المنصوص عليها في هذا القانون. ومعنى هذا أن القانون المكمل لاتفاقية مدريد انتهى بالفشل، وبالتالي ظل المغاربة غير المحميين وحدهم يتحملون أعباء الأداء.

وفي نهاية العام 1885، مع الانتهاء من أداء غرامة حرب تطوان، قام السلطان المولى الحسن بإلغاء مكوس الأبواب، وفي السنة الموالية قام بحظر بيع عشبة الدخان. بيد أن هذا الإلغاء لم يعمر طويلا، إذ بعد سنتين على تولية السلطان المولى عبد العزيز الحكم، وفي سياق أزمة مالية خانقة، قام من جديد بإحيائهما وذلك بعد أزيد من سبعة شهور من المفاوضات مع ممثلي الحكومات الأجنبية بطنجة، وهي المفاوضات التي توجت بتوقيع وفق جديد بتاريخ 2 يونيو 1896[163]. ما هو الجديد الذي جاء به هذا الوفق – أو القانون – مقارنة مع قانون 30 مارس 1881 ؟

(162) انظر نسخة من هذا القانون في الكناش 102، خ.ح، 1-5، بعنوان : «ترجمة القانون المتعلق بالصاكة والوظائف المنبثق عن اتفاقية مدريد».
ولمزيد من التفاصيل حول المكوس أسواقاً وأبواباً واحتكارات وطرق تحصيل انظر : ع. الخمليشي، المخزن والضرائب المفروضة على التجارة الداخلية – مكوس الحواضر – (1856-1896)، د.د. ع، 1989، مرقون بكلية الآداب بالرباط.

(163) انظر نص هذا القانون بالفرنسية لدى :

Michaux - Bellaire, Les Impôts Marocains, A.M, T. I, 1904, pp. 89-90.

الجدول 43 : تسعيرة رسوم الأبواب ورسوم الأسواق
من خلال قانون 30 مارس 1881

تسعيرة رسوم الأبواب		تسعيرة رسوم الأسواق		
أنواع المواد	التسعيرة	أنواع المواد	التسعيرة	الأطراف المؤدية
1- المواد الأجنبية.		الفواكه المجففة :	عشرة في المائة	البائع
حمل الإبل.....	6 بلايين	التمر والتين والزبيب		
حمل الخيل والبغال....	4 بلايين	والجوز واللوز فضلا		
حمل الحمير.....	بليونان	عن الحناء والزيتون		
2- المواد المغربية المصنعة وكذا المواد الواردة من البادية.		الجلد	حسبما هو جار به العمل في كل محل	البائع
حمل الإبل.....	4 بلايين	الخيل والبغال	خمسة في المائة	مناصفة بين البائع
حمل الخيل والبغال....	بليونان	والحمير والإبل	عن كل رأس	والمشتري
حمل الحمير.....	نصف بليون	البقر	أربعة بلايين عن	مناصفة بين البائع
3- الحبوب والقطاني والحطب والفحم			كل رأس	والمشتري
حمل الإبل.....	بليونان	الغنم والماعز	ربع بليون عن كل	مناصفة بين البائع
حمل الخيل والبغال....	بليون		رأس	والمشتري
حمل الحمير	نصف بليون			
4- الحلفة والعزف والغلة والخضر أيا كانت.				
حمل الإبل.....	3/4 البليون			
حمل الخيل والبغال....	نصف بليون			
حمل الحمير	ربع بليون			
5- التبن والربيع والدوم المعد لفرارين المدن	معفاة من الأداء			

ملاحظة :

البليون عملة إسبانية فضية وكان يطلق على البليون أيضا اسم القرش، وكلاهما يساوي عشرين سنتيما، أي 1/20 ريال.

أول ما يجدر تسجيله أن مكوس الأبواب التي تمّ إحياؤها لم يقع في شأنها أي تغيير يذكر، باستثناء إسقاط الأداء عن مادتي الخضر والبياض[164]. وقد التزم نواب الأجناس بإلزام الأجانب والمحميين بأداء واجباتهم وذلك على أساس التسعيرة المحددة في قانون 1881.

أما بالنسبة لمكوس الأسواق فقد صنفت إلى ثلاثة أصناف : المكوس المؤداة من قبل الجميع وأطلق عليها «المنافع العامة»، والمكوس الخاصة برعية المخزن، أي من لا حماية لهم وسميت بـ «المنافع الخاصة»، ثم المكوس الملغاة، أي «التي أسقط عنها العطاء».

فأما المواد التي أدرجت في قائمة المنافع العامة فهي نفسها المشار إليها في قانون 30 مارس (الفواكه المجففة والحناء والزيتون ودواب الحمل والماشية)، غير أن مادة الجلد وقع في شأنها إجراء جديد، حيث وقع التمييز بين الجلود النيئة والجلود المدبوغة. فإذا كان قانون 1881 نص على أن العطاء يشمل النوعين معاً فإن قانون 1896 نصّ على أن العطاء يشمل فقط الجلود النيئة وحدها. ومعنى هذا أن الأجانب اقتنصوا مكسباً جديداً. أما المبلغ المؤدى عن هذه المواد (التسعيرة) والأطراف المؤدية فقد ظلا ثابتين (انظر الجدول 43).

وأما المكوس الخاصة برعية المخزن فقد حددت في النص الفرنسي في ست مواد، هي الجلد المدبوغ والحائك والبلغة والخشب والفحم والخضر. ومن حيث المبلغ الواجب أداؤه فقد اكتفي بتسجيل أنه سيبقى حسبما هو جار به العمل في كل محل، مما يدل على أن المبالغ المؤداة لم تكن موحدة في كل أنحاء البلاد. وهذا فعلا ما وقفنا عليه كما يتبين من الجدولين الرابع والأربعين[165] والخامس والأربعين[166]. زد على ذلك أن الأطراف المؤدية كانت بدورها متباينة. وإذا اكتفينا بمثال مكس سوق

(164) أشير إلى هذا الإلغاء في محضر الاجتماع المنعقد بين ممثلي المخزن عبد الكريم بريشة ومحمد الطريس ونواب الأجناس المقيمين في طنجة بتاريخ 19 شعبان 1313/30 يناير 1896. انظر نسخة من هذا الاجتماع في م.و.م.

(165) سطرناه بالاستناد إلى الكناش 423، خ.ح، ص. 27-29.

(166) نفسه، ص. 17-19.

السباط نلاحظ أن السعر المؤدى في الرباط كان يبلغ أوقية عن كل مثقال وأن المشتري، أي التاجر، هو الذي يؤدي هذا المبلغ، في حين أن السعر المؤدى في فاس كان أقل بما يناهز النصف : موزونتان ونصف للمثقال، يؤدي التاجر موزونة ونصف موزونة، والمعلم الخراز موزونة. إنها الأعراف، تماماً كما هو شأن المكاييل والموازين !

وفيما يتعلق، أخيرا، بالمكوس الملغاة على الناس كافة فهي، حسب النص الفرنسي، مكوس رحبة الزرع والبالي والملح والعطارين وميزان الصوف المغزولة، وميزان الفضة والدباغة ومهراس القهوة. لكن إذا انطلقنا من نص الظهير الذي وجهه السلطان إلى أمينيْ التعشير بمرسى العدوتين وأمين مستفادات الرباط بتاريخ 8 صفر 19/1314 يوليوز 1896 فإننا نقرأ : «وبيان المسقط هو سمسرة القهوة والوادي إلا حافر الأحمال التي تتوجه للغرب والبياض بالأبواب والخضر الطرية كلها والهيشار (التبن) وعروق الدوم [...] وأما الرحبة فقد تقدم لكم العمل في تجريد ترتيب التصرف فيها وأما ميزان الإدام وميزان الصوف ومكيال الزيت فأمرها مرتب فتبقى على ما كان تقدم في ترتيب العمل فيها ولا فاضل بكل منها يثبت بحساب المستفاد حيث لا عطاء بها إلا أجور المكلفين بها لحفظ أمتعة الناس...»[167].

ومن بين ما يلزم أن نلفت إليه الانتباه في كل هذه المكوس الملغاة المكس المتعلق بالوادي، حيث أضاف الظهير في موضع آخر التوضيح التالي : «ولا حافر ولا غيره من العطاء أصلا بالوادي على ما يدور من أمور البيع والشراء بين العدوتين لأن حكمها في ذلك حكم محل واحد إلا الأحمال الموجهة للغرب على الوادي، فالحكم فيها حكم الباب في الحافر».

(167) الكناش 226، ص. 1-3.

الجدول 44 : تسعيرة رسوم الأسواق في الرباط سنة 1900 (وتهم المكوس الخاصة برعية المخزن باستثناء الجلد النيئ المؤدى أيضا من قبل الأجانب والمحميين)

المـــواد	التسعيرة	الأطراف المؤدية
الخشب	نصف أوقية للمثقال	مناصفة بين البائع والمشتري
سوق السباط	أوقية للمثقال	المشتري
الجلد النيئ	أوقية للمثقال	البائع
الجلد المدبوغ	ربع أوقية للمثقال	المشتري
تكاوت	أوقية للمثقال	المشتري
منفعة الطرازة	نصف أوقية للمثقال	مناصفة بين البائع والمشتري
منفعة الجديد بالجوطية	نصف أوقية للمثقال	مناصفة بين البائع والمشتري

الجدول 45 : تسعيرة رسوم الأسواق في فاس سنة 1897 (وتهم المكوس الخاصة برعية المخزن باستثناء الجلد النيئ)

المـــواد	التسعيرة	الأطراف المؤدية
الفحم	موزونتان للمثقال	البائع
الخشب	موزونتان للمثقال	البائع
سوق السباط	موزونتان للمثقال	يؤدي التاجر موزونة ونصفا للمثقال والمعلم الخراز موزونة للمثقال
الجلد النيئ	ثلاث موزونات للمثقال	مناصفة بين البائع والمشتري
الحانك والقشابة والسلهام الجديد	ثلاث موزونات للمثقال	مناصفة بين البائع والمشتري
سوق القيسارية والمركطان	ثلاث موزونات للمثقال	مناصفة بين البائع والمشتري
فندق الخضرة	ثلاث موزونات للمثقال	مناصفة بين البائع والمشتري
ملاحظات :	المثقال = 10 أواق الأوقية = 4 موزونات المثقال = 40 موزونة المزونة = 24 فلسا	

والخلاصة أن الأجانب بقدر ما ساهموا في تفقير خزينة الدولة فإنهم أحدثوا شرخاً في المجتمع المغربي توج أخيراً بخلق تمييز عنصري وقانوني ترتب عليه ظهور مصطلحيْن جديدين في الوثائق المكسية : «منافع عامة»، وهي المكوس المؤداة من قبل الجميع، وأخرى خاصة فقط بالمغاربة غير المحميين، وهي «المنافع الخاصة».

بموازاة مع هذا التطور الذي عرفته الجباية المكسية على امتداد القرن التاسع عشر نتساءل : ما حجم مداخيلها ؟ وما هي أهم الإفادات التي تقدمها لها الأرقام الواردة في كنانيش مستفادات المكوس على مستوى حجم المبادلات التجارية الداخلية ؟

إذا انطلقنا من مثال الأرقام الواردة في الكناش 312 المتعلقة بمداخيل مكوس الأسواق والأبواب وبعض الاحتكارات، وهي عشبة الدخان (أي الكيف والطابة) ومهراس القهوة، فضلا عن مدخول وادي مهدية[168] خلال مدة حوالي سنة (6 نونبر 1875/19 أكتوبر 1876 وقمنا بإعادة ترتيبها لتسهيل قراءتها – وهو ما أنجزناه من خلال الجدول السادس والأربعين – فإننا نلاحظ ما يلي :

إن أهم مدخول على الإطلاق هو مدخول مادة الكيف، إذ شكل ما يقارب الربع من مداخيل أمكاس المدينة (21 في المائة).

ونجد في المرتبة الثانية مداخيل الجلد بنوعيه : الجلد الطري الذي كان يباع في فندق الجلد، والجلد المدبوغ الذي يباع في سوق الخرازين، وذلك بنسبة 16 في المائة، وإذا أضفنا إليه مستفادات مكس سوق السباط (3,5 في المائة) فإن النسبة ترتفع إلى حوالي 19 في المائة. ومتى تذكرنا أن الصناعة القائمة على الجلد – وهي الدباغة والخرازة – كانت في طليعة صناعات الرباط نفهم عندئذ سبب ارتفاع مستفاداتها.

(168) كان مدخول وادي مهدية (وهو وادي سبو) يتكون من مداخيل العبور ومداخيل بيع سمك الشابل الذي يتضمنه الوادي. وقد أشير إليه في ظهير 1896 (متن الهامش أعلاه) كالآتي : «وأما مجاز مهدية فلا يعطى فيه إلا واجب العبور فقط، وقدروا فيه ما يعطى على الحمل الكبير وعلى الصغير، وعلى البهائم ثم الكبيرة والصغيرة، وعلى الرجلى من الناس وعلى الماشية [...] ثم سمسروا العطاء المذكور مع غلة الحوت الشابل [...] وأمضوه آخر هذه السمسرة بما وقف به لمن وقف عليه».

الجدول 46 : مستفادات مكوس الرباط خلال أحد عشر شهرا وأربعة وعشرين يوما، أولها 7 شوال 1292 وآخرها متم رمضان 1293/6 نونبر 1875 – 19 أكتوبر 1876 (بالمثاقيل)

نوع المكس	المداخيل	النسبة المئوية لكل مدخول	الفاضل بعد حذف الصوائر
الصاكة (عشبة الدخان)	50 160,2	21.18	
سوق الجلد النيء (بفندق الجلد)	28 768,0	12.16	
سوق الجلد المدبوغ (بالخرازين)	8 489,0	3.58	
سوق السباط	8 278,2	3.5	
سوق البهائم	19 297,8	8.16	
سوق البقر والغنم	11 499,2	4.86	
الأبواب	19 304,9	8.16	
مجاز الوادي	8 967,2	3.79	
الفواكه المجففة والحناء	23 770,3	10.5	
رحبة الزرع	14 283,6	6	
سوق الجوطية	11 555,2	4.88	
سوق الفوط	5 227,1	2.21	
سوق القيسارية	4 626,0	1.95	
ميزان القاعة	4 275,7	1.8	
سوق العطارين	2 830,8	1.2	
فندق الفحم	2 306,7	0.9	
قلة الزيت	2 303,9	0.9	
ميزان الصوف	1 609,0	0.7	
الرقيق	1 509,0	0.63	
سوق الفضة	569,0	0.2	
طابع الفضة	82,2	0.03	
العدة	759,2	0.32	
مهراس القهوة	506,6	0.21	
سوق الملح	249,3	0.10	
وادي مهدية	9 261,1	3.9	
المجموع	236 485,8	100	212 179,9

وتحتل مداخيل الحيوانات بنوعيها المرتبة الثالثة : البهائم بنسبة 8 في المائة، والماشية بنسبة حوالي 5 في المائة، أي ما مجموعه 13 في المائة، وهذه النسبة المرتفعة نسبياً تجد تفسيرها في كون أن الثروة الحقيقية لأحواز المدينة كانت تقوم على تربية الحيوانات. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك فإن خمسة أسداس المساحة الإجمالية لقبائل الأعراب والأوداية والحوزية كانت تتخذ مجالا للرعي[169].

ونجد في المرتبة الرابعة مستفادات الأبواب بنسبة 8 في المائة، وإذا أضفنا إليها مداخيل مجاز وادي أبي رقراق، بصفته صلة وصل بين العدوتين من جهة وبين الرباط وقبائل الغرب من جهة ثانية، فإن النسبة تصل إلى 12 في المائة.

وتأتي في المرتبة الخامسة مداخيل أعشار الفواكه المجففة والحناء بنسبة 10,5 في المائة، ويليها مداخيل رحبة الزرع بنسبة 6 في المائة. ثم سوق الجوطية بنسبة حوالي 5 في المائة، ثم المناديل (الفوط) بما يزيد بقليل على 2 في المائة، ثم القيسارية بـ 2 في المائة، ثم بعد ذلك تتدنى المداخيل كما هو واضح في الجدول باستثناء مدخول وادي مهدية (حوالي 4 في المائة) الذي يقع على أية حال خارج أسواق المدينة (لأجل ذلك أدرجناه في آخر قائمة الترتيب) !

إذا انطلقنا من مثال ثان يتعلق بمداخيل المدينة خلال شهر رمضان 1300/6 يوليوز – 4 غشت 1883، مفصلة يوماً بيوم (انظر نسخة من القائمة الحسابية يسرته) فإننا نلاحظ، على مستوى أول، أن أهم مدخول كان يسجل يوم الأحد، وذلك بسبب أنه في هذا اليوم كان يعقد سوق أسبوعي، خارج السور الموحدي، كان مخصصاً لبيع البهائم والماشية : هذا فضلا عن سوق يومي للبهائم كان يوجد داخل السور الأندلسي على مقربة من الجوطية. كما أن بيع الأحذية في المزاد (في سوق السباط) كان يتم فقط أيام الثلاثاء والخميس والأحد.

وفي ما يخص أهم المداخيل فكانت وفق الترتيب التالي (انظر الجدول الذي أضفناه على هامش القائمة) :

(169) انظر ص. 330 وما بعدها.

في الطليعة نجد مداخيل البهائم والماشية بنسبة 35,5 في المائة مع تباين – كالعادة – بين مداخيل البهائم ومداخيل الماشية. وتتنافس على المرتبة الثانية مستفادات الجلد والأبواب. فإذا أضفنا مداخيل سوق السباط إلى مداخيل الجلد النيء والمدبوغ فإن النسبة تصل إلى 19,5 في المائة. وإذا أضفنا المجاز إلى الأبواب فإن النسبة تصل إلى 19 في المائة. وفي خصوص مداخيل الأبواب، باباً باباً، نجد في رأس القائمة باب مراكش (وهو باب الأحد) وقد كان المدخل الأساسي للمدينة بدءاً من الجزاء ومروراً بالسويقة ثم باقي أحياء المدينة. ويليه باب العلو الذي يؤدي إلى المرسى. ويبدو أن جل البضائع والسلع المارة عبر هذا الباب، دخولا أو خروجاً، كانت بضائع وسلع الأجانب والمحميين، ومن ثمة فإن مداخيله كانت متدنية. ولم يكن هناك تفاوت كبير في مداخيل البابين الأخيرين.

وفي مرتبة رابعة تأتي مداخيل أعشار القاعة بنسبة 16 في المائة، ويليها مداخيل الجوطية بنسبة 5 في المائة، ثم تتدنى المداخيل بعد ذلك إلى نسب هزيلة.

غير أنه إذا تابعنا القراءة فيما أضيف إلى هذه المستفادات، سواء تعلق الأمر بمداخيل بعض المكوس أو الاحتكارات (مع غض الطرف عن مداخيل الأملاك المخزنية) فإن أهم مدخول يلزم التسطير عليه هو مدخول الكيف (الصاكة) : 5000 مثقال، أي ما يساوي 46,7 ريالا أو بعبارة أخرى ربع ما بقي لجانب بيت المال من مجموع المداخيل بعد احتساب الصوائر !

وما يلفت النظر أيضاً في قائمة هذه المضافات أن ميزان الصوف لم يسجل ولو أوقية من المداخيل سواء خلال هذا الشهر أو ما قبله أو ما بعده إلى درجة أنه يحق القول إن ميزان الصوف كان قد توقف عن أداء مهمته. وعلة ذلك أن مادة الصوف، كما سنرى لاحقاً[170]، كانت تمثل ما يزيد على ثلاثة أرباع من صادرات المرسى، وبالتالي وقع التهافت على شرائها من قبل التجار الأجانب وهي ما تزال على ظهور الغنم.

(170) انظر عنصر الصادرات.

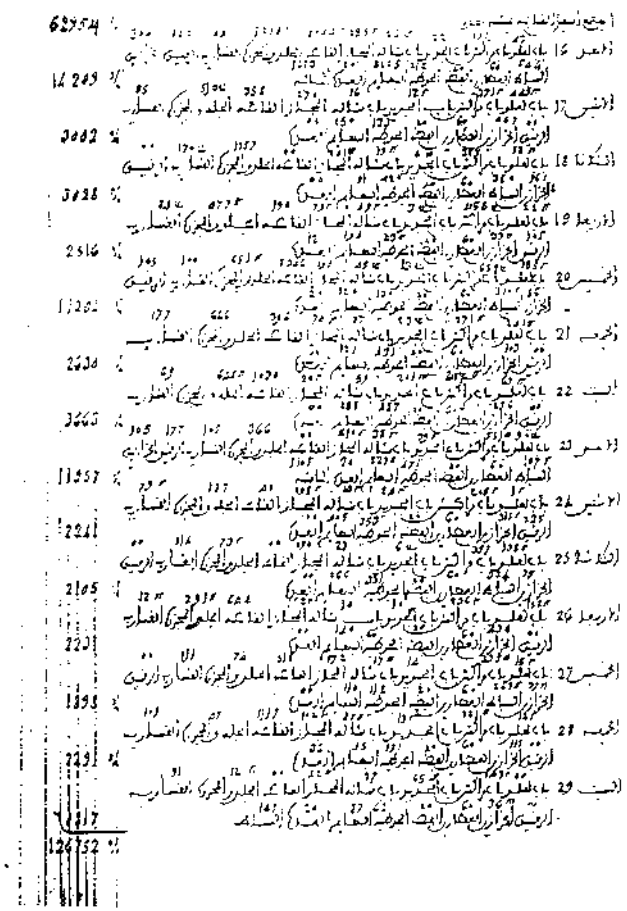

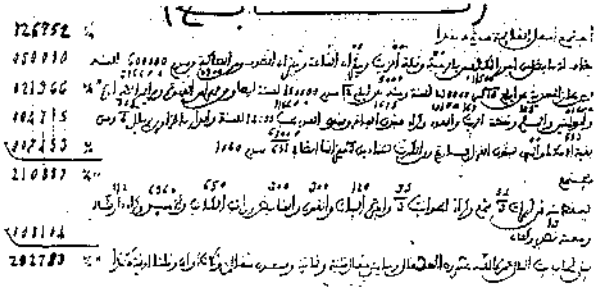

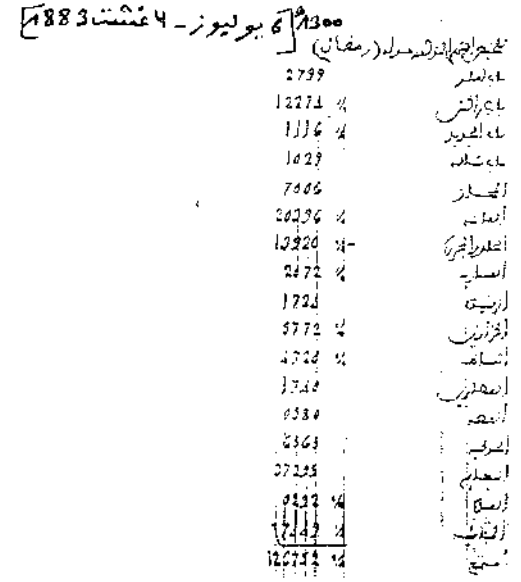

إعادة ترتيب مستفادات الرباط عن شهر رمضان 1300/6 يوليوز - 6 غشت 1883 (بالمثاقيل)

نوع المكس	المداخيل	النسبة المئوية لكل مدخول
سوق البهائم	37291'5	٪29,42
سوق الماشية	7441'9	5,87
الأبواب	7211'8	13,58
حجار الوادي	7001'6	5,52
الجلد النيء (يشمل الجلد والبقر)	13921'0	11
الجلد المدبوغ (بالفرازين)	5771'2	4,55
سوق السباط	4721'0	3,72
أعشار الفاحصة	2039'6	16,11
سوق الجوطية	656'5	5,17
القيسارية	207'2	1,63
العطارين	174'0	1,37
سوق الرميق	172'4	1,36
سوق الفضة	58'0	0,45
العدة	29'2	0,23
المجموع	126752	٪99,99

والواقع أن هذا الكناش (أي كناش 111) يمكننا من القيام بمقارنات عديدة لما كانت عليه مستفادات المدينة سواء قبل هذا الشهر أو بعده بشهور[171]، لكننا لم نجد فائدة كبيرة في ذلك، فالأرقام، عموماً، متقاربة ولا يوجد فيها ما يلفت النظر !

لننطلق من مثال ثالث، حيث نجد فعلا ما يلفت النظر، يتعلق بمستفادات شهر ربيع الثاني 1312/أكتوبر 1894، مفصلة هي الأخرى يوماً بيوم (انظر القائمة الحسابية يسرته)[172]. وأول ما يلاحظ أن أهم مدخول كان يسجل ظل، كالعادة، هو يوم الأحد، ويليه يوم السبت بسبب انعقاد سوق أسبوعي ثاني كان مخصصاً فقط لبيع الماشية، إلا أن هذه المداخيل كانت هزيلة جداً، وتمثلت، أولا، في مداخيل البهائم والماشية، ويليها مداخيل سوق العطارين، وفي مرتبة ثالثة مداخيل الرقيق، ويليها مداخيل جوطية البالي والفضة.

ومتى تذكرنا أن سنة 1894 كانت سنة جفاف وجراد وانتشار وباء الكوليرا فهمنا عندئذ أسباب هذا التدني، ما دفع حتى متوسطي الحال إلى بيع مقتنياتهم من الفضة والرقيق للتمكن من شراء الدقيق والخبز. ودون متابعة قراءة أرقام بقية المستفادات المضافة ننتقل مباشرة إلى مستفادات شهر شوال 1312/28 مارس – 25 أبريل 1895 (انظر القائمة الحسابية الموالية)، وهنا يتضح أن الأزمة بلغت ذروتها، فعلى امتداد شهر كامل كان البيع والشراء على مستوى المزاد العلني مقتصراً على مادتين فقط هما الحيوانات، بهائم وماشية، والرقيق. ولئن سبق أن سجلنا أن الماشية يلحقها هوان ومذلة أيام الشدة والعسر حيث يسعى الجميع للتخلص منها، فيجب أن نضيف هاهنا أن نفس الأمر كان ينطبق أيضاً على الرقيق، علماً أن الرقيق ليس في متناول عامة الناس.

والخلاصة أنه إزاء هذا التدني المريع لمداخيل مكوس الأسواق – علاوة على عوامل أخرى – اضطر المخزن في السنة الموالية (1896) إلى إحياء مكوس الأبواب وإلى جانبها إحياء احتكار تجارة الكيف، متحملا شروط نواب الأجناس المذلة،

(171) يغطي هذا الكناش الفترة الممتدة من شهر رجب 1289/يونيو 1881 إلى شهر حجة 1301/أكتوبر 1884.
(172) الكناش 219، خ.ح، ويغطي الفترة الممتدة من شهر صفر 1312/غشت 1894 إلى شهر قعدة 1314/فبراير 1896.

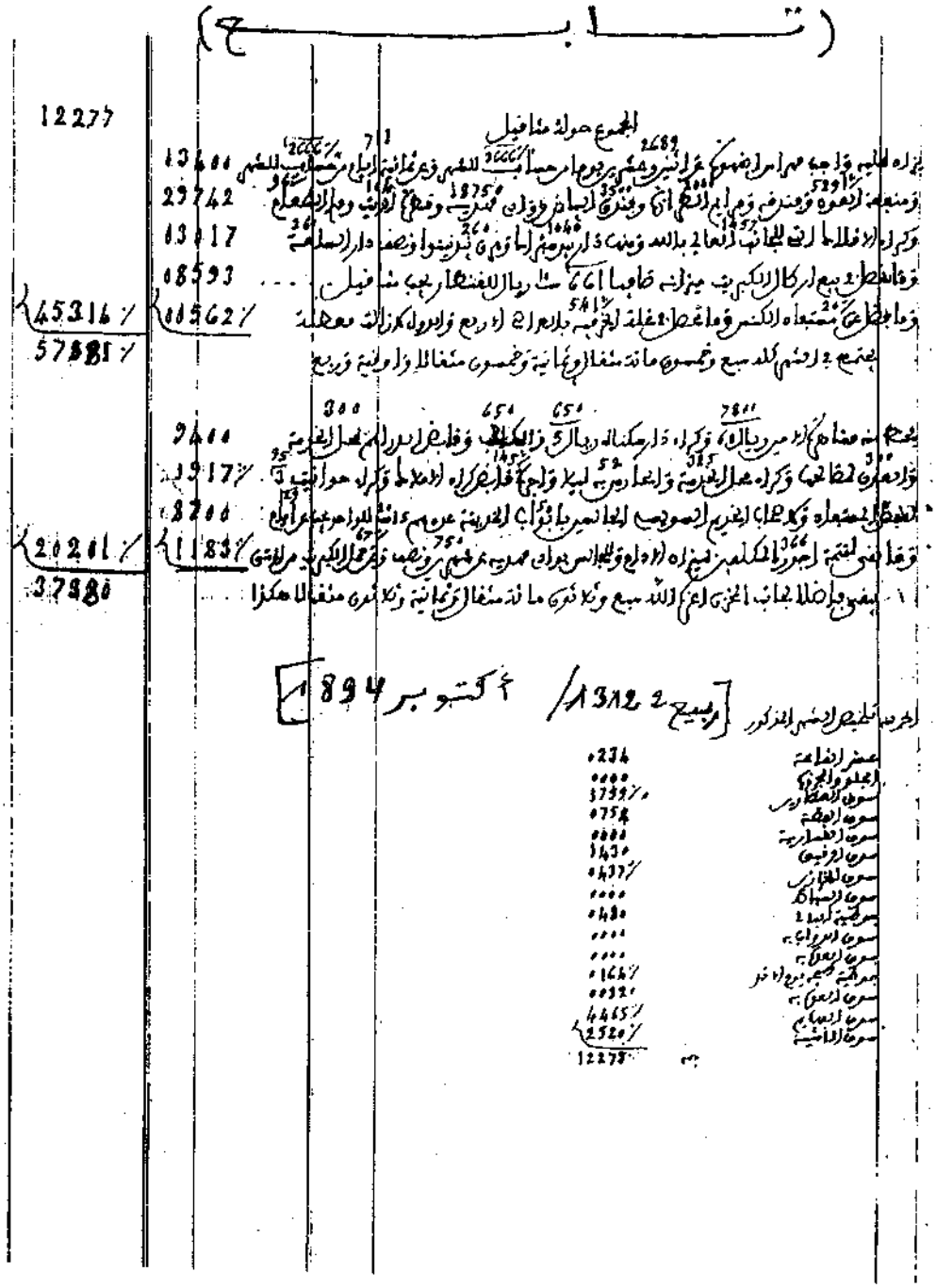

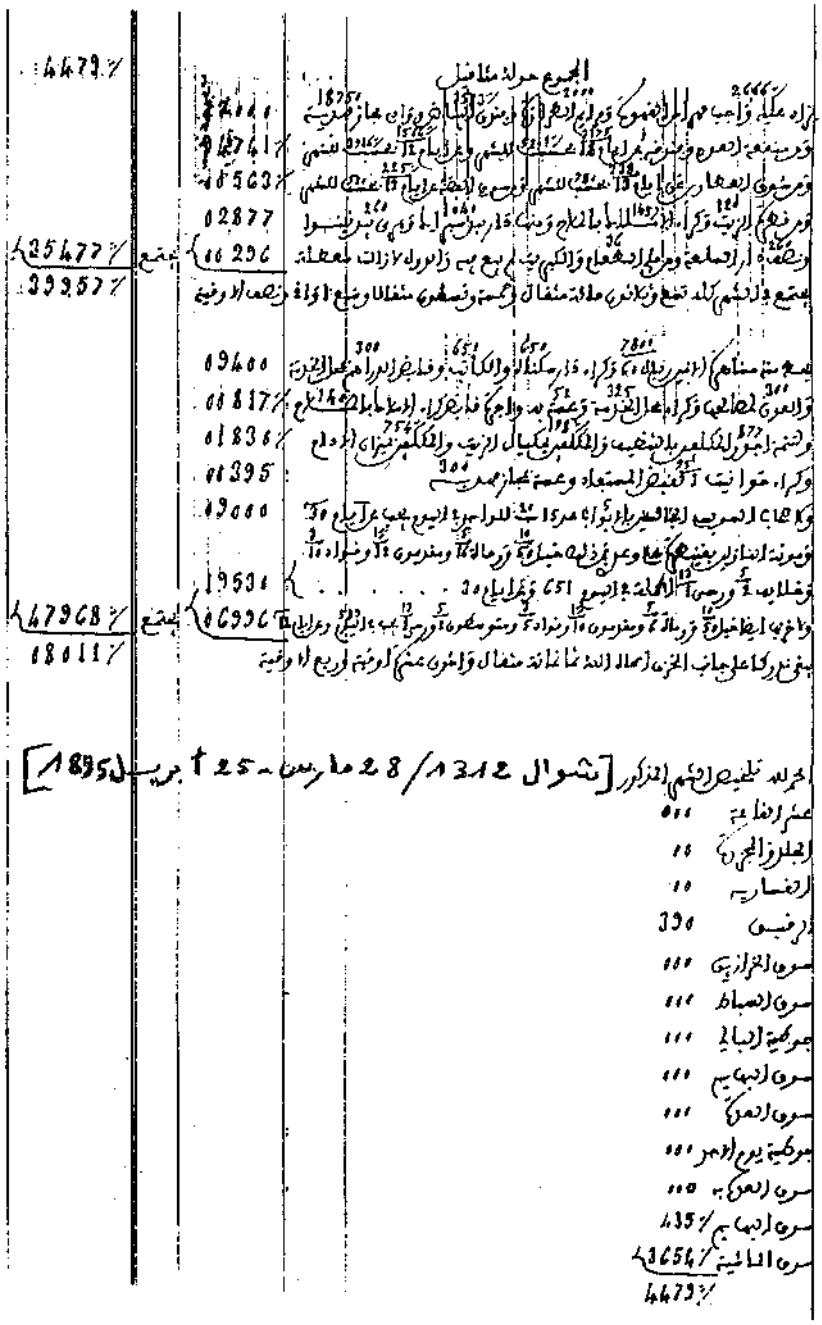

الجموع حوله مثاقيل

4479 ٪

35477 ٪ المجموع

39957 ٪

47968 ٪ المجموع

18011 ٪

[1895] [شوال 1312 / 28 مارس - 25 ابريل]

عشر الفضة ...
الجلوز الجوز ...
الفستق ...
الرصاص ...
السمن الخروبي ...
السمن الحلاوة ...
جركية الباذنجان ...
السمن الليمون ...
السمن العسل ...
جركية بزر الخمر ...
السمن العسل ...
السمن الليمون 435 ٪
السمن الماشية 3654 ٪
4479 ٪

الجدول 47 : مستفادات مكوس الرباط خلال شهر شعبان 1318/
24 نونبر – 22 دجنبر 1900 (بالمثاقيل)

نوع المنفعة	المداخيل	النسبة المئوية لكل مدخول	أسماء المتصرفين
منفعة الصاكة	9 246,2	28.94	المكي السويسي ومحمد العفير وعبد القادر العسيري
منفعة الأبواب	2 083,3	20.6	
منفعة الجلد النيئ	3 750,0	11.73	لحسن الكراري والمكي بن موسى
منفعة الجلد المدبوغ وتكاوت	750,0	2.34	المكي السويسي
منفعة سوق السباط	517,5	1.6	الجيلالي المؤذن
منفعة الماشية	23,083	6.52	المكي بن موسى
منفعة البهائم	2 083,3	6.52	محمد بوجندار وأحمد بوحموش السلاوي
منفعة أعشار الفاكهة والحناء	2 541,6	7.95	
منفعة الجديد بالقيسارية	666,6	2	
منفعة البياض	583,3	1.8	
منفعة العود بفندقه	450,0	1.4	محمد بوجندار وأحمد بوحموش
منفعة الجديد بالجوطية	250,0	0.78	المكي السويسي
منفعة الطرازة	166,6	0.52	بوشعيب الزموري الرباطي والطاهر جوريو
منفعة مجاز مهدية	2 258,3	7	المكي بن موسى
المجموع	= 31 947,8 (2457.5 ريالا)	99.8	

وذلك لأن أهم المداخيل المكسية كانت تفد بالضبط من الكيف والأبواب. وإذا كانت الأرقام التي قدمنا سابقاً تؤكد هذه الحقيقة فإن الأرقام اللاحقة تؤكدها أكثر، ويكفي أن نلقي نظرة على الأرقام الواردة في الجدول السابع والأربعين[173].

ثانيا : التجارة الخارجية

سنميز هنا بين ثلاثة مستويات : المستوى الأول يتعلق بمكانة تجارة مرسى العدوتين إن من جهة المبادلات التجارية الإجمالية أو من جهة كل مرسى على حدة. والمستوى الثاني يدور حول المبادلات بدءاً بالمبادلات الإجمالية ومروراً بالصادرات والواردات وانتهاءً بالعواقب المترتبة على هذا التبادل. والمستوى الثالث يرتبط بالمداخيل الجمركية.

1- مكانة مرسى العدوتين من المبادلات التجارية الإجمالية وبين مراسي البلاد

مع إلغاء حركة الجهاد البحري في العام 1818 ظل النشاط التجاري لمرسى العدوتين وإلى حدود النصف الأول من القرن التاسع عشر يحتل المرتبة الثالثة بعد ميناءيْ تطوان والصويرة[174]، وهذه المكانة المتميزة تعزى لعدة عوامل، أولها موقع المرسى وسط المغرب الأطلسي وهو الموقع الذي أهله ليكون المرسى الأول لمدينة فاس. في حين أن الدار البيضاء كان مجرد بادية تابعة إدارياً وتجاريا لمدينة الرباط. وكانت مداخيل مينائها الجمركية توجه مباشرة إلى أمناء مرسى العدوتين[175].

---

(173) ركبنا هذا الجدول بالاستناد إلى كناشين : الكناش 226 بالنسبة لأنواع المنافع ومداخيلها، والكناش 423 بالنسبة لأسماء المتصرفين. ونشير هاهنا إلى أن القاعدة المتبعة في استغلال كافة المنافع إثر صدور قانون 1896 هو إلزام المخزن – من قبل نواب الأجناس – بتفويتها إلى الخواص عن طريق السمسرة على أساس أن مدة التصرف تستمر لسنة كاملة باستثناء الكيف والطابة (الصاكة) لمدة سنتين. وكان العقد المبرم بين الأمناء والمتصرفين ينص، عادة، على إلزام المتصرف الذي وقفت عليه السمسرة، بصفته آخر مزايد، بأداء نسبيق عن الشهر الأخير من العام ثم أداء بقية الأشهر عند انسلاخ كل عشرة أيام (انظر نماذج كثيرة من هذه العقود في الكناش 423).

(174) J.L. Miège, Le Maroc, op. cit, T. 2, p. 177

(175) رسالة من أمين مرسى الدار البيضاء عبد الله لبريس ومحمد بن القاضي إلى السلطان بتاريخ 27 حجة 1268/20 شتنبر 1853، م.و.م.

وثانيها الامتياز الذي كان يحظى به المرسى من قبل السلطان المولى عبد الرحمان، الحريص على مراقبة التجارة الخارجية. ومن أمثلة ذلك الأمر الذي أصدر في صيف 1847 بمنع كل السفن المتجهة إلى الدار البيضاء، مهما كانت جنسيتها ومهما كان المكان القادمة منه، بإنزال حمولتها في هذا المرسى وإلزامها بالاتجاه إلى مرسى العدوتين[176]. ومن ذلك أيضاً رفع الرسوم الجمركية في ميناءي الدار البيضاء والجديدة إلى عشرين في المائة على البضائع المستوردة وتخفيضها إلى عشرة في المائة في مرسى العدوتين. ولما قام السلطان في العام 1854 بتخفيض الرسوم إلى عشرة في المائة في ميناء الجديدة دون أن يقدم نفس هذا الامتياز لمرسى الدار البيضاء، اشتكى أمين مرسى العدوتين من الضرر الذي لحق مداخيل المرسى، باعتباره تابعاً لمرسى العدوتين، ملتمساً منه أن ينعم على المرسى بمثل ما أنعم به على مرسى الجديدة. يقول الأمين في رسالته : «...فيكون في علم سيدنا أنه كان صدر أمره الشريف أسماه الله بجعل السلع الموضوعة بمرسى الدار البيضاء بعشرين في المائة في عشرها لتكثر الخدمة بمرسى العدوتين، ثم إن سيدنا أعزه الله جاد على تجار الجديدة بعشر في المائة كما كانت قبل فتعطلت مرسى الدار البيضاء من جلب السلع وكثر جلبها بالجديدة ويؤدون الكراء في البر للدار البيضاء لتباع بها، فنطلب من مولانا أعزه الله أن يجود على مرسى الدار البيضاء بإعطاء عشر في المائة كالجديدة لتكثر الخدمة بها»[177].

وثالث العوامل أن السفن التي كانت ترد إلى مرسى العدوتين – وهو مرسى نهري – كانت ما تزال من نوع السفن الشراعية ذات الحمولة المتوسطة (أقل من مائة طن) حيث كان بإمكانها، متى تمكنت من اجتياز عائق الحاجز الرملي، الواقع في مدخل مصب وادي أبي رقراق، أن تنجز أعمالها التجارية بكل طمأنينة وراحة بال. وهذا ما أشار إليه القنصل أوكَست بوميي (Auguste Beaumier) في أحد تقاريره حول تجارة مرسى العدوتين في العام 1855 : «وبدون شك، يقول بوميي،

(176) مراسلة من نائب القنصل بالرباط إيدموند كامبيس (E. Cambes) إلى القنصل العام المكلف بالشؤون الخارجية بطنجة دوشاصطو (De Chasteaux) بتاريخ 9 يوليوز 1847 :
Carton : 105, A13/3, Nantes.

(177) رسالة من الأمين محمد بن زاكور إلى السلطان بتاريخ 22 رمضان 18/1270 يونيو 1854، م.و.م.

فالحاجز الرملي الصعب في مدخل المرسى سيظل دائماً – اللهم إلا إذا أنجزت أشغال مهمة – عائقاً في وجه الملاحة. ولكن هذا العائق أقل خطورة مما نعتقد عموماً، وهو أكثر تفضيلا من المراسي المكشوفة كما هو شأن مراسي الدار البيضاء والجديدة وآسفي. وبهذا المعنى فالسفن التي ترسو في ميناء وادي أبي رقراق تنجز مبادلاتها بدقة متناهية، بخلاف ما يكون عليه الأمر مع السفن الراسية في المراسي المكشوفة حيث تكون دائماً في حالة استنفار ما يستدعي إنجاز مهماتها بكل سرعة، إذ مع أقل هجمة من هجمات الرياح تضطر إلى الفرار وبالتالي لا تتمكن، في مثل هذه الظروف، من القيام بالشحن إلا بشكل ناقص»[178].

لكن إذا كان البند السابع من اتفاقية 1856 التجارية ؛ بتحديده التسعيرة الجمركية على السلع الواردة في عشرة في المائة من تقويمها بالمال وبتحديد التسعيرة على الصادرات بحسب ما سطر في التقييد[179]، قد وضع حداً للسلاح الجمركي الذي كان في يد المخزن وبالتالي وضع حد للامتياز الذي كان يستفيد منه مرسى العدوتين، فإن التطور الذي عرفته الملاحة البحرية باعتمادها السفن البخارية ذات الحمولة الكبيرة بدل السفن الشراعية عجل بزحزحة مكانة مرسى العدوتين وكذا مكانة مرسى تطوان بصفته هو الآخر من المراسي النهرية، وذلك مقابل التألق التدريجي لموانئ الدار البيضاء وطنجة والجديدة، فضلا عن ميناء الصويرة الذي كان دائماً متألقا.

وعلة ذلك أن الركامات الرملية المتجمعة في حلق الوادي، كانت تقلص من عمق المياه عند مدخله إلى حدود مترين ونصف متر خصوصاً في فترات الجزر، ومن ثمة بات من المستحيل على السفن البخارية – المسماة في الوثائق بمراكب النار –

(178) تقرير أوكست بوميي بتاريخ 19 مارس 1855 : Carton : 106, Nantes.
وما أضافه بوميي في تقريره أن ما أثار انتباهه، عند وصوله إلى الرباط، ليس الحاجز الرملي وإنما نقص الخدمات والتدبير السيء لمصلحة المرسى، حيث يقول : «يوجد في المرسى حوالي مائة بحري مكلفين بتفريغ وشحن السفن. ولكن عندما يتعلق الأمر بخروج أو دخول سفينة إلى المرسى فإن رايس المرسى لا يتمكن أبداً من تجميع أكثر من اثني عشر بحرياً إلا بعد ساعات من البحث وبواسطة ضربات العصا» !

(179) انظر : دورية الوثائق، ج. 2، ص. 205-208.

اجتياز مدخل الوادي. والحال أنها كانت تظل راسية في «الترسية» (أي فم الوادي) منتظرة مجيء قوارب البحرية لإنجاز عمليات التفريغ والشحن. غير أنه في فصل الشتاء ومع هيجان البحر كان يصعب على البحرية بدورهم إنجاز هذه المهمة[180]، عندئذ كان ربابنة السفن يغيرون الاتجاه والذي غالباً ما كان يتم صوب مرسى الدار البيضاء، حيث إمكانية الرسو متوفرة. ومن هذه المدينة كان يوجه نصيب مهم من السلع إلى العدوتين على ظهر الدواب. وشيئاً فشيئاً أصبحت الرباط تابعة تجارياً لمرسى الدار البيضاء وإن ظلت العدوتان، مع ذلك، تزودان باستمرار مرسى الدار البيضاء برئيس المرسى[181]، وأحياناً بعدد من البحرية لباعهم الطويل في هذا المجال.

وابتداءً من العام 1860 لم يعد مرسى العدوتين ميناءَ تجار فاس، إذ أصبح مرسى طنجة هو الذي يقوم بهذه الوظيفة، كما أنهم لم يعودوا يوجهون إلى المرسى سوى جزء ضئيل من البلغة قصد التصدير[182] بواسطة السفن الشراعية.

ولقد كان من نتيجة هذا الانقلاب الذي وقع في وسائل النقل البحري أن فقدت الرباط إشعاعها وكذا الجاذبية التي كانت تمارسها على عدد من القبائل التي كانت تدور في فلكها بخاصة منها قبيلة زعير وقبيلة زمور حيث أصبح سوقهما المفضل هو مرسى الدار البيضاء.

ماذا تقول الأرقام التقديرية في خصوص المكانة التي أصبح يحتلها مرسى العدوتين، سواء بالنسبة للمبادلات التجارية الإجمالية أو بالنسبة لمبادلات كل مرسى على حدة ؟

---

(180) كان هذا المشكل مثار شكاوى واحتجاجات مستمرة من قبل القناصل، وكان الأمناء ورئيس المرسى يررون امتناع خروج القوارب إلى الترسية بهيجان البحر وما فيه من الضرر، سواء بالنسبة للقوارب وعددها محدود (ست قوارب) أو بالنسبة للبحرية.

(181) كانت العادة في رئيس مرسى الدار البيضاء، أن يكون عاماً رباطياً وعاماً سلاوياً وعندما كان يقع خلل في هذا النظام كان يرفع الأمر إلى السلطان للبث فيه وحسمه وذلك على أساس العودة إلى العادة. انظر على سبيل المثال ملخص رسالة موجهة إلى القائد السويسي بتاريخ 10 قعدة 17/1308 يونيو 1891، الكناش 468، خ. ح، ص. 52.

(182) J.L. Miège, op. cit, T. 3, p. 52.

بالاستناد إلى الأرقام الواردة في الجدول الثامن والأربعين[183] يتبين أنه على امتداد ثمان سنوات (1860-1867) كان نصيب المرسى من التجارة البحرية الإجمالية يتراوح بين 9,56 في المائة، كأعلى نسبة سجلت في العام 1863، و4 في المائة، كأدنى نسبة سجلت في العام 1867. ولقد ظل الوضع على هذا الحال على الأقل إلى منتصف الثمانينات، حيث سجل مييج في هذا الخصوص أن الميناء عرف انتعاشاً جزئياً من العام 1885 إلى العام 1893 بسبب استفادته من خط بحري ثابت ومنتظم مع جبل طارق بواسطة شركة مرسي (Merseiy) التي خصصت مركباً شراعياً صغيراً قادراً على تجاوز عائق الحاجز الرملي، إلا أن نصيبه من المبادلات التجارية الإجمالية ظلت مع ذلك محدودة : من 6 في المائة في العام 1888 إلى 10,5 في المائة في العام1894[184]، لتنخفض بعد ذلك إلى 5,2 في المائة في العام 1899 كما يتضح من الجدول التاسع والأربعين[185]، وإلى 5 في المائة في العام 1903، ليرتفع إلى 9,34 في المائة في العام 1907 كما هو مثبت في الجدول الخمسين[186].

(183) ركبنا هذا الجدول بالاستناد إلى نفس المؤلف أعلاه ونفس الكتاب (المغرب وأوربا) ج. 2، ص. 501 في ما يخص السنوات الممتدة من 1860 إلى 1867، وج. 3، ص. 237 في ما يخص السنوات الممتدة من 1869 إلى 1877 وص. 412 في ما يخص الأعوام الممتدة من 1878 إلى 1883، هذا بالنسبة للتجارة الإجمالية، أما بالنسبة لنصيب تجارة مرسى العدوتين من العام 1860 إلى العام 1873 فقد اعتمدنا على كتاب (Documents..., op. cit, p. 227) لنفس المؤلف.

وبالنسبة للتجارة الإجمالية لسنتي 1897 و1898 فقد استندنا إلى :

Augustin Bernard, Le commerce au Maroc, in **Revue générale des sciences**, 1903, p. 138 et 142.

وبالنسبة لواردات وصادرات العدوتين خلال سنتي 1897 و1898 فقد اعتمدنا على تقرير القنصل الفرنسي أنطوان دوكور (A. Ducors) المؤرخ في 20 أكتوبر 1899 : Carton : 1108, Nantes

وبالنسبة لكل أرقام سنة 1903 : B.C.A.F, R.C, 1906, pp. 64-65

وبالنسبة، أخيراً، لصادرات المرسى خلال العام 1878 : Carton : 1104, Nantes

وقد أضفنا إلى جانب كل هذه الاحصائيات خانة خاصة بالنسب المئوية لتجارة المرسى إن من جهة الواردات أو الصادرات أو الإجمالية.

(184) J.L. Miège, Le Maroc..., op. cit, T. 4, p. 376, Note 5

(185) أقمناه بالاعتماد على : A. Bernard, op. cit, p. 140

(186) أقمناه بالاعتماد على : B.C.A.F, R.C, 1908, pp. 146-147

وقد أضفنا إليه الخانة الخاصة بالنسب المئوية.

ونشير هاهنا إلى أن الرقم المتعلق بواردات مرسى العدوتين – وهو 4.178.607 – وقع في شأنه خطأ مطبعي. فلما قمنا بإعادة جمع واردات وصادرات المرسى تبين لنا أن هناك خللاكبيراً، مما ترتب عليه القيام من جديد بجمع واردات كل دولة على حدة، عندئذ حصلنا على الرقم الصحيح وهو المثبت في الخانة (4.718.607 ف).

الجدول 48 : التجارة الإجمالية لمراسي المغرب الشمالية ونصيب مرسى العدوتين من هذه التجارة بين العام 1860 والعام 1903 (بالفرنكات)

السنوات	التجارة الإجمالية لمراسي المغرب			نصيب تجارة مرسى العدوتين (خلال نفس السنوات)					
	الواردات	الصادرات	المجموع	الواردات	الصادرات	المجموع	السنة المئوية		
							الواردات	الصادرات	الإجمالية
1860	19 018 015	17 803 025	36 821 040	862 200	1 533 000	2 395 200	4.5	8.6	6.5
1861	25 555 830	20 194 850	45 747 680	2 650 000	1 615 000	4 265 000	10.3	8	9.32
1862	30 006 370	21 882 213	51 880 588	2 915 500	1 237 650	3 753 150	9.7	5.65	7.23
1863	25 809 351	24 393 146	50 202 497	2 918 391	1 885 917	4 804 228	11.3	7.7	9.56
1864	20 273 248	22 131 576	42 405 824	1 823 774	1 830 628	3 654 402	9	8.3	8.6
1865	29 990 688	25 553 381	52 544 069	1 430 956	1 166 583	2 597 539	5.3	4.5	5
1866	25 976 941	26 183 259	52 160 194	1 202 611	1 329 753	2 531 364	4.6	5	4.8
1867	23 450 075	20 235 400	43 685 475	698 292	962 564	1 760 856	3	4.7	4
1869	المعدل الإجمالي خلال سنوات 1867		36 100 000	869 525	670 350	1 539 875			
1870	و1868 و1869 و1870			604 575	1 258 403	1 862 978			
1871	19 684 000	23 017 000	42 701 000	884 232	1 006 225	1 890 457	4.49	4.37	4.42
1873	21 026 000	39 157 000	60 183 000	1 614 030	951 710	2 565 740	7.67	2.43	4.26
1877	27 283 000	30 615 000	57 923 000						
1878	22 463 000	17 459 000	39 923 000		861 942			4.93	
1879	21 989 000	12 261 000	34 250 000						
1880	18 248 000	16 190 000	34 438 000						
1883	21 080 000	15 957 000	37 044 000						
1897	30 832 000	22 850 000	53 682 000	2 847 120	1 242 974	4 090 094	9.23	5.43	7.61
1898	30 261 000	28 031 000	58 292 000	2 808 721	1 820 080	4 628 801	9.28	6.49	7.9
1903	62 435 489	36 568 396	99 003 858	4 330 771	629 996	4 960 767	6.93	1.72	5

الجدول 49 : التجارة الإجمالية لمراسي المغرب الثمانية ونصيب كل مرسى
في العام 1899 (بالفرنكات)

المراسي	الواردات	الصادرات	المجموع	النسبة المئوية		
				الواردات	الصادرات	الإجمالية
طنجة	7 450 000	8 231 000	15 681 000	%21.6	%27.6	%24.4
الصويرة	5 610 000	7 889 000	13 499 000	16.3	26.5	21
الدار البيضاء	5 307 000	4 995 000	10 302 000	15.4	16.7	16
الجديدة	4 996 000	4 800 000	9 796 000	14.5	16.1	15.2
العرائش	5 056 000	1 556 000	6 612 000	14.7	5.2	10.3
آسفي	2 169 000	1 611 000	3 780 000	6.3	5.4	5.9
العدوتين	2 736 000	540 000	3 276 000	7.95	1.8	5.2
تطوان	1 073 000	158 000	1 231 000	3.1	0.53	1.9
المجموع	34 397 000	29 780 000	64 177 000	99.9	99.8	99.9

الجدول 50 : التجارة الإجمالية لمراسي المغرب الثمانية ونصيب كل مرسى
في العام 1907 (بالفرنكات)

المراسي	الواردات	الصادرات	المجموع	النسبة المئوية		
				الواردات	الصادرات	الإجمالية
الصويرة	5 049 413	6 556 645	11 606 058	% 14.11	%22.52	%18
طنجة	7 000 398	4 495 342	11 495 740	19.57	15.44	17.7
الدار البيضاء	4 594 727	4 673 941	9 268 668	12.84	16	14.3
العرائش	5 320 510	3 205 652	8 526 162	14.87	11	13
الجديدة	4 438 169	3 978 912	8 417 072	12.4	13.67	13
آسفي	3 469 635	4 606 733	8 076 368	9.7	15.82	12.5
العدوتين	4 718 607	1 400 243	6 118 850	11.68	4.8	9.43
تطوان	1 170 190	186 234	1 350 424	3.27	0.63	2
المجموع	35 761 640	29 103 720	64 865 342	99.7	99.88	99.6

والواقع أن الذي كان يرفع هذه النسبة الإجمالية هو نصيب الواردات. فعلى امتداد كل السنوات الواردة في الجداول 48 و49 و50، وباستثناء سنة 1860 التي فاق فيها نصيب الصادرات نصيب الواردات بحوالي الضعف، باستثناء هذه السنة فإن نصيب الواردات كان دائماً يفوق نصيب الصادرات بدرجات متباينة. وقد بلغ التباين مداه مع نهاية القرن التاسع وبداية القرن العشرين : 7,9 في المائة من الواردات مقابل 1,8 في المائة من الصادرات في العام 1899 و6,93% مقابل 1,72% في العام 1903 و11,68% مقابل 4,8% في العام 1907.

أما عن المكانة التي كان يحتلها المرسى في الترتيب العام مقارنة مع باقي المراسي فالأمر يستدعي بعض الإيضاح. فإذا انطلقنا من نتائج نسب المبادلات الإجمالية فإن ترتيبه كان يقع في الصف السابع، حيث يأتي مرسى تطوان في الصف الأخير. أما إذا انطلقنا فقط من نسبة الواردات ففي هذه الحالة فإن ترتيبه يأتي في الصف السادس مقابل نزول مرسى آسفي إلى الصف السادس. ذلك ما كان عليه الوضع سنة 1899 (انظر الجدول 49) وسنة 1903[187]. وفي العام 1907 تفوقت وارداته أيضا على واردات مرسى الجديدة بل وعلى واردات مرسى الدار البيضاء نفسها. وكانت تلك حالة استثنائية. فالكبوة التي عرفها مرسى المدينة خلال هذه السنة كانت حالة عابرة وارتبطت – كما يجب أن يكون واضحاً – بأحداث الشاوية والدار البيضاء.

(187) بلغت واردات مرسى آسفي في العام 1903 : 3.53.000 فرنك والصادرات : 3.426.000، أي ما مجموعه 6.956.750 فرنكاً. أما بالنسبة لمرسى تطوان الذي كان يحتل دائماً الصف الأخير فقد بلغت وارداته خلال نفس السنة 1.193.620 فرنكاً والصادرات 251.110 فرنكاً، أي ما مجموعه 1.544.730 فرنكاً. انظر : B.C.A.F, r.c, 1906, pp. 64-65

وفي ما يخص، أخيراً، الترتيب العام لبقية المراسي نشير، إجمالا، إلى أن مرسى الصويرة ظل على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر محافظاً على تألقه وصدارته. إلا أنه في الآن ذاته، تعرض لمنافسة قوية من قبل ثلاثة موانئ أساسية : طنجة أولا، والدار البيضاء ثانياً، والجديدة ثالثاً. لتتأكد زعامة مرسى الدار البيضاء بشكل تدريجي منذ العام 1891[188]. وبصفة قطعية ابتداءً من العام 1908[189]، بعد كبوة 1907.

2- المبادلات التجارية

أ) المبادلات الإجمالية والدول المهيمنة عليها

لئن سبق أن سجلنا أعلاه أن تجارة مرسى العدوتين عرفت انتكاسة على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر فإن هذا لا يعني أبداً أن مبادلات المرسى تقلصت عما كانت عليه قبل 1850، بل إنها سجلت بدورها نمواً ملحوظاً إلا أنه ظل محدوداً وهزيلا مقارنة مع النمو الذي شهدته بقية المراسي (باستثناء تطوان).

(188) تمكن مرسى الدار البيضاء في هذه السنة (1891) أن يفرض نفسه، لأول مرة، في الصف الأول حيث شكلت مبادلاته الإجمالية 26 في المائة.

J.L. Miège, Le Maroc..., op. cit, T. 4, p. 377.

(189) كان ترتيب الموانئ المغربية على مستوى التجارة الإجمالية في العام 1908 كالآتي :

المراسي	التجارة الإجمالية (بالفرنكات)	%
الدار البيضاء	19.018.134	20
الصويرة	14.535.399	15,1
الجديدة	14.160.112	14,8
طنجة	13.803.751	14,5
العرائش	12.3455.953	13
آسفي	11.953.662	12,6
العدوتين	8.048.167	8,6
تطوان	1.391.771	1,46
المجموع	**95.106.949**	

المصدر : Charles René - Leclerc. - **La situation économique du Maroc en 1908**, in **bulletin trimestriel de La société de géographie et d'archéologie d'oran**, 32ème année, TXXIX. Décembre 1909, p. 539.

وكما هو معلوم فمنذ فتح السوق المغربية في العام 1856 ارتفعت وتيرة نمو حجم المبادلات، غير أنها خصوصاً في جانبها المتعلق بالصادرات، ظلت تخضع لإكراهات المناخ وتوابعه. وكان لهذا المعطى امتدادات على مستوى الواردات، علاوة على الظرفيات الأوربية. فمع سيادة الجفاف الطويل، وما كان يرافقه من مجاعات وأوبئة وقلاقل اجتماعية في أحواز المدن، كانت المبادلات تتقلص إلى حد كبير. وهو ما وقع بشكل خاص في سنوات العجاف الشهيرة التي ألمّت بالبلاد خلال أعوام 1867 و1868 و1869 وعلى امتداد خمس سنوات متوالية بدءاً من العام 1878 إلى العام 1883، وأخيراً وليس آخراً سنة 1895[190].

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن مبادلات مرسى العدوتين – إسوة بما كان عليه الآمر في باقي المراسي – ظلت على امتداد القرن التاسع عشر وإلى حدود نهاية ثمانينيات نفس القرن محتكرة من قبل دولتين هما بريطانيا وفرنسا. ففيما كانت الأولى تهيمن على الواردات كانت الثانية تهيمن على الصادرات. وفي هذا السياق، وبهدف تحديد نصيب كل دولة من هذه المبادلات، قمنا بإنجاز ثلاثة جداول، هي الجدول الواحد والخمسون –أ–[191] والجدول 51 –ب–[192] والجدول 51 –ج–[193] وقد رقمناها بهذا الترقيم لأنها تشكل، في الواقع، جدولا واحداً متسلسلا ومتكاملا.

---

(190) انظر الجدول 48 سابق الذكر والجدول 51 –ب– آتي الذكر المشار إلى مصدره في الهامش 193.

(191) أقمناه بالاستناد إلى تقرير القنصل الفرنسي أوكست بوميي (A. Beaumier) حول تجارة مرسى العدوتين بتاريخ 15 مارس 1865 : Carton : 107 ; Nantes.

(192) ركبناه بالاستناد إلى الأعداد التالية من جريدة «المغرب الأقصى» (التي كانت تطبع في طنجة) : العدد 243، السنة الخامسة بتاريخ 18 شتنبر 1887 بالنسبة لإحصاءي 1885 و1886 ؛ والعدد 295، السنة السادسة بتاريخ 16 شتنبر 1888 بالنسبة لإحصاء 1887 ؛ والعدد 352، السنة السابعة بتاريخ 20 أكتوبر 1889 بالنسبة لإحصاء 1888 ؛ والعدد 407، السنة الثامنة بتاريخ 9 نونبر 1890 بالنسبة لإحصاء 1889 ؛ والعدد 464، السنة التاسعة بتاريخ 13 دجنبر 1891 بالنسبة لإحصاء 1890 ؛ والعدد 572 بتاريخ 6 يناير 1894 بالنسبة لإحصاءي 1892 و1893 ؛ والعدد 724 بتاريخ 5 دجنبر 1896 بالنسبة لإحصاءي 1894 و1895.

(193) ركبناه بالاستناد إلى المصادر المشار إلى بعضها في الهامش 183 (سنوات 1897 و1898 و1903) ومصدر الهامش 185 (عن سنة 1899) ومصدر الهامش 186 (عن سنة 1907). وبالنسبة، أخيراً، لسنة 1904 انظر : B.C.A.F, 1905, p. 415. =

وهكذا إذا انطلقنا من الجدول 51 –أ– فإننا نلاحظ للوهلة الأولى أن كل مبادلات المرسى كانت تتم مع بريطانيا وفرنسا مع هيمنة تكاد تكون كلية لبريطانيا على مستوى الواردات. غير أن فرنسا كانت تعدل ميزان هذا الفارق بهيمنتها النسبية على الصادرات. وباستثناء سنة 1858 التي تدنّت فيها النسبة إلى 22,9 في المئة – حيث سنعود إلى توضيح ذلك في عنصر الصادرات – فإن هيمنتها على الصادرات كان يتراوح على العموم بين 73 في المائة كأعلى نسبة سجلت في العام 1861 و47,3 في المائة كأدنى نسبة سجلت في العام 1864. وعلة ذلك، بناءً على تقرير بوميي، أن بعض السفن المحملة بالصوف في اتجاه مرسيلية سافرت عبر طريق جبل طارق، ومن ثمة سجلت سلعها على أساس أنها من نصيب بريطانيا[194].

وبالنسبة لنصيبها من واردات المرسى فإنه لم يتجاوز، في أعلى مستوياته، سقف 30 في المائة، وذلك خلال سنتي 1855 و1856، لينخفض إلى 19,3 في المائة في العام 1857، ثم إلى 9,3 في المائة سنة 1860 ثم إلى لا شيء على امتداد السنوات الأربع الباقية (1864-1861).

وفي هذا الخصوص أشار بوميي في تقريره إلى أن هذا الفراغ لا يعني أن السلع الفرنسية غابت نهائياً عن أسواق العدوتين، بل فقط وقع تحول في طريق المواصلات البحرية بين فرنسا ومرسى العدوتين. فالسلع الفرنسية التي كانت تفد من قبل مباشرة من مرسيلية أضحت خلال هذه السنوات الأربع تجلب من مخازن جبل طارق، وذلك بسبب أن التجار وجدوا في استئجار السفن الشراعية من هذا الميناء امتيازاً أفضل من الاعتماد على السفن البخارية المرسيلية.

والخلاصة، يضيف بوميي في تقريره، أن معدل تجارة مرسى العدوتين الإجمالية خلال هذه السنوات العشر التي يغطيها الجدول هو ثلاثة ملايين فرنك، حوالي الثلث لصالح فرنسا وما يزيد بقليل عن الثلثين لصالح بريطانيا.

= وقد أضفنا إلى جانب ذلك النسب المئوية سواء بالنسبة للواردات أو الصادرات.
ونشير إلى أنه بالنسبة لسنة 1904 لم يتم احتساب مداخيل واردات المساحلة المقدرة بـ 852500 فرنك. وإذا احتسبناها فإن رقم الواردات يرتفع إلى 7.015.600 فرنك. كما نشير في الآن ذاته إلى أن النقود العينية سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات لم تكن بدورها تحتسب.

(194) أشير إلى هذا التقرير في الهامش 191.

الجدول 51 ـ أ ـ التجارة الإجمالية لمرسى العدوتين من العام 1855 إلى العام 1864 ونصيب فرنسا وبريطانيا من هذه التجارة (بالفرنكات)

السنوات	واردات وصادرات مرسى العدوتين			نصيب فرنسا من			نصيب بريطانيا من الواردات والصادرات	مجموع نصيب فرنسا وبريطانيا من الواردات والصادرات
	الواردات	الصادرات	المجموع	الواردات	الصادرات	المجموع		
1855	1 445 123	599 420	2 044 543	340 633	398 700	829 333	1 215 210	2 044 543
1856	2 167 597	997 268	3 164 865	612 061	716 014	1 328 075	1 836 790	3 164 865
1857	2 294 950	1 863 515	4 158 465	443 400	1 231 515	1 674 915	2 483 550	4 158 465
1858	1 196 820	587 544	1 784 364	7200	134 668	141 868	1 642 496	1 784 364
1859	590 000	482 359	1 072 359				1 072 359	1 072 359
1860	862 200	1 533 000	2 395 200	80 200	838 500	918 700	1 476 500	2 395 200
1861	2 650 000	1 615 000	4 265 000		1 177 350	1 177 350	3 087 650	4 265 000
1862	2 515 000	1 237 500	3 752 500		653 570	653 570	3 098 930	3 752 500
1863	2 789 500	1 763 750	4 553 250		1 110 160	1 110 160	3 443 090	4 553 250
1864	1 809 300	1 864 725	3 674 025		882 466	882 466	2 791 559	3 674 025

إذا انتقلنا إلى الجدول 51 –ب– فأول ما يلاحظ أنه إلى حدود متم العام 1890 كانت الهيمنة البريطانية والفرنسية ما تزال قائمة، تماماً كما كان الوضع في السابق، مع تذبذبات من سنة لأخرى لم تحدث أي خلل كبير في المعادلة، هذا فضلا عن حضور خجول لدول أخرى لا وزن لتجارتها. لكن ابتداءً من العام 1891 – أي بعد مرور سنة على توقيع الاتفاقية التجارية بين المغرب وألمانيا[195] وكذا مرور سنة على تأسيس خط ملاحة شركة أطلس لينيي (Atlas Linie) التي أصبحت تنظم على رأس كل ثلاثة أسابيع رحلة من ميناء هامبورك نحو المراسي المغربية –[196] بات من الضروري الإشارة إلى ألمانيا كدولة صناعية فرضت وجودها في مرسى العدوتين إلى جانب الدولتين التقليديتين خصوصاً في جانب واردات المرسى رغم أن النسبة المئوية – من هذه الواردات – لم تتجاوز 6 في المائة.

لكن بعد سنتين على هذا التاريخ (1893) ارتفعت النسبة إلى 20 في المائة، وفي السنة الموالية تفوقت على فرنسا : 29,8 في المائة مقابل 22,5 في المائة، وحتى على مستوى التجارة الإجمالية فإن الفارق أضحى محدوداً : 28,6 في المائة لفائدة فرنسا مقابل 25,5 في المائة لفائدة خصمها اللدود.

كيف تطورت الأمور بعد هذا التاريخ ؟

بعد كبوة 1895 – التي ترافقت مع سنة خصاص شديد الوطأة على تجارة مرسى العدوتين، وبصفة خاصة على مستوى الصادرات – حققت ألمانيا لسنتين متواليتين (1897-1898)، كما يتضح من الجدول 51 –ج– انتصاراً مشهوداً على مستوى صادرات المرسى، حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة 42 في المائة، مقابل تقهقر فرنسا إلى المرتبة الثانية وبريطانيا إلى المرتبة الثالثة. غير أنه على مستوى التجارة الإجمالية، ظلت بريطانيا تتزعم طليعة الترتيب بنسبة 43,2 في المائة في العام 1897 و40,6 في المائة في العام 1898، ويليها فرنسا بنسبة 35,2 في المائة و32 في المائة، مقابل

(195) حول نص هذه الاتفاقية انظر :

E. Rouard de card, **Les traités de commerce conclus par le Maroc avec Les puissances Etrangères**, Paris, 1907, pp. 72-79

(196) حول شركة أطلس لينيي انظر : P. Guillen, op. cit, pp. 372-377.

الجدول 51 ـ ب ـ التجارة الإجمالية لمرسى العدوتين من العام 1885 إلى العام 1895 ونصيب فرنسا وبريطانيا وألمانيا من هذه التجارة (بالجنيه الإسترليني)

السنوات	واردات وصادرات مرسى العدوتين			نصيب بريطانيا			نصيب فرنسا			ألمانيا ودول أخرى	
	الواردات	الصادرات	المجموع	الواردات	الصادرات	المجموع	الواردات	الصادرات	المجموع	الواردات	الصادرات
1885	126 361	42 479	168 840	103 193	21 801	124 994	19 968	20 663	40 631	3 200	15
1886	97 906	43 679	132 585	68 664	17 052	85 716	28 335	17 254	45 589	907	373
1887	133 135	49 245	162 410	86 886	25 609	112 495	26 204	23 552	49 756	45	114
1888	127 689	28 060	155 749	94 277	18 944	113 221	32 848	8 902	41 750	564	214
1889	126 819	69 503	196 322	86 945	32 926	119 871	32 811	35 238	60 049	7 063	1 339
1890	140 856	52 802	193 658	107 433	35 324	142 757	32 234	17 123	49 357	1189	533
										ألمانيا	دول أخرى
										الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
1891	164 372	49 850	214 222	101 590	12 523	114 113	51 545	34 537	86 082	9 997	1 664	1 240	1 126
1892	192 931	28 967	221 898	121 863	11 049	132 912	47 901	17 095	64 996	21 705	669	1 462	154
1893	161 311	34 579	195 890	90 926	10 266	101 192	35 738	23 453	59 191	33 323	606	1 324	254
1894	169 838	36 493	206 331	79 841	11 735	91 576	38 248	20 858	59 106	50 662	1 875	1 087	25
1895	167 362	28 093	195 455	93 805	8 570	102 375	50 698	10 221	60 919	19 334	4 985	3 525	4 318

الجدول 51 - ج - التجارة الإجمالية لمرسى العدوتين من العام 1897 إلى العام 1907 ونصيب فرنسيا وبريطانيا وألمانيا وبقية الدول (بالفرنكات)

الواردات نصيب كل دولة	1897	النسبة المئوية	1898	النسبة المئوية	1899	النسبة المئوية	1903	النسبة المئوية	1904	النسبة المئوية	1907	النسبة المئوية
بريطانيا	1 492 835	52.43	1 382 760	49.23	1 318 000	48.2	2 353 164	53.33	2 960 000	48	2 078 167	44
فرنسا	999 027	35	934 814	33.28	990 000	36.2	1 587 337	36.65	2 594 925	42	2 257 093	47.83
ألمانيا	341 388	12	789 772	17.43	426 000	15.6	219 345	5	603 250	9.8	254 244	5.38
دول مختلفة	13 870	0.48	1 3 75	0.04			9 100	0.2	4 935	0.8	61 355	1.3
بلجيكا							161 825	3.73			67 748	1.43
المجموع	2 847 120	99.9	2 808 721	99.9	2 734 000	100	4 330 771	99	6 163 100	99.8	4 718 607	99.9
الصادرات نصيب كل دولة	**1897**	**النسبة المئوية**	**1898**	**النسبة المئوية**	**1899**	**النسبة المئوية**	**1903**	**النسبة المئوية**	**1904**	**النسبة المئوية**	**1907**	**النسبة المئوية**
فرنسا	442 962	35.63	552 790	30.37	430 000	79.62	490 636	77.87	218 925	51.15	982 675	70.17
ألمانيا	523 077	42	764 815	42	36 000	6.66	67 760	10.75	157 250	37	204 125	14.57
بريطانيا	276 085	22.2	496 805	27.3	68 000	12.6	64 310	10.2	39 500	9.3	102 104	7.29
إسبانيا	830	0.06	5 670	0.3	6 000	1.1	7 290	1.15	8 875	2	12 615	0.9
البرتغال											4 722	0.33
مصر											91 637	6.54
إيطاليا											2 365	0.16
المجموع	1 242 974	99.5	1 820 080	99.7	540 000	99.99	629 996	99.99	424 500	99.5	1 400 243	99.7
مجموع الواردات والصادرات	4 090 094		4 628 801		3 274 000		4 960 767		6 587 600		6 118 850	

– خلال نفس السنتين – 21 في المائة و27 في المائة لصالح ألمانيا. وقد ظل الوضع على هذا الترتيب مع تدن ملحوظ في النسب التي حققتها ألمانيا مقارنة مع نسب الدولتين الأخريين، سواء على مستوى الواردات أو الصادرات وذلك إلى حدود العام 1907. ففي هذه السنة تفوقت فرنسا على بريطانيا على مستوى واردات المرسى (باعتبار أنها كانت متفوقة من جهة صادراته)، ومن ثمة احتلت الصف الأول بمعدل إجمالي بلغ 52,9 في المائة مقابل 34,6 لفائدة بريطانيا و7,5 لمصلحة ألمانيا. وهذا التفوق الذي حققته فرنسا يعني أن المغرب بات، فعلا، من نصيبها إثر تسوية 1904 التي تمّ فيها تقسيم الغنائم بين بريطانيا وفرنسا في ما سمي بـ «الاتفاق الودي» !

ب) الصادرات

*** الصوف**

شكلت الصوف بصنفيها المغسول وغير المغسول، على امتداد القرن التاسع عشر أهم مادة تصديرية لمرسى العدوتين، إذ أن نصيبها كان يتجاوز أحياناً 80 في المائة من مجموع صادرات المرسى (انظر الجدول 52). وكانت حصة الأسد من هذه الأصواف المصدرة تتكون من الأصواف غير المغسولة خصوصاً الصنف المسمى بـ «العبودية»، حيث كان موسم الشراء يمتد من شهر أبريل إلى شهر يونيو. أما بالنسبة لموسم شراء الصوف المغسولة فكان يمتد من شهر يناير إلى شهر شتنبر. وتتوقف الأشرية من شهر أكتوبر إلى شهر دجنبر[197].

ولقد عرفت هذه المادة على امتداد القرن المذكور عدة تقلبات. سواء على مستوى المقادير المصدرة أو على مستوى الأسعار أو على مستوى الدول المستوردة.

---

(197) تقرير القنصل الفرنسي أنطوان دوكور بتاريخ 28 فبراير 1895 : Carton : 1105, Nantes
كان شراء الصوف من قبل التجار الأجانب ووكلائهم يتم مباشرة مع مربي الغنم قبل وصولها إلى أسواق المدن. وفي الغالب كانت الأشرية بالنسبة للصوف غير المغسولة تبتدئ منذ الأيام من شهر يناير وهي على ظهور الغنم قبل قصها، حيث يتم تقديم تسبيق للفلاحين، وهو نفس النهج المتبع أيضاً في شراء الحبوب، أي شراؤها «وهي ما تزال واقفة على سيقانها».
نفس التقرير أعلاه.

الجدول 52 : نصيب الصوف من بين صادرات مرسى العدوتين بين العام 1849 والعام 1899 ونصيب فرنسا وبريطانيا ثم ألمانيا من هذه المادة (بالفرنكات)

السنوات	الصادرات	نصيب الصوف من الصادرات	النسبة المئوية	نصيب فرنسا (من الصوف)	النسبة المئوية	نصيب بريطانيا	النسبة المئوية	نصيب ألمانيا	النسبة المئوية	وثائق نانط c = carton
1849	477 205	268 375	%56	268 375	%100					c : 1078
1854	480 879	398 979	83	376 918	94.5	22 061	5.5			c : 106
1855	599 450	436 800	72.9	395 200	90.5	41 600	9.5			c : 106
1856	997 268	821 922	82.4	696 657	84.7	125 265	15.2			c : 106
1857	1 863 515	1 421 000	76.2	1 161 000	81.7	260 000	18.29			c : 106
1858	587 544	78 504	13.3	55 188	68.5	23 316	31.7	(انظر الهامش 202)		c : 107
1863	1 763 750	1 516 160	85	1 110 160	73.2	406 000	26.8			c : 107
1864	1 864 725	1 563 000	83.8	882 506	56.4	563 600	36			c : 107
1865	1 156 325	853 050	74	393 375	46.1	460 025	53.9			c : 107
1873	951 712	720 100	75.6	188 600	26.2	531 500	73.8			c : 107
1875	1 467 030	1 178 945	80.3	292 320	24.8	886 625	75.2			c : 107
1878	861 942	403 020	46.75	106 230	26.3	296 790	73.6			c : 1104
1897	1 242 974	667 908	53.8	91 248	13.7	181 290	27	395 370	59	c : 107
1898	1 820 080	1 201 210	66	289 710	24	309 900	25.8	601 600	50	c : 1108
1899	586 487			212 480						c : 1105

وهكذا إذا كانت صادرات المرسى من هذه المادة عرفت نمواً متزايداً ابتداءً من العام 1841[198] فإنه في العام 1857 – أي بعد مرور سنة على توقيع اتفاقية 1856 – حققت رقما قياسياً[199]، وقد كان من العواقب المباشرة لهذا التصدير ارتفاع مهول في الأسعار (انظر الجدول 53)[200] ورفقاً بحالة الرعية قام السلطان المولى عبد الرحمان في السنة الموالية (1858) بحظر تصديرها – وهذا ما يفسر ذلك الانهيار المسجل في قيمة الصادرات – وهو نفس الإجراء الذي اتخذه خلفه في العام 1680.

الجدول 53 : معدل أسعار الصوف في أسواق العدوتين بين العام 1854 والعام 1895 (للكيلو غرام وبالفرنك)

السنوات	1854	1855	1856	1857	1858	1863	1864	1865	1875	1876	1878	1879	1895
المغسولة		1	0,95	1,6	0,8	1,8	2	1,96	1,77	1,77	1,47	1,6	1,35
غير المغسولة	0,68	0,8	0,9	1,4	0,77	1,6	1,5	1,56	1,57	1,28	1,08	1,25	0,9
المصادر : وثائق نانط	carton : 106				carton : 107				carton : 1104				c :

(198) تطور حجم صادرات المرسى من مادة الصوف المصدرة إلى فرنسا من العام 1840 إلى العام 1849 كالآتي :

: 1840	1980 قنطاراً	: 1845	7750 قنطاراً
: 1841	" 1420	: 1846	" 6048
		: 1847	" 10221
: 1842	" 1902	: 1848	" 7000
: 1843	" 3772	: 1849	" 10247

تقرير القنصل الفرنسي جول دڤازان (Jules Dvazan) بتاريخ 30 يوليوز 1850 :
Carton : 1078, Nantes.

ونشير إلى أن وزن القنطار كان يساوي 50 كيلغراماً.

(199) بلغ مجموع ما صدره المرسى من الصوف المغسولة وغير المغسولة لفرنسا خلال هذه السنة 821.000 كلغ، قيمة المغسولة 181.000 فرنك وقيمة غير المغسولة 980.000 فرنك. وفي السنة ما قبلها (1856) 755.000 كلغ، قيمة المغسولة 142.000 فرنك وقيمة غير المغسولة 553.000 فرنك : انظر المجموع وكذا نصيب بريطانيا في الجدول 52، نفس المصدر المشار إليه في الخانة الأخيرة من نفس الجدول.

(200) أشار القنصل أوكَست بوميي في تقرير مؤرخ في 15 يناير 1858 إلى أن معدل الأسعار بالنسبة لكل خمسين كيلوغراماً ارتفع من 40 إلى 50 فرنكاً في العام 1855 إلى 70 و80 فرنكاً في نهاية العام 1857 : Carton : 106, Nantes.

وإزاء احتجاج الدور التجارية الأجنبية، وبخاصة منها الدور التجارية المرسيلية، وجه السفير الفرنسي إلى السلطان رسالة يلتمس منه فيها تسريح وسقها. وكان جواب السلطان الموجه إلى أخيه المولى العباس لتبليغه للسفير كما يلي : «وبعد فقد كتب لجانبنا العالي بالله نائب الدولة الفرنصاوية في شأن الصوفة بأن في دوام وسقها منفعة لتجارنا وتجار جنسهم وأن في قطعها تكديراً لهم [...] فأخبره بأن كتابه وصل لجنابنا [...] وبأنا نعرف ما فيها من النفع لبيت المال لكن أمرنا بتثقيفها حين يكمل الأجل الذي حددنا لها لننظر عند ذلك في أمر الضعفاء والمساكين الذي يحتاجون إليها ويصعب عليهم التوصل لها»، وأضافت الرسالة مباشرة، مذكرة بالأسباب التي جعلت والده يأمر بحظر تصديرها في العام 1858 : «وما كان سيدنا رحمه الله قطع وسقها إلا رعياً للضعفاء حيث بلغ سيادته أنهم لا يجدون ما يتسترون به إلا الجراتيل وأنهم يلقطون صوفة موتى المواشي من المزابيل فوسّع عليهم بقطع وسقها لترخص ويتوصلوا منها لما يجعلون على ظهورهم». وختاماً، من باب دحض كل تغليط، نبّهه إلى ما يلي : «وما قيل من أن الرعية لم يحصل لها ضرر فهو صحيح بالنسبة لمن يبيعها فقط، وأما من لا يبيعها وهم الأكثر بكثير فليس كذلك...»[201].

ونتيجة هذا الحظر انخفض سعرها في العام 1858 إلى نصف ما كانت عليه في العام 1857. غير أنه مع رفع الحظر في العام 1861 وارتفاع حجم الصادرات من جديد[202]

---

(201) رسالة من السلطان إلى أخيه مولاي العباس بتاريخ متم صفر 16/1277 شتنبر 1860، أوردها : عبد الرحمان بن زيدان، الإتحاف...، م.س، ج. 5، ص. 418-419.

(202) بلغ حجم الصادرات في العام 1861 بصنفيها المغسول وغير المغسول 1.160.450 كلغ. وفي العام 1863 بصنفيها أيضاً 921.050 كلغ. وفي العام 1864 بالنسبة للمغسولة 890.970 كلغ وغير المغسولة 113.270 كلغ أي ما مجموعه 1.004.240 كلغ بقيمة 1.563.000 فرنك، موزعة كالآتي :
نصيب فرنسا من المغسولة 1072 كلغ بقيمة 2144 فرنكاً وغير المغسولة 586.980 كلغ بقيمة 880.362 فرنكاً. ونصيب بريطانيا من المغسولة 112.200 كلغ بقيمة 224.400 فرنك وغير المغسولة 226.132 كلغ بقيمة 339.200 فرنك. ونصيب الولايات المتحدة الأمريكية (صوب نيويورك) من غير المغسولة 77.928 كلغ بقيمة 257.600 فرنك (ونشير إلى أن هذا الرقم غاب عن الذكر في الجدول 52 الخانة 1864 ليس عن سهو وإنما لضيق الجدول ومن ثم وجب التنبيه) ! هذا فضلا عن 50.000 كلغ كانت ماتزال في حوزة التجار الفرنسيين تنتظر مجيء السفن لشحنها قبل 31 دجنبر 1864. ومعنى هذا أن حجم الصادرات خلال هذه السنة بلغ 1.054.240 كلغ وهو رقم يقترب إلى رقم صادرات العام 1861.
وردت هذه الأرقام ضمن تقرير القنصل بوميي المؤرخ في 15 نونبر 1864 :
Carton : 107, Nantes.

ارتفعت الأسعار مرة أخرى وبلغت أوجها في العام 1864[203] متجاوزة بذلك أسعار العام 1857.

لكن ابتداءً من العام 1865 تعرضت تجارة الصوف المغربية لسلسلة من الأزمات وذلك جراء سنوات الخصاص التي امتدت من العام 1867 إلى العام 1869، ومن جهة أخرى تقلصت الطلبات الأوربية أولا بسبب توقف الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865)، وثانياً لتدفق أصواف أمريكا الجنوبية وأستراليا نحو الأسواق الأوربية[204].

وما يجدر الإشارة إليه هاهنا أنه إلى حدود هذا التاريخ كانت جل صادرات مرسى العدوتين من الصوف محتكرة من قبل الدور التجارية الفرنسية وبخاصة منها الدور المرسيلية وبدرجة ثانوية بعض تجار روان ودونكيرك، وكان يتم توجيهها مباشرة إلى معامل باريس والهاڤر التي كانت تصنع منها الأغطية للجيش الفرنسي[205].

أما نصيب بريطانيا من هذه المادة فقد ظل إلى حدود العام 1856 لا يمثل سوى جزء هزيل، واستمر الوضع على هذا الحال إلى حدود العام 1865 حيث ارتفع نصيبها إلى 54 في المائة. حتى إذا استعادت مادة الصوف بعض حيويتها من جديد مع بداية العقد السابع[206] تأكدت الهيمنة البريطانية بنسبة ثلاثة أرباع مقابل الربع لفائدة

(203) أشار بوميي في التقرير أعلاه إلى أن الأسعار على امتداد العام 1864 ظلت في أسواق العدوتين ثابتة على رقم 200 فرنك لكل مائة كيلوغرام بالنسبة للصوف المغسولة و150 فرنكاً للصوف غير المغسولة (وهو ما يتطابق مع الرقمين الواردين في الجدول 35).
وقد أضاف بوميي في تقريره أنه نتيجة هذا الارتفاع في الأسعار، مضاف إلى ذلك مصاريف عمولة الشراء ورسوم صاكة الديوانة والشحن والنقل المقدرة بـ 40 فرنكاً لكل 100 كلغ للصوف غير المغسولة و65 فرنكاً للصوف المغسولة، فإن أسعار صوف العدوتين المباعة في موانئ مرسيلية وبوردو وروان بلغت في العام 1864 لكل مائة كلغ 190 فرنكاً للصوف غير المغسولة و265 فرنكاً للصوف المغسولة.

(204) J.L. Miège, Le Maroc..., T. 2, p. 523

(205) تقرير القنصل أوكَست بوميي بتاريخ 19 مارس 1855 : Carton : 106, Nantes.

(206) صدّر المغرب في العام 1875 : 4.196.334 كلغ من الصوف بقيمة 7.263.345 فرنكاً، وصدر مرسى العدوتين خلال نفس السنة 742.391 كلغ بقيمة 1.178.945 فرنكاً. ومعنى هذا أن نصيب المرسى هو 17,7 على مستوى الحجم و16,23 على مستوى القيمة النقدية.
انظر بالنسبة للرقم الأول : J.L. Miège, op. cit, T. 3n p. 240, Note : 1.
وبالنسبة للرقم الثاني مصدر سنة 1875، الجدول 52.

فرنسا (انظر الجدول 52). وعلة ذلك، حسب تقرير القنصل البريطاني وايط، هو الركود الكبير الذي تعرضت له الصناعة الفرنسية، هذا فضلا عن ارتفاع أسعار الصوف في الأسواق البريطانية[207]. وكانت أهم المدن المستوردة لهذه المادة مدينتي ليڤربول ولندن وذلك لحساب شركات يويكشير[208].

إلا أن الهيمنة البريطانية لم تعمر طويلا، إذ مع بداية العقد التاسع استعادت فرنسا موقعها السابق وإن بدرجة أقل مما كان عليه الوضع قبل 1864 (انظر الجدول 51 – ب– خانة الصادرات)، وقد تزامن ذلك مع تدن ملموس في أسعار الصوف المغربية. ونتيجة هذا المعطى، وبهدف تغذية الصناعة الألمانية بهذه المادة الحيوية التي كانت تعد من بين أهم صادرات المغرب، اكتسحت الدور التجارية الألمانية خصوصاً منها دور بريم وهامبورك، أسواق البلد وتمكنت – كما يتضح من الجدول 52 – من تحقيق تفوق كبير لمدة سنتين متواليتين (1897 و1898) على دور مرسيلية وليڤربول ولندن، وهو نفس التفوق الذي حققته في موانئ أخرى[209]، علماً أن مرسى الدار البيضاء كان يصدر ما يزيد على نصف صادرات صوف المغرب، ويليه مرسى العدوتين بما يناهز عشرين في المائة[210].

*** بقية الصادرات**

أما بقية قيمة مواد صادرات المرسى، كما يلاحظ من الجدولين الرابع والخمسين[211] والخامس والخمسين[212]، فلقد كانت – وهذا من تحصيل الحاصل – هزيلة، ويمكن تصنيفها كالآتي :

(207) خالد بن الصغير، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر** (1856-1886) منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 34، ص. 251-252.

(208) J.L. Miège, Le Maroc..., T. 3, p. 241, Npte 6.

(209) انظر : P. Guillen, op. cit, pp. 451-453.

(210) انظر الهامش 206.

(211) سطرناه بالاستناد إلى وثائق نانط : كارتون (carton) 106 بالنسبة لسنة 1854 وكارتون 107 بالنسبة لسنتي 1858 و1865 وكارتون 1104 بالنسبة لسنوات 1873 و1875 و1878.
ونشير إلى أنه بإضافة مجموع قيمة هذه الصادرات إلى مجموع نصيب الصوف المشار إليه في الجدول 52 نحصل على المجموع العام لصادرات كل سنة والذي على أساسه استنتجنا بعض النسب المائوية.
أما بالنسبة لسنتي 1897 و1898 فقد استندنا إلى كارتون 1108 وهو ناقص لا يغطي كل المواد المصدرة علماً أن المعطيات المتعلقة بمادة الصوف سبق توظيفها في الجدول 52.

(212) أقمناه بالاستناد إلى جريدة «المغرب الأقصى» العدد 724 بتاريخ 5 دجنبر 1896 (ولقد سبق أن أشرنا إليها في الهامش 192).

أولا، المنسوجات الصوفية ممثلة في الزرابي والبطانيات والحنابل والحياك والجلاليب والبرانس. وكانت في بعض السنوات تحتل مرتبة متميزة : 12 في المائة من صادرات المرسى في العام 1865 و18,9 في المائة في العام 1878 و30,7 في المائة في العام 1894 و37,3 في المائة في العام 1895[213]. وكانت تصدر عموماً صوب الجزائر وتونس ومصر[214] عبر وساطة السفن البريطانية، عن طريق جبل طارق، أو عبر وساطة السفن الفرنسية، عن طريق ميناء طنجة. وقد كانت السفن الفرنسية تمارس في هذا الخصوص تدليساً من أجل التملص من أداء الواجبات الجمركية، ما جعل السلطان ينبّه في العام 1879 – وهي سنة مجاعة – نائبه بطنجة إلى ضرورة إثارة هذه المشكلة مع نواب الأجناس. تقول رسالة السلطان : «وبعد فقد بلغنا أنه كثر وسق العدد الكثير في مرسى العدوتين من الحنابل والزرابي والبطانيات والبلغة ونحوها لمرسى طنجة اعتماداً على ما في الشروط مع أن ما يوسق من مراسي الإيالة بعضها لبعض لا يعطى عنه أعشار، لكن كان ذلك مع القلة أما الآن فتفاحش جداً مع أن مقصود واسقيه به وهران...»[215].

ثانيا، الجلود سواء منها جلود الماعز أو البقر أو الغنم (البطانة). وكانت كل الصادرات إلى بداية تسعينيات القرن التاسع عشر، توجه إلى مرسيلية ولندن التي كانت تعيد تصديرها صوب الولايات المتحدة الأمريكية[216]. لكن الملاحظ من الأرقام المثبتة في الجدولين 54 و55 أنه وقع ارتفاع ملموس في قيمة صادرات هذه المادة مع نهاية القرن التاسع عشر وذلك بنسبة 8,57 في المائة في العام 1894 إلى 11,3 في المائة في العام 1895 إلى 16,73 في المائة في العام 1897 ثم انخفضت إلى 9,74 في المائة في العام 1898 بسبب غياب ألمانيا عن حلبة التهافت. ومن المهم أن نسجل هنا أن

(213) بلغت نسبة مادة الصوف المغسولة وغير المغسولة من بين مجموع قيمة صادرات المرسى – دون احتساب صادرات النقود العينية – في العام 1894 : 51,7 في المائة، وتدنت هذه النسبة في العام 1895 – لأنه عام مجاعة وخصاص – إلى 41,8 في المائة.

(214) تقرير القنصل الفرنسي أنطوان دوكور عن صادرات مرسى العدوتين بتاريخ 28 فبراير 1895 : Carton : 1105, Nantes.

(215) رسالة من السلطان إلى النائب محمد بركّاش بتاريخ 10 محرم 4/1296 يناير 1879، أوردها : عبد الرحمان بن زيدان، الإتحاف...، م.س، ج. 2، ص. 398-399.

(216) تقرير دوكور المشار إليه في الهامش 214.

الجدول 54 : لائحة أهم المواد المصدرة من مرسى العدوتين – باستثناء الصوف – بين العام 1854 والعام 1898
(بالفرنكات) ونصيب كل دولة

المـــواد	1854		1858		1865		1873			
	نصيب فرنسا	نصيب بريطانيا	نصيب فرنسا	نصيب بريطانيا	نصيب فرنسا	نصيب بريطانيا	نصيب فرنسا	نصيب بريطانيا	نصيب إسبانيا	نصيب البرتغال
المنسوجات الصوفية						149 950		61 250		
الجلود		1 000	14 400	13 000		11 500		7 800		280
الشمع	1 000	31 000	14 880	36 000		52 500		80 000		
البلغة						70 000		43 500		
الحناء		1 500		24 480						
الحبوب والقطاني				8 640		14 350	250	11 300	12 232	3 550
الفواكه المجففة	1200 بما في ذلك المصارين	1 000								
لحاء شجر البلوط		45 000								
شعر البقر والماعز	200									
مواد مختلفة			1 700	15 000	650	3 975	3 150	5 800	1 000	1 500
النقود العينية			48 500	332 440						
المجموع	2400	79 500	79 480	429 560	650	302 275	3 400	209 650	13 232	5 330

(تـابـــع)

المـــواد	1875				1878			
	نصيب فرنسا	نصيب بريطانيا	نصيب إسبانيا	نصيب البرتغال	نصيب فرنسا	نصيب بريطانيا	نصيب إسبانيا	نصيب البرتغال
المنسوجات الصوفية		105 000			10 900	150 000	1 000	1 000
جلد الماعز والبقر		26 970			44 554			
جلد الغنم (البطانة)	9 744	10 080			13 888			
البلغة		44 000			6 000	8 500		
الشمع	14 100	21 200			7 500			
الحبوب والبشنة	1 125	45 676				6 480		
مواد مختلفة	3 690	1 500	2 500	2 500	8 000	2 500		
المجموع	28 659	254 426	2 500	2 500	90 842	167 480	1 000	1 000

المـــواد	1897			1898	
	نصيب فرنسا	نصيب بريطانيا	نصيب ألمانيا	نصيب فرنسا	نصيب بريطانيا	نصيب ألمانيا
جلد الماعز	157 82	8 970		125 840	46 800	
جلد الغنم	16 836		24 360	4 800		
شعر الماعز	21 250	210		7 650	57 800	
الحناء		60 500			15 600	
الزرابي			18 750			6 000

الجدول 55 : لائحة المواد المصدرة من مرسى العدوتين خلال العامين 1894 و1895 وقيمتها بالجنيه الإسترليني

المـــواد	1890	1895
الصوف المغسولة	4 449	3 394
الصوف غير المغسولة	14 417	8 352
المنسوجات الصوفية	10 133	9 504
الزرابي	1 080	978
الحصر	394	84
جلد الماعز	1 604	2 056
جلد الغنم (البطانة)	842	462
الجلد المدبوغ	682	662
البلغة	230	100
الشمع	1 735	618
لحاء شجر البلوط	269	
الفلين	39	
الفخار	80	
القرون	55	161
شعر الماعز	60	32
البيض		798
اللوز	65	
الفواكه	32	
مواد مختلفة	327	885
المجموع	36 493	28 093
النقود العينية	35 682	44 301
المجموع العام	72 175	72 394

ارتفاع صادرات الجلد تزامن مع انخفاض ملحوظ، إلى درجة الغياب، لصادرات مادة البلغة التي كانت تعد من أهم صناعات العدوتين، والتي كان يصدر جزء منها إلى الإسكندرية عبر ميناء جبل طارق، ونسبة قليلة إلى الجزائر عبر ميناء طنجة[217].

وضمن «فضلات» المواد الحيوانية، على هزالة قيمتها، كان المرسى يصدر، خصوصاً نحو مرسيلية، المصارين وشعر الماعز وشعر البقر والعظام. غير أن العظام – الذي كان يستخرج منه في المصانع الأوربية بعد حرقه مادة الأصباغ – كثيراً ما كان يتعرض للحظر. وفي تبريرهم هذا الحظر، إزاء شكاوى نواب الأجناس، كان السلاطين يبررون ذلك بكون أن الناس لا يقفون عند جمع عظام الحيوانات الملقاة في المزابل، وإنما يقومون «بنبش قبور الموتى واستخراج عظامهم وجمعها في جملة ما يوسق» !

ثالثاً، المنتجات الفلاحية وهي من عدة أصناف. أولها المنتجات الزراعية، بما فيها الحبوب والبشنة والقطاني، وكانت تصدر بالأساس صوب بريطانيا. وكما سبق القول، فإن التجار الأجانب ووكلاءهم كانوا يشترونها قبل إبان نضجها بتقديم تسبيق للفلاحين منذ شهر يناير، إسوة بما كان يقع في شراء الصوف غير المغسولة[218]. والصنف الثاني هو المنتجات النباتية، ويتعلق الأمر بمادة واحدة هي الحناء. علماً أن هذه المادة كانت تفد من منطقة تافيلالت، وكانت توجه أساساً نحو بريطانيا. والصنف الثالث هو منتجات الأشجار المثمرة، وكان بعضها من إنتاج محلي والبعض الآخر يفد من جهات مختلفة. فأما الإنتاج المحلي فتمثل في مادة واحدة هي البرتقال، إلا أن جل الإنتاج كان يستهلك محلياً أو يصدر إلى المناطق الداخلية، ونسبة قليلة جداً كانت تصدر في شهر يونيو صوب إسبانيا، وتحديداً صوب قادس وإشبيلية[219]. وأما مواد الأشجار المثمرة الوافدة من جهات أخرى فقد ارتبطت بمادة أساسية هي اللوز، وكان يندرج ضمن الفواكه المجففة، لكن قيمة ما كان يصدر، سواء إلى فرنسا أو بريطانيا، كانت غاية في الهزالة. والصنف الرابع

(217) نفسه.
(218) انظر الهامش 197 (وذلك بالاستناد إلى نفس التقرير أعلاه).
(219) نفس التقرير.

تمثل في لحاء شجر البلوط والفلين المستخرجين من غابة المعمورة الواقعة في أحواز سلا. وكانت هاتان المادتان تحتلان مكانة مهمة من بين صادرات المرسى قبل منتصف القرن التاسع عشر، ثم تدريجياً فقدت مكانتها بسبب بخس أثمانها في الأسواق الإسبانية والبريطانية[220]. ومع نهاية القرن التاسع عشر تمكن التاجر الألماني طونيس من الحصول على امتياز خاص من المخزن بالانفراد بتصدير الفلين من غابة المعمورة[221].

كما اشتهر المرسى بتصدير مادة كانت موجودة بوفرة في أحواز العدوتين هي الشمع الذي كان يستخرج منه شمع العسل. وكان يصدر إلى مرسيلية ولندن. وقد احتل في بعض السنوات مكانة متميزة ضمن الصادرات : 6,1 في المائة في العام 1845 و8,4 في المائة في العام 1873.

ولا يفوتنا أن نشير، أخيرا، إلى أن أحواز العدوتين كانت على امتداد القرن التاسع عشر من أهم المناطق الغنية بإنتاج وتصدير الثيران، غير أنها لم تكن تصدر من المرسى وإنما كانت تصدر براً صوب طنجة، حيث من مرساها يُعاد تصديرها إما في اتجاه جبل طارق أو في اتجاه مرسيلية والجزائر. وأحياناً كانت تصدر إلى الجزائر عن طريق البر، عبر الحدود المغربية الجزائرية بدون أداء أي حقوق جمركية، كما وقع على سبيل المثال في العام 1898 حيث تمّ تصدير 38000 رأس، ما حدا بالقنصل الفرنسي لأن يسجل في هذا الصدد : «وهذا ما لم يقع أبداً»[222].

---

(220) تقرير القنصل الفرنسي جول دفازان (J. Dvazan) بتاريخ 30 يوليوز 1850 :
Carton : 1078, Nantes.

(221) أسس التاجر هنري طونيس (H. Tonnies) هذه الدار التجارية في الرباط في العام 1896. وكانت تقوم بتصدير الصوف والشمع والبيض والفلين، وكان لها فرع في الدار البيضاء وحوالي 40 مخالطاً. لمزيد من التفاصيل انظر : P. Guillen, op. cit, p. 495.
وانظر أيضاً تقريراً للقنصل الفرنسي لوريش بتاريخ 15 أكتوبر 1905 حيث أشار فيه إلى احتكار طونيس – الذي سبق له أن اشتغل لمدة محدودة قنصلا – لفلين غابة المعمورة وإلى كثرة عدد مخالطيه الذي كان يقدم لهم تسبيقات مالية لشراء الماشية : V : 1076, Nantes.

(222) تقرير القنصل أنطوان دوكور بتاريخ 20 أكتوبر 1899 : Carton : 1108, Nantes.
وللتذكير فقد سبقت الإشارة إلى أسماء أهم المستثمرين (مغاربة وأجانب) في ميدان الماشية، بما في ذلك البقر. انظر : ص. 332-334.

ج) الواردات

* المنسوجات القطنية

يتبين من الجدولين السادس والخمسين[223] والسابع والخمسين[224] أن أهم مادة كان يستوردها المرسى على امتداد القرن التاسع عشر هي المنسوجات القطنية التي احتلت في العام 1849 : 67 في المائة من مجموع قيمة الواردات[225]، و73 في المائة في العام 1858، و78,5 في المائة في العام 1873، ثم 80 في المائة في العام 1875، تماماً كما كان شأن الصوف بالنسبة للصادرات.

وكانت بريطانيا، وبخاصة معامل مانشستير[226] هي المزود الأساس للسوق المغربية من هذه المادة التي شهدت نمواً مطرداً سواء على مستوى الحجم أو على مستوى القيمة. وكانت تحمل أسماء متعددة من أشهرها الماركان والهندي والموصلين، وهي ذات جودة محدودة إلا أنها كانت مطلوبة من قبل المغاربة بسبب

(223) سطرناه بالاستناد إلى نفس المصادر المذكورة في الهامش 211. ونثير الانتباه في خصوص هذا الجدول إلى ما يلي :

بالنسبة لإحصاء سنة 1858 كان نصيب فرنسا من واردات المرسى 7200 فرنك لا غير، ارتبطت بمادة واحدة هي المنسوجات الصوفية. وقد علق القنصل بوميي على ذلك بقوله إن كل تجارة المرسى خلال هذه السنة أنجزت مع جبل طارق ومن ثمة احتسبت كل الواردات ضمن نصيب بريطانيا. يضاف إلى ذلك 2000 فرنك من المعاملات انجزت لفائدة البرتغال ضمن «مواد مختلفة» و9000 فرنك ضمن واردات المساحلة (من خلال ميناءي طنجة وآسفي)، وبالتالي فإن مجموع قيمة الواردات خلال هذه السنة هو 1.196.820 فرنكاً.

وفي ما يخص إحصاء 1865 فقد غابت فيه واردات فرنسا نهائياً، وقد كان من نصيب البرتغال (الشبونة وطنجة) 24850 فرنكاً موزعة كالآتي : 14075 فرنكاً هي قيمة مواد نحاسية وحديدية وفولاذية، و10775 فرنكاً قيمة «مواد مختلفة». وإذا أضفنا هذين الرقمين إلى الرقم المثبت في الجدول عندئذ نحصل على مجموع قيمة الواردات وهو 1.446.075 فرنكاً.

(224) أقمناه بالاعتماد على نفس المصدر المذكور في الهامش 212.

(225) بلغت قيمة واردات المرسى خلال هذه السنة 1.380.379 فرنكاً، وقيمة المنسوجات القطنية 926.770 فرنكا :

تقرير القنصل الفرنسي جول دڤازان (J. Dvazan) بتاريخ 30 يوليوز 1850 :

Carton : 1078, Nantes.

(226) حول أسماء شركات مانشستير المتخصصة في بيع المنسوجات القطنية، انظر :

J.L. Miège, op. cit, T. 2, p. 510.

الجدول 56 : لائحة السلع المستوردة إلى مرسى العدوتين بين العام 1857 والعام 1878 (بالفرنكات)

المواد		1857	1858	1865	1873			1875				1878
		نصيب فرنسا	نصيب بريطانيا	نصيب بريطانيا	نصيب فرنسا	نصيب بريطانيا	نصيب البرتغال	نصيب فرنسا	نصيب بريطانيا	نصيب إسبانيا	نصيب البرتغال	نصيب فرنسا
المنسوجات	القطنية	4 000	875 200	798 475		1 267 500			1 705 375			
	الصوفية	6 900	3 120	23 150		12 000		4 200	4 200			
	الحريرية	4 000	10 000	4 650		3 400						
السكر		66 000	145 000	309 850	12 000	71 720		103 640	78 540			175 000
الشاي			50 200	39 900		19 000		3 600	32 000			
البن		10 000		26 325		32 130		5 880	10 440			24 000
التوابل والعطارة		42 000	29 200	88 375	3 125	20 295		3 000	26 364			9 500
الشموع						5 700			17 700			16 160
الخرداوات		9 000	18 400	37 500								
النحاس والحديد والفولاذ			32 500	53 675								الحبوب :
الورق						3 000						161 000
الخزف						3 000						النفز والسمد :
الخشب						1 000		1 750				486 360
الحديد والخرداوات						128 440			83 360			12 000
المشروبات الروحية						10 250			18 600			
مواد مختلفة		26 000	15 000	39 325	2 500	9 900	7 320	2 000	5 650	2 500	3 938	24 525
النقود العينية		275 000										
المجموع		443 400	1 178 620	1 421 225	17 625	15 587 335	9 070	122 320	1 982 229	2 500	3 938	908 545

الجدول 57 : لائحة السلع المستوردة إلى مرسى العدوتين خلال العامين 1894 و1895 وقيمتها بالجنيه الإسترليني

المـــواد	1894	1895
المنسوجات القطنية	55 584	62 641
منسوجات قطن/الخام	80	460
منسوجات قطن/مغزول	4 715	1 420
منسوجات الحرير المصنع	2 760	4 225
منسوجات الحرير الخام	450	
أقمشة صوفية (عادية)	110	3 981
أقمشة صوفية (ممتازة)		100
الكتان	490	680
ملابس	673	3 036
السكر الملفوف	32 953	46 794
السكر المسحوق	212	200
الشاي	8 943	811
البن	1 326	754
الشموع	4 228	8 042
الغاز	95	200
عود الثقاب	859	110
التوابل	1 288	835
العقاقير	447	217
المؤن	454	699
أرز	311	200
الدقيق	1 249	811
الملح	12	

(تـابـــع)

المـــواد	1894	1895
زيت بذرة القطن	184	1 719
الحلويات	127	263
أوان زجاجية	256	1 313
أوان خزفية	252	
مغلاوات	1 000	
أباريق	180	
مكاو	909	1 858
بضائع حديدية	1 249	3 973
الفولاذ	122	332
القصدير	109	811
الإسمنت	450	
الخشب	87	334
الطلاء		37
الصباغة	446	303
مواد كيماوية	1 917	1 344
مواد حربية	30 590	4 370
البارود		1 788
الورق	305	275
الخمور والمشروبات الروحية	1 078	
مواد مختلفة	638	3 120
المجموع	169 838	167 362
النقود العينية	19 005	
المجموع العام	188 843	167 362

بخس أثمانها مقارنة مع أثمان الصوف من جهة، وبسبب أن المنتجين كانوا حريصين على تكييفها مع أذواق المستهلكين من جهة ثانية.

وبخلاف جل المواد المستوردة فإن عمليات استيراد المنسوجات القطنية أصبحت في أغلبها، مع التخلص من وساطة شركات جبل طارق وذلك ابتداءً من نهاية العقد السادس، تنجز على يد تجار مغاربة استقروا في لندن ومانشستير خصوصاً منهم تجار فاس[227]. وفي العام 1874 كانت ست دور تجارية رباطية لها وكلاؤها المقيمون في مانشستير[228].

وإذا كان الجدول 56 يمكننا من القول إن نصيب فرنسا من المنسوجات القطنية – الوافدة من مرسيلية على يد شركة باكي – لم يكن له أي وزن، فإن ما يلزم إضافته إلى هذا الجدول هو أن الهيمنة البريطانية لم تعد مطلقة منذ بداية العقد التاسع وذلك جراء اكتساح المنسوجات الألمانية، الوافدة بالخصوص من الساكس وإيكس لاشابيل، السوق المغربية. ولأن أسعارها كانت بخسة مقارنة مع أسعار المنسوجات البريطانية، مضاف إلى ذلك تقديم آجال طويلة للتجار للأداء، فقد لقيت رواجاً كبيراً وسريعاً من لدن المستهلكين[229] خصوصاً بعد انتكاسة سنتي 1894 و1895 (انظر الجدول 57) اللتين شهدتا تدنياً كبيراً : 35,5 في المائة من مجموع قيمة الواردات في العام 1894 و38,5 في المائة في السنة الموالية بسبب الجفاف والوباء وتقلص مبيعات الصوف !

وإلى جانب المنسوجات القطنية نلاحظ أيضاً من خلال الجدولين أن المرسى كان يستورد نوعين آخرين من أنواع المنسوجات، هما المنسوجات الصوفية والمنسوجات الحريرية. ولأن أثمانها كانت مرتفعة جداً، باعتبار أنها موجهة للخواص، فإن المقادير المستوردة كانت محدودة جدا[230]. ومن جهتها فإن

---

(227) حول أسماء التجار الفاسيين المستقرين في مانشستير في العام1904 – وعددهم ستة – انظر على سبيل المثال : روجي لوطورنو، م.س، ج. 1، ص. 641، الهامش 29.

(228) J.L. Miège, op. cit, T. 3, pp. 250-251.

(229) P. Guillen, op. cit, pp. 436-437.

(230) استورد المرسى من المنسوجات الصوفية في العام 1873 : 4 بالات بقيمة 12000 فرنك أي ما يساوي 3000 فرنك للبالة، ومن المنسوجات الحريرية 58 قطعة بقيمة 3400 فرنك أي ما يساوي 58,6 فرنكاً للقطعة ؛ واستورد في العام 1875 من المنسوجات الصوفية 720 متراً بقيمة 8400 فرنك أي بمعدل 11,6 فرنكاً للمتر. =

ألمانيا كانت تصدر أقمشة صوفية من النوع الممتاز تسمى بـ «ساطان الصين» (Satin de chine) كانت تستعمل في صناعة الجلابيب للفئة الموسرة[231].

* السكر والشاي

من بين كل المواد الغذائية المستوردة التي عرفت نمواً مطرداً على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر نجد السكر والشاي.

وإذا اكتفينا بالأرقام الدالة الواردة في الجدولين 56 و57 نلاحظ أن مادة السكر شكلت 12 في المائة من واردات المرسى في العام 1858 و21,4 في المائة في العام 1873 و28 في المائة في العام 1895 لتقفز النسبة إلى 39,84 في المائة في العام 1899[232]، وبالتالي فإن هذه المادة كانت تصنف دائماً في المرتبة الثانية بعد المنسوجات القطنية، إسوة بما كان عليه الأمر في بقية المراسي.

ولئن تأتّى لبريطانيا، في مرحلة أولى، أن تحتكر هذه المادة، فإنه في مرحلة ثانية، إثر تأسيس معامل تكرير سان لوي بمرسيلية في العام 1867، تمكنت فرنسا من زحزحة الهيمنة البريطانية وأضحت المزود الأول للسوق المغربية. لكن مع بداية التسعينيات تعرض السكر الفرنسي لمنافسة قوية من قبل شركات هامبورك الألمانية وأنفرس البلجيكية وأغرقت السوق بفائض من الإنتاج مما ترتب عليه انخفاض كبير في الأسعار. وكان على معامل سان لوي وشركة باكي – لمواجهة هذه المنافسة الشرسة أو ما سمي بـ «حرب السكر» – أن تبيع إنتاجها رغم جودته بسعر التكلفة[233]. وبفضل جودته، مع رخص ثمنه، استعاد السكر الفرنسي جودته منذ

= واستورد من المنسوجات القطنية في العام 1865 : 1000.200 كيلوغرام بقيمة 798475 فرنكاً أي بمعدل 0,79 فرنكاً للغرام ؛ وفي العام 1873 : 506 بالات أي بمعدل 2514,8 فرنكات للبالة ؛ وفي العام 1875 : 299530 كلغ أي بمعدل 0,56 فرنكاً للكيلوغرام.

(231) P. Guillen, op. cit, p. 437

(232) ورد في تقرير القنصل الفرنسي أنطوان دوكور بتاريخ 5 يوليوز 1900 أن واردات مرسى العدوتين في العام 1899 من السكر بلغت 1.090.160 فرنك : Carton : 1105, Nantes.
وبالمقابل، كما ورد في الجدول 49، فإن مجموع قيمة واردات المرسى خلال هذه السنة بلغ 2.736.000 فرنك.

(233) لمزيد من التفاصيل انظر :

J. L. Miège, Le commerce du sucre à Casablanca à la fin du XIXè siècle, in **B.E.S.M**, V : XV, N° 53, 1er trimestre, 1952, pp. 248-258.

العام 1899 وهو ما أشار إليه القنصل الفرنسي، بكل فخر واعتزاز : إذ من بين 1.090.160 فرنك كمجموع قيمة ما استورده المرسى من السكر – خلال هذا العام – كان نصيب فرنسا 962.800 فرنك[234] أي ما شكل 88,3 في المائة.

ولقد ارتبط نمو حجم واردات السكر ارتباطاً عضوياً بتزايد استهلاك مشروب الشاي الذي لم يعد استهلاكه، كما كان عليه الأمر إلى حدود فترة حكم السلطان المولى عبد الرحمان (1822-1859)، مقتصراً على الفئة الموسرة وفي المناسبات[235]، بل أصبح المشروب الوطني الأول في كل أنحاء البلاد، مدينة وبادية. وخير دليل على ذلك أن هذه المادة أصبحت تشكل 5,26 في المائة من جملة واردات المرسى في العام 1894 (انظر الجدول 57) محتلة بذلك المرتبة الثالثة ضمن لائحة واردات الميناء، تماما كما كان عليه الوضع في بقية المراسي.

وكما كانت بريطانيا تحتكر سوق المنسوجات القطنية، فإنها في الآن ذاته كانت تهيمن هيمنة مطلقة على الشاي المستورد إلى المغرب – سواء منه الشاي الهندي أو الشاي الصيني – رغم أن النوع السائد الذي كان يصل إلى السوق المغربية هو النوع الرديء، لبخس ثمنه، باعتبار أن المغاربة، لفقر الحالة، لم يكونوا يبحثون عن الجودة بقدر ما كانوا يبحثون عن الأسعار المنخفضة، علماً أن من بين خاصيات الشاي الإيجابية أنه يهدىء الإحساس بالجوع ويساعد على تحمل ومقاومة سوء التغذية[236] !

وبالرغم من أن أسعار البن كانت تقل بثلاث مرات عن أسعار الشاي[237] فإنه لم يرق إلى المكانة التي احتلها الشاي، إذ لم تشكل وارداته من مجموع واردات المرسى في العام 1894 سوى 0,78 في المائة (مقابل 5,26 في المائة بالنسبة للشاي).

---

(234) مصدر الهامش 232.

(235) انظر في هذا الخصوص رسالة وجهها السلطان المولى عبد الرحمان إلى عامل العرائش عبد السلام السلاوي بتاريخ 25 رجب 1253/25 أكتوبر 1837، خ.ح، مح. 4/6 ك. ونشير إلى أن هذه الرسالة منشورة في كتاب : عبد الأحد السبتي وعبد الرحمان الخصاصي، **من الشاي إلى الأتاي، العادة والتاريخ**، ضمن منشورات كلية آداب الرباط، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 25، ص 79-81.

(236) لمزيد من التفاصيل حول الشاي بالمغرب انظر بصفة خاصة :

J. L. Miège, Origine et développement de la consommation du Thé au Maroc, in **B.E.S.M**, V : XX, N° 71, 3ème trimestre, 1956, pp. 377-398.

(237) انظر الجدول 40، ص. 464.

ومن ضمن المواد الغذائية التي كان الميناء يستوردها بانتظام، سواء من فرنسا أو من بريطانيا، نجد التوابل ممثلة، حسب ما يظهر في قوائم كنانيش أمناء المرسى، في الابزار والخرقوم والفلفل والقرنفل، ثم انضاف إليها، في تاريخ لاحق، الدقيق والسميد، هذا فضلا عن الخمور والمشروبات الروحية الموجهة إلى الجالية الأجنبية المقيمة في الرباط وكذا إلى يهود العدوتين، علماً أن اليهود كانوا مشهورين بصنعهم الخمر المسمى بـ «الماحية».

*** المواد ذات الاستعمال المنزلي**

من بين الواردات التي عرفت نمواً محسوساً مع نهاية القرن المذكور نجد الأدوات ذات الاستعمال المنزلي وفي طليعتها الشموع : 2,4 في المائة في العام 1894 و4,8 في المائة في العام 1895 من واردات المرسى. ولقد حاولت ألمانيا منافسة الشموع البريطانية لكن دون أن تتمكن من تحقيق نجاح حاسم في هذا الصدد[238]. غير أن صناعات ميناء هامبورك الضخم حققت نجاحات في مواد الخرداوات ممثلة في السكاكين والمغلاوات والأباريق والمكاوي وآلات الخياطة فضلا عن الأواني الزجاجية، وبذلك تمكنت من زحزحة الهيمنة التي كان يمارسها ميناء مرسيلية القديم[239].

وقد لخص القنصل الفرنسي أنطوان دوكور – الذي كان يتابع عن كثب تجارة ألمانيا – في أحد تقاريره المؤرخة في العام 1900 أسباب هذا النجاح الذي حققه التجار الألمان في النقط التالية :

أولا، إلمامهم بعادات أهل البلد ومراعاتهم أذواق الزبناء.

ثانياً، تقديم آماد طويلة للتجار المغاربة لأداء مستحقاتهم.

ثالثا، التلفيف المحكم والصلب للبضائع دون احتساب ثمن التلفيف.

(238) مصدر الهامش 232.

(239) P. Guillen, op. cit, pp. 437-438

وأخيرا، وهو المهم، انتهاجهم قاعدة بيع سلعهم – عن طريق المزاد العلني – بمجرد نزولها في المرسى، ومن ثم يتخلصون من نفقتين إضافيتين : نفقة النقل ونفقة الخزن، وهذا، يضيف دوكور، «ما لا يريد التجار الفرنسيون أن يفهموه»[240] !

ج) عواقب المبادلات التجارية

كانت للمبادلات التجارية عواقب متعددة المستويات نوجز أهمها في الآتي :

أولا، استفادة فئة محدودة من التجار المغاربة، مسلمين ويهود، من هذه المبادلات وجلهم كانوا من المحميين. وحسب تقديرات الطبيب موران فإن عدد التجار الكبار في الرباط وسلا في بداية القرن العشرين، الذين كان رأسمالهم يتراوح بين 100.000 و800.000 بسيطة، لم يكن يتجاوز عشرين تاجراً[241]. وفيما لا يمكن التأكد من مدى مصداقية هذا التقدير، فقد تبين من خلال ما قدمناه من معطيات حول أسماء كبار الملاك الرباطيين، سواء في الميدان الفلاحي أو العقاري، أن عددهم كان فعلا قليلا، بل أن أملاك الملاك الكبار – وكلهم تجار – كانت تقع في مدن أخرى، وترتبط، أساساً بالمحلات التجارية والدور. وأما التجار المتوسطون فإن العديد من هم انتهى بهم الأمر إلى الإفلاس، كما سنرى بعد حين.

ثانيا، الانهيار النقدي ممثلا في انخفاض قيمة العملة المغربية في صرفها بالنقود الأجنبية. وما لاشك فيه أن أحد الأسباب الأساسية لهذا الانهيار يرجع إلى العجز التجاري، بسبب ارتفاع قيمة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات. فمن أجل شراء المنتجات الأوربية، بخاصة منها المنسوجات القطنية والسكر والشاي، كان يترتب على ذلك خروج كبير للعملة لا يوازيه ما يتم تصديره. ولقد قدر المؤرخ الناصري انخفاض العملة المغربية خلال ثلاثين سنة (1844-1873) بـ 90 في المائة[242]، وقدرها ميج خلال ثلاثين سنة أخرى (1862-1890) بست مرات[243]. ومن نتيجة هذا الانهيار أن قدرتها الشرائية أصبحت هزيلة.

---

(240) مصدر الهامش 232. ولمزيد من التفاصيل حول أسباب التفوق الألماني انظر المرجع أعلاه. ص. 440-445.

(241) Dr. Mauran, op. cit, p. 68

(242) أحمد بن خالد الناصري، م.س، ج. 9، ص. 208.

(243) J.L. Miège, origine et développement de la consommation du Thé..., op. cit, p. 396

ثالثاً، توجيه طعنات قاتلة للصناعة المحلية، خصوصاً منها الصناعة القائمة على الصوف والفخار، جراء تدفق المنسوجات القطنية والأدوات المنزلية الأجنبية حيث أقبل الناس على استهلاكها بسبب بخس أثمانها.

رابعا، الديون، وهي ديون، كما طالت فلاحي أحواز العدوتين، طالت أيضاً تجار أهل الرباط وسلا، بل حتى بعض القواد، وذلك بسبب أن البيع والشراء في المغرب كان يقوم، كقاعدة، على السلف. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك قبل قليل، فمن بين أسباب اكتساح ألمانيا سوق العدوتين – بل وكل أسواق المغرب – هو انتهاجها أسلوب تقديم السلف للتجار لآماد طويلة. لكن الذي كان يقع هو أنه مع وصول أجل الإيفاء بالدين أو بتسليم البضاعة، خصوصاً الصوف (باعتبار أن شراء الصوف غير المغسولة، كان يقوم على قاعدة تقديم تسبيقات للفلاحين منذ شهر يناير قبل وقت جزها) كان أصحاب الديون يعجزون عن الوفاء بالتزامهم. عندئذ كانت تندلع النزاعات والدعاوى. وتوجد في هذا الصدد وثائق مغربية وأجنبية لا تُعد ولا تُحصى. وخلاصتها أن السلطات المغربية، بناء على أوامر السلطان، كانت تسترعي باستمرار نواب الأجناس والقناصل بتوجيه تعليماتهم إلى تجارهم ومحمييهم – علما أن القناصل كانوا كلهم تجاراً – باجتناب المخالطة مع المفلسين من أهل البوادي وكذا المفلسين من التجار، مسلمين ويهود، والتعامل فقط مع «الأملياء الذين بوجوههم» أو مع التجار الذين لهم «أصول يعتمد عليها وتدل على ثمرته».

غير أن أمر الديون تفاحش. ومن أمثلة ذلك، الشكوى التي رفعها الذمي يعقوب ابن سعيد – ترجمان القنصل الفرنسي أنطوان دوكور – في العام 1881 «من أن له بذمة الأعراب إحدى عشر ألف ريال قد حل أجلها هذه مدة، فكتب المخزن لقواد الأعراب وأمرهم بأداء ما بذمتهم للترجمان المذكور، فطلبوا أن يمهلهم إلى أن يصل الصيف لأن القبيلة ضعيفة من المسغبة التي مرت...»[244]. ومن أمثلة ذلك أيضا ما كتبه أحد قواد أحواز سلا في العام 1884 : «وبعد فليكن في كريم علمك أن أولاد الرايسي الرباطي ادعوا بما لم يقبله العقل من كثرة المال والحوائج [...] بالفضل منك تكون عوناً لنا ولغيرنا وتعمر إخواننا ببلادهم لأن الحوائج والمال الذي طولبوا

(244) رسالة من القائد عبد السلام السويسي إلى القنصل أنطوان دوكور بتاريخ 24 ربيع الثاني 1298/25 مارس 1881. V : 1066, Nantes

بغرمه لا يقدرون على عشور عشوره أن يدفعوه لاستيلاء الضعف عليهم، وإن كلفوا به يفرون من البلاد مخافة تخلدهم بالسجن»[245]. وفي العام1885 بلغت ديون القنصل الفرنسي في الرباط 20857 ريالا[246].

وإلى حدود منتصف ماي 1895 كان قد تراكم في ذمة فلاحي أحواز العدوتين وتجار الرباط وسلا من دعاوى التجار الفرنسيين وحدهم 3.172.159 فرنكات، كما يوضح ذلك الجدول الثامن والخمسون[247]، وهو رقم مخيف، فعلا، إذا ما قارناه بالأرقام التي كانت تحققها صادرات المرسى !

ولما كان الفصل في هذه الدعاوى يطول، فقد كثف نواب الأجناس بطنجة – إثر الشكاوى المستمرة لرعاياهم وقناصلهم – الضغط على المخزن للإسراع بإنصاف ذوي الحقوق. وفي هذا السياق كلف السلطان المحتسب عبد الخالق فرج في العام 1895 بمهمة جديدة، هي الفصل في دعاوى ديون التجار الأجانب ومحمييهم مع غرمائهم من أهل الرباط ومن ساكنة أحواز المدينة[248].

وكان من بين الاجراءات المتخذة في شأن الغرماء، علاوة على السجن في حالة العجز عن أداء ما في الذمم، مصادرة الأملاك وبيعها في المزاد العلني. ومن بين هؤلاء الذي سجنوا، أولا، في العام 1895 وبيعت أملاكهم، ثانياً، في العام 1896 التاجر الحاج محمد بن قاسم جسوس. إلا أن حصيلة بيع أملاكه بلغت بالكاد 1896 ريالا[249]، في حين

(245) من الهاشمي بن الحاج العربي البورحماوي إلى الوزير العربي بن المختار بتاريخ 11 جمادى الثانية 8/1301 أبريل 1884، م.و.م.

(246) الكناش 125، خ.ح، ص. 2. ونشير إلى أن هذا الكناش يدور حول تلخيص مطالب سفارة الوزير الفرنسي شارل فيرو لدى السلطان بتاريخ 20 رجب 5/1302 ماي 1885.

(247) أقمناه بالاستناد إلى : Carton : 1071, Nantes.
وحول ديون دار تجارة المحمي الإيطالي إسحاق ناهون في الرباط في العام 1896 انظر ص. 252.

(248) انظر : ص. 393.

(249) تمثلت أملاكه المبيعة في الآتي : حظ من دار سكناه مع أثاثه، وحظ من دار السلعة التي كان يعتمرها بسلعتها، وحظ من عرصة (هي عرصة رغاية)، ونصف جلسة حانوت كان يملكها في مراكش. وقد اجتمع في كل هذا 1924 ريالا. لكن بعد إسقاط أجرة الدلال – المكلف بالبيع – والأعوان والعدول الذي حرروا أربع نظائر من الرسوم العدلية لهذا البيع، ومبلغها 28 ريالا، بقي المبلغ المشار إليه أعلاه.

الجدول 58 : لائحة دعاوى التجار الفرنسيين في الرباط وسلا
إلى حدود تاريخ 15 ماي 1895

الأطراف المدعية	عدد الدعاوى	مبلغ الديون (بالفرنكات)
1- دار باكي وشركاؤه بمرسيلية (يمثلها سيڤراك) (Séverac)	4	581140
2- دار جول دوفيل وشركاؤه بمرسيلية (يمثلها دافيد بنعبو)	3	2040390
3- دار فريني برون وشركاؤه (Frénée Brun et Cie) بليون (يمثلها دافيد بنعبو)	2	3500
4- دار فييل وفيليكس بليون (Viel et Félix) (يمثلها فيرزييف) (Verziev)	2	301087
5- سيڤراك	7	17227
6- دار بورجو وشركاؤه بطنجة (Borgeaud et Cie) (يمثلها سيڤراك)	2	220565
7- بروسبير فيريو حبر الدار البيضاء (Prosper Ferrieu père de Casablanca)	2	4980
8- أنطوان دوكور (Antoine Ducos)	5	3270
المجموع	27	3.172.159

أن ذمته كان عامرة بديون مبلغا 14046 ريالا، كحصيلة معاملاته مع عشرة تجار أجانب، منتمين إلى ثلاث جنسيات[250]. ولأن المبلغ المستفى من بيع تلك الأملاك لم يف بأداء سوى النزر اليسير من مستحقات أرباب الديون، فقد ظل قابعاً في السجن.

والذي وقع بعد هذا التاريخ هو أن القناصل أصبحوا يعطون الأوامر للقائد بإلقاء القبض على الدائنين والزج بهم في السجن دون إذن المحتسب ودون أن يقدم رب الدين حجة يعتمد عليها، وحيث يبقى المسجون «عرضة للضياع». وفي هذه الحالة كان المحتسب يوجه رسائل إلى القناصل يخبرهم فيها بـ «أنه عازم على رفع الدعوى لطنجة والنظر فيها للكبراء للكون على بال»[151] ! بل وحتى عندما كانت تباع أملاك الدائنين ويسلم المحتسب – أو نائبه – لرب الدين دينه، فإن التجار الأجانب

(250) 4 تجار بريطانيون، وثلاثة تجار فرنسيون، و3 تجار ألمان :
رسم عدلي مؤرخ في قعدة 1313/ماي 1896 : Carton : 109, Nantes
(251) رسالة عبد الخالق فرج إلى القنصل دوكور بتاريخ 12 صفر 23/1314 يوليوز 1896.
V : 1073, Nantes.

كانوا يرفضون قبض المبلغ إن كان «سكة مغربية»، ويطالبون بأن يكون الأداء عملة إسبانية[252] أو أجنبية.

وكما يجب أن يكون معلوماً فإن إفلاس تجارة بعض التجار وبيع أملاكهم كانت تجعلهم يعيشون حالة من الفقر تستدعي الشفقة. ومن بين حالات عديدة الحالة التي أثارها القائد السويسي في إحدى رسائله الموجهة إلى الوزير ابن سليمان في العام 1905 والتي التمس منه فيها التوسط لهذا التاجر لاستخدامه أميناً برحبة الزرع. تقول رسالة القائد : «وبعد، فاعلم أعزك الله بأن السيد عبد الرحمان الشديد الرباطي له متجر في البر والبحر والآن فرغت يداه [...] فلله ما أعطى وله ما أخذ، وله معرفة في جميع الأمور والفاقة أضرت به غاية وله عيال ولا حرفة له سوى تعاطي البيع والشراء، وقد نفذ ما كان بيده، وبحثت عن حاله باطنها فأخبرت به أنه تمر عليه اليومان والثلاثة لا يجد ما ينفقه. وقد ظهر لنا بأن الرحبة هناك المكلف بها طالت مدته ما يزيد على أربع سنين، فهذا الرجل المذكور أولى لضعفه، فبالفضل من سيادتك خير معين علي بهذه الحسنة...»[253].

وفيما يخص الديون التي كانت في ذمة القواد، فقد وقفنا على حالتين : الأولى تتعلق بالديون التي تخلفت في ذمة قائد الرباط أحمد السويسي المتوفى في بداية العام 1908. واللافت للنظر هنا أن أرباب الديون – وكلهم كانوا من المحميين – لم يطالبوا بمستحقاتهم إلا بعد مضي حوالي سنتين على وفاته. ومن بين هؤلاء، المحمي الإسباني التاجي الذمي موشي إسرائيل بدين مبلغه 1236 ريالا[254]، ثم المحمي الفرنسي التاجر المكي السويسي (ابن القائد محمد السويسي) بدين قدره 300 ريال[255]، وأخيرا – وليس آخراً – دين المحمي الإسباني التاجر الطالب محمد القباج

(252) ملخص رسالة موجهة إلى نائب محتسب الرباط أحمد بن عبد الله القباج بتاريخ 24 حجة 12/1321 مارس 1904، الكناش 763، خ.ح، ص. 360.

(253) رسالة من القائد أحمد السويسي إلى الوزير عبد الكريم بن سليمان بتاريخ 9 قعدة 15/1322 يناير 1905، م.و.م.

(254) رسالة من القنصل الإسباني مليو كلارا إلى القائد الصديق بركّاش بتاريخ 21 نونبر 1909 : A.E, A.G.A, caja 3404.

(255) رسالة من القائد عبد النبي السويسي إلى القنصل الفرنسي لوريش بتاريخ 6 رجب 24/1327 يوليوز 1909 : V : 1069, Nantes.

لم نتمكن من تحديد مبلغه[256]. وأما الحالة الثانية فترتبط بأحد قواد البادية، هو محمد الركيك، الذي لم يف بما في ذمته لمقرضه التاجر القباج المشار إليه أعلاه. ولما ترافعا لدى الشرع في العام 1908 «و لم يجد ضامناً يضمنه وُجه للسجن»[257].

وإلى جانب الدعاوى المتعلقة بالديون التي أصبح البث في أمرها يتم بسرعة متى توفر المدعي على وثائق عدلية موثقة ومتى، أيضاً، كان المدعي أجنبياً أو محمياً، والتي كانت أحكامها تدور حول مصادرة الأملاك وبيعها أو السجن في حالة العجز عن الأداء، إلى جانب هذا كانت هناك دعاوى من نوع آخر أكثر تعقيداً، ارتبطت بأعمال النهب التي ازدادت وتيرتها حدة على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر نتيجة الفقر واستيلاء التجار الأجانب وتوابعهم من التجار المغاربة المحميين على خيرات الناس بالبوادي.

ولقد كان السلطان في شأن هذه الدعاوى، بعد التحقق من صحة النهب، يفرض على عمال القبيلة التي وقع النهب في ترابها غرم ما نهب. وفي حالة امتناعهم كان يؤدى ذلك – جراء الضغط الأجنبي – من بيت المال، ويسجل في ذمة العمال الذين وقع النهب في ترابهم، كسلف يلزمهم أداؤه. إلا أن الأجانب والمحميين، في خصوص هذا النوع من الدعاوى كانوا ينفخون كثيراً في أرقام التعويضات، إن لم تكن أصلا وهمية، ما جعل العلاقة تزداد سوءاً سواء بين البادية والمدينة من جهة، أو بين البادية والمخزن من جهة ثانية. وعاقبة هذه التعويضات أنها ساهمت في تفقير بيت المال – الفقير أصلا – بسبب أن السكان كانوا، في الغالب، يمتنعون عن أداء ما سجل بذممهم – رغم الرفود – لأنه لم يبق في حوزتهم أي شيء !

(256) رسالة من الصديق بركّاش إلى القنصل الإسباني بتاريخ 5 محرم 1328/17 يناير 1910، نفس مصدر الهامش 254.

(257) رسالة من عبد النبي السويسي إلى القنصل الإسباني بتاريخ 22 شوال 1326/17 نونبر 1908، نفس المصدر. وتضيف الرسالة من باب الجواب على شكوى محمد القباج من أن الشريف الحاج عبد السلام الوزاني وأخاه هدداه على فعلته التي أودت بالقائد إلى السجن (باعتبار أن القائد «صاحباً لهما وأنه يخاف على نفسه من ذلك») : «فاعلم أيها المحب أني قد بحثت عن ذلك فألفيته لا أصل له ولا شيء من ذلك، فليخرج الطالب المذكور لأشغاله في حفظ الله وأمانه».

تلك كانت، بإيجاز، أهم عواقب المبادلات الخارجية وانفتاح – أو بالأحرى فتح – البلد على التجارة الخارجية في ظل علاقة التبادل غير المتكافئ.

3- المداخيل الجمركية

بناء على البند السابع من اتفاقية 1856 التجارية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل[258]، فقد المغرب حرية التشريع الجمركي. وكان يلزمنا أن ننتظر إلى حدود العام 1906، حيث وافقت الدول المشاركة في مؤتمر مدريد، بشكل مؤقت، على رفع الرسوم المفروضة على الواردات من عشرة في المائة إلى اثني عشر ونصف في المائة، كما نص على ذلك الفصل السادس والستون[259]، لكن على أساس أن تخصص هذه الزيادة (2,5 في المائة) لإنجاز الأشغال العمومية بالموانئ. وفي الآن ذاته نص الفصل السابع والستون على تخفيض رسوم الصادرات بعشرين في المائة بالنسبة لمواد القمح والشعير والذرة والحمص.

وفضلا عن رسوم الصادرات والواردات كان هناك رسم إضافي يفرض على السفن الراسية بالمراسي يسمى بـ «واجب المخطاف»، ويختلف سعره حسب سعة السفينة وما تحمله من أطنان[260].

وبالاستناد إلى الجدول التاسع والخمسين[261] المتعلق بالمبالغ التي حازتها إسبانيا من عائدات الجمارك المغربية – وهي نصف مدخول كل ميناء – على امتداد إحدى

(258) ص. 489، متن الهامش 179.

(259) E. Rouard De card, op. cit, p. 21, Note 3

(260) كما نص على ذلك الشرط العاشر من اتفاقية 1856 التجارية والشرط التاسع والثلاثون من اتفاقية 1861 التجارية بين المغرب وإسبانيا. انظر : دورية «الوثائق» ج. 2، ص. 208-210 (بالنسبة للشرط العاشر) و«الإتحاف»، ج. 3، ص. 506-507 (بالنسبة للشرط التاسع والثلاثين). وقد حدد هذا الرسم في الشرط التاسع والثلاثين من الاتفاقية أعلاه كالآتي : 20 بليوناً عن كل مركب من سعة واحد إلى 50 طنة، و40 بليوناً عن كل مركب من سعة 50 إلى 100 طنة، و60 بليوناً عن كل مركب من سعة 100 إلى 150 طنة، و80 بليوناً عن كل مركب من سعة ما فوق 150 طنة. والطنة مقياس دولي لسعة السفن يساوي 2,83 متر مكعب، وعن وحدة البليون انظر ما سبق ذكره في الجدول 43، ص. 472، ضمن خانة «ملاحظة».

(261) أقمناه – مع إضافة النسبة المئوية لكل مرسى – بالاستناد إلى الأرقام التي أوردها : ابن زيدان، الإتحاف، ج. 3، ص. 458-459.

وعشرين سنة وتسعة شهور، يتبين أن نصيب مساهمة جمارك العدوتين شكل 5,14 في المائة من مجموع ما تم اقتطاعه، وهذه النسبة كانت تتناسب مع حجم التجارة الإجمالية، محتلة –كالعادة – الصف السابع ضمن الترتيب العام. ومقابل ذلك احتلت مداخيل الصويرة وإلى جانبها مداخيل طنجة مكانة متميزة : 43 في المائة من مجموع الاقتطاعات، مناصفة بينهما.

ومع بداية القرن العشرين، وعلى امتداد أربع سنوات متوالية (1900-1903)، كما يتضح من الجدول الستين[262] بلغ المعدل السنوي لمداخيل الجمارك المغربية حوالي 12 مليون بسيطة، حيث احتلت مداخيل مرسى الدار البيضاء نصيب الأسد بنسبة 27,14 في المائة، بينما لم تسجل مداخيل مرسى العدوتين سوى 6,7 في المائة، محتلة بذلك الصف ما قبل الاخير، وهو نفس الصف الذي كان يحتله المرسى على مستوى رقم العاملات التجارية الإجمالية.

إذا انتقلنا إلى الجدول الواحد والستين[263] نلاحظ ما يلي :

(262) أقمناه بالاستناد إلى الفصل الحادي عشر من قرض 1904 (ومبلغه 62,5 مليون فرنك). ومما ورد في هذا الفصل أن جميع مداخيل الجمارك المغربية بسائر مراسي الدولة ستكون في خدمة أداء هذا القرض. وأضاف الفصل السابع عشر أن القدر الذي سيقبض يوميا هو ستون في المائة من مجموع المداخيل (المقدرة بحوالي 12 مليون بسيطة في السنة).
انظر نص هذا الاتفاقية عند : ابن زيدان، **العلائق السياسية**، م.س، ص. 100-109. وبالنسبة للفصل الحادي عشر : ص. 102-103.

(263) سطرناه بالاستناد إلى الكناش 206، خ.ح. ويتعلق بمداخيل ومصاريف مرسى العدوتين خلال المدة المشار إليها في عنوان الجدول.

الجدول 59 : ماحازته إسبانيا من مداخيل الجمارك المغربية لمدة إحدى وعشرين سنة وتسعة شهور أولها فاتح أبريل 1862 وآخرها متم العام 1883

المراسي	سنتيم	بليون	ريال كبير	النسبة المئوية لكل مرسى
الصويرة	54	12	2.037.581	21,54
طنجة	54	16	2.036.535	21,52
الدار البيضاء	51	8	1.666.067	17,61
الجديدة	52	0	1.532.029	16,2
آسفي	9	4	921.143	9,73
العرائش	4	8	620.996	6,56
العدوتين	26	4	486.900	5,14
تطوان	82	0	158.253	1,67
المجموع	**32**	**15**	**9.459.506**	**99,97**

الجدول 60 : مداخيل المراسي الثمانية من الرسوم الجمركية خلال أربع سنوات (1900 و1901 و1902 و1903) (بالبسيطة)

المراسي	المداخيل	النسبة المئوية
الدار البيضاء	13.287.785	27,14
الجديدة	8.866.315	18,11
طنجة	7.764.660	15,86
الصويرة	6.002.650	12,26
آسفي	4.804.550	9,81
العرائش	4.360.000	8,9
العدوتين	3.278.910	6,7
تطوان	581.800	1,18
المجموع	**48.946.670**	**99,96**

أولا، أن الرسوم المجباة من الواردات (أعشار الموضوعات) كانت دائماً تفوق قيمة الرسوم المجباة من الصادرات (صاكة الموسوقات) ما يعني – وهو ما سجلناه سابقاً – أن قيمة الواردات كانت دائماً تفوق قيمة الصادرات. وخلال المدة التي يغطيها الجدول، فإن رسوم الواردات فاقت رسوم الصادرات بما يزيد بقليل على ثلاث مرات ونصف المرة. كما أن أهم هذه المداخيل كانت تسجل في فصل الصيف، حيث يكون البحر هادئاً ورسو السفن، سواء في المرسى أو الترسية، ممكناً.

ثانياً، أن المبالغ المجباة من الرسوم المفروضة على رسو السفن (حقوق المخطاف) كانت هزيلة. وكان سعرها من صنفين : فهو من أربع ريالات (80 بليوناً) بالنسبة للسفن ذات السعة الكبيرة (المشار إليها باسم «البابور») وريال واحد (20 بليوناً) بالنسبة للمركب ذات السعة الصغيرة (المشار إليها باسم «الباركو»).

ثالثاً، أن المداخيل الجمركية، على هزالتها (ومبلغها 31753 ريالا)، كانت تفوق بقية مستفادات المدينتين (ومبلغها 4443 ريالا) بما فيها المكوس والاحتكارات والأملاك الخزنية، بما يزيد على سبع مرات (علماً أن مكوس الأبواب واحتكار عشبة الدخان كانت ملغاة خلال المدة التي يعطيها الجدول).

غير أن ما يلزم إضافته، حتى يستقيم أمر فهم هذا الجدول، هو أن مبلغ المصاريف التي أنفقها أمناء المرسى على امتداد هذه المدة (8 يونيو 1883/11 يوليوز 1984)، كما يتبين من جدول سابق[264]، بلغ 119.779 ريالا، مقابل 36169 ريالا مبلغ المداخيل. ومعنى هذا أن مبلغ العجز – أو المدرك – هو 83580 ريالا، وبعبارة أخرى لقد فاقت المصاريف كل مداخيل المدينة بما يزيد على ثلاث مرات.

ومتى تذكرنا أن الأجرة الشهرية التي كان يتقاضاها المهندس الألماني روتينبورغ المكلف ببناء البرج الجديد خلال هذه الفترة كان مبلغها 300 ريال للشهر[265]، جاز أن نقول إن المبلغ الذي تقاضاه هذا المهندس على امتداد ثلاثة عشر شهراً وخمسة عشر يوماً – وهو 405 ريالا – تجاوز مداخيل الرباط من المكوس والاحتكارات والأملاك المخزنية !

(264) هو الجدول 35، ص. 415.

(265) ص. 416.

الجدول 61 : مداخيل العدوتين من الرسوم الجمركية والمخطاف والمستفادات (المكوس والاحتكارات ومداخيل كراء الأملاك المخزنية) عن ثلاثة عشر شهراً وخمسة عشر يوماً أولها 23 قعدة 8/1310 يونيو 1893 وآخرها 7 محرم 1312/ 11 يوليوز 1894 (بالريال)

	مداخيل الرسوم الجمركية والمخطاف			مداخيل المكوس والاحتكارات وكراء الأملاك المخزنية		
الشهور	أعشار الموضوعات	صاكة الموسوقات	المخطاف	مستفادات الرباط	مستفادات سلا	مجموع المداخيل
23 قعدة 1331/ 8 يونيو 1893	406	83	5	1133	57	1684
حجة 1310 / 16 يونيو 1893 - 14 يوليوز	2242	976	16 (عن 4 سفن)	322	60	3616
محرم 1311/ 15 يوليوز - 13 غشت	2354	231	21 (عن 6 سفن)	388	60	3051
صفر/ 14 غشت - 11 شتنبر	1886	152	18 (عن 6 سفن)	342	62	2460
ربيع I/ 12 شتنبر - 11 أكتوبر	1729	246	17 (عن 5 سفن)	278	75	2345
ربيع II/ 12 أكتوبر - 9 نونبر	1881	347	20 (عن 5 سفن)	326	54	2628
جمادى I/ 10 نونبر - 9 دجنبر	1774	847	12 (عن 3 سفن)	144	46	2823
جمادى II/ 10 دجنبر - 7 يناير 1894	1969	279	16 (عن 4 سفن)		54	2318
رجب/ 8 يناير 1894 - 6 فبراير	1219	344	8 (عن سفينتين)		54	1625
شعبان/ 7 فبراير - 7 مارس	1347	269	8 (عن سفينتين)		54	1678

رمضان/ 8 مارس - 16 أبريل	1553	255	4 (عن سفينة)	532	49	2393
شوال/ 7 أبريل - 5 ماي	1035	278	8 (عن سفينتين)			1321
قعدة / 6 ماي - 4 يونيو	2680	703	18 (عن 6 سفن)		34	3435
حجة/ 5 يونيو - 4 يوليوز	2095	1485	16 (عن 4 سفن)	276	26	3898
عن 7 أيام من محرم 1312/ 5-11 يوليوز 1894	616	272	6 (عن 3 سفن)		17	911
المجموع	**24796**	**6764**	**193**	**3741**	**702**	**36196**

وفي هذا السياق كان أمناء المرسى يوجهون باستمرار رسائل إلى وزراء السلطان أو إلى السلطان نفسه تدور حول الشكوى «من قلة الداخل وكثرة الصائر»، وحيث كان السلطان يمدهم مباشرة بما يسد هذا العجز، أو يوجه أمره إلى أمناء مرسى الدار البيضاء لمدهم شهرياً بمبالغ ثابتة، كما هو شأن الثلاثمائة ريال أجرة المهندس الألماني.

خلاصة

نستخلص مما سبق أن أملاك المخزن في الرباط كانت محدودة جداً، بل وعرفت تدنياً. ومقابل ذلك كانت الأحباس، وأساساً شعبة الأحباس الكبرى، أهم مالك للمحلات التجارية والحرفية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. غير أن تلك الأملاك، بخاصة منها الحوانيت، أضحت مثقلة بالحقوق العرفية ما أفقدها أهميتها الاجتماعية والاقتصادية، حيث تحولت إلى مادة تجارية في يد التجار يتصرفون فيها تصرف المالك في ملكه. وأما أملاك التجار الكبار، وهم قلة، فكانوا يملكون، علاوة على الأملاك المبنية في الرباط، أملاكاً في المدن التي عرفت طفرة تجارية، كالدار البيضاء والجديدة وطنجة.

ولقد كان للتغلغل الأجنبي – بالرغم من قلة الدور التجارية المستقرة في المدينة – دور حاسم في إلحاق الخلل بالتنظيم التجاري، سواء من خلال الاحتكار والمضاربة، أو من خلال الامتناع عن أداء المكوس التي ظل المغاربة غير المحميين وحدهم يتحملون أعباءها، ما أدى إلى تقلص مداخيلها مع ازدياد عدد المحميين.

وباستثناء الصوف على مستوى الصادرات، والمنسوجات القطنية على مستوى الواردات، فإن التجارة الخارجية لمرسى العدوتين، بسبب الحاجز الرملي، ظلت راكدة وتعاني عجزاً مزمناً بسبب الخلل بين قيمة ما كان يصدر وقيمة ما كان يستورد، ما ترتب على ذلك عواقب وخيمة، من بينها إثقال كاهل المخالطين والتجار بالديون، خصوصاً بعد دخول الدور التجارية الألمانية حلبة منافسة الدور التجارية البريطانية والفرنسية.

خاتمة

تبين من خلال تتبعنا مراحل التطور العمراني أن الرباط كان في الأصل مكاناً يرابط فيه المجاهدون من أجل الجهاد ضد البرغواطيين ونشر الدعوة الإسلامية، شأنه في ذلك شأن أي رباط من رباطات المسلمين. وعندما قرر الموحدون في منتصف القرن الثاني عشر الميلادي تأسيس مدينة على البحر بهدف الجهاد في الأندلس وقع اختيارهم على هذا الرباط بحكم موقعه الجغرافي كواسطة عقد على الواجهة المحيطية، وكواسطة ربط واتصال بين الجنوب والشمال، إن من جهة البر أو من جهة البحر. لكن بتوقف الجهاد في الأندلس والإهمال الذي طال المدينة من قبل سلاطين الدول اللاحقة – بدءاً من المرينيين وانتهاء بالسعديين – أضحت مجرد حصن شبه مهجور. لكن مع بداية القرن السابع عشر أعيد تعميرها من قبل آخر أفواج الأندلسيين المطرودين من ديارهم، واستعادت حيويتها كمنطلق لحركة جهادية انتشرت شهرتها في الآفاق البعيدة. حتى إذا تمكن العلويون من توحيد البلاد وخلق سلطة مركزية أحاطوا المدينة بعنايتهم، حيث حصنوها بالأبراج والمدافع، وجروا إليها الماء من عين جديدة (عين عتيق)، وأوقفوا على أحباسها أملاكاً تجارية وفلاحية، وشيدوا فيها إقامتين سلطانيتين متخذين منها عاصمة ثانوية إلى جانب العواصم الثلاث (فاس ومراكش ومكناس). ومع فرض الحماية على البلاد أُتخذت عاصمة إدارية للمملكة، ومن ثم أصبحت – وهذا من مكر التاريخ – مقر إصدار قرارات قمع المقاومة وتطويع البلاد !

ومع ذلك فمباني المدنية ظلت، إلى حدود توقيع عقد الحماية، متواضعة : 5000 مبنى موزعة على إحدى عشر حومة، فضلا عن القصبة. وقد اتضح أن مؤسسة الأحباس كانت تلعب دوراً محورياً في تدبير أمور المرافق الدينية والاجتماعية، إسوة بما كان عليه الأمر في بقية المدن المغربية والإسلامية عموماً.

وقد أثبتت الدراسة أن عدد السكان المسلمين، على امتداد القرن التاسع عشر، ظل ثابتاً يتراوح بين 20 ألف و25 ألف نسمة. إذ بالرغم مما كانت تخلفه الأوبئة من خسائر فادحة في الأرواح، فإن نسبة المواليد المرتفعة وهجرات ساكنة البادية كانت تقوم بتعويض تلك الخسارات. غير أن ركود تجارة المرسى كان له تأثير في تقلص أعداد اليهود الذي هاجروا بكثافة إما في اتجاه الدار البيضاء أو صوب أمريكا الجنوبية، ومن ثمة انخفض الرقم من حوالي 7000 نسمة في العام 1867 إلى حوالي 2600 نسمة في العام 1912. وكان من عواقب ذلك الركود التجاري أيضاً أن عدد الأجانب المستقرين في المدينة ظل محدوداً، حيث لم يتجاوز عددهم، إلى حدود العام 1911 : 108 أفراد، جلهم كانوا من الفرنسيين والإسبان. إلا أن نفوذهم – مع ما انضاف إليهم من أصحاب الحمايات – كان قوياً، سواء في علاقتهم مع السكان غير المحميين من جهة، أو في علاقتهم مع ممثلي المخزن من جهة ثانية.

ولقد كشفت الوثائق بالنسبة للنشاط الفلاحي أن أملاك الخواص اقتصرت، أساساً، على البساتين. أما أملاكهم من الأراضي الحراثية في أحواز المدينة فكانت مع نهاية القرن المذكور محدودة. ومقابل ذلك ظل المخزن، بدون منازع، أكبر مالك للأراضي الحراثية ويليه مباشرة الأحباس الكبرى. ولقد كان من عواقب الاستغلال المسمى بـ «الجزاء» أن فقدت الأحباس الكبرى عدداً لا يُستهان به من البساتين. أما المشكلة التي كانت تقض مضجع أصحاب البساتين، خواصاً ومخزناً وأحباساً، علاوة على الهجمات الدورية للجراد، فتمثلت في ارتفاع صوائر علف البهائم، بصفتها الوسيلة المعتمدة في رفع الماء من آبار السقي.

وبما أن أحواز المدينة كان يغلب عليها النشاط الرعوي، فإن الإنتاج الزراعي كان هزيلا وغير كافٍ لسد حاجيات المدينة. وفي الآن ذاته، فإن النصيب الأوفر من ماشية المدينة، بخاصة منها الغنم والبقر، لم تعد، نتيجة التفقير، ملكاً لسكان القبائل (والعديد منهم كانوا من المخالطين)، وإنما أصبحت منذ نهاية القرن التاسع عشر في حوزة الأجانب وبعض التجار المحميين.

ومن جهة أخرى، فقد كان من شأن تفاحش التنافيذ التي طالت منفعة صيد الشابل من وادي أبي رقراق، مع بداية حكم المولى عبد العزيز، أن فقدت أحباس

الرباط الكبرى مورداً مهماً من مواردها، ونفس الضرر لحق أحباس سلا باعتبارهما المالكتين، مناصفة، حق استغلال هذه المنفعة.

ولقد اتضح بالنسبة للنشاط الصناعي أن الوظيفة الأولى للمدينة كانت هي الوظيفة الصناعية، بل أن بعض منتجاتها نافست وتفوقت، أحياناً، على منتجات فاس ومراكش بخاصة منها الصناعة الصوفية، كالزرابي والملبوسات، وصناعة الفخار والصناعة الجلدية. غير أن صناعة الرباط – والصناعة المغربية ككل – بحكم ارتباطها العضوي بالمنتجات الفلاحية، سواء منها المنتجات الحيوانية أو النباتية، كانت دوماً معرضة لتأثير الأزمات المناخية المتمثلة في الجفاف وما كان يرافقه من أوبئة ووفيات وغلاء. ما كان يترتب على ذلك كساد الحرف وتأزم وضعية الصنّاع.

ولقد انضاف إلى هذا العامل البنيوي عوامل جديدة ساهمت في توجيه طعنات موجعة للصناعة المغربية، نخص بالذكر منها تهافت التجار الأجانب على احتكار المواد الفلاحية وتصديرها إلى الخارج، خصوصاً مادتي الصوف والجلد، ثم منافسة البضائع الأجنبية للبضائع المحلية بسبب بخس أثمانها. زد على ذلك أن التنظيم الحرفي، سواء منه الجانب المتعلق بطوائف الحرف أو الجانب المرتبط بالحسبة، ظل بدوره عاجزاً عن مقاومة هجمة التدخل الأجنبي واستشراء آفة الحمايات، وكان عاقبة ذلك إحداث خلل في التوازنات التقليدية وتقلص نفوذ المحتسب وعجزه عن ردع حالات الغش والاحتكار. ولقد بلغ التدهور منتهاه لّما أُسندت خطة الحسبة إلى أحد السماسرة الفرنسيين الذي اتخذ من هذه الخطة وسيلة للإثراء.

وإذا كان المخزن قد ساهم في إنعاش الحرف بصفته زبوناً ومشغلا، فالملاحظ أن قدراته التشغيلية والشرائية ما فتئت تتقلص من جراء ما تعرض له من تفقير، ما انعكس سلباً على الحرفيين، وفي الآن ذاته ظلت هدايا الأعياد الدينية تثقل كاهل الحرفيين والتجار الصغار، ممن لا حماية لهم، وهم غالبية سكان المدينة.

وأما بالنسبة للنشاط التجاري فقد انتهت الدراسة إلى إثبات أن أملاك المخزن من المحلات التجارية – باستثناء المخازن الموجودة في المرسى – كانت محدودة جداً وعرفت تدنياً، في حين كانت الأحباس، وأساساً شعبة الأحباس الكبرى، أكبر مالك للمحلات التجارية، من حوانيت وفنادق ودور سلع. غير أن تلك الأملاك

أضحت مثقلة بالحقوق العرفية (حقوق الجلسة والمفتاح...)، عن حق أحياناً، وهي «المنافع المسلمة»، وعن باطل أحياناً أخرى، وهي «المنافع غير المسلمة». ومن ثمّ تحولت إلى مادة تجارية في يد التجار يتصرفون فيها تصرف المالك في ملكه (بيعاً وهبة وإرثاً) حتى وإن كانوا لا يملكون رقبتها، هذا فضلا عن افتيات من نوع آخر تمثل في امتناع الأجانب والمحميين المستفيدين من كراء تلك المحلات عن أداء الزيادات في سومة الكراء التي كانت تفرضها الأحباس جراء الانهيار المستمر في العملة المغربية. وأما أملاك التجار، وهم قلة، فكانوا يملكون، علاوة على الأملاك الموجودة في المدينة، أملاكاً عديدة في مدن أخرى بخاصة منها المدن التي عرفت طفرة تجارية كالدار البيضاء والجديدة وطنجة.

ولقد كان للتغلغل الأجنبي – بالرغم من قلة الدور التجارية الأجنبية المستقرة في المدينة – دور حاسم في إلحاق الخلل بالتنظيم التجاري، سواء من خلال الاحتكار والمضاربة في أقوات المسلمين، أو من خلال الامتناع عن أداء المكوس التي ظل المغاربة غير المحميين وحدهم يرزحون تحت نيرها. حتى إذا قبل نواب الأجناس في العام 1896 من إقناع الأجانب والمحميين بأدائها، اشترطوا على المخزن شرطاً مذلا، هو أن لا يكون الأداء سوى على المكوس المسماة بـ «المنافع العامة»، أما المكوس المسماة بـ «المنافع الخاصة» فقد كانت خاصة بالرعايا غير المحميين. وعاقبة ذلك إحداث شرخ في المجتمع وجر الناس إلى التهافت على الحماية التي أصبحت بدورها مادة تجارية تُباع وتُشترى.

وبالاستناد إلى جداول متنوعة ومتسلسلة في الزمان أمكننا الإلمام بكل التفاصيل المتعلقة بالتجارة الخارجية، وقد اتضح أنه بسبب الحاجز الرملي عانى المرسى ركوداً كبيراً في تجارته، محتلا بذلك الصف ما قبل الأخير بين مراسي البلاد. ولقد شكلت الصوف بالنسبة للصادرات، والمنسوجات القطنية بالنسبة للواردات أهم المواد التي كانت تقوم عليها تجارة المرسى. ونتيجة البون الشاسع بين قيمة ما كان يُصدر وقيمة ما كان يستورد فقد تم إثقال كاهل المخالطين والتجار المتعاملين مع الدور التجارية الأجنبية بالديون ما أدى ببعضهم إلى الإفلاس وبعضهم الآخر إلى السجن، وقلة قليلة كانت من الفئة الناجية والمستفيدة، هم التجار الكبار.

البيبلوغرافيا

أولا : الوثائق المغربية

1- وثائق الخزانة الحسنية

أ) الوثائق الموجودة في المَحافظ، وهي عبارة عن رسائل وظهائر وقوائم حسابية، وتمتد زمنياً من عهد السلطان المولى عبد الرحمان إلى عهد المولى عبد الحفيظ، وقد راجعناها برمتها، من أول محفظة إلى آخر محفظة (وكان إلى جانبي زميلي الأستاذ مصطفى الشابي)

ب) الوثائق الموجودة في الكنانيش، وهي من عدة أصناف :

* الكنانيش الخاصة بملخصات الرسائل والظهائر، وقد وظفنا في هذا العمل ما يزيد على أربعين كناشاً (انظر فهرسة كنانيش الخزانة الحسنية في مطبوع مرقون يوجد في نفس الخزانة أنجزه عمر عمور بتقديم محمد العربي الخطابي).

* الكنانيش الخاصة بالأملاك المخزنية في الرباط، وهي :

الكناش 44 : ويضم نسخ الرسوم العدلية للجنات والأراضي التي اشتراها السلطان في العام 1279هـ في أكَدال من أجل بناء إقامته

الكناش 82 : تقييد أملاك المخزن بعدد من المدن – وضمنها الرباط – وبيان ما يُستفاد من أكريتها في العام 1292هـ.

الكناش 93 : نفس الموضوع أعلاه ونفس السنة.

الكناش 266 : تقييد أملاك المخزن في الرباط في العام 1323هـ.

الكناش 816 : تقييد أملاك المنقطعين في العام 1330هـ.

* الكنانيش الخاصة بمداخيل المدينة من المكوس والاحتكارات والأملاك المخزنية، وهي :

الكناش 312 : عن العام 1292هـ (وبه أيضاً مداخيل مكوس مدن أخرى).

الكناش 111 : من شهر رجب 1298 إلى شهر حجة 1318.

الكناش 219 : من شهر صفر 1312 إلى شهر قعدة 1314.

الكناش 423 : خلال العامين 1313 و1314 (وبه أيضا مستفادات مدن أخرى).

الكناش 220 : من شهر حجة 1313 إلى شهر حجة 1318.

الكناش 226 : من شهر رجب 1318 إلى شهر صفر 1320.

* الكنانيش الخاصة بمداخيل مرسى العدوتين وأوجه صرفها، وهي :

الكناش 651 : من شهر شعبان 299 إلى متم حجة 1300.

الكناش 377 : من 24 ربيع الثاني 1304 إلى متم ربيع الثاني 1305.

الكناش 665 : من شهر رمضان 1308 إلى 22 قعدة 1310.

الكناش 206 : من 22 قعدة 1310 إلى شهر محرم 1312.

الكناش 636 : من شهر رمضان 1323 إلى 17 صفر 1324.

* الكنانيش الخاصة بالأحباس الكبرى، وهي :

الكناش 819 : بعض مداخيل وصوائر الأحباس الكبرى على يد عبد الخالق فرج من 27 رجب 1330 إلى شهر ربيع الثاني 1331.

الكناش 821 : إحصاء الأملاك المبنية لأحباس الرباط الكبرى في العام 1330هـ (وهو إحصاء مبتور وغير كامل).

الكناش 801 : مداخيل ومصاريف منفعة صيد الشابل خلال موسم صيد 1330-1331 (27 قعدة 1330 - 12 جمادى الثانية 1331).

* الكنانيش الخاصة بأملاك بعض أفراد عائلة فرج، وهي :

الكناش 802 : تقييد السلع الصادرة والواردة على بعض أفراد أسرة فرج وبيان مستفادات أملاكها مع بعض الصوائر بين العامين 1321 و1329هـ.

الكناش 798 : مداخيل ومصاريف بعض أفراد أسرة فرج بين العامين 1322 و1338.

الكناش 800 : إحصاء أملاك بعض أفراد فرج ومداخيلها بين العام 1326 والعام 1342هـ.

2- مديرية الوثائق الملكية

راجعناها برمتها، محفظة محفظة (وكان إلى جانبي زميلي الأستاذ محمد الأمين البزاز). وتغطي نفس الفترة الزمنية التي تغطيها وثائق الخزانة الحسنية، إضافة إلى محفظة واحدة تتعلق بفترة المولى سليمان. ونشير ها هنا إلى أن عدداً لا يُحصى من هذه الوثائق كانت توجد في الأصل في الخزانة الحسنية وتم نقلها – من قبل مؤرخ المملكة الأستاذ عبد الوهاب بن منصور – إلى هذه الخزانة، بصفته القيم على أمرها. كما نشير، في الآن ذاته، إلى أن المديرية قامت بنشر العديد من هذه الوثائق ضمن دورية «الوثائق»، التي صدر منها لحد الآن أحد عشر عدداً.

3- وثائق الخزانة العامة

وقد راجعنا :

وثائق النائب السلطاني محمد بركاش : ميكروفيلم رقمه2171.

وثائق ومخطوطات جائزة الحسن الثاني (روجعت برمتها).

كناش مكاتيب الطابع الشريف : د1695 (قعدة 1311 – شعبان 1313).

كناش مكاتيب دار النيابة : ك2720 (1319-1325).

كناش رسائل محتسب مراكش مولاي عبد الله البوكيلي : د3410 (1296-1311هـ).

كناش عزيزي (1319-1319) : ميكلروفيلم رقمه 54.

كناش في أمور بحارة العدوتين : د1409 (خلال نهاية القرن 18 وبداية القرن 19).

حوالة أحباس الزاوية الناصرية بالرباط : ميكروفيلم 156 (1271-1344).

حوالة أحباس الرباط الكبرى في العام 1223 : ميكروفيلم 153.

كما راجعنا، أخيراً، خمسة مجلدات تتعلق بأحباس المدينة خلال فترة الحماية (1912-1925)،وهي :

المجلد 21 : (1912-1925).

المجلد 27 : (1913-1922).

المجلد 8 : (1913-1920).

المجلد 65 (1) : (1923-1924).

المجلد 65 (2) : (1913-1924).

4- وثائق خزانة تطوان

وتضم حوالي 20.000 وثيقة تتعلق بمراسلات النائب السلطاني محمد الطريس، وقد اطلعنا عليها برمتها.

5- وثائق الخزانة الصبيحية بسلا

وهي عبارة عن رسائل مخزنية وظهائر ورسائل شخصية وقوائم حسابية، علماً أن الكثير منها يوجد أصله إما في مديرية الوثائق الملكية أو في خزانة تطوان. وتغطي الفترة الزمنية الممتدة من النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى ما بعد توقيع عقد

الحماية. وقد راجعنا كل المَحافظ المصنفة، وعدد وثائقها 21874 وثيقة، وهي كالآتي :

السلسلة الأولى –أ– وتضم 21 محفظة (من مح 1 إلى مح 21).

السلسلة الأولى –ب– وتضم 17 محفظة (من مح 22 إلى مح 50).

السلسلة الأولى –ج– وتضم 4 محافظ (من مح 51 إلى مح 54).

السلسلة الأولى –د– وتضم 5 محافظ (من مح 55 إلى مح 59).

السلسلة الأولى –هـ– وتضم 5 محافظ (من مح 60 إلى مح 64).

السلسلة الثانية –أ– وتضم 5 محافظ (من مح 1 إلى مح 5).

السلسلة الثانية –ب– وتضم 11 محفظة (من مح 6 إلى مح 16).

السلسلة الثانية –ج– وتضم 4 محافظ (من مح 17 إلى مح 20).

السلسلة الثانية –د– وتضم 8 محافظ (من مح 21 إلى مح 28).

السلسلة الثانية –هـ– وتضم 7 محافظ (من مح 29 إلى مح 35).

السلسلة الثانية –و– وتضم 4 محافظ (من مح 36 إلى مح 39).

السلسلة الثالثة –أ– وتضم 22 محفظة (من مح 1 إلى مح 22).

السلسلة الثالثة –ب– وتضم 18 محفظة (من مح 23 إلى مح 40).

السلسلة الثالثة –ج– وتضم 7 محافظ (من مح 41 إلى مح 47).

السلسلة الثالثة –د– وتضم محفظتين (من مح 48 إلى مح 49).

السلسلة الثالثة –هـ– وتضم 4 محافظ (من مح 50 إلى مح 53).

السلسلة الثالثة –و– وتضم 5 محافظ (من مح 54 إلى مح 58).

6- وثائق نظارة أوقاف الرباط

وقد راجعنا الكنانيش التالية :

حوالة أحباس الرباط الكبرى في العام 1223، المسماة بالحوالة السليمانية.

كناش إحصاء أملاك أحباس الرباط الكبرى في العام 1333.

كناش إحصاء أملاك الزاوية الناصرية بالرباط في العام 1333.

كناش إحصاء أملاك الزاوية القادرية في العام 1334.

كناش إحصاء أملاك الزاوية الرحمانية في العام 1334.

كناش إحصاء أملاك الزاوية التهامية في العام 1334.

كناش إحصاء أملاك زاوية سيدي الغازي بن القاسم في العام 1334.

كناش إحصاء أملاك زاوية سيدي الغازي بن القاسم في العام 1334.

كناش إحصاء أملاك الزاوية العيساوية في العام 1334.

كناش إحصاء أملاك الزاوية المعطاوية في العام 1334.

كناش إحصاء أملاك الزاوية القجيرية في العام 1334.

كناش إحصاء أملاك الزاوية الحمدوشية في العام 1334.

كناش إحصاء أملاك الزاوية الغازية في العام 1334.

كناش إحصاء أملاك الزاوية المختارية في العام 1334.

كناش إحصاء أملاك الزاوية القاسمية في العام 1334.

كناش إحصاء أملاك الزاوية الدرقاوية في العام 1335.

كناش إحصاء أملاك ضريح سيدي أحمد الضاوي في العام 1334.

كناش إحصاء أملاك ضريح سيدي المكي بن عبد القادر في العام 1334.

كناش إحصاء أملاك أبي العباس سيدي أحمد التلمساني في العام 1334.

كناش إحصاء أملاك ضريح الحريشي في العام 1334.

كناش إحصاء أملاك ضريح سيدي العكاري في العام 1334.

كناش إحصاء أملاك ضريح مولاي المكي بن محمد في العام 1334.

كناش إحصاء أملاك ضريح سيدي الحسن بن سعيد في العام 1340.

كناش إحصاء أملاك ضريح سيدي محمد الغازي من العام 1334 إلى العام 1349.

كناش إحصاء أملاك ضريح سيدي إدريس في العام 1335.

الكناش 11 : به رسوم وقضايا متنوعة تتعلق بأحباس الرباط الكبرى.

7- وثائق المحافظة العقارية

راجعنا جل – إن لم نقل كل – رسوم الملكيات الموجودة في المحافظة العقارية الكائنة في شارع مولاي يوسف بالرباط المتعلقة بفترة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وكنا نُفاجأ، أحياناً، بوجود ملفات فارغة من كل محتوى. وقد فسر لنا المكلف بمدنا بتلك الوثائق، مشكوراً، أن رسوم تلك الملكيات – وهي ملكيات خاصة بالأراضي – قد تمّ نقلها إما إلى المحافظة العقارية الموجودة في حي الرياض، أو إلى المحافظة العقارية الكائنة في مدينة تمارة. و لم يكن لدينا الوقت الكافي لاستكمال البحث في وثائق تينك المحافظتين، وبه وجب الاعتذار!

ثانياً : الوثائق الأجنبية

1- الوثائق الأسبانية

وثائق وزارة الشؤون الخارجية الإسبانية الموجودة في قلعة ألكالادي هيناريس - (Asumos Exteriores, Archivo general de la Administratión, Alcalá De Henares

(A.E, A.E, A.G.A -) وهي عبارة عن مراسلات القناصل الإسبان بالرباط مع السلطات المحلية، أو العكس، محررة باللغة العربية، وتغطي الفترة الممتدة بين 1866 و1914. وكانت، رغم قتلها، مهمة. وقد وظفنا الصناديق (cajas) التالية :

الصندوق 3400 : من العام 1866 إلى العام 1896.

الصندوق 3401 : من العام 1863 إلى العام 1869.

الصندوق 3402 : من العام 1880 إلى العام 1907.

الصندوق 3403 : من العام 1894 إلى العام 1910.

الصندوق 3404 : من العام 1905 إلى العام 1910.

الصندوق 3405 : من العام 1867 إلى العام 1914.

الصندوق 3406 : من العام 1911 إلى العام 1914.

الصندوق 3046 : نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

الصندوق 3047 : نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

الصندوق 9001 : من العام 1910 إلى العام 1912.

الصندوق 9002 : من العام 1910 إلى العام 1912.

2- الوثائق الفرنسية

أ) وثائق فانسين (A.G.V)

راجعنا 21 ملفاً من سلسلة 3H (من 3H1 إلى 3H21)، وتغطي الفترة الممتدة من العام 1877 إلى العام 1912، إلا أن فائدتها كانت محدودة جداً بالنسبة لموضوعنا.

ب) وثائق وزارة الخارجية بباريس (A.E.P)

رجعنا المجلدات التالية (و لم تفدنا كثيراً) :

المجلد 2 : المراسلات السياسية (C.P.M) : 1882-1892.

المجلد 18 : = = (= = =) : من يناير إلى يونيو 1847.

المجلد 22 : = = (= = =) : من شتنبر 1849 إلى ماي 1850

المجلد 27 : = = (= = =) : من يناير 1854 إلى مارس 1855.

المجلد 31 : = = (= = =) : ن1861 إلى 1862.

ج) وثائق نانط (Nantes)

وقد كان لها دور حاسم في إغناء هذا العمل، لوفرة مادتها وتنوع معطياتها التي تناولت مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وتتعلق وثائقها بالمراسلات التي كانت تجري بين القناصل الفرنسيين المقيمين في المدينة وبين السلطات المحلية (وهي محررة بالعربية)، كما تتعلق بتقارير مفصلة حول النشاط الاقتصادي للمدينة كان القناصل يبعثونها بانتظام إلى سفرائهم بطنجة. ونظراً لطول قائمة المجلدات التي اعتمدناها في هذا البحث سنكتفي، فقط، بالإشارة إلى أرقامها، وهي كالآتي :

40 – 93 – 104 – 105 – 106 – 107 – 108 – 109 – 132 – 133 – 134 – 135 – 154 – 155 – 209 – 211 – 290 – 291 – 293 – 294 – 367 – 378 – 379 – 393 – 447 – 451 – 473 – 480 – 481 – 484 – 485 – 529 – 530 – 532 – 533 – 535 – 537 – 540 – 541 – 1059 – 1060 – 1061 – 1063 – 1064 – 1065 – 1066 1068 – 1070 – 1071 – 1072 – 1074 – 1075 – 1076 – 1077 – 1078 – 1079 – 1080 – 1081 – 1082 – 1085 – 1093 – 1100 – 1103 – 1104 – 1105 – 1106 – 1107 – 1108 – 1109 – 1111 – 1113 – 1114 – 1116 – 1118 – 1119 – 1121 – 1125 – 1126 – 1129 – 1267 – 1297 – 1302 – 1303.

د) الوثائق المنشورة

وترتبط، أساساً، بإحصائيات حول التجارة الخارجية كانت تنشر بجريدة المغرب الأقصى (Almogreb-Al-aksa) التي كانت تطبع بطنجة، ابتداء من العام 1883،

باللغة الإسبانية والإنجليزية، وكذا بالإحصائيات الصادرة في «دورية إفريقيا الفرنسية» (B.C.A.F, R.C) من سنة 1900 إلى سنة 1912.

ثالثا : المصادر والمراجع العربية

– ابن أبي زرع، علي : **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغربي وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور، الرباط، 1973.

– ابن حوقل، أبو القاسم : **صورة الأرض**، تحقيق ج.هـ. كرامزر، ليدن، 1938.

– ابن خلدون، عبد الرحمان : **المقدمة**، مطبعة بولاق، القاهرة، 1971.

– ابن زيدان عبد الرحمان :

* **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، **المطبعة الوطنية**، الرباط، 1931 ، 5 أجزاء.

* **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، المطبعة الملكية، الرباط، 1962، جزآن.

* **العلائق السياسية للدولة العلوية**، مخطوط بـ خ.ح، 11774ز.

– ابن صاحب الصلاة، عبد المالك : **تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين**، تحقيق عبد الهادي التازي، دار الأندلس، بيروت، 1964.

– ابن الصغير، خالد : **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)** منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 34.

– ابن عبد الله، عبد العزيز : **رباط الفتح بين عاصمة شالة وعاصمة القصبة منذ ألف عام**، منشورات رباط الفتح، مطابع الأطلس، الرباط، 1990.

– ابن عذاري، المراكشي : **البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمَغرب** – قسم الموحدين – تحقيق محمد بن إبراهيم الكتاني ومحمد زنيبر ومحمد بن تاويت وعبد القادر زمامة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1985.

– ابن منظور، محمد : **لسان العرب**، بيروت، 1970.

– أفا، عمر : **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1988.

– بنمنصور، عبد الوهاب : **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880**، المطبعة الملكية، الرباط، 1397-1977.

– بداري، محمد : الحسبة : **مساهمة في التمهيد لدراسة التحول الطارئ على الجهاز المخزني المغربي (1850-1912)**، د.د.ع في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1988-1889.

– البزاز، محمد الأمين :

* **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992.

* **المجلس الصحي الدولي في المغرب (1792-1929)** منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 2000/49.

– البيدق، أبو بكر بن علي : **أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين**، دار المنصور، الرباط، 1971.

– بوجندار، محمد :

* **مقدمة الفتح من تاريخ رباط الفتح، مطبعة الجريدة الرسمية**، الرباط، 1345.

* **الاغتباط بتراجم أعلام الرباط**، دراسة وتحقيق عبد الكريم كريم، الرباط، 1987.

– بوشعراء، مصطفى :

* **الاستيطان والحماية بالمغرب (1863-1894)**، المطبعة الملكية، الرباط، 1987، ج 2.

* **الحصارة بمدينة سلا : آدابها وأدواتها ورجالها في المجتمع حتى منتصف القرن العشرين**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، العدد 24، 2001، ص. 123-136.

– بوطالب، إبراهيم :

* بعض قضايا التاريخ الاقتصادي في المغرب، **مجلة المشروع**، الدار البيضاء، العدد 5، 1985، ص. 17-43.

* لويس شينيه ممثل فرنسا بالمغرب فيما بين سنة 1767 وسنة 1782، قنصلاً ومؤرخا، **مجلة المناهل**، العدد 36، 1987، ص. 154-198.

* البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي، حصيلة نقدية، ضمن كتاب : **البحث في تاريخ المغرب، حصيلة وتقويم**، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1989، ص. 107-173.

* إشكالية المصطلح في التاريخ، **مجلة أمل**، العدد 15، 1998، ص. 43-59.

– الجراري، عبد الله : **أعلام الفكر المعاصر بالعدوتين**، مطبعة الأمنية، الرباط، 1971، جزآن.

– الحجوي، محمد بن الحسن : **تاريخ المغرب العربي**، مخطوط، خ. ع، 257ح.

– الخمليشي، عبد العزيز :

* جوانب من تجارة الرقيق في المغرب خلال القرن التاسع عشر، **مجلة دار النيابة**، السنة الثانية، العدد السابع، صيف 1985، ص 37-44.

* حول مسألة بناء الملاحات المغربية، **مجلة دار النيابة**، السنة الرابعة، العدد 14، ربيع 1988، ص. 21-28، والعددان 20 و19، صيف – خريف 1988، ص. 30-40.

* جوانب من تاريخ فرع الزاوية الناصرية بالرباط في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (1855-1926)، ضمن كتاب : **دراسات تاريخية مهداة للفقيد جرمان**

عياش، منشورات جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 32، 1994، ص. 145-187.

* منفعة صيد ا لشابل وغيره من الأسماك بوادي أبي رقراق (1701-1993) مجلة **هيسبريس تمودا**، العدد XXXIII، 1995 ص. 35-82.

* زاوية تامكَروت والمخزن (1642-1914)، ضمن كتاب : **الرباطات والزوايا** منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 69، 1997، ص. 121-177.

* أوقاف الضعفاء والمساكين بمدينة الرباط في القرن العشرين، ضمن كتاب : **وقفات في تاريخ المغرب**، دراسات مهداة للأستاذ إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 27، 2001، ص. 183-219.

* **المخزن والضرائب المفروضة على التجارة الداخلية (1856-1896) – مكوس الحواضر** – ، د.د.ع، مرقون بكلية الآداب بالرباط، 1989.

– داود، محمد : **تاريخ تطوان**، المطبعة الملكية، الرباط، 1979، ج 8.

– الدكالي، محمد بن علي : **الإتحاف الوجيز، تاريخ العدوتين**، منشورات الخزانة الصبيحية بسلا، الرباط، 1986.

– دنية، محمد علي : **مجالس الانبساط بشرح تراجم علماء وصلحاء الرباط**، مطابع الإتقان، الرباط، 1986.

– رزوق، محمد : **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17**، مطابع الشرق، الدارالبيضاء، 1991.

– الرهوني، أحمد : **عمدة الراوين في تاريخ تطاوين**، تحقيق جعفر السلمي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان وجمعية تطاوين أسمير، 1988، ج 1.

– الزعفراني، حاييم : **ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب، تاريخ – ثقافة – دين**، ترجمة أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم، مطبعة دار قرطبة، الدارالبيضاء، 1987.

– السائح، محمد : **الغصن المصهور في مدينة المنصور**، مخطوط بخزانة علال الفاسي، ع 881.

– الشابي، مصطفى : **الجيش المغربي في القرن التاسع عشر (1830-1912)**، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السنة الجامعية 2002-2001، جزآن.

– الشاذلي، عبد اللطيف : **الحركة العياشية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1982.

– الضعيّف، محمد : **تاريخ الضعيّف**، تحقيق أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط، 1406هـ/1986م.

– عثمان، عثمان إسماعيل : **دراسات جديدة في الفنو ن الإسلامية والنقوش العربية بالمغرب الأقصى**، دار الثقافة، 1977.

– عثمان، محمد عبد الستار : **المدينة الإسلامية**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، غشت 1988.

– العلوي، محمد الفلاح : **جامع القرويين والفكر السلفي (1873-1914)**، منشورات مجلة أمل للتاريخ والثقافة والمجتمع، مطبعة النجاح الجديدة، الدرالبيضاء، 1994.

– عنان، محمد بن عبد الله : **عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس**، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1965.

– عياش، ألبير : **المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية**، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، مطبعة اتفاق بوبكري، الدار البيضاء، 1985.

– عياش، جرمان : **دراسات في تاريخ المغرب**، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، 1986.

– الفاسي، عبد الإله : **مدينة الرباط وأعيانها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (1830-1912)**، منشورات جمعية رباط الفتح، 1996.

– القادري، أبوبكر : **القائد عبد الله بنسعيد رائد من أعلام المغرب الحديث**، مطبعة الجديدة، 1995.

– كواندرو، روجيه : **قراصنة سلا**، ترجمة محمد حمود، مطبعة ومكتبة الأمنية، الرباط، 1991.

– اللحية، محمد : **الحياة الاقتصادية بمدينة مكناس في القرن التاسع عشر (1850-1912)**، د.د.ع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1984/1304.

– لوطورنو، روجي : **فاس قبل الحماية**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1986/1406.

– الماوردي، أبو الحسن علي : **كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق سمير مصطفى رباب، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت 2001/1422.

– مجهول (مؤلف مغربي) : **الاستبصار في عجائب الأمصار**، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد الدار البيضاء، 1985.

– المراكشي، عبد الواحد : **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، الدار البيضاء، 1978.

– المقري، أحمد : **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، ج. 4.

– المنوني، محمد :

* خطة الحسبة في المغرب، **مجلة المناهل**، العدد 14، السنة السادسة، مارس 1979، ص. 209-234.

* **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية، 1985.

– مويط، جرمان : **رحلة الأسير مويط**، تعريب محمد حجي ومحمد الأخضر، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني، وزارة الثقافة، دار المناهل للطباعة والنشر، 1990.

– الناصري، أحمد بن خالد : **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، دار الكتاب، الدرالبيضاء، 1954، ج. 8 و9.

– الناصري، أحمد جعفر : **سلا ورباط الفتح وأسطولهما القرصاني الجهادي**، مخطوط مستنسخ بـ خ.ص بسلا تحت رقم 402، ج. 1.

– الوزان، محمد بن الحسن : **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1400/1980.

رابعا : المصادر والمراجع الأجنبية :

- Abbou (IS.D), **Musulmans Andalous et Judéo-Espagnols**, éd. Antar, casablanca, 1953.
- Allain, Jean-claude : Les Européens au Maroc à La veille du protectorat : quelques chiffres et quelques réflexions, in Revue Dar **AL-Niaba**, 3em année, N° 12, automne 1986, pp. 1-8.
- Amar, Maury : le Rabbinat Marocain au 20e Siècle, in **Juifs du Maroc, identité et Dialogue**, éd. la pensée Sauvage, Grenoble, 1980, pp. 223-232.
- Aubin, Eugène : **Le Maroc d'aujourd'hui**, 9ème éd. Paris, 1922.
- Badia (Ali Bay) Domingo : **viages por Marruecos, Tripoli. Grecia y Egipto**, Barcelona, 1982.
- Basset, Henri : Les rites du travail de La laine à Rabat, in **Hespéris**, Année 1922, T: II, pp. 139-160.
- Basset (H) et Provençal (L) : **chella Nécropole Mérinide**, Paris, 1923.
- Beaumier, Auguste : **Description sommaire du Maroc**, paris, 1868.
- Ben Ali, Driss : **Le Maroc précapitaliste, Imprimerie Najah eljadida**, casablanca, 1982.
- Bernard, Augustin : Le commerce au Maroc, in **Revue générale des sciences**, 1903, pp. 132-147.

-Bernaudat, M.G : Au sujet d'un plan ancien de Rabat et Salé, in **Revue de géographie du Maroc**, 1er trimestre, 1937, XXI année, N°1, pp. 71-73.

- Boutaleb, Brahim et autres : **Histoire du Maroc**, Paris, 1967.

- Brunot, Louis :

* **La Mer dans Les traditions et Les industries indigènes à Rabat et Salé**, éd Ernest Leroux, Paris, 1920.

* vocabulaire de La Tannerie indigène à Rabat, in **Hespéris**, Année 1923, T : III. pp. 83-123.

* La cordonnerie indigène à Rabat, in **Hespéris**, T : XXXII, 1946 ; pp. 227-321.

- Caillé, Jaques : **La Ville de Rabat jusqu'au protectorat Français**, histoire et archéologie, Paris, 1949, 2 vol.

- Castries, Henry De :

* Le Maroc d'autre fois, Les corsaires de Salé in **Revue des deux mondes**, 15 Février, 1903, T. 13, pp. 823-852.

* **Les trois républiques du bourgrag. Salé, La Kasba, Rabat**, S.I.H.M, P-B, 1er Série, T: V. Paris, 1920.

- Cattenoz, Georges : ***Tables de concordance des ères chrétienne et Hégirienne***, 3em éd. Rabat, 1961.

- Champions, Victor : Enquête sur La situation des métiers et des industries indigènes de Rabat, in **B.O**, N° 223, Janvier 1917, pp. 131-134 et 178-181.

- chénier, Louis : **Recherches Historiques sur Les Maures et l'histoire de l'empire du Maroc**, T. 3, Paris, 1787.

- Colin, Georges (S) : La Noria Marocaine et les machines hydroliques dans le monde Arabe, in **Hespéris**, 1932, pp. 22-60.

- David, CHristiane Brunot : **Les Broderies de Rabat**, T : 1, I.H.E.M. Rabat, 1943.

- De La casinière, H : **Les municipalités marocaines**, Casablanca, 1924.

- Diaz, Ramón Lorido : Movimiento demográfico de los Europeos en Tanger (1782-1930), in **Revue Dar Al-Niaba**, 3em année, N° 10, printemps 1986, pp. 1-4.

- Goulven, J :

* Esquisse historique des Mellahs de Rabat-Salé, in **Bul. de la société de géog. du Maroc**, T3, N°1, 1922, 2em trim. pp. 11-41.

* **Les Mellahs de rabat-Salé**, Paris 1927.

- Grillon, Pierre : **un chargé d'affaires au Maroc, la correspondance du consul Louis chénier (1767-1782)** Paris, 1970, 2 Tomes.

- Gros, (S) : La population Européenne catholique de Rabat, 1876-1923, in **B.E.S.M**, N° 94-95, vol : XXVI, 2ème et 3ème trim, 1962, pp. 209-269.

- Guillen Pierre : **L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905**, P.U.F, Paris, 1967.

- Hardy, André : Les tanneurs de Salé ; in **B.E.M**, vol V, N° 21, 1983, pp. 190-199.

- Joly, A : L'industrie à Tétouan, in **A.M. T** : VIII, 1906, pp. 203-244.

- Laroui, Abdellah : **Les origines Sociales et cultulrelles du Nationalisme Marocain (1830-1912)**, Librairie François Maspero, Paris, 1977.

- Leclerc, Charles René : La situation économique du Maroc en 1908, in **Bulletin trimestiel de La societé de géographie et d'archéologie d'oran**, 32 em année, TXXIX, Décembre 1909, pp. 5-63.

- Le coz, J : Les tribus Guichs au Maroc, in **Revue de géographie du Maroc**, N° 7, 1965, pp. 1-50.

- Le Tourneau, Roger : **Les Villes Musulmanes de L'Afrique du Nord**, Alger, 1957.

- Luccioni, Joseph :

* Les maristanes du Maroc, Le Nouveau maristane de Sidi-Fredj à Fès, in **B.E.S.M**, vol : XVI, N° 58, 2em trimestre, 1953, pp. 461-470.

* **Les fondation pieuses : "Habous" au Maroc depuis les Origines jusqu'à 1956**. impremerie royale, Rabat, 1982.

- Massignon, Louis : "Enquête sur Les corporations d'artisans et de commerçants au Maroc (1923-1924)", in **Revue du Monde Musulman**, T.58, 1924, pp. 1-250.

- Mauran, DR : **Le Maroc d'Aujourd'hui et de demain**, Rabat, Paris, 1909.

- Mercier, Louis :

* Rabat : Description Topographique, in **A.M**, Paris, 1906, T : VII, pp. 296-349.

* L'Administration Marocaine à Rabat, in **A.M.T** VII, 1906, pp. 350-401.

* Les Mosquées et La vie religieuse à Rabat, in **A.M**, 1906, Vol : VIII, pp. 99-195.

- Michaux-Bellaire (Ed) :

* Les Impôts Marocains, **A.M**, T. I, 1904, pp. 56-94.

* L'organisation des Finances au Maroc, in **A.M**, V.XI, 1907, pp. 171-251.

- Michel, Nicolas :

* Poids et mesures de L'agriculture et de L'alimentation dans le Maroc précolonial, in **Hespéris Tamuda**, vol XXXI, 1993, pp. 77-100.

- Miège, J.L :

* Le commerce du sucre à casablanca à La fin du XIX siècle, in **B.E.S.M**, V : XV, N° 53, 1er trimestre, 1952, pp. 248-258.

* Note sur L'artisanat Marocain en 1870, in **B.E.S.M**, vol XVII, N° 59, 1953, pp. 91-93.

* Origine et développement de la consommation du Thé au Maroc, in **B.E.S.M**, v : XX, N° 71 3em trimestre, 1956, pp. 377-398.

* Documents inédits sur L'artisanat de Rabat et Salé au milieu du XIX Siècle; in **B.E, S.M**, vol XXIII, N° 82, 1959, pp. 173-183.

* **Le Maroc et L'Europe (1830-1894)**, P.U.F, Paris, 4 Tomes, 1961-1963.

* **Documents d'histoire économique et Sociale Marocaine au XIX siècle**, éd, C.N.R.S, Paris, 1969.

- Miège, J. L. et Hugues, Eugène : **Les Européens à casablanca au XIX siècle (1856-1906)**, éd. internationales, Tanger, 1954.

- Milliot, Louis : **Démembreument du Habous**, éd. Ernest Leroux, Paris, 1918.

- Narcisse, Cotte : **Le Maroc contemporain**, Paris. 1860.

- Normand (R) : Rabat, Les débuts d'une municipalité au Maroc, **R.C, supplément de B.A.F**, 1914, pp. 13-33

- Pascon, P : **Le haouz de Marrakech**, Tanger, 2 Tomes, 1977.

- Pauty, Edmond : vue d'ensemble sur Les hammams de Rabat-Salé, in **Revue Africaine**, 3èm et 4èm trimestre, 1944, pp. 202-226.

- Ricard, Robert : Notes sur l'émigration des Israélites marocians en Amérique espagnole et au Brésil, in **Revue Africaine**, N° 398-399, 1er et 2eme trimestre, 1944, pp. 83-88.

- Ricard, R. et caillé, J : Salé Le-Vieux et Salé Le-Neuf, in **Hespéris**, T: XXXIV, 3em 4e, trim, 1947, P.P. 441-442.

- Rouard de card (E) : **Les traités de commerce conclus par Le Maroc avec Les puissances Etrangères**, Paris, 1907.

- Taieb, Jacques, **Etre Juif au Maroc à la veille de la colonisation**, éd Albin Michel, Paris, 1994.

- Terrasse, Henri : **villes impériales**, Grenoble, 1937.

- **Villes et Tribus du Maroc, Rabat et sa Région**, 2 Tomes, Paris, 1919.

فهرس الجداول

الجدول 1 : صائر الأبنية السلطانية بالرباط خلال سنتي 1309-1310/7 غشت 1891-14 يوليوز 1893 74-73

الجدول 2 : مساجد الرباط التي كان لها أوقاف إلى حدود العام 1808 ونصيب المسجد الأعظم من هذه الأوقاف المبنية 101

الجدول 3 : مساجد الرباط الأساسية في عهد السلطان مولاي يوسف (1912-1927) 102

الجدول 4 : إحصاء الأملاك المحبّسة على بعض أضرحة الرباط سنة 1334/1915-1916 105

الجدول 5 : إحصاء الأملاك المحبّسة على زوايا الرباط سنة 1334/1915-1916 .. 109

الجدول 6 : لائحة مراتب العلماء المدرسين بالرباط في العامين 1912 و1915 116

الجدول 7 : السكان المسلمون بالرباط بين سنة 1834 وسنة 1912 وموقعهم من بقية مسملي المدن المغربية 147

الجدول 8 : السكان اليهود بالرباط بين سنة 1832 وسنة 1912 وموقعهم من بقية يهود المدن المغربية 151

الجدول 9 : الجاليات الأوربية بالرباط بين سنة 1868 وسنة 1911 159

الجدول 10 : الجاليات الأوربية بالمراسي المغربية بين سنة 1867 وسنة 1910 159

الجدول 11 : المحميون والسماسرة والمخالطون بالرباط بين سنة 1880 وسنة 1912 179

الجدول 12 : لائحة أبرز المحميين والسماسرة والمخالطين بالرباط بين سنة 1880 وسنة 1912 184-181

الجدول 13 : عرصات المخزن بالرباط حسب إحصاء وتقويم 1905/1323 201

الجدول 14 : السواني والغيضات الخالصة لأوقاف الرباط الكبرى حسب إحصاء الحوالة السليمانية (1808/1223) 213

الجدول 15 : عرصات أوقاف الرباط الكبرى حسب إحصاء وتقويم سنة 1915/1333 217

الجدول 16 : عرصات وأراضي الأحباس الكبرى بالرباط حسب إحصاء وتقويم سنة 1915 224

الجدول 17 : مالكو الجنات وبعض القطع الأرضية الحرائية الواقعة في أكدال (التواركة) التي اشتراها السلطان من أصحابها سنة 1862/1279 وشيد في جزء منها إقامته 238-236

الجدول 18 : نماذج من تركات بعض الملاك بالرباط خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين 243

الجدول 19 : أهم الملاك الأجانب الذاتيين لبعض بساتين الرباط بين سنة 1907 وسنة 1912 260-259

الجدول 20 : الجنات والأراضي الجزائية بالرباط سنة 1808 (حسب معطيات الحوالة السليمانية) 283-282

الجدول 21 : بعض أسماء المكترين أراضي الأحباس الكبرى سنة 1912/1330 286

الجدول 22 : مداخيل ومصاريف عرصة ملينة المحبّسة على الحرمين الشريفين بين سنة 1313 وسنة 1320/1895-1902 300-299

الجدول 23 (أ) : مداخيل ومصاريف أربع عرصات في ملك أسرة فرج على الشياع بين سنة 1321 وسنة 1324/1903 و1906 302

الجدول 23 (ب) : مصاريف العرصات الأربع خلال سنتي 1322 و1323/1904 و1905 302

الجدول 24 : مداخيل عرصات المخزن من الخضر خلال سنوات 1301 و1314 و1315 و1316 و1317 و 1319 315

الجدول 25 : مداخيل العرصات المخزنية من غلل الأشجار المثمرة خلال الأعوام 1300 و1301 و1312 و1313 و1314 و 1315 و1316 و1317 و1318 و1319 بعد إسقاط نصيب الرباع 325-324

الجدول 26 : مداخيل غلة برتقال عرصات الأحباس بشالة عن العام 1912/1330 326

الجدول 27 : مداخيل العرصات الأربع التي كانت في ملك أسرة فرج على الشياع من غلل الأشجار المثمرة بعد إسقاط نصيب الرباع خلال العامين 1322 و1323/1904 و1905 327

الجدول 28 : المصاريف الخاصة بعرصات المخزن (المأمونية والسلاوية وضاكية وكذا العرصة المنفذة لأولاد مولاي رشيد) بين سنة 1308 وسنة 1311/1891 و1894 328

الجدول 29 : أعداد ماشية ودواب قبائل أحواز الرباط خلال العام 1311 بالنسبة لقبيلة الأوداية وخلال العام 1915 بالنسبة للقبائل الثلاث (الأعراب والأوداية والحوزية) 331

الجدول 30 : مداخيل أوقاف كبرى الرباط من سمك الشابل من العام 1880/1297 إلى العام 1913/1331 (بعد إسقاط كل الصوائر) 340

الجدول 31 : لائحة الحرف والصنائع المغربية بالرباط سنة 1916 (حسب فيكتور شامبيون) 388-387

الجدول 32 : لائحة أسماء المحتسبين بالرباط في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين 391

الجدول 33 : أمثلة من هدايا الأعياد الدينية التي كانت توجهها مدينة الرباط إلى السلطان خلال القرن التاسع عشر 405

الجدول 34 : هدية عيد فطر مدن الرباط وسلا وفاس ومكناس وطنجة وتطوان الموجهة إلى السلطان في العام 1860/1284 406

الجدول 35 : نفقات أمناء مرسى العدوتين عن ثلاثة عشر شهرا (1310-1311/ 1893-1894) 415

الجدول 36 : أملاك الأحباس الكبرى المبنية في الرباط في العام 1915/1333 .. 421

الجدول 37 : المستفيدون من كراء دور سلع أحباس الرباط الكبرى في العام 1915 433

الجدول 38 : أملاك المخزن المبنية في الرباط خلال سنوات 1875 و1905 و1911 437

الجدول 39 : أسعار بعض المواد الغذائية في سوقي الرباط وسلا بين العام 1854 و1858 463-462

الجدول 40 : معدل أسعار بعض المواد الغذائية في سوقي الرباط وسلا بين العام 1875 والعام 1879 464

الجدول 41 : أسعار عبرة الشعير في سوق رحبة الزرع بالرباط بين العام 1299 والعام 1311/1881-1894 466

الجدول 42 : أسعار بعض المواد الغذائية في سوق الرباط في نونبر 1914 ودجنبر 1915 468-467

الجدول 43 : تسعيرة رسوم الأبواب ورسوم الأسواق من خلال قانون 30 مارس 1881 472

الجدول 44 : تسعيرة رسوم الأسواق في الرباط سنة 1900 475

الجدول 45 : تسعيرة رسوم الأسواق في فاس سنة 1897 475

الجدول 46 : مستفـادات مكـوس الرباط خلال أحد عشر شهرا وأربعة وعشرين يوما : 7 شوال 6/1292 نونبر 1875 – متم رمضان 19/1293 أكتوبر 1876 477

الجدول 47 : مستفادات مكوس الرباط خلال شهر شعبان 24/1318 نونبر – 22 دجنبر 1900 486

الجدول 48 : التجـارة الإجماليـة لـمراسي المغرب الثمانيـة ونصيـب مـرسى العدوتين من هذه التجارة بين العام 1860 والعام 1903 492

الجدول 49 : التجارة الإجمالية لمراسي المغرب الثمانية ونصيب كل مرسى في العام 1899 493

الجدول 50 : التجارة الإجمالية لمراسي المغرب الثمانية ونصيب كل مرسى في العام 1907 493

الجدول 51 (أ) : التجارة الإجمالية لمرسى العدوتين من العام 1855 إلى العام 1864 ونصيب فرنسا وبريطانيا من هذه التجارة 498

الجدول 51 (ب) : التجارة الإجمالية لمرسى العدوتين من العام 1885 إلى العام 1895 ونصيب فرنسا وبريطانيا وألمانيا من هذه التجارة 500

الجدول 51 (ج) : التجارة الإجمالية لمرسى العدوتين من العام 1885 إلى العام 1895 ونصيب فرنسا وبريطانيا وألمانيا وبقية الدول 501

الجدول 52 : نصيب الصوف من بين صادرات مرسى العدوتين بين العام 1849 والعام 1899 ونصيب فرنسا وبريطانيا ثم ألمانيا من هذه المادة 503

الجدول 53 : معـدل أسعـار الصـوف فـي أسـواق العدوتيـن بين العام 1854 والعام 1895 504

الجدول 54 : لائحة أهم المواد المصدرة بين مرسى العدوتين – باستثناء الصوف – بين العام 1854 والعام 1898 ونصيب كل دولة 510-509

الجدول 55 : لائحة المواد المصدرة من مرسى العدوتين خلال العامين 1894 و1895 511

الجدول 56 : السلع المستوردة إلى مرسى العدوتين بين العام 1857 والعام 1878 515

الجدول 57 : لائحة السلع المستوردة إلى مرسى العدوتين خلال العامين 1894 و1895 517-516

الجدول 58 : لائحة دعاوى التجار الفرنسيين في الرباط وسلا إلى حدود تاريخ 15 ماي 1895 525

الجدول 59 : ما حازته إسبانيا من مداخيل الجمارك المغربية لمدة إحدى وعشرين سنة وتسعة شهور أولها أبريل 1862 وآخرها متم العام 1883 530

الجدول 60 : مداخيل المراسي الثمانية من الرسوم الجمركية خلال أربع سنوات (1900 و1901 و1902 و1903) 530

الجدول 61 : مداخيل العدوتين من الرسوم الجمركية والمخطاف والمستفادات (المكوس والاحتكارات ومداخيل كراء الأملاك المخزنية) عن ثلاثة عشر شهرا وخمسة عشر يوما أولها 23 قعدة 1310 وآخرها 7 محرم 1312 533-532

فهرس المحتويات

مقدمة 13

الفصل الأول

الرباط في الزمان والمكان ومراحل التطور العمراني

(1912-1150)

المرحلة الأولى : من رباط للجهاد ضد البرغواطيين إلى رباط فتح للجهاد في الأندلس ..

1. الموضع والموقع ودلالة الاسم 19

أ– الموضع 20

ب– الموقع 21

جـ – دلالة الاسم 23

2. مرحلة التأسيس 25

أ– المرحلة الأولى (1150-1163م) 26

ب– المرحلة الثانية (1163-1184م) 28

جـ– المرحلة الثالثة (1184-1199) 29

3. عوامل التدهور 32

المرحلة الثانية : من مدينة مستقلة تمارس الجهاد في البحر إلى عاصمة ثانوية من عواصم البلاد

1. الرباط مدينة الجهاد البحري 38

أ– أهل هورناتشوس وباقي الأندلسيين وغيرهم من القوى السياسية والصراعات الداخلية 38

ب– المنجزات العمرانية (1609-1727) 44
2. الرباط عاصمة ثانوية من عواصم البلاد (1757-1912) 53
أ– من حكم السلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى حكم السلطان مولاي سليمان 53
ب– من حكم السلطان عبد الرحمان بن هشام إلى حكم السلطان مولاي الحسن 63
جـ– من حكم مولاي عبد العزيز إلى الحماية قبل الأوان 76
خلاصـــة 81

الفصل الثاني
المدينة ومرافقها العمومية

أولا : تصميم المدينة وحوماتها ومسألة النظافة 83
1. تصميم المدينة 83
2. النظافة 91
ثانيا : المرافق الدينية والعلمية 98
1. المساجد والأضرحة 98
2. الزوايا 106
3. التعليم والعلماء 112
ثالثا : المرافق الاجتماعية والعمومية 120
1. الماء 120
2. الحمامات 125
3. البيمارستان 127
4. السجن والسجناء 129
خلاصـــة 136

الفصل الثالث
السكان

أولا : المسلمون 139

1. الأصول 139

2. تقديرات 145

ثانيا : اليهود 149

1. الأصول والأعداد 149

2. تنظيم الجماعة اليهودية وعلاقتها بالمخزن 153

ثالثا : الأجانب 157

1. الجنسيات والأعداد والمهن 157

2. علاقتهم بممثلي المخزن والسكان 164

رابعا : المحميون 175

1. الأصناف والأعداد 175

2. علاقتهم بممثلي المخزن والسكان 186

خلاصة 194

الفصل الرابع
الفلاحة

أولا : توزيع الملكيات الزراعية 198

1. ملكية المخزن 198

أ- البساتين 198

ب – الأراضي الحراثية 205

2. ملكية الأوقاف 211
أ- أملاك الأوقاف الكبرى 212
ب- أملاك الشعب الأخرى 225
أولا : أملاك الزوايا والأضرحة 225
ثانيا : أملاك أوقاف الضعفاء والمساكين 227
ثالثا : أملاك أوقاف الحرمين الشريفين 228
رابعا : أملاك أوقاف التعقيب 229
3. الملكية الشخصية 233
أ- الملكية الخاصة بالمغاربة 233
ب- الملكية الخاصة بالأجانب 253

ثانيا : طرق الاستغلال 264
1. الاستغلال المباشر 264
2. الاستغلال غير المباشر (أو الكراء) 269
أ- الأراضي والعرصات المخزنية 269
ب- الأراضي والبساتين الحبسية 280
جـ- الأراضي الخاصة 288
3. مشاكل مشتركة 292
أ- مشكلة الماء وتوابعها 293
ب- مشكلة الجراد 301

ثالثا : الإنتاج الفلاحي 311
1. الحبوب والقطاني والخضر 311
أ- الحبوب والقطاني 311

ب– الخضر 313
2. الأشجار المثمرة 316
3. تربية الماشية 329
4. الصيد النهري 335
خلاصـــة 344

الفصل الخامس
الصناعة

أولا : أهم أنواع الصناعات 345
1. صناعة الجلود 345
أ– الدباغة 346
ب– الخزازة 350
جـ– صناعات جلدية مختلفة 353
2. صناعة النسيج والألبسة 354
أ– صناعة الصوف 354
ب– صناعة القطن 358
جـ– صناعة الحرير 359
د– حرفة الخياطة 360
هـ– صناعة الصباغة 361
3. صناعة الفخار 362
4. صناعة المعادن 364
أ– الحدادون 365
ب– القزادرية والصفارون 365

جـ– الصاغة 366
د–صناعات اندثرت 367
5. **صناعة الخشب** 368
أ– النجارون 368
ب– الخراطون 370
6. **صناعة البناء** 370
أ– الحجارون والجيارون 370
ب– الزلايجية 371
جـ– البناؤون 371
7. **صناعة المواد الغذائية** 372
أ– الطحانة (الرحويون) 372
ب– الخبازة (الفرانون) 374
جـ– تجفيف الملح 375
8. **صناعات نباتية مختلفة** 376

ثانيا : التنظيم الحرفي 378
1. **طوائف الحرف** (أو نظام الحناطي) 378
2. **المحتسب** 389

ثالثا : المخزن والحرفيون 402
1. **الهدية** 403
2. **المخزن وإنعاش الحرف** 413
خلاصـــة 418

الفصل السادس

التجارة

أولا : التجارة الداخلية 419

1. توزيع ملكية المحلات التجارية 419

أ– أملاك الأحباس 420

* أملاك الأحباس الكبرى 420

* أملاك بقية شعب الأحباس 424

ب– أملاك المخزن 435

جـ– أملاك الخواص 444

2. التنظيم التجاري 451

أ– توزيع الأقوات والأسعار 451

ب– المكوس 469

ثانيا : التجارة الخارجية 487

1. مكانة مرسى العدوتين بين المبادلات التجارية الإجمالية وبين مراسي البلاد 487

2. المبادلات التجارية 495

أ– المبادلات الإجمالية والدول المهيمنة عليها 495

ب– الصادرات 502

* الصوف 502

* بقية الصادرات 507

جـ– الواردات 514

* المنسوجات القطنية 514

* السكر والشاي 519
* المواد ذات الاستعمال المنزلي 521
د- عواقب المبادلات 522
3. المداخيل الجمركية 528
خلاصة 533
خاتمة 535
البيبلوغرافيا 539
فهرس الجداول 559
فهرس المحتويات 565